



المرقع ١٢٠

الجمعة ١١ محرم ١٠٠٥

فأية العباء

الجزء الثاني من شرح الهداية المسمى بغاية البيان
للشيخ الامام العلامة الهمام قوام الدين الفارابي
الاتقاني رحمه الله تعالى رحمة واسعه
ونفعنا به في الدنيا والآخرة

انه على ما يشاقدير

وبالاجابة

جدير

امين

زوي من الكتب

كتاب الاجار

كتاب الهداية

كتاب الحج

كتاب الاكرام

الاولاء

المناقب المصطفوية

كتاب الماذون

الوصف

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب: فقه الهداية
اسم المؤلف: قوام الدين الفارابي
تاريخ النسخ: ٨٤٠ هـ
عدد الاوراق: ٢٧٩
ملاحظات: (مفقود)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الودعة مناسبة هذا الكتاب بما تقدم

مررت في اول الاقرار ثم دربعة العارية والهبة والاجارة للتسبب بالترقي من
الادنى الى الاعلى لان الودعة امانة بلا تملك شي وفي العارية العن امانة
تمليك المنفعة لكن بلا عوض وفي الهبة تملك عين بلا عوض وهي الهبة المحضة
التي ليس فيها معنى البيع وفي الاجارة تملك منفعة بعوض وفي معنى اللزوم
وما كان لازما اقوى واعلى مما كان ليس لازما فكان في الحل الترقى من الادنى
الى الاعلى قال الغيث قطر ثم ينسبك ثم اعلم ان عقد الودعة مشروع مندوب
اليه والدليل على ذلك قوله تعالى وتعاونوا على البر وال
لان فيه امانة لصاحبها بحفظ ماله وقد روى عن
اثبت امانة فليؤدوها ولا خلاف بين الامنة في ذلك
ان تؤدوا والا امانات الي اهلها واذا حكمتم من الناس
بقا عظم اليه ان الله كان سمعا بصيرا قال ابن مسعود الامانة

والصلاة والصوم والزكاة وغسل الجنابة وفي الليل والوزن واعظم من ذلك
لدا في التيسير **قوله** قال الودعة امانة في يد المودع اذا اهلكت لم يضمنها اي
القدر في يخصه وهذا من قبيل حمل العائم على الخاص وهو جائز في قولك الانسا
حيوان ولا يجوز عكسه لان الودعة عبارة عن كون الشيء امانة باستحفاظ صاحبه
غير قصد او الامانة قد تكون من غير قصد اذا هبت الريح والقت ثوب انسان
في حجر غير يكون ذلك امانة عندك ولان لا قصد فعلى هذا معنى قوله الودعة
اي هي غير يضمنه اذا اهلكت من غير تعدي وان لم يلزمه الضمان لما حدث الشيخ ابو الحسن
في مختصره قال حدثنا الحضر مني قال حدثنا اهل من طاعة قال حدثنا ابن ابي عمير عن شعيب

عن ابيه

عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه واله من استودع ودعة فلا ضمان عليه وذكر الكرخي
ايضا اسناده الى عمر بن الخطاب قال العارية بمنزلة الودعة لا يضمن صاحبها الا ان يتعدى
وروى الرخى ايضا اسناده الى محمد بن الحنفية عن علي رضي الله عنه قال لا يضمن العارية
انما هو المعروف الا ان يخالف وروى الرخى ايضا وقال حدثنا الحضر مني قال حدثنا
محمد بن العلاء قال حدثنا ابو معوية عن شيبان عن جابر عن عاصم عن الحسن قال ادركت
عليه ما رايتهم يضمنون الودائع وروى ايضا اسناده الى

فاود عما غير غير اذن اهلها فقد ضمن ولان
وا بغير هبة في حفظ المواليم فلو لم يضمن الضمان
لمصالح وفيه من اخرج ما لا يخفى على احد
به السلام ليس على المستعير غير المفضل ضمان
لان ابا عبيد جعله من كلام شرح في غرب
في صلح الحديث حين صاح اهل مكة وكتب
ولا اسئلك وان بينهم عيبه مملوفا قال ابو
يقال في بني فلان سلة اذا نوايسر قون والاعلال الحيانة
قال وكان ابو عبيد يقول قال رجل مغل سئل اي صاحب غله سلة وحياته
ليس على المستعير غير المفضل ضمان ولا على المستودع غير المفضل ضمان
حيوان ولا يجوز عكسه لان الودعة عبارة عن كون الشيء امانة باستحفاظ صاحبه
غير قصد او الامانة قد تكون من غير قصد اذا هبت الريح والقت ثوب انسان
في حجر غير يكون ذلك امانة عندك ولان لا قصد فعلى هذا معنى قوله الودعة
اي هي غير يضمنه اذا اهلكت من غير تعدي وان لم يلزمه الضمان لما حدث الشيخ ابو الحسن
في مختصره قال حدثنا الحضر مني قال حدثنا اهل من طاعة قال حدثنا ابن ابي عمير عن شعيب

ض



ثم قال فيها شيان لا موجبان لضمان مع الخلف اذا قال لا تدفع الى زوجتك فدفع اليه
وتلف او قال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من تلك الدار **قوله** قال
والمودع ان يحفظها بنفسه ومن في عياله امي قال العدوي في مختصره وتامه فيه قال
حفظها بغيرهم او اودعها غيرهم ضمن الا ان يقع في دار حريق فيسلمها الى جان اولاد
في سفينه تخاف الفرق فيلقها الى سفينه اخرى الى هنا لفظ المختصر وانما كان له الحفظ
بيده وسيد من في عياله لان المالك رضى بذلك لا

نفسه والانسان يحفظ ماله عادة بيده وسيد
فكان المالك راضيا بحفظ من في عياله ولا
عادة لانه زئما يخرج من بيته يبيع جميع ما
استحفاظ المودع استحفاظ من في عياله
في عياله دلاله فلا يضمن اذا هلك الود
الا ان يستحفظهم استغناء عن غير ان يغيب

عن اذن صاحبها من غير حاجته فلزمه الضمان كما اذا ودع
الى عبده وزوجته ليس بايد ايج وانما هو استخدام واستحفاظ

تفرد يد عن يد المودع وهما يد غير مئيم عن يد وحرزهم حرز واحد
كالوضعها في بيت ثم استحفظ اهل البيت فظهر الفرق من الاجنبي ومن في عياله قال
شرح الطحاوي الذين هم في عياله الذين يسكنون معه ويجب عليه نفقتهم من اجيرهم
وامراته وولده وغيرهم وهذا الذي بينه صاحب الوديعه عن الدفع الى من هو في عياله
فاما لانها عن ذلك ثم دفع وضاعت الوديعه فانه ينظر ان كان حيد بدا من دفعها
فلا ضمان عليه لدا في شرح الطحاوي قال في العاوي الصغرى وتفسير من في عياله في اي موضع يضع
هذا الحكم ان يسكن معه سوا كان في نفقه او لا ونقله عن وديعه النوازل والواقعات

والمراد من الاجير اجير المشاهير او المساهمة دون المياومة لدا في خلاصة القناوي وذكر
الواقعات الخمسينه في باب الوديعه بعلامه النون مرارة اودعت وديعه فدفعته
الى زوجها لا يضمن وان لم يكن الزوج في عياله لان العبرة في هذا الباب للمساهمة دون
الا ترى ان الابن اذا كان معهما سائنا وليس في عياله ما خرجا من المنزل وترد المنزل على
الابن لا يضمنان ر من دار بيننا نسائنا ودفع الوديعه الى هذا المساجر هذا
منهما غلق على حده او لم يكن وكل واحد منهما يدخل على

اي يضمن لانه ليس في عياله ولا عمر له من في عياله
من عياله وقال فيها في هذا الباب ايضا ولودعها
من يريده ادا كان تجرى عليه نفقه للز لا يسكن
ن هذا ليس في عياله لانه غرسا لمعه رجل له
يسكن معه وينفق عليها فاما في عياله لانه وحده
عه وقال في خلاصة القناوي الثيابي ادا ترك

بصاع ثوب الرجل لا يضمن بمنزله الشرطه وقال في
لبير المودع لودفع الوديعه الى عياله يعني الى الذي المودع في عياله
يضمن قال الامام الزاهد العتاي وهذه الروايه لم توجد الا في هذا الكتاب يعني في
جامع الكبير وقال في العتاي ولو وضع الثياب في الحمام برأى عين صاحب
غلام الحمام ولم يقل شيئا باللسان ودخل الحمام ان لم يكن للحمام ثيابي وهو الذي يقال بالفارسيه
وامراته وولده وغيرهم وهذا الذي بينه صاحب الوديعه عن الدفع الى من هو في عياله
فاما لانها عن ذلك ثم دفع وضاعت الوديعه فانه ينظر ان كان حيد بدا من دفعها
فلا ضمان عليه لدا في شرح الطحاوي قال في العاوي الصغرى وتفسير من في عياله في اي موضع يضع
هذا الحكم ان يسكن معه سوا كان في نفقه او لا ونقله عن وديعه النوازل والواقعات

وضم عن الحمام ذكر على ان الحمام

ما ضمن المودع **قوله** فان حفظها بعينهم او اودعها غيرهم ضمن هذا لفظ العدوري وذ
لان المالك لم يرض بحفظها بيد من ليس في عيال المودع لان الايدي متفاوت في الحفظ والاما
فلا جرم يضمن اذا اودعها غيرهم الا اذا وقع حرق غالب مخاف منه على الوديعه فسلمها
الى جاره او كان المودع في سفينه معها مخاف العرق او اللصوص وما اشبه ذلك فدفعها
الى غيره لا يضمن لانه ما مور بالحفظ من جهة المالك ولا طر في مثل هذه الحالة الا
بالدفع الى غيره وكان ما دون في الدفع لانه فلا يضمن قال
قال ابو يوسف ولا تصدقه على الغدير حتى قيم البينة
وذلك ان الايداع سبب للضمان فاداعى سقطا
ادعى ان المالك اذن له في الايداع وقال في خلاصه
احترق بيت المودع فدفعها الى جاره لا يضمن و
الايمه اكلوا في ضلع الاصل هذا اذا لم يجد بدا
الى من في عياله فدفعها الى اجنى يضمن قال
هذا اذا كان المحرق غالباً احاط بمنزل المودع اما اذا لم
الاجنى ونقل في خلاصه عن المشتكى ان علم انه وقع الحريق في
فلا **قوله** ولان الشئ لا يضمن مثله كالويل لا يؤكل غيره لا تقال يتيقض هذا المستعير
والعبد المادون والمكاتب حيث يكون لهؤلاء الاعانة والادان والكتابة لان المستعير
مالك للمنفعة والمادون تصرف بحكم الملك فيملك التملك وهذا المكاتب **قوله**
والوضع في حرز غير ايداعه يعني يضمن بالوضع في حرز عينه كما يضمن بالايداع
الا اذا استاجر بيتاً يحرز فيه متاعه فوضع الوديعه فيه لا يضمن لانه حرز نفسه
حيث استاجر وان كان ملكاً لغيره **قوله** الا ان يقع في داره حريق اي ناز
وهذا استثناء من قوله ضمن وقد مر البيان انما **قوله** قال فان طلبها صاحب

فحبسها عنه وهو يقدر على تسليمها ضمنها اي قال العدوري في مختصم والاصل في ذلك
ان رد الوديعه الى صاحبها واجب لقوله تعالى ان الله يامرکم ان تؤدوا الامانات
الى اهلها وقوله تعالى فان امن بَعْضُكُمْ بَعْضاً فليؤد الذي ائتمن امانة فادان
الرد واجبا بحكم الشرع ولم يرد بعد الطلب يكون معزولاً عن الحفظ متعدياً
في امساك المال بغير اذن صاحبه فيضمن وقد قالوا ان الواجب عليه التمكن
ماحبها قال في شرح الطحاوي ولذلك لو وجد الوديعه
ولا يبرأ من ضمانها الا بالتسليم الى صاحبها بخلاف
ترك الخلاف وعاد الى الوفاق ارتفع الضمان
ود **قوله** قال فان خلطها المودع بماله حتى
مختصم وقال محمد بن ثابت القضا من اجماع
رجل اودع رجلاً الف درهم فخلطها بالف درهم
وليس لصاحبها الذي اودعها عليه سبيل وقال
سما قالوا في شروح اجماع الصغرى هذا اذا خلطها من غير
ما اذا به جواب عن ابي حنيفة لا يختلف بل ينقطع الملك بجل حال
وروى عن ابي يوسف انه جعل الاقل تابعاً للكثر وقال محمد بن شريك بجل حال لان
الجنس لا يغلب الجنس عند ما في الرضاع امرأتان جمعتا البان هما في قدح وضب
ذلك في خلق صبي عند ابي يوسف العبرة للكثر وعند محمد بن شريك الرضاع منهما
واحصل هنا ما قالوا في شروح اجماع الصغرى ان الخلط على اربعة اوجه خلط بطريق
المجاورة مع امكان التمييز خلط الجوز باللوز والدرهم بالبيض بالسود وانه لا يقطع
حق المالك بالاجماع لتيسر الوصول الى عين حقه والمالي خلط بطريق المجاورة
على وجه يتعذر التمييز خلط الخنطة بالشعير وذلك يقطع حق المالك في بعض الروايات

لان الحنطة لا تخلو عن جبات الشعير ولذا الشعير لا يخلو عن جبات الحنطة فيتعذر التمييز
 حقيقة والتميز خلما وهو القسمة متعذر ايضا لاختلاف الجنس فكان الخلط استهلاكا
 والثالث خلط بطريق المازجه في خلاف الجنس فخلط الدهن بالخل وخنوخ وانه يقطع
 حق المالك بالاجماع لتعد الوصول الى عين الحق والرابع الخلط بطريق المازجه
 او المجاور في الجنس فالاول خلط دهن الجوز بدهن الجوز والماني فخلط الحنطة
 بالحنطة والشعير بالشعير والدرهم البيض بالدرهم البيض
 المالك وعندها تخير المالك ان شاء ضمنه مثله وان شاء
 والوصول الى عين الحق ان تعذر من حيث الحسفه
 يمنع الهلاك والقسمة فيما يحال او يوزن او يرازو
 من الشريك ان يأخذ حصته من غرضاً ولا رضاء
 مراعاة على نصف الثمن فكان استهلاكاً من وجه د
 الهلاك ونصفه القيمة اخذاً ما لوجه الذي هو
 هو غير مستهلك وشاره ولا ي حسفه ان خلط الحنط
 فكان استهلاكاً لانه يعجز المالك عن الانتفاع بحقه فينقطع الحق
 في الخلط خلاف الجنس على وجه يتعدر التمييز وما قال من القسمة لا يصح
 مانعاً من الهلاك لان القسمة من ضرورات الشره فلا تصلح علة للشره اعني
 ان القسمة حزم الشره فلا تكون علة للشره لانه حينئذ يعلب العلم خلطاً
 والخلط علة وهو فاسد **قوله** وخلط الخل بالزيت ما حكاه المصنف لدا السماع
 وهو دهن السمسم **قوله** ومن هذا القبيل خلط الحنطة بالشعير في الصحيح اي
 من قبيل انتطاع حق المالك وقوله في الصحيح احتراز عن روايه الحسن قال
 شمس الايه السهقي في كتاب الغصب من القايه روى الحسن في مسئله خلط الحنط

بالشعير عن اي حسفه مثل قولهما **قوله** لما ذكرنا اشار الى قوله انه استهلاك من كل
 وجه لانه فعل يتعد رمعه الوصول الى عين حقه **قوله** قال وان اختلطت بماله
 من غير فعله فهو شريك لصاحبها اي قال المدوري في مختصره وذلك ان الودعه
 اذا تلفت بغير فعل المودع لا يضمن فلذا اذا اختلطت لانه لو لم يوجد التعدي
 منه قال الحاكم الشهيد في مختصره ان في فان انشق اليس في ضده وقه فاختلطت
 بدراهمه فلا ضمان عليه وهما فيه شرهان وان هلك بعضها هلك من مالهما
 جمعا وينقسم الا ان بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما يعني اذا كان
 ان ينقسم الباقي بينهما اثلاثاً لانه اختلط بمال الآخر
 في الشره بينهما حيث لم يجب الضمان لعدم التقدي
 بعضه قال الولراجي في فتاواه هذا اذا كانت
 دراهم احدها صحاحاً ودرهم الآخر ملئ
 كل واحد منهما بيد فغ الى المودع ماله وتمسك
 في التمييز بينهما وان كان مال احدها دراهم صحاحاً
 في الردى ودرهم الآخر صحاحاً ردياً ومنها بعض الجياد يثبت
 الشره بين المالين لان هذا خلط لا يميز بينهما ثم كيف ينقسمان ان تضاداً
 ان ثلثي مال احدهما جياد وثلثه ردى وثلثي مال الآخر ردى وثلثه جياد
 ينقسمان جياداً من المال المختلط اثلاثاً والردى اثلاثاً على قدر ما كان لكل واحد
 وان لم يتضاداً فانه لا يعرف وادعى كل واحد منهما ان ثلثي ماله جياد وثلثه ردى
 ومال صاحبه ثلثاه ردى وثلثه جياد فخذ كل واحد منهما ثلث الجياد لانهما
 اتفقا على انه كان لكل واحد منهما ثلث الجياد فانه اذا كان ذلك واختلفا في الثلث
 الآخر ادعى كل واحد منهما لنفسه وذلك الثلث في ايديهما في يد كل واحد منهما

صف هذا الثلث وهو سدس الكل فيكون القول قول كل واحد منهما فيما في يده وحلف كل واحد
منهما على دعوى صاحبه فان حلفا برأيا عن الدعوى وترك المال في ايديهما كان وان
تخلأ قضي لكل واحد منهما بنصف الثلث وهو سدس الكل الذي في يد صاحبه وكذلك
ان قامت لهما جميعا البيّنة وان حلف احدهما ونحل الآخر برئ الحالف فيرد النازل
نصف الثلث وهو سدس الكل الذي في يده الى صاحبه قال الحالم الشهيد وان
فعل ذلك انسان في بيته من عياله من صغير او كبير او مملوك او اجني فلا ضمان فيه
على المستودع والضمان على الذي خلطها وانما لم يجب الضمان على المذموم لان له لم يور
منه التعدي وجعل فعل من في عياله لفعله فمافيه ضمان

الاستهلاك ووجب الضمان على الخاطا لان سبب

قوله قال فان انفق المودع بعضا ثم رد مثله

العدوى في مختص وذلك لان المعص الذي

والمعص الباقي يجب ضمانه ايضا لان المردود

استهلاك لانه لا يمكن التميز فذلك ضمن الجميع قال ارس

الوديعة دراهم او دنانير او شيئا من الميل والموزون فانفق طي

كان ضامنا لما انفق منها لانه اتلف بالانفاق ولا يصنع ما بقي لانه لم يتلف

فان جاء بمثل ما انفق وخلط بالباقي صار ضامنا جميعا ما انفق بالانفاق وما بقي

بالخلط هذا اذا لم يجعل على ماله علامة حين خلط بمال الوديعة اما اذا كان ثمة

علامة لا يضمن سوى ما انفق لا يمكن التميز **قوله** قال واذا تعدي المودع

في الوديعة بان كانت دابة فزبها او ثوبا فلبسه او عبدا فاستخدمه او اودعها عين

ثم ازال التعدي فردّها الى يده زال الضمان اي قال القدر وري في مختصم ^{لقب}

المسئلة ان المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق يبرأ عن الضمان عنده

خلافا لغيره والشافعي اذا في نسخ طريقه الخلاف وقال في التحفة وفي المستاجر والمستعير اذا خا
ثم تردا الخلاف بقي الضمان وعند بعضهم هذا بمنزلة المودع اذا في التحفة وقال في خلاصه
القناوي وفي الاجازة والاغاثة الاصح انه لا يبرأ عن الضمان بالعود الى الوفاق واختلف
الشايع في ان العن بالخلاف هل يدخل في ضمانه ام لا قال بعضهم لا يدخل في ضمانه حتى
لو هلك في حالة الخلاف لا يضمن والله ذهب الفقيه ابو جعفر الهندي وفي الصحيح انه يدخل
في ضمانه بالخلاف فان محمدا نص في الباب انه اذا هلك في حالة الخلاف وحلفا في الغيبة
قال قل الله دعواه البيّنة بينه المالك لادراك الامام علاي الدين العالم في طريقه
اينيه والاصح ان العن يدخل في ضمانه لان محمدا لم يلفظ البراءة

به قولهما ان عقد الوديعة ارفع بالخلاف لان الخلاف

والامانة منافاة فلا يجتمعان فلا يبرأ عن الضمان

الرد الى المالك او بالرد الى نائب المالك ولم يوجد

ن والحاصل انها اعتبر الخلاف فعلا بالخلاف

لا يبرأ عن الضمان بل اذ هلكا لنا ان الامر بالحفظ باق بعد

مر لانه لم يختص بوقت دون وقت ولهذا يملك اسائها على التابيد

فاذا كان الامر باقيا وحمله لزوم الحفظ المأمور به وقد عاد الى الوفاق كان حافظا

علم الامر فيبرأ عن الضمان لانه بالوفاق حصل الرد الى نائب المالك وهو المودع المأمور

بالحفظ غاية ما في الباب انه بالخلاف قوت الامتثال وصحة الامر ليست بموقوف

على وجود الامتثال فعوائده في المستقبل كيف يعيد منه ولا يكون الخلاف رد الامر

لا من حيث الحقيقة ولا من حيث الدلالة الا ترى ان امر صاحب الشريعة لا يظل

بالخلاف فاذا كان الامر باقيا وعاد الى الوفاق حال قيام الامر زال الضمان وارتفع

علم العقد الذي هو لزوم الحفظ المأمور به حالة الخلاف ضرورية بثبوت نقيضه

وهو تفوت الامتثال لا يتصرف وجب من المودع برفع العقد وابطاله والمات بالضرورة
 يتقدّر بقدر الضرر فان الارتفاع مقتصر على القدر الذي وجد الخلاف وقا
 الموجب لا غير فيبراعن الضمان بالعود الى الوفاق والدليل على ان الخلاف لا يبطل
 الامر ان من وكل رجلا ببيع عبده فاعتقه او رهنه او باعه بتمن يسير وقد من ان
 يبيعه بالثمن من ذلك لا يجوز ما فعله لانه خالف وتعدي ومع هذا لا يبطل الامر حتى
 لا يمنع من بيعه في الثاني بالثمن الذي كان من به هذا الذي قلنا من بقاء الامر ظاهرا
 فيما اذا كان الامر مطلقا اما اذا كان موقفاً خالف في الوقت فذلك لان الامر
 انما ثبت بالتخصيص بقوله احفظ هذا المتاع شهرا وذا
 لانه كان قايما قبل الخلاف فمن ادعى الارتفاع ما خلا
 فبالعود الى الوفاق حصل الرد الى نائب المالك فبر
 ان بالخلاف دخل العن في ضمانه ولكن موقفا الى
 على اليد ما اخذت حتى ترده فاذا وجد الرد الى
 والتحقيق في المسئلة ان الخلاف ليس برافع للامر وضعا وير
 ان الخلاف اثر في ليس التوب وروب الدابة وليس موضوع لرفع
 ان الخلاف اثر في تفوت الحفظ المأمور به وتفتت الحفظ المأمور به لا ينافي الطلب
 بل تحقيق شرط الطلب لان الطلب ابدى انما يكون في المعدوم لا الموجود فاذا كان
 متقدرا للطلب لم يكن يكون متافيا للطلب فان قلت سلمنا ان الخلاف ليس برافع للامر
 وضعا ولا دلالة ولئن لم قلت بانه لم يتضمن معنى ذلك المعنى بمعنى اسناخ العقد
 بانه ان المودع طلب المودع تملك المنافع والمودع ملكه يكون هذا عقد الاعان لان
 الاعان تملك المنفعة وبالحلاف استرد ما عار لانه كان حافظا للمال له والآن
 حافظا لنفسه واذا صار حافظا لنفسه يكون قابضا لنفسه فلا يكون قابضا للمال له

وصار هذا

وصار هذا ما اذا كانت العارية عينا فاستردت ففسخ قلت لا نسلم ان المعير أمين المودع معير
 بدليل انه يملك قبول الوديع من اناس شتى ولو كان معيرا للمالك ولئن سلمنا بانه معير ولئن
 لا نسلم ان الخلاف استرد ما عار سلمنا انه كان حافظا للمال له وصار حافظا لنفسه ولئن
 نقول بقبض العارية انها توجب اسناخ العقد باعتبار العجز والعجز هنا ليس ثابت فان
 القدرة قايمة والجواب عن مسئلة المحمود معقول روى عن ابي يوسف في شرح الطحاوي
 انه اذا حذر الوديع في حال غيبه المودع لا يضمن معقول لا نسلم انه يضمن اذا عاد الى
 القابضة سلمنا فقل ان المحمود فسخ للعقد انه انما رز من الاصل ولهذا اذا جاهد
 المحمود فبانه عن الفسخ فاذا انفسخت الوديعه بالمحمود
 بعد فلم يزل الضمان بالقرار بعد ذلك بخلاف
 لا يزول الامر بالحفظ فاذا عاد الى الوفاق زال
 ربه فاجواب عنها على التفصيل ان استعار ذاهبا
 حار ذاهبا وجائيا فاذا بلغ المكان انتهى العقد فاذا
 فاذا عاد عاد والامر ليس ساق فلا يبراعن الضمان واما اذا
 جائيا فاذا بلغ ذلك المكان لا ينتهي العقد فاذا جاوز دخل العصى في
 فاذا عاد عاد والامر ساق فبراعن الضمان وخرج الجواب ايضا عن مسئلة الاجان
 على هذا الوجه هذا ما قيل ان المساجر والمستعير المودع والجواب على الاصح ان يد
 المساجر لنفسه لا للمالك فهو وان زال التعدي لم يرد له الى المالك ولا الى نايبه وذلك
 المستعير لان يد لنفسه لا للمالك بخلاف المودع فان يد المالك لانه نايبه لقيام
 الامر والباقي يعلم في نسخ طريقه الخلاف خصوصا في الطريقة البرهانية المطولة اعني طريقة
 الكبير البرهان الاجل صاحب المحيط الى محمد بن عبد العزيز بن عمر بن ابي سهل المعروف بمان البخاري
 رحمه الله **قوله** فاذا ارتفع اي يقبض حكم العقد ارتفع بالعود الى الوفاق وتقيضه تفوت

بمن عارض الضمان والفقر في ان اذا استعار
 ذاهبا جائيا

علي

الامتثال والقبض الشيء الذي يلزم من وجوده ارتفاع ما يقابل من ارتفاعه وجود ما يقابل
عاد حكم العقد وهو لزوم الحفظ المأمور به **قوله** فصل الرد الى نائب المالك يعني لما
عاد حكم العقد بالعود الى الوفاق حصل رد الوديعه الى نائب المالك وهو المودع فبى
عن الضمان **قوله** قال فان طلبها صاحبها لم يجدها ضمنها اي قال العدوى في مختصم
وتامه فيه فان عاد الى الاعتراف لم يبرأ عن الضمان قيد بالحجود عند الطلب لانه اذا
وجد عند صاحبها لا بناء على الطلب لا يضمن حتى في خلاصه الفتاوى عن نسخة الامام السرخسي
اذا وجد الوديعه في وجه المالك لا بناء على الطلب من المالك بان قال المالك ما حال ديعي
ليشكره على الحفظ فقال ليس لك عندي وديعه لا يضمن في
عند صاحبها لانه اذا وجدها عند الاجنبي لا يضمن قال
اشبان هل عندك مال فلان فقال لا لا يضمن لان
وقال في شرح الطحاوي ولو وجد الوديعه في حال غير
وعند زفر يضمن ودل في المختلف في باب زفر اذا
قال لا ضمن وعندنا لا يضمن له انه وجد الوديعه بضمن
عند غيبته ولنا ان حجود الوديعه عند الاجنبي من تمام الحفظ لا
الوديعه من جهة ولا يكون سببا للضمان بخلاف حال حضن المالك ثم بالاعتراف
بعد الحجود عند المالك لا يبرأ عن الضمان لا بالسليم اليه لان المودع لما طالبه بالرد
قد عزله عن الحفظ لان المودع كان وكل الحفظ الوديعه والعزل فسخ من جهة المالك
فاذا وجد الوديعه بحضن صاحبه حصل السخ من جهة ايضا لانه انما من الاصل ثم
بقي الشيء في يد لا على وجه الامانة فصار لقبض الغصب ثم بعد اعتراف القبض العقد لا يبرأ
عن الضمان بالاعتراف لان العقد لا يعود الا بالاستئناف ولم يوجد والحجود قد يكون
في حجود الوكيل الوكالة بحضن صاحبه وفي متاعدي البيع اذا تجاوز حدان ذلك فسخ

البيع خلاف خلاف المودع فعلا اذا وافق حيث سراع الضمان لقيام الامر وقد مر بيان الفرق
وقال في كتاب الغصب من الاجناس واما المودع اذا وجد الوديعه كان شيئا الوعد الله رجائي
يقول انه على وجه ان نقل الوديعه عن المودع وضع الذي كان فيه حال حجود. وهلك ضمن
وان لم ينقلها عن موضعها حتى هلك لا يضمن ويعل في خلاصه الفتاوى عن المشتق اذا كان الوديعه
او العارية مما يحول بضمن بالحجود وان لم يحولها وقال في اول كتاب الوديعه من الاجناس
الامانة تنقلب مضونه بالموت اذ الميتين في ذلك مسائل احكام متولى الادوات ادامات ولا يعرف
حال غلها التي اخذها ولم يمتين لاضمان علمه ذلك في كتاب الوفاء لهلال البصري والثانية السلطان
غنما وادع بعض الوديعه بعض الغايب ومات ولم يمتين عند من اودع
المال في احد المتفاوضين في يد مال الشريك ومات ولم يمتين
بل ودل في الواقعات في باب الوديعه بعلامه النون
نذكر او نسبت موضعها هذا على وجهين اما ان قال
د في موضع اخر في الوجه الاول والماني لا يضمن اذا كان
تضييع وفي الوجه الثالث يضمن لانه تضييع ودل في هذا
من المودع سقط من الوديعه مضاعت لا يضمن ولو قال اسقطت بضمن
من هذا تضييع ونقل في الاجناس عن نوادر من رستم اذا ادعى المستودع ضياع الوديعه
منذ عشر ايام فقال صاحب الوديعه انا اقيم البينه انها كانت في يدي منذ يومين فقال
المستودع وجدتها بعد ذلك مضاعت صدق فان قال حين خوصم ليس له عندي وديعه
ثم قال وجدتها مضاعت ضمن وجبنا هذه المسائل كثيرا للفوائد **قوله** كحجود الوكيل الوكالة
يعني بحضن من الموكل وذلك لانه ترك الالتزام مكان سخا ونقل في الاجناس عن نوادر
من سماعه عن محمد اداوكل ثم قال لم اؤكله لم يكن رجوعا وعزلا عن الوكالة وفي غصب الاجناس
نقل عن وصا الاصل اذا وصى بم انرا الوصيه فقال لم اوص منور رجوع وقال في الجامع

لا يكون رجوعا وفي نوادر من شجاع عن مجلد ارضي الرجل ثم قال لم ارض له لم يكن رجوعا ولو قال
اشهد والى لا اوصي له فهو رجوع وكذلك لو دخل رجل يبيع عبده له ثم قال اشهد والى لم اؤقده
فهو حر وهو وجيل ولو قال اشهد والى لا اؤقده يبيع العبد فهو حر ولو شهد واعلمه بالبر
لمحمد وقال ما تلفظت به يكون ذلك توبة ورجوعا عنه **قوله** فتم الرفع اي رفع عقد الوديعه
وهو نسخته **قوله** خلاف اخلاف اي فعلا **قوله** ولو وجدها عند غير صاحبها لا يضمنه
اي يوسف خلافا لفرع هذا في خلاف في شرح الطحاوي من اي يوسف وقرود في المختلف
وقال عندنا لا يضمن ونقل في الاجناس عن اخلاف زفر عند اصحابنا لا ضمان عليه وقال
زفر يضمن **قوله** او طلبه اي بغير طلبه **قوله** خلاف ما اذا كان حصرا
صاحب الوديعه **قوله** قال للمودع ان سافر بالوديعه وان
العدو يرى في شخصه ولم يدرك العدو رثى فيه اخلاف وقال
قول اي حقيقه الا في موضع واحد وهو ان يكون طعاما لا
لا يئاسا وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز ان يسافر بماله حمل
ولو ان المودع سافر بماله الوديعه ان كان الطريق مخوفا ضمن وان
بها صاحب المال عن السفر به محمد يضمن وروي عن اي يوسف وخمسة
الوديعه لها حمل ومؤنه مسافر بها حسن وقال الامام علاي الدس العالم في طريقه اخلاف
ان لها حمل ومؤنه عند اي حقيقه لا يضمن سواء كان السفر قريبا او بعيدا وقال محمد يضمن
ان قريبا او بعيدا وقال ابو يوسف ان كان بعيدا يضمن والا فلا ثم قال واجمعوا على ان الطريق
اذا كان مخوفا يضمن كف ما كان ثم قال واجمعوا على انه لو سافر بالوديعه في البحر يضمن وقال
نحو الدس قاضي خان في شرح الجامع الصغير واجمعوا على ان الاب والوصي اذا سافرا
التيتم لا يضمن والوصيل بالبيع اذا سافرا وما وكل بيعه قالوا ان قيده مكان مان قال يبعه بالبر
مسافره يضمن وان اطلق اطلاقا مسافره لا يضمن اذا سرق او ضاع فيما لا حمل له ويضمن

فيما له حمل ومؤنه ونقله عن كتاب الصرف لشمس الايه السرخسي ثم قال نحو الدس قاضي خان
هذا اذا كان الطريق آمنا فان كان مخوفا للمودع بد من السفر ضمن بالاتفاق وهذا الاب
والوصي وان كان مخوفا ولا بد من السفر ان سافرا به لا يضمن وان سافرا نفسه ضمن لانه
بلنه ان يتركها في اهلكه وذلك الاب والوصي وجه قولهما ان المالك يلحقه مؤنه الرد والظاهر
انه لا يرضى بها فتقيد بمكان الوديعه وهذا لان المودع يجوز ان يموت في بعض الطريق
فيلزم المالك الرد والظاهر انه لا يرضى بما يلحقه من مؤنه الرد ثم ابو يوسف رحمه الله
الخروج القصير عفو لانه قليل قياسا على العين السير في الحجرات وانه عفو بالاجماع
الخروج ماله حمل ومؤنه فلا يجعل عفو كلف ما كان لعدم الضرر
به مطلق لان صاحبها لم يخص مكانا دون مكان وكان
طلاقا يحفظ ماله لان الانسان يحفظ ماله حيث هو
وحفظ المال في السفر معهود مطلق في السرعه وهذا
ضمن اذا كان الطريق آمنا ولان المودع ربما يحتاج الى السفر
ن يترك السفر يحفظ الوديعه فلا يلزمه ذلك لانه لم يلزمه او
عند غير ليس له ذلك لانه يضمنها او يستاجر مكانا لحفظها فلا يلزمه ذلك
لضمانه ضمان لا يلزمه فلم يبق وجه الا ان يسافر بالوديعه فان قلت الغالب في المقامه الهلاك
يدل عليه قوله عليه السلام المسافر وماله على قلبي الا ما بقي الله فلت لا نسلم اذا كان الطريق
آمنا ولامنا فيما اذا كان آمنا واحدث ورد في ابتداء الاسلام حسنات الطريق مخوفة
سبب غلبه الثقات ولا كلام لنا فيه فان قلت ان الحفظ المأمور به هو الحفظ من دل وجه
وهو الحفظ في المصير فاذا سافر ترك ذلك فيلزمه الضمان قلت لا نسلم امرانه ترك الحفظ
من دل وجه بل اتى به من دل وجه لانه ما فات شئ من اسباب الحفظ لانها بحماية
السلطان والامن وكل ذلك حاصل فلا ضمان اذن خلاف الحر فان الهلاك فيه غالب

او على مالك

بالرياح والامواج وغير ذلك ولئن لم يكن الهلاك غالباً فالجاء لست بغالبة بل كل واحد منهما
محتمل على السواء فلا يحكم بالجاء بالاحتمال مضمّن فان قلت الحفظ في السفر لم يدخل تحت
الاطلاق لانه ليس بتعارف لان العرف هو الحفظ في الامصار قلت لان تسليم ان الحفظ
في المصر هو المتعارف الا ترى ان اهل البوادي يحفظون اموالهم منه ولا ينقلونها الى
المصر فالحفظ اهل المصر فيه او نقول العرف مشترك فلا يصح تنقيده للاطلاق بالاحتمال
او نقول الحفظ في المصر انما يراد به لونه حفظاً لا لونه في المصر على موضع تحقق فيه
الحفظ دخل تحت الاطلاق فان قلت يرد عليهم هنا مسلمان احدها اذا قل رطلاً
بالباع فصار المال بضمن الامر بالبائع تنقيد مكان الباع عادة وهو الم
استاجر رجلاً ليحفظ ماله بد رهم شهراً فصار بذلك المال
مطلقاً ومع هذا تنقيد مكان الحفظ عادة وهو المصر فله
واسمحان فعلى وجه الياس منع عملاً بالاطلاق وعلى
الباع وليس بامور بالحفظ مقصوداً وانما ثبت لونه مأمور
الباع مطلقاً حتى لو باع مصر آخر جاز ولكن لما ثبت الحفظ بطر
بالضرورة يرتفع مكان الحفظ عادة وهو المصر فلا ضرورة الى غير ذلك

لا يصح فيه التميم فلا يراد غير المصر لارادة المصر بالاجماع ليدل على التميم واما
الاجارة فانها تملك المنفعة بعوض فكانت المنفعة تسليمها مستحقاً بالعقد فتعين مكان
العقد للتسليم لان مكان العقد تعيين في المعاوضات فاداسا فرض الخلاف واما فيما عدا
فلم يتعين مكان العقد كحفظ الوديعة لان المودع لم يلتزم ذلك منه فلم يضمن بالسفر
وقال الشافعي نقل الوديعة من قرية الى قرية ان كان بينهما مسافة شتى سفراً ضمن وان
لم يكن فان نقل من قرية اهلية الى قرية غير اهلية ضمن لان القرية الاهلية
احرز في حقها وان كان العلى لم يضمن الا اذا ظهر نقصان الحرز في القرية الاهلية

بلغ المقابل على خط
المصنف رحمه الله

الى هذا لفظ وجيز **قوله** وان كان له حمل ومؤنة الحمل بالفتح مصدر وحمل الشئ ومنه ماله
حمل ومؤنة يعنون ماله ثقل يحتاج في حمله الى طهر وأجره حمال لدا في المعزب **قوله**
مؤنة الرد تلزمه في مله ضرورة امثال امره فلا يبالى به جواب عن قولها انه يلزمه
مؤنة الرد فماله حمل ومؤنة بمعنى سلمنا ان المؤنة للحق المالك اذا مات المودع في السفر
لكن انما حقت مؤنة الرد لا مؤنة السفر لان الوديعة ماله وقد بعدت عنه لضرورة
لن الوديعة محفوظة في ذلك المكان امثال المودع امر المالك مطلقاً لا المعنى من
قبل المودع فلا يبالى للحاق المؤنة ضرورة وضماً **قوله** فيقتضى التسليم في مكان العقد
السلم لا يتعين الايقاع عند ابي حنيفة حتى جعل بان موضع الايقاع
لتسليم منه ليس بواجب ثم في الحال فلهذا وجب تعيين
المقصية الى المتارعة بخلاف الاجارة فان التسليم واجب
تسليم **قوله** واذا انها المودع ان يخرج بالوديعة فخرج
الحامع الصغير فانها المودع ان يخرج به فخرج به فذلك
لانه انما لم يضمن بالسفر قبل النسي لانه لم يخص مكاناً دون مكان
بل له ان يسافر عملاً بتعميم الامر فاذا انها عن السفر والخروج عن مكان الوديعة
فقد خص مكان الوديعة بحفظها منه فاذا خرج فقد خالف لانه ترك امثال الامر
بضمن اذا هلك والبقيد بالمصر مفيد فيعتبر لان المصر احرز فتقيد الحفظ
بالمصر **قوله** قال واذا اودع رجلان عند رجل وديعة فحضر احدهما يطلب
نصيبه لم يدفع اليه نصيبه حتى يحضر الاخر عند ابي حنيفة وقال لا يدفع اليه نصيبه
اي قال العدوري في مختص قال صاحب الهداية والخلاف في المكيل والموزون
وهو المراد بالمدور في المحصر اي في محصر العدوري وانما قال وهو المراد لان
علام العقد وري ماطلاقة يشل ما يقتسم وما لا يقتسم مكان محتملاً للوجهين فقال المراد

منه ما يقسم استدلالاً بوضع الجامع الصغير لأن محمد قال فيه ثلثه فقرأوا دعوا رجلاً ألف
درهم تغاب اثنا وأحد يريد أن يأخذ نصيبه قال ليس له أن يأخذ وقال أبو يوسف
ومحمد له أن يأخذ إلى هنا لفظ الجامع الصغير قالوا في شروح الجامع الصغير وذلك هذا
الخلاف في كل الأموال التي تحتل القسمة وذلك وضع المسألة في محصر الطحاوي حيث قال ومن
استودعه ثلثه نفر من الدراهم أو ما سواها مما يقسم ثم جاءهم يطلب نصيبه منها ولم
صاحبه له بل على أنه أن يعطيه منها شيئاً وهذا قول أبي حنيفة وبه أخذ وقال أبو يوسف
ومحمد عليه أن يعطيه ثلثها إلى هنا لفظ الطحاوي في مختصره قال الإمام الأسجاني في شرح
مختصر الطحاوي وقال صاحبه يدفع نصيبه إليه ولا يكون هذا

لوهلك في المدودع كان للغائب أن يشارك الغابض فيما فيه
الغابض ليس له أن يشارك الغائب فيما بقي وقال الشيخ أبو يوسف
الذي ذكره إنما هو في المكيلات والموزونات قاله أبو يوسف

أقبر قول أبي يوسف أوسع إلى هنا لفظ أبي نصر في شرح القدر
في إشارات الأسرار بما يقال أو يؤزن ولأن محمد الخلاف في الآه

الاستدلال

يقسم قال في الأصل قلت أرايت استودع عا دراهم أودنا نيراو شياباً أود واثب أو عبيد
أحد ههما والآخر غائب قال للمستودع ادفع إلى حصتي فاني ذلك فتد ما إلى العاض
نقضا الفضة ينبغي للقاضي أن يدفع إلى صاحبه حصته بغير محض من
الآخر قال لا حتى تجتمع هو وصاحبه جميعاً قلت لم قال لا ترى أن المستودع ليس بـ
ذلك يستطيع أن تقسم المال وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يقسم ذلك
إليه حصته ولا يكون قسمه جائز على الغائب إلى هنا لفظ محمد في الأصل وقال الحكماء
الشهيد في مختصره المسمى بالكافي وإذا استودع الرجلان رجلاً ودعاه من دراهم
أودنا نيراو شياب أود واثب أو عبيد ثم حضر أحد ههما وطلب نصيبه منها لم يكن له

حتى يجتمعا لأن المستودع ليس بوحل في القسمة وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يدفع
إليه نصيبه ولا يكون قسمه جائز على الغائب وعلى هذا الوجه انت الشرح أبو الحسن الرضي
الخلاف في مختصره ولم يفتد بما يقسم ولذلك ذكره سمس الأيمه البيهقي في قسم المبسوط من
شامله وفي فائمه وأورد شيخ الإسلام علاي الدين الأسجاني في شرح الكافي حكاية
الحكامي وهي أن رجلين دخلا تجاراً ودفعاً إلى الحكامي يساً من الدراهم فخرج أحدهما
قبل صاحبه وأخذ ليس من الحكامي وذهب به فخرج الآخر وطلب منه ليس فقال
أخذ صاحبك فتعلق به وطالبه وقال أنا دفعتك إليك وقد ضيعت حتى بالذبح إليه و
الحكام الأحنف مستغنياً به وقص عليه القصه فقال له أبو حنيفة قل له اني لا أدفعه

إني ولئن آتيت بصاحبك حتى أدفعه إليك فخلص عن دعواه
الحاضر طلب نصيبه فصح فيومر تسليم نصيبه إليه فإذا
بدهما نصيبه جاز للمدين أن يدفع إليه نصيبه فلا هذا
ع فلو كان المال في أيدي الشريكين كان لواحد منهما أن يأخذ نصيبه

ذلك هنا له أن يأخذ نصيبه من المدوع ووجه قول أبي حنيفة أن حق
المديع والمدوع لا يملك تسليم النصف مميّزاً مشوماً لما فيه من دفع نصيب الغائب

أضاً ولا يملك المدوع إفراز نصيب الحاضر لأنه ليس بوحل عن الغائب فلو صح الإفراز لزم
القسم على الغائب والمدوع لا يملك القسمة على الغائب بالاتفاق وبه صرح في الأصل ومحصرو
الكافي ومحصرو الرضي وشرح الطحاوي وهذا خلاف الدين لأن المدينون يسلم مال نفسه
لأمال غيره لأن الديون تقضى بأمثالها والمدوع يسلم مال الغير ونظير رجل له ودعيه
عند إنسان أودن جار رجل وقال انه وكلني بقبض الودعيه منك صدقه وأني أن يسلم
إليه لم يجبر العاضى بالتسليم في الودعيه وتجبر في الدين لما قلنا من الفرق والجواب
عن قولهما أن المال لو كان في أيديهما كان لأحد ههما أن يأخذ نصيبه نقول لا يلزم ذلك

ان ياخذ نصيبه من المودع الا ترى ان الغريم اذا اخذ من مال غريمه جنس حقه جاز ولا يجبر على
 الرد ولا يجوز ان ياخذ حقه من مودع الغريم وهذا معنى قوله فاذا كان له الف درهم
 وديعه عند انسان وعنده الف لغريمه فلغريمه ان ياخذ اذ اظفر به وليس للمودع ان يرد
 اليه **قوله** وعنده الف اي على المودع **قوله** فلغريمه اي لغريم المودع قال محمد بن قاضي
 خان في شرح الجامع الصغير وان كانت الوديعة عرضا فالصحيح انه لا يكون للحاضر ان ياخذ
 نصيبه في قولهم جميعا **قوله** قال وان اودع رجل عند رجلين شيئا مما يقسم له جزاين **قوله**
 احدهما الى الآخر وللمتأخر ان يحفظ كل واحد منهما نصفه وان كان مما لا يقسم جاز
 ان يحفظه احدهما اذن الاخرى قال القدوري في مختصره ولم يذكر اختلاف في مختصره
 فلاجل هذا قال صاحب الهداية وهذا عند اي حقه قال السبكي
 واذا اودع رجل رجلين مالا قال ياخذ كل واحد منهما نصفه يعني
 احدهما المال كله الى صاحبه فتوى المال قال بعض في
 النصف ولا يضمن قول اي يوسف ومحمد شيئا قال محمد ان
 يستطاع قسمته فاما ما لا يستطاع قسمته نحو المملوك والثوب فاذا
 ذلك الى صاحبه لم يضمن لذلك قول اي حنيفة اذا رهن رجل رجلين شيئا
 المرتس الى صاحبه او قل رجل رجلين شئ فذفع اليهما مالا فذعه احدهما الى
 صاحبه فضايع ضمن النصف وما كان لا يقدر على قسمته لم يضمن شيئا مادفع فاما في قول اي
 يوسف ومحمد في ذلك كله فهو سواء لا يضمن شيئا مادفع ما يستطاع قسمته او لا يستطاع
 قسمته الى هذا لفظ الرخ في مختصر وجه قولهما ان المالك رضى بامانتهما حيث اودعا
 مالا فكان دفع كل واحد منهما الى صاحبه دثما الى اسن المالك فكان له ان يسلمه اليه فلا
 يضمن الدافع اصله ما لا يقسم ولا يضمنه ان المالك رضى بحفظهما جميعا لا يحفظ كل واحد
 على الانفراد بدلالة انه اودعهما جميعا الوديعة فلورضى بحفظ كل واحد منهما لا امرهما

لا امرهما بالقسم ثم الحفظ او قسم ثم اودع النصف عند هذا والنصف عند الآخر لان الوديعة
 ما يحتمل القسمة وحيث لم يفعل لذلك علم انه ما رضى الا بامانتهما جميعا وحفظهما معا
 فاذا امكن كل واحد منهما الحفظ على الوجه المأمور به وهو حفظهما معا ولم يحفظ على
 ذلك الوجه صار ضامنا للمودع الواحد اذ دفع الوديعة الى غيره ولا يضمن القابض
 شيئا لان مودع المودع لا يضمن عند اي حقه خلاف ما لا يقسم بحث لا يضمن الدافع
 لوجود الاذن بالدفع دلالة لان الوديعة لما كانت ما لا يستطاع قسمته ويتعد راجعا
 على حفظها دائما كان ذلك دليلا على ان صاحبها رضى بحفظ كل واحد منهما على الانفراد
 على سبيل الممانعة فلم يضمن احدهما بالدفع الى صاحبه وقال في قسم المبسوط من الشامل
 بدافعها ياءا على ان يكون عند احدهما شئرا وعند الآخر شئرا يضمن
 مطعما جاز على هذا الوجه **قوله** واذا قال صاحب الوديعة للمودع
 زوجتك فسلمها اليها لم يضمن هذا لفظ القدوري في مختصره قال الحارثي
 ضمن المسمى بالكافي وان قال لا تدفعها الى امراتك او عبدك او ولدك او اجيرك
 عليها فذفعها الى الذي بها فمهر عنه هلك فان كان المستودع لم يجز بدافع
 بها اليه لم يضمن وان كان يجز من اهله وخدمه من يدفعها اليه ويضعها عند غيره
 فاعطاه وهو يجز عن ضمته صاحب الوديعة الى هذا لفظ الكافي وذلك لانه خالف
 في الوجه الاول بعد روي الوجه الثاني خالف بغير عذر ولو اني شروح الجامع الصغير
 فانها عن الدفع الى عياله فذفع بعد النهي ان دفعه الى من لا بد له لا يضمن وان كان
 منه بد يضمن لان الناس يحلفون في الامانة فاذا كان له منه بد امكن العمل به فلو شرط
 سيند او اذا لم يكن له منه بد مان كانت الوديعة دابة فقال لا تدفعها الى غلامك
 او كانت شيئا يحتاج في حفظها الى امرأة فقال لا تدفعها الى امرأتك فذفع لم يضمن لان
 هذا ما لا يستطاع الامتناع عنه فلا يفيد هذا الشرط والمراد من الاجير مرفق في اول

كتاب الوديعه قال طهير الدين اسحق الوالحي في فتاواه رجل غاب عن منزله وخلف امراته
 وكان في يده وديعه فلما رجع طلب فلم يجد ان كانت امراته امينه لم يضمن لانه غير مضمين
 فان له ان يحفظ الوديعه بيد من في عياله وان كانت امراته غير امينه مضمينه يضمن لانه
 مضمين **قوله** وهو محل الاول اي المددوري الجامع الصغير وهو الدفع الى من لا بد
 له منه هو المراد من الاول وهو الذي دله الددوري من عدم الضمان اذا دفع الوديعه
 الى الزوج بعد النكاح عن الدفع اليها يعني اذا وجد بدا من الدفع الى الزوجه فدفع ضمان
 لم يجد بدا من الدفع لم يضمن **قوله** فان من العيال قال في ديوان الادب عيال الرجل
 من يعوله والمراد منه الذي سألن معه سوا كان في نفقته او لا وقد مر في اول كتاب الوديعه
قوله فاعتبر اي الشرط **قوله** وان قال احفظها في هذا البيت تحفظها في
 لم يضمن هذا لفظ الددوري في مختصر وقامه منه وان حفظها في دار آخر
 في الجامع الصغير محمد عن يعقوب عن اي حشفه في الرجل اودع رجلا ود
 يحفظها في دار ونهاه عن الرضخ في دار اخرى فوضعه في التي نهاه عنها هلك
 ضامن وان كان بيتان في دار والمسئله حالها لم يضمن قال الحالم الشهيد في
 المسمى الكافي واذا قال صاحب الوديعه للمستودع راخبأها في بيتك هذا تخباها في
 بيت آخر من دار تلك فضاغت فلا ضمان عليه استحسانا لا ترى انه لو قال استأجرها
 ولا تضمنها لئلا ولاها را فوضعتها في منته هلكت لم يضمنها ولو قال اخبأها في دارك هذه ولا
 تخبأها في دارك الاخرى فوضعتها في التي نهى عنها ضمن الا ترى انه لو قال لا تخرجها من اللوفه
 فخرجها الى البصره كان ضامنا لها وان انتقل من اللوفه الى البصره او الى غيرها لشي لم
 يضمن له منه بدا هلكت فلا ضمان عليه الى هنا لفظ الكافي وعند الشافعي يضمن كذا في
 شرح الاقطع وذلك لانه نقلها الى بيت اخر من غير ضرورة بصار كما اذا نقلها الى
 دار اخرى ولنا ان الدار حرز واحد بدلاله ان الشارح اذا اخذ من بيت من الدار ونقل

الى بيت اخر منها لم تقطع لانه لم يهتك الحرز بعد والحرز الواحد لا قايده في تخصيص بعضه
 دون بعض وما لا قايده في تخصيصه بالامر سقط في الايداع ولو قال احفظها بيمينك
 دون ثمالك او قال ضعتها في عيني البيت دون سائر حتى لو كان بين البيتين تفاوت
 في الحرز بان كانت الدار عظيمه وظهر البيت الذي نهاه عنه الى البيت او نحو ذلك
 فالو في شروح الجامع الصغير يضمن خلاف الدارين فان التفاوت في الحرز ظاهر فلهما
 ولهذا لو اخذ الشارق من احدى الدارين فنقل الى الاخرى قطع حتى لو كانت الدار التي
 نهى عن الرضخ فيها احرز او كانتا سويا في الحرز فلا يضمن به صرح في شرح الطحاوي لان
 النهى ليس بمفيد والاصل ان كل شرط يفيد اعتبارا ويملن المودع مراعاته هو معتبر ولو
 شرط لا يملن مراعاته ولا يفيد اعتبارا فهو لغو وقال الخازن في حاشي خان في شرح الجامع
 يحفظها في بيتك ولا تحفظها في صندوقك او قال احفظها في صندوقك
 البيت يحفظ في البيت لا يضمن الصندوق من البيت بمنزله البيت من
 لتفاوت بينهما **قوله** عورة ظاهرة قال في ديوان الادب العورة سوء
 كل موضع يخوف منه فهو عورة القوم ولذلك كل امر يستحي منه وعورات
 وقها وقال في الشافعي العورة الخلل ومنها اعور الفارس واعور المكان
 والاعور المختل العين اعور الفارس اي بدامنه موضع خلل قال تعالى يقولون ان
 نبؤنا عورة وما هي عورة ان يريدون الا فرارا منه قول النابغة الذبياني يدح
 غسان متى تلقم لا تلق للبيت عورة ولا اكار محروما ولا الامر ضايعا
قوله قال ومن اودع رجلا وديعه فاودعها اخر فله ان يضمن الاول وليس له ان
 ياخذ الاخر وهذا عند اي حشفه اي قال في الجامع الصغير وصورة المسئله انه يحمد
 عن يعقوب عن اي حشفه رضي الله عنه في رجل اودع رجلا الف درهم فاودعها
 المستودع الاول رجلا اخر فهلك في يده قال لصاحب الالف ان يضمن المستودع

الاول ولا يضمن الاخر وقال ابو يوسف ومحمد يضمن صاحب المال ايها شافان ضمن
الاول ليرجع على الاخر بشي وان ضمن الاخر رجع على الاول الى هنا لفظ محمد في اصل
الجامع الصغير وقول الشافعي مثل قولهما لدا في شرح الاقطع وفي قول ابن ابي ليلى لا
ضمان على واحد منهما لدا في القصة ابو الليث في شرح الجامع الصغير وجه قول ابن
ابي ليلى ان كل من ملك شيئا ملك تملكه غيره مثل ما ملكه كالعبد الماذون يا ذن
والحائب يجازي والمستاجر بواجز والمستعير بغير فاذا كان ذلك لم يجب الضمان
على واحد منهما لانه لم يوجد التقدي من الاول في الايداع ولا من الثاني في القبض
ولنا ان صاحب المال رضي بحفظ المودع لا يحفظ غيره وكان ايداع المال الى غير
من في عياله تعدى فوجب الضمان وقاسه ضعفت لان المودع ليس بمالك اصلا
لانه ليس بمالك لعين الوديعه ولا لمفعله وانما هو رجل ملك مناف
تسليم الوديعه الى غيره وغير من في معناه ممن كان في عياله بخلاف المأدور
بحكم الملك تلك التملك والراعي والمستعير مالك لمنفعه العين
وظهر الفرق وجه قولهما ان الثاني ضمن قبض المال من يد ضامن بدليل ان
الاتفاق يضمنان جميعا ما خارا لصاحبه مضمون الاول ما لدفع والثاني
لان كل واحد منهما تصرف في المال بغير اذن المالك فصار المودع الغاصب الا
ان الاول لا يرجع بما ضمنه على الثاني لانه ملك العين بالضمان مستند او ظهر انه
اودع ملك نفسه وان ضمن الثاني رجع على الاول لانه عامل له ووجه قول ابن
حسفه ان الاول لا يضمن مجرد الدفع الى غيره لانه امين في الدفع لان المالك رضي
بحفظه ما عتبار رايه وتعيينه لا بصورة يده فاذا دفع الوديعه الى غيره ولم يبارقه
وهلكت في يد الثاني لا ضمان باتفاق من اصحابنا فاذا كان الاول باقيا على الامانة حاله
الدفع صار الثاني اخلا من يد امين فاذا فارق الاول الثاني وذهب عنه ضيع الوديعه

تلك الحفظ الملتزم مضمون ولا يضمن الثاني لانه لا يجوز احباب الضمان عليه مخايه غيره لان
الثاني لم يترك الحفظ الملتزم وابتد العوض لم يكن موجبا للضمان فبقاؤه اولى لان البقا
اسهل من الابتداء وهذا لو دل بالبيع لا يملك الوكيل بالبيع الا ان سيع وجيله حضرتته
لان المراد من التعيين والتحصيل رايه لا عبارته فذلك هنا فان قلت ان الاول اذا كان
ضامنا فان الثاني اخذ من يد ضامن مسعى ان يكون الثاني ضامنا صرور قلت هذه
مغالطة لان الاول لم يكن ضامنا بمجرد الدفع قبل المفارقة بل هو امين حينئذ لما قلنا
وانما صار ضامنا بالمفارقة بصنع منه والثاني لم يوجد منه صنع فلا يضمن كالرّيح اذا
هبّت في ثوب انسان والقنة في حجر غيره فذلك لا يضمن لانه لم يوجد منه صنع والدليل
عابا فلنا ان المالك لو قال ادت لك ان تدفع الوديعه الى فلان شرط ان لا تفارقه
هلكت ضمن الاول دون الثاني فصار ذلك وزان مسلتنا سوا **قوله** قال
في يد الف ادعاهما رجلان كل واحد منهما له واودعها اياه وابي ان يحلف
ان سنها وعلقه الف اخرى سنها اي قال في الجامع الصغير وصورته كمن
يعد عن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في الف درهم في يد رجل
فاحل ان كل واحد منهما يدعي انه اودعها اياه فابي ان يحلف لهما قال يكون
الالف سنها ونعزم الف اخرى فكلون بينهما نصفين الى هنا لفظ محمد في اصل الجامع
الصغير قال القصة ابو الليث في شرح الجامع الصغير وفي قول ابن ابي ليلى لا يجب
عليه الادفع الالف بعينها لانه لم يخذ الا الف واحدا فلا يجب عليه الف اخرى
اما مذهب علمائنا فانه لما نخل لاحد هما فقد اقرانه مضمون الفاهما نخل للآخر
فقد اقرانه اخذ منه الفاهما اقر لكل واحد منهما بالالف ولم يصل الى كل واحد
منهما الا حشما به فعله ان نعزم لكل واحد منهما تمام الالف بيان المسئلة ان كل
واحد من المدعين ادعى دعوى صحيحة لاحتمال الصدق في دعوى كل واحد منهما

توجهت اليمن لكل واحد منهما على المنكر لقوله عليه السلام اليمنه على المدعي واليمين على
من انكر ولئن حلف لكل واحد منهما على الاغتراد لان كل واحد منهما ادعى عليه
معنى لو اقرب يلزمه فاذا انكر يحلف والقاضي اذا بدا بالحلف لا يمان كان حجاز
لعدم الاولويه وتعذر الجمع ولو تضايقا في البداهة ما حلف بقرع القاضي اجتنابا
عن تهمة الميل فان استحلف لاحدهما وحلف استحلف للاخر ايضا فان حلفا انقطعت
خصومتها لان اليمن شرعت لقطع الخصومه وان نكل للثاني فالالف له لان النكول
بمنزله البدل والاقرار وانقطعت خصومه الاول باليمن وان نكل الاول استحلف
لثاني ايضا لانه لو نكل للثاني يصح قوله فان حلف للثاني انقطعت خصومه والالف
للاول لان النكول بمنزله البدل والاقرار وان نكل للثاني ايضا كان الالف بينهما لانه
الالف لكل واحد منهما بالبدل على مذهب ابي حنيفة والاقرار على مذهب مالك
فاذا لم يسلم البعض كان ضامنا قال محرز الاسلام البردوي في شرح الجامع
سعى للقاضي ان لا يعرض بالنكول للاول حتى يحلفه للثاني لظهور وجه الحكم
ان الثاني اذا نكل له ايضا يكون الالف بينهما ومعنى لما جملته واذا حلف للثاني
الالف للاول ثم قال محرز الاسلام فان حلف للاول ثم حلفه للثاني فنكل بحسب ان يكون
كذلك وهو ان الالف القايمه بينهما وعزم القاضي اخرى بينهما لان تقدم اليمن لاحدهما
اما ان يقع باختيار القاضي وذلك لا يصح لا بطلان الحق وانما ان يقع بالقرعة
وهي ليست بحجة لا بطلان او احباب فيجب ان يكون بينهما والالف اخرى بضمها بينهما لا
نكوله او جب لكل واحد منهما كل الالف كان ليس معه غيره فاذا صرف اليها فقد
نصف نصيب هذا الى هذا ونصف نصيب هذا الى هذا ثم هذا الذي ذكرنا من
كون الالف بينهما اذا نكل للثاني بعد القضاء للاول هو اختيار مشايخنا فقال
صاحب الهداية در الحضاف انه بعد قضاء للاول يعني يكون كل الالف له

يكون منها ولئن الحضاف وضع المسئلة في العبد في ادب القاضي وقال الحضاف لا يحلف
لثاني بان العبد ما هو له لانه بعد ما صار للاول لا فائدة في النكول ولئن هل يحلفه
له بان قال ما لهذا عليك اذا هذا العبد ولا قيمته وهي كذا وكذا دينار او درهم
ولا اقل من ذلك قال الحضاف سعى ان يحلفه على هذا الوجه عند محمد خلافا لابي
يوسف بناء على ما اذا اقر بالوديعه ودفع بالقضا الى غيره ضمنه عند محمد خلافا
لابي يوسف وجه البناء ان النكول اقرار بالاقرار بالوديعه ضمن عند محمد فكذا بالنكول
وعند ابي يوسف لم يضمن ثم ما لا قرار فلهذا هنا بالنكول **قوله** فقد منه اما بنفسه
او بالقرعة اي يقدم القاضي الاول للحلف اما باختيار او بالاقراع بينهما
قوله وهذه قرعة تلك المسئلة وقد وقع منه بعض الاطناب اي هذه المسئلة التي
ان يحلف القاضي المودع للثاني بعد مضايقه للاول ما لهذا عليك هذا العبد
من فقرعات تلك المسئلة التي احلف ابو يوسف ومحمد فيها في الضمان
وهي في تلك المسئلة وقع بعض المبالغه في البيان ببيان الفقرعات في الاصل
زار الرجل بالماء ودفعه اليه اخر ولئن لم يدرك محمد في الاصل خلافا لابي
يوسف بل در الضمان مطلقا قال خواهر زاده في مسوطه وانا ذكر الخلاف في
الجامع الكبير وحاصل الاطناب ما ذكره شمس الهايه اليه في الفايه بقوله قال
دفع الى فلان هذه الالف وهي فلان وكل واحد يدعيها يكون للدافع لانه لما بدا
بالاقرار له فقد اقر بوجوب الرد عليه فلما اقر للثاني وقد تعلق حق الاول به فلا
يقبل لاجرم لو قال هي لفلان دفعها الى فلان فلي الاول لا للدافع لتعلق حق الاول
به ابتداء ثم ان دفع الى الاول بقضاء لا ضمان عليه للثاني عند ابي يوسف لانه
اقر بالوديعه ولم يوجد منه تعدي والحكم ازال يد بغير فعله يبقى مجرّد
اقرار في ملك الغير وانه لا يوجب الضمان وعند محمد يضمن لان الحكم ازال

يد ما عترفه فكانه ذلك على الوديعة من التلفها لو سلم الى الاول بغير قضا بضمن
 اتفاقا قال هذه الالف لفلان اقرضنيها فلان واذا عيها يكون المقر له او لا
 والمقرض عليه الف درهم لانه اقر له بعقد يتعلق به الضمان وذلك سائل
 من جنس الاول احدها قال هذه الالف لفلان لابل لفلان فدفع الالف الى
 الاول بضمنا لم يضمن للثاني شيئا وبغير قضا بضمن له الفامثله الثانيه قال
 اودعنيها فلان لابل فلان هو مثل الاول عند ابي يوسف وعند محمد بضمن للثاني
 الفامثله سواء سلم الى الاول بضمنا او بغير قضا الثالثه غصت هذا العبد
 من فلان لابل من فلان وادعاه فل واحد لم يضمن تسليم العبد الى الاول بضمن
 للثاني تمته سواء سلم الى الاول بضمنا او بغير قضا لان في الغصب يجب ضمانه
 على الغاصب وان زالت يده بغير فعله اقر الحيا ط ان هذا التوب الذي
 لفلان سلمه اليه فلان وكل واحد يدعيه فالتوب للذي اقر له اوله
 وذلك التقاض وكل عامل ولا يضمن للثاني شيئا في قياس قول ابي حنيفة
 ابي يوسف بضمن قيمته للثاني اذا سلمه الى الاول بضمنا لان عند ابي حنيفة
 المشترك امين لا يتعلق بقبضه ضمانه لو دعى وعندهما يتعلق به الضمان
 فصار له الغاصب فاذا استحق الاول التوب بالاقرار صار له استهلاكه
 فيضمن قيمته للثاني وقال محمد بضمن قيمته من قبل اقراره ان التوب وصل اليه
 من جهة لا من قبل ضمان الاجير فان اقراره هذا التوب سلمه اليه فلان
 ليقطعه نصيبا وهو لفلان واذا عاه فل واحد فالتوب للمسلم اليه لا للثاني
 لانه بقوله سلم الي اعترف له بالتوب ثم قوله وهو لفلان اقراره في ملكه
 فلا يقبل لدا في القائه في باب الاقرار قال دفعه اليه فلان وقال في
 باب الوديعة من شرح الطحاوي ومن كان في يده الف درهم فحضر

رجلان كل واحد يدعي انه اودعها اياه وقال المودع اودعنيها احدهما ولا ادري
 ايها هو فالمدينان اذا اضطحا فيما بينهما على ان ياخذ تلك الالف منه بينهما فلان
 ذلك وليس للمودع الامتناع عن تسليم الالف منهما اليهما لانه قد اقر بها لاحدهما
 وهما قد اضطحا على اخذه منهما وبعد هذا الاصطلاح ليس لهما الى الاستحلاف
 سبيل ولا يمين لهما على المودع واما اذا اضطحا اولا لكل واحد منهما يدعي
 ان الالف له خاصة واراد اخذها من المودع فليس له ذلك لان المقر له مجهول
 وكل واحد منهما ان استحلف المودع ثم هذا لا يخلو من يمينه اوجه اما ان يحلف
 لهما او يخل لهما او يحلف لاحدهما ويخل للآخر فان حلف لهما قطع دعواهما
 لهما الى الاصطلاح واخذ الالف بينهما سبيل بعد الاستحلاف في قول ابي يوسف
 عد لهما ان يسطحا بعد الاستحلاف على اخذ الالف بينهما وهذا اذا حلف
 اذا نخل لهما عن اليمين بقضى بالالف بينهما وضمن لهما اخرى بينهما ايضا
 نخل لكل واحد منهما الف درهم على المال وان نخل لاحدهما وحلف
 عنى بالالف للذي نخل له عن اليمين خاصة ولا شيء للذي حلف له منها
باب العارية قد سبق بيان وجه المناسبة في اول
 الوديعة فلا حاجة الى الاعادة قال الجوهري والعارية بالشديد كانها منسوبة
 الى العار لان طلبها عار وعيب وتشد انما انفسنا عارية والعواري بصاران
 ترد والعارة مثل العارية قال ابن مقبل فاحلف وانك المال عارة وكله
 مع الدهر الذي هو آجله لدا في الصحاح وقال المطرزي واخذها من العار اليه
 او من العري خطأ **قوله** قال العارية جائزة اي قال القدوري في مختصر
 والدليل على جوازها ما روى صاحب الشئ قليل باب الاقضية باسناده الى
 عطاء ابن ابي رباح عن صفوان بن يحيى عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

اذا انتك رُسل فاعطهم ثلثين درهما وثلثين بغيرا قال قلت يا رسول الله اعارته
 مضمونة او عارته مؤداة قال بل مؤداة ولان الانسان قد يحتاج الى المزاول والقدر
 والفايس ويخو ذلك ولا يخص هذه الآلات ويتعد رعليه شراؤها لاستعمالها
 مرة واحدة فشرع الشارع العارته ليتوسل بها الى دفع الحاجة **قوله** وهي تملك
 المنافع بغير عوض هذا لفظ القدر في محضه وهذا الذي دلل هو اختيار
 ابي بكر الرازي قال في شرح الاقطع وكان الشيخ ابو الحسن الرضي يقول انها اباحة
 المنافع وروى ذلك عن اصحاب الشافعي وجه قول الرضي انها لو كانت تملك
 المنافع لا اباحة لان بيان المد من شرطها لان تملكها مع الجماله لا يصح اصله الاجا
 ولا لو كانت تملكها جازا جاز المستعير من غير الاستاجر ولهذا ساعد بلفظ
 الاباحة بان قال انحسرت رتب هذه الدابة لك او انحسرت لبس هذا الثوب
 ولذلك يصح بنى المعير المستعير عن الاستفاعة فلو كانت تملكها لم يصح ما في الا
 الا ترى انه لو اجر دابته شهرا ثم قبل نقضا المد لونها عن الاستفاعة بها
 ووجه ما ذهب اليه ابو بكر الرازي ان العارته والعريته احد هما مشق
 ولان خص كل واحد منهما باسم فقالوا في تملك الاعيان عريته وفي تملك
 المنافع عارته فدل ان العارته تملك لا اباحة ولهذا ساعد بلفظ التملك
 الا ترى انه لو قال ملكك سكتى هذه الدار شهرا صح والدليل على هذا ان المستعير
 يجوز له ان يعير من غير فلو كانت اباحة لم يملك ان يملكها من غير ما لمباح له
 الطعام لا يجوز له ان يبيع من غير اما عدم شرط بيان المد فلان الجماله ليست
 منقضية الى المنازعة لان المعير يملك من الاستراد متى شاء وانما شرط بيان
 المد في الاجارة دفعا للمنازعة وانعقادها بلفظ الاباحة سبيل الاستعانة
 وانعقاد الاجارة بلفظ الاباحة وانما لم يملك المستعير الاجارة لان الاعانة

عقد جاز لا لازم فلو جاز له ان يوجرا ثقلت من الجواز الى اللزوم ومنه ضرر بالمعير
 وخرج الجواب عن صحة النهي لانها لما كانت جائنة كان للمعير ان يبيع **قوله**
 والتملك نوعان بعوض وغير عوض ثم الاعيان تقبل النوعين فدل المنافع
 والجامع بينهما دفع الحاجة اي من الاعيان والمنافع يعني انما جاز التملك بتوحيه
 بعوض وغير عوض في الاعيان دفعا لحاجة الناس لانهم يحتاجون الى نوعي
 التملك وهذا المعنى موجود في المنافع يجوز تملكها بالنوعين جميعا ثم تملك العين
 بعوض كالبيع وبغير عوض كالهبه والصدقة والوصية ويخو ذلك وتملك
 المنفعة بعوض كالاجارة وبغير عوض كالعارية **قوله** ولفظة الاباحة
 استعيرت للتملك الى اخر جواب عما قال الرضي وقد اندرج الجواب فيما قلنا
قوله على ما ندرك اشارة الى ما ذكر من الدليل عند قوله وليس للمستعير ان يوجر
 استعانة **قوله** قال وتصح بقوله اعترتك اي قال العدوري في محضه وتامه
 اطعمتك هذه الارض ونحوك هذا الثوب وحملتك على هذه الدابة اذالم
 الهبه واخذت منك هذا العبد وداري لك سكتى وداري لك عمرتي سكتى
 بل هنا لفظ المختصر اما قوله اعترتك فانما تصح العارية به لانه صريح فيها واما قوله
 اطعمتك هذه الارض فهو مستعمل في العارية مجازا لاحققه لانه يقال اطعمه فطعم
 ونفس الارض لا تطعم فكان المراد طعم ما يخرج منها بطريق اطلاق اسم السبب على
 السبب وهو من طرق المجاز واما قوله منحك هذا الثوب وحملتك على هذه الدابة
 فانما يراد به تملك العين بطريق الهبه فاذا لم يرد به الهبه حل على العارية مجازا
 اذ هو اقل ما يقتضيه اللفظ واما قوله اخذت منك هذا العبد اي جعلته خادما
 لك فهو اذن في الاستخدام وهو معنى العارية لانه ملته منفعة العبد بغير
 عوض واما قوله داري لك سكتى او داري لك عمرتي سكتى فهو عارية لان

معاها هالك او سداها لك مدّة عمرك فملك السلفي تملك المنفعة فكان عارية
وقوله سلفي منصوب بطريق التميز من قوله لك لان قوله داري لك يحمل الوجهين
تملك عين الدار وتملك منفعة الدار يخرج قوله سلفي تفسيراً قطعاً للاحتيال
تعتبت العارية ووفق شيخ الاسلام علاي الدين الاسحبابي رحمه الله في شرح
الغاني للحاجم الشهيد بين قوله هذه الدار لك سلفي او عمري سلفي ومن قوله هي
لك لتسكنها فقال ولو قال هي لك لتسكنها كان تملكها للدار لانه اضاف
التملك الى رقبته الدار وقوله لتسكنها مشوّرة ولا يتغير به قضية العقد
قوله قال والمعتبر ان يرجع في العارية متى شاى قال القدوري في مختصر
وذلك لقوله عليه السلام المنحة مردودة والعارية مؤداة اي يجب ردّها
وتجب اداؤها قال الترمذي في جامعه في ابواب الوصايا حديثنا على بن
وهشام قال حدثنا اسمعيل بن عياش قال حدثنا شرحبيل بن مسلم الخولاني
عن ابي امامة الباهلي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول في خطبته
الوداع ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث الولد للفراش
والحرّ وحسابهم على الله ومن ادعى الى غير ماله او اتى الى غير ماله فعليه لعنة
التابعة الى يوم القيمة لا تنفق امرأة من بيت زوجها الا بادن زوجها قيل يا رسول
الله ولا الطعام قال ذلك اصل المولائم قال العارية مؤداة والمنحة مردودة
والدين مقضى والزعيم غارم قال الزمخشري في الفائق منحة الورق القرض ومنحة
اللبن ان يعير اخاه ناقته او شاة يحلبها مدّة ثم يردها ومنه قوله عليه السلام
العارية مؤداة والمنحة مردودة والدين مقضى والزعيم غارم الى هنا لفظ
الفائق ولان العارية تبرّع بملك المنافع والمنافع توجد شيئا فشيئا وانما
يملكها المستعير بقبضها حال وجودها فانه لو وجد لا يحصل القبض قبل القبض

يصح الرجوع في التبرع بالاعيان فلان يصح قبل القبض في التبرع بالمنافع اولى **قوله**
قال والعارية امانة ان هلك من غير تقيد لم يضمنها اي قال القدوري في مختصر
ولشرط الضمان في العارية هل يصح فاشاخ محللون منه لاداني الخنفه وقال في خلاصة
التاوي رجل قال لاخر اعزني ثوبك فان ضاع فانه ضامن قال لا يضمن وتله
عن المتقي وقال الشافعي العارية مضمونة والخلاف فما اذا هلك في غير حاله الانتفاع
فاما اذا هلك في حالة الانتفاع لا يضمن بالاجماع وهو الظاهر من اقواله لاداني
الطريقه البرهانية المطولة وقال في شرح الطحاوي ولو تعدى ضمن بالاجماع
نحو ان يحمل عليها ما يعلم انها لا تحمل مثله ولذلك اذا استعملها لادانها وانما لا يستعمل
منه الدواب في العرف والعادة يعطى ضمن قيمتها لان العارية المطلقة تخص
بالمعروف والعرف بالشرط بالشرط واللفظ وجه قوله الشافعي
ضمن مال الغير لمنفعة نفسه لا عن اسحقاق فيكون مضموما عليه فالمقبوض
الشر او ذلك لان منفعه العين عايد الى المستعير وللن لا باستحقاق
العارية تبرّع بالمنفعة لا بالعين والاذن بقبض العين ثبت ضرور الانتفاع
بالمعين والبايت بالضرور يتقدّر بقدر الضرور فيظهر الاذن في حالة
الانتفاع لا فيما عداه وفيما عداه يكون قبضا بغير حق يكون موجبا للضمان
بخلاف المودع فانه ما قبض الوديعه لمنفعه نفسه بل لمنفعه ماله فلا يضمن
وخلاف المستاجر فانه مضى العين عن اسحقاق فلا يضمن لنا ما حدث
صاحب السنن باسناد الى عطاب بن ابي رباح عن صفوان بن يحيى عن ابيه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استك رسلنا فاعطهم ثلثين درهما وثلثين
بعيرا قال قلت يا رسول الله اعاريه مضمونة او عارية مؤداة قال بل موداة
دله قيل ما باب الاقضية وهو صفوان بن يحيى بن ابيه لادكر الريحى في

وذکر الراجح فی کتاب الودیعه من محصر ما سنده الی عمر بن الخطاب رضی الله عنه قال العار
منزله الودیعه لا یضمن صاحبها الا ان تعدي وحدث الراجح ايضا عن الرمادی عن عبد الرزاق
عن اسیریل عن عبد الاعلی عن محمد بن الحنفیه ان علیا رضی الله عنه قال لا یضمن العاریه انما هو
الا ان یخالف وذل الراجح ايضا فی باب ما جاء فی العاریه وعن الشعمی وایراهم وعن عیسی
عبد العزیز والحکم وحماد وعن شرح وعن الحسن البصری ان صاحب العاریه مؤتمن لا یضمن
والفقه فی المسئله ان سبب الضمان لم یوجد فلا یضمن والدلیل علی ان سبب الضمان لم یوجد
ان الوجود العقد والقبض فلا یصلح العقد سببا للضمان لانه عقد تبرع والتبرع لا یصلح
سببا للضمان وذل القبض لا یصلح سببا للضمان لانه حصل باذن المالك لانه قال له قبض
هذا او قال ادت لك بقبضه والقبض حاصل باذن المالك لا یكون سببا للضمان ولهذا لم یکن سببا
للضمان فی حالة الاسفاح ولان القبض لونه سببا للضمان دون اللاف ثم الاتفاق
كان باذن المالك لا یوجب الضمان فذل القبض بالاذن بالطریق الاول والجواب عن
والاذن قبض العین ثبت ضروره الانتفاع فلما لم است الحاجة والضروره
الاذن بالقبض فی حالة الاسفاح مست الضرور الی اظهار الاذن بالقبض فی
الاسفاح ايضا وهو حاله الامساك لان الانسان انما ینتفع بملك غيره ٥٥ منع ملك
ولا ینفع بملك نفسه دایما انا اللیل واطراف النهار وانما ینفع ساعة وتمسك اخرى
ولو انتفع بالعاریه دایما یضمن ادارتها لئلا یحاربا لئلا یكون العرف لذلك ثبت ان
القبض فی غیر حاله الاسفاح ايضا ما دون ولا یوجب الضمان والجواب عن المتبصر
علی سوم الشرا نقول وجب الضمان ثم ما للعقد لا ما للقبض لانه عقد معاوضه لا
تبرع فان قلت العقد معدوم لم یوجد بعد فلف قال الضمان بالعقد قلت
العقد وان كان معدوما حقیقه جعل موجودا بقدر اصابته لا ینوال الناس عن
الضیاع اذ لم یرض المالك بخروج ملکه تخافا لان القبض علی سوم الشرا وسیله

الی الشرا فایتم وسیله مقام الحقیقه نظر الیه الا ان الاصل فی ضمان العقود هو القیمه
لونها مثلا كاملا وانما یضار عن القیمه الی المسمى اذا وجد العقد حقیقه واذ لم یوجد
صیر الی ما هو الاصل **قوله** وانما وجب الرد مؤنه لثبته المستعار فانها علی المستعیر
لثبث القبض جواب عن قوله ولهذا كان واجب الرد فانه ان الخصم یقول مال مضمون
الرد فکان مضمون العین كالمعصوب فقال فی جوابه الرد من مؤن الرد القبض الواقع
له ومن حصل لنفسه نفعا فعليه مؤنه كما یجب علی المستعیر نفقه العاریه فاما ان یكون
القبض تعديا فلا علی انا نقول ذاك الاصل منقوض بالحزنی اذا غضب مال المسلم فانه مضمون
الرد عند همهم وليس بمضمون العین وبالحتمال اذا اسو جرح العین فانها مضمونه الرد
دون العین والعقد المرتد اذا غضب فانه مال مضمون الرد عن مضمون العین والمشری
بعض المبیع یقر اذن البایع قبل نقد الثمن والمعنی فی الاصل انه قبضه علی وجه التقدي
بضمونا وفي مسئلتنا مضنه باذن مال له لا علی وجه التملیک والوسقه فلم یکن مضمونا
ایصر الاسرار **قوله** لان الاخذ فی العقد له حكم العقد قد ذكرنا السؤال
الشی قلنا فی ان العقد ليس بموجود وجوابه تبیل هذا ثم العقد لما جعل موجودا
تقدرا كان للقبض فی العقد حكم العقد لان القبض مؤنه للملك ولهذا لو هلك المملك
المهر او دخل منه غیب كان الهلاك والعیب علی الزوج ولو كان الهلاك او العیب بعد
التسليم كان علیها فاعلم ان القبض له شبه ما یبدأ العقد وقد ذكرناه تبیل باب نكاح الرقیق
وذكرنا ايضا فی باب خیار العیب **قوله** علی ما عرفت فی موضعه سعلق بقوله المتبصر
علی سوم الشرا مضمون بالعقد ای عرفت ذلك فی شیخ طریقہ الخلاف وكون العاریه
امانة او مضمونه مستقصی فی طریقہ الخلاف وقیل اشار به صاحب الهدایه الی
كتاب الاجارات من المبسوط قال احكام الشهد فی مخصص المسمى الكافي رجل استعار
من رجل سلا حلیقا تل به مضرب بالسيف فانقطع نصفه او طعن بالرمح فانسحر

قال لا ضمان عليه الى هنا لفظ الكافي وذلك لانه هلك من على ما دون منه فيصير ما دوناً
منه ضرورة وقال الولوي في فتاواه رجل دخل الحمام واستعمل قصاع الحمام فانكسرت
لا ضمان عليه ولذا اذا اخذ لوز القناع ليشرّب سقط وانكسر فلا ضمان عليه لانه عار
في يده **قوله** قال وليس المستعير ان يؤاجر ما استعاره فان اجره فغضب ضمن اي
القدوري في مختصره قال احكام الشهد في مختصره المسمى بالكافي واذا استعار الرجل
من الرجل على ان يذهب باحث شاة ولم يسير مكاناً ولا وقتاً ولا ما يحل عليها فذهب
بها الى الحيّة او امسكها بالوفد شهر ايجل عليها او يؤاجرها قال لا ضمان عليه في شيء من
ذلك الا في الاجارة خاصة فانه حث اجرها صار ضماناً وتصدق بالغة الى هنا
لفظ الكافي وذلك لانه امره بالاسفاح مطلقاً والمطلق يتناول اي اسفاح شاة وال
التعين بفعله ان شاة استعملها في الروب او في ايجل عليها واي ذلك فعل لا يملكه
غير بعد ذلك لان المطلق اذا تعين بقيه فلا يبقى مطلقاً بعد ذلك ولا يملك
اصلاً لانها عقد لازم والعارية عقد جائز ونا لازم على الجائز لا يجوز
بعض اصحابنا ما نه ملك الاجارة وتعتقد جائز لا لازمة اذا قال شيخ الاسلام
الدين الاسحاق في شرح الكافي قال منه والصحيح انه لا تعتقد الاجارة لان من صور
اصحابنا ان المنافع لا قيمة لها وانما تقوم بالعقد لاجل الحاجة ولهذا لم يملك ان يؤاجر
ما كثر ما استاجر لان القيمة لما ظهرت بالشرط اقتضت على المشرط فلم تقوم فمما وراه
وفي العارية لا شرط فلا قيمة فلم تصح الاجارة فاذا فعل ذلك واجرها صار بمنزلة الفاسد
والفاصل اذا فعل ذلك يملك الاجرة وتصدق بها لانه حصلت بسبب خيثة
وهو استعمال مال الغير فكان سبيله التصديق وقال في تحفة الفقهاء وليس للمستعير
ان يؤاجر لما دون ما كان فعل فهو ضمان من حين سلمه الى المستاجر ويكون المعير الجاني
بلغ المقابلة على فظ ان شاء ضمن المستعير وان شأ ضمن المستاجر لوجود التعدي منهما فان ضمن المستعير
المصنف رحمه الله

ليرجع على المستاجر لانه ملك العين بال ضمان فثاته اجر ملك نفسه فملك وان ضمن المستاجر
ان كان لا يعلم انه عارية يرجع على المستعير لانه ضمن الدرك ما يجاب عقد فيه بذلك
فيكون عذراً ما اذا كان يعلم لا يرجع لانه لا عذره فيه والرجوع بحكم العزور
وهذا يحل ما اطلقه الرازي في مختصره بقوله فانيها ضمن لم يرجع على صاحبه اعني
انما لا يرجع المستاجر على المستعير اذا علم انها عارية **قوله** قال وله ان يعير اذا كان
لا يختلف ما حلف المستعمل اي قال القدوري في مختصره ولو لم يجد في الجامع
الصغير عن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في رجل استعار من رجل دابة ولم يتم
شيء قال له ان يعيرها وليس له ان يؤاجرها فان اجرها فغطيت فهو ضمان الى هنا
لفظه في اصل الجامع الصغير وقال في مختصر الاسرار يجوز للمستعير ان يعير وان
يط ان لا يعير الا ان يكون المعار ما يحلف ما حلف المستعمل مثل ركب الدابة
في الثوب فانه اذا شرط عليه ان لا يعير لا يجوز خلافه للسافعي وقال في شرح
الع قال السافعي لا يجوز اعارة المستعير في احد الوجهين فالواي شروح الجامع الصغير
هذا باننا على ان الاعارة بملك المفعلة عندنا وعند اباحه المنافع والمباح له لا يملك
الاباحه ولهذا لا يملك الاعارة فما سافوت الناس منه فالرطب والبسوس لنا ان لفظه
الاعارة للتملك الا ترى ان الاعارة تعتقد به فانه لو قال ملكك سفعه هذا العين
شراً سقداً اعارة ولان العارية من العيرته وهي العطيّة كانت بمعنى التملك والمالك
لشيء يملك التملك منه بقدر ما يملك فاني المستاجر والموصى له بالخدمة يملك الاجارة
ولان المنافع قابلة للتملك لصحة عقد الاجارة عليها فحلت الاعارة للمالك لان الحاجة
قد تشبها بغير عوض فاشعير ولا التبرع بالمفعلة تارة تكون في حال الحيوة
وتارة بعد الموت بالموصى له ان يعير فذلك للمستعير ولا نعلم ان المستعير
لا يملك الاعارة فما سافوت الناس منه مطلقاً بل له ان يعير اذا اعارة مطلقاً ثم العارية

قوله وهذا اذا صدرت الاعانة مطلقه اي صحة اعانة المستعير فيما اذا كانت الاعانة مطلقه عن الوقت والانتفاع **قوله** وهو على اربعة اوجه اي صدور الاعانة من الغير **قوله** الا اذا كان خلافا الى مثل ذلك او خيرا منه وقد ذكرنا بيان المثل والخير وانما يتدبرهما لانه اذا عارده انما على ان يحل عليها عشر خطه يحل عليها اجرا او حديدا او حراما يكون ثقل لظهور الدايه او اعقر حتى غطيت الدايه ضمن لانه خالف وذلك لو حل عليها خطبا او خشبا او شيئا مما يشق على الدايه لاني شرح الطحاوي **قوله** والخطه مثل الخطه يعني لا يشترط ان يكون الخطه المحموله خطه المستعير او غيره او خطه عينها المعبر او غيرها بعد ان يكون بذلك القدر قال في شرح الطحاوي ولو حل عليها من الخطه التزاما سمي له من القدر فغطت فانه ينظر ان زاد زياده لا تطبق حمله مثل تلك الدايه ضمن جميع قيمه لانه انقلها وان زاد عليها زاد يطبق حمله ضمن من قيمتها بازا الزيادة نحو ان يحل عليها احد عشر نخوما فغطت ضمن من قيمتها من احد عشر جزءا **قوله** لورب سنه ليس له ان يركب غيره قال في شرح الطحاوي وان ورد غير فغطت ضمن نصف قيمه الدايه لانه خالف في المصنف اذا كانت الدايه يعلم انها لا تطبق حمله جميعا فانه حينئذ يضمن جميع قيمه لانه انقلها **قوله** ليس له ان يركب الدايه وتدبير الصنم على تاويل الحيوان والحمار والبغل والبعير **قوله** حتى لو فعل ضمنه اي لورب المستعير الدايه بعد ان اركبها غيره فغطت ضمنها وهذا هو الذي ذهب اليه نحر الاسلام واخيارنا ما ذهب اليه شيخ الاسلام خواهر زاده وقد مر ذلك قال شيخ الاسلام علاء الدين الاسجاني في شرح الحاشي على الحاشي الشهيد وان استعارها الى مكان معين مجاوز ذلك المكان فهو ضمن لان الامر قد انتهى ببلوغ ذلك المكان فلزمه الرد الى المالك فاذا جاوز بقدر الرد الواجب يكون غاصبا فيضمن فان عاد الى ذلك المكان لا يبرأ عن الضمان لانه عاد بعد العقد فلا يبرأ الا بالرد الى المالك ثم قال شيخ الاسلام هذا اذا استعارها ذاهبا لا حيا ولا متاعا ذاهبا وجائيا فجاوز ذلك المكان ثم عاد اليه فقد روي عن اي حقيقه انه يبرأ عن الضمان لان

في هذا المكان يد المالك فقد رد ها الى يد المالك معنى بشاره لوردها صورة المودع اذا رد الوديعة المكان الذي امن المالك بالحفظ فيه ليس انه يبرأ عن الضمان لذلك ههنا ثم قال شيخ الاسلام المذكور والصحيح انه لا يبرأ عن الضمان خلاف الوديعة لان المبرئ عن الضمان هو الرد الى المالك من كل وجه ويد المستعير يد نفسه من وجه خلاف المودع لان يد المالك من كل وجه فامروا ولذلك لو استعارها الى مكان فركبها الى مكان اخر مثله صار ضاملا لانه فعل بغير اذن المالك **قوله** قال وعارية الدرام والدنانير والمجمل والموزون والمعدود قرض اي قال العدوري في مختص قال الحاشي الشهيد في الكافي وعارية الدراهم والدنانير والفلوس قرض وذلك كل ما يتناول او يوزن او يعدد عددا مثل الجوز والسبض الى هنالك الحاشي وذلك الاقطان والصفوف والابرسيم والمنسك والحامور وسائر متاع العطر والصيدا لانه لا يقع الاجارة على منافعها قرض لذلك قال الرشي في مختصه وذلك لان العارية تملك المنافع مع بقاء العين على مالك صاحبها لا تحقق الانتفاع هذه الاشياء الا بالانكاف العين فامتنع تملك العين لا محالة ثم تملك العين بلا ضمان ان يكون بسبيل القرض او الهبة والقرض دائما في المليك لانه يوجب رد المثل علان الهبة ان القرض مراد المكونه متيقنا وهذا لان حكم العارية وجوب رد العين بعد الفراغ من الانتفاع وقد عدر رد هاصورة بعد الفراغ من الانتفاع بالعين يصار الى رد هامة وموسر القرض وهذا اذا اطلق العارية فاما اذا ائتمن المجتهد ما اذا استعار الدراهم والدنانير ليعاير بها ميزانا او وزن بها دنانيرا او يحل بها او لغرض ذلك مما لا يملك به عينها لا يكون قرضا بل يكون عارية تملك بها المنفعة المستأه دون غيرها ولا يجوز له الانتفاع بها على وجه اخر غير ما سئله ولهذا قال الحاشي في الكافي وان استعار آنية يحل بها في منزله او سيفا محلي او منطقة مفضضة او خاتما ليدلن حيا من هذا قرضا الى هنالك فله رجعة الله وذلك لانه امكن العمل بحقيقه الاعانة وهو تملك المنفعة مع بقاء العين على مملكه لانه يحل هذه الاشياء والمجمل بالمال نوع اسفاح وقال في خلاصة الفتاوى ولو قال لا خراعتك هذه البصعة من التريد فاخذها واخذها فاعليه مثله او قيمته

وهو فرض لا اذا كان منها مسطرة يكون ذلك دلالة الاباحة وفي العيون قال خلف ابن اوتوب
سالت محمد بن احمد بن محمد بن رجل استعار من رجل رقة برقع بها قميصه او خشيانه في ثيابه
قال لا يكون هذا عارية وهو ضامن لذلك وله وهو بمنزلة القرض فان قال ارادة عليك عارية
قوله هذا اذا اطلق اشار الى قوله وعارية الدراهم والدينار فرض **قوله** ليعاير بها ميزانها
ليشوي بها وفي بعض النسخ ليعاير بها وليس ذلك بصواب لانه في الصحاح قال في المغرب عاير يتر المايل
والموازن اذا قايسها والعيار المعيار الذي تقاس به غيره ويشوي **قوله** قال واذا استعار
ارضا ليني فيها اولي غرس جاز والمعيان يرجع فيها ويخلفه قلع البناء والغرس اي قال
العدوى في مختص وتامه منه فان لم يكن وقت العارية فلا ضمان عليه وان كان وقت
العارية يرجع قبل الوقت ضمن المعير ما نقص البناء والغرس بالقلع الى ما تريب لفظ المختص اما جواز
الاعارة للبناء والغرس فلان ذلك منعه معلومة من اسفادها بالاجاز فجاز استيفائها بالمال
فالسكنى واما جواز الرجوع فلان المنافع تلك شيئا فجاز الرجوع فما لم يقبض فاذا جاز الرجوع
لزم المستعير قلع البناء والغرس لانه شغل ملك الغير بذلك فله ان يملكه ثم اذا لم يكن العارية موزنة
لا ضمان على صاحب الارض للمستعير قال احكام الشهيد وقال ابن ابي ليلى البناء للمعير ويضمن
داد في الكافي وقال الخواري في شرح الجامع الصغير وعلى قول مالك له ان ترك
البناء والغرس عليه ويضمنه القمعة وقال في شرح الاقطع وقال الساجي اذا اطلق العارية فليس له
ان يعلق الا شرط الضمان وذلك ان كانت موقفة فصحت المدة وذلك الا حارة اذا انقضت
لا يلزم المستاجر قلع الا شرط الضمان وجه قوله ان ابي ليلى انه فعل ما فعله باذن المالك
فلو سئل ظناه على القلع لاضررنا به من غرسنا به تعدي ومنه تغيرت بالمسلمين فلا يجوز وانما
نقول ان المستعير اغتر بنفسه ولم يغتر بالمعير لانه متى على عقد جاز لا على عقد لا زجر
وطن ان المعير يتركها في يد مدة طويلة اما اذا كان وقت العارية يرجع قبل الوقت ضمن المعير
فضمن البناء والغرس بالقلع لانه لا بد من الرجوع في مختص وذلك لانه غرضه حين وقت له وقتا

رجع قبله الا ترى ان الظاهر انه متى ما وعد بذلك ضمن قال الشيخ ابو نصر البغدادي وهذا
محمول على انه لا ضرر على الارض في القلع فاما ان اضر بها فاختار لرب الارض لان ملكه هو المتبوع
والبناء تابع وفي ازالته ضرر عليه كان له ان يضمن ثمنه ويكون له وانما جاز له الرجوع قبل
الوقت لان العارية مستضاها الرجوع فلا يغير التوقيت ولكن من الرجوع لئلا يلزم الخلف
في الوعد وذلك مذكور بقوله عليه السلام المسلمون عند شروطهم وقال احكام الشهيد في مختصر
فان كان وقت له وقتا ثم ارجعه قبل الوقت قال يضمن رب الارض للمستعير منه غرسه وبنائه ويكونان
له الا ان شأنا المستعير ان يرفعها ولا يضمنه منهما فلو كان له ذلك الى هذا لفظ الكافي وذلك لانه
غرضه حيث اطلق له الاسراع مدة معلومة والمعير وان يدفع الضرر عن نفسه بالرجوع على العار
وقال احكام في مختص وان كان عاير الارض ليزرعها ووقت لذلك وقتا او لم يوقت فلما تقارب
حصاده اراد ان يخرجها قال استحسب ان لا يأخذ حتى تحصد الزرع قال نسخ الاسلام على الدين
لا يحل ان يرفعها في شرح الكافي والسام في ذلك مثل الغرس والبناء لانه انقضى العقد فكان له حق
في رفع وجه الاستحسان اما لو امرناه بالقلع لاضررنا به من غير نفع يعود الى المالك ولو قيلنا ليعاير
غير ضرر يعود الى المالك لانه يبقيه باجرة واجمع من الحق اولى بخلاف النخل لانه ليس له ادراجه
غاية معلومة فلو قيلنا له لو قلنا عليه منعه ارضه اما هذا فلا ادراجه غاية معلومة حتى لو
كان الغراس للبيع والنقل للاستيفاء كان الحكم فيه كالحكم في الزرع خلاف الغاصب حيث يورث
تبلغ الزرع اذا زرع الارض لانه جاز في الابتداء وقد مشيت الحاجة الى رفع العدوان ومنها
خلافه هذا في شرح الكافي **قوله** اما الرجوع فلما بينا واثارة ما ذكر من الدليل المنقول والمعقول
عند قوله والمعيان يرجع في العارية متى شاء **قوله** وضمن المعير ما نقص البناء والغرس اي
البناء على ان ما مصدرية ويجوز ان يكون موصولة بمعنى الذي فعلى هذا لم يزل البناء والغرس مضمونين
ويجوز على الاول لو كان مرفوعا والغرس يزوي بالفتح على ارادة المغروس والسر وهو ظاهر **قوله**
وذكر احكام الشهيد هو ابو الفضل محمد بن احمد السلي المروري صاحب المصانف من علمائنا المتقدمين

مصنف الكافي والمتقي وغير ذلك وقد روى في المتقي عن ابراهيم بن رستم عن ابي عصبة نوح بن ابي مريم
المرزوقي قال سالت ابا حنيفة من اهل الجماعة قال من فضل ابا بزر وعمر واجب عليا وعثمان ولم
يُحرّم نبيدا الجزر ولم يفرزوا حداب وراى المسح على الخفس وآمن بالقدر رخيص وشتر من الله ولم
ينطق في الله بشئ واستشهد الحاكم الشهيد في شهر ربيع الآخر سنة اربع وثلثمائة **قوله** قالوا
اي قال المتأخرون يعني هذا الذي قاله القدوري من ضمان المعير نقصان البناء والعرض فما اذا لم
يلحق الارض ضرر بسبب القلع اما اذا اضرها فقال المتأخرون فاجبا لرب الارض ان شا اخذ
العرض والبناء بالضمان وان شارضى بالقلع لان ملله هو المتبوع قال في شرح الطحاوي ولو كانت في
بناء او غروب فانه جبر المستعير على قلعه اذا اطلب المعير ذلك لانه لا نهاية له وكان في الترك
مضن للمعير الا ان يكون في القلع مضن بالارض ويدخل منها نقصان فانها ترك بقيتها مقلوعة
عن رقابة اذا اطلب المعير ذلك **قوله** حتى يحصد الزرع قيل سفي ان روى على بنا المنقول من
الدلائل المجرد والاصح ان روى لسر الصاد من الاحصاد فقال احصد الزرع اذا كان حصادا
ماروى في بعض نسخ الكافي وشرح الطحاوي في هذا الموضع حتى يستحصد الزرع **قوله**
اكتفى اي حق المعير والمستعير وذلك لانه يترك الارض في يد المستعير ما جاز المثل للملوك مستغفرا
تجانا ولا سلف زرع الاخر ايضا معتدل النظر من الجانبين فاني الاجاز اذا انقضت المدة ولم يبد
الزرع بعد ترك الزرع بالاجر نظر الجانبين فاما هنا **قوله** قال واجره رد العارية على المستعير اي
قال القدوري في محصره وتامه فيه واجره رد العين المساجرة على المواجه واجره رد العين المعصرة
على المتصوية الغاصب الى هنا ترتيب لفظ المحصر وذلك لان الاجر مؤنه الرد رد العارية
على المستعير ملون مؤنه عليه وهي الاجر اما الرد فليس بواجب على المساجر لان الواجب
عليه التمسك والتحلية فحسب الرد زيادة عليه فلا يكون مؤنه عليه كما في الوديعه لما لم يلزم
الوديع الا التمسك والتحلية لم يلزمه مؤنه الرد فذا هنا وذلك لان منع العين المساجرة
تحقت للمواجه من حيث المعنى لانه سلم له ما شرط من اجرة العين فلا يكون مؤنه الرد على

رد المتاجر واما اجن الغاصب على المعصوب على الغاصب لان الرد واجب عليه رفعا للعقد وان وازاله
للضرر عن المالك فاذا كان الرد واجبا عليه كانت اجرة الرد عليه كانت اجرة الرد عليه لا يامره
الرد قال في شرح الطحاوي للامام الاستحبابي وعلف الدابة على المستعير سواء كانت مطلقة
او متعينة وذلك مؤنه الرد على المستعير وفي المعصوب مؤنه الرد على الغاصب وفي الوديعه
مؤنه الرد على صاحبه وفي المساجر مؤنه الرد على المواجه وفي الرهن مؤنه الرد على الراهن الى
هنا لفظه رجه الله في كتاب العارية **قوله** قال واذا استعار دابة فربها ذهاب الاصطبل
مالها هلك لم يضمن اي قال القدوري في مختصره قال الحاكم الشهيد في محصره المسمى
الكافي واذا ارد المسعر الدابة فلم يجد خادما ولا صاحبا فربها في دار صاحبه على
معلنه بضاعت قال هو ضامن لها في القياس وللمنى اسحسن ان لا اضمنه الى هنا لفظ
الكافي وقال الشيخ ابو الحسن الرخى في مختصره وان رد المستعير الدابة الى منزل صاحبه
بى يكون فيه فربها على ربها هلك بعد ذلك فلا ضمان عليه استحسانا والقياس ان
من الى هنا لفظ الرخى والقياس اخذ الشافعي في شرح الاقطع وجه القياس انه لم يرد
الرد الى المالك ووجه الاستحسان انه اتى بالسليم المعتاد من الناس لان الناس يستعرون
الدابة فيردونها الى اصطبل المالك والجيران يستعرون الة البيوت ويردونها الى دارها
وسلوها الى من فيه دون صاحب الدار فلور رد الى المالك ايضا كان المالك ايضا يحفظها
بهذا المكان فاشقط عنه المسعر خلفه زائد ترك القياس العادة قال النبي صلى الله عليه
وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ولهذا قال مشايخنا لو كانت العارية عقد
جوهر لم يجز ان ردّها الا الى المعير لان العادة لم تجز بطرحه في الدار ولا دفعه الى الغلام
كان ميل رد واجب فلا يبرأ من الضمان الا بالرد الى المالك كالوديعه والمسروق والمفصو
لنا في الاصل ما جرت العادة الا بالرد الى المالك خلاف الفرع فامرنا **قوله** وان
استعار عبدا مردا الى دار المالك ولم يسلمه الله لم يضمن هذا لفظ القدوري ايضا في

مخصص الا ان لفظه في اثر النسخ وان استعار عينا وردها الى دار المالك **قوله** لما بينا
اشارة الى قوله لان رد العواري الى دار المالك معتادة لانه البيت **قوله** ولورد العين
المغصوب او الوديعه الى دار المالك ولم يسلمها اليه ضمن وهذه من مسائل القدر وري
ايضا وذلك لان الغاصب يجب عليه ازالة عدوانه بنسخ فعله الذي وجد منه ذلك
لا يتحقق الا بالرد الى المالك واما الوديعه فلان صاحبها لم يرض الا بالرد اليه لانه لو
رضى بالرد الى غيره لم يرد عنها عنده فاذا ردت الوديعه الى موضع لم يرض المالك
ان تكون عنده فاذا ردت الوديعه الوديعه منه يلزم الضمان اصله اذا ردت الى غيره
ولا يشبه الوديعه العارية لان فيها عرقا ترك القياس بخلاف الوديعه حتى قلنا بالضم
فيها ايضا فان عقد الجوهر المستعار لعدم العرف وقد مر آنفا **قوله** قال ومن
دابة نردّها مع عبد او اجير لم يضمن اي قال في الجامع الصغير وصورته انه محمد
عن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يستعير الدابة من الرجل ليركبها فيردّها مع عبد
مع اجير او مع عبد رب الدابة او اجير قال لا ضمان عليه فان ردّها الى احمى ضمن
الى هذا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير وذلك لان المستعير في حق العين مودع وامين
والمودع ملك الدفع الى من في عياله فلما المستعير وعينه في عياله وذلك اجير اذا كان
مساكنه او مشاهره بخلاف الاجير ميامنة لانه ليس في عياله فكان الرد الى يده هو
الرد الى المالك ولم يفتل محمد في الكتاب من عبد الذي يقوم على الدابة والذي لا يقوم
ورضع المسله في الاصل في العبد الذي يقوم عليها وقال سراج عن الضمان فلاجل ذلك
قال مشايخنا اذا رد الى عبد الذي لا يقوم عليه وجب ان لا يبرأ عن الضمان لان محمد
يبدئه بالعبد الذي يقوم على الدابة في حق البراءه عن الضمان فدل ذلك ان البراءه لا تقع
اذا كان الرد الى عبد لا يقوم على الدابة لكونه للتخصيص فائدة وقال حنبل الاسلام على
اليزدي والصحيح انها سواء لان الذي لا يقوم على الدابة قد يأخذها في بعض الاداة

وان رد المستعير الدابة مع احمى ضمن اذا ضاعت لانه لا يملك الايداع فالمودع ودلت هذه
المسئلة على ان المستعير لا يملك الايداع فصار والله ذهب الشيخ ابو الحسن الرضائي وقد مر
بيانه عنده قوله وله ان يعير اذا كان لا يحلف باختلاف المستعمل ومن قال بانه يملك
الايداع وهو اختيار سائر مشايخ العراق يول هذه المسئلة معقول ان العارية قد انتهت
فبقى مودعا والمودع لا يملك الايداع بالاساق وقال حنبل بن فاضل خان والغاصب
اذا رد المغصوب على من في عياله المغصوب منه او السارق اذا رد السرقة على من في
عياله المسروق منه لا يبرأ عن الضمان بالاجماع لان الضمان واجب فلا سقط الا بالرد على
المالك من كل وجه ولم يوجد الا انه سقط القطع احيالا لدرية يقال سانه الاجير اذا
استاجر سنة وشاهره اذا استاجر شهرا وبأومته اذا استاجر يوما **قوله** وهذا اذا
ردّها مع عبد رب الدابة او اجير اي لم يضمن **قوله** ومن هداني العبد الذي يقوم على
الدواب اي عدم الضمان بالرد الى عبد رب الدابة فما اذا رد الى عبد يقوم على الدواب اما
اذا رد الى عبد لا يقوم عليها فلا يبرأ عن الضمان **قوله** ومن هداني عنده وهو الاصح
عدم الضمان لكونه في الرد الى عبد يقوم عليها والذي لا يقوم عليها جميعا والله
بحر الاسلام وذلك لان العبد صاحب الحفظ والمربط فاداردها الى الربط لا يضمن
بل هذا اختلاف ما اذا ردّها الى ارضه لان الارض ليست بصاحبة الحفظ **قوله** فظهر
الذي استحق الولو ابجي في ماواه ولو كان على دابة بعارية او اجارة فترك عنها في المسجد
ودخل المسجد ليصلي فحلى عنها فهلكته فهو ضامن لها لانه لما دخل المسجد والست وترها
خارج المسجد والبيت فقد ترك الحفظ لما غيبها عن عينه ومن مشاخصنا من قال هذا
اذا لم يربطها بشئ اما اذا ربطها لا يضمن لانه متعارف وان كان في الصحراء فترك ليصلي
وهو نسيها فماتت منه فلا ضمان عليه لانه لما امسكها لم يترك حفظها وقال في القناوي
الصغري استغنا عن اخذ دابة ليجل عليها حنطة معث المستعير الدابة مع رحيله ليجل

عليها الخطة فحل الرجل طعاما لنفسه لا يضمن نص عليه في باب خصومة المتفاوضين
من كتاب الشركة قال وهذا شيء عجيب ثم قال في الساوي الصغرى استعار ثورا للكر
ارضه وعين الارض وكر ارضا اخرى يعطى الثور يضمن لان الاراضى تختلف
في التراب سهوله وصعوبة منزله من استعار دابة ليد هب الى مكان معلوم وقد
الى مكان آخر تلك المسافة كان ضامنا وله الواسك الثور في بيته ولم يلرب حتى
ضمن ايضا لانه ليس له ولاية الايساك لعدم الرضا من المالك وهذا في الاجارة اذا
اسكك ولم يذهب ثم قال المستعير اذا وضع المستعار بين يديه ونام لا يضمن لان
هذا حفظ عادة لكن هذا اذا نام جالسا اما اذا نام مضطجعا يضمن وقد جبا هذه
المسائل كثيرا للفوائد **قوله** قال بعض المسايخ اراد به الشيخ ابا الحسن الكرخي
قوله وقال بعضهم بلله والله ذهب المعنى ابو الليث **قوله** واؤلواى اول بعض
المسايخ الذين قالوا لملك المستعير الايداع قصدا **قوله** قال ومن عار ارضا بفضاء
للزراعة يكتب انك اطعنتى عند اى حشفه وقال يثبت انك اعزنتى اى قال في الجاه
الصغير وصورتها منه مجرد عن يعقوب عن اى حشفه في الرجل يعبر الرجل الارض
المضا ليزرعها قال يثبت انك اطعنتى وقال ابو يوسف ومحمد يثبت انك اعزنتى
الى هنا لفظ اصل الجامع الصغير وهي من الخواص وجه قولها ان الموضوع لعقد
العاريه هو لفظ الاعارة فكان اولى بالاستعمال لان الحشفه احق بان تراد وبقولها
اخذ الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير ووجه قول اى حشفه ان عارية الارض
قد تكون للزراعة وقد تكون لغيرها من السكنى والبناء ولوظة الاطعام ادل على المراد
لان بوله اطعنتك هذه الارض معناه ادنت لك ان تزرع فيها لتاكل من غلاتها
فلا طما كان ذلك يثبت باليزول الشبهة ويعلم انه اذن له في الزراعة خاصه دون
البناء والسكنى ولوظة الاطعام وان كان مجازا معلوم لكونه متعارفا لان كل احد

يعلم

يعلم ان ذات الارض لا تطعم فكانت اولى بالاستعمال لتبين المراد بها ونظم هذا الكتاب
ما قال الفقيه ابو الليث في ايراد العاريه من العيون روى ابو سليمان ان رجلا من
قزوين كان يخلع الى محمد بن الحسن فأت بضاع شبه محمد بن الحسن ثم ترا والله يعلم
المسند من الصحيح قيل لابي سليمان كان محمد بن الحسن في ذلك اليوم قاضيا قال لا
كتاب الهبة في بوجه المناسبة
في الوديعه اعلم ان الهبة عقد مشروع ثبت مشروعيته بالكتاب والسنة واجماع الامة
ونوع من المعقولات اما الكتاب في قوله تعالى واتوا النساء صدقاتهن نحلة فان طبن
لم عن شيء منه نفسا فخلوه هنيئا مريئا والصدقة المهر والنحلة العطية وهنئا مريئا
اي طيبا سايغا معناه فان وهبت المرأة للزوج مهرها او شيئا منه عن طيب نفس
بلا اراه ولا رهبة ولا قيد من شئ عشرة فلياكله الزوج ما مون البقية في الا
المراد بالادل هو الاسراع به اذ لا كان غير وخص الادل بالذل لانه هو معظم
تعود بالمال لدا في التيسير وجه الاستدلال بالاية ان الله تعالى اباح الادل بالهبة
قال انها عقد مشروع واما السنة فاروى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم تهاذوا وهاجروا توروا ابنا لم يجدوا قيلوا للرام
عشراتهم وروى الترمذي في جامعه مسندا الى ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال تهاذوا فان الهدية تذهب وجر الصدق وروى البخاري في كتاب الهبة
من جامعه الصحيح مسنده الى ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو دعيت الى ذراع
او ذراع لا تجبت ولو اهدى الى ذراع او ذراع لا تجبت لقيت وروى الترمذي في
جامعه مسندا الى انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو اهدى الى
ذراع لقيت ولو دعيت اليه لا تجبت وروى البخاري في الصحيح مسندا الى ابن عباس
رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم العايد في هبته العايد في قبضه وفي رواية

٥٠ طلب رجوع في قبضه والاحداث التي تدل على جواز الهبة فيها شرع وعليه انعقد
 اجماع الامم من غير تكثير واما المعقول فلان الهبة احسان ^{حسان} وبراءة الموهوب له والا
 امر مندوب اليه قال تعالى ان الله يأمر بالعدل والاحسان ندل على جواز الهبة
 ثم ينبغي لك ان تعرف تفسير الهبة لغة وسريعة ورزقها وشرط جوازها وحكمها
 اما تفسيرها في اللغة فهي اعطاء الشيء بغير عوض اي شيء كان مالا كان او غير مال قال
 تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور اطلق اسم الهبة على الولد وان لم
 يكن مالا لانه اعطانا بغير عوض وفي العرف يراد بها تملك المال بغير عوض وهو
 المراد في الشريعة واما رزقها فقد اختلف المسامخ فيه قال خواهر راده في مبسوطه هو مجرد
 احباب الواهب وهو موله وهبت ولم يجعل قبول الموهوب له رزقا لان العقد ينعقد
 بمجرد احباب الواهب ولهذا قال علماءنا اذا حلف لا يهب فوهب ولم يقبل بحث في
 عندنا وقال صاحب الحنفية رزقها الاحباب والقبول ووجهه ان الهبة عقد والعقد
 هو الاحباب والقبول واما شرط جوازها فالقبض حتى لا يثبت الملك للموهوب
 عند نأصه قبل القبض خلافا لان ابي ليلى ومالك فانه ليس بشرط عندنا ولو كان
 مشاع اذا كانت مما يحتمل القسمة شرط الجواز ايضا وعند الشافعي هبة المشاع جائز ولو
 اختلف في التصديق بالمشاع ولو كان المحل المضاف اليه الهبة مالا فلا للتمليك شرط
 الجواز ايضا حتى اذا وهب المدبر او ام الولد او الخمر لا يصح واما حلقها فتوقع
 الملك للموهوب له مطلقا غير لازم الا ان يحصل معصود الواهب من الهبة لصله الزم
 للرجوع لان من الدائنة وعند الشافعي يقع الملك لازما الا في هبة الوالد
 لو كان وعند مالك لا رجوع في الهبة الا للوالدين خاصة لداني كتاب التفسير ٥
قوله وتصح بالاحباب والقبول والعقد لا بد له من الاحباب والقبول واما القبض

فهو شرط صحة الملك للموهوب له حتى لا يملك قبل القبض عندنا هذا في حق ثبوت الملك
 للموهوب اما اذا حلف وقال لا يهب لفلان فوهب ولم يقبل بحث في يمينه عندنا
 وعند زفر لا يثبت بالقبول وقبض لانه تملك فلا يثبت الملك الا بالقبول في البيع
 ولنا ان الهبة اسم لا يحجب ملك من جانب واحد وانه يتم بالملك الا ان القبول
 شرط ثبوت الملك لا شرط وجود الهبة فصار كما اذا حلف ان لا يقبل له بشي او ان
 لا يرصى له بشي فاقرأ او وصى هو ولم يقبل الاخر بحث فلذا هذا خلاف البيع
 فانه تملك من الجانبين فلا يتم الا بهما لذا في الحصر والمختلف وعندنا ان ابي ليلى
 ثبت الملك قبل القبض لداود شرح الاسلام علاي الدين الاسجاني في شرح الحاشي
 وهو مذهب مالك قال في كتاب التبريع لا صحاب مالك ومن وهب شيئا من ماله
 لزمه دفعه الى الموهوب له اذا طاله به وان ابي ذلك حلم به عليه اذا اقر او
 عليه اليه وان اقر الهبة حلفت عليها ورئى منها وان نخل عن اليمن حلفت الموهوب
 له واخذها منه وان مات الواهب قبل دفعها للموهوب له فلا شيء له اذا كان قد
 سلمه اخذها ففقط فها وان مات الموهوب له قبل قبضها فام ورثته مقامه
 في مطالبه الواهب بهبته الى هنا لفظ التبريع وقال الجرجاني من اصحاب احمد بن
 محمد بن خنبل ولا تصح الهبة والصدقة فما حال ووزن الا بقبضه وتصح في غير ذلك
 بغير قبض اذا قبل كما يصح في البيع وجه قول من قال ان القبض ليس بشرط ان الهبة
 تملك فلا شرط فيه العوض كسائر التبرعات وقد روى عن علي وعبد الله انهما
 قالوا اذا علمت الصدقة جازت وعن شرح انه قضى بصدقه لم يقبض فذلك
 ان القبض فيها ليس بشرط فلذا في الهبة لانها سواء ادل واحد منها عقد تملك
 لا عوض لداود حدث علي وعبد الله وشرح وشرح الاسلام خواهر راده في
 مبسوطه ولنا ما روى مسلم في صحيحه ما سنده الى مطرف عن ابيه قال انتهت الي

عشرين وسقاً واجازها من المعنى المجرد وقال على معنى معقول يقال جددت النخل اجدة جذاً
وجذاذاً اذا صرتمته **قوله** ولنا قوله عليه السلام لا يجوز الهبة الاقبوضة في صحة هذا
الحدث عن النبي صلى الله عليه وآله نظر والاولى ان يثبت في كون القبض شرطاً لحدث اي
بل الذي روينا به قبل هذا وانه قال ما قال محض الصحابة ولم يدر عليه احد فحل محل
الاجماع ولهذا قال صاحب التحفة روى عن جماعة من الصحابة انهم قالوا لا يجوز الهبة
الاقبوضة مجزئة والحدث الذي روينا به من صحيح مسلم يدل على اشتراط القبض ايضاً
لانه اشترط فيه القبض للصدقة فكان شرطاً للهبة ايضاً لا سيما ادخل واحد منهما
تليك بلا عوض قال في المبسوط في باب الهبة فما يجوز وما لا يجوز روى عن ابي بكر
وعمر وعثمان وعلي انهم قالوا لا يجوز الهبة الا محضه **قوله** خلاف الوصية
سعلق بقوله وفي اثبات الملك قبل القبض الزام المتبرع شيئاً لم يتبرع به يعني ان القبض
شرط في الهبة فلو لم يشترط وثبت الملك فيها للموهوب له قبل القبض لزم الا لزام على
المتبرع وهو تسليم الهبة وازالة يده عنها وذلك لا يصح لانه لا يليق بالمتبرع خلاف
ثبوت الملك للموصي له في الوصية قبل القبض لانه لا يلزم الا لزام على المتبرع من القوا
ثبوت الملك قبل القبض لان الرصية تملك مضاف الى ما بعده الموت ولهذا يشترط
القبول بعد موت الموصي فكان وان ثبت الملك في الوصية بعد الموت حينئذ
لا يفي الا لزام على الموصي لزوال اهليته لزوم الموت فلم يكن ذلك الزاماً واجاب
صمان على المتبرع واما الا لزام على الوارث ايضاً لان الوصية مقدمة على الارث فامتنع
حق الوارث فلم يملك ما نفذت الوصية فيه فانهم **قوله** فان قبضها الموهوب له في
المجلس غير امر الواهب جاز هذا لفظ القدرى في محضه وقامه منه وان قبض بعد
الافتراق لم يجز الا ان ياذن له الواهب وهذا الذي ذكره اسحقان واليتاس ان لا
يصح قبضه في المجلس غير اذن الواهب وبه قال الشافعي لانه لا يشرع الاسلام خواهر اذ

ص

في مبسوط

في مبسوطه وجه العباس انه تصرف في ملك الغير بدون اذنه فلا يصح وذلك لان ملك الواهب
قبل قبض الموهوب له باق بدليل صحة تصرفه من جهة الواهب ولا يتم ذلك الاقبض الموهوب
له لان القبض شرط لما بيننا فان الانددام منه على الهبة تسليطاً على القبض اقتضاً لجواز القبض
في المجلس وان لم يوجد الاذن صريحاً ما قاله شيخ الاسلام خواهر اذنه في مبسوطه
لانه لا بد لبقا الاجاب على الصحة من القبض لان القبض متى فات بالهلاك قبل التسليم لا
يقي الاجاب صحيحاً واذا كان من ضرورة بقا الاجاب من الواهب على الصحة وجود
القبض لا محالة فان الانددام على الاجاب اذا للموهوب له القبض اقتضاه في باب البيع
جعلنا انددام النابع على الاجاب اذا للمسرى بالقبول بمعنى بقا الاجاب على الصحة
الا ان ثابته اقتضاه ثبت ضروره والباب بالضروره يتقد ربقه بالضروره
والضروره ترتفع بثبوت الاذن في المجلس لان الاجاب يعني صحيحاً متى قبض في المجلس
لا يعتبر ثباتاً فيها واما المجلس خلاف ما لو ثبت نصاً لان البات نصاً ثابت من دل وجه
ثبت في المجلس بعد المجلس واجاب في البيع الفاسد على هذا التفصيل الذي ذكرنا في
الهبة وقال شيخ الاسلام علاي الدين الاسحاني في شرح الكافي وان كان العقد الموهوب
حاضراً فقال له الواهب قد خليت بينك وبين الهبة فامض وانصرف الواهب قبضه
الموهوب له جاز لان التخلية اقباض منه فاذا قبض باذنه ثم العقد قال فزق من هذا
ومن البيع فانه اذا خلى بينه وبين البيع اترك قابضاً وان لم يباشر القبض خلاف الهبة
والفرق بينهما ان القبض واجب عليه في باب البيع وانه محتاج الى اخراج نفسه الى الهبة
اذا اتى بما في وسعه وليس في وسعه الا التخلية خلاف الهبة فان التسليم ليس بواجب
عليه في الهبة فاذا لم يسلم اليه ويقبضه لا يعد مسلماً وان كان غائباً فاذن له في القبض جاز
ان يرجع ما لم يقبض لان الهبة لا يلزم قبل اتصال القبض بها فصح رجوعه لانه في شرح
الكافي وقال اللخمي في مختصره فان اذن له في القبض قبض الهبة محض الواهب

البيع والاعتان وجه الاحتياط الهبة
تلك من

او غير حضرته جاز القبض وان وهب له ديناً على رجل واذن له ان يقبضه من الذي هو عليه
 جاز اذا قبض ذلك استحساناً ايضا وان لم ياذن له في مض الدين لم يجز له به وان مضه الموقوف
 له وان كان ذلك ايضا محض الواهب لان المال الذي يرض عن الذين ملك الذي عليه الدين
 حتى يقبضه صاحب الدين ويجعل قبضه الى غيره فيقبضه الغير الى هنا لفظ الرخصي في محض
قوله ولنا ان القبض كان سفي ان يقول وجه الاستحسان لانه ذكر العياش والاستحسان
 ولم يدرك قول الخصم في المن لم ين قوله ولنا سبباً **قوله** والمقصود منه اي من الهبة وذكر
 الضمير الراجع الى الموت بتاويل العقد **قوله** احكامه اي للقبض **قوله** فكذا ما يلحق به اي
 بالتبويل والمراد بالملحق به هو القبض **قوله** خلاف ما اذا انها عن القبض في المجلس كان ينبغي ان
 يذكر قوله خلاف ما اذا انها بواو العطف عطفاً على قوله خلاف ما اذا قبض بعد الافتراق
 لان حكمها واحد يعني بالاجوز قبض الموهوب له بعد الافتراق لا يجوز مضه اصلاً
 وجه المنى من الواهب وذلك لانه ان كان له ان يقبض قبل الافتراق وقبل المنى بدلالة
 التسليم على القبض فاداء المنى صريحاً تركت الدلالة لان الصريح يفوق الدلالة قال
 شيخ الاسلام خواهرزاده في مبسوطه فاما ادائها عن القبض بعد الهبة فان قال له لا يقبض
 قبض فانه لا يصح قبضه قبض في المجلس او بعد المجلس اما بعد المجلس فلا اشكال فيه لانه
 لو قبض في المجلس لم يصح قبضه فبعد المجلس اولى وان مض في المجلس لم يصح لان من
 الواهب الموهوب له عن القبض رجوع عن الاجاب لان المض في باب الهبة بمنزلة
 العول في باب البيع من حيث ان الملك به يقع فلو كان المنى عن المض بمنزلة المنى عن
 القبول في باب البيع والمابع لو بني المشتري عن العول بعد الاجاب كان ذلك رجوعاً
 منه عن الاجاب دلالة لذلك هذا ولو رجع م مض لا يصح قبضه فكذا هذا **قوله**
 وسقط الهبة بقوله وهبت وخلت واعطيت وهذا لفظ القدر في محضه وثاناً
 واعطيتك هذا الطعام وجعلت هذا الثوب لك واعمرتك هذا الشيء وخلت على هذه

ق

بلغ المقابلة على خط
 المصنف رحمه الله

الذرية اذا نوى بالخلان المنة الى هذا لفظ القدر اي اما اعتقاد الهبة بقوله وهبت دلالة صريح في
 فاعقدت به واما اذا قال خلعتك عبيدي هذا او قال خلعتك هذا الثوب ومضه المخول
 له كان هبة لان الخل والخل في اللغة سوا لما حدث الطحاوي في شرح الآثار مستند الى
 الثمن بن بشر قال خلعتي اي غلاماً فامر شئني اني ان اذهب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لاشهد على ذلك قال صلى الله عليه وسلم اكل اولادك اعطيتك فقال لا قال فارددوه
 وقد روينا عن شرح الآثار ايضا بل هذا عند قوله وتصح بالاجاب والعول والقبض
 عن عائشة رضي الله عنها انها قالت ان ابنا لصدوق خلعتا جاذ عشرين وسقاً فعلم ان الخل والهبة
 في عرف الشرع واللغة سوا فلوقال وهبت سعتك به الهبة دلالة اذا قال خلعتك واما قوله
 اعطيتك هذا الثوب سعتك به الهبة فانه عيان عن المليك بغير عوض لان الاعطاء
 والايثار سوا في اللغة فاداء كان عيان عن المليك وقد اضيف الى العين كان هبة واما قوله
 خلعتك هذا الطعام فاداء قبضه وقبضه كان هبة وان كان الاطعام في اللغة عيان عن
 باحه بدلالة المض لان الهبة هي الحاجة الى القبض لا الاباحة فانها تتم من غير مض و
 بلام قد تغير اذا كان في اخر ما تغير اوله كما في العلق والاستحسان خلاف ما اذا قال اطعمتك
 هذه الارض حيث يكون عاريه لا هبة لان عين الارض لا تطعم وغلتها تطعم فاصرف الاطعام
 الى الغلة فانه قال اطعمتك غلة هذه الارض فيصير معيار الارض منه لان الاطعام غلة
 معدومة لا يتصور الا بعد اعادة الارض منه ولنا في تقرير صاحب الهداية نظر لا يراه
 ان الاطعام اذا اضيف الى ما يطعم عينه يراد به تلك العين بغلي هذا ينبغي ان يكون المراد
 الاطعام في المكان المليك لا الاباحة وهو مذهب الخصم لان المراد من الاطعام اطعام
 الطعام والطعام يؤكل عينه فكان الاطعام في الاية مضافاً الى ما يطعم عينه فانهمروا
 قوله جعلت هذا الثوب لك فلما روى محمد بن اسحق في حقه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال فلما قرب ابو بكر الراجلتين الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم له افضلهما ثم قال

اي اعطيتك مثل هذا

اركب ذلك ابي واخي يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لا ركب بعيرا
 ليس لي قال فمضى لك يا رسول الله يا ابي انت واخي قال لا ولكن ما التمن الذي ابتغى به قال
 داود قال قد اخذتها بذلك قال هي لك يا رسول الله رجاء واطلقا فذلك ان قوله لك
 يدل على الهبة واما قوله اعمرتك هذا الشيء فلان العمرى والهبة في عرف الشرع
 الا ترى الى ما روى في شرح الآثار بسند الى طاووس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال العمرى لمن وهبت له وحذت الطحاوي ايضا اسناده الى ابي الزبير عن جابر قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسئلوا عليم اسوال لا يغروها من عمر شيئا فهو له واما قوله
 حملتك على هذه الدابة انا يكون هبة اذا عني به اياها لانه يحمل الامر من العارية والهبة
 فيعتبر نيته الا ترى الى قوله تعالى اذا ما اتوك لتحكم اى لتزيمهم وقال جل فلانا الى
 مده اى اربيه دابة واعارها اياه ويراد بملك العين ايضا في عرف الناس فقال حمل الامر
 فلانا على فرس اذا اعطاها اياه وان لم يكن له نيته يحمل على الاعارة ليقفها لان ما زاد عليه مشك
 فلا يشت من غير قصد قال اهل اللغة الحملان اجزا يحمل عليه من الدواب في الهبة
 ويقال الحملان الجنيبه بنفسها **قوله** ولو قال سؤيتك هذا الثوب يكون هبة ذكرها
 من مسائل المسوط تفريعا على مسألة القدوري قال سخر الاسلام خواهر زاده في مسوطه
 واذا قال سؤيتك هذا الثوب كان هبة لان السوء في عرف لسان الشرع عبارة عن تملك
 العين بعرض عوض لا عن تملك المنفعة قال الله تعالى او سوتم والمراد به بملك العين
 لا تملك المنفعة والفاظنا تحمل على ما هو المراد من الفاظ الشرع **قوله** ولو قال سؤيتك هذا
 الجارية كانت عارية لما روينا من قبل وهذا ايضا ذكره تفريعا واشار بقوله لما روينا الى ما
 في اول كتاب العارية من قوله عليه السلام المحبة مردوده والعارية موداة وهذا اذا
 سخر الاسلام علاي الدين الاسجاني في شرح النافى من غير تفصيل قال اذا قال سؤيتك
 هذه الارض فنى عارية ولان شيخ الاسلام ابو بكر المعروف بخواهر زاده فصل في بستر

في قوله سؤيتك
 هذا الثوب
 يكون هبة
 لان السوء
 في عرف لسان
 الشرع عبارة
 عن تملك العين
 بعرض عوض

وقال اذا قال سؤيتك ان كان مضافا الى ما يملن الاسفاح به مع بقا العين يكون اعارة وان اضاف
 الى ما لا يملن الاسفاح به مع بقا عينه كالدراهم والطعام يكون هبة وذلك لان المحبة
 بدرو راد به العارية قال عليه السلام المحبة مردوده واراد به العارية لان الهبة لا
 يكون مردوده واما المراد به العارية ويدرو راد به الهبة قال مسخ فلان فلانا الى
 وهب له واذا كانت اللفظة صاحبة الامر من جميعا والعمل بها متقدر في عين واحدة لان
 العين الواحدة لا تصور ان يكون عارية وهبة في وقت واحد علنا بها في محلين مختلفين فقلنا
 اذا اضيفت المحبة الى عين يملن الاسفاح به مع بقا عينه جعلت عارية لان رد العين يملن
 مع الاسفاح به وان اضيفت الى عين لا يملن الاسفاح به مع بقا عينه جعل هبة في المكيل
 والموزون توفيرا على المعنيين حفظا لهما بقدر الامكان قال في الجهم منحت الرجل اثمحة
 واثمحة اذا اعطيتهم واصل المخ ان يعطى الرجل الرجل ناقة او شاة فشرب لبنها ثم يرد
 ثم ذلك حتى صار كل من اعطى شيئا فقد منح والناقاة اثمحة وشمحة ولو قال داري لك
 ثمة سلني او سلني هبة فنى عارية وهذا من مسائل الجامع الصغير وصورها فانه محرم
 حقوب عن ابي حنيفة في الرجل يقول لرجل هذه لك هبة سلني ودفعها اليه قال هذه عارية
 وان قال هي لك هبة سلني فنى هبة وان قال هي لك سلني هبة فنى سلني الى هنا لفظا اصل
 الجامع الصغير وصب هبة في بوله هبة سلني على الحال ولذلك لو قال داري لك عمرى
 سلني فقبضها فنى عارية وذلك لو قال هي لك تخلي سلني او قال سلني صدقة او قال
 هي لك صدقة عارية او قال هي لك هبة عارية او قال هي لك عارية هبة لانه لما مضى
 على المحبة وهي السلني والعارية كان المراد انها له في حق الاسفاح بيان هذا ان اللام للتمليك
 في قوله هي لك فاحتمل تملك المنفعة فلما ذكر السلني والعارية كان محتملا في ارادة تملك
 المنفعة والهبة محتملة لارادة تملك المنفعة والهبة محتملة لارادة تملك المنفعة
 تحمل المحمل على المحكم وهذا خلاف ما اذا قال هي لك هبة سلني او عمرى تسلمها فنى هبة

التي

قوله

لان قوله تسلم وقع مشور لا تفسير وهذا لان قوله دارى لك اسم وقوله سلنى اسم والاسم
يصلح ان يكون نعتا وتفسير الاسم صار كانه قال لك سلنى دارى ولو قال ذلك كان عارية
فذلك هذا خلاف قوله تسلم لانه لا يصلح نعتا وتفسير لقوله دارى لك لان الفعل
لا يصلح نعتا للاسم لاقال خواهر زاده والاولى ان يقال انه اراد بالهبة السلنى فى قوله
هبة سلنى لانها نسر هابا وهبة السلنى عارية خلاف قوله تسلم لانه اخرج الكلام
فى الهبة مخرج الارسال واخرج الكلام فى السلنى مخرج المشورة صار كانه قال
وهبت لك هذه الدار وسلت تم قال اسلم هذه الدار صار مشورة لقوله هذا
الطعام لك تأكله وهذا التوب لك تلبسه وان قال هي لك هبة اجارة كل شهر يدور
او اجارة هبة هى اجارة فى الوجهين جميعا لانه نص على جهة الاجارة هذا لا يشل
اذا قال اجارة لانه ذكر فى اخر كلامه ما يغير اوله وانما الاشكال فيما اذا قال
دارى لك اجارة هبة كل شهر يدور فانها لا تكون هبة بل تكون اجارة لان اول
الكلام انما يتغير بآخر اذا كان اول الكلام محتملا للتغير فى استثناء البعض والتعليق
فاذا لم يكن محتملا للتغير فلا يتغير استثناء الكل هنا لا يحتمل اول الكلام التغير لان اول
الكلام معاوضه والمعاوضه لا يحتمل التغير الى التبرع ولم يذكر فى الميسر ان الاجارة
تكون لازمة او غير لازمة قال شيخ الاسلام ابو بكر المعروف بخواهر زاده ^{مبسوط} فى
خلى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن حامد رحمه الله انه قال دخلت على الجصاص
واستفدت منها نوادر احاديثها هذه وهوانه قال هذه الاجارة لا تكون لازمة
حتى كان لكل واحد منهما ان يرجع قبل القبض وبعد القبض ايضا لكل واحد منهما ان
ينسخ لئن اذا سلنى بغير الاجارة لان المنافع فى المستقبل غير مقبوضة وهذا لانه
العمل باللفظين يفعل بها بقدر الامكان فان الهبة بشرط العوض وقال فى شرح
وان قال وهبت هذا العبد لك حيوتك وحيوته وقبضه هذه هبة جارية ^{هذه}

فى العرى فيبطل الشرط ويصح الهبة وذلك قوله وهبت لك هذا العبد حيوتك فاذا
موتى واذا مت انا فهو وارثى ولذلك لو قال هذه هبة لك ولعقبك من بعدك
هى هبة وذكر العقب لغويا بينا ان الشرط الفاسد لا يفسد بها الهبة وان قال
اسلمت لك هذه الدار حيوتك ولعقبك من بعدك هى عارية لان الاسمان تنصيص
على تملك المنفعة **قوله** خلى سلنى قال فى تهذيب ديوان الادب الخلى العطية
قوله مشورة هى تسكين الشين ونحو الواو او بضم الشين وسلون الواو بمعنى الشورى
وهى استخراج رأي على غالب الظن **قوله** قال ولا يجوز الهبة فيما يقسم الا بحون
مقسومة وهبة المشاع فما لا يقسم جائز اى قال العبدورى فى مختصر وقوله بحون
اختراز عما اذا كانت الهبة مشغولة بما لم يقع عليه الهبة كالتمر فى النخل والزرع فى الارض
وهذا لظرف منه متاع للواهب وقوله مقسومة احراز عن المشاع قال علماؤنا هبة
المشاع فما يحتمل القسمة لا يتم ولا يفيد الملك قبل القسمة وقال الشافعى انها تامة وبعض
صحابنا قالوا انها فاسدة وهذا الاصح ما دللناه كالهبة قبل القبض لان قال انها فاسدة
بل غير تامة فدا هذا واجمعوا على ان هبة المشاع فما لا يحتمل القسمة كالعبد والداية تامة
فقال على الدين العالم فى طريقه الخلاف وقال فى الطريقة البرهانية قال علماؤنا
هبة الشايع فما يحتمل القسمة لا يفيد الملك قبل القبض وقال الشافعى يفيد الملك
بالخلية واجمعوا على ان هبة الشايع الذى لا يحتمل القسمة تفيد الملك بالخلية وقال
شيخ الاسلام على الدين الاسجاني فى شرح الكافي واذا وهب الرجل للرجل نصيبا
فى دار غير مقسومة نسلم الله او سلم الله جميع الدار لم تجز ولذلك ان وهب له نصيبا
فى بيت كبير لم تجز لان البيت يقسم وكل شئ يقسم لا يجوز وهذا عندنا خلافا للشافعى
ونحن بقولنا انه يقسم انه بقى متعاقبة انتفاع البيت بعد القسمة اما اذا لم يبق متعاقبا
به ذلك النوع من الانتفاع مثل الحمام الصغير اذا قسم والبيت الصغير فانه يجوز هبته

قبل التهمة اتفاقا وقال شيخ الاسلام ابو بكر المعروف خواهرزاده في مبسوطه قال علموا ان اذا
وهب مشاعا محتمل التهمة لا يجوز سوا وهب من الاجنبي او من شريكه وقال المشافعي يجوز
من الاجنبي ومن الشريك وقال ابن ابي ليلى ان وهب من الاجنبي لم يجوز ان وهب من
الشريك جاز واجمعوا على انه اذا وهب ما لا محتمل التهمة فانه يجوز ولا يريدون بقوله
انه لا محتمل التهمة انه لا محتمل التجزي في نفسه لان ما من شيء في الدنيا الا ومحتمل التجزي
في نفسه وانما يريدون بقوله لا محتمل التهمة ان المنفعة بقوت اصل التهمة والتجزي في
في العبد متى قسم وجزي بقوت المنفعة اصلا او بقوت جنس المنفعة كما في الحمام البيت
الصغير الى هنا لفظ خواهرزاده وجه الشافعي ان المشاع بعض الكل وهبه الكل
جائز فلما هبته البعض كما في المشاع في الذي لا محتمل التهمة والفقهاء فيه ان المشاع قابل
لحكم الهبة وهو الملك ولهذا صح هبة المشاع فله لا محتمل التهمة فلذا قبل الملك سبب
البيع فان المشاع محلا للهبة والدليل على هذا ان المشاع يصلح راس مال السلم وبدل
الصرف والقبض شرط في باب السلم والصرف فلو لم يكن المشاع قابلا للقبض لما صلح
راس مال السلم وبدل الصرف وذلك اذا باع الشايع الذي محتمل التهمة بيعا فاسدا
وخل بينه وبين المشتري يدخل في ضمان المشتري ويخرج عن ضمان البائع والخروج من
ضمان البائع والدخول في ضمان المشتري مبني على القبض فلو لم يكن محلا للقبض لما دخل
في ضمان المشتري ولذلك فرض المشاع في الذي محتمل التهمة صحيح والقرض تبرع والتبرع
لا يصح بدون القبض بيانه انه نص في كتاب المضاربة في رجل دفع الى رجل الفأ
نصفه قرضا ونصفه مضاربة فانه يصح ولذلك لو اوصى ثلث دار شايعا يصح
الملك قبل القبض ولنا ما روينا عند قوله ونصح بالاجاب والقبول والعرض ان البذر
قال لعائشه واني كنت نخلتك جاذ عشرين وسقا فلو كنت جاذ دية واحترته كان لك
وانما هو اليوم مال الوارث بشرط الحيابة لصحة الهبة وروى اصحابنا في نسخ المبسوط عن

ابن ابي عمير وعثمان وعلى رضي الله عنهم انهم قالوا لا يجوز الهبة الا بحوزة مقبوضه والحيابة
جمع الشيء في حيز واحد وذلك انما يكون بالتسليم والقبض فيه ان القبض شرط لصحة الهبة
باتفاق بيننا وبينه والقبض لا يتحقق في الشايع لان المعين شرط لصحة القبض لانه يلائمه
النقل حقيقة وانما يتصور ملاقة الفعل اذا كان بحيث يشار اليه ليقتضيه الفاعل بالفعل
والشايع لا يشار اليه فلا يتأتى فيه القبض بخلاف ما لا محتمل التهمة لانه تعدد تحقيق
القبض الكامل فيه فاشفى بالقبض العاصر ولا تانا شرطنا القبض اخترازا عن الزام الواجب
ضمان التهمة وهما لا يلزمه ضمان التهمة فحملنا ما يجوز وقال شيخ الاسلام خواهرزاده
في مبسوطه والمعنى في المسئلة ان هذا حكم شرعي علق بسبب فلا يثبت ما لا يقص من السبب
من غرض ضرورة قما سأل على وقوع الملك في باب البيع لما كان حلا شرعيا علق بسبب وهو
البيع لم يثبت ما لا يقص منه من غرض ضرورة وهو البيع بالاشارة من الناطق لان الاشارة
دون النطق فلذلك هذا وتعين بقولنا حكم شرعي ان المعلق بالقبض في باب الهبة انما هو
الملك وانما حكم شرعي لانه لا يرى ولا يشاهد فلا يثبت ما لا يقص من القبض من غير
ضرورة وقد قلنا في قبض المشاع نقصان لان قبض الهبة في الشايع انما يحصل تبعاً
لقبض ما ليس بهبه لا مقصود الا انه لا يحصل قبضه الا قبض الكل وما يحصل تبعاً
لغيره يكون ناقص من الحاصل مقصودا وقال في طريقه البرهانية والدليل على ان قبض
الشايع ناقص ان التهمة من تمام القبض والشيء ما يتم به يكون ناقصا وبيان ان التهمة
من تمام القبض والشيء دون ما يتم به يكون ناقصا ان الانصاف قبل التهمة متفرقة والتهمة
تجتمع لقبض ولهذا اذا اشترى نصف دار شايعة وقاسمه البائع ليس للشفيع ان يقبض
التهمة وللشفيع نقض كل تصرف ماسة المشتري الا القبض وما هو من تمام القبض
فلولا ان التهمة من تمام القبض كان له حق النقض واذا ثبت ان قبض الشايع ناقص
لا يجوز ان يكفي به من غرض ضرورة وقال خواهرزاده ولا يلزم على ما قلنا ما لا محتمل التهمة

لأننا قلنا حكم شرعي علق بسبب فلا يشب الناقص من السبب من غير ضرورة وإنما لا يحتمل القسمة
ضرورة وهو فوائد المنفعة أصلا على الواهب أو فوائد جنس المنفعة متى قسم والحكم الشرعي
إذا علق بالسبب يجوز أن يشب بالناقص من السبب حالة الضرورة كما ثبت بالبيع بالائتمان
من الآخر لأن الحال حال ضرورة ولا ضرورة فيما يحتمل القسمة لأن القسمة تكن حتى يزول
النقصان المتكمن في القبض والجواب عن المسائل فنقول القبض ليس بشرط في البيع بخلاف
الهبة **قوله** فافترقا فجازع المشاع دون هبة المشاع والصرف والسلم وإن كان القبض
شرطا فيهما لهما عقد اضمين فناسبا الزام ضمان القسمة بخلاف الهبة فإن عقد تبرع
فلم يكن الزام حق مطالبة القسمة مناسبا لها فحصل الفرق والقرض عقد تبرع في الابتداء
وعقد ضمان في الانتهاء لأنه يلزم المستقرض ردّه فبالنظر إلى التبرع بشرط القبض
في الهبة وبالنظر إلى الضمان لا يشترط في البيع فالتقي فيه بالقبض القاصر عملاً بالشبهين
والوصية ليس من شرطها القبض بل تتم بالقبول بعد الموت قبل القبض وقد مر البيان
عند بيان قوله ونصح بالاحجاب والقبول والقبض **قوله** والمهاياة تلزمه فيما لم يتبرع
به وهو المنفعة والهبة لاقت العين هذا جواب سؤال يرد على قوله ولأن في تحيين
الزامة شيئا لم يلزمه وهو القسمة بيا أنه ان الهبة في الشايع فما يحتمل القسمة لو جازت
يلزم الزام القسمة على الواهب والالزام بيا في التبرع فورد جواز الهبة فيما لا يحتمل القسمة
وفيه الزام المهاياة فلف جاز الزام المهاياة ولم يحجز الزام القسمة فأجاب عنه بهذا
وقال الالزام في المهاياة ليس في نفس ما تبرع به بل في عينه لأن تبرعه لا في العين
والمهاياة لاقت المنفعة فلم يلزم المناقاة والجواب الصحيح أن يقال هبة المشاع فما لا يحتمل
القسمة لما لم يلزم منها ضمان القسمة على الواهب صحت وقولم يؤدي ذلك إلى الزام
التمايز فنقول لا نسلم لأن لهما يؤليس بواجب لأن فيه إغارة بل واحد منها نصيبه
صاحبه والإغارة لا تكون واجبة **قوله** وهذا البيع الصحيح والبيع الفاسد والصرف

والسلم أي هذه الأشياء الوصية في أن الشيوع لا يمنعها لأن القبض ليس منصوص عليه في هذه
فإن القبض ليس بشرط في الوصية فحصل الفرق من هبة المشاع فيما يحتمل القسمة ومن هذه
ولأن لنا نظرا في أن القبض ليس بشرط في الصرف والسلم لقوله عليه السلام الذي ذهب بالورق
ربوا الأتقاء وقهاء رواه البخاري في الصحيح ولما روى أبو عبيد القاسم بن سلام في حديث
النبي صلى الله عليه وآله أنه نهي عن الكالي بالكالي قال حدثني زيد بن الحجاب عن موسى بن عبيدة
عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله أنه نهي عن الكالي
بالكالي قال أبو عبيد قال أبو عبيد هو النسبة بالنسبة والاولى في الجواب عن الصرف
والسلم ما قلنا أولا **قوله** ولو وهب من شريكه لا يجوز لأن الحكم يدار على نفس الشيوع
جواب سؤال يقال من جهة الخصم أن يقال عدم جواز الهبة في المشاع لا يخلو من أحد
الأمرين إما أن يكون دارا على نفس الشيوع أو على لزوم المطالبة بالقسمة إن قلتم بالاول
يطل المشاع الذي لا ينقسم وإن قلتم بالثاني يطل ما إذا وهب نصيبه من شريكه لا يجوز
عندكم مع أنه ليس فيه لزوم المطالبة بالقسمة فأجاب عنه وقال الحكم معلق بالشيوع
في محل تصور المطالبة بالقسمة لأن الشرع إنما جعله مانعا لأجل المطالبة بالقسمة فافترقا
الشيوع مقام المطالبة بالقسمة ولأن في موضع تصور القسمة وفي الذي لا ينقسم لا يتصور
وفي هبة نصيبه من شريكه تصور قائم مقامه بقي الكلام هنا مع أن إلى ليلي وجه قوله
أن نفس الشيوع ليست بما نفع من صحة الهبة بدليل جوازها مع الشيوع فيما لا يحتمل القسمة
وأنما المانع ضمان القسمة وهذا المعنى إنما يحقق إذا وهب للأجنبي دون الشريك ولأن
الشيوع فما لا يحتمل القسمة منع جواز الهبة لوجهين أحدهما أنه يجب على الواهب ضمان
القسمة بسبب الهبة والثاني أن القبض ناقص لما قلنا ونقصان السبب له أثر في منع
الحكم وهنا أن لم يوجد شيوا أحد المانع في جرد المانع الآخر فلم تصح الهبة لأن الحكم
يجوز أن يكون معلولا بعلة شئ **قوله** قال ومن وهب شقفا مساعا للهبة فابعد

اي قال الدورى في مختصره وتامه فيه فان قسمه وسلمه جاز واراد به الهبة فيما يقسم
 هبة المشاع فما لا يقسم صححه ولهذا قال الرخى في مختصره وان وهب له شامشا عام
 قسم ما وهب واقرن ثم سلمه الى الموهوب له جاز وذلك اذا وهب له دارا فيها طعام
 للزاهب او ثمره معلقة في نخل او زرع في ارض فاخرج الطعام من الدار وحذا الثمر
 من النخل وحصد الزرع ثم سلم ذلك محورا منورا جاز ذلك ينظر في ذلك الى
 حال القبض دون حال العقد الى هنا لفظ الرخى وذلك ان هبة المشاع انما
 فسدت او لم تتم على ما هو الصحيح لمعنى الاشاعه فقد زال ذلك بعد التسليم والتسليم
 والدليل على ذلك حديث ابي بكر رضى الله عنه انه نخل عايشه جاذ عشرين وشقا
 وتينها لو حازته وقبضته جاز ولو لان العقد في المشاع وقع صحا لم تملكه
 بالحياض والقبض **قوله** وعند لا شيوع اى وقت القبض لم يسبق الشيوع **قوله**
 قال ولو وهب ديقا في حنطه او ذهنا في سسم فالبه فاسدة فان طحن وسلم لم يجز
 اى قال الدورى في مختصره قال الشيخ ابو الحسن الرخى في مختصره ولو وهب
 رجل لرجل ما في بطن جارسته او ما في بطون غنمه او ما في ضرعها او وهب لثمن
 من لبن قبل ان يشلى او زبدا منه قبل ان يحض او ذهنا من سسم قبل ان يعصر او زبدا
 من زيتون او ديقا من حنطه وسلطه على قبضه عند الولادة او عند استخراج ذلك
 فان ذلك لا يجوز ولا يشبه هذا الدين بهبه له وسلطه على قبضه لان الدين في ذمة
 الغريم يجوز بيعه منه وهبته له وعند ذلك مما ذكرنا لا يجوز هذا فيه الى هنا لفظ
 الرخى وذلك لان بعض هذه الاشياء معدوم عند العقد او معجوز التسليم لمعنى المحل
 او مجهول حتى لا يكون محلا للبيع واذا لم يكن محلا للعقد كانت الهبة فاسدة لا مؤثرة
 بخلاف هبة المشاع والموهوب المتصل بعين حيث يجوز الهبة اذا سلم بعد الافراد
 والنقل لان المشاع محل قابل للحيلة لكن المانع لمعنى في عينه وهو العجز عن التسليم لا

مختصره الدورى في مختصره
 مختصره الدورى في مختصره
 مختصره الدورى في مختصره

معنى في نفس العقود عليه فاذا زال المانع انقلب جاز الى هذا اشار في الحنفية **قوله**
 وهبه اللبن في الضرع والصوف على ظهر الغنم والزرع في الارض والتمر في النخل
 منزله المشاع دون تنزيعا على سلمه الدورى معنى اذا سلطه على القبض لحلب اللبن
 وجزر الصوف وحصد الزرع وحذا الثمر جاز وذلك لانه قال قبل هذا في هبة
 المشاع فان قسمه وسلمه جاز وهذا احتاج الى بيان قال الحاکم الشهيد في مختصره
 الكافي في باب الهبة فيما يجوز وما لا يجوز رجل وهب لرجل ما على ظهر غنمه من الصوف
 او ما في ضرعها من اللبن لم يجز ذلك الا ان ياتى بجزر الصوف مجور حصيد
 ويصير هبة بعد الحجز قال شيخ الاسلام علاء الدين اسحاقى في شرح الكافي
 وهذا استحسان والقياس ان لا يجوز لار العقد وقع فاسدا فلا يتقلب جازا ثم
 قال ولذلك ثمر الشجر والزرع ثم قال الحاکم في اخر هذا الباب من الكافي رجل
 وهب ما في بطن جارسته لرجل وسلطه على قبضه اذا وضعت موضعت ثم مضى
 الموهوب له لم يجز وذلك دهن السسم بل ان يعصر والزيت في الزيتون ودينق
 الحنطه ولذلك اللبن في ضرع الشاة والصوف على ظهرها فتوى من هبه الولد
 والصوف في عدم الجواز وقال قبل هذا سلطه على الحجز جاز استحسانا فمن
 شاخنا من قال ليس في المسئلة اختلاف الروايتين ولكن ذكر في اخر الباب جواب
 القياس وسكت عن جواب الاستحسان وذكر في اول الباب جواب القياس والاستحسان
 جميعا ومنهم من قال فيه روايتان في رواية يجوز استحسانا وفي رواية لا يجوز قياسا
 واستحسانا لانه عطف على سلمه الدهن السسم وذلك فاسد قياسا واستحسانا
 بذلك هذا وجه ما ذكر في اول الباب من الجواز ان الصوف واللبن وان كان
 صفة من اوصاف الشاة وقت العقد لانه يصير اصلا حاله القبض انه مال
 قائم وقت العقد والمانع من جواز الهبة لوز المضاف اليه وصفا فاذا صار اصلا

لا انفصال وقت القبض زال المانع من الجواز وقت القبض فصحت الهبة كالوهاب
 مشاعاً يحتمل القسمة ثم افرز وسلم معززاً جاز خلاف الولد لانه وقع الشك في ثبوت
 المحلية في الولد فلم يصح الهبة لعدم المحلية لا المانع وقت العقد مع قيام المحلية فاما
 ههنا الصوف مال قائم من حيث الحقيقة الا انه وصف حالة اضافة الهبة وصير
 اصلاً حالة القبض مع بقا المآلية فيه والعين كحال القبض خلاف البيع لان
 البيع يوجب الملك بنفسه وحال ما يوجب الملك بنفسه هو وصف والوصف
 بما لا يقبل التملك معصوداً فلهذا لم يجز وفي باب الهبة تقع الملك بالقبض وحالة
 القبض اصل ليس بوصف ووجه ما ذكر في اخر الباب انه لا يجوز ما ساء واستحساناً
 ان الصوف واللبن ان كان يصير اصلاً الا انه كان وصفاً حالة الهبة والوصف
 ليس محل لاضافة التملك اليه معصوداً ولهذا لم يجز اضافة البيع اليه واذ لم يصلح
 محلاً للهبة لغت الهبة اصلاً لا تلفوا لوضيقت الى الولد في البرطن خلاف الشائع
 لان الشائع محال لاضافة التملك اليه للحال مقصود الا ترى انه شرط الافراز
 ليزول النقض عن القبض بعد ما كان مضافاً الى محله ووجه العباس لمن يقول
 ان في المسئلة رواية واحدة يجوز استحساناً ولا يجوز قياساً والذي ذكر في اخر الباب جواب
 العباس انه اضاف الهبة الى غير محله فلا يجوز له لو اضاف الى الولد وذلك لانه اضاف
 الى الوصف لان الصوف واللبن مادام متصلاً بالثاء منزله وصف من اوصاف
 الثاء والوصف ليس محل لاضافة التملك اليه مقصوداً لو اضاف الى يد هاور حلهما
 ووجه الاستحسان ان هذه هبة صدرت من اهله مضافاً الى محلهما لان محلهما مال قائم
 مملوك للواهب والصوف واللبن مال قائم للواهب وقت العقد والقبض جميعاً
 وقد رجحنا اضافة الهبة اليه فصحت الهبة الا انه متصل بغيره فكأن معنى الشائع
 فاذا امر بالقبض وقد زال الاتصال بالليس هو هوب وقت القبض صحت كما في الشائع

في قوله
 لا يجوز
 ما ساء
 استحساناً

وعلى ما يشاء

لا يبعد ان يكون

خلاف الولد لانه وقع الشك في وجوده ووقع الشك في وجود المآلية فيه بعد الوحد
 وفي الاصل لم يكن محلاً لانه كان مآلية لا يصير محلاً بالشك وخلاف اليد والرجل
 لانه ان كان مآلية حالة الاتصال لا يبقى مآلاً بعد الانفصال وقيام المآلية تعتبر
 وقت العقد والقبض جميعاً فان قيل ان استقام هذا في الصوف لا يستقيم في اللب
 لان وجوده على خطر قد يكون للايقاخ سبب الزخ او سبب الدم او سبب اللب
 فقد وقع الشك في وجود اللب وفي وجود المآلية ومع هذا جازت الهبة استحساناً
 متى امر بالقبض بجواب عنه ان الاسفاخ للزخ محتمل واللب محتمل فاستوى الوجوه
 مع العدم ثم ترجح جانب الوجود لان احسان المعرفة للحال في وسعها خلاف الولد
 فان الوجود والعدم استويا في الولد ولم ترجح جانب الوجود لان المعرفة غير ممكن
 واذ لم يترجح الوجود لم يثبت المحلية ولم يكن ثابتاً من الاصل بالشك وذلك اذا
 وهب الزرع في الارض وثمر النخل والشجر فانه يجوز اذا امر بالقبض لانه لو باع هذه
 الاشياء جاز ملك الهبة لاداء شيخ الاسلام ابو بكر المعروف بخواهر زاده ودرويش
 الاسلام ايضاً في بسوطه في باب الهبة فاما لا يجوز قال اذا وهب الحبل على الدابة
 وسلم مع الدابة لذلك فانه يجوز ولو وهب الدابة وعليها حبل وسلم لذلك فانه لا
 يجوز وقال اذا وهب المآل في ثمنه وسلم مع الثمن فانه يجوز واذا وهب الثمنه
 مائة لم يجز والهبة متصلة بملكه في الفصول كلها والفصل مملو ثم اجاز الهبة في البعض
 ولم يجوز في البعض لان الاتصال بين الهبة وملكه اتصال مجاور لا اتصال خلقية
 لا يمنع الجواز سبب الاتصال وانما يمنع اذا بقي له يد الاستعمال على الهبة بعد التسليم اذا
 كان مستغلاً بحد فاذ وهب الدابة وعليها حبل وسلم جاز لانه غير مستعمل للدابة سبب اللجام
 لان استعمال الدابة تحقق بدون اللجام ولو وهب اللجام على الدابة لم يجز لان اللجام مادام
 على الدابة فهو مستعمل للجرام لان استعمال اللجام انما يكون بالدابة فادام على دابته فهو

فداهه زاده

للهمزة وذلك اذا رهب الحبل على الدابة وسلم مع الدابة يجوز لانه لا يكون مستعلا للحبل
بلونه على الدابة دابة لان الحبل انما يوضع على الدابة لتصير الدابة مستعلا للحبل لا يحل لا
الحبل واذا رهب الدابة وعليها حبل فانه لا يجوز فانه مستعمل للدابة بحبله واذا رهب
المان في القمعة يجوز لانه لا يكون مستعلا للماء بالقمعة لان الماء انما يجعل في القمعة لتصير
القمعة مستعلا بالماء لا الماء ولو رهب القمعة لم يجز لانه مستعمل للقمعة بالماء لان
المان يوضع في القمعة لتصير القمعة مستعلا به فعلى هذا قالوا اذا رهب حنطة في
جوالق لا يكون مستعلا للحنطة وسلم مع الجوالق فانه يجوز لانه غير مستعمل للحنطة
بالجوالق لان وضع الحنطة في الجوالق لا يكون مستعلا للحنطة ولو رهب الجوالق
وتبها حنطه لم يجز لانه مستعمل للجوالق بحنطته لان الحنطة انما توضع في الجوالق لتصير
الجوالق مستعلا به فعلى هذا الاصل يدور جملة هذه المسائل **قوله** قال واذا كانت
العين في يد الموهوب له ملكها بالهبة وان لم يجز دفعها قبضا اي قال القدروري في
مختصره قال الشيخ ابو الحسن الرخى في مختصره واذا رهب له ودفعه في يده او عار
او ما هو امانة في يده وميل ذلك ملك الهبة وصح قبضه لهذا بلونه في يد القبض العقد
عليها ولذلك ان كانت مضمونة بيده قيمتها او غيرها كان ذلك ايضا وان كانت مضمونة
بغيرها مثل الرهن يكون مضمونا بالدين او المبيع يكون مضمونا بالثمن فيبئ المالك
ذلك لمن هو في يده فانه لا يكون قابضا بلون ذلك في يده الا ان يقبضه قبضا استانفا
بعد عقد الهبة الى هنا لفظ الرخى والاصل في ذلك ان العين الموهوبة اذا كانت
يد الموهوب له امانة كالوديعة والعارية ملكها بعقد الهبة من غير تحديد قبض
والعاس ان لا يصير قابضا حتى يخل بسن نفسه ومنها وجه القاس ان يد المودع يد
المودع دونه وهب له ما في يده فلا بد فيه من قبض ووجه الاستحسان ان الهبة
صحقتها على مجرد القبض فلا تنقل الى قبض بصفه ومجرد القبض موجود عقبة العقد

نصحت الهبة ولا يشبه هداية الوديعة من هي في يده لان البيع ينقض قبضا مضمونا قبض
وقبض المودع عقبة العقد قبض امانة فلا بد من تحديد قبض آخر وذلك لا يكون
الا بالتخليد بينه وبين الوديعة واما اذا كانت العين في يد الموهوب له مضمونة فهو
وجهين ان كانت مضمونة بثمن او قيمتها فالعين المغصوبة والمقبوضة على وجه السوم
فانه يملكه بالعقد ولا يحتاج الى تحديد قبض وذلك لان القبض الذي بعينه الهبة
قد رجع وزيادة وهو الضمان وذلك الضمان يصح البراءة منه الا ترى انه لو ابرأ القابض
من ضمان القصب جاز وسقط فصار الهبة براءة من الضمان فبقى قبض من غرضان
تصح الهبة وان كانت العين مضمونة بغيرها فالمبيع المضمون بالثمن وكالرهن المضمون
بالدين فلا بد من قبض مستأنف بعد عقد الهبة وهو ان يرجع الى الموضع الذي فيه
العين ومضى وقت يتكفل فيه من قبضها وذلك لان العين وان كانت في يده مضمونة
الا ان هذا الضمان لا تصح البراءة منه مع وجود القبض الموجب له فلم يكن الهبة براءة واذا
كان ذلك لم يوجد القبض المستحق للهبة فلم يكن بد من تحديد قبض اخر كما في شرح الاطع
وقال مجد في الاصل اريت رجلا استودع اخاه عبدا او ثوبا او متاعا او دارا او دابة
ثم قال صاحب المتاع والدابة والعبد قد وهبت لك الذي استودع عنك وهو في يدي
المودع يجوز ذلك قال نعم اذا قال قبلك قال شيخ الاسلام خواهر زاده في مبسوطه
قد شرط القبول هنا ودفعها اذا رهب عبدا لاجيه ثم قبضه في المجلس او بعد المجلس
وان امره بالقبض نصا انه يصح ولم يشترط في ذلك قبولا وانما كان ذلك لان في تلك
المسئلة العبد ليس في يد الموهوب له هبة حاله الهبة واذا لم يكن العبد في يد الموهوب له
الموهوب له محتاجا الى احداث قبض حتى يملك الهبة متى اقدم على القبض كان ذلك
انقضاء على القبول ورضاه منه بوقوع الملك له فله وان لم يوجد القبول منه نصا اما
هنا لا حاجة للمودع الى القبض لان الهبة في يده متى لم يشترط القبول نصا بعد ايجاب

الواهب يقع الملك له في الهبة بغير رضا لانه لا حاجة الى القبض ولا يجوز ان يقع الملك
 للموهوب له بغير رضا لما فيه من توهم الضرر ودسوخ الاسلام خواهر زاده ايضا
 في مبسوطه قال وان كان الموهوب له ساكنا في دار باجر او غار به قال نعم هذا جائز
 لان قبض الوديعة ينوب عن قبض الهبة فلا ينوب قبض الاجارة وفي قبض
 زائدة ضمان ليس في قبض الوديعة اولى **قوله** واذا وهب الاب لابنه الصغير
 مالا الابن بالعقد هذا لفظ القدرى في محضه وذلك لان الاب يملك التصرف
 المالى على ولده الصغير مادام صغيرا فلا يلى عليه في قبض هبته فاذا وهبه نفسه
 نائب قبضه مقام قبض الولد بخلاف ما اذا كان الولد كبيرا فان قبض الاب لا ينوب
 عن قبضه وان كان في عياله وقال ابن ابي ليلى ان قبض الاب ينوب عن قبضه اذا كان
 في عياله لراد خواهر زاده وهذا خلاف ما اذا كان الشئ الموهوب موهوبا او مقبوضا
 او مبيعا ينعفا فاسد حيث لا يجوز الهبة بيانه ما قال شيخ الاسلام علاى الدسجاي
 في شرح الكافي رجل رهن عبده من رجل وسلم اليه ثم وهبه من ابنه الصغير لم يجز
 لان القبض شرط لتام الهبة وقد فقد حقيقته وتقدير الانا جعلنا يد الاب فيما به
 لابنه الصغير بمنزلة يد الابن اذا كانت قايمة وهنا اليد للزمتين لا للراهن فتعذر
 جعلها للابن فانعدام القبض الذي هو متم للهبة فقلنا بالفساد وكذلك لو كان العبد
 الموهوب غصبا في يد رجل او مقبوضا لرجل علم شرى فاسد لانه يعدم اليد
 للواهب فيقدم يد الصغير تقديرا قال صاحب الهداية ولدا اذا وهبت له امة
 وهو في عياله والاب ميت ولا وصى له ولدا هل من يعوله دكن تنزعا على سلكه
 القدرى يعني يتم الهبة بمجرد العقد لان هولا لم ان قبضوا الهبة للصبي فان
 قبضهم لقبضه بخلاف ما اذا كان الاب او وصيته حيا حيث يشترط قبضه لان
 ولاية القبض له وقال الشيخ ابو الحسن الرخى في محضه واذا وهب الاجنبي للصغير

قبضا له ابن اوصى ابيه بعد ارحله ابراهيم بعد ابيه او وصيه جاز ذلك وكذلك
 من غاب عنهم غيبة منقطعة جاز قبض الذي يتلوه في الولاية ولا يجوز قبض هولا الاربع
 مع وجود احد منهم كان الصبي في عيال القابض او لم يكن سواء ان دارهم من محرم
 من الصبي او كان اجنبيا فاذا لم يكن واحد من هولا الاربعه قبض للصبي من كان
 الصبي في حجر وعياله ولم يجز قبض من لم يكن الصبي في عياله من ذي الرحم المحرم
 ولا غير وان كان الصبي يعقل ولم يبلغ بعد قبض ما وهب له واحد الاربعه حتى
 جاز قبضه استحسانا والياس ان لا يجوز وذلك الصبي اذا عقلت وكان لها
 زوج قد دخل بها قبضت او قبض لها زوجها جاز ذلك وذلك ان قبض الاب
 في هذه الحال جاز على الصبي والصبي قبضه فان قبض للصبي غير من هو في عياله
 من ذي الرحم لم يجز وان كان اقرب الى الصبي الى هنا لفظ الرخى في محضه وقال
 الامام الاسجاي في شرح الطحاوي ثم الموهوب له اذا كان من اهل القبض حتى القبض
 اليه وان كان الموهوب له صغيرا او مجنونا حتى القبض اليه ووليته ابوه اوصى ابيه
 ثم جده ثم وصى جده ثم وصى وصيته ثم العاضى ومن نصبه العاضى سواء كان الصغير في عيال
 عيال هولا او لم يكن واما الام والاخ والعمة وغيرهم من ذي الرحم المحرم فان لم يكن الصغير
 في عيال واحد من هولا فانه لا يجوز قبض واحد منهم وان كان الصغير في عيال واحد
 جاز قبضه استحسانا والياس ان لا يجوز وذلك لو ان الصغير رقت الى بيت زوجها
 فوهبت لها هبة قبضا زوجها جاز استحسانا ولو قبض الصغير نفسه وهو يعقل
 جاز ذلك استحسانا ولو وهب للصغير ابوه فالاب هو الذي قبض نفسه ولذلك
 دل من كان له حق القبض من الاولياء وقبضه لذلك اعلامه والاشهاد عليه فالاشهاد
 للاستيثاق ولوم يشهد جاز فمابينه وسن الله تعالى الى هنا لفظ شرح الطحاوي وقال
 شيخ الاسلام خواهر زاده في مبسوطه الاصل في هذا الباب ان قبض الاب يجوز على

الاربعه الاب والجد والعم والابن
 الكحل

وله الصغير سواء كان في عياله أو لم يكن لأنه يكتسب عليه في نفسه وماله ما دام صغيراً سواء
 كان في عياله أو لم يكن فلذا يكتسب عليه في قبض الهبة وكذلك الجدة إذا كان الأب ميتاً لأنه
 يكتسب عليه في عياله نفسه وماله بعد موت الأب ما دام صغيراً سواء كان الصغير في عياله أو
 لم يكن فلذا يكتسب عليه في قبض الهبة في الحالين فاما الأخ والعمة والجدة إذا كان الأب حياً
 والام إذا قبضوا الهبة للصغير كان الصغير في عياله ما دام صغيراً في قبضهم عن الصغير استحقاقاً
 لأن الاجنبي ذلك إذا كان الصغير في عياله حال عدم الأقارب أو حال غيبته غيبة
 منقطعة استحقاقاً للأقارب أولى وإن لم يكن الصغير في عياله هو لا يجوز
 قبضهم لأنه ليس له ولا ولاية التصرف في ماله ومن لا يكون له ولاية التصرف
 في المال على الصغير لا يكون له قبض الهبة ولا اجنبي هذا إذا كان الصغير في عياله
 والأب غائب فاما إذا كان الأب حاضراً والصبي في عياله هل يصح قبضهم الهبة
 عن الصغير أم لا قال شيخ الاسلام خواجه زاده لم يذكر هذا الفصل نصاً في الكتاب
 يعني في المبسوط ولم يقل يصح أو لا يصح الا انه ذكر في الاجنبي إذا كان يقول اليتيم
 لهذا اليتيم احد يعني من الأقارب الا الرجل الذي يقول فان له ان قبض الهبة عن الصغير
 فظاهر هذا الشرط يقتضي ان لا يصح قبض الاجنبي متى كان لليتيم قريب آخر حاضر سوى
 الاجنبي وان كان الصغير في عياله الاجنبي وذكر في الجدة وقال لا يصح قبضه عن الصغير
 إذا كان الأب الصغير حياً ولم ينفصل بينهما إذا كان الصغير في عياله أو لم يكن فظاهر ما اطلق
 من الجواب يدل على ان الأب متى كان حاضراً لا يكون للجد القبض وان كان في عياله
 وذكر في الام إذا قبضت وهو في حجرها وعيالها وليس له أب ولا جد انه يجوز قبضها
 فظاهر ما ذكر من الشرط يدل على انه لا يصح قبضها إذا كان للصغير أب حاضر أو جد حاضر
 وان كان الصغير في عياله وذكر في الأخ وقال ان كان الأب غائباً غيبة منقطعة
 والصبي في حجر أخيه وعياله فذهب للصبي هبة قبض الأخ قال يجوز فظاهر ما ذكر

يدل على انه لا يجوز قبض الأخ إذا كان الأب حاضراً وذكر ان من تزوج صغيراً جامعاً مثلها
 وهي في حال الزوج قال ان قبضت هي والزوج أو الأب جاز القبض سد جعل للزوج
 حق قبض الهبة عن الصغير وان كان الأب حاضراً ولم يشترط الصحة قبض الزوج عن
 امراته غيبة الأب لم قال خواجه زاده من مشايخنا من سوى من الزوج وس الاجنبي
 والام والجدة والأخ ولو لا يجوز قبض هؤلاء عن الصغير إذا كان في عياله وان كان
 الأب حاضراً كان في الزوج وما ذكر من غيبة الأب وعدم قريب آخر في الاجنبي خرج
 اتفاقاً على الغالب فان الغالب ان الصغير يكون في عياله هو لا حال فقد الأب
 أو غيبته منقطعة والشرط اذا وجد اتفاقاً لا يكون له عتق وذهبوا الى ان حق القبض خرج
 انما ثبت للزوج إذا كان الأب حاضراً لكون الصغير في عياله لا لولاية ثبت للزوج
 عليها في ماله سبب النكاح وهذا المعنى موجود في هؤلاء حال حضرة الأب فيكون
 لهم ما للزوج ومنهم من فرق وقال بان قبض الزوج يجوز على امراته الصغيرة إذا كانت
 في عياله حال حضرة الأب وحال غيبته وفي الاجنبي يجوز قبضه للصغير حال عدم
 قريب آخر للصغير وفيما ذكر من الأقارب حق القبض حال غيبة الأب إذا كان الصغير
 في عياله ولا يكون لهم القبض عن الصغير حال حضرة الأب وذهبوا في ذلك الى ان
 سبب ثبوت ولاية القبض لغير الأب لكون الصغير في عياله وقد تحقق هذا السبب
 من دل وجه في حق الزوج حال حضرة الأب فالتحقق حال غيبته لانه ليس للأب انتزاع
 الصغير من الزوج واذا لم يكن له انتزاع الصغير من الزوج حال حضرة صار حضرة
 كغيره وكان سبب ولاية القبض عن الصغير سبباً للزوج فاما في غير الزوج ما دام
 الأب حاضراً فله ان ينزع الصغير من الأخ والجدة والعمة ولقريب آخر ان ينزع من
 الاجنبي وإذا كان للغير حق الانتزاع لم يستقر له سبب ولاية القبض عن الصغير
 سبب ولاية القبض لكون الصغير في عياله وهذا غير مستقر حال حضرة الأب وغير

المستقرات من وجه غير ثابت من وجه ولايته العوض لهؤلاء لم تكن ثابتا فلا تبتسبب
 ههنا من وجه غير ثابت من وجه فان قيل ما ذكرتم من الفرق يشكك بالام فانه
 شرط في الام لصحة مض الام عن الصغير ان لا يكون للصغير اب ولا جد ومتى كان الاب
 حاضرا لا يملك الاشتراع منها فكان يجب ان يكون الجواب في الام كالجواب في الزوج
 فاجواب عنه ان سبب ثبوت الولاية لها ان كل من حدث ان الصغير في عياله وليس
 لاحد حق انتزاع هذا الصغير منها الا انه يمكن في جانبها نقصان اخر في الولاية وهو
 نقصان العقل ولا بد لثبوت ولاية التبص لانسان بعد ما كان الصغير في عياله من
 العقل فان الصغير اذا كان في عيال مجنون لا يكون للمجنون ان يقبض الهبة عن الصغير
 وقد يمكن في عقلا نقصان منزل يمكن النقصان في العقل بمنزله نقصان يمكن في كون
 الصغير في عياله بان كان للغير حق الانتزاع منه فلو تمكن في هذا نقصان لم يجز القبض
 عن الصغير حال حصص الاب فذلك في الام وقال شيخ الاسلام ايضا خوارزاده
 ثم في قبض الاجنبي اذا كان الصغير في عياله وليس له احد من الاقارب وقبض الاخ
 اذا كان الصغير في عياله لا ياب غيب غيبه منقطعه وقبض الصغير بنفسه وهو ممن
 يعقل قياس استحسان القياس ان لا يصح وفي الاستحسان يصح وجه القياس ان القبض
 تصرف مالي يتردد بين النفع والضرر لانه ربما يكون الهبة كمال لا يساوي نفعه
 فيكون الهبة في هذه الحالة ضررا لانعا وذل تصرف مالي يتردد بين الضرر والنفع
 فانه لا يصح الا من له ولاية التصرف على الصغير في ماله وليس لهؤلاء ولاية التصرف
 في مال الصغير وان كان الصغير في عياله يجب ان لا يكون له ولاية القبض على الصغير
 والدليل عليه ما اذا لم يكن الصغير في عياله لا يصح لا يصح قبضهم عن الصغير لانه
 ليس لهم ولاية التصرف في ماله فذلك اذا كان الصغير في عياله والصبي المجنون وان
 عقل لا يصح منه تصرف مالي يتردد بين الضرر والنفع الا اذا كان الولي كالباع والشار

بلغ المقابل على
 المصنف رحمه الله

فلا يجز

فكذا يجب ان لا يصح مض الهبة منه ووجه الاستحسان ان المنفعة اصل في الهبة لانه تملك
 مال بغير عوض وهذا في نفسه منفعة والضرر هو موهوم مشكوك فيه ولو كان الضرر متينا
 يفتن عن تصرف هؤلاء صح في قضا الدين صح من الاجنبي في حق الصغير ومن غير الاب
 وان لم يكن الصغير في عياله ولو كان الضرر ثابتا يفتن وزواله مشكوك فيه بدخول
 ما يائله في ماله كما في البيع كان لا يثبت لمن ليس له ولاية على الصغير في ماله سواه ان
 الصغير في عياله او لم يكن في عياله فاذا كانت المنفعة أصلا والضرر موهوما اختلفت
 قبض الهبة على الصغير من له ولاية تربيته الصغير وتحضينه فان كان الصغير في عياله
 اعتبارا بحاجب المنفعة ولا يصح من ليس له ولاية التربيته والتحضين أصلا ولا ولاية
 التصرف في ماله اعتبارا بحاجب الضرر **قوله** وان كان ومب له اجنبي هبة تمت
 بقبض الاب هذا لفظ القدوري في مختصره وذلك لان الاب يملك على الصغير ما
 كان مترددا من النفع والضرر كالباع والشارف لان يملك ما كان نفعاً محضاً كالهبة
 والصدقة بالطريق الاولى **قوله** وان وهب لليتيم هبة تنبضها له وليه وهذا
 ايضا لفظ القدوري وذلك لان الهبة للصبي حق من عوقبه والولاية في جميع حقوقه
 لولييه فذلك ان هذا الحق قال في شرح الطحاوي ووليته ابو او وصي ابيه ثم جد ثم وصي
 جد ثم وصي وصيته ثم العاضى ومن نصبه العاضى **قوله** اذا كان الصغير في عيال هؤلاء
 اول من وقد مر بيانهم قبل هذا **قوله** وان كان في حجر أمه فقبضها له جائز هذا
 لفظ القدوري في مختصره وتاممه فيه وذلك اذا كان في حجر اجنبي يربيته وذلك
 لان من يعوله له ضرب من الولاية بدليل انه يؤذبه وسله الى الصناعة لحاجته قبضه
 له اذ هو نفع محض فله من هو في عياله ولا يجوز قبض من لا يعوله من لا ولاية له وان
 كان دارم محرم منه لعدم الولاية قال فلان في حجر فلان اي في كتفه وتربيته **قوله**
 وان قبض الصبي الهبة بنفسه جاز وهذا لفظ القدوري ايضا في مختصره وذلك لان

المسلم في جميع الاعصار يجوز ومن غير تبرع بض الصغار اذا تصدق عليهم او وهب لهم فذلك
 على ان قبضهم صحيح ولان للصبي يد صحيحة ولهذا يجوز لا حد لتراخ ما في يده بلائنه كالبائع
 فصح قبضه ومنه الصغير اذا كان يعقل حال حيوة ابيه او جده جازر استحسانا لا قياسا
 وقد مر قبل هذا وجه القياس انه لا ولاية له على نفسه فنبغي ان لا يصح قبضه للهبة كما لا
 يصح قبضه للبيع ووجه الاستحسان ان قبض الهبة نفعا محض لا ضرر لانه يملكه بلا عود
 يصح قبضه كما يصح قبض من يعوله **قوله** ونما وهب للصغير يجوز قبض زوجها
 لها بعد الزفاف في هذا فربما على مثله القدوري وقد مر اليان مستوفى قبل هذا
 ومثله مع حضرة الاب خلاف الام وحل من يعولها وفي بعض النسخ من يعوله اي يملك
 الزوج قبض ما وهب لزوجته الصغير بعد الزفاف مع حضور الاب ولا يملك الام
 وحل من يعول الصغير مع حضور الاب والفرق مضى قبل هذا وقال بعض مشايخنا
 يجوز لم ايضا ان يعضوا الهبة للصغير اذا كان في عياله كالزوج وعنه احتراز في المتن
 بقوله في الصحيح وقد مر الوجه فيه قبل هذا **قوله** قال واذا وهب اثنان من واحد
 دارا جازاى قال القدوري في مختصره وتامه فيه وان وهبا واحدا من اثنان لم يصح
 عند ابي حنيفة وقال لا يصح وقال في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي
 الله عنه في الرجل يتصدق على الرجلين المحتاجين عشرة دراهم قال جازر فلو تصدق
 على غنيين لم تجز وان وهب لمسلمين عشرة دراهم على وجه الصدقة فهو جازر ولا يجوز
 ذلك للغنيين قال ابو يوسف ومحمد يجوز ذلك كله للغنيين والمحتاجين الى هذا لفظ
 اصل الجامع الصغير وحاصل هذا انه اجاز الصدقة من اثنان لم تجز الهبة من اثنان
 والله جعل الهبة عبارة عن الصدقة اذا وهب للفقير وجعل الصدقة عبارة عن
 الهبة اذا تصدق على الغنيين مجازا لان كل واحد منهما يملك بلا عوض وورق في الكلام
 من الهبة والصدقة في الجامع الصغير وفي الاصل سوى منها قال في كتاب الهبة عقيب

الهبة فيما ينقسم من اثنان وذلك الصدقة ونقل صاحب الاجناس عن الاصل اذا وهب
 رجلان دارا من رجل جاز في قولهم ولو وهب رجل من رجلين دارا لم يجز في قول
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد جاز وفي الرهن من رجلين جاز في قولهم جميعا وكذلك
 في الاجارة جاز من رجلين واذا وجد شيئا في الدار في الطرف فليس يجوز عند اصحابنا
 من وهب نصف دار من رجلين سلمها اليه ثم وهب النصف الاخر من رجل اخر
 وسلمها لم يجز في قولهم ولو لم سلمها اليه حتى وهب النصف الاخر من رجل ثم
 سلمها اليهما فان عند ابي حنيفة لا يجوز وقال ابو يوسف ومحمد جاز الى هنا لفظ
 الاجناس وقال اللخمي في مختصره ولو وهب دار الرجلين او كثر طعام او الف
 درهم او شيئا مما يحال ان يوزن او يقسم لرجلين واقتضاها ذلك لم تجز الهبة عند
 ابي حنيفة وهي جازة عند ابي يوسف ومحمد ولو قسم ذلك قبل القبض سلم الى كل
 واحد منهما حصته مقسومة جاز ذلك وان وهب عبدا او ثوبا لرجلين او شيئا
 لا يقسم جاز ذلك في قولهم جميعا ولو وهب رجلان دارا لرجل وسلمها اليه
 جاز ذلك في قولهم جميعا الى هنا لفظ اللخمي في مختصره ثم اعلم ان هبة ما ينقسم لا
 تجوز لاثنتين عند ابي حنيفة باتفاق الروايات اما الصدقة فنه لاثنتين يجوز على رواية
 الجامع الصغير عند ابي حنيفة ولا تجوز على رواية الاصل للهبة لانه ابطال الهبة
 فيما ينقسم من اثنان عند ابي حنيفة ثم قال ولذلك الصدقة وجه قولنا ان الشيوع حصل في
 احد طرفي العقد فلم يمنع صحة العقد اذا وهب الاثنان من واحد حقيقة ان
 المانع من الصحة هو الشيوع وقد ثبت لان قضيته هذا العقد ثبوت الملك لما
 دفعه واحدا ثم تفرقه بعد ذلك لتفرق ابدانها فلا يظهر الشيوع في حكم العقد
 فالورهن من رجلين لا يجر ولا يفي حقه ان الملك في الهبة يقع بالمقبض والشيوع
 مؤثر فيه بالاتفاق والمعنى المؤثر في العقد اذا دارن كما يتبع به الملك منع منه

فابيع بقارنه شرطاً فاسد ولذا جاز هبة الاثنين من الواحد لان قبضه في غير مشاع
ينوجد سبب الملك بلامقارنة فساد خلاف ما ادارهن من رجلين لان الدار
مرهونه عند كل واحد منهما على سبيل الكمال لان الرهن حبس ويصور ان يكون الدار
محبوسة عند كل واحد منهما على سبيل الكمال ولهذا اذا انتك احدها كانت رهناً
بتمامها عند الآخر وخلاف ما اذا آجر من رجلين لان تمه ترتفع معنى الشئوع بالمهاياة
بان يهايا ما يمتنع كل واحد منهما النصف بطريق الاصاله وفي النصف الآخر
بطريق النياية او سكتان جميعاً فيحصل لهما الانتفاع فاما الصدقة على اثنين فقد
اختلف مشايخنا في بيان ذلك قال بعضهم ليس فيها اختلاف الرواية بل يجوز
عند ابي حنيفة رواية واحدة كاد في الجامع الصغير وما قبل ما ذكر في كتاب الهبة
اذا كانا غنيين لان التصديق عليهما هبة منهما اما اذا كانا فقيرين فذلك جائز
وهذا ما قبل الحكم الشهيد صاحب الحاشي ويحتاج على هذا التناول الى الفرق
لا في حنيفة من الهبة والصدقة وفرقة ظاهر لان الملك في الصدقة يقع أولاً
لله تعالى والفقر نايب عن الله تعالى في القبض صار بمنزلة ما لو وهب لواحد داراً
فدخل الموهوب له ورجلين بالقبض فقبضاً جاز لان الموهوب له واحد بخلاف
الهبة لان الملك يقع للاثنين صاحب التحفة قيل على قول ابي حنيفة يجوز
الصدقة من الغنيين لانه محل لصدقة الطوع وقال بعض مشايخنا فيها اختلاف
الروايتين يغلي رواية الاصل لا يجوز الصدقة فيما يقسم على اثنين الى هذا الوجه ذهب
الطحاوي في مختصره قال ومن وهب او تصدق بدار على رجلين لم يجز ذلك
في قول ابي حنيفة وحاز في قول ابي يوسف ومحمد الى هنا لفظ الطحاوي ولعل
رواية وجهه اما وجه رواية الاصل فهو ان الملك وان كان يقع لله تعالى وهو
واحد لئن يقع في ضمن ملك الفقر والملك للمفقير ثبت في المشايخ فلا يتم قبض

الفقر واذا الم يتم من فقر لم يقع الملك لله في ضمنه خلاف الرجلين لان الملك
ابتداء يقع للموهوب له لا للرجلين والموهوب له واحد واما وجه رواية
الجامع الصغير فقد مر وهو ان المقصود بالصدق هو الله تعالى وهو واحد وقبض
الفقر يقع له نصاراً للموهوب له اذا دخل ورجلين بالقبض وقول زفرهول الى حنيفة
فيما اذا وهب واحد من اثنين حيث لا يجوز وبه صرح القدوري في كتاب القرب
قوله روجه الفرق على هذه الرواية اي وجه الفرق من الهبة من اثنين حيث
لا يجوز عند ابي حنيفة ومن الصدقة على اثنين حيث حارت على رواية الجامع
الصغير **قوله** ريل هذا هو الصحيح اي جواز الصدقة فيما تقسم على فقيرين
هو الصحيح وتناول المدكور في الاصل التصديق على غنيين بدليل رواية الجامع
الصغير حيث صرح فيه ان التصديق على فقيرين جائز ثم اعلم ان الهبة الفاسدة
مضمونة لا يملكها الموهوب له الا ترى الى ما ذكر في المضاربه البين لودفع
الف درهم الى رجل وقال نصفه هبة ونصفه مضاربة لم يجز الهبة لانه
مشاع ولو هلك عند القابض ضمن حسمه درهم وفي نوادر من رسم
عن محمد لودفع درهمين فقال احدهما لك هبة والاخر لودفع عندك ردعية
فضاعاً جميعاً بضمن درهما وهو في الاخر امين وانما ضمن الدرهم الهبة
لانه اخذ على فساد لان الهبة كانت غير مقسومة وهذا نقل في الاجناس
عن النوادر وقال الواحشي في فتاواه رجل معه درهما قال لرجل اخر
لك درهم منها فالمسألة على وجهين ان كانا مستوين لا يجوز الهبة وان كانا
مختلفين يجوز والفرق ان في الوجه الاول تناولت الهبة احدهما وهو مجهول
وفي الوجه الثاني تناولت قدر درهم منهما وهو مشاع لا يحمل القسمة وقال
فيها ايضا رجل وهب لرجلين درهما صحيحاً تكلوا منه قال بعضهم لا يجوز لان

تصفى الدرهم لا يضربان مشاعا محتمل التهمة والصحيح انه يجوز لان الدرهم
الصحيح لا يفسد عادة فان مشاعا لا محتمل التهمة قال وهذا يؤيد ما ذكرنا قبل
هذا **قوله** ولورهب لرجلين دارا واحدة هاتئنا وللآخر ثلثها لم يحز عند ابي
ابي يوسف وقال محمد يجوز درهم المسلة فربعا على مثله القدر وري هذا
ذكر الخلاف في المبسوط ومختصر الخافى للحاج محمد وصاحبيه وهذا ذكر
الخلاف في المنظومة والمختلف وتذكر الدرهم في كتاب المقرب الخلاف
من ابي يوسف ومحمد ولم يذكر قول ابي حنيفة وذلك ذكر في اشارات الاسرار
ايضا اعلم ان ابا حنيفة مر على اصله في هبة الواحد الدار من اثنتين فانها لا تجوز
لأنها هبة المشاع فلذا هنا ولذا محمد مر على اصله في جواز هبة الدار من اثنتين لان
العقد اقتضى ثبوت الملك لما دفعه واحدة فلم يظهر الشيوع واى يوسف
فرق بين المسليين فقد جوزته ما قال محمد ولم يجوز هنا ما قال ابو حنيفة
وحده الفرق لاى يوسف انه اذا اطلق الهبة منها فالعقد لا يتعرض للتبعض
خلاف ما اذا فضل احداهما في العقد وقال لهما ثلثها ولها ثلثها فان التفضيل
في العقد يوجب تفرقا في العقد والعقد متى تفرق اوجب الشيوع لا
محاله منع من الجواز خلاف ما اذا قال وهبت الدار من النصف من هذا
والنصف من ذلك لان ذلك بيان حكم العقد فان الحكم يقع بذلك فلم يمنع الجواز
وبنى صورة التفضيل تعد رجعه بيا للحكم العقد فان حله التصف لا المناضل
فوجب التفضيل شيوعا منع الجواز فترقا وقال شيخ الاسلام خواهر راده في مبسوطه
فرق ابو يوسف بين الرهن من اثنتين وبين الهبة من اثنتين اذا ميز بينهما بالنصف فقال
يجوز الهبة ولا يجوز الرهن والفرق بينهما ان التميز في النصف في باب الرهن بمنزلة
التفضيل في باب الهبة لان موجب العقد حالة الاجال في باب الرهن ان يصير

الكل رهنا من كل واحد منهما لا النصف واذا ذكر النصف فقد غير موجب العقد فكان
بمنزلة التفضيل في الهبة لان التفضيل في الهبة يغير موجب العقد فاما التميز
من حيث النصف في الهبة يقرر موجب العقد وليس يغيره وتقرر ما يقتضيه مطلق
العقد لا يمنع صحة العقد في باب الرهن اذا قال على ان يكون الكل رهنا عند كل
واحد منهما جاز وقال الدرهم في كتابه المسبي بالمقرب وقد روى ابي حنيفة عن ابي
يوسف ينفق لرجل وسهت منها هذه الدار لهذا النصف وهذا نصفها صححت
الهبة ولو قال وهبت منك نصف هذه الدار ومن الاخر نصفها لم يصح الهبة لانه
في الاول او وقع العقد صفقة ثم شتر مقتضى الصفقة من السهة وبي الماني ترق
احد الايجارين عن الآخر والله اعلم **باب الرجوع**
في الهبة قد بينا في اول كتاب الهبة ان حكم الهبة وقوع الملك للموهوب له
بلكا غير لازم وفائدة صحة الرجوع وهذا باب بيان مواضع الرجوع وما يمنع
منه **قوله** واذا وهب هبة لاجنبي فله الرجوع فيها هذا لفظ القدرى في
مخصصه وتامه منه الا ان يعرض عنها او يزيد زيادة متصلة او يموت احد
المتعاقدين او يخرج الموهوب عن مله قال اصحابنا اذا وهب من اجنبي شيئا فلم
يعرضه له حق الرجوع وقال الشافعي ليس له حق الرجوع واما الوالد اذا وهب
لولده شيئا فعندنا ليس له حق الرجوع وعندك له حق الرجوع وقد اتفقوا انه اذا
وهب لزوجته او لفقير ليس له حق الرجوع لانه في الطريقة البرهانية وقال
على الدين العالم في طريقته واجمعوا انه لو وهب لزوجته اولدى رحم محرّم منه لا
يلك الرجوع الى هنا لفظ الطريقة وارا بدى رحم محرّم غير الولد لان في الولد
اختلافا وقال ابن الحلاب المالى البصرى في كتاب الميزان وحل من وهب هبة
فليس فيها رجعة الا للوالدين خاصة فان لما الرجعة فيما وهب له لولده هبة

ما لم يتدأين أو تزوج فإن تدأين أو تزوج لم يكن للوالدين في الهبة رجعة فان تغيرت
 الهبة عند الولد فليس للوالدين رجعة وان باعها الولد وأخذ منها لم يكن للوالدين
 إلى الثمن فيها سبيل إلى هنا لفظ القترع وقال في رجز المشافعة ولا رجوع فيه
 إلا للوالدين في هبة الولد وفي معناه الوالد وأجدد وكل أصل قيل أنه يختص بالاب
 وان تصدق الأب عليه لفقير ففي الرجوع خلاف ومما تلت الموهوب أو زالك
 ملك المتهب فأت الرجوع ولا يشترط طلب العيبة إلى هنا لفظ الوجيز وقال الحرقي من
 الحنايلة في مختصر ولا يحل لواهب أن يرجع في هبته ولا مله أن يرجع في هبته
 وإن لم يثبت عليها إلا الأب وجه من لم يجوز الرجوع للأجنبي ما روى في شرح
 الآثار مسند إلى طاووس عن ابن عمر عن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا يحل لواهب أن يرجع في هبته إلا الوالد لولد وقد روى البخاري في صحيحه
 مسند إلى ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم العايد في هبته كالعايد في ثبته
 وفي رواية عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس لنا مثل السوء الذي يعود
 في هبته كاللب يرجع في ثبته ولأنه عقد تملك مسعى أن يقع لا زما كالبيع وهذا
 المعنى ترك في الوالد النص ولأن ثمة لم يتم التملك للون الولد جزأ منه ثبت له
 الرجوع ولنا ما حدث الطحاوي في شرح الآثار قال حدثنا إبراهيم بن مرزوق
 قال حدثنا علي بن إبراهيم قال حدثنا حنظلة عن سالم قال سمعت ابن عمر يقول
 سمعت عمر بن الخطاب يقول من وهب هبة فهو أحق بها حتى يثاب منها بما يرضى
 وقال الطحاوي أيضا منه حدثنا يونس بن خباب عن وهب بن خالد عن داود
 بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المري عن مروان بن الحكم أن عمر بن الخطاب
 قال من وهب هبة لصله رجم أو على وجه صدقة فإنه لا يرجع فيها ومن وهب هبة
 يرى أنه إذا أرادها الثواب فهو على هبته يرجع فيها أن لم يرض منها هذا عمر رضي

جعل في الهبة الذي الرخص المحرم والصدقة أن لا يرجع وجعل في غرض من الهبات أن يرجع
 وحدث الطحاوي أيضا منه سليمان بن عبد الرحمن بن زياد عن شعبة عن جابر الجعفي قال
 سمعت القسمة بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن أبي رزيق عن علي قال الواهب أحق بهبته
 ما لم يثبت منها وحدث اللخمي في مختصره قال حدثنا الحصري قال حدثنا يحيى
 قال حدثنا شريك عن جابر عن القسمة بن أبي رزيق عن علي رضي الله عنه قال الرجل
 أحق بهبته ما لم يثبت منها وقال اللخمي أيضا حدثنا الحصري قال حدثنا ابن شاذان
 قال حدثنا حفص عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عمر قال من وهب
 هبة لغير ذي رحم محرم فله أن يرجع ما لم يثبت ومن وهب هبة لذي رحم
 محرم فليس له أن يرجع وقال اللخمي والي ما روى عن عمرو بن دينار عن أصحابنا
 وأجازوا الرجوع في الحكم في الهبة في الحكم إذا كانت لأجنبي ولم يثبت منها ولو
 ذلك للواهب في الدين لأنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال العايد في
 هبته كالعايد في ثبته وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كاللب يبقى ثم
 يعود في ثبته وتأويله عند أصحابنا على الراهه ليس على المحرم ويدل على
 صحته تمثله باللب ولو كان محرما ما صح تمثله باللب لأن معنى المحرم
 لا يصح في اللب ويدل على ذلك ما روى عن عمرو بن دينار في إجازة الرجوع
 للأجنبي فيما وهب ما لم يثبت منه ولو كان حراما لما أجاز ذلك والجواب
 عن قوله عليه السلام لا يحل لواهب أن يرجع في هبته إلا الوالد لولد فنقول
 ليس المراد منه المحرم بل إنما وصف الرجوع بأنه لا يحل تغليظ الراهته أن يكون
 أحد من أمته له مثل السوء بدليل ما روى عن عمرو بن دينار أنها أجاز الرجوع
 وهذا ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تخل الصدقة لذي منة
 يروي فلم يكن ذلك على معنى أنها تحرم عليه ما تحرم على الأغنياء ولها لا تخل

له من حيث تحل لغيره من دوى الحاجة والزمانة فلذلك هذا على انه لا يحل له ذلك
 كما يحل له الاشياء التي قد اخلها ولم يجعل لها مثل الشئ واما استئنا الوالد
 فتاويله على ان الوالد يباح له ان يأخذ ما وهب لابنه في وقت حاجته الى ذلك
 وفرض اليه ولا يكون مثله مثل الشئ كمثل الكلب الراجع في قيئه والمعقول
 في المسئلة ان الهبة عقد قابل للفسخ والتقص وهذا اذا تفاصحا بالاتفاق
 فلما قبل الفسخ وقد فات غرض الواهب وهو العوض المالي ثبت له حق
 الفسخ والرجوع الى اصل حقه قياسا على ما اذا اشترى عبدا على انه ثابت
 فوجه غير ثابت فان قلت لاننا لان الغرض والمقصود من الهبة العوض المالي
 قلت الدليل على ذلك العرف والشرع اما العرف لان الحافاة والمجازاة
 مقصودة في الهبات عادة لان الانسان لا يرضى ان يزول عنه ماله الذي
 سبب بقاءه الى غيره بخلافنا واما الشرع فلان النبي صلى الله عليه وسلم قد نكح الى ذلك
 وقد روت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اولى معروفا فليخافني بها
 فان لم يستطع فليذكره فان ذكره فقد شكره وحدث البخاري مسندا في الصحيح الى
 عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويثبت عليها وروى
 في الجامع الترمذي مسندا الى ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 تهاذوا فان الهدية تذهب وجر الصدق امر بالمهاداة وهي ايقاع الهبة من
 الجانبين فان قلت قد يكون الغرض من الهبة اظهار النسخا والانتساب المحمدي قلت
 ذلك مسلم ولان لا ينافي ذلك ما قلنا من كون العوض المالي غرضا لان اظهار
 النسخا لا ينافي مجرد ثبوت حق الرجوع وانما ينافي بالرجوع فاذا اصد الرجوع بين
 ان غرضه المجازاة لا اظهار النسخا فان له الفسخ لغوات الغرض ولان التبرع
 على نوعين تبرع بالعين كالهبة وتبرع بالمنفعة كالعارية ففي ذلك التبرع يصح

الرجوع فلذا في هذا لان التبرع بينا في الرحوال للروم الا اذا وجد المانع من الرجوع
 وسند الموانع بعد هذا ان شاء الله تعالى غاية ما في الباب ان يكون الرجوع منها
 عنه ومع هذا الرجوع صحيح انه منى عن البيع عند اذ ان كجمه فلو عقد صحيح عقد
 ولذلك ايقاع الطلاق في الحضي منى عنه فلو وقع منه صحيح ايقاعه ويجزى عليه
 الصلاة في ارض مغصوبه والذبح بسكين مغصوب ولو فعل صحيح ذلك **قوله**
 ولما قوله عليه السلام الواهب احق بهبته مالم يثبت منها منه نظر لانه من كلام
 على لاس كلام النبي وقد مر ذلك **قوله** والمراد بما روى نفى استبداد الرجوع
 واثباته للوالد اي المراد بقوله عليه لا يرجع الواهب في هبته الا الوالد فيما يهب
 لولد حرمه رجوع غير الوالد في هبته بطريق الاستبداد اي التفرّد واثبات
 الاستبداد بالرجوع للوالد يعني ان غير الوالد لا يستبد بالرجوع بدور ان ينضم اليه
 قضا العاضى او رضى الموهوب له والولد يستبد به يعني يجوز له ان يتملك مال
 ولده اذا احتاج اليه وسمى ذلك رجوعا لانه لما تملكه عاد اليه ما وهبه وحدث
 صاحب السنن ما سنده الى عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ولد الرجل
 من نسبه من اطيّب نسبه معلوم من امواله وفي السنن ايضا قال رسول الله صلى الله
 عليه انت وما لك لولدك ان اولاد لم من اطيّب نسبه ككفر معلوم من كسب
 اولاد لم وهذا الجواب عن حديث الخصم على طريق التسليم على ان المراد منه حرمة
 الرجوع لغير الوالد لئن بطريق الاستبداد ثم استثنى عنه الوالد على معنى ان رجوعه
 بالاستبداد لا يجزى والاولى هو المنع بان يقال لاننا لان المراد منه حرمة الرجوع
 بل نفى حل الرجوع للتغليظ على الوجه الذي يتناول هذا لا لحرمة **قوله** وهذا
 للاستقباح اي قوله عليه السلام العايد في هبته كالعائد في قيئه للاستقباح والراية
 لا للحرمة بدلالة ما روى في الروايات اخرى كالكلب يرجع في قيئه وفعل الطلب

لا يوصف تحليل ولا تحريم وانا وصف بالاستباح والاراهيم وقد شبه به فعل الرجوع
ثبت الراهه **قوله** ثم للرجوع موانع ذكر بعضها فقال الا ان يعوض عنها اي
ذكر العدوى في بعض الموانع في محصره فقال انه الا ان يعوضه وهو استئذان
قوله واذا وهب هبة لاحنى فله الرجوع فيها قال شيخ الاسلام المعروف خواهرزاده
في مبسوطه الموانع من الرجوع تسعة القرابة المحترمة للنكاح والزوجية وقت
العقد والزيادة المتصلة وموت الواهب وموت الموهوب له وهلك الشيء الموهوب
وخروج من ملك الموهوب له وحصول العوض والتغير من جنس الى جنس علم
انه اذا وهب لذي رحم غير محرم او محرم غير ذى رحم فله الرجوع لما روي
عن علي رضي الله عنه انه قال الواهب احق بهتة ما لم يتب منها فاما اذا وهب
لذي رحم محرم فليس له الرجوع عندنا خلافا للشافعي في هبة الوالد لولده وقد
مر ذلك والاصل فيه ما روي عن عمر رضي الله عنه بل هذا انه قال من
وهب هبة لصله ربح او على وجه صدقة فانه لا يرجع فيها ولان هذه
هبة حصل للواهب منها مقصوده فلا يكون له الرجوع كما في سوى الابن من
الافارب واذا وهب الابن لابيه ربه ولو وهب احد الزوجين لصاحبه وذلك
لان المقصود من الهبة لذي الرحم المحرم صلة الرحم لا العوض المالى ما لم يوجد
التصيص على العوض ولو نض على ذلك وقال اهك لصله الرحم لا يرجع
بذلك هذا لان المقصود قد حصل واما قيام الزوجية فانها من الرجوع
ايضا عندنا وقال شيخ الاسلام خواهرزاده قال بعض الناس انه لا يمنع الرجوع
لان القياس ان يكون للواهب الرجوع في القرب والاجنى الا انه ترك في القرب
بالنص وما ثبت خلاف القياس لا يثبت عليه غيرنا ولنا ما حدث الطحاوي في شرح
الاثار وقال حدثنا ابو بكر قال حدثنا ابو عمر اخبرنا ابو عوانة عن منصور قال

قال ابراهيم اذا وهبت المرأة زوجها او وهب الرجل لامرأته فلهية جازين فليس
لواحد منهما ان يرجع في هبته وحدث ايضا فيه عن سلمان بن شعيب بن سلمان عن
ابيه عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال الزوج والمرأة
منزله ذى الرحم اذا وهب احدهما لصاحبه لم يكن له ان يرجع وقال محمد بن الحسن
في كتاب الاثار اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال الزوج والمرأة منزله
القرابة ايها رهب لصاحبه فليس له ان يرجع فيه ولان المقصود من هبة احد الزوجين
لصاحبه حسن العشرة والتودد لا العوض المالى وقد حصل المقصود فلا رجوع
واما الزيادة المتصلة فانها من الرجوع وقال ابن ابي ليلى لا تمنع الرجوع كذا نقل
شيخ الاسلام خواهرزاده مذهبه ونقل في شرح الاقطع مذهب السامعي مذهبه
ووجهه القياس على الزيادة المتصلة ولنا ان الرجوع لو صح فلا يخلو ان يكون
مع الزيادة او لا مع الزيادة فلا يجوز الاول لان الزيادة لم تدخل تحت العقد ولا
يجوز الثاني لعدم الامكان فتعين عدم الرجوع فان قالوا زيارته الى اذا حدثت قبل
القبض لا تمنع الرجوع فلما اذا حدثت بعد فلما اذا حدثت قبله وقع عليها القبض
الصادر عن العقد فدخلت في حكم العقد فجاز الفسخ عليها واذا حدثت بعد العقد
لم يقع عليها العقد ولا القبض الصادر عنه وظهر الفرق وقياسهم على المتصلة
صعب لان المتصلة يصح نقل الملك في الاصل دونها فاستناع الفسخ فيها لم يمنع
الفسخ في الاصل والمتصلة لا يمكن نقل الملك في الاصل دونها والفسخ متعذر فيها لان
العقد لم يتنا واما موت الواهب فانها من الرجوع ايضا لان الثالث له مجرد خيار
بين ان يرجع وان لا يرجع ومجرد الخيار سطل موت من له الخيار ولا يورث
خيار الشرط بخلاف خيار العيب لان المسحق للشترى في خيار العيب جزء هو مال
وهو الجزء الغايث والمال يورث واذا صار المال ميراثا ثبت الخيار لنا عليه

ومن المستحق مجرد خيار الواهب فان خيار الشرط واماموت الموهوب له فانع
لانه يزول عن ملئه الى ملك الورثة لان حق الواهب في الرجوع لا يمنع الانتقال
من ملئه الى ملك غيره اذا وجد سبب الانتقال فالوابع او وهب من عين حال
حيوته والاسفال عن ملئه في حال الحق منع الرجوع لان من شرط صحة نسخ
العقد قيام المعقود عليه في ملك العاقد في البيع فذلك ههنا واما اذا هلك
الموهوب فانه منع الرجوع ايضا لان زوال الهبة عن ملك الموهوب له مانع
هذه الاولى لان العين ثم باقيه وههنا لا واما ما خرج من ملك الموهوب له فانع
للرجوع لما مر به عند موت الموهوب له واما حصول العوض فانع ايضا لما
روى عن علي رضي الله عنه انه قال الواهب احق بهبته ما لم يثبت منها اي يعوض
ولان المقصود من الهبة وهو العوض المالى فالحصول فلا رجوع وقال اصحابنا
ينتد ان العوض الذي يصح به الرجوع ما شرط في العقد فاما اذا عوضه بعد العقد
لم يسقط الرجوع لانه غير مستحق على الموهوب له وانما تبرع به لسقط عن نفسه
الرجوع ملون هبة مبتداه وليس كذلك اذا شرط في العقد لانه يوجب ان
يصير حلم العقد حلم البيع وتعلق به الشفعة ويرد بالعيب فذلك انه قد
صار عوضا عنها وقالوا ايضا يجب ان يعتبر في العوض جميع الشروط المعينة
الهبة من العوض وعدم الاشاعة لانه هبة كذا في شرح الاقطع وقال في الحنفية
فاما العوض المتأخر عن العقد فهو لا سقاط الرجوع ولا يصير في معنى المعاوضة
لا ابتداء ولا انتهاء وانما يكون الثاني عوضا عن الاول بالاضافة اليه نصا بان
اعطى الواهب شيئا وقال هذا عوض عن هبتك او قد خللتك هذا عن هبتك
او هاتك او جازتك او اثبتك او هدايتك هبتك او مكان هبتك او تصدقت
بهذا عليك بدل عن هبتك فان هذا عوض في هذه الوجوه اذا وجد قبض

ويكون العوض هبة يصبح ما يصح به الهبة ويسقط ما يبطل به الهبة واما اذا لم يضاف
الى الهبة الاولى تكون هبة مبتداه وثبت حق الرجوع في الجنس جميعا واما
المغير من جنس الى جنس فانع من الرجوع ايضا لان هذا المغير يمنع حقيقة الملك
اذا وجد من الغاصب فلان يتطوع حق الملك بالطريق الاولى **قوله** قال او
موت احد المتعاقدين اي قال العدوري في مختصر وذلك لانه اذا مات
الموهوب له انتقلت الهبة الى ملك الوارث والاسفال عن ملئه مانع للرجوع
فاما اذا انتقلت في حاله الحياه سبب من اسباب الملك واذا مات الواهب فليس
لوارثه الرجوع لانه احسن عن العقد وقد مر به قبل هذا **قوله** او يخرج
الموهوب عن ملئه اي قال العدوري في مختصر وذلك لان اختلاف المملكين
باختلاف العين بدليل قصه بزر وهو ما روى صاحب السنن باسناده الى
قادة عن انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى لحلم قال ما هذا
قالوا شي نصديق به على بزر قال هو لها صدقة ولنا هديته فلما كان ذلك
فلما لا يجوز ان يرجع في غير العين التي وهبها فذلك لا يجوز ان يرجع في غير الملك
الذي اوجبه ولان قيام المعقود عليه في ملك العاقد شرط لصحة النسخ فان البيع
قوله قال فان وهب لآخر ارضا ايضا فثبت فثبت في ناحية منها خلا او في
بنا او دكانا او اريا وكان ذلك زياده فيها فليس له ان يرجع في شي منها اي قال
في الجامع الصغير وصورها منه محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه
في رجل وهب لرجل ارضا ايضا فثبت الموهوب له بعد ما قبضها في ناحية
منها فثبت او في ناحية منها بيتا قال ليس للواهب ان يرجع في شي منها
ولذلك لو بنى آريا او دكانا او كان ذلك زيادة فيها لم يرجع في شي منها وهذا
لظ محمد في اصل الجامع الصغير والاصل هنا ان الزيادة المتصلة تمنع الرجوع

عندنا وذلك لأنها حصلت بتسليط من الواهب ملكها الموهوب له فامنع الرجوع
لأنها ليست ملك الواهب فلما امتنع الرجوع فيها امتنع في الأصل أيضا لأن الفصل
عن مملكتين ثم الشجر والبناء بعد زيادة في الكل بدليل ازدياد ماله الكل وكذلك المكان
والآثر فالواحد إذا كان المكان كبيراً بعد زيادة فاما إذا كان صغيراً لا بعد
زيادة فلا يمنع الرجوع وهذا معنى قوله وكان ذلك زيادة فيها ولو كانت الأرض
عظيمة لا تعد زيادة في الكل إلا في تلك القطعة كان له أن يرجع في غيرها إذا كان
في سروح الجامع الصغير وقال الحاكم الشهيد في محصر الكافي ولو كانت الهبة
داراً أو أرضاً بنيت فيها غرس أو غرس فيها غرساً أو كانت جارية صغيرة فزادت خيراً
أو كان غلاماً فصار رجلاً فلا رجوع له في شيء من ذلك والبناء في بعض الأرض كالساكن
في طه وذلك لأن الزيادة المتصلة تنع من الرجوع قال شيخ الإسلام علاء الدين
الاسمعي في شرح الخافي هذا إذا كانت الأرض صغيرة يريد بها الغرس فأما
إذا كانت كبيرة وغرس في جانب منها سقط حق الرجوع في ذلك المكان الذي
فيه الأشجار لأن الزيادة القائمة به لا توجب زيادة في الباقي مملون وضع مسلة
الغار في الأرض الصغيرة قال وإن كانت الهبة داراً فأنه قد تم البناء كان له أن يرجع
في الباقي لأن هذا انفصال في الهبة والنفصال لا يمنع الرجوع ولذلك إذا استهلك
بعض الهبة ببيع أو غيره سقط حق الرجوع في المستهلك وبقي في الباقي لما بينا
قال وإن كانت الهبة ثوباً أصبغه أصفر أو أحمر أو خاطه انقطع حق الرجوع
لأن هذه زيادة متصلة وإن قطعه ولم يخطه كان له أن يرجع فيه لأن القطع
يوجب نقصاناً في الثوب والنفصال لا يمنع الرجوع وقال أيضاً في الكافي رجل
وهب لرجل أرضاً بنيت فيها الموهوب له بنا ثم أراد الواهب الرجوع فخاصه إلى
الفاضي فقال له الفاضل ليس لك أن ترجع فيها ثم هدمها الموهوب له كان

الواهب أن يرجع فيها قال شيخ الإسلام علاء الدين الاسمعي يريد به أن قول الفاضل
له يقع مضافاً حتى لا ينقض وإنما وقع فتوى بناء على ما يقع فإذا زال المانع تغير الحكم
قوله قال وإذا باع نصفها غير مضمون رجوع في الباقي أي قال في الجامع الصغير
يعني إذا باع الموهوب له نصف الأرض التي هي هبة غير مضمون رجوع الواهب فيها
بقي لأن المانع من الرجوع وجد في البعض فمتنع قدره وإن كان لم يبيع منها شيئاً
أصلاً كان له الرجوع في النصف أيضاً لأنه لما ثبت له حق الرجوع في الكل كان
له الرجوع في البعض بالطريق الأول **قوله** قال وإن وهب هبة لذي رحم محرم
منه فلا رجوع فيها أي قال العدوي في محصره والأصل منه ما روينا قبل هذا
عن عمر رضي الله عنه قال من وهب هبة لصله رحم أو على وجه صدقة فإنه لا يرجع فيها
ولأن المصود قد حصل وهو صلة الرحم فلا رجوع وفي هبة الوالد لولد
خلاف الشافعي وقد بينا ذلك وتسلله بالحديث وجوابه عند قوله وإن وهب
هبة لاضني فله الرجوع فيها **قوله** ولذلك ما وهب أحد الزوجين للآخر
هذا اللفظ العدوي في محصره أي لا رجوع فيما وهب أحدهما لصاحبه لما روينا
محمد بن الحسن عن إبراهيم في كتاب الآثار قال الزوج والمرأة عزمه القرابة أيهما
وهب لصاحبه فليس له أن يرجع منه ولأن بينهما وصلة يجب استدانتها فيقع
الهبة لاستدامة الوصلة فالهبة من القريب فلا يشترط الرجوع فيها قال شيخ
الإسلام علاء الدين الاسمعي في شرح الخافي وعن إبراهيم في الرجل يهب لامرأة
أو لبعض ولده وقد أدرك وهو في عياله أن ذلك جائز إذا أعلمه وأن لم يقبض
ولا نقول به بل بشرط القبض وعند ابن أبي ليلى إذا كان الابن الكبير في عياله
صار علامة بمنزله البعض فالوهر هبة لابنه الصغير ولنا أن الكبير له يد
على ماله ونفسه فلم يقع في يده لا بعد فابيضاً والقبض شرط في الهبة بالحديث

النصف

اما ان وقع على الهبة او على العوض وكل وجه على وجهين اما ان وقع على الجميع او على
 فان استحق جميع العوض كان للواهب ان يرجع فها وهب لان الهبة بقيت بلا عوض
 مضار كان لم يكن عوضه اصلا وان استحق جميع الهبة كان للموهوب له ان يرجع
 بجميع العوض لعدم سلامة مقصوده من العوض وهو ان لا يملك في الهبة هذا
 اذا كان بذلك المستحق قايما فان كان هالكا يفترق الجواب من استحقاق العوض والهبة
 فان استحق العوض والهبة هالكا لا يرجع على الموهوب له اصلا لان هلاك
 الهبة مانع من الرجوع وان استحق الهبة والعوض هالكا يرجع على الواهب منه
 العوض ان لم يكن له مثل ومثله ان كان له مثل لانه لم يسلم له مقصوده من العوض
 وهو ان لا يملك في الهبة لانه قال حين عوضه هذا عوض هبتك او بدل
 هبتك مضار بالواهب اذا انقض على العوض حالة الهبة الى هذا اشارة في الاسلام
 خواهر زاده وفي تقريره بسطا فاما اذا استحق النصف من احداهما فان استحق نصف
 الهبة كان للموهوب له ان يرجع على الواهب نصف العوض لانه لم يسلم له مقصود
 من العوض في هذا القدر وهذا اتفاق اصحابنا فاما اذا استحق نصف العوض
 من يد الواهب منه اختلاف قال علماؤنا الثلاثة الواهب بالخيار ان شارد ما
 بقي من العوض ورجع جميع الهبة وان شاء امسك ما بقي ولم يكن له ان يرجع على
 الموهوب له بشئ وقال زفر يرجع على الموهوب له نصف الهبة ونسب ما بقي
 من العوض وجه قول زفر انه ثبت بالعوض معاوضته من الهبة والعوض
 ثم اذا استحق جزء من الهبة يرجع بقدر ذلك من العوض على الواهب فلو اذا
 استحق جزء من العوض سعى ان يرجع على الموهوب له بقدر ذلك فالواهب استحق
 جزء من العوض المسترطو يرجع ما في مقابلته فذلك هنا ولنا انه لا يظهر الاحتياط
 بلع المولى على خطه في بعض العوضتين ان العوض لم يكن الا هذا القدر ووليل العوض شيئا

بلغ المولى على خطه في بعض العوضتين ان العوض لم يكن الا هذا القدر ووليل العوض شيئا
 المحقق رحمه الله

لان المالك

لان المالك والمجاسه من العوض الهبة لست بشرط فصار ان العوض لم يكن الا هذا
 القدر من الاخذ فلا يرجع شئ في مقابلة المستحق الا ان للواهب الخيار في ان
 يرذ الباقي ورجع في الهبة لان الموهوب له غن عن عوضه لاسقاط الرجوع
 شئ لم يسلم له وليس لذلك اذا استحق جزء من الهبة حيث يرجع بقدر ذلك
 من العوض لانه انما اعطاه ذلك ليسلم له جميع الهبة ولم يسلم فيرجع بقدر الباقي
 ولا يلزم علينا اذا شرط العوض في العقد لان كل واحد منهما ملك بمقابلته الاخر
 فلا جرم بوجوب استحقاق جزء من احد هبهما الرجوع بعوضه **قوله** قال
 وان وهب دارا بعوضه عن نصفها يرجع في النصف الذي لم يعوضه اي قال
 في الجامع الصغير وصورتها فيه محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل وهب لرجل
 دارا ومبضا الموهوب له فعوضه من نصفها عبدا ومبضا فارد الواهب ان
 يرجع في نصف الدار الذي لم يعوض منه قال له ان يرجع في ذلك الى هذا لفظ
 محمد في اصل الجامع الصغير وذلك لان الرجوع ثبات للواهب في كل جزء من
 الموهوب وانما المانع منه العوض فاذا وجد المانع في بعض سقط الرجوع فيه دون
 غيره فالواهب عدل في عوضه عن احداهما **قوله** قال ولا يصح الرجوع الا بتراضيه
 او حكم الحاكم اي قال العدوي في محضره قال شيخ الاسلام علاء الدين الاسحاق
 في شرح محضر القاضي وليس للواهب ان يرجع في هبته عند عرقاض لان العقد
 انعقد بتراضيهما فلا ينفرد بالفتح لعدم ولايته وانما ثبت الولاية للقاضي فاذا فتح
 استخ الا ان تراضيا على الفسخ ملزمهما بتراضيهما وان كانت الهبة عبدا فباعه الموهوب
 له او اعتقه ببل ان يقضي القاضي للواهب جاز ما صنع لان الملك ثابت له مسدط به
 على هذه المصروفات ولا يجوز شئ من ذلك ان فعله بعد ما قضى القاضي عليه بالرد قبل
 ان يرد لان الهبة قد اسقطت فسخ القاضي فزال الملك عن الموهوب له الى الواهب

فلم ينفذ تصرفه بعد ذلك وان مات في يد الموهوب له بعد ما قضى العاقبة بقض الهبة قبل
الرد لم يضمن لان يده ليست بيد مضمته ولم يحدث معنى تصريه اليده ضمان حتى
لومعه من القبض هلكت بيده فلما وجوب الضمان عليه الى هنا لم يشرع الاسلام
لغيره المدلول ان العلم ان الرجل اذا وهب لغيره ماله من غير ان يرجع فيها ما دامت الهبة
قائمة بعينها في ملك الموهوب له ولم يرد ذخيروا ولم يعوضه عند اهلاكها للشايعي
واذا ثبت له حق الرجوع فلا يصح رجوعه الا بقضاء او ارض ولان ما المعنى في ذلك يعلم
الشايع منه وبجمله اللام فيه ما قال شيخ الاسلام ابو بكر المعروف بخوارزمي في مسرطه
قال من شايعنا من قال انما لم يكن الواهب ان يرجع من غير رضا ولا رضا من الموهوب
له لان رجوع الواهب في الهبة مختلف فيه عندنا يرجع وعند الشافعي لا يرجع بضعف
حقه في الرجوع بسبب الاختلاف فلم يعمل نفسه في اجاب حكمه وهو المصحح ما لم ينضم
قرنه له اثر في اجاب الشيخ ليقوى به فيفقد حكمه كالهبة لما ضعف سبب التبرع
لم ينفذ حكمه وهو احاب الملك ما لم ينضم اليها قرنه لما اثر في اجاب الملك حتى
يقوى وهو القبض بذلك هذا ولان الواهب اذا اشعل بالامه اذا كانت تحت خر
فعمقت كان لها ان تختار نفسها من غير رضا ولا رضا وقد اختلفوا في ثبوت الخيار
لها في هذه الاحاله فان عندنا لها الخيار عندنا في الاجاب لهما ثم لم يحج هذا الخيار الى
قرنه اخرى ليعمل هذا الخيار عمله في اجاب الشيخ على قولنا وذلك اذا تصدق على فقير قبل
السليم الله اذا رجع صح رجوعه من غير رضا ولا رضا على قول من يقول بثبوت حق الرجوع
له وثبوت حق الرجوع في هذه الاحاله مختلف فيه وهذا لان القضا في المجهت انما يشترط
لثبت بالاتفاق لا لثبت حكمه على قول من يقول بصحته ومن شايعنا من قال انما
لم يكن الواهب ان يرجع في الهبة من غير رضا ولا رضا لان الموهوب له ملك الهبة
بالقبض فيه وتصرفا والملك متى ثبت لاحد المتعاقدين رتبة وتصرفا وثبت للاخر

حق النسخ لغوات مقصود من مقاصد العقد لا يثبت النسخ من غير رضا ولا رضا في الرد
بالعيب بعد القبض بخلاف من له خيار الرؤية حيث سقرد النسخ بعد القبض وان
ملك بالنسخ رتبة وتصرفا لانا احترنا عنه بقولنا وثبت للاخر حق النسخ لغوات
مقصود من مقاصد العقد لان خيار الرؤية ما ثبت لغوات مقصود من مقاصد
العقد بدليل انه كان له حق النسخ وان سلم له جميع المقاصد من سلامة المبيع فان
منزله من له خيار الشرط سقرد النسخ لانه لم يثبت له هذا الخيار لغوات مقصود من
مقاصد العقد فانه مع سلامة جميع المقاصد ثبت له حق النسخ بخار الشرط فاما
حق الرجوع للواهب فانما ثبت لغوات مقصود من مقاصد هذا العقد وهو العرض
بعد ما ثبت الملك للموهوب له رتبة وتصرفا بان منزله خيار العيب للمشتري بعد
القبض ومنهم من قال بان الواهب في الرجوع مستوف بدل حقه بعد وقوع الملك
للموهوب له رتبة وتصرفا لا عين حقه واستفاء يدل الحق من حيث النسخ بعد
ما تم الملك للعاقبة رتبة وتصرفا لا يكون الا بقضاء او رضا في الرد بالعيب
وانما قلنا انه مستوف بدل حقه لان حق الواهب في العوض الا ان الشرع نقل
حقه من العرض الى النسخ متى لم يحصل له العوض من جهة الموهوب له حتى يصل
الى راس ماله كما جعل للمشتري حق النسخ بالرد بالعيب متى لم يحصل له مقصوده
وهو سلامة المبيع عن العيب ليصل الى راس ماله فان المشتري بالنسخ مستوفيا
بدل حقه لا عين حقه فذلك الواهب واستفاء يدل الحق لا يصح الا بقضاء
او رضا لصاحب الدين اذا اراد ان يأخذ دينه من جنس اخر من مال المديون
لان ملك الا بقضاء او رضا فذلك هذا بخلاف خيار الرؤية وخيار الشرط فان من له
الخيار سقرد النسخ من غير رضا ولا رضا لانه بالنسخ مستوف عين حقه لا بدل حقه
لانه لم يثبت هذا الخيار لغوات مقصود من مقاصد العقد فانه ثبت له الخيار

مع سلامه جميع المقاصد واذا لم يكن مشروعا بغيره لا عن نوات مقصود من مقاصد
العقد كان النسخ استيفا عن الحق لا بدل الحق واستيفا عن الحق صحيح من غير قضا
ولا رضا صاحب الدين اذا استوفى حقه من الدين يصح من غير رضا ولا رضا
والباقي يعلم في مبسوط خواهرزاده **قوله** وفي اصله وهاء ههنا او وقع استعمال
الفتحة والله ليس صحيح قال صاحب المغرب الوهاء بالمدة خطأ والصواب الوهائي
والضير في اصله راجع الى الرجوع **قوله** وفي حصول المصود خفا يعني ان كان
مقصود الواهب من الهبة التودد والتحب فلا رجوع لحصول المقصود وان
كان حصوله مقصوده العوض المالي فله رجوع لعدم المقصود وفي الحصول خفا
فلا بد من القضا او الرضا **قوله** فيظهر ان النسخ **قوله** خلاف الرد بالعيب
يتصل بقوله فاذا رجع بالقضا او بالتراضي يكون نسخا من الاصل يعني ان الرجوع
نسخ من الاصل والرد بالعيب ليس بنسخ من الاصل لان حق المشتري في سلامه المبيع
فاذا لم يعلم بجنيده ثبت له حق النسخ وفائدة ان المبيع اذا رد بعد القبض بقضا
فاض رد البايع على بايعه وان كان بغير قضا لا يرد على بايعه وفي الهبة اذا رد على
الواهب بقضا او بغير قضا يرد الواهب بالعيب على بايعه الا ترى الى ما ذكره
الشيخ ابو الحسن الرازي في كتاب البيوع من تخصص في باب ما يمنع الرجوع بالاذن
واذا اخرج المشتري السلعة من ملكه ثم نسخ الملك منه بعيب بقضا فاض او بغير
قضا فاض قبل القبض كان المشتري في ذلك منزله من لم يبيع وان كان بعد
القبض فان ذلك اذا كان بقضا ولا يرد اذا كان بغير قضا ولا يرجع بالرضا
وان ردت خيار رؤيته او خيار المشتري قبل القبض او بعد القبض عاد
الامر الى المشتري فانه لم يخرج ذلك عن ملكه ولذلك ان وهب ذلك ثم رجع
فيه بقضا او بغير قضا وهي الرواية المشهورة الى هنا لفظ الرازي وذلك لان

الرد بالعيب قبل القبض نسخ من الاصل في حق الل وبعده القبض اذا كان بغير قضا
فهو نسخ في حقهما وعقد جديد في حق ثالث والفقهاء فيه ان قبل القبض له ان
يتنص من القبض فان هذا بصرف دفع وامتناع من القبض وولاية الدفع عامة
تظهر اشر في حق الكل ولهذا لا توقف على رضا العاضى فاما بعد القبض
فموجب العقد قد تناهى في المقبوض الا ان حقه في صفه السلامة قائم فاذا لم
يسلم ثبت له حق النسخ فجاء من هذا ان حق النسخ في باب العيب ما ثبت اصلا
لان الصفقة تمت وتناهى بالقبض وانما ثبت لعينه وهو استدراك الحق
في صفه السلامة فان حصل النسخ بقضا العاضى ظهر اشر في حق الل لانه
ثبت بولاية عامة وان كان تراصيا ظهر اثر النسخ في حقها خاصة وهذا
خلاف الرد بخيار الرؤية وخيار الشرط فانه لو نسخا في حق الل لان حقه
في النسخ ثبت اصلا لان اجماله بالوصف حال عدم الرؤية سلب وصف
اللزوم عند العقد واثبت له حق النسخ ولذلك خيار الشرط واذا كان الخيار
حقا له كان النسخ مستوفيا ما كان حقا له وولاية استيفا الحق ثبت على سبيل العموم
ولهذا لا توقف على رضا العاضى فثبت هذا نقول اذا رد قبل القبض
كان له ان يرد على البايع فان كان بعد القبض بقضا فهو كذلك وبغير قضا
لم يرد ولم يرجع بالنقصان وان ردت عليه خيار رؤيته او شرط ردت على البايع
وان وهب وسلم ثم رجع في الهبة بقضا او بغير قضا فله ان يرد ها لان الرجوع في
الهبة عندنا نسخ بل حال نصار النسخ بخيار الشرط وعندنا خلاف الحكم بالقضا
وغير القضا لادنى الايضاح وعنه قال شيخ الاسلام علاي الدين الاسجاني في
شرح الكافي رجل وهب لرجل هبة وقبضها الموهوب له ثم وهبها الموهوب له
لاخر وسلمها له ثم رجع فيها اوردها عليه الاخر فلو اهاب الاول ان يرجع فيها

وهل زفران كان الرجوع بقضا العاضى كان الاول ان يرجع فيها وان كان بغير
 لم يكن له حق الرجوع وقال شيخ الاسلام المعروف خواهرزاده. ولذلك ان
 كان الواهب اشترى من غيره ورجع فيها رضا الموهوب له لم وجد به عيبا
 كان عند البايع فانه يرد على بايعه عندا وعند زفر لا يرد وجه قول زفر ان الرجوع
 في الهبة ينسخ توقف على العضا او الرضا فيعتبر عقدا جديدا في حق المالك كما في الرد
 بخيار العيب بخلاف الرد بخيار الرويه وخيار الشرط فانه ينسخ لانه لا يتوقف
 على التضا او الرضا ولنا ان الواهب بالرجوع يستوفي بدل حقه من وجه عين
 حقه من وجه اما الاول فاعتبار النظر الى مقصود الواهب من هبته للاجنى
 وهو العوض المالى صار المنسحب بدلا عنه واما المالى فلان العوض ليس مخصوص
 عليه في العقد ولا هو ثبات بمقتضى العقد لان الهبة للمليك بغير عوض فله
 سخط العوض لهذا لم يكن له المطالبة بالعوض باعتبار المنسحب بدل الحق في حق الواهب
 لا عين الحق حتى لم يملك الرجوع الا بالقضا او الرضا كما في الرد بالعيب بعد القبض
 وعين الحق في حق المالك لا بدل الحق كما في خيار الشرط وخيار الرويه علامه الدين
 وقد بتدرا الامان ولما كان الرجوع مخا في حق المالك وانما اظهرنا شبهه عين الحق في
 حق المالك عملا بالشبهين لانا لو اعتبرنا شبه البديل في حق المالك للون
 العوض حق الواهب باعتبار مقصوده ولا وقوف للمالك على مقصوده لان
 اعتبار في حق الواهب اولى لانه واقف على مقصوده فيتعد العمل بالشبهين
 حسنة ولا جرم اظهرنا شبه البديل في حق الواهب لانه اعلم بمقصوده وشبهه
 عين الحق في حق المالك لان النصيب لم يرد على العوض وذلك امر ظاهر
 يتف عليه المالك الى هذا السار خواهرزاده في مبسوطه ولان في تقرير طول
 حاصله مما **قوله** فانه اي افرق الرجوع في الهبة بالراضى والرد بالعيب بعد القبض

في حق المالك
 لا بد من
 اعتبار
 المقصود
 في حق
 الواهب
 لان
 الواهب
 اعلم
 بمقصوده
 من
 العوض
 فلهذا
 اعتبرنا
 شبهه
 عين
 الحق
 في
 حق
 الواهب
 لا
 شبهه
 عين
 الحق
 في
 حق
 المالك

الراضى لان الرجوع ينسخ من الاصل والرد بالعيب ليس ينسخ من الاصل لان سلامة البيع
 هو الاصل فادام كين لم يمت حق النسخ **قوله** قال واذا تلفت العين الموهوبه واستحقها
 استحق وضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب بشئ اى قال المدورى في مختصر
 وهذا اذا لم يعوضه فاذا كان ثم عوض رجع ببل العوض اذا استحق جميع الهبه و
 المستحق من الهبه اذا استحق العوض وقد مر بيانه وانما لم يكن له الرجوع فماذا لم
 يعوضه لان الهبة تبرع والضمان ثابته ولان الرجوع انما ثبت اذا غرق والغرور
 انما ثبت في عقد فلهذا بدل فالباع او قبض يقع للدافع كالدفع او في الامر بالنصر
 في شئ بضعه الى نفسه مثل ان يقول اهدم هذا الحائط فانه لم يوجد شئ من ذلك
 فلم يثبت له الرجوع كذا في شرح الاقطع وقال الاستروشنى في الفصل السابع من فصوله
 والمسعي اذا هلكت العارية في يده ثم استحقها رجل بالبينه وضمنه قيمتها لا يرجع على
 المعير بما ضمن ولو هلكت الدابة في يد المرتهن او المودع او المستاجر ثم استحقها رجل
 بالبينه واخذ قيمته منه كان له ان يرجع على الراهن او المودع او المستاجر ثم قال في الفصول
 در ايت في محصر العصام ولو وهب ما غصب او باع او صدق او اجر او رهن او
 اودع او اعار فملك ضمنوا قيمته ولا يرجع الموهوب له والمصدق عليه والمستعير
 ضمنوا على الغاصب ورجع المستاجر والمودع والمرتهن بالقيمه عليه ورجع المشتري
 بالشئ عليه ولا يرجع السارق من الغاصب ولا غاصب الغاصب **قوله** والغرور
 في ضمن عقد المعاوضه سبب الرجوع لاني غين منه بطر لان المودع يرجع مع ان
 عقد المعاوضه لم يوجد وكذا في صور هدم الحائط وقد مر ذلك اتفاقا **قوله**
 قال واذا وهب بشرط العوض اعتبر العاوض في العوض اى قال المدورى في
 مختصره وتامه فانه فان تقاضى صحيح العقد وصار في حكم البيع يرد بالعيب وخيار
 الرويه ويسحق منه الشفعة وقال الشيخ ابو الحسن اللرخي في مختصره واذا كانت

الهبة على شرط عوض فقال اهب لك هذا العبد على ان تعوضني هذا الثوب جاز ذلك
 ولعل واحد منهما ان يرجع في سلعة ما لم يوجد القبض في السلعتين جميعا فان مضى احدهما
 ولم يمسس الاخر فذلك لعل واحد منهما ان يرجع العارض منها وغر العارض في ذلك
 سوا حتى يتراضا جميعا فاذا تفاضا جميعا فان ذلك يزيله البيع ولعل واحد منهما ان
 يرد بالعيب وماخذ ما اعطى فان استحق احداهما رجع الذي استحق عليه على صاحبه
 قبض صاحبه منه وان كان مستهلكا ضمنه وان هات الهبة دارا والعوض دارا
 كان للشفيع الشفعة في الدار بقية البذل الذي شرط عنها الى هنا لفظ الرخي
 الله وقال شيخ الاسلام علاي الدين الاستحالي في شرح الكافي للحاكم الشهيد رجل
 وهب لرجل عبدا اعلى ان يعوضه ثوبا واقفا على ذلك فلم يمسس واحد منهما حتى
 امتنع احداهما منه فله ذلك وهذا عندنا خلافا لغير لان الهبة بشرط المعوض
 معاوضة ابتداء وانتهى عنده مضار لو قال وهبتك هذا الهبة عوض واحد
 فولى الشافعي لقول زفر في شرح الاقطع وسفي لك ان تعرف ان خلاف هذا
 اذا وهب لدا على ان يعوضه لدا اما اذا وهب لدا بهذا العوض فهو بيع بالاتفاق
 والحاصل ان الهبة بشرط العوض عند علمائنا تبرع ابتداء بيع انتهائا اعني اذا انصل
 القبض للبدلين وعند زفر سعتد بيعا من الابتداء حتى ثبت الملك قبل القبض وجب
 الشفعة ولا يرجع واحد منهما قبل التسليم وبث خيار الرؤية والرد بالعيب قبل القبض
 ويجوز في مشايخ محمل العسمة وعندنا لا يثبت شيء من هذه الاحكام قبل القبض و
 قول زفر ان الهبة بشرط العوض تبرع لفظا معاوضة معنى واجمع من التبرع
 والمعاوضة متعذر للتنافي بينهما فان اعتبار المعنى اولى لان الاعتبار في العقود
 للمعاني ولهذا كان الهبة المضافة الى الحقة نكاحا اعتبارا للمعنى وان كان اللفظ لفظ
 التبرع ولذا اذا قال وهبتك منافع داري كل شهيد رهم او قال اعزتك داري

كل شهيد رهم سعتد اجارة علاما للمعنى وسقط اعتبار اللفظ ولذا اذا باع نفس العبد
 كان عتقا لا بيعا علاما للمعنى ولنا ان الهبة بشرط العوض لما كانت تبرعا لفظا معا
 معنى جعلناها تبرعا ابتداء معاوضة انتهائا لان العمل بها في الحالين مملوك ليس متعذر
 لا لاقالة لما كانت متخالفين معاوضة معنى جعلت متخافا في حق العاقدين عقدا
 جديدا في جوهرهما حتى كان للشفيع الشفعة فكذلك ابراع جميع احكام التبرع
 قبل مض البدلين علاما للفظ ويراعى جميع احكام البيع بعد القبض علاما للمعنى
 خلاف الهبة المضافة الى الحقة لان العمل باللفظ ليس مملوك لان محل الهبة مال
 عين واحتج ليست به لان المراد منه النكاح مجازا وخلاف هبة منافع الدار
 بل لان العمل باللفظ ليس مملوك لان محل الهبة مال عين لا منافع وامامسلة العادة
 تغير مسئلة لدا مال شفع الاسلام خواهر زاده لانها تنعقد تبرعا ابتداء ثم تصير
 معاوضة عند القابض لان العارية اضيفت الى محلها فوجب اعتبار اللفظ
 والمعنى جميعا وخلاف بيع العبد من نفسه لانه لا يملك اعتبار اللفظ لانه ليس اهل
 للملك فاعتبر المعنى هذا الذي قلنا من ثبوت الشفعة للشفيع فما اذا كانت الهبة
 بشرط العوض اما اذا كانت بغير شرط العوض ثم عوض الموهوب له فلا شفعة لان
 اصل الدار ملك قبل القبول والعوض ثبت به تأكد الملك نص على ذلك في الاصل
فصل مسائل هذا الفصل بمنزلة مسائل شتى تذكر في اجزاء الكتب فلاجل هذا
 ذكرها في اخر كتاب الهبة في فصل على حدة **قوله** قال ومن وهب جارية الا
 حملها صحت الهبة وبطل الاستئناى قال العدوري في محصره والاصل فيه ان ما
 يجوز ايراد العقد عليه بانفراد جاز استئناؤه وما لا فلا ثم الحمل لا يجوز هبته
 لاحماله منه فلم يجوز استئناؤه وقد مر الاصل في اول كتاب البيوع عند قوله ولا
 يجوز ان يبيع ثمره ويستثنى منها اوطالا معلومة وقد مر في باب البيع الفاسد ايضا

عند قوله ومن اشترى جارية الاحكام فسد البيع فاذا كان كذلك كان الاستثناء شرطاً
فاسداً مبطل للشرط وصحت الهبة لان الهبة لا تبطل بالشرط الفاسد بدليل
ان النبي صلى الله عليه وسلم ابطل شرط العمر وجوز الهبة وانما لم يحز هبة ما في البطن
لان محل الهبة مال قائم مملوك للواهب وقت العقد وفي ميام الولد وماليتها
شك وقت الهبة لاحتمال التنازع الانتفاخ من الرخ واحتمال كون الجين ميتاً فوقع
الشك في الوجود والماليتها فلا يكون محلاً للهبة بالشك بخلاف الوصية بما في
بطن الجارية او الخلع عليه فانه يجوز اذا ولدت لافل من سته اشهر لان الوصية
بالمعدوم من دل وجه جائز فاذا اوصى بما يثمر خياله العام ففي المعدوم من وجه
دون وجه اولى لان ما في البطن محتمل الوجود والمالية بل الظاهر الوجوه
والهبة لا يجوز اضافتها الى المعدوم وقت العقد فاذا اوصى بما يثمر خياله العام
والخلع يجوز اضافته الى المعدوم فاذا اوصى بما في يده وليس في يده
وجوز اضافته الى مال ليس مال ايضاً فالميتة والحزوا والخزير الا انه يقع بخلافه اذا
جاز اضافته الى المعدوم والى مال ليس مال جاز اضافته الى ما يحتمل الوجود والمالية
بالطريق الاولى والهبة لا تصح اضافتها الى معدوم سقيم والى مال ليس مال يقيق
فلذا اذا وقع الشك في وجود المحل وماليتها وقت العقد فالباع ثم لما في البطن
في العقد على ما قال في باب المصراة من شرح الطحاوي مرات ثلثة في وجه العقد
فاسد والاستثناء فاسد وفي وجه العقد جائز والاستثناء فاسد وفي وجه
العقد جائز والاستثناء جائز اما الوجه الذي فيه العقد فاسد والاستثناء فاسد
فهو البيع والاجارة والغابة والرهن لان هذه العقود تبطل بالشرط الفاسد
واستثناء ما في البطن بمنزلة الشرط الفاسد واما الوجه الذي يجوز العقد وتبطل
الاستثناء فالهبة والصدقة والتنازع والخلع والصالح من ذم العهد لان هذه العقود

لا تبطل الشروط الفاسدة فيصح العقد وبطل الاستثناء ويدخل في العقد الام والولد جميعاً
ولذلك العتق اذا عتق الجارية واستثنى ما في بطنها صح العتق ولم يصح الاستثناء واما
الوجه الذي يجوز لانا الوصية اذا اوصى لرجل جارية واستثنى ما في بطنها فانه
يصح لان الوصية تحت الميراث وقد جعل الجارية وصيه وما في بطنها ميراثاً والميراث يجري
فيما في البطن وليس هذا فاذا اوصى بجارية لرجل واستثنى خدمتها او غلتها للورثة
فالوصية صحيحة والاستثناء باطل لان الخدمة والغلة لا يجري فيهما الميراث دون الاصل
الا يرى انه لو اوصى بخدمتها وغلتها لاسان ثم مات الموصي له بعد ما وصيت الوصية
فانما تعود ان الى ورثته الموصي فلا يكون لخدمته والغلة مورثة عن الموصي له
ولو اوصى بما في بطن جاريته لاسان والمسئلة كالحال فان الولد يكون مورثاً عن
الموصي له واذا اوصى برفقتها لاسان وما في بطنها لآخر مات الموصي له بالولد
عاد الملك الى وارثه ولو اوصى برفقتها لاسان وبغلتها وخدمتها لآخر مات الموصي
له بالغلة عاد الملك الى صاحب الرقبة دون ورثته الموصي له بالغلة والخدمة
ولذلك لو ان الموصي له بالغلة والخدمة مات قبل موت الموصي اورد وصيته وقد
اوصى الموصي برفقتها لآخر فان الغلة والخدمة تعود الى الموصي له بالرقبة ولا يكون
لورثته الموصي له ومثله لو ان الموصي له بالولادة مات قبل موت الموصي اورد الوصية
لم يعد الى الموصي له بالرقبة ولان يعود الى ورثته الموصي فلذلك اقرقوا ولو اوقع العقد
على ما في البطن اما عقد البيع فلا يجوز وذلك لانه عليه لا يجوز وان قبلت الام
عنه وذلك الهبة والصدقة لا تجوز وان سلم الام الى الموهوب له ولو تزوج عليه
فالتسمية باطله ويجب مهر المثل ولو صاح عن القصاص على ما في البطن فان الصلح
صحيح وبطل القصاص والتسمية فاسدة ويكون للولي على القاتل الدية لان هذه
العقود تصح على ما هو مال والولد ليس مال مادام في البطن ولو انه اعتق ما في البطن

فانه يصح اذا علم به انه كان موجودا في البطن وقت العلق وانه يعلم وجوده
اذا جات لامل من ستة اشهر من وقت العقد فان جات به لسته اشهر
فصاعدا لم يعلق لانه لم يعلم وجوده وقت العلق فلا يعلم بعلق بالشك الا
اذا كانت الامة في عدة زوج فانه يعلم بوجود الولد الى ستين من وقت
العلق في حق ثبوت النسب فذلك في حق العلق وانهما جاز علق ما في
البطن لان العلق ينافي الرق وما في البطن مرقوق ولذلك الوصية في
البطن يصح اذا علم وجوده في البطن وقت الوصية لان الوصية اخت الميراث
والميراث يجري فيها في البطن لذلك الوصية ولو خالع امراته على ما في البطن
جارتها فاخلع واقع وللزوج الولد اذا كان موجودا في البطن وقت اخلع وان
لم يكن موجودا اذا جات به لسته اشهر فصاعدا فلا سبل للزوج على ما في البطن
ولكنه ينظر ان قالت اخلعني على ما في بطن جازيتي ولم يقل من ولد فلاشي له
عليها ولو قالت من الولد فانه يرجع عليها بما ساق اليها من المهر لانها عزت
الزوج حين قالت من ولد وليس في بطنها ولد واذا لم يقل من ولد لم تغر
وهذا قلنا في المرأة اذا قالت لزوجي اخلعني على ما في يدي او على ما في صندوقي
هذا من شي اولم تدكر شي فان كان فيه شي وللزوج وان لم يكن فيه شي فلا يرجع
الزوج عليها شي لانها لم تغر حيث لم تسم له مالا مادام اقال اخلعني على ما
في صندوقي هذا من متاع فان كان فيه شي من متاع فهو له وان لم يكن يرجع عليها
بما ساق لها من المهر لكان في سرح الطحاوي **قوله** ولو اعق ما في بطنها ثم وهبها
جاز وهذه من مسایل الاصل دونه قد غرعا على مسله القدوري مرقق هذا
ومن البيع فانه اذا باع جاربه وفي بطنها ولد حر لا يجوز البيع والفرق ان
الولد احر صار مستثنى شرعا من عقد الهبة والبيع بالحرية فاعتبر بالوكالات

مستثنى شرط فانه لو باع واستثنى الحمل لا يصح البيع لانه شرط لا يقتضيه العقد فيه
لا حد المتعاقد من منفعه فان شرط فاسدا ففسد البيع به بخلاف الهبة فانها لا
تتطل بالشروط الفاسدة الا ترى ان النبي صلى الله عليه اجاز العمرى وابطل شرط
العمرى و فرق بين المديرو والاعناق ايضا فانه لو اعق ما في البطن ثم وهب جاز
الهبة ولو دبر ثم وهب الام لا يجوز الهبة وذلك لان الهبة مشغولة في صورة
التدبير ملك الواهب وفي صورة الاعناق لا ليست مشغولة فاقترقا بيان ان
الاعناق من زيل للملك والمدة عن الولد فامتن سليم الام غير مشغولة بحق الواهب
صح الهبة بخلاف التدبير لانه لا يزيل الملك واليد عن الولد وهو في يد
مستع به تمام السليم فلم تصح الهبة وليس التدبير بالاستثناء لان في الاستثناء
يكن تنفيذ الهبة في الحمل وفي التدبير لا يمكن لانه لا يقبل النقل من ملك الى ملك
قال في الاجناس وهذا الجنس مسایل وجملته ان الهبة متى كانت مشغولة الهبة
جازت لم تجز وغير الهبة متى كانت مشغولة بالهبة جازت الهبة بالووهب حنطة
في الجوالق دون الجوالق او متاعا في الدار دونها وسلم الله جاز لان الجوالق والدار
هنا مشغولتان بالهبة صححت الهبة ومثله لو وهب دارا متاع الواهب لم تجز
الهبة ولذلك لو وهب جوالقا فيه متاع الواهب وفي نوادر هشام قال ابو حنيفة
اذا وهب ارضا لابنه الصغير وفيها زرع الاب او وهب منه دارا والاب فيها
ساكن لم تجز الهبة فيها وقال في الهاروني والمجترد قال ابو حنيفة في رجل تصدق على
ابن صغير دارا وفيها متاع الرجل او كان الاب فيها ساكنا او فيها متاع له وليس ساكنا
فيها او قوم ساكنين فيها اخر جازت وكان قابضا لابنه ولو كان فيها ساكن اخر كانت
الصدقة باطلا الى هنا لفظ الاجناس **قوله** فان وهبها له على ان يردّها عليه او
على ان يعقها او يخذها ام ولد او وهب دارا وتصدق عليه بدار على ان يردّها عليه



يعقوب

شيئا منها او يعرضه شيئا منها فالحبة جازية والشرط باطل قال في الجامع الصغير محمد بن
عن ابي حنيفة في رجل وهب لرجل جارية على ان يردّها عليه قال الحبة جازية
والشرط باطل وهذه من الخواص قال ولذلك لو وهبها على ان يعقها الموهوب له او
على ان يتخذها أم ولد وقال فيه قبل هذا عن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل هب
للرجل هبة او صدق عليه بصدقة على ان يرد عليه ثلثها او ربعها او بعضها او
يعرضه ثلثها او ربعها قال الحبة جازية ولا يرد عليه ولا يعرضه منها شي الى هنا
لنظر اصل الجامع الصغير وقال اللخمي في محصره ولو شرط فيها ان يتخذها أم ولد
وهي امّة او ان يبيعها من فلان او ان يردّها عليه بعد شهر كانت الحبة جازية وهذه
الشرط باطل الى هنا لنظر اللخمي وذلك لان مقتضى الحبة ثبوت الملك مطلقا
غير موقت فاذا شرط عليه الرد او الاعاق او الاستيلاء كان ذلك منافيا للعقد
فكان شرطه باطلا وهذا لان موجب العقد ان يعقها الموهوب له او يستولدها
متى شاء اختيارا لا ما خيرا غير ذلك الحبة لا تبطل بالشرط الباطل واصل
هذا ما روى ان النبي صلى الله عليه وآله اجاز العمرى واربط شرط المعمر في رجوعها
اليه بعد موت المعمر له وجعلها ميراثا لورثته المعمر له والبيع يفسد بالشرط
الفاسد لان النبي صلى الله عليه وآله نهي عن بيع وشرط ولا يراه غايه عن العوض
فيحقق معنى الربو في المعاوضات ولا يحقق ذلك في السرعات وقد مر ذلك في
باب البيع الفاسد وقال شيخ الاسلام علاء الدين الاسحاق في باب العوض في
الحبة من شرح الكافي فان كانت الحبة الف درهم والعوض درهم واحد من تلك
الدراهم لم يكن ذلك عوضا لان الشيء لا يصلح ان يكون عوضا عن نفسه وكان للواهب
ان يرجع في هبته لانعدام العوض وذلك ان كانت الحبة دارا والعوض بيتا
وقال منه بعد ذلك قريبا من ورقه رجل وهب لرجل خمسة دراهم وثوبا وقبض

اي في الحبة

الموهوب

الموهوب له ثم عرضة الثوب او الدراهم من جميع الحبة لم يكن ذلك عوضا لان بعض
الحبة لا يصلح تعوضا وان كانتا هبتين مختلفتين جاز جعل احدهما عوضا عن الاخر
ادع القياس منه والقياس ان لا يجوز الخل هبة وجه الاستحسان انه لما تعددت
الحبة صار المعصود من احدهما غير المقصود بالاخر جاز جعل احدهما عوضا عن الاخر
وبذلك ان كانا في مجلس واحد لان العقد متفرق وان وهب له خنطة فطحن بعضها
فعرضه دقما من تلك الخنطة كان عوضا لانه ما طحن صار شيئا اخر فاقطع حق
الواهب عنه فصح عوضا ولذلك لو وهب له ثوبا باصبع منها ثوبا بعصفر او خنطة
فقبض ثم عرضه اياه لان الزيادة القايمة الثوب صحت عوضا وقد اقطع حق المالك
عنه لقيامها به فجاز جعلها مع الثوب عوضا وذلك لو وهب له سويقا فلت بعضه
ثم عرضة بعضه **قوله** قال ومن له على آخر الف درهم فقال اذا جاء غد فبي
لك اوانت بريء او قال اذا اذيت الى المصف فلك نصفه اوانت بريء من
النصف الباقي فهو باطل اي قال في الجامع الصغير وصورتها منه محمد بن يعقوب
عن ابي حنيفة في الرجل يكون له على الرجل الف درهم فعول له اذا جاء الغد قال لا
لك اوانت بريء منها اذا جاء غد قال هذا باطل والالف عليه اذا جاء غد وذلك اذا قال
اذا اذيت الى نصف المال فلك النصف الاخر اوانت بريء منه فهو باطل الى هنا
لنظر اصل الجامع الصغير قال فخر الاسلام وقوله فلك النصف من الخواص وذلك
لان تملك الدين تملك فيه اسقاطا لا تملك خالصا لا اسقاطا خالصا والدليل على
التمليك انه يرتد بالرد لمعنى التملك والدليل على الاسقاط انه لا يتوقف على القبول ثم
التمليك المحض لا يجوز تعليقه فان في البيع والاسقاط المحض يجوز تعليقه فان في الطلاق والعتاق
فلا كان هذا تملكيا من وجه اسقاطا من وجه صح تعليقه نظر الى الاسقاط ولم يصح
نظر الى التملك فلم يصح بالشك خلاف ما مر في باب الصلح في الدين وهو انه اذا قال

اذ الى حسن ما به غدا على انك برى من الفضل ان اذى اليه
 الخمس ما به غدا وان لم يؤد عادت الالف عليه في قول ابي حنيفة ومحمد في
 قول ابي يوسف لا يعود لان ثمة الا برأ غير معلق بالشرط بل هو متيقن بالشرط
 والمقيد بوجوده والمعلق معدوم وبينهما فرق معلوم **قوله** قال العمري
 جازن للمعمر له في حال حيوته ولو رثته من بعده اى قال العدوى في شخصه
 الحسن بن زياد في كتاب المجرى اخبرنا ابو حنيفة عن بلال عن وهب بن كيسان
 عن جابر بن عبد الله قال فشت العمري بالمدينة على عهد النبي صلى الله عليه وآله
 ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وصعد المنبر محمد الله تعالى واثني عليه ثم قال يا ايها الناس اجعلوا
 عليكم اموالكم لا تهلكوها فانه من عمر شيئا في حيوته فهو الذي اعمر بعد موته اخبرنا
 ابو حنيفة عن جيب بن ابي بابت انه قال كنت عند ابن عمر جالسا اذ انا اعراني فساله عن
 العمري فاخبرني انها للذي هي في يديه وان مات فهي ميراث لورثته وكان ابو حنيفة يار
 هذه الاحاديث ويقول لو ان رجلا جعل دارا لرجل قال له دارى هذه لك عمري
 ودفعها اليه كانت منزله اليه وكان له ان يرجع فيها ما لم يحدث فيها الموهوب له حدثا
 من بيع او شرا قال وان قال قد اعمرتك دارى هذه ودفعها اليه فهي ايضا هبة وان
 قال دارى لك عمري تسلمها او قال هي لك عمري تبقيها كان ذلك ايضا هبة في الرهن
 جميعا وان قال دارى لك عمري سلمني كانت عارية ولصاحبها ان يخذها متى ما بدا له
 وان مات كانت للاول الذي جعلها له ولذلك لو قال دارى لك سلمني عمري كانت عارية
 ولصاحبها ان يخذها منه متى ما بدا له وان مات كانت للاول الذي جعلها له الى هنا
 لفظ الحسن بن المجرى وقال الشيخ ابو الحسن الرخى في مخصص قال محمد بن املية روى عن
 بن ابي عمير والنسائي قال سمعا محمد يقول قال ابو حنيفة اذا قال الرجل قد جعلت
 الدار لك عمري او قال بد جعلتها لك حياتك او قال هي لك عمري او قال هي لك حيوتك

كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

فادامت فهي رد على او قال هي لك عمرك فادامت فهي رد على قال هذا له هبة جازن
 وهي له حيوته وموته والشرط الذي شرط باطل قال ابو الحسن هي عندهم جميعا لذلك
 يجوز فيها ما يجوز في الهبة وبطل فيها ما يبطل في الهبة الى هنا لفظ الرخى وقال في كتاب
 الاقضية لاصحاب مالك قال مالك بن انس العمري اذا اعمر الرجل دارا او حائوتا او
 عقد له حيوته فغير جائز حتى يقول قد اعمرتك وعقبك فان اعمرها اياه وعقبه جاز
 له وعقبه ولم يرجع الى الذي اعمرها اياه فان افرض المعمر وعقبه فلم يبق منهم احد رجعت
 الى الذي اعمرها ان كان حيا فان كان ميتا رجعت الى اقرب الناس به من عصبة ولا تكون
 ميراثا الى هنا لفظ كتابهم ونقل نسخ الاسلام على الدين الصحيح في مسوطه مذهب
 مالك فيما اذا قال دارى لك عمري انه يكون عارية ولا يكون هبة حتى كان للمعمر
 ان يبيعها متى شاوان سترد منه متى شاومتى مات المعمر له رجعت الى المعمر الا ان يقول
 لك ولعقبك من بعدك متى هذا لا تعود الى المعمر متى مات المعمر له بل يصير ميراثا
 من ورثته وقال في وجيز الشافعية لو قال اعمرتك هذه الدار فادامت فهي لورثتك
 صح فانه هبة ولو امتصر على قوله اعمرتك لم يصح على القول بعدم لانها موقته وعلي
 الجديد صح ويتأكد فان قال فان مت عاد الى هو بالطلاق اولى وهذا الرقبي بالطلاق
 اولى وهو ان يقول اربتك هذه الدار او جعلها لك رقبتي او هبتك على انك ان مت
 قبل عاد الى او مت قبلك استقر عليك الى هنا لفظ وجيزهم وقال الحزقي من اصحاب
 احمد بن حنبل اذا قال دارى لك عمرك او هي لك عمري فهي له ولو رثته من بعده واذا
 قال سلمني سكاها لك عمرك كان له اخذها اى وقت احت لان السلمى ليس بالعمري
 والرقبي الى هنا لفظ الحزقي وجه قول مالك ما روى ابو هريرة رضى الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وآله قال المسلمون عند شروطهم وجه الاستدلال ان المعمر شرط ان يعود اليه
 متى مات المعمر له فيعتبر شرط عمله ما حديث ولا يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم احباز

فادامت
 فادامت

العمري وابطل شرط المعمر لانه روى عن الزهري انه قال العمري الذي اجاز النبي صلى
الله عليه ان يقول المعمر هي لك ولعقبك وعند متى قال ذلك لا يعود اليه ابداء وعلما
احتجوا بما روينا قبل هذا عن المجرد وحدث البخاري في الصحيح مسند الى جابر رضي الله عنه
قال قضى النبي صلى الله عليه بالعمري انها لمن وهبت له وحدث البخاري ايضا باسناده
الى ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال العمري جائز وكذلك حدث ابو داود
في السنن حدث جابر وحدث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال في السنن
ايضا حدثنا محمد بن شعيب قال اخبرني الاوزاعي عن الزهري عن عروة عن جابر ان
النبي صلى الله عليه قال من اعمر عمري مني له ولعقبه برثا من برثه من عقبه وحدث
الطحاوي في شرح الآثار عن يونس عن سفان عن عمرو عن سلمان بن يسار ان اميرا كان
على المدينة يقال له طارق قضى العمري للوارث عن قول جابر بن عبد الله عن النبي
صلى الله عليه وحدث الطحاوي عنه قال حدثنا ابو النضر هاشم بن القاسم قال حدثنا
محمد بن مسلم الطائي عن ابراهيم بن ميسرة عن طاووس عن زنديث ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من اعمر شيئا حيوته مني له ولوارثه فدل هذا الحديث ان المراد
من الوارث المدور في الحديث المدور قبل هذا هو وارث المعمر له والاحداث في هذا
الباب تشبه في شرح الآثار فدل ان الملك ثابت للمعمر له ولا يجوز منحه بعد موته الا
بدليل وقوله عليه السلام المسلمون عند شروطهم ليس بحجة علينا لان المراد من تلك
الشروط هي التي جوزها الكتاب والسنة واجمع علماء المسلمون لانه شرط ولهدالم يدخل
الشرط الذي لا يضمنه العقد في البيع لان النبي صلى الله عليه مني عن بيع وشرط وكذلك
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث بريدة كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو
باطل وان كان بآية شرط وقد ابطال رسول الله صلى الله عليه وسلم شرط المعمر فلا يلتفت اليه
شرطه وتاويل الزهري تقييد ذكر العقب ليس بحجة لو روي الاحاديث المطلقة عن

ذكر العقب ونحن نعمل المطلق والتقييد جميعا ولا نقيده المطلق بالتقييد ونشر شيخ الاسلام
خواهر زاده في مسوطه قوله داري لك عمري وقال معناه اي داري لك ما عشت
فاذا مت رجعت الي **قوله** والرقبي باطلة عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
جائز وهذا لفظ العدوي في مختصره قال الحسن بن زياد في المجرد قال وان قال قد
ارقتك داري هذه كانت عارية وان قال هي لك رقتي كانت هبة اذا دفعها اليه الي
هنا لفظ المجرد وقال اللخمي في مختصره وقال محمد ايضا في املاية قال ابو حنيفة اذا
قال الرجل لرجل هذه الدار لك رقتي فدفعها اليه او قال هذه الدار لك جيبس ودفعها
اليه فهي عارية في يده اذا اشان ياخذها اخذها قال محمد وهذا قولنا ايضا الى هنا
لفظ اللخمي ثم قال فيه وقال ابو يوسف فلما اتانا فادى انه اذا قال هي لك جيبس فهي
له اذا قبض وقوله جيبس اطلاق لذلك اذا قال هي لك رقتي وقال شيخ الاسلام خواهر زاده
في مسوطه اذا قال داري لك رقتي او داري لك هذه جيبس قال ابو يوسف ومحمد لا يكون
هبة ثم قال ولم يذكر في الكتاب معنى في المسوط انه يكون عارية ام لا عند همام قال
وقد روى الحسن عن ابي حنيفة ومحمد انه يكون عارية ثم قال وقال ابو يوسف بانه يكون
هبة حتى لو مات المرقب يكون ميراثا بين ورثته وقال العدوي في كتاب المقرب
قال ابو حنيفة ومحمد الرقتي باطلة وقال ابو يوسف جائز ثم قال فيه وقد قال ابو حنيفة
من قال لا خرم هذه الدار لك جيبس او لك رقتي ودفعها اليه انها عارية وقال ابو
يوسف هبة ثم قال في المقرب واما اذا قال ارقتك داري فهي عارية عند همام جميعا
وقال في المختلف وعلى هذا الخلاف اذا قال ارقتك وجه قول ابي يوسف رحمه الله ان
النبي صلى الله عليه اجاز العمري والرقبي وقد حدث صاحب السنن باسناده الى جابر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم العمري جائز لاهلها والرقبي جائز لاهلها ولان قوله لك
بيد التملك وقوله رقتي او جيبس بعد ذلك شرط زايد فاسد فيلغو فضا رفقوله

دارى لك عمرى ووجه قوله ما روى عن شرح ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز العمري و
 الرقى وقد حدث الطحاوى في شرح الآثار عن سلمان بن شعيب عن ابيه عن ابي يوسف عن عطاء
 بن السائب قال سئل شرح عن رجل جعل دان حبسا على الآخر فلا يخرج من ولده قال
 لا حبس عن فراض الله تعالى ولان العلق في المملكات لا تجوز لافضائه الى معنى
 الخطر وهذا لان معنى قوله دارى لك رقى عندها ان مت قبلك نبي لك وان مت
 قبل نبي لى ما خود من المراقبة فان كل واحد منهما يراقب موت صاحبه وعندى
 قول ابي يوسف اصح اذ غاية ما في الباب ان يقال الشرط فاسد ولا يلزم من فساد
 الشرط فساد الهبة لان الهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة كما في العمري **فصل**
 في الصدقة لما كانت الهبة والصدقة متواترتين في الاحكام لان كل واحد منهما يتبرع لا
 ينفذ الملك الا بعد القبض ذكر فضل الصدقة عقيبها وقد تم الهبة لعمومها في السلم
 والكا في وكثرة تغيرها غير ان منها قرضا في فضل وهو ان الهبة اذا كانت لغيري
 الرحم المحرم فيها الرجوع ولا رجوع في الصدقة **قوله** قال والصدقة للهبة لا
 تصح الا بالقبض اى قال العدوى في مختصره وتامنه منه ولا يجوز في مشايخ جمل
 القسمة وانما شرط القبض فيها لما روى اصحابنا في شيخ المسوط عن ابن عباس رضي الله
 عنهما انه قال لا تجوز الصدقة الا مقبوضة وهذا الحديث حجة لنا على الشافعي
 في تجويز الصدقة لا قبض لانها تبرع فيشترط فيها القبض للهبة فاذا كان القبض
 شرطاً كانت الاشاعة مانعة فيها فما حمل القسمة لمصان في القبض اولان في
 تجوزها مع الاشاعة الزام مالم يلزمه المتبرع والا لزام لنا في التبرع وقد مر بيان
 الوجهين عند قوله ولا يجوز الهبة فيما يقسم الامحوز مقسومة والى ذلك الموضع
 اشار في المتن بقوله لما بينا في الهبة **قوله** ولا رجوع في الصدقة وهذه من مسائل
 بلغ المعاني على خط التدوير ايضا وذلك لان المقصود من الصدقة على الاجنبي حصول الثواب في الا
 المستور رحم الله

لا العوض المائي وهذا المقصود حصل بالتصدق من الصدقة فكانت الصدقة مع
 حصول الثواب للهبة مع وجود العوض فلا رجوع ثم قد انا وقد قالوا اذا
 تصدق على غني فالتيسر ان يرجع لان المقصود منها العوض فتكون هبة ويكون
 الرجوع وجه الاستحسان ان المقصود من التصديق على الغني قد يكون الثواب
 وقد حصل ولذلك اذا اوجب فقير لا رجوع فيه لان الاعتبار في العود للمعاني
 فكانت الهبة مستعانة للصدقة وهذا استحسان ايضا ذكر في شرح الكافي
قوله قال ومن نذر ان تصدق بآله تصدق بحسن ما يجب فيه الزم ومن نذر
 ان تصدق بآله لزمه ان تصدق بجميع اى قال القدوري في مختصره وقال في كتاب
 القضا من اجماع الصنف محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل قال مالي في المسائل صدقة
 قال هذا على اموال الزم ولو اوصى ثلث ماله هذا على كل شيء قال بحر الاسلام والاول
 استحسان والناس فيها واحد لان المال عام اعلم ان الرجل اذا قال مالي صدقة في
 المسائل فالتيسر ان تصدق بجميع ماله سواء كان مال الزم او غير مال الزم وهو قول
 زفر في الاستحسان يلزمه المصدق مال الزم وهو عن الدنايز والدرهم
 ومال التجارة والسوايم لا غرو به اخذ علما وناوجه الناس انه اضاف الصدقة
 الى ماله مطلقا والحل ماله فلا يقيده مال الزم فاذا اوصى بثلث ماله بحقه قوله
 تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل حيث يتناول الاموال كلها ووجه الاستحسان
 هو ان احباب العبد معتبر ما احباب الله تعالى ثم احباب الله تعالى مطلقا في الصدقة
 بالمال تتناول مال الزم لا غير كما في قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة فلما انا خلا
 الوصية فان دليل المقصد ثم لم يرد من الشرع فانصرف الى الاموال كلها قال
 بحر الاسلام واحلف ابو يوسف ومحمد في الاراضى العشرية قال ابو يوسف تدخل
 لانها من اسباب الصدقة وهي العشر وقال محمد لا تدخل لانها من اسباب المؤنة مثل

عبد الحزمه وحاصل ذلك ان جمعه المونه غالبه عند محمد وجهه الصدقه عند ابي يوسف
والاختلاف في النواذر والارض الخراجيه لا تدخل بالاجماع واما اذا قال جميع ما املك
المساكين صدقه قال الحاكم الشهيد في الحاشي بصدق جميع ما يملك من الصامت
ومال التجاره والسوايم واموال الزروع وبمسك ثوبه فاذا اصاب بعد ذلك ما لا يصدق
بمثل ما املك ولا يصدق بالعقار والرقى وغير ذلك اسخانا وهدايل ان المال
والملك سواء والله ذهب ابو البراء البلخي وكان سوى من در المال والملك لدا قال
خواهر راده والاصح هدا لدا قال فاضى خان في شرح الجامع الصغير ومن المسامخ قال
انه تناول جميع ما يملكه من مال الزروع وعنه قاسا واسخانا والله ذهب القعه محمد
من ابراهيم الميداى لدا در خوله راده في مبسوطه وهو المروى عن ابي يوسف قال
القعه ابو الليث في شرح الجامع الصغير ودر ابو يوسف في الامالى حواه عن ابي حنيفة
وعنه سنه انه اذا قال مالى في المسالك صدقه انصرف الى مال الزكاه واذا قال ما املك
صدقه انصرف الى جميع الاموال وذلك لان الملك اعم من المال لان غير المال قد يملك
كالنجاح والعصاص ووجه الفرق بين المال والملك ان الله وجد احباب الله تعالى قال
الى مال الزكاه وفي الملك لم يوجد احباب الله تعالى فاعتبر عمومته وقال القعه ابو الليث
وفي قول مالك صدق ثلث ماله لما روى عن ابي ثوبان عن عبد المنذر لما قيلت ثوبه
قال ما رسول الله انى جعلت على نفسي ان اخلع من مالى كله قال لاولين تصدق ثلثه
وفي قول السافى عليه هاه المن لان الله عليه السلام النذر من وفارته هاه من
وفي قول الشعبي لا يجب عليه شئ لقوله تعالى ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا
تسطها قل البسط ثم انه يسك ثوبه في قوله جميع ما املك صدقه لانه لا بد له منه ولل
لمين محمد في المبسوط والجامع الصغير مقدار ما يسك من القوت قال مشايخنا ان
كان دهقا نيسك قوت سنه لان القوت لله فان تجدد كل سنه وان كان

في قوله ما املك
صدقه انصرف الى جميع الاموال

تاجر اسك قوت شهر لان التجاره للتاجر لا تنفق كل حين وانما تنفق في بعض الاجاين فقدرنا
بالشهر وان كان مخترا فاسك قوت يومه لانه تجدد له القوت كل يوم ثم اذا وجد شيئا
تصدق بمقدار ما اسك للقوت لانه استهلك قد ر القوت من المال الذي لزمه من
به فصار ضامنا لمثله دينا في ذمته كالمستهلك مال الزروع **قوله** ويقال له
اسك ما تنفقه على نفسك وعيالك الى ان تكتسب فاذا اكتسب ما لا يصدق بمثل ما
انفق هدا لفظ العدوى في مختصر وقد ذكرنا الوجه آنفا **قوله** وقد ذكرناه
من قبل اى في باب القضا في باب القضا بالمواريث والله اعلم بالصواب
باب الاحارات ناسب الاجان الهبة
لان كل واحد منها منه معنى التملك الا ان الهبة لما كان يتملك عين والاحارة تملك
منفعه كان تقديم الهبة اولى للكون العين اقوى ثم الاصل في اجاز الاحار قوله تعالى فان
ارضعن لكم فائوهن اجورهن وقال موسى لصاحبه لوشيت ليجدت عليه اجرا وقوله
تعالى خبرا عن شعيب صلوات الله عليه وسلامه اني اريد ان املك احدى ابنتي هاتين
على ان تأجرني ثمانى حجج وجه الاستدلال به ان شريعه من قبلنا نلزمنا على انه شريعه
رسولنا اذا قض الله من غير انكار ولم يرد النسخ به وقوله تعالى تأجرني من اجرته
اذ انت له اجيرا وثمانى حجج ظرفه لدا في الكشاف ولان النبي صلى الله عليه وسلم بعث والناس
يستأجرون ولم يند ذلك الا ترى الى ما حدث البخارى في جامعه الصحيح مسندا
الى ابي هريره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما بعث الله نبيا الا رعى الغنم فقال اصحابه
قال نعم كنت ارضعها على قراريط لاهل مكة وحدثت عائشه رضي الله عنها في حديث
هجرة النبي صلى الله عليه وسلم مع ابي بكر رضي الله عنه واستأجر النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر رجلا
من بني الدليل هاديا لخيرتنا فاخذ بهما طريق الساحل والخرزيت الماهر بالهداية وحدث
البخارى ايضا ما سنده الى سعيد بن ابي سعيد عن ابي هريره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

قال الله عز وجل ثلثة انا خصهم يوم القيمة رجل اعطى ثمنه رجل باع خرافا ثلثه رجل
استاجر اجيرا فاستوفى منه ولم يعطه اجره هكذا في كتاب الاجارة من الصحيح ومعنى قوله
رجل اعطى اي اعطى من الثمن ولهذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا بعث جيشا او سرية
عليه قال في وصيته واذا حاصرتم اهل مدينته فادعهم ان تقطوهم ذمة الله وذمة
رسوله فلا تقطوهم ذمة الله وذمة رسوله ولئن اعطوهم ذمتكم وذمة ابايكم ثم نزلوا
لهم فانهم ان نزلوا ذمتكم وذمة ابايكم اهون واحدث منه طول دونه محمد بن ابي اسير
الصنع واما قوله ورجل باع خرافا ثلثه على سبيل الحجاز باعتبار صورة المبادلة والافاليع
باطل وقال الشيخ ابو الحسن الرضائي في مختصر حديثنا الحضرمي قال حدثنا محمد بن العلاء قال
حدثنا يزيد بن الجباب عن شفيان عن حماد عن ابراهيم عن ابي هريرة عن ابي سعيد الخدري
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من استاجر اجيرا فليعقله اخرجه وهذا الحديث منه
طول دونه محمد بن الحسن في كتاب الآثار في باب السوم على سوم اخيه وحدث الرضائي ايضا
ما سنده الى المتبرقي عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطوا الاجير
اجره قبل ان يحف عرقته وما سمع به خاطري في هذا المقام اعطوا الاجير اجره قبل
خفاف العرق كذا حديث سندنا فيه قط من قلق وقد اتفق فيها السلف على مثل
ما ورد به ظاهر الكتاب والسنة من جواز عقود الاجارات على منافع الابدان والعقار
والعروض **قوله** الاجارة عقد على المنافع تعرض هذا اللفظ المدور في مختصر
قال في شرح الاقطع هذا الذي دونه صحيح وهي خلاف النكاح لانه عقد على استباحة المنافع
بعرض معنى لا على تلك المنافع وسفي ان يقال عقد على منفعة معلومة تعرض معلوم
الى مدة معلومة حتى يخرج النكاح لان التوقيت يبطله او يقال عقد على منفعة معلومة لا
لاستباحة البضع بعرض معلوم قال الامام الاسجاني في شرح الطحاوي المليك على
ضرر من يملك منفعة ويملك غيره دل وجه على وجهين اما ان يكون ببدل او غير بدل

هذا الحديث في صحيحه
في صحيحه
في صحيحه

تمت

في البيع عقد على الايام
على التوقيت
في البيع عقد على الايام

تمليك العن بدل هو البيع وتمليك العن بعز بدل هي الهبة والصدقة والوصية واما
ذلك واما تمليك المنفعة بدل فهي الاجارة وتمليك المنفعة بعز بدل هي العارية ثم عقد
البيع عقد يعقد على الايام والتوقيت يبطله وعقد الاجارة عقد معاوضة لا يجوز
حتى يتبين البذل من فلا الجانيين اما بيان المنفعة فهو باحدى معاني ثلث اما بيان الوقت
وهو الاجل واما بيان المثل واما بيان المكان واما بيان الاجرة فان كانت دراهم او دنانير
فاشترط فيه بيان القدر ووقع ذلك على نقد البلد وان كانت النقود مختلفة فانه
يقع على الغالب منها وان كانت الغلبة مختلفة فان الاجارة فاسدة ما لم يتبين نقد منها
فان يتبين جاز وان كان الاجر جليا او وزنيا او عدديا متقاربا فالشرط فيه بيان القدر
والصفة واحتاج الى بيان مكان الايقاع اذ اكان له حمل وموئنة عند ابي حنيفة وان
لم يكن له حمل وموئنة فلا احتاج الى بيان مكان الايقاع وعند ابي يوسف ومحمد بيان مكان
الايقاع ليس بشرط ولا احتاج الى بيان مكان الاجل فان شئ الاجل جاز وبثت واما اذا كانت
الاجرة شيئا او عروضا فالشرط فيه بيان القدر والاجل والصفة لا يشترط في الدقة
المن جملة السلم فان لثبوته اصل واحد وهو السلم فلا يجوز الا على شرائط السلم خلاف
العلي والوزني لان لثبوتهما اصلين القرض والسلم والاجل في القرض ليس بشرط فان
بين جازة السلم وان لم يتبين جازة القرض في هذا كله اذ اكان عينا فلا شأن فيه دافيه
ولا احتاج الى بيان القدر والوصف والاجل واما اذا كان حيوانا فلا يجوز الا ان يكون
معينا واما اذا كان بدله المنفعة فانه ينظر ان كان من جنسه لم يجز اذا استاجر سلتي
دار سلتي دارا واستاجر رلوب دابة برلوب دابة لان الجنس انفراد مجزئ النساء
واما اذا كان خلاف جنسه فانه يجوز اذا استاجر سلتي دار برلوب دابة فانه يجوز
فان في شرح الطحاوي ثم اعلم ان بولم آجر الدار هل هو من باب الافعال او من باب المفاعلة
فيه كلام والزمخشري جعله في باب مقدمه الادب من الباين جميعا وتمام البيان فيه

ما قال المطرزي في المغرب قال الاجارة تلك المنافع بعوض وفي اللغة اسم للاجرة وهي
 ذرا الاجير وقد آجره اذا اعطاه أجرته من يائي طلبه وضرب فهو آجر وذلك مأثور وفي
 كتاب العين آجرته مملوكي أو جرهم إيجاراً فهو مؤجر وفي الأساس آجرته في داره فاستأجرها
 وهو مؤجر ولا تغل مؤجره فانه خطأ ويقبح قال وليس آجر هذا بوزن فاعل بل هو من
 افعل وإنما الذي هو من فاعل قولك آجر الاجير مؤجره فذلك شاعره وعارضة وفي المحل
 الرجل مؤجره اذا جعلت له على فعله أجره وفي باب فاعل آجره الدار وكذا في ديوان الادب
 لغة في آجره وآجره من الاجارة وفي باب فاعل آجره الدار وكذا في ديوان الادب
 والمصاديق قال وفيه نظروا في الصواب ما أثبت في العنق التهذيب والاساس على ان ما
 كان من فاعل في معنى المعاملة المزارعة والمشاركة لا يتعدى الا الى مفعول واحد
 وموآجره الاجير من ذلك كان حكمه حكمه وما تعاون فيه القياس السماع أقوى من غيره
 فاحاصل انك اذا قلت آجره الدار والمملوك فهو من افعل لا غير وادقلت آجره الاجير
 كان مؤجراً وأما قولهم آجرته منك هذا كانه من شهر ان زيادة من فيه عامية واسم
 الفاعل من نحو آجره الدار مؤجره والاجر في معناه غلط الا اذا صححت روايته عن السلف
 فحينئذ يصير نظير قولهم كان عاشباً وبلد ما حل في معنى معشيت ومحل واسم المفعول
 منه مؤجره ومؤجره من قال وآجره فعدته انه بناء على بواجره وهو ضعيف الى
 فاعل المفعول **قوله** والقياس يائي جواز اي جواز عقد الاجارة لكون المنافع
 معدومة في الحال **قوله** وقد شهدت بصحته الاثار مثل قوله عليه السلام اعط
 الاجير أجره قبل ان يحق عرقه وقد مر بيان ذلك قبل هذا **قوله** وتنقذ ساعة
 ساعة على حسب حدوث المنفعة اعلم ان عقد الاجارة تنقذ باقامة الدار مقام المنفعة
 في حق الانقضاء لا في حق الملك لان الملك يتأخر الى حدوث المنفعة فعلى حسب حدوث
 المنافع عقد ساعة فساعة وعند السامعي حاله العقد ثبت الملك في المنافع التي

قوله في ديوان الادب

وقال كان يطرد قوله في ديوان الادب

باقية الدار مقامها وتجعل المنافع موجودة عند يراوان كانت معدومة حقيقة بيان ما قلنا هو
 ان العقد لا بد له من محل لان المحل شرط صحة العقد لان العقود لا تصح بلا محل ولهذا
 قال الفقهاء المحل شرط ومحل العقد هنا هي المنافع وهي معدومة فلا يصح المعدوم
 محلاً للعقد فجعلت الدار محلاً للعقد باقامتها مقام المنافع التي ستوجد لان الدار
 محل المنافع تصحح للعقد حتى يربط العلامان وهما الاحباب والقبول احدهما بالآخر
 على وجه اليونان علة صالحة في افادة الحكم وهو ملك المنافع التي ستوجد والمراد
 من انعقاد العلة ساعة ساعة في دلائل مشايخنا على حسب حدوث المنافع هو
 عمل العلة ونقاده في المحل ساعة ساعة لا ارتباط الاحباب بالقبول بل ساعة
 وان كان ظاهر دلائل مشايخنا يؤيد ذلك والحكم تأخر من زمان انعقاد العلة
 الى حدوث المنافع ساعة ساعة لان الحكم قابل للتأخر في البيع بشرط الخيار
 ونرى بعض مشايخنا على وجه آخر قال اللفظان الصادران منهما مضامين الى
 محل المنفعة وهو الدار صحاحاً دلائماً وهو عقد بينهما اذا انعقد فاعلموا ولا يفعل
 يصدر منهما سوى ترتيب القول على الاحباب ثم الانقضاء حكم الشرع ثبت
 وصفاً لعلامتهما شرعاً والعلة الشرعية مغايرة للعلل العقلية فانها يجوز ان تنفك
 عن معلولاتها فجاز ان يقال العقد وجد وانه عبارة عن دلائلها والانعقاد
 تراخي الى وجود المنافع ساعة ساعة بخلاف العلة العقلية فان الانقضاء لا
 يصح انعكاسه عن السر فان قلت يلزم على ما قلتم تبدل الحقيقة في حق اضافة
 العقد وذلك لا يجوز لانتم انتم الدار مقام المنفعة المعدومة التي هي محل العقد
 حقيقة قلت تبدل الحقيقة فيما قال الشافعي لا فيما قلنا لانه جعل المنافع المعدومة
 حقيقة موجودة تتغير ونحن انما محل المنافع وهو الدار مقام المنافع تصحح
 للعقد باعتبار شرطه واقامة شيء مقام غيره في مراعاة شرط العقد ليس بتبدل

الحققة بل هو بدل حكم شرعي بدليل شرعي فاذا اوصى بوصية مضافة الى ما شرع بحيلة
 العام ثم عقد الاجارة على ما عرفت في اصول الفقه علة اسمها لاضافة الحكم اليه
 ومعنى لكونه مؤثرا فيه لاحتمال تراخي الحكم عنه **قوله** ولا يصح حتى تكون
 المنافع معلومة والاجرة معلومة هذا لفظ القدرى في مختصر اما الاجرة فلما
 روينا قبل هذا عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من استاجر
 اجيرا فليعلمه اجرة واما المنافع فلانها معقود عليها وبطلانها ففسد العقد لا قضا
 الى المنازعة المانعة من التسليم والتسلم ولذا جعل له الاجرة مفسدة للعقد لهذا
 المعنى فصار جعلا للمنافع والاجرة هنا جملة المبيع والتمن في باب المبيع **قوله**
 لما روينا اشارة الى قوله عليه السلام من استاجر اجيرا فليعلمه اجرة ويصلح هذا
 الحديث دليلا لاشتراط اعلام الاجرة بعبارة ولا اشتراط اعلام المنافع بدلالة
 اما العبارة وظاهره واما الدلالة فلان الاجرة معقود بها والمنافع معقود عليها
 والاصل في العقد هو المعقود عليه لا المعقود به لانه تبع فكان اشتراط الاعلام في البيع
 لرفع الجحالة مع انه ليس بمقصود اشتراطه في الاصل وهو مقصود بطريق الدلالة
 بالطريق الاولى **قوله** وما جاز ان يكون ثمن في البيع جاز ان يكون اجرة هذا لفظ القدرى
 في مختصر وذلك لان الاجرة في باب الاجارة كالتمن في باب البيع لان الاجارة
 بيع المنافع فاصح ان يكون ثمنه صلح ان يكون بدل المنافع هنا قال الشيخ ابو نصر
 البغدادي في شرحه وهذا الذي ذكره ليس على وجه الاحتواء لانه لا يجوز تعيين
 ذلك ان الاعيان لا تكون ثمنًا وتكون اجرة وانما ذكر ذلك لانه هو الغالب الي
 هنا لفظه معنى ما ذكره القدرى مطرد وليس منعكس واراد بالاعيان ما لم يكن
 مثليا كحيوان ثم الحيوان اما يصلح اجرة اذا كان متعينا والافلا وقد روينا تمام
 ذلك قبل هذا عن شرح الطحاوي وقال الشيخ ابو الحسن الرخى في مختصره في

الفرق من المبيع والتمن ما يتعين في العقد فهو مبيع وما لم يتعين فهو ثمن لان يقع
 عليه لفظه المبيع قال الفرأ الثمن ما كان في الذمة فالدراسم والدنانير اثمانا ابدا
 لا يتعين العقد على اصول اصحابنا وانما ثبت في الذمة والاعيان التي ليست من
 دوات الامثال مبيعة ابدا والمحللات والموزونات والعدديات المتقاربة
 بين مبيع وثمن فان قابلية الدراسم والدنانير من مبيعه وان كان في مقابلتها عين
 فان كانت المحللات والموزونات معينة فهي مبيعه ايضا وان كانت غير معينة فان
 استعملت استعمال الاثمان فهي ثمن بخوان يقول اشترت منك هذا العبد بدرا اذا
 خطه ويصف وان استعملت استعمال المبيع كان سلما بخوان يقول اشترت منك
 هذا خطه بهذا العبد فلا يصح العقد الا بطريق السلم والفلوس منزله الدراهم
 والدنانير في انها لا تتعين لتعيين لدا ذكر الشيخ ابو الفضل الرمانى في الايضاح
قوله وهذا اللفظ لا ينبغي صلاحه عين اي لفظ القدرى بقوله وما جاز
 ان يكون ثمن في البيع جاز ان يكون اجرة لا ينبغي ان يجوز اجرة ما لا يكون ثمنًا كحيوان
 اذا كان متعينا **قوله** والمنافع ثمة نصير معلومة بالمدى كاسجار الدور
 للسكنى والارضين للزراعة فيصح العقد على مدة معلومة اي مدة كانت وهذا
 لفظ القدرى في مختصر لما ذكر قبل هذا ان الاجارة لا يصح حتى يكون المنافع معلومة
 شرحه كريف تعلم المنافع مع ان تعلم بيان المدة وتارة تعلم بنفس العقد
 مجرد التسمية وتارة تعلم بالتعيين والاشارة والكل مدكور الى اخر المباح وذلك
 لان الدار اذا استوجرت للسكنى وتبين مدة السكنى شهرا او سنة او اكثر كان قد
 المنافع معلوما فيصح العقد ولذا اذا استوجرت الارض للزراعة سنة او اكثر جاز
 لكون المنافع معلومة ثم المدة ليس فيها تقدير خاص بل يجوز الاجارة في مدة
 معلومة طال او قصرت وقال في شرح الاقطع قال الشافعي في احد اوقافه لا يجوز

اكثر من سنة وما زاد على السنة ففيه بولان احدها يجوز ما شاء والاخر لا يجوز الاثر من
 ثلث سنة ولنا انها مدة يجوز ان تكون اجلا في الديون فجاز ان يكون اجلا في الاجارة
 بالسنة ولا نهامدة معلومة مجازت الاجارة عليها بالسنة فالواحدة الاجارة
 بخلاف القياس لان المنافع المعقود عليها معدومة وانما جوزت للحاجة والحاجة
 تدعو الى سنة في الزراعه ولا حاجة فيها ورا السنة فلنا تعليلكم بجواز الاجارة بالحاجة
 متى صح وجب ان يطرد وجوز في غير موضع الحاجة ايضا لانه لا يقولون بالاجارة
 على اننا نقول لا نسلم ان الحاجة مستفيه فيها ورا السنة لانه اذا استاجر ارضا للغرس او
 للزراعه ربما يكون محتاجا الى سنتين لذا اذا استاجر دارا للسكنى ربما احتاج الى
 ان يسكن فيها سنين لانه يلزم التحول عنها الى غيرها دل سنة فلما تحققت الحاجة بطل
 ما قالوا وفي احد اقاويل الشافعي يخص جواز الاجارة بثلث سنة لانا انما زاد على
 الثلاث جاز ان يكون اجلا في الديون فجاز ان يكون اجلا في الاجارة كاللثلاث وخمسة
 الثلاث لا معنى له لان الحاجة المحتوزة للاجارة تشمل جميع المدة قال صاحب الهداية
 الا ان في الاوقات لا يجوز الاجارة الطويلة وهي ما زاد على ثلاث سنين وذلك
 استثناء من قوله يجوز طال المدة وقصرت وللشافعي خلافه في اجارة الوقف قال
 في خلاصة الفتاوي المتولى اذا اجر مكتب دار الوقف اكثر من سنة ان كان الواقف
 شرط في ذلك الوقف الا انما اجر اكثر من سنة لا يجوز وان لم يشرط شيئا جاز بمقدار
 سنة الى ثلاث سنين لدا اختاره القتيبة ابوالثلاث وقال الشيخ الامام ابو حفص
 الكبير في الصياح يجوز قد رثلاث سنين وفي غير الصياح لا يجوز اكثر من سنة قال
 القاضي الامام علي السعدي لا ينبغي له ان يفعل ولو فعل صححت الاجارة
قوله قال وتارة تصير معلومة بنفسه لمن استاجر رجلا على صبيغ ثوبه او
 حياطته واستاجر دابة ليجل عليها مقدارا معلوما او يربها مسافة ستمها اي

قال القدوري في مختصر وقوله بنفسه ام ينسب العقد وفي بعض نسخ المختصر وتارة تصير
 معلومة بالتسمية اي تصير المنافع معلومة بمجرد التسمية بدون ذكر المدة كما اذا استاجر
 دابة ليجل عليها مقدارا معلوما مسافة معلومة او استاجرها ليربها مسافة معلومة
 وهو المراد بقوله مسافة ستمها فغن هذا عرفت ان قوله مسافة يتعلق بالجل والزاد
 جميعا وذلك لانه اذا عين الثوب الذي يصبغ ولون الصبغ بانه احمر او اخضر وقد ر
 الصبغ اذا كان مما يختلف وعين القدر المحمول على الدائيه حامية من نحوها وبين
 جنسه وسعى المسافة بان يقول الى موضع كذا صارت المنفعة معلومة لا محالة فصحت
 العقد قال صاحب الهداية وربما يقال الاجارة قد تكون عقد اعلى العمل واستجار
 القصار والحياط ولا بد ان يكون العمل معلوما وذلك في الاجير المشترك وقد يكون
 عقدا على المنفعة كما في اجير الوحد ولا بد من بيان الوقت وهذا الذي دل عليه صاحب
 الهداية اشارة الى تقسيم صاحب التحفة بقوله الاجارة نوعان اجارة على المنافع واجارة
 على الاعمال ولعل نوع شروط واحكام اما الاجارة على المنافع فاجارة الدور والمنازل
 والحوانيت والصياغ وعبيد الخدمة والدواب للربوب والحمل والثياب والحلى للباس
 والواني والظروف للاستعمال فالعقد في ذلك كله جائز بشرط جواز ان يكون
 العين المستاجر معلوما والاخر معلومة والمدة معلومة بيوم او شهرا او سنة لانه
 عقد معاوضة فالبيع واعلام المبيع والتمن شرط في البيع فذلك ههنا الا ان المعقود
 عليه ههنا هو المنافع فلا بد من اتمامها اعلاما بالمدة والعين الذي عقد عليه الاجارة
 على منافعها واما الاجارة على الاعمال فاستجار الاسكاف والقصار والصباغ
 وسائر من يشرط عليه العمل في سائر الاعمال من حمل الاشياء من موضع الى موضع
 ونحوه وهو نوعان استجار الاجير المشترك والاجير الخاص الذي يسمى اجير الوحد
 والاجير المشترك ما سجد وهو الذي تقبل الاعمال من الناس بالصباغ والقصار

وخبرها واجير الوحد كاسبه وهو الذي يعمل للواحد منه معلومه فللاول ان يعمل
لم جميعا وليس لمن استاجر ان ينعه عن العمل لغيره وفي اجير الوحد ليس له ذلك
وللستاجر ان ينعه ثم احكامها تخلف في بعض الاشياء وتتفق في البعض فاجير
الوحد لا يكون ضامنا للعين التي تسلم اليه للعمل فيها كما اذا استاجر يوما او شهرا قصارا
او خياط العمل له لا غير حتى لو هلك في يده لا بصنعه لا يضمن بالاجماع وكذلك
لو تحرق بصنعه الذي هو من العمل المادون فيها فاما الاجير المشترك فلا يكون ضامنا
والعين التي في يده امانة عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعلى قول ابي يوسف ومحمد
تكون مضمونه لو هلك بغير صنعه الا اذا هلك تحرق غالب او يفرق غالب
ويخود ذلك ولو تحرق بصنع معتاد بان دق دق مثله او القاها في التورج تحرق
او الملاح اذا غرقت السفينه من عمله واحتمال اذا سقط وسند الحمل والري
المشرك اذا ساق الدواب فضرب بعضها بعضا في حال سياقه حتى هلك
تكون مضمونه عند اصحابنا الدلاء وقال زفر والشافعي لا يضمن والمسئله معروفة
لدا في التحفه والباقي يعلم فيها **قوله** وقد يكون عقد اعلی المنفعة كما في اجير الوحد
ولنا فيه نوع نظر لان اجارة اجير الوحد ايضا عقد على العمل ولكن يشترط فيها بيان
المدة ولهذا جعله صاحب التحفه احد نوعي الاستجار على الاعمال كما ذكرناه
انفا فلوقال صاحب الهداية وقد يكون عقد اعلی المنفعة كما سيجار الدور والحواريث
وخبرها كان اولى واجير الوحد بالاضافة اي اجير المستاجر الواحد ولا لام في المضا
خلاف الاجير المشترك اي المشترك فيه فان المشترك صفه الاجير فلا بد من اللام
فيه ويجوز تحريك التحا من الوحد لانه معنى الواحد ايضا **قوله** قال وتارة
نصير المنفعة معلومه بالعين والاشارة من استاجر رجلا لينقل له هذا
الطعام الى موضع معلوم اي قال القدر في مختص وذلك لانه اذا اشار

ص

الى الطعام

الى الطعام المحمول وقال اجل هذا الطعام بهذا وسمى المساقه وقال الى موضع كذا فان قد
المنفعة معلوما فنصح العقد بدون ذلك المدة ثم اعلم ان القدر في وجه الله ذكره ولا
اشراط اعلام المنافع والاجر جميعا صحة الاجارة ثم ذكر اعلام المنافع كيف يكون
ولم يبين اعلام الاجر وبعده صاحب الهداية في الاقتصار على ما ذكره وقد ذكرنا نحن
قبل هذا في اول كتاب الاجارات عن شرح الطحاوي فان كان الاجر من النقدين
فيشترط بيان القدر ووقع على نقد البلد وان كان حليا او زنيا او عدديا متقاربا
فيشترط بيان القدر والصنف ومكان الانفا ايضا عند ابي حنيفة اذا كان له حمل
ومؤنه وان كان ثوبا او عرضا فيشترط بيان القدر والصنف والاجل واذا كان عسلا
كفت الاشارة في جميع ذلك وان كان حيوانا يجوز اذا كان عسلا وان كان منفعه
فان كان من جنس المستاجر لم يجز وان كان بخلاف الجنس جاز كالرؤوب والسيلاني
والله اعلم **باب الاجر في تسحق**
لما ذكر قبل هذا ان الاجارة لا تصح حتى تكون المنفعة معلومة والاجر معلوم ذكر
هنا وقت وجوب الاجر واستحقاقها وما يتعلق به من المسائل قال الاجر لا يجز
بالعقد اي لا يجز تسليمها وادائها مجرد العقد بل تسحق باحد المعاني الثلاثة
قوله قال الاجر لا يجز بالعقد وتسحق باحد معاني ثلثة اما بشرط التعجيل
او بالتعجيل من غير شرط او باستيفاء المعقود عليه اي قال القدر في مختص وعند
الشافعي ثلثة الاجر بنفس العقد وفايده هذا خلاف ما ذكره علای الدرس العالم
في طريقه خلاف وهو ان لا يثبت للموخر ولاية المطالبة بتسليمها في الحال ولو كانت
الاجر عبدا وهو قريبه لا يعتق عليه في الحال وقال الشافعي ثلثة بنفس العقد حتى
ثبت للآجر ولاية المطالبة تسليمها في الحال ولو كانت الاجر عبدا وهو قريبه
يعتق عليه في الحال وهذا بنا على ما ذكرنا قبل هذا ان الدار قايمة مقام المنفعة

ص

في حق الانعقاد لا في حق الملك عندنا انما عند الشافعي الملك في المنافع ثبت حالة العقد
باقامة الدار مقامها وقد مر تحقيق الكلام ولنا ما روي في اول كتاب الاجارات عن
الصحيح البخاري عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال
الله عز وجل ثلثة انا خصمهم يوم القيمة رجل اعطاني ثم غدر ورجل باع حرًا فاعل
ثمنه ورجل استاجر اجيرًا فاستوفى منه ولم يعط اجره وجه الاستدلال بدانته
على تاخير الاجر بعد العمل ولو كانت الاجرة تجب بنفس العقد لذمته على التاخير
من زمان للعقد والدليل على انها غير مستحقة بالعقد قوله تعالى فان رضعن اكثرا
فاؤهن اجورهن فارجب الاجر بعد الرضاع ويدل عليه ايضا قول النبي صلى الله
عليه في حديث ابي هريرة اعطى الاجير اجره قبل ان تجف عرقته وهذه حال فراغه
من العمل ولانه مال في مقابلة منفعة فلا يستحق بنفس العقد الرجوع في المضاربة
ولا يلزم المهر لانه عندنا في مقابلة ملك الا باحده دون المنفعة بدليل انه لو مات
احد الزوجين قبل الدخول لا يسقط المهر ولو كان في مقابلة المنافع لسقط لانه لم يوجد
الاشتقاق لو تلفت العين المستأجرة ولان الاجارة عقد معاوضة وقضيتهما المساواة
بين المتعاقدين في الملك ثم المستأجر لم يملك المنافع بعد لانها معدومة فلا يملك
المؤجر الاجرة ايضا حقيقة للمعادلة بينهما خلاف ما اذا تجلت الاجرة من غير شرط
او شرط التحجيل لانه اسقط حقيقة في اسحقاق المعادلة اجماعا اخصم بانه عوض في
عقد تجل بالشرط فجاز ان تجل مطلق العقد الثمن في البيع والحجاب انه لا يستع
ان يستحق الشرط ولا يستحق عند الاطلاق لنقد غير البلد والخيار في البيع والثمن
في الثمن بثان بالشرط وعند الاطلاق لا ثن ثان والمعنى في الثمن انه مقابلة البيع
فلكه المشتري جملة وملك البائع الثمن ايضا جملة فوجب على المشتري تسليم الثمن والاجر
مقابلة المنافع ولا يمكن تسليم المنافع جملة لانها تحدث شيئا فشيئا فلكه العوض لا

يحق تسليمه جملة واحدة قالوا عقد معاوضة لا يملك كل واحد من المتعاقدين
شئ من غير عقد فوجب ان يستحق العوض فيه مطلق العقد كالتحاج قلنا يتقضى
بالمساواة فانها عقد معاوضة لا يملك كل واحد منهما شئ ولا يستحق العوض مطلق
العقد والمعنى في الاصل انه يستحق موت احدهما الزوجين ومعلوم ان الزوج لم يستوف
المنافع ولذلك لو عادت المنافع عليها اليها كانت بان طلقها قبل الدخول يستحق
نصف الصداق بذلك على ان جملة الكد وليس يقف وجوبه على قبض المعقود عليه
خلاف الاجارة فان الدار لو هلك ثرد الاجرة ولو عادت المنافع اليه بالفسخ لا
يستحق النصف فصعفت خلافا فلم يستحق مطلق العقد بوضوحه انه لو سلك عن تسليم
العوض في النكاح او ثقه ثبت لثاقده ولا يبطل العقد بخلاف الاجارة فان قيل
لوم يملك المنافع يلزم الافتراق عن دين بدين قلنا لو صح ذلك لزم المقابض في
المجلس فلما جاز التفريق من غير تقابض ولا يكون ذلك دينا بدين بطل ما قالوا ولا
يلزم علينا صحة الابراء عن الاجرة والغالة والرهن بها لانا نقول داك بنا على وجود
السبب فصاروا لعوض عن القصاص بعد وجود الجرح والباقي يعلم في الاسرار ونسخ
طريقه خلاف قولنا واذا قبض المستاجر الدار فعليه الاجرة وان لم يسلمها هذا
لفظ القدوري في محصره الا ان القدوري ذكر هذه المسئلة بعد قوله والواجب
في الاجارة الفاسدة اجر المثل لا يتجاوز به المستحق ودرها في هذا الموضع انسب
لانه ذكر قبل هذا وجوب الاجرة باستيفاء المعقود عليه وهذا در وجوبها بالتمكن
من الاستيفاء لانها تجب باستيفاءه تجب بالتمكن من استيفاءه ولان اذا كانت الاجارة
صححة فاذا كانت فاسدة لا يجب شئ بمجرد التمكن من الاستيفاء وذلك لان الواجب
على الاجر تسليم العين التي يحدث منها المنافع في مدة الاجارة لا تسليم المنفعة لان
تسليم عين المنفعة لا يتصور فقام تسليم العين مقام تسليم المنفعة ولان يعتبر التسليم

على وجه نكح الانتفاع بها وقد تحقق التسليم على هذا الوجه فنتحقق التسليم المستحق
وجب الاجر وان لم يتفنع بها كما اذا قبض المبيع ولم يتفنع به قال الامام الاسجاني
في شرح الطحاوي ومن استاجر دابة الى مكان معلوم ليركبها فذهب بها ولم يركبها
ولم يحل عليها شيئا فانه يجب الاجر وذلك اذا استاجر دارا ليسكنها فسلم الموحجر
المفتاح اليه ومضت المدة فانه يجب الاجر عليه سئل الدار ولم يسكن الا اذا منع
مانع من السلطان او غيره فاحرجه ولم يملن دفعه عنها فانه لا يجب الاجر عليه الى
هنا لفظ رحمه الله وقال في شرح الاقطعي قال اصحابنا اذا استاجر دابة الى اللوة
فسلمها الموحجر واسكنها المستاجر بعد ادائه حتى مضت مدة يملكه السير فيها الى اللوة
فلا اجر عليه وان سافر معها الى اللوة ولم يركبها وجب الاجر وقال الشافعي
جب الاجر في الوجهين دليلنا ان العقد وقع على مسافة قاله لیسلم في غيرها لا
يُستحق به البذل كما لو وقع على مدة فلم يركبها فانه لا يستحق البذل فان قيل
ان المستاجر قبض العين المستجرة وتكمن من استيفاء المنفعة المعقود عليها فوجب
ان تستقر الاجرة عليه اصله اذا استاجرها شهر للركوب فيلزم له التمكن من الاستيفاء
في غير محل المعقود عليه فالتكمن من الاستيفاء في غير المدة فلا يستقر به البذل والمعنى
في الاصل ان العقد وقع على المدة وفي مسئلتنا وقع العقد على العمل وفرق ما بينهما
فما لو استاجر رجلا لحياطة ثوب او استاجر يوما للحياطة والحاصل ان هنا قيدا
لوجوب الاجر احدها التمكن من الاستيفاء في المدة حتى اذا لم يتمكن من استيفاء المنافع
او تكمن في غير المدة لا يجب الاجر والمأني ان يكون الاجارة صحيحة الارى الى
ما قال في تنه الفتاوى لا يجب الاجر في الاجارة الفاسدة فالتكمن من استيفاء المنفعة
وانما يجب بحقيقته الاستيفاء بخلاف الاجارة الصحيحة فان الاجر فيها يجب بالتكمن من
استيفاء المنفعة ثم في الاجارة الفاسدة انما يجب الاجر بحقيقته الاستيفاء اذا وجد التسليم

77
الى المستاجر من جهة الاجرة اما اذا لم يوجد التسليم اليه من جهة الاجر لا يجب الاجر وان
استوفى المنفعة ونقله عن يوحى الجامع الكبير في باب متصل بالباب الطويل فالتك
ان يكون التمكن من الاستيفاء في الموضع الذي اضيف اليه العقد ومنه خلاف الشافعي
وقد مرنا وقال سمس الاية البيهقي اذا وقعت الاجارة مطلقة كان ابتداء المدة
عقب العقد متواليا وعند الشافعي لا يكون عقب العقد الا بالشرط فان ترك
الشرط يفسد لانه ليس بعض المدد باولى من البعض كما لو اوجب صوم شهر ولنا قصد
الصحة والفايدة ولا صحة الا على هذا الوجه لان اخذها يقول أسلم في مدة كذا وهو
يقول لا بل في مدة كذا فيؤدي الى منازعة مانعه من التسليم والتسليم ولهذا جعلها متوالية
ليلا تصير بمحمولة فيؤدي الى هذا فان حدث بعد التسليم مانع من الانتفاع بان غصب
العين او حدث به عيب يمنع من الاستيفاء او الزرع ينقطع عنه الشرب والرخا ينقطع
ما من تسقط الاجرة بعده ويلزم فما استوفى لان المنفعة تلك حالا فحالا على حسب
الوجود فاذا تعذر الملك والتسليم في البعض لا يجب البذل بقدره كما في المبيع قبل
المضى كذا في الكفاية وقال في خلاصه الفتاوى اذا استاجر دارا وسلمها فارغة الا بيتا
كان مشغولا بمتاع الاجرة وسلم اليه جميع الدار ثم انتزع بيتا منها من يده رفع عن الاجر
محصه البيت ولكن بشرط التمكن من استيفاء المنافع في المدة التي ورد عليها العقد في
المكان الذي اضيف اليه العقد فاما اذا لم يتمكن من الاستيفاء اصلا او تكمن من الاستيفاء
في المكان الذي اضيف اليه العقد خارج المدة لا يجب الاجر حتى ان من استاجر دابة
يوما للركوب فحبسها المستاجر في منزله ولم يركبها حتى مضى اليوم فان استاجرها للركوب
في المصر يجب عليه الاجر لتمكنه من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد وان
استاجرها للركوب خارج المصر لا يجب الاجر اذا حبسها في المصر لعدم تمكنه من
الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد فان ذهب الدابة الى ذلك المكان في اليوم

ولم يربح برب وان ذهب الى ذلك المكان خارج المصر بعد ما مضى اليوم بالدابة ولم
يرب لا يجب له ان يخلصه ونقل فيها ايضا عن النوازل استاجر دابة الى مكة فلم
يرب بل شئ راجلا ان كان بغير علة في الدابة فعليه الاجر وان كان لعله في الدابة
او لم يرض بها بحيث لم يقدر على التوب لا اجر عليه وان استاجر ثوبا ليلبسه كل
يوم بذاتى فوضعه في بيته ولم يلبسه فمضى سنون كان عليه جل يوم ذاتى الى
الوقت الذي يعلم انه ليلسه لا يتخرق فادامضى وقت يعلم انه لولبسه يتخرق سقط
عنه الاجر لانه بعد ما مضى ذلك الزمان لا يمكن جعل الثوب مستغنا تقديرا بسقط
عنه الاجر والمرأة اذا اخذت اللبس من الزوج ولم تلبس ولبست ثوب نفسها
اذا مضى وقت لولبسه لبساً معتاداً يتخرق كان لها ولاية المطالبة للفسخ اخرى
والا فلا **قوله** فان غضبها غاصت من يده سقطت الاجر هذا اللفظ العدوى في
مختص اي غضب الدار المستأجرة غاصت من يد المستاجر في جميع المدة سقطت
الاجر وذلك لان اسحق الاجر اذا لم يوجد العجل اما باستيفاء النافع او بالتمكن
من الاستيفاء ولم يوجد الاستيفاء والتمكن منه اصلاً فلا يستحق الاجر هذا اذا غضبت
في جميع المدة فان غضبت في بعضها سقطت الاجر بقدر ذلك لانه تقدر تسليم
المنفعة بذلك القدر **قوله** ومن استاجر داراً فلهو اجر ان يطالبه باجره كل يوم
هذا اللفظ العدوى في مختص وتامنه انه الا ان يمين وقت الاستحقاق والعقد
قال في شرح الاقطع وقال زفر لا يطالبه الا بعد مضي مدة الاجار ولو كانت مائة
سنة وهو قول ابي حنيفة الاول الى هنا لفظه رحمه الله وجه قوله ان جميع المعقود
عليه لم يصير مسلماً فلا يطالبه ببذله في بيع العين وما لو استاجر حياطاً ليخيط له
ثوباً لحاط بعضه لا يستحق الاجر ما لم يفرغ من العمل خلاف ما اذا شئ وقت
الاستحقاق مثل ان يقول اجرتك هذه الدار بعد سنة على ان تعطيني الاجر بعد شهرين

لان ذلك منزله شرط تعجيل الاجر ولنا انه استوفى بعض المعقود عليه فيجب بدله
محققاً للمعاد له بين المتعاقدين وكان الناس ان يجب الاجر حالاً محالاً لو قبض
بعض المبيع واستهلكه الا انهم استحسنوا وجبوا الاجر يوماً فوما لان ايجاب
التسليم في كل ساعة يفرض الى الخرج والضرر لانه ما يفرغ من تسليم اجره ساعة يجب
عليه تسليم اجره ساعة اخرى على المولى فيقع الخرج لا محالة وهو مدفوع شرعاً
تقدر المطالبة بيوم فيوم لان اليوم مقصود بالانتفاع واخذ البذل عنه لا
يفرض الى الضرر خلاف الاحتياط فان التوب في يد بعد ولم يصير شئ منه مسلماً الى
المالك فلهذا لم يستحق الاجر ما لم يفرغ من العمل وقال نسخ الاسلام على الدين
الاسحقاني في شرح الحاشي واجز الدار والارض منزله اجراً كحوله ياخذ من الاجر
بحساب ذلك ما يجب له يوماً بيوم لان ما دون اليوم لاحد له فتقدر التقدير به
تقدر راءه باليوم واذا اشترط في جميع هذه الوجوه تعجيل الاجر او تأخيرها فهو على ما
اشترطه لما انه اعرض عن قضيه المعادلة ورعايتها كحقه فذلك الاعراض **قوله**
وله ان اجارة الاراضى لما يميناً يعني اذا اجر الارض بطالبه باجره كل يوم لانه منفعه
مقصودة فاذا شئ وقت الاستحقاق فلا يطالبه الا في هذا الوقت لانه منزله الما جيل
في الاجر **قوله** ومن استاجر بغير الى مكة للجمل ان يطالبه باجره كل مرة حلة
هذا اللفظ العدوى في مختص قال في شرح الاقطع هذا الذي ذكره قول ابي حنيفة
الثاني وكان قوله الاول ان لا يطالبه حتى يعود وهو قول زفر وقال صاحب
الهداية وكان ابو حنيفة يقول اولاً لا يجب الاجر الا بعد انقضاء المدة وانها السفر
وهو قول زفر منه اشارة الى ان ما ذكره العدوى قول ابي حنيفة ثانياً وقال
بعضهم في شرحه ان ما ذكره العدوى من التقدير بطالبه الاجر في كل مرة حلة هو قول
الرخي ونقله عن مسوط شمس الاية والايضاح ثم قال واما في قول ابي حنيفة المرجوع اليه

ص

لم يتدبره بل قال كلما سار مسيراً له من الاجر شي معروف فله ان يأخذ بذلك وهو
وهو قول ابي يوسف ومحمد فاقول نسبة ما ذكره الدورى الى الارخبى عجيب جداً
كان الارخبى قد نص في مختص انه قول ابي حنيفة الاخير لا يرى انه قال في مختص
وقال ابو حنيفة فيما له وقت يطالبه باجر كل يوم مضى من مدة الاجار وكذلك فى
المسافة على قدر ما قطع عنها فيما يملن تحصيل جزء من اجرايه وقال ابو يوسف عن
ابى حنيفة فى الذى يترى الى مكة للجمال ان يطالبه بالاجر يوماً بيوم وهو قول ابي حنيفة
الاخير وهو ايضا قول محمد وقال ابو يوسف فى الدور والمنازل اذا استاجر الرجل
شيئاً منها شهراً باجر معلوم فليس له ان يأخذ الاجر الا اذا مضى شهر وليس له ان يطالب
قبل ذلك روى ذلك عنه ابن سبعة وشرى الوليد وعلى بن الجعد وروى عنه
فى الذى استاجر ابلاً الى مكة انه لا يأخذ الاجر منه حتى يسير الثلث او النصف وقال
اسحق ذلك فى الشقة البعيدة وقال زفر اذا استاجر الرجل داراً كل شهر بعشرة دراهم
او كل سنة بماه درهم فليس له ان يأخذ من الاجر شي شيئاً حتى مضى شهر فى قوله فى كل
شهر وحتى مضى سنة فى قوله كل سنة فان استاجر ارضاً عشرين سنين الف درهم
لم يكن له ان يطالب بشئ من ذلك حتى مضى المدة وذلك قال فى الإبر الى مكة ذاهباً
وجائياً انه لا يطالب بالاجر حتى يذهب ويحج وهذا قول ابي حنيفة الاول وهو قول
ابى يوسف رواه محمد فى الاصول وما فى الاملا من عندى قوله الاخير لانه قال فى رمضان
سنة احدى وثلاثين وما به وهذا قبل موته شهراً الى هنا لفظ الارخبى فى مختص
واراد بقوله وما فى الاملا ما روى عن ابي يوسف انه لا يأخذ بالاجر حتى يسير الثلث
او النصف وقال الدورى فى باب التقرب قال ابو حنيفة اذا استاجر ابلاً الى مكة
لم يلزمه تسليم الاجر حتى يرجع وهو قول زفر ثم رجع ابو حنيفة وقال كلما سار مرحلة
طالبه بدين وهو قولنا الى هنا لفظ باب التقرب وقال فى المحلف فى باب زفر قال ابو حنيفة

بفتح الميم على فظ المصور رحمه الله

دنة

اولاً وهو قول زفر اذا استاجر ابلاً الى مكان ذاهباً وارجع ليس للواجر ان يطلب بعض
الاجر حتى يرجع ولذا قال فى اجارة الدار والعبد للخدم ثم رجع ابو حنيفة وقال كلما سار
مسيراً له من الاجر شي معلوم فله ان يأخذ حصته ولذا فى سلكى الدار وخدمة العبد
الى هنا لفظ المحلف وقال فى شرح الطحاوى ثم الاجر لا تخلو اما ان تكون معجلة
او مؤجلة او منجزة او مسلوفاً عنها اما اذا كانت معجلة فانه يملكها وله ان يطالب بها
لانها هكذا شرط قال عليه السلام المسلمون عند شروطهم واما اذا كانت مؤجلة
فليس له ان يطالب بها ما لم يمض الاجل واما اذا كانت منجزة فانه يطالب بها عند كل
نجم والنجم هو ان يشترط فى كل موضع لزماناً مضى نجم يجب عليه الاجرة التى
شروطه وان كانت مسلوفاً عنها فان با حنيفة كان يقول اولاً لا يطالبه ما لم
يستوف المنفعة كلها ثم رجع وقال رطاله اذا مضى كل يوم وهو قولنا الى هنا
لفظ شرح الطحاوى للامام الاسمى وجه قول زفر ما قلنا فى مسلة الدار
وهو ان المعقود عليه وهو جلة المنافع لم يكن مسله فلا يجب بدلهما فلا يجب اجر
الحياط ما لم يفرغ يؤدى قوله تعالى فان ارضعن لكم فائوهن اجورهن امر بدفع
الاجر بعد الارضاع ووجه ما روى عن يوسف من قوله الاخير ان النصف
او الثلث قدر مقصود فى المسافة لا ترى ان الانسان قد يفرد هذا القدر بالبر
ثم يتقل الى حال آخر نصار حمله هذا القدر حمله النزاع من العمل ووجه قول ابي حنيفة
الاخير ان كل مرحلة سير مقصود لا يشق المطالبة بذلك نصار كل مرحلة هنا
فاليوم فى اجارة الدار فتمه يطالب باجر كل يوم فله ان يطلب ما ذور ذلك
من الاجر لان المطالبة به تنفى الى المخرج والضرر حيث لا يتفرغ المستاجر لغير ذلك
قوله قال وليس للحياط والنصار ان يطالب باجر حتى تنزع من العمل اى قال
الدورى فى مختص وتماه فيه الا ان يشترط التجيل وذلك لان حياطه بعض الثوب

عند

وقضائه غير مستغنى به فلم يفرغ من العمل ويُسلم الى صاحبه لا يجب له شيء بخلاف اشتراط
 التجمل فان الاجرة عند تحقق لان المستاجر اسقط حقه في المعادلة فلو هلك العين
 المعول فيها فان هلك العين المعول فيها في يد الاجير ولعله اثره بخياطه والقضائه فلا
 يجب الاجر الا تسليم ذلك الاثر ولو هلك قبل التسليم في يد سقط الاجر لانه لم يسلم
 المعقود عليه المنفعة ومثل العمل فاذا انتهت المدّة وقد فرغ من العمل صار مسلما فلا يستط
 الاجر الهلاك بعده واما اذا كان العين المعول فيها في يد المستاجر فان فرغ من العمل
 استحق كل الاجر ما فرغ وان لم يفرغ استحق بقدر عمله لدا في التحفة فمن هذا عرف
 ان معنى ما قاله القدوري ما اذا كان الخياط يعمل في بيت نفسه اما اذا كان يعمل في بيت
 المستاجر فله الاجر بقدر عمله وهو المدّور في شروح الحامع الصغير وقال الشيخ ابو
 الحسن الارمني في مختصره كل من استوجر على عمل في شيء او عمل شيء وذلك الشيء في
 يد مثل الصباغ والخياط والقضائر والصايغ والنجار والاسكاف وسائر الصناعات
 بفعله ذلك مضمون عليه مادام في يد الاجر المسمى له لا يبرأ منه الاستسليم الى صاحبه
 فان لم يسلمه حتى هلك بطل اجره ويكون العمل مضمونا بالاجر كما يبيع يكون مضمونا بالثمن
 الى هذا لفظ الارمني وقال ايضا في مختصره واذا استاجر رجلا ليعمل له بيتا في داره او
 فيها هو في يد او يعمل له ساباطا او جناحا او حجرة في ذلك بيتا او قنطرة او نهرا او ما
 اشبه هذا بفعله العامل فلم يفرغ منه حتى اهدم البناء او انهار البير او سقط الساباط
 فله اجر ما عمل في ذلك لان ذلك قد صار في يد المستاجر قبل هلاكه وهذا
 قول اصحابنا جميعا فان استاجر على عمل شيء من ذلك في غير ملكه ولا ما هو في يد فلا
 اجر له حتى يفرغ ويسلم اليه اراة الموضع الذي يعمل فيه او لم يفرغ وهذا قول محمد
 اذا اراة الموضع او لم يفرغ وقال الحسن اذا اراة فهو منزلة ما في ملكه وفيه واذا لم
 يفرغ فلا يكون مسلما حتى يخلى منه وبينه الى هذا لفظ الارمني وقال شيخ الاسلام علي

يستحق
 الاجر
 في
 كل
 حال
 من
 حال
 من
 حال
 من
 حال

الدين لا سيجاني في شرح الحاشي الذي هو مبسوطه في باب متى يجب الاجر للعامل واذا
 هلك الثوب عند القضا ر بعد الفراغ من العمل فان ما حقه قال لا اجر له ولا ضمان عليه
 لانه لم يسلم العمل الى رب الثوب ولذلك سائر الصناعات بايديهم واما في قول من تضمن
 الاجير المشترك فان شارب الثوب ضمنه قيمة الثوب مقصورا واعطاه الاجر وان شا
 ضمنه قيمة غير مقصورة ولا اجر له وهو قول ابى يوسف ومحمد الاصل في هذا الباب ان
 الاجير المشترك لا يضمن الا ما جئت يداه عندي حسنه وعندهما يضمن ما حصل في يد
 بصنعه او بفرضه بناء على اصل وهو ان الحفظ هل هو واجب عليه بقضية عقد
 الاجار فمعه اى حسنه رضى الله عنه العمل واجب بقضيته دون الحفظ وعندهما
 الحفظ والعمل هما بقولان بان الحاجة كما تنس الى العمل تنس الى الحفظ لان حفظ الثوب
 مطلوب المالك فاذا تلف الثوب في يد كان مضائفا الى قصيره في الحفظ فيكون
 مضمونا عليه كما لو تلف من عمله واو حسنه رضى الله عنه بقول المسحوق لعقد ما
 عقد العقد لاجله وانه عقد لاجل العمل لا الحفظ فان الثوب في يد امانة والامانة
 اذا هلكت من غير صنعه لا يؤخذ بضائنها ولا يستحق الاجر لانه يجب في مقابلة
 العمل وانما يصير العمل مسلما الى المستاجر تسليم محله ولم يوجد صار هلاك المبيع
 قبل التسليم الى المشتري ومنه لا يجب الثمن لذلك ههنا ثم عندها اذا ضمنه ان شأضته
 قيمة الثوب مقصورا واعطاه الاجر لانه قد سلم العمل الى المالك وحدث بفعله
 زيادة في الثوب فكان عليه الاجر وعلى الاجير ضمان الزيادة مع الاجل وان شا
 ضمنه قيمة الثوب ولم يأخذ اجرة القضا ر لانه هلك العمل قبل وصول العمل الى
 يد المستاجر حقيقة فاشبه هلاك المبيع قبل القبض ولو لم يملك العمل واراد صاحبه
 اخذه كان للصانع منعه حتى يوفيه اجرة لان هذا عقد معاوضة للمعاذلة
 مرغية منه كما في باب البيع فان منعه فهلك فاجواب على ما تقدم والهلاك قبل

المنع وبعد سوا لانه خبسه محقه فلم ين متغديا في الاساءه فادانته في يده لا يواخذ الصا
 وان اراد ان يخذ من الاجر مقدار ما عمل فيه بل ان يفرغ منه لم ين له ذلك حتى يفرغ منه
 لان الاجر استحققت في مقابلته جله العمل فلم يوفه العمل لا يستحق عليه ايها الاجر وايضا
 انما يتصور بعد العمل لا قبله هذا اذا كانت القصصه وانفعه في ثوب واحد فاما اذا كانت
 في ثوبين ففرغ من بضاعه احدهما كان له ان يخذ من الاجر بحسب ذلك لانه ينتفع
 رحمه الى هنا لفظ نسخ الاسلام على الدين وقال ايضا في باب من استاجر اجيرا ليعمل
 له في بيته من شرح الكافي واذا استاجر الرجل اجيرا ليعمل له في بيته عملا مستغنيا ففرغ الاجر
 من العمل في بيت المستاجر ولم يصغه عن يده حتى سدد العمل او هلك فله الاجر تاما
 على المستاجر لان محل العمل في يد المستاجر وصار العمل بواسطه المحل مسلما اليه فيستحق
 الاجر وذلك لو استاجر من يخط له في بيت المستاجر قيصا فحاط بعضه ثم سرق الثوب
 فله من الاجر بقدر ما خاط اعتبرا للتسليم البعض تسليم العمل فلو كان استاجر ليعط
 له في بيت الاجير لم ين له شيء لانه لم يسلم العمل الى رب الثوب فصار هلاكا قبل
 التسليم اليه هلاك المبيع قبل التسليم الى المشتري وانه لا يستحق الثمن وذلك
 هنا قال قال الا ترى انه لو استاجر ليبنى له حائطا معلوما فبنى بعضه او كله ثم انه
 فله اجر ما بنى لانه في ملك صاحبه وذلك حفر البير في ملكه ولذلك الرجل مستاجر
 الحجاز يخبز له في بيته دما معلوما باجر معلوم فخبز ثم سرق فله الاجر تاما فان
 سرق قبل ان يفرغ منه فله من الاجر بقدر ما عمل وان كانت تخبز في بيت الحجاز لم ين
 له من الاجر شيء ولا ضمان عليه فيها سرق في قول ابي حنيفة لانه امين وعندها يضمن
 لان المحل دخل في ضمانه فلا يبرأ عنه الا بالرد الى المالك وقد بينا الوجه فيه الى هنا
 لفظ شيخ الاسلام في الكافي في نظم هذا المجموع ان ما قاله صاحب الهداية وذلك اذا
 عمل في بيت المستاجر لا يستوجب الاجر قبل الفراغ منه نظرا لانه خلاف الروايه

لو استاجر ليبنى له حائطا معلوما فبنى بعضه او كله ثم انه

شرح
 ص

قوله لما ساء

قوله لما ساء الى قوله لان العمل في المعص غير مستغنى به **قوله** ومن استاجر
 حيازا ليجزله في بيته فغير امن دقيق بدرهم لم يستحق الاجر حتى يخرج الخبز من التور
 هذا لفظ العدوري في محصره وذلك لان الاجر لا يستحق الا بنهاية العمل وقبل
 الاخراج من التور لا يتم العمل فلا جرم اذا اخرج اجره استحق الاجر في تلك الحال
 فان خبز المعص واخرجه استحق الاجر بقدره لان العمل في ذلك القدر صار مسلما
 الى صاحب الدرس قال محمد في الجامع الصغير عن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل ادخل
 رجلا الى منزله استاجر ليجزله خبزا فلما اخرجته من التور احترق من غره فله
 له الاجر ولا ضمان عليه الى هنا لفظ اصل الجامع الصغير فالواقي سروح الجامع
 الصغير اما عدم الضمان لانه هلك لا يصنعه واما وجوب الاجر فلانه اوفى عمله
 وصار الخبز مستغنا به فصح التسليم هذا اذا احترق في بيت المستاجر فان خبز خارج
 البيت فاحترق لا اجر له لانه اذا خبز في بيته فمما فرغ من العمل يصير العمل مسلما
 الى المستاجر لان العمل اذا كان في بيته كان في يده واما اذا خبز خارج بيت المستاجر
 فالعمل لا يصير مسلما الى المستاجر الا بالتسليم حقيقه ولم يوجد وبدون التسليم لا يجب
 الاجر واما قيد عدم الضمان في صورة الاحتراق بعد الاخراج من التور لانه
 اذا احترق قبل الاخراج فعليه الضمان في قول اصحابنا جميعا الا ترى الى ما قال
 شيخ الاسلام على الدين الاسكافي في باب من استاجر اجيرا ليعمل له في بيته وان احترق
 الخبز في التور بل ان يخرج له فان ابا حنيفة قال في هذا هو ضامن لانه مما جئته يدا
 بتقصير في القلع من التور فان ضمنه قيمته مخبوزا اعطاه الاجر وان ضمنه دقيقا
 لم ين له اجر لانه اذا ضمنه مخبوزا فقد وصل العمل اليه معنى بوصول قيمته اليه
 فكان له الاجر واذا ضمنه قيمة دقيقه لم يصل العمل اليه لا صوره ولا معنى فلم يستحق
 الاجر وهذا قول ابي يوسف ومحمد الى هنا لفظه في شرح الكافي **قوله** وهذا

بنينا

عند ان حشفه اي عدم الضمان على الخبز اذا احترق الخبز بعد الاخراج من غرنفله هو
اي حشفه اما عند ما فعلية الضمان قول في الجامع الصغير اطلق الجواب بعدم الضمان
ولم يذكر الخلاف وقد ايدوا الخلاف في سروح الجامع الصغير بل قالوا لا ضمان عليه
مطلقا فن هذا قالوا الجواب في الجامع الصغير مجرى علي عمومها اما عند اي حشفه
ولا ضمان عليه فلا لم يهلك من صنعه واما عند ما فلا هلك بعد التسليم واما ذكر
الخلاف القديري في سرجه لمختصر الرخى برأيه ان سماعه عن محمد قال واذا اخرج
من التور فوضعه وهو مخبز في منزل المستاجر وقد فرغ كان احتراق من غير جانيته
فله الاجر ولا ضمان عليه في قول اي حشفه لانه فرغ من العمل وصار مسلما له باخراجه
من التور لانه في ملك المستاجر وهلاك الشيء من غير عمل الاجير المشترك لا يتعلق به
الضمان عند ما على قول من تضمن الاجير المشترك فانه تضمن له دقما مثل الدقيق
الذي دفعه اليه ولا اجر له فان شأضته قيمة الخبز مخبوزا واعطاه الاجر وذلك لان
قبض الاجير المشترك عند ما مضمون فلا يبرأ منه بوضعه في منزل ماله لا يبرأ من ضمان
المقصوب بذلك فاذا وجب عليه الضمان صار صاحب الدقيق باختيار ان شأضته دقما
واسقط الاجر لانه لم تستطع له العمل وان شأضته خيرا فصار العمل مسلما له فوجب
عليه الاجر قال ولا أضنه القصب الخطب والمخ لان ذلك صار مستهلكا قبل
وجوب الضمان فوجب عليه الضمان ولا يقيه له **قوله** ومن استاجر طبيا خسا
لطبخ له طعاما للوليه فالعرف عليه وهذه من سائل العدوري ايضا اراد ما لعرف
وضع الطعام في القضايع وهذا بنا على عرف الناس وعاداتهم فان الطباخ هو الذي
يتولى ذلك في عرفهم ومطلق العقد تناول المعتاد ادا لم يوجد شرط خلاف ذلك
ولم يوجد الشرط يكون المعتاد هو المراد والوليه طعام العرس والوكيلة طعام
النساء والحرش طعام الولاده وما تطعمه النفسا نفسها خرسه وطعام الختان اغدان

على

بسلم

طعام

طعام القادم من سفره بقبعة وكل طعام صنع لدعوة ما ذبته وما ذبته جميعا ويكال
فلان يدعوا الثقري اذا حضر فلان يدعوا الجفلي والاحفلي اذا عم لراكال الثقبلي
وغيره **قوله** ومن استاجر اسنانا لمضرب له لبنا استحق الاجر اذا اقامها
عند اي حشفه وقال لا يستحقها حتى يشرجها وهذا لوط العدوري في مختصره
وقال السخ ابو الحسن الرخى رحمه الله في مختصره واذا استاجر لمضرب له لبنا
في ملكه او في شيء هو في يده فان رث اللبن لا يكون قابضا حتى يحف اللبن وينصبه
في بول اي حشفه لا اختلاف عنه في ذلك وعند اي يوسف ومحمد حتى يشرجه فان
هلك اللبن قبل اخذ الذي حذر له واحد منهم في بوله فلا اجر له وان كان بعد
له الاجر وان كان ذلك في غريبه ولا في ملكه لم ين له الاجر حتى يسلمه منصوبا
عند اي حشفه ومشرجا عند اي يوسف ومحمد الى هنا لفظ الرخى قال في شرح
الطحاوي والتسليم هو ان تحلى من المستاجر ومن اللبن ولبن في اي وقت يصح
السليم عند اي حشفه اذا اقامه وعند ما لم يشرجه لم يصح التسليم وجه قولهما
ان اللبن لا يؤمن فسادا قبل التشرج فصار اللبن قبله كخبز في التور قبل
الاخراج ووجه قول اي حشفه ان اللبن بعد المصب ينتهي عمله وبصير على صفة
لبن الاسفاح به الا ترى انه لو خد من ذلك المكان ميني به صار كخبز بعد
الاخراج ولان التشرج زيادة عمل بعد الفراغ من المقصود فصار ثقله الى
موضع الاستعمال وذلك غير واجب عليه فكذا التشرج وقولهما لا يؤمن فسادا
قبل التشرج ضعيف لان العين صارت مستغاياها فلا يعتبر بعد ذلك بالطاوي
من اسباب الفساد بعد التشرج وليس ذلك مثل الخبز في التور اذ العمل له
ينتبه بعد لانه لا ينفع به في التور عادة وظاهر الفرق **قوله** ولان الاجر
هو الذي تولاه عرفا اي سولي التشرج في عادات الناس والعرف هو المعترف به

مهيئ شرطاً وتشرح اللبن تنصيده وضمت بعضه الى بعض **قوله** قال وكل صانع
 لعمله اثر في العين والقصار والصباغ فله ان يحبس العين حتى يستوفي الاجراى قال
 القدوري في مختصره قال الشيخ ابو الحسن الرخى في مختصره وجميع ما ذكرنا معنى
 من الصباغ والخياط والقصار والصايغ والتجار والاشحاف وسائر الصنائع ان
 يحبسوا في ايديهم ما لهم العمل فيه او ما عملوا حتى يقبضوا الاجر وليس المستاجر قبض
 ذلك حتى يقبضوا الاجر وليس للمستاجر قبض ذلك حتى يدفع الاجر بمنزله المبيع بحسبه
 المبيع حتى يستوفي الثمن وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد واخبرني زياد
 واما الخمال والتجار والملاح يستأجر على عمل شئ فليس لهم حبس ما حلوه لانه لا عمل
 لهم فيه قايماً ولا تأثير وقال محمد فان حبس الخمال المتاع في يده فهو غاصب وقال ابو
 يوسف في الخمال يطلب اجره بعد ما يبلغ المنزل قبل ان يضعه فليس له ذلك الى هنا
 لفظ الرخى وانما كان للعامل فيما له اثر في العين ان يحبس العين حتى يستوفي الاجر
 لان البذل مستحق في مقابلة ذلك الاثر فكان له حبسه حتى يستوفي المالباع حبس
 المبيع وما ليس له اثر لا يثبت له حق الحبس لان العمل المعقود عليه ليس موجود في
 العين فلم يجز حبسها ولا يجوز حبس الرد بعد يدين على صاحبه لدا ذكر القدوري
 في شرحه وقال خزانة الدين فاضى خان واما القصار اذا قصر الثوب هل له حق
 الحبس لاستيفاء الاجر قالوا ان ظهر اثر عمله في الثوب واستعمل النشا شحجة او بالذ
 كان له حق الحبس وان لم يكن عمله الا الغسل لا يكون له حق الحبس لان البياض كان
 موجود في الثوب ومنهم من قال له حق الحبس على كل حال وهو الصحيح لان البياض
 وان كان موجود في الثوب الا انه كان مستترا وقد ظهر بعملة فكان له حق الحبس
 لدا ذكر في شرح الجامع الصغير وهذا اذا عمله في دكانه اما اذا خا ط الخياط او
 صبغ الصباغ في بيت المستاجر فليس له حق الحبس لدا في خلاصه الفتاوى وقال

في قسم المبسوط من الشامل في باب الاستصناع القصار يحبس الفضل لا يحبس لان الدق
 والشاحص حصل منه خلاف البياض لانه كان يظهر الى هنا لفظ الشامل وقال شيخ الاسلام
 علاء الدين الاسجاني في باب الرجل يستصنع الشئ وللشاحص وجميع هؤلاء
 الصنائع اذا رضى المستصنع العمل واجاز ان لا يدفع له المتاع حتى ياخذ منه الاجر
 وهذا اذا كان له عمل شئ في المحل كالقصار والخياط لان اثر عمله قائم فكان له
 حق الحبس حتى يستوفي الاجر خلاف الغسل لانه لم يبق اثر في المحل فلا يملك الحبس
 الا ان يكون مؤخلاً فلا يملك منع المتاع منه حينئذ لان السلم غنر واجب عليه للملاح
 فلا يملك الحبس في الوباغ شئاً من مؤجل ليس انه لا يملك الحبس فذلك ههنا وقال
 ايضا في باب من استأجر اجيراً ليعمل له في بيته من شرح الكافي وكل شئ اذا هلك
 لم يكن له منه اجر فله ان يحبس حتى ياخذ الاجر لان سقوط الاجر بالهلاك دل على
 قوله لونه في يد العامل فيملك الحبس لاستيفاء الاجر فملك حبس المسع لاستيفاء
 الثمن وكل شئ اذا هلك كان له الاجر فليس له ان يحبس حتى ياخذ الاجر لانه ما وقع
 وقع سلماً والحبس بعد التسليم لا يجوز لانه قد سقط ولا يعود وان حبسه هناك
 عند ضمته لانه حبسه بغير حق فكان غاصباً مضمناً واذا عمل القصار والصباغ
 والخياط واشباههم في بيت الذي استأجرهم لم يكن لهم ان يحبسوا المتاع بالاجر لان
 العمل وقع سلماً الى المالك لان المحل في يده وهم ضامنون لما جنت ايديهم في قول
 ابي حنيفة مما عملوا في بيت المستاجر مثل ما يضمنون ما عملوا في سوتهم لان الجناية
 سبب لوجوب الضمان ايما وجدت فرق من هذا ومن الملاح اذا غرقت السفينه
 بده وصاحب المتاع فيها حث لا يضمن المتاع لان المتاع في يده ماله حقيقة والمد
 تصرف يلاقي السفينه دون المتاع متى كان ما ذوقا فيه من قبل المالك لم يكن
 متقدماً في السبب فلا يؤخذ بالضمان **قوله** وسنبتن بعد هذا اشارة

الى ما ذكر في اول باب ضمان الاجير وهو ان الاجير المشترك لم لا يضمن فيما هلك في يد من غير
صنعه عنده الى حشفه ويضمن عندهما وسجي بيان ذلك ثم ان شاء الله **قوله**
وكل صانع ليس له لعل اثر في العين فليس له ان يحبس العين للاجر كالحال والملاح وهذا
لوظ العدوى ايضا وقد مر بيانها ويرى قوله كالحال ما حكاه واجيم جميعا والحكم
فيها واحد ولم يذکر فيها الاخرى جميعا في محصله وقد مر انفا والاولى ان يروى
هنا بالحكم لان الحمل يجوز ان يقع على الظهر وعلى الدابة فلو لم يكن اعم من لفظ الحمل
ما يحتمل ان يكون **قوله** وغسل الثوب نظير الحمل اراد به الغسل بمجرد ازالة
الدرن يعني ان الحمل لا اثر له فأي العين فذلك الغسل ثم لا يحبس الاجير
فكرهنا لو اني سروح الجامع الصغير ولا يلزم على هذا الاثر ان اردت ان
تحت بحسبه بالجعل وان لم يكن لا اثر له في العين فأي لان ما لم يمتدح على شرف
الهلاك فبالرد احياه وصار كانه ملله ابتداء فكان له حق الحبس ولم يكن العين
فما نحن منه على شرف الهلاك فلا يكون له حق الحبس لانعدام معنى التملك وانعدام
الاثر العايم بالعين **قوله** وهذا الذي ذكرناه مذهب علمائنا السنية اي هذا الذي
ذكرناه من حق الحبس للصانع بالاجر فما اذا كان لعله اثر هو مذهب علمائنا السنية
وهو مذهب الحسن بن زياد ايضا وقد روى مذهبنا الاخرى لذلك قبل هذا وقال
زفر والساني ليس له حق الحبس سوا ان لعله اثر في العين ولم يكن وهو معنى قوله في
الوجهين في المتن وذكر العتاي قول الساني لقول زفر وجه قول زفر ان المعقود
عليه وهو العمل صار مسلما فلا يجوز احبس بعد التسليم كالباع اذا سلم المبيع الى المشتري
ليس له حق الحبس وكذا الخياط اذا خاط في بيت المستاجر ليس له حق الحبس فكذلك
ولنا ان التسليم الى المستاجر لم توجد لان ايقاعه العمل تحصيل واجاد له لا تسليم
عنه بالعين التي هي ملك المستاجر لصورة اقامة العمل اذ لا يملك العمل فيها الا بالاتصال

ان

بما ثبت من الاتصال بالاضطرار لا يدل على الرضا بالتسليم فلم يكن ذلك حسبا بعد التسليم
فكان له حبس العمل الذي منزه المبيع والعمل وان تلاشى فاشي قائم لجعل بقا الاثر كبقا
اصل العمل لجعل له حق الحبس لاستيفاء الاجر اذا كان حالا خلافا لما اذا كان مؤجلا
حيث لا يكون له حق الحبس ولا يحبس المبيع اذا كان الثمن مؤجلا **قوله** ولنا ان
الاتصال بالمحل اي اتصال عمل الاجير بالمحل الذي يعمل فيه **قوله** فلم يكن مورا ضيا به
اي لم يكن الصانع راضيا بالاتصال بالعمل على انه تسليم فاذا لم يكن راضيا بذلك لم يكن
وتوقع العمل في يد المستاجر ما نفع من الحبس بالاجر كالموقع المبيع في يد المشتري
بل الرضا بالبيع **قوله** قال واذا شرط على الصانع ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل
غيره اي قال العدوى في محصله وذلك لان اعمال الصانع فيها تفاوت بين عمل
وعمل فاذا شرط عمل الاجير بنفسه كان ذلك شرطا مقيدا فيعتبر فليس له ان يخالف
ويستعمل غيره اما اذا اطلق العمل كان المراد منه نفس العمل فله ان يستعمل غيره لان
المطلق ينصرف الى ما هو المعتاد والمتعارف فماله بشرط والصانع يعملون في
العادات بانفسهم وباجراءهم فكان له ان يعمل بنفسه واجبر وهذا لان المعقود
عليه مطلق العمل في الدمة وذلك موجود في فعله وفعله غير يجوز ان يوفيه
ما سقاه عينه في ابقاء الدين وفي الصورة الاولى المعقود عليه العمل المقيّد وهو
العمل الواقع من شخص بعينه فلا يجوز تتركه الى غيره كما في استئجار الدابة للربوب اذا قيد
ربوب شخص ليس له ان يتركه غير فاد اطلقه جاز ان يترك من شاء على ما يحكي بيانه بعد
هدا ولا الاستاجر دابة بعينها للمحل ليس للموثر ان يسلم غيرها فاذا استاجرها للمحل ولم يعينها
جاز له ان يسلم اي دابة شاء ونقل عن الامام حميد الدين الصريان صورة المسئلة فما اذا
قال للخياط مثلاً على ان تعمل قميصك او يديك اما اذا قال على ان تعمل فهو مطلق
فصل لما ذكر في الباب المتقدم استحقاق تمام الاجر ذكر في هذا الفصل عدم

استحقاق تمام الاجر او بعض الاجر وقدم سائل الباب على سائل هذا الفصل لان الاصل
وجوب الاجر كاملاً عند صحة الاجازة ونقصانه او عدته عارض هذا ما لا يخفى من وجه
الناسبه **قوله** ومن استاجر رجلاً ليدب الى البصرة فيجي بعباله فذهب فوجد
بعضهم قد مات فجاء من بقي فله الاجر بحسابه وهذه من سائل الجامع الصغير قال
مجدد عن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل استاجر رجلاً ليدب الى البصرة فيجي بعباله
فذهب فوجد بعضهم قد مات فخل من بقي قال له من الاجر بحساب ذلك الى هنا لفظ
مجدد في اصل الجامع الصغير قالوا في شروح الجامع الصغير معنى المسئلة اذا كان عباله معلوماً
وذلك لان الاجر مقابل مجملهم جميعاً فاذا حملهم جميعاً كان مستحق جميع الاجر فلما او في بعض
المعقود عليه دون البعض استحق الاجر بتدريماً او في رطل بقدر ما لم يوف
قوله وان استاجر له ذهب بعباله الى فلان بالبصرة وتجي بجوابه فذهب فوجد
فلان ميتاً فزده فلا اجر له وهذه من سائل الجامع الصغير وصورته انه مجد عن يعقوب
عن ابي حنيفة في رجل استاجر رجلاً ليدب بعباله الى البصرة الى فلان وتجي بجوابه فذهب
فوجد فلان قد مات فرد الباب قال لا اجر له وقال مجد له الاجر في الذهاب الى هنا
لفظ مجد في اصل الجامع الصغير ولم يذكر مجد منه قول ابي يوسف وقال في الحصر والمختلف
ذكر ابو الليث قول ابي يوسف مع مجد وعين مع ابي حنيفة وذكر القدوري في كتاب الترتيب
وحز الاسلام البرزوي في شرح الجامع الصغير قول ابي يوسف مع قول ابي حنيفة وقال
فخر الدين قاضي خان في شرحه للجامع الصغير واختلف المشايخ في قول ابي يوسف والاهم
ان قوله هو ان ابي حنيفة رضي الله عنه واجمعوا على انه لو ترك الباب ثم لم يرد الى المرسل
يستحق اجر الذهاب واجمعوا على انه لو ذهب الى البصرة ولم يخل الباب فلا يستحق الاجر
واجمعوا على انه لو استاجر رسولاً ليبلغ الرسالة الى فلان بالبصرة فذهب ولم يجد
فلان فانه يستحق الاجر الى هنا لفظ قاضي خان والاصل هنا ان المعقود عليه اذا انتقص

بطل الاجر بالاتفاق والاختلاف في ان الاجر مقابل بايصال الباب الى المثلوث اليه ام مقابل
بخل الباب وقطع المسافة به فقال مجد انه مقابل بقطع المسافة الباب لا بخل الباب
وجوابه الى الباب لان حمله يسير لا يقابل به البذل غالباً لحقة مؤثنته ثم قطع المسافة
وقع في الذهاب للستاجر فوجب اجر الذهاب ولم يقع قطعها في العود للستاجر فلم يجب
اجر وذلك لانه او في بعض المعقود عليه دون البعض فوجب الاجر بحساب ذلك
قالوا استاجر على حمل طعام الى البصرة فخل بعضه ووجه قوله ان المقصود من
الاستيجار على حمل ثياب الى فلان بالبصرة هو اوصول الباب اليه لاجله وانما الحمل
وسيلة الى ذلك والاجر يقابل ما هو المقصود من العقد دون الوسيلة فاذا ارد الباب
ولم يوصله الى المثلوث انه فقد ابطل عمله قبل التسليم فلا يستحق الاجر من استاجر خياطاً
ليخيط له ثوباً فحاطه ثم فقعه لا يجب له الاجر لانه نقص عمله فكذا هنا فصار لمن استاجر
حمل طعام الى فلان بالبصرة فخله ثم رده الى بغداد فلا اجر له فاشبه ما اذا كان المثلوث
اليه خياطاً ولم يوصله اليه خلاف ما اذا ترك الباب ثم حثحب له اجر الذهاب
لانه لم ينقص عمله بل اتي ما في وسعه وامكانه وقال في خلاصه القناوي ان لم يرد الباب
لانه دفعه الى داره او وصيته يجب الاجر بالاجماع ولم يذكر انه اذا وجد فلان غائباً فترك
الباب هناك ورجع يعني لم يذكر مجد في الجامع الصغير من مشايخنا من قال هذا على الاختلاف
الذي ذكرنا ومنهم من قال يجب اجر الذهاب بالاتفاق هذا اذا شرط عليه المجيء بالجواب
فان لم يشرط عليه المجيء بالجواب فلم يذكر في الباب معنى في الجامع الصغير معقول اذا لم
يشرط وترك الباب ثم حتى يوصل اليه اذا حضر بان كان غائباً والى ورثته ان كان ميتاً
فانه يستحق الاجر فلا واد الوارد فذهب الباب اليه فلم يبق حتى عاد من غير جواب له الا
فلا لانه اتي ما في وسعه ولو لم يجد او وجد لكن لم يدفع الباب بل رده الباب فلا اجر له
قال مجد له اجر الباب الذهاب ولو نسى الباب ههنا لا يستحق اجر الذهاب بالاجماع

ولو استأجر ليبلغ رسالته الى فلان بالبصر فذهب الرجل فلم يجد المرسل اليه او وجد
لم يبلغ الرسالة فرجع فله الاجر والعزق من الرسالة والكتاب ان الرسالة قد تكون سراً
لا يرعى المرسل ان يطلع عليه غيره اما الكتاب فتحتمون يعني لو ترك الكتاب محتوماً لا
يطلع عليه غيره قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رحمه الله لا نسلم فضل الرسالة
هو والكتاب سواء فاما في الطعام اذ ارجع الطعام وهلك في الطريق لا يضمن عند
اصحابنا المذاهب لدا في الخلاصة **قوله** لما ان المعقود عليه نقل الكتاب لانه المقصود
او وسيلة اليه وهو العلم بما في الكتاب لكن الحكم معلق به وقد نقضه اي المعقود عليه
نقل الكتاب الى المكتوب اليه لان الايضال وهو النقل اليه هو المقصود من عقد الاجارة
او نقل الكتاب اليه وسيلة الى ما هو المقصود والمقصود هو علم المكتوب اليه ما في الكتاب
ولكن الحكم وهو وجوب الاجرة معلق بنقل الكتاب الى المكتوب اليه لان علم ما في الكتاب
لا يحصل للمكتوب اليه قبل النقل اليه وقد نقض الاجرة النقل وهو علم قبل التسليم بسط
الاجرة لطعام اذ اردت بعد اكل **قوله** وان استأجر ليذهب بطعام الى فلان
البصر فذهب فوجد فلان ميتاً فردت فلا اجر له في قولهم جميعاً وهذه من مسائل الجامع
الصغرى اي في قول علمائنا الملة والعزق لمجد ان نقل الطعام على يقابل به الاجر
لان في اقامته حرجاً وقد نقضه اما حمل الكتاب فليس يعمل يقابل به الاجرة ليس خفة
مؤنته وانما يقابل الاجر بقطع المسافة وقد قطعها في الذهاب له ثم في هذه المسئلة خلاف
زفر فنعده حب الاجر وهو غاصب في الرجوع لادراك العتية ابو الليث في شرح الجامع
الصغرى لانه نقض العمل حيث رد الطعام فصار كانه لم يحمله اصلاً فلا يجب الاجر
هنا كما اذا خاطب ثوباً ثم نقعه هو وزفرانه لما حمل الطعام الى البصر انتهت اجارته ثم
الاجر وصار في الرد غاصباً من باع طعاماً وسلمه الى المشتري ثم استرده منه حب الثمن
على المشتري والبايع غاصب للطعام فيجب عليه رده او رد مثله فذلك هنا ولا نسلم ان

الاجر حب مجرد حمل الطعام الى البصر لان المعقود عليه هو حمل الطعام الى فلان بالبصر
ولم يوجد حمله الى فلان فلا يجب الاجر **قوله** خلاف مسئلة الكتاب على قول مجرد اى خلا
مسئلة حمل الكتاب الى فلان بالبصر فان فيها يجب اجر الذهاب على قول مجرد وفي مسئلة
حمل الطعام اذ اردت لا يجب الاجر بالاتفاق وقد مر البيان **قوله** هناك اي في
مسئلة الكتاب **قوله** على ما مر اشارة الى ما ذكر من دليل مجرد بقوله لانه او في بعض
المعقود عليه وهو قطع المسافة والله اعلم **باب**
ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً فيها لما ذكر من الاجارة وشرطها من كون المعقود
عليه معلوماً والاجرة معلومة وذكر ايضا في وقت يتحقق الاجر ذكرها ما يجوز من
الاجارة باطلاق اللفظ او تقييده وذكر ايضا من الاقوال ما ينعقد خلافاً من الاجرة للوجر
وما لا ينعقد خلافاً **قوله** قال ويجوز استئجار الدور والحوانيت للسكنى وان لم
يتم ما يعمل فيها اي قال العدوي في محصره وتامه فيه وله ان يعمل كل شيء الا الحداة
والقضارة والطحانة قيل صورة المسئلة فما اذا قال استأجرت هذه الدار لهذا شهراً
ولم يتم شيئا يعمل فيها لا السكنى ولا غيرها فعلى هذا يكون قوله للسكنى متصلاً بالدور
والحوانيت اي استجار دور السكنى وحوانيت السكنى من غير ان يتم ما يعمل فيها جازية
وهذا صحيح لان شيخ الاسلام علاي الدين الاسجاني ذكر في شرح الكافي الذي هو مبسوطه
في اول باب اجارة الدور والبيوت واذا استأجر الرجل داراً سنة لمدا ولم يتم الذي
يريد قاله له فان ما حصفه قال هو جائز وله ان يسكنها ويسكنها من شاء ويضع ما بدا له
من الثياب والمتاع والحيطان ويعمل فيها ما بدا له من الاعمال ما خلا الرخي والحدادة
والقضارة فان هذا يضرنا لبنا وليس له ان ينعله الا برضا صاحب الدار او بشرط عليه
في الاجارة وهو قول اي يوسف ومحمد وهذا استحسان والقياس ان لا يجوز لان المنافع
تختلف باختلاف الاستعمال فصار كلو استأجر دابة ولم يتم ان يركبها او حمل عليها فانه لا يجوز

لداهنا وجه الاستحسان ان المقصد من الدار انما هو السكنى وحفظ الامتعة وهذا لا يفتقر
تفاوت الناس ولهذا الاستحسان ان لا يسكنها كان له ان يسكنها غير خلاف الدابة لان
مناقتها تتفاوت تفاوت الاستعمال فلا بد من بيان الوجه ليصير المنافع معلومة كان
في الدار موضع معتد لربط الدواب كان له ذلك والاملا لانه يردى الى افساد الدار اذا
ربط الدواب في موضع السكنى افساد فلا يجوز خلاف الحداثة والعصاة لان هذا يضر
بالبناء ويؤثره فلا يملك الا بالشرط وذلك الرخي وقال ابو يوسف ومحمد بن علي بن عبد الله
ويروى عنه بنو مثل الحداثة والعصاة والرخي لما ذكرنا انه عند البناء كان في معناه
قال ولو استاجرها للسكنى كل شهر هذا فلا ان يربط فيها دابته ويغير وشائه ويسكنها
من ايج وهذا اذا كان موضع معتد لذلك على ما بينا له اذ رشح الاسلام الاسكان
رحم الله وقدره ومحمد بن الحسن في كتاب الآثار عن ابي حنيفة عن ابي حصين عن ان
رافع عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مر كابط فاعجبه فقال لمن هذا فقال لي رسول
الله استاجرته قال لا تستاجر شي منه وهذا الحديث دل على حواجز ايجان العقار
اذا لم يجز لم يكن للخصيص فائدة ويجوز ان يتعلق قوله للسكنى بالاسكان اى بجور
اسكان الدور والحواجز لاجل السكنى وان لم يبين ما يعمل فيها وله ان يعمل فيها كل شي
لا يوهن البناء ولا يفسد وهو الظاهر من كلام القدرى **قوله** لان العمل المتعارف
في السكنى معنى ان المقصد من الدار في العرف هو السكنى فنصرف مطلق العقد الى المتعارف
ليس بتفاوت مبيع العقد وله ان يعمل فيها كل شي لا يوهن البناء ولا يفسد كالطبخ والحبز
والنخالة وغسل الثوب ونحو ذلك خلاف ما يوهن البناء لانه ليس له ذلك كالحداثة والعصاة
والطحانة **قوله** الا انه لا يسكن استثناء من قوله وله ان يعمل كل شي وقوله سكن يتبع البناء
من الدال على المجرد ملكون على هذا انتصاب قوله حدا او لا قصارا ولا طحا على الحال
ونعم على هذا التقدير عدم اسكانه غير بطريق الدلالة ويجوز بضم آيا ونحوها

لما كان المقصد من الدار السكنى وحفظ الامتعة

وانتصاب

وانتصاب كل منها على انه منعول به فعلى هذا التقدير نعم سكاه نفسه بطريق الاثبات لانه انما لم
يجز ان يسكن عن لان ذلك يوهن البناء في سكنى نفسه ملتصبا بهن الاشياء هذا المعنى حاصل فكان
في منعه عن اسكانه غير اشارة الى منعه عن سكاه والله اعلم وانما قلنا ان الاول دلالة لانه لما
لم يملك السكنى بنفسه فلا بد من بيان الوجه ليصير المنافع معلومة كان في الدار موضع معتد
رحم الله في شرح الكافي واذا استاجر بيتا على ان يعتقه فيه قصارا كان اذ ان يعتقه فيه حدا
فله ذلك ان كان مضرهما واحد او مضره احدا اقل لانه لا يلحقه منه ضرر زائد كان
له ذلك وان كان لضرر مضر لم يكن له ذلك للحق الضرر وذلك الرخي والمسلم والدمي والحزني
المسكين والحر والملوك التاجر والمكاتب لهم سوا في الاحكام لانه عقد توسل به الى اقامة المصالح
الدنيوية وكل واحد من هؤلاء يملك اقامة مصالح دنيوية ولا ينعى نفعه وكل واحد منهم يملك
الحجارة وقال بعد هذا في هذا الباب قريبا من خمسة عشر ورقة رجل تبارى بيننا ولم يسر
ما يعمل فيه فهو جائز وليس له ان يعمل فيه العصاة ونظايرها لان التمس يقصد به السكنى وضع
الامتعة وكانت المنفعة المطلوبة منه متعينة فلا يحتاج الى التمس متى تعين السكنى فكل
عمل يكون في معنى السكنى ولا يضر بالبناء يملك وكل ما عاود ضرره الى البناء لا يملك لانه ليس في
معناه فان عمل العصاة فيه فانه من التمس من عمله فهو ضامن لانه صار مخالفا لما ترك غاصبا
ولا اجر عليه لان الاجر مع الضمان لا يجتمعان وانما كان ذلك لانا جعلنا فعله انلافا من الابتداء
والانلاف لا يقابل بالاجر وان سلم او جئت عليه الاجر استحسانا لان في القول بفاد العقد في
هذه الحالة نفع راجع الى السيد من غير ضرر لمزمنه فحلنا ما التفاد عليه **قوله** ويجوز استجار
الارض للزراعة هذا العطف القدرى في مختصره وقامه منه ولا يصح العقد حتى يسمي ما يزرع
فيها او يقول على ان يزرع فيها ما شاء اعلم اولاً ان الاراضى يجوز استجارها للزراعة لان منفعتها
معلومة بل لا يسفها وانما جاز الاستجار بالاستعانة ثم لما جاز استجارها لا يصح الاستجار حتى
يتم ما يزرع فيها من انواع الزراعة او يقول يزرع فيها اى نوع شاء وذلك لان ما يزرع متناو

٧٧

لان ضرر على الارض ويقصاها به ظاهر ولا يصح العقد مع جهالة المعقود عليه فلا بد من بيان النوع المزروع ليقع العقد صحيحا بارتفاع الجهالة اما اذا كان على ان يزرع فيها ما شاها جاز العقد بلا بيان النوع لان عدم الجواز كان لدفع الضرر فادارضى صاحب الارض بذلك جاز لان المنفعة في جمعه معلومة ثم لما جاز اسجار الارض للزراعة وصح دخول الشرب والطريق لان الاجارة تعقد للاسراع ولا اسراع بالارض اذا لم يدخل الشرب والطريق بيد المتعقد لان الانتفاع بخلاف ما اذا باع الارض او المثل حيث لا يدخل الطريق والشرب الا ان يقول بل حق قوله او مرافقه او يقول بل قليل ويشترهونه او منه وهذا لان المقصود من البيع هو تلك الرتبة لا الانتفاع بعينها ولهذا يجوز بيع الحش الذي لا تنفع به في الحال ويجوز بيع الارض السبعة ولا يجوز اجارتهما لعدم الانتفاع وقد مر بانه في باب الحقوق وهو المراد قوله وقد مر في السبع قال العقبة او اللث في سرحه للجامع الصغير وكان العقبة ابو جعفر يقول اذا كانت الاجارة في بلدنا فالشرب لا يدخل في الاجارة بغير شرط لان الناس يسمون بالما على الانفراد فلا يجوز ان يدخل فيها الا بالشرط وقال الامام الاسخاوي في شرح الطحاوي ومن اساجر حنونا ولم يسم ما يعمل فيه فله ان يعمل فيه ما بدا له الا انه ليس له ان يجعل فيه حدا ولا قسارا ولا طحاوا وذلك كل ما يؤمنه البناء وذلك كل شئ استوجروا ولم يبين ذلك فله ان يعمل فيه جنس ذلك العمل الا في اشياء معدودة اذا استاجر دابة للربوب ولم يبين من يركبها او استاجر ثوبا ولم يبين من يلبسه او استاجر قدرا للطبخ ولم يبين ما يطبخ فيها او استاجر ارضا للزراعة ولم يبين ما يزرع فيها فالاحارة في هذا كله فاسد فان اختصاصا قبل ان يعمل فان العقد العاضى بفتح العقد منها وان استعمله قبل المسح مقين اول الرابك واول اللابس فذلك اذا طبخ في القدر او زرع في الارض معنى الاول وحازت الاجارة ويجب الاجر المسمى اليها لفظه رحمه الله **قوله** ما يزرع فيها وهو مذكور مرتين الاول على صيغة المبني للفاعل والثاني على صيغة المبني للمفعول **قوله** للزراعة ولغيرها اراد بغير الزراعة البناء والغرس

ويطبخ الاجرة والحزف ويؤخذ ذلك من سائر الاسراع بالارض **قوله** قال ويجوز ان يساجر المبني فيها او لغيره منها خلا او شجرة اي قال العدوي في محصر وذلك لانها منقولة بين اسبقا وهما من الارض مجاز العقد عليها كالسكنى والساحة ما كان المهلة هي الارض الحالية من البناء والشجر **قوله** ثم اذا انقضت مدة الاجارة لزمه ان يبيع البناء والغرس ونسبها فارغة هذا لفظ العدوي ايضا وقال في اخر كتاب الاجارة من الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه اذا مضت الاجارة وقد جعل في الارض رطوبة قلعت الرطوبة وذلك لانه ليس لها نهاية معلومة فلم يملك الرطوبة او البناء والغرس بطل حق صاحب الارض فوجب ردها فارغة كما اذا استاجرها للسكنى بخلاف ما اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع لم يدرك حث يترك ما جاز المثل الى ان يدرك واذا مات احد المتعاقدين قبل انقضاء المدة يترك الزرع بالاجر المسمى قال صاحب الاجناس ما قلنا عن كتاب المزارعة وان مات رب الارض وفي الارض زرع قبل انقضاء المدة يترك بحسب المسمى الى وقت ادراك القلة ومثله لو انقضت المدة يترك ما جاز مثلها ويزرع منها ما به باتها مدة الاجارة لم يبق حث ما تراضيا من المدة الا ترى بانقضاء المدة ارتفعت هي فاحتج الى تسمية جديدة ولا لذلك قبل انقضاء المدة لانه بقي بعض المدة التي سماها فلم يرتفع حثها فاستغنى عن تسمية جديدة وقال في شرح الاقطع وقد قال الساجي في هذه المسئلة انما اذا شرط في العقد قلعه بعد انقضاء المدة فله المطالبة بالقلع وان اطلق العقد فله المطالبة بالجار ان شاطا ليه بالقلع وضمن له النقصان الذي حصل بالقلع وان شاطا اعطاه القيمة ومثل الغرس وان شاطا ليه ما جاز المثل كما اذا انقضت المدة وفي الارض زرع جوابه ان القلع يجب في الزرع ايضا كما في الغرس الا ان الزرع له نهاية معلومة وفيها قرب فملكنا منقعة الزرع الى الادراك بالزرع بالاجر رعاية للحق في الغرس ليس له نهاية معلومة ينتظر قلعه فيها فكان في تقيته ابطال حق صاحب الارض فذلك وجب قلعه

الحال فظهر الفرق وانما قلنا ان فيه رعاية الحقس لانه لو قلع الزرع للحال يتضرر المستاجر
ولو ترك الى الادراك بلا اجر يتضرر صاحب الارض فان في بقيقته بالاجر رعاية
الحقس لا محالة ونظير مسلة الزرع في الغرس ان ينقض المدة وفي الغرس ثم لم يندرك
انه يبقى الغرس اجرة المثل الى حين ادراكه **قوله** قال الا ان يختار صاحب
الارض ان يعزم له قيمة ذلك مقلوعا وتملكه اي قال العدوري في مختصر وهذا
استثناء من قوله لزمه ان يقلع البناء والغرس قال صاحب الهداية وهذا رضا صاحب
الغرس والشجر الا ان ينقض الارض بقلعها فحينئذ يملكها بغير رضاه يعني اذا اختار
صاحب الارض عزيمة فيه البناء والشجر له ذلك ولئن رضا صاحب البناء والغرس
لا جبر الا اذا كان في القلع نقصان بالارض فحينئذ يملكها صاحب الارض بقيمتها
مقلوعين بل ارضا صاحب الغرس والشجر وذلك لان الغرس تبع للارض لا ترى انه
يدخل في البيع من غير ذكر وتسمية وفي قلعه ضرر بالارض فوقف القلع على اختيار
صاحب الارض ان شا قلع وان شاء تركه فيلزمه قيمة ذلك لانه عن مال متصل
بملكه فاذا لم يسلمه وجب عليه قيمته وملكه مقلوعا لانه واجب القلع فانزل مقلوعا
والغرس رؤى بالفتح والسر جمع والماني ظاهر والاول على ارادة المفعول من المصدر
قوله قال او يرضى بتركه على حاله فيكون البناء الهدا والارض لهذا اي قال العدوري في
مختصر يعني اذا رضى صاحب الارض ترك البناء والغرس ما كان محسدا يترك لذلك
ولكون البناء والغرس لصاحب البناء والغرس والارض لصاحب الارض وذلك لان الارض
تصير عارية في يده وذلك جائز ولما ان يوافقا من اجنبي فان فعلا فلها ان يسلمها الا
على صاحب فنه الارض من غيرنا وعلى فنه البناء من غيرنا فبما خذل واحد منها حصته
ذلك لدا في شرح الاقطع **قوله** قال ويجوز استجار الدواب للرطب والحمل اي قال
بلغ المعاملة على العدوري في مختصر وذلك لما روى الواحدي في كتاب اسباب نزول القرآن باسناده
المصنف رحمه الله

الى الغدا عن السيد عن ابي امامة البستي قال سألت ابن عمر قلت انا قوم نكري في هذا
الوجه وان يوما يزعمون انه لا حجة لنا قال الستم تلبون الستم تطوفون من الصفا
والمرور الستم الستم قال بلى قال ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عما سألت
عنه فلم يذكر ما يرد عليه حتى نزلت ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم
فدعا فملا عليه حين نزلت فقال انتم الحجاج فذل احدث ان استجار الدواب
جائزا ولان الاجارة وردت على محل منتفع به لملك منتفعه معلومة لان المنفعة
تصير معلومة بالتقدير بزمان ومكان وقد قد رها بالانتفاع بجار **قوله**
فان اطلق الرطب جاز له ان يترك من شاء هذا لفظ العدوري في مختصر
اعلم اولاه انه اذا استاجر دابة للرطب مطلقا ولم يسلم من يركبه لا يصح الاجارة
ولذا اذا استاجر ثوبا للبس ولحيين من يلبسه ولذا اذا استاجر قدرا
للطبخ ولم يسلم ما يطبخ فيها ولذا اذا استاجر ارضا للزراعة ولم يسلم ما يزرع
فيها وقد روي ذلك عن شرح الطحاوي عند بيان قوله ويجوز استجار
الاراضى للزراعة فبعد ذلك ان قال قائل كيف قال العدوري هنا فان
اطلق الرطب جاز له ان يترك من شاء قلت المراد من الاطلاق التميم في
الاجارة بدون التقييد برطب شخص بعينه فان قال اجرتها على ان يترك
من شئت ولهذا قال في شرح الاقطع وهذا الذي ذكره انه يريد به اذا وقع
العقد على ان يترك من شاء ذلك لانه اذا اطلق الرطب فعقد الاجارة
فاسد لان الرطب يحلف اختلافا كثيرا فصار الرطب ان من شخصين فحينئذ
ملكون المعقود عليه مجهولا فلا يصح العقد فان قال ترك من شئت صح العقد
وان لم يسلم شخصا بعينه لانه انما منعنا من صحته بحق المالك للضرر الذي يحصل
في بعض الرطب فاذا رضى به صار المعقود عليه معلوما فجاز في الارض اذا

قال على ان يزرع منها ماشاء ثم اذا مضت الاحارة في اطلاق الربوب واستعمل قبل
 الفسخ يتعين اول الربوب وهذا في الربوب ونحوه وقد مر ذلك قبل هذا ثم فيها اطلاق
 الربوب وقال على ان يترك من شئ اذا ركب هو او اربها غيره ليس لاحد ان
 يربها بعد ذلك لان الناس متفاوتون في الربوب فلما تعين اول الربوب
 ليس لغريم ان يربها وهذا اذا قال اجرتك هذا الثوب لتلبسها من شئ فاذا
 ليس هو او البسه غيره يتعين مراداً فليس لغريم ان يلبسه بعد ذلك لان الاول
 صار كانه نص عليه من الاصل **قوله** وان قال على ان يربها فلان او يلبس
 الثوب فلان فان ركبها غيره او البسه غيره فقطب كان ضامناً هذا لفظ القدر
 في مختص وذلك لان الربوب يتفاوت تفاوتاً فاحشاً لان الناس متفاوتون
 في العلم بالربوب فرب خفيف يكون ربوبه اضرب على الدابة كجعله ورب ثقیل لا
 يضرب ربوبه بالدابة لعله فان اربها غيره كان ضامناً لان الربوب لما كان مختلفاً
 باختلاف المستعمل صار كالجنس فلما استاجرها الجنس من المنفعة واستوفى غيرها
 كان غاصباً ضامناً فذلك هذا يضمن ولا اجر عليه لان الاجر مع الضمان
 لا يجتمعان وهذا اللبس يختلف باختلاف المستعمل فاذا البسه غيره كان ضامناً
 اذا عطيت وان سلم لرجب الاجر ايضا وفي الحائز ليس له ان يتعد فيه
 القصار واخذ الطحان ولو اتعد صار مخالفاً وضمن فتمت اذا عطيت
 وان سلم لرجب الاجر لانه لما سلم يبين انه لم يخالف وانه لا يوهن الدار ولا
 ولا يشبه الدابة والثوب لدا في شرح الطحاوي **قوله** وذلك كل ما يختلف
 باختلاف المستعمل هذا لفظ القدر في مختص يعني اذا عين في عقد الاجارة
 استعمال شخص بعينه لا يجوز لغريم ان يستعمله لاختلاف في الاستعمال بحسب
 اختلاف المستعمل فيلزم الضمان ما استعمال الغير **قوله** فاما العقار وما لا

يختلف باختلاف المستعمل اذا شرط سلكي واحد فله ان يسكن غيره هذا لفظ القدر
 في مختص يعني اذا استاجر داراً او حائزاً ليسكن فله ان يسكن غيره الا انه
 لا يسكن حداً ولا قصاراً ولا طحاناً وذلك لان منعه السلكي اذا لم يختلف
 كان بمنزلة جنس واحد فالاذن في استئجارها اذن في استئجارها الا ترى انه
 لو استاجر دابة ليجل عليها هذا الطعام فجل عليها مثلاً جاز فله ان يهبها
قوله والذي يضرب بالبناء خارج على ما ذكرناه اي الذي فيه ضرر بالبناء
 كاجزائه والفضاء والطحانة خارج عن مطلق قوله فله ان يسكن غيره يعني
 ليس له ان يسكن حداً ولا قصاراً ولا طحاناً بمجرد اسجار الدار او الحائز
 للسكنى الا اذا نص على ذلك محديد يكون له ذلك وقوله على ما ذكرناه اشارة
 الى الاستثناء المذكور في اول الباب بقوله الا انه لا يسكن حداً ولا قصاراً
 ولا طحاناً لان فيه ضرراً ظاهراً لانه يوهن البناء **قوله** قال وان سمي نوعاً
 وقد راى جملته على الدابة مثل ان يقول حمسة اقنع خطه فله ان يجل ما هو مثل
 الخطه في الضرر او اقل كالشعير والسهم اي قال القدر في مختص قال
 بعضهم فيه لغت وتشرير نفع قوله كالشعير الى قوله مثل الخطه في الضرر ويرفع
 قوله والسهم الى قوله اقل وليس ذلك بشئ لان الشعير ليس مثل الخطه بل اخف
 منها ولهذا لو شرط ان يجل عليها مائة رطل من الشعير فجل عليها مائة رطل من الخطه
 ضمن اذا عطيت فلو كان مثلاً لم يضمن ولو شرط ان يجل عليها خطه زيد فجل
 عليها خطه غير زيد لك الخيل لم يضمن بل قوله كالشعير والسهم جميعاً نظير قوله
 اقل والاصل هنا ما ذكره القدر في شرحه لمختصر الرخا ان من استحق منعه
 مثلاً بال عقد فاستوفى تلك المنفعة او مثلاً او اقل منها جاز وان استوفى اكثر
 منها لم يجز وذلك لان التعيين في العقد يجب حمله اذا كان له فائدة واذا لم يكن

له منه فائدة سقط القيس لا ترى انه لو استاجرها ليحل عليها قفيزا من خطه رند لجل
 عليها قفيزا من خطه عمرو وهما مشاويان في الصفة جاز لان الضرر على الدابة
 واحد فاذا استاجرها ليحل عليها خطه لجل عليها مبيلا آخر ثقله ثقل الخطه
 وضرره لضررها جاز لانه استوفى مثل ما شاء ولذلك من استاجر ارضا ليزرع
 فيها نوعا ساء فزرع غيره وهما مشاويان في الضرر بالارض فان استاجرها
 ليحل عليها قفيزا من خطه لجل عليها قفيزا من شعير جاز لان ضرر الشعير اقل
 تحقته فقد استوفى اقل مما شرط وعلى هذا اذا استاجر ارضا ليزرع فيها نوعا فزرع
 نوعا اخر ضرره اقل من المسمي فان استاجرها ليحل عليها قفيزا من شعير فجل قفيزا
 من خطه ضمن لانه انما شرطه واستحقاق المنفعة استحقاق لما دونه وليس
 باستحقاق لما زاد عليها واما ما حلف منعه لا للثقل بل لئلا يساخر دابة
 ليحل عليها ما يه من قطن فجل عليها مثل وزنه حديد او اقل ضمن لان الضرر
 هنا ليس للثقل بل للجنس لا ترى ان القطن ينسبط على ظهرها والحديد يجمع في مكان
 واحد وعلى هذا اذا استاجرها ليردها فربها من هو مثله في الثقل واخف ضمن
 لان اختلاف الرطب ليس هو بالثقل وانما هو باخذق في الرطب لا ترى ان
 الثقيل البدن يحسن الرطب ولا يصير بالدابة والخفيف الذي لا يحسن يصير
 لدا دله القديري في شرحه وقال شيخ الاسلام علاي الدين الاسحاوي رحمه
 الله في شرح الكافي واذا سمى ما يحل عليها فجل عليها غيره مما هو اخف منه لم يضمن
 لانه خالف الى خير فوجب الاجر وان كان ثقل منه فهو ضامن لانه اضر على
 الدابة فلم يكن في معنى ما ورد العقد عليه ولا اجر عليه لانه لا جامع الضمان
 نحو ان استاجرها ليحل عليها لدا من الشعير فجل عليها مثله من الخطه فان استاجرها
 ليحل عليها عشر نخاتيم خطه له فله ان يحل عليها مثل ذلك من خطه غيره

بشرط ان يكون

لان هذا

لان هذا لا تفاوت في حق الحمل فلا يتولد منه ضرر على الدابة فكان له ذلك
قوله وان استاجرها ليحل عليها قطن ساء وليس له ان يحل مثل وزنه حديد
 هذا لفظ القديري في مختصره وذلك لا باعتبار الثقل لان ما يه من من الحديد
 ليس بالثقل من ما يه من من القطن بل باعتبار ان هذا الجنس اضر على الدابة
 من ذلك الجنس لان الحديد يضر الدابة لصلابته ونخشونته وليس كذلك
 القطن ولان القطن ينسبط على ظهر الدابة والحديد يجمع في مكان واحد
 ولم يؤذن له في ذلك ولا يستحقه بالعقد وان حل الحديد ضمن ولا اجر
 عليه لانه لم يستوف المنفعة المعقود عليها واستيفاء ما لم يقع عليه العقد غصب
 فوجب الضمان ولا اجر عليه لانها لا يجتمعان **قوله** قال وان استاجرها
 ليردها فاردت معه رجلا فوطبت ضمن نصف قيمتها ولا يعتبر بالثقل اي قال
 القديري في مختصره وذلك لان الدابة لا تسلف بالثقل بل بالحمل بالرطب
 فرب سمين ثقل الجثة اذا كان يحسن الرطب كان اخف على الدابة من الرجل
 الخفيف الخفيف الذي لا يحسن الرطب صار ثقلها برطبها ثقلها جراحها فيعتبر
 عدد الرطب ولا يعتبر بالثقل واخف لانه لا يعتبر في الجراحة بثرها وقلتها بل يعتبر
 عدد الجناة حتى اذا جرح احدهما جراحة واحدة والاخر سبع جراحات
 كان الضمان عليهما انصافا ولا يادعى لا يوزن بالقياس فلا يعتبر بالثقل
 فكان الاعتبار لعدد الرطب الا ان رطب احدهما ما دون منه ورطب الاخر
 ليس بما دون فيه فيضمن المصنف قال القديري في شرحه لمختصر الرخي وهذا
 اذا كانت الدابة بمن ان يربها اثنان وان كان لا يضمن جميع قيمتها لانه تعدد
 اثنانها وبك في الدخيل للمالك الخيار في المضمن ان شاء ضمن المستاجر وان شاء
 ضمن ذلك الغير فان ضمن المستاجر لا يرجع على ذلك الغير اصلا وان ضمن ذلك الغير

رجع على المساجران فان استأجر منه وان كان استأجرهما منه فلا وفاء في شرح
الكافي ولورب هو رجل معه اخر فسلت عليه الا ان الله لانه وجب في مقابلة
الاستماع بالداية وقد حصل وبارد اف عنه لا يصير تاردا للاستماع فان عطبت
بعد بلوغها ذلك المكان من ذلك الرطب فعليه الاجر كله لما بينا انه وجب مقابلا
المنافع وقد حصلت مستوفاة وعليه نصف القته في قول ابي حنيفة وابي يوسف
ومحمد لانه متعدي في حق ارباب غيره لا في حق ارباب نفسه يجب عليه نصف
الصمان لا تصاف احد الفعلين بلونه تعد يا سوى ههنا في الصمان من الرجلين
ولم يعتبر تفاوتا من حيث الثقل والخفة واعتبر ذلك في الحمل والفرق بينهما
ان التلف هناك حصل بالثقل وانه متفاوت متفاوت الصمان اما
ههنا فالتلف ما حصل بالثقل بل بحالته الرطب فتعدر تعليق الحكم بالثقل
وعلقناه باصل الرطب ولا سيما استويان فيه علل في الكتاب وقال
ليس الرجال يوزن بالقبان وهذا اذا اردته حتى صار الاجنبي كالتابع
له فاما اذا تعدد في السرج صار غاصبا ولم يجب عليه شيء من الاجر لانه
رفع يدك عن الدابة واولتها في يد متعدي فصار ضامنا والاجر لا يجتمع
الصمان الى هنا لفظ نسخ الاسلام على الدين الاسحاجي في شرح الكافي
وقال في الفتاوى الصغرى والتمه استأجر دابة ليركبها فركبها وارتدت
نصف ٤ غير فعطبت يضمن ~~مكلف~~ منه الدابة لم قال منها قال شمس الائمة الحلواني
في باب النفقة على ذي الرحم المحرم هذا اذا اردت مثله اما اذا اردت
صبيًا يضمن بقدر ثقله يحفظ هذا جدا وفي تحرير القدوري استأجر دابة
ليركبها فركب غير مع نفسه ضمن النصف سواء كان خفت او ثقل هذا اذا
كانت الدابة يمين ان يركبها اثنان فان كان لا يمين فهو الاف يجب ضمان

الجميع ولا اجر عليه وليس هذا احلاف الرواية بل رواية القندوري
في الارباب والصغير الذي دس شمس الائمة اراد به الذي لا يستبكت
نفسه ومثله منزله الحمل لدا في الفتاوى الصغرى والتمه وقال
منها ايضا استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فركب وحمل مع نفسه
حلا يضمن قدر الزيادة ان عطبت الدابة نص في الكتاب وليس يفسر
ذلك ان الرجل يوزن ويوزن الحمل ليعرف الزيادة لان الرجال لا يوزنون
بالقبان اما تفسير ذلك ان يرجع الى اهل البصيرة فسأل عنهم ان هذا
الحمل لم يزيد على ركوبه في الثقل وهذا اذا لم يركب موضع الحمل بل يكون
ركوبه في موضع والحمل في موضع اخر اما اذا ركب على موضع الحمل ضمن
فيه جميع الدابة في اجارات شيخ الاسلام خواهر زاده **قوله** تعدد
الجنابة هي جمع الجاني كالنقارة في جمع الباعى والقضاء في جمع القاضي
معنى اذا جرح واحد انسانا جرحا واحدة خطأ والآخر جرحا خفيفا
او اكثر خطا فمات المجرم وخ من ذلك فالدية عليهما ايضا فاندا ههنا
نعتبر عدد من ركب لا الثقل **قوله** وان استأجرها ليحمل عليها مقدارا
من الحنطة فحمل عليها الثمنه فعطبت ضمن ما زاد الثقل وهذا لفظ القدوري
في مختصره قال نسخ الاسلام على الدين الاسحاجي رحمه الله في
شرح الكافي الذي هو مبسوطه فان استأجرها ليحمل عليها عشرة
مخاتيم حنطة له فله ان يحمل عليها مثل ذلك من حنطة عنه لان هذا
لا تفاوت في حق الحمل وان حمل عليها احد عشر مختما من حنطة فبلغت
المكان الذي شناه ثم عطبت من ذلك فعليه الاكامل وعليه
جزء من احد عشر جزءا من قيمة الدابة بقدر ما زاد عليها لان التلف حصل

سبب الكل وبعضه ماذون وبعضه غير ماذون سقط حصه الحمل
 الماذون وجب حصه الباقي ولان كل جزء من اجزاء الثقل لا يصلح علة
 بنفسه وانما يصلح عند الاجتماع وعند الاجتماع صار الكل علة واحدة
 فتوزع الصنان على اجزائها بخلاف اجزائها لان كل واحدة مانفراد
 تصلح علة وقد ذكرنا في الجنايات ان صاحب العلة وصاحب العمل سواء
 في الحكم فالوجرح احدهما سبع جراحات وجرح الاخر جراحة واحدة
 ومات فان الصنان بينهما ايضا وقال ابن ابي ليلى عليه ممتها تاما ولا اجر
 عليه وقال في تته القتاوي استكرى دابة ليجل عليها عشر مخاتيم خطيه
 فجعل في الجوالق عشرين محتوما وامر المكارى ان يحمل هو عليها فحمل هو ولم يشاركه
 المستكرى في الحمل لاضمان عليه اصلا اذا ملئت الدابة ولو جلاه جميعا
 معنى المكارى والمستكرى ووضعاه على الدابة ضمن المستكرى زرع القته وان
 كانت الخنطة في الجوالقين فحمل كل واحد منها جوالقا ووضعاهما على الدابة
 جميعا لا يضمن المستاجر شيئا ويجعل حمل المستاجر مما كان مستحقا بالعقد
 والثقل ليسر الشاير وفتح القاف خلاف الحقة والثقل ليسر الثايسكون
 القاف الحمل والثقل يتحتم متاع المسافر وانما قيل للجن والانس
 الثقلان لانهما قطان الارض فانهما ثقلاهما **قوله** واذا اجمعت الدابة
 للحاج بها او ضربها فوطبت ضرب ضمن عند ابي حنيفة رضي الله عنه وهذا
 لفظ القدوري في مختصره وقال ابو يوسف ومحمد لا يضمن استحسانا
 اذا فعل المعتاد من ذلك وبه قال الشافعي في شرح الاقطع وقال
 شيخ الاسلام علاي الدين الاسجاني في شرح الكافي ضربها في السب
 او لطمها بالحمام فوطبت فهو ضامن الا ان ماذن له صاحبه في ذلك في قول

اي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يستحسن ان لا تضمته اذا ارتعد في الضرب
 والبلع فضررب ما يضرب الناس في موضعه وجهه قولما ان الضرب للسب متعارف
 من الناس وكذا البلع فان ماذونا فيه عرفا فلا يضمن لان المعروف
 بالعرف والمستروط بالشرط وهذا لان الدابة لا تسير الا بدلك فصار
 بالشرط وفي العقد كما لو ملئت من الربوب ولا يضمن ان الضرب والكبح
 لاجل المبالغة في السير واستخراج الزبادة وذلك ليس مستحقا بالعقد
 فلا يكون ماذونا فيه فيقع الضرب والبلع تعديا فيضمن ما تولد منه ولين
 سلمنا ان الاذن بذلك ثابت عرفا ولكن لا نسلم انه ثابت مطلقا بل هو
 مقتد بشرط السلامة فاذا لم تسلم ضمن الممرور في الطريق ولانه ضرب
 مالا يملكه لاستيفاء منفعة بنفسه مما تولد منه يكون مضمونا اذا ضرب
 امرأته فماتت ولا يلزم على هذا ما اذا ضرب المولى عبدا فمات حيث لا
 يضمن لانا احترزنا عنه بقولنا مالا يملكه وقياسهما على الربوب ضعف
 لان الاصل معقود عليه بخلاف الفرع ولا نسلم ان الضرب والكبح معتاد
 لان العادة مشتركة لان بعض الناس يستيرون الدابة بتحريك الرجلين والسياح
 بدون الضرب والعرف المشترك لا يصلح مقتد افلا ثبت الاذن بدون
 الشرط وقال في المختلف وعلى هذا خلاف ضرب الاب ابنه الصغير للتأديب
 عندهما لا يضمن للحاجه الى ذلك في التأديب وعنده يضمن لان التأديب
 قد يقع بالزجر والتعريك وقال في القتاوي الصغيرى معلم ضرب
 الصبي باذن الاب او الوصي لم يضمن وهما الوضربا يضمنان في اجارات
 العيون وفي القدوري المعلم او الاستاذ اذا ضربا الصبي بعزاد الاب
 او الوصي ضمنوا ولو ضربا باذنهما لا يضمنان والاب او الوصي اذا ضرب به للتأديب

ولا يضمن لادنى الربوب
 علة الضرب

م

فمات ضنا عند أبي خيفة خلافا لما ونقل في التمه عن باب مراث القاتل من فضائل
شئ لا يده السرخسي رحمه الله الأصح أن ما حقه رجوع إلى قولها وقال في الفتاوى
الصغرى أيضا قال أبو سلمان إذا ضرب ابنه على تعليم القرآن أو الإذنب فمات
قال أبو حنيفة يجب الدية ولا يرثه وقال أبو يوسف لا شيء عليه ويرثه ولو ضرب
امرأته على المضجع فمات بطن ولا يرثها في قولها لأنه ضربها لمصلحة نفسه خلاف
الأب مع الابن قال ليحج بالجمام إذا رده به لدا في الحين **قوله** وإن استاجر
إلى الحين لجاوزها إلى القادسية ثم ردها إلى الحين منعت هوضا من وذلك
العارية وهذه من مسائل الجامع الصغير وصورتها أنه مجرد عن يعقوب عن أبي حنيفة
في الرجل يستاجر من الرجل الدابة يربطها إلى الحين لجاوزها إلى القادسية ثم ردها
إلى الحين منعت قال هوضا من وذلك العارية إلى هنا لفظ أصل الجامع الصغير
وهذا قول أبي حنيفة الآخر وهو قولهما وكان يقول أولا أنه لا ضمان عليه
وهو قول زفر إذا ذكر الفقه الواليت في شرح الجامع الصغير وقال
شيخ الإسلام علاء الدين الأسحاق في شرح العاصي قال أبو حنيفة إذا استاجر
الرجل دابة ليركبها إلى مكان معلوم لجاوز ذلك المكان ثم رجع إليه فعطبت
الدابة فلا ضمان عليه ثم رجع فقال هوضا من ما لم يدفعها إلى صاحبها وهو قول
أبي يوسف ومحمد إلى هنا لفظه رحمه الله والمودع إذا خالف في الوديعه
ثم عاد إلى الوفاق يبرأ عن الضمان عند أخلاق الزفر والشافعي وقد مرد ذلك
في الوديعه من المشايخ من قال تاويل قوله الأول إذا استاجرها داهبا
وراجيا ورجائيا وتاويل قوله الآخر إذا استاجرها داهبا لاجائيا وإليه ما
شئ لا يده السرخسي ومنهم من قال جواب الكتاب أي الجامع الصغير يخرج
على الإطلاق حتى لا يبرأ عن الضمان إلا بالردة إلى المالك على كل حال خلاف المودع

إذا خالف ثم عاد إلى الوفاق وجه قول الأول أنه أمين خالف ثم عاد إلى الوفاق
فيبرأ عن الضمان كالمودع ووجه قوله الآخر أن الأمر بالحفظ لم يثبت قصدا
وإنما ثبت له ولاية الحفظ تبعاً للاستعمال فيظهر النابه في الحفظ في المكان
من الاستفاج لا في حق البراءة من الضمان خلاف المودع لأن يده يد المالك
مطلقا لا طلاق الأمر بالحفظ أو نقول يد المستاجر والمسعير يد نفسه لا يد
المالك من حيث أن المنفعة حصلت له لا للمالك والضمان كان واجبا فلا يبرأ
عنه إلا بالرد إلى المالك خلاف المودع فإن يده يد المالك لأنه أمين في الحفظ لقيام
الأمر به مطلقا فإذا عاد إلى الوفاق حصل الرد إلى باب المالك فيبرأ عن الضمان
والدليل على أن المستاجر والمسعير لهما يد أنفسهما والمودع يد المودع أن
المستاجر له أن يواجر غيره والمستعير له أن يغير لغيره والمودع لنفسه ذلك
ثبت أن المودع وكيل صاحب في الحفظ فإذا ترك الخلاف فقد رده إلى يد
ذيله والخلاف لم يرفع عقد الوديعه لأن الخلاف من طريق الفعل لا رفع العقد
كخلاف في أصول الشرع لا رفع عقد الأيمان وكالمودع بالبيع إذا خالف
وباع بمحملة فإنه لا يرفع عقد الوكالة حتى أن له أن يسترد وسعة ما ألفه
ولذلك الوصي إذا خالف فإن عقود الوصاية قائمة بخلاف ما إذا جحد الوديعه
لأن الجحد يرفع العقد كما لو جحد أو أمر بالشرع ارتفع عقد الأيمان كذلك
ههنا وقد مر البيان في الوديعه وفي العارية تفصيل ذكرناه في كتاب
العارية عن شرح الكافي وهو أنه إذا استعارها داهبا لاجائيا لجاوزها
ذلك المكان ثم عاد إليه لا يبرأ عن الضمان ولو استعارها داهبا ورجائيا
فجاء ذلك المكان ثم عاد إليه فقد روى عن أبي حنيفة أنه يبرأ عن الضمان لأن
يده في هذا المكان يد المالك فقد ردها إلى يد المالك معنى ونظرته وقد طعن

عيسى بن امان على قول ابي حنيفة الاخر في الاجازة وقال يجب ان يبرأ من الضمان
لانه يملك العين لمنفعة مالها بدلالة انه يستحق الاجرة قال القدوري في كتاب
القرب وهذا غلط لانه اذا ملك العين لمنفعة نفسه لم يعتبر اسفاغ مالها بالعوض
فان يد المشتري لنفسه وان كان البايع يسقر له الثمن بحصول المبيع في قبض المشتري
فان قيل ان المستاجر يرجع على المورج بما يلحقه من الضمان كما يرجع المودع قلنا المودع
يرجع لانه يملك المنفعة ويدينه والمستاجر يرجع لانه غرض بعقد فيه بدل
والجيرة مديونة فان النعمان من المندريس كنهها بقرب الوقت على راس ميل من
الوقت والقادسية موضع منه ومن الوقت خمسة اميال ونفقت الدابة نفوقا
اي هلك **قوله** وميل الجواب مجرى على الاطلاق اي ضمن المستاجر على
كل حال اذا جاوز المكان الذي استاجر الدابة اليه ثم عاد اليه هلك ستراً
استاجر ما داهبا لا جابيا او داهبا وجابيا لانه لم يفصل محمد في الجامع الصغير
في الجواب بل اطلق وقال هو ضامن من غير قيد **قوله** وهذا صحيح اي لو
الجواب مجرى على الاطلاق صحيح من التفصيل الجواب **قوله** ومن التزى
جارا بسرج منزع السرج واسرجه بسرج مثله الحجر فلا ضمان
عليه وهذه من مسائل الجامع الصغير وصورتها انه محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة
في الرجل استاجر الحمار بسرج ليركب به منزع ذلك السرج واسرجه بسرج غيره
قال ان كان اسرجه بسرج لا يسرج مثله الحجر فهو ضامن وان اوقفه باهاف
فهو ضامن وان كان يوقف مثله الحجر وقال محمد ويعقوب ضمن حساب ذلك
الى هنا لفظ اصل الجامع الصغير قال القمى انما هو اللث في شرح الجامع الصغير
قد ظن بعض الناس ان في المسئلة اخلافا وليس فيها اختلاف ولكن ابو يوسف ومحمد
قد فسروا قول ابي حنيفة ان الضمان يجب عليه حساب الزيادة والدليل على انه ليس

في المسئلة احداث انه ذكر في كتاب الاجازات في باب ضمان الاجير المشترك واجير
الرجل وحده وقال ابو حنيفة اذا نزع السرج واوقفه بحب عليه الضمان
بقدر ما زاد فذلك القول موافق لما قالاهما ثبت انه لا اختلاف في المسئلة
وكان القمى ابو جعفر يقول ان كانت تلك الدابة توقفت مثله وتسرج
بحب الضمان بحساب الزيادة وان كانت تلك الدابة لا توقف مثله وجب
عليه ضمان الكل لانه قصد اقله وصار بمنزلة خلاف الجنب وهذا القول احسن
وبه نأخذ الى هنا لفظ ابي اللث رحمه الله وقال نحو الاسلام وعنه في شروح الجامع
الصغير من اصحابنا من قال ما ذكرهنا عنها بغير لفظ ابي حنيفة اما اذا ابدل
السرج مثله او اخف منه فلا يشترط ان يجب المسئى ولا يضمن لان بعض السرج
غير مفيد وان ابدل السرج بسرج لا يسرج مثله الحجر او اوقفه باهاف لا يوقف
مثله الحجر فيحمل ان يضمن القمى في قوله جميعا لانه يعد الاثقال للحوان من ابدل
الخطئة بالحديد فاما اذا ابدل السرج باهاف لا يوقف مثله الحجر وكذلك
وان كان يوقف مثله الحجر فهو موضع الشبهة فان كان الاتفاق هو واضح لانها
سواء في الربوب الا ان احدهما ازيد فيضمن الزيادة وان كان على الاختلاف بان يحمل
قوله هو ضامن على كل القمى فوجه قوله ما قلنا انه زاد على المسئى فوجب ان يضمن الزيادة
خاصة بالواستاجر دابة للحمل عليها عشر مخاتيم تحمل عليها احد عشر مخوما والدابة
تطبق ذلك ضمن جزأ من احد عشر جزأ من قيمة الدابة ووجه قول ابي حنيفة ان
الاهاف يسعمل لغير ما يستعمله السرج وهو الحمل وان مخالف ايضا لانه لا
ينسب انبساط السرج واذا كان كذلك كان في حق الدابة خلافا الى جنس غير
المسئى فلم يصير مستوفيا شيئا من المسئى فضمن الكل كما لو ابدل الحديد مكان
الخطئة ثم اختلفوا في تفسير قوله ضمن بقدر ما زاد قال القمى في شرح الجامع

في الجامع الصغير

الصغير قال بعضهم معناه الزيادة في المساحة حتى لو كان السرج يأخذ من ظهر الدابة
قد يشترين والاكاف قد رابعة اشبار يضرب صف فيها وقال بعضهم معناه
الزيادة من حيث الثقل حتى اذا كان السرج بوزن مؤين والاكاف ستة امثالا
يضرب ثلثي قيمتها وقال الحالم الشهيد في محض المسمى الثاني ولو تبارى حمارا
عربا ناسرجه وربكة فهو صا من له وقال الرخي في محضه ولو اترى حمارا
عربا ناسرجه ثم ربه كان صا منا قال شيخ الاسلام علاي الدين الاسجاسي في
شرح الثاني وهذا اذا كان حمارا لا ناسرجه مثله عادة اما اذا كان ناسرج
ويركب بالسرج فلا ضمان عليه لان المقصود هو الربوب والسرج آلة له فلا تختلف
بوضع السرج عليه وقال العدوي في سرجه لمحصر الرخي قد مضى اصحابنا هذا
وقالوا اذا استاجر ليركب الى خارج المصر لم يضمن لان الحمار لا يركب من بلد الى
بلد بغير سرج ولا اكاف فلما اجب ذلك فقد اذن له من طريق المعنى وقالوا ان
استاجر ليركبه في المصر وهو من ذوى الهيات فله ان يسرجه لان مثله لا يركب
من غير سرج وان كان من دون الناس فاسرجه ضمن لان مثله يركب في البلد
بغير سرج والسرج ثقيل على الدابة ثم اذا ضمن يضمن جميع الهبات القته او تقدر
ما زاد قال حذر الدين قاضي خان في شرح الجامع الصغير احملوا منه والصحيح انه
يضمن جميع القيمة لانه ذكر الضمان مطلقا مصرف الى الكل وانما كان كذلك
لانه خالف صورة ومعنى اما صورة فظاهر لانه اذن ان يركبها عربا ناسرجه مع السرج
واما معنى فلان الربوب على السرج اضرب على الدابة لان ثقل الراب والسرج مجتمع
في مكان واحد قلت ينبغي ان يكون الاصح ضمان قدر الزيادة لانه استاجر
عربا ناسرجه فكان يحمل السرج كالحمل الزايد على الربوب الا ترى انه ذكر
في الاصل اذا استاجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فركب وحمل مع نفسه فلا

بهم

ضمن قدر الزيادة ان عطيت فلما ان السرج صار زيادة الحمل وقال الرخي في محض
ان لم يكن عليه كجام فالحجة فلا ضمان عليه اذا كان مثله يحتمل بذلك اللجام وذلك ان ابدله
وذلك لان الحمار لا يحلف باللجام وعنه ولا يتلف به فلم يضمن بالجامه **قوله** في
المقيد بغيره اي في عقد الضمان بغير ذلك السرج ولو ميل بعينه كان اولى اي بمقد
الاذن بعين ذلك السرج لانه وما يماثله سواء لم يقد القيد **قوله** وان كان
لا يسرج مثله المحرور اذا اسرج الحمار سرج البردون **قوله** لما قلنا في السرج
اشارة الى قوله لانه لم يماثله الاذن من جهة **قوله** وهذا اولى اي الضمان فما
اذا وقع باذن لا يوفى مثله المحرور اولى من الضمان فما اذا اسرجه بسرج لا يسرج
مثله المحرور لان السرج من جنس السرج ولكن لما كان لا يسرج مثله المحرور وجب
الضمان والاكاف ليس من جنس السرج فلان يجب الضمان اذا كان لا يوفى مثله
المحرور اولى واخرى **قوله** وان استاجر حمارا لا يحمل له طعاما في طريق كذا
فاخذ في طريق غيره يسئل الناس فهلك المتاع فلا ضمان عليه فان بلغ فله الا حبر
وصورة المسئلة في الجامع الصغير محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل سنا جبر
الرجل على ان يحمل له متاعا في طريق كذا او لدا ما خذ في طريق اخر ما سئل الناس
بهلك المتاع قال لا يضمن ان هلك المتاع وان بلغ فله الاجر وان حمله في البحر فما يحمل
الناس منه فهلك فهو ضامن وان بلغ فله الاجر الى هنا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير
وهي من الخواص وقوله وان بلغ بالشديد لدا السماع اي وان بلغ الحال المتاع
ذلك الموضع الذي اشترط ان يحمل عليه ويجوز بالخصف على اسناد العمل الى المتاع
اي ان بلغ المتاع الى ذلك الموضع ولم يهلك في الطريق ولذا اذا استاجر دابة لحمل عليها
متاعا الى مكان لدا في طريق كذا خذ في طريق اخر هلك الدابة والاصل هنا ان
كل شرط لا ينفذ لا يعتبر ثم اذا لم يكن من الطريق تفاوت لا ضمان عليه اذا سلك طريقا

ص

آخر لانه لا فائدة في التعيين فكان الشرط لغو الكونه غير مفيد حتى لو كان سهما تفاوت
بان كان الطريق الثاني مخوفاً او كان طريقاً لا يسلكه الناس ضمن لان التعيين
مفيد يملكون مخالفاً لسلوكه طريقاً اخر فيضمن وان سلم المتاع وبلغ فله الاجر لان
جنس الطريق واحد وانما الضمان بالضرر فاذا سلم رجل جانب الحلات وزاد في التناوي
على هذا فعلى ان كان الطريقان في السلوك سواء لا يضمن وان كان احدهما بعد حيث
تفاوت في الطول والعرض والسهولة والصعوبة ضمن فاما اذا حمل في الحر ضمن سواء
كان مما يسلكه الناس ولا يسلكه الناس لان النجاة في الحر نادر وذلك لان الحر
موضع هلاك وخطر في الاصل ولان قد يكون تحمل الخطر معتاداً فاذا قيد المستاجر
بما لا خطر فيه وهو طريق البر صح التعبد للونه مفيداً فاذا سلك الحمال بعد ذلك
طريق الحر صار مخالفاً فوجب الضمان اذا هلك المتاع وان سلم وبلغ المقصود فله الاجر
المسمى لان جنس الطريق واحد فلا يظهر حكم الخلاف الا بظهور اثر التفاوت وهو الهلاك
فاذا سلم بقي التفاوت صوراً لا معنى فوجب المسمى لانه لا يعتبر المخالفة في الصورة عند
حصول المقصود قال القنطاري في شرح الجامع الصغير روى عن عبد الله بن
عباس رضي الله عنه انه قال كان العباس بن عبد المطلب اذا دفع المال مضاربة
اشترط على صاحبه ان لا يسلك به حراً ولا ينزل به وادياً ولا يستري به دابة كبيد
رطبته يعني الحيوان مثبت ان الدخول في الحر بعد خطر المال والنفس **قوله**
ومن استاجر أرضاً ليزرعها حنطة فزرعها رطباً ضمن ما نقصها وهذه من مسائل
الجامع الصغير وصورتها منه محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في الارض
استاجرها الرجل من الرجل ليزرعها حنطة فزرعها رطباً قال هو ضامن لما نقص
الارض ولا اجر عليه الى هنا لفظ اصل الجامع الصغير وذلك لان اشتغال الارض
بالرطوبة اضراً لارض من اشتغالها بالحنطة لانتشار عروق الرطوبة في الارض

ولكن حاجتها الى السقي وثباتها الى مدد لا يعرف ثباتها نصار الاشتغال بهذا النوع جنساً
غير جنس الاشتغال بذلك النوع نصار غاصباً ضامناً لا محالة ولا اجر عليه لان الاجر
والضمان لا يجتمعان لانه صار غاصباً متلفاً من الابتداء والاجر لا يتقبل بالضممان
نصار رجل استاجر دابة ليجل عليها شعير النخل عليها حنطة او ازراراً او اجراً صار
مخالفاً ضامناً فلهذا **قوله** على ما قرأناه اشارة الى قوله لان الرطاب اضراً
بالارض من الحنطة والرطاب جمع رطبته وهو القصب **قوله** ومن دفع الى خياط
ثوباً ليجيظه قميصاً بدرهم خاططه ثوباً فان شأضمنه ثمة الثوب وان شأخذ الثوب
واعطاه اجر مثله لا يجاوز به درهما وهذه من مسائل الجامع الصغير وصورتها
منه محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في رجل دفع الى خياط ثوباً ليعطيه
قميصاً ويجيظه له بدرهم فمطعه ثوباً وخاططه وهو يصدقه قال ان شأضمنه ثمة
ثوبه وان شأخذ الثوب واعطاه اجر مثله ولا يجاوز به اثراً ماسئ الى هنا لفظ اصل
الجامع الصغير قال الامام الزاهد العتاي في شرح الجامع الصغير يريد به القزطوق
الذي هو ذو طاق واحد يعتاد لبسه الترك وروى الحسن بن ابي حنيفة انه ليس له
ان يأخذ الثوب بل يترك الثوب ويضمنه القيمة لانه لما خاططه ثوباً بدون اذن المالك
صار غاصباً وانقطع حق المالك ما خاططه فكان ضامناً لان القبا غير جنس القميص
فلم تتناول الامراً صلاً وجه ظاهر الرواية ان هذا يشبه القميص من وجه لان
الاثران يستعملونه استعمال القميص فكان موافقاً من وجه مخالفاً من وجه
كان شاملاً الى جانب الوفاق واخذ الثوب وان شأمال الى جانب الخلاف
رضمنه القيمة واذا اخذ الثوب اعطاه اجر مثله لا يجاوز به ماسئ لان الخياط رضي
المسئ فلا يزداد عليه وقال الحاکم الشهيد في باب الرجل يستصنع الشيء من مختصر
العاني ولو اسلم ثوباً الى خياط وامر ان يجيظه قميصاً بدرهم فخاططه ثوباً فصاحب

الثوب ان يفتنه فيه ثوبه وان شاخذ الثوب واعطاه اجر مثله لا يجاوز به ماسي قال
 شيخ الاسلام علاء الدين الاسجاني في شرح الكافي وهذا اذا كان قبا يستعمل استعمال
 القميص اذا زرته واستعمل القبا اذا حله لانه خالفه وصفاً متخيراً اما اذا شقته
 وجعله قبا يجب عليه ضمانه ولا يتخير لانه انكفه بالثمن من غراذن المالك وتقدر
 نقل الفعل اليه لانه لم يامن به فاجبا عليه الضمان وقال صاحب الهداية وقيل هو
 مجرى على اطلاقه اي جواب الجامع الصغير في مطلق القبا لا في القبا الذي هو القميص
 لان القبا والقميص يتقاربان في المنفعة وذلك لانه خلاف من وجه حيث لم يأت
 على الصفة التي امر ولان ليس ذلك خلاف مستقيم لانه يستفاد بالقبا مثل ما يستفاد
 بالقميص لانه من جنسه وهو يلبس والقبا يلبس ويدخل اليدان في الكفين كما
 تفعل القميص فلما لم يكن الخلاف مستتما كان صاحب الثوب بالخيار ان شاخذ الوجه
 الذي خالفه وان شاخذ الوجه الذي لم يخالفه واعطاه الاخر وانما يعطيه اجر
 المثل لانه غير عليه الفعل فيعتبر عليه الاجر وهذا قالوا في رجل استاجر حاربكا
 واشترط عليه رفقاً لحاج صفيقا واشترط عليه صفيقا لحاربقا لدا قال الفقهاء
 ابو الليث في شرح الجامع الصغير او نقول انما وجب اجر المثل دون المسمى لان
 صاحب الثوب انما رضى بالمسمى عند حصول المقصود من كل وجه ولم يحصل له اذا
 اختلف الحياط ورب الثوب فقال رب الثوب امرتك بقميص وقال الحياط
 امرتني بقباء فالقول قول رب الثوب وسجي سانه في باب الاحلاف ان شا الله
 في المغرب القرطوب قبا ذو طاق ومثل انه تعريب كونه والمراد به الذي يلبسه
 الا تراك مكان القميص وقال له بالفارسيه يكتفى وكان سماعنا بفتح الطاء في القرطوب
 في الهداية وهكذا ان يصحح كتاب الامام حافظ الدين الكبير البخاري
 ولان حفظناه في كتاب مقدمه الاذب سماعنا عن الثقات بضم الطاء والمماوجة

لانه لما كان معروفاً تلاعبت به الالبسة فاشأت ولم يدرك في القوانس كالدريوان والسحاج
 والمجل وغير ذلك لونه معروفاً **قوله** ولو خاطه سراويل وقد امر بالقبا قيل
 بعض من غير حيا للثقاوت في المنفعة ذل هذا فربما على ما تقدم وقال شمس الاله البيهقي
 في هاتيه قالوا لو قطع سراويل لا يجب الاجر الا ان الرواية تخالف هذا الى هنا لفظه
 وقال في الايضاح انه نوا يقولون لو قطع سراويل لم يجب له اجر لانه نوع اخر من
 المنفعة فلم يوجد المعقود عليه قال والرواية بخالف هذا فانه روى عن محمد انه لو دفع شيئا
 الى رجل لضرب له طشاً فضربه كوزاً فان شاضته مثل شبهه وان شاخذ واعطاه
 اجر مثله فاما عمل فلدا في السراويل يجب ان يكون كذلك **قوله** والاصح انه يتخير للاتحاد
 في اصل المنفعة اي يتخير المستعمل فان شاء ضمن الحياط قيمه الثوب الذي دفعه اليه
 ولا اجر عليه وان شاخذ المحيط واعطاه اجر مثله ولا يجاوز به المسمى وقال
 القدوري في شرحه لمختصر الرخى روى هشام عن محمد في رجل دفع الى رجل دسماً
 لضرب له طشاً موصوفاً معروفاً فضربه كوزاً قال فان شاضته مثل شبهه وبصر
 اللوز للعامل وان شاخذ واعطاه اجر مثله لا يجاوز به ماسي وذلك لان
 العقد وقع على الضرب والصناعة صفة وقد فعل المعقود عليه وخالف في صفته
 ثبت للمستعمل الخيار وانما وجب اجر المثل لان المستعمل لم يرض بدفع المسمى الا على منفعة
 موصوفة لم يستلم له بها لها وانما لا يجاوز به المسمى لان الصانع رضى به بدلاً عن المنفعة
 المقصودة فلا يجوز ان يستحق فيما دونها اكثر منه ٥ والله اعلم ٥

باب الاجارة الفاسدة لما ذكرنا الاحارة الصحيحة
 شرع في بيان الاجارة الفاسدة اذ هي مما يحتاج الى بيانها وقدّم الاول لان امور المسلمين
 محمولة على الصحة دون الفساد فكان ذكر الصحيح اولاً واولى ولان الصحيح مشروع
 ماصله ووصفه والفاسد مشروع ماصله دون وصفه فكان تقديم الصحيح لكونه

شروط عام من كل وجه **قوله** قال الاحاق تشدها الشروط تشدها البيع اي قال
 القدوري في محققه وذلك لانها عقد معاوضه محضه يقال وتفتح فكانت كالبيع
 وكل ما تشدها البيع تشدها واراد بالشروط شروطا لا يقتضيها العقد لا كل
 شرط في البيع ولهذا اذا استاجر دابة الى بغداد بشرط ان يعطيه الاجرا اذا رجع
 من بغداد صح وليس له المطالبة بالاجر الى ان يرجع الا اذا مات بغداد فله بحسب قوله ان يجر
 منه اجر الذهاب وكذا لو استاجر رجلا لعمل له هذا العمل بمرور شرط عليه ان يفرغ اليوم
 جاز بالاتفاق خلاف ما لو استاجر لعمل له هذا العمل اليوم عند ابي حنيفة لا اني
 الفتاوى الصغرى والشروط التي تشدها كاشتراط تطيين الدار ومرمتها او تعلق
 باب عليها او ادخال جدي في سقفها على المساجر وذلك اسرط ادرى نهر في الارض
 او ضرب مسننة عليها او حفرت فيها او ان يسرقها على المستاجر وذلك اشراط
 رد الارض مكرورة بل ذلك تشدها الاجارة لانه جعل هذه الاعمال من جملة الاجر
 وانما مجهولة عن معلومة وجه لانه بعض الاجر توجب جهالة الباقي فمستنده الاجارة
 وذلك لو استاجر رجلا على ان يقطع الماء عنها فالاجر عليه لا يجوز لان فضية
 العقد ان لا يجب الاجرة الا عند التمكن من الاسفاح فاذا شرط الاجر مع عدم التمكن
 فقد غير مقتضى العقد فقلنا ما تقدم الصحة ولذلك ان تكارى دابة الى بغداد على
 ان يزرعه الله تعالى من بغداد شيئا او رزقه من فلان شيئا اعطاه من ذلك شيئا
 هذا فاسد لانه تعليق الاجرة بالخطر لانه لا يدري ان يزرعه ام لا فمستنده العقد
 وعليه اجر مثله فيارب وان تكارها الى بغداد على ان يلقه بغداد فمستنده الاجر
 عشر دراهم والافلاشي له قال الاحاق فاسد وعليه اجر مثله بقدر ما سار عليها لان
 قضيه العقد ان يتحقق عليه الاجر في مقابل ما سار فاذا شرط ان لا يتحقق فقد غير
 قضيه العقد فمستنده اراد لشرح الاسلام على الدين الاسحاجي في شرح الكافي

بلغ المعامل على خط
 المصنف رحمه الله

لفظ القدوري في محققه ومستنده عند ابي يوسف ومحمد قال الارخي في محققه فاذا لم
 اليه ما استجر عليه وفضته فهو امانة في يده عند ابي حنيفة وزفر والحسن بن زياد
 وهو قول حماد بن ابي سليمان وقال ابو يوسف ومحمد هو مضمون عليه بالقبض ان
 هلك في يده او تلف بوجه من الوجوه ضمنه الا ان يكون من شيء غالب لا يحفظ من مثله
 مثل حريق غالب او عدو ومكابر وسارق فذلك الى هنا لفظ الارخي في محققه
 وعند الساجي في الاجر امانة على الاصح وفي قول اخر عنه يد ضمان وقول
 ثالث ان يد الاجير المشترك بد ضمان خلاف المعين للعمل لا في وجيزه وجه
 قولهما ما روى في شرح الكافي ان عمر بن الخطاب كان يضمن الصناع ما افندوا
 من شاع الناس اوضاع على ايديهم وروى في شرح الكافي ايضا ان عليا كان يضمن
 الخياط والقصار ومثل ذلك من الصناع احاطا للناس ان يضيعوا اموالهم وهذا
 كان من رايه بدنيا ثم رجع عنه فادرك شيخ الاسلام الاسحاجي في اول كتاب
 الاجارات ولان الحوط يجب عليه بعقد الاجارة كالعقل ثم العمل مضمون عليه
 ولهذا ضمن ما جنت يده كالدق فكذا الحفظ خلاف اجير الواحد فانه لا يضمن ما
 يده عليه ايضا لان المعهود عليه تسليم النفس للعمل ووجه قول ابي حنيفة ما روى
 محمد في كتاب الآثار عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم ان شركا لم يضمن اجيرا
 وظ الى هنا لفظ كتاب الآثار وكان حلم شرح محققه الصحابة والماتن من غير تكبير
 محل محل الاجماع وروى محمد ايضا في كتاب الآثار عن ابي حنيفة عن بشر بن
 شريك محمد عن ابي جعفر محمد بن علي ان علي بن ابي طالب كان لا يضمن القصار
 ولا الصايغ ولا الحائك ولان العين امانة في يده والامن لا يضمن بلاخانة فلا
 يضمن ولان الواجب عليه بعقد الاجارة هو العمل لا الحفظ الا ترى ان الاجر
 يجب بمقابلته العمل دون الحفظ فان العمل مضمون دون الحفظ الا ان العمل لا يكون

بالحفظ ثبت راية الحفظ ولا يلزم من ذلك ان يجب الحفظ ولا ناهي عن قبضها
بإذن مالها لا على وجه التملك والوثقة فلا يكون مضمونة كالوديعة ولأن
قبضه لو تعلق به الضمان لاستوى فيه ما يملن دفعه وما لا يملن دفعه كالقاص
ويؤدى الى حصفه قياس لان المحل امانة في يده وهلاك الامانة من غير صنع لا
يوجب الضمان وقولنا استحسان ووجهه اثر عمر رضى الله عنه قال شيخ
الاسلام الاسحاق بن سحاي في شرح الثاني قيل باب الرجل يصنع الشيء كانت المسئلة
مختلفا فيها بين الصحابة والتابعين فابوصفه ربح اموال البعض على البعض عند
اذا ضمنه ان شأضته فتمه التوب مقصورا واعطاء الاجر لانه قد سلم العمل
الى المالك وحدثت بفعله زيادة في التوب فكان عليه الاجر وعلى الاجير ضمان الزاد
مع الاصل وان شأضته فتمه التوب ولم يأخذ اجر القصار لانه هلك المحل قبل
وصول العمل الى يد المستاجر حصفه فاشبه هلاك المبيع قبل القبض لاداني شرح
الناظر في باب متى يجب الاجر للعامل وقال ايضا فيه في باب ما يضمن فيه الاجير
قال ابو حنيفة ان هلك التوب عند القصار فلا ضمان عليه وهو مؤتمن بعد ان يكمله
وكذلك لو سرق ولذلك جميع المال لا تقام الحناية منه وعندهما يضمن لانه
دخل في ضمانه بالعقد وان لم تحقق منه جناية **قول** وما يملك بعلمه من التوب
من دققة وزلق الخبال واقطاع الحبل الذي يشد به المكاري الحبل وغرق
السفينة من مده مضمون عليه هذا لفظ الضرورى في تخصصه وتامه فيه الا انه
لا يضمن به بنى آدم ممن غرق في السفينة او سقط من الدابة قال صاحب الهداية
وان كان سقوته وقوده قال الشيخ ابو الحسن الرضى رحمه الله في محضر الكرخي
واجع ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وان اى الى انه مضمون بالعمل الذي يأخذ عليه
الاجر فيضمن القصار ما خرق من دققة او من مده او من غرق او بسطه وكذلك

الضمان في ذلك كله ويضمن ايضا في طيح التوب ان كان مما يطبخ وكذلك الملاح
يضمن ما كان من مده او حرقه او ما يعالج به السفينة للسير وكذلك
الجنال اذا سقط ما حمله من راسه او يده او غرق سقط ما معه فانه يضمن
ذلك وكذلك الجنال والمكاري اذا كان من سوقه او قوده
او اقطع الحبل الذي شد على المتاع فسقط المتاع وقد كل هو لا يضمنون
ما يفسد به المتاع من مساد يحرقه عند حمله سفينة او بسوقه لادابيه
علمه المتاع او قوده وقال حماد بن اسلم بن سليمان وزفر والحسن بن زياد
هو مؤتمن في ذلك لا يضمن الا ان يتعدى كما يضمن المودع اذا تعدى
ولا يضمن ما كان منه من عمله المستاجر عليه لانه ما دون له فيه الى هذا لفظ
الرخي رحمه الله وقال علاي الدين العالم في طريقه الخلاف قال
علماونا الملاية الاجير المشترك يضمن ما جنت يده استحسانا والقياس
ان لا يضمن وهو قول زفر والشافعي وصورة المسئلة اذا دفع ثوبا الى
قصار ليقص باجره قد قد دق المثل وتخرق التوب الى هذا لفظ العالم وقال
ايضا في الحنفية ولو تخرق يد قاجير القصار لا ضمان عليه ولين يجب الضمان
على الاستاد لان عمله ينتقل اليه كانه فعله بنفسه وقال شيخ الاسلام
علاي الدين الاسحاق في شرح الكافي واذا دق اجير القصار ثوبا خرقه
ضمانه على الاستاد ومن الاجير لا يضمن ما نقلنا فعله الى الاستاد فكان الضمان
عليه ولو وطى الاجير على ثوب القصار مما لا يوطأ عليه لحرقه كان ضمانه عليه
خاصة لانه ليس بما دون فيه فاقصر الالاف عليه وان كان مما يوطأ فلا
ضمان عليه لانه ما دون في وطئه ولو وطى القصار ثوبا ودفعه عنه فخرق
كان ضامنا له وان كان مما يوطأ اذا لم يكن أدنى له في بسطه ووطئه لانه انقلها

بغير امر فيضمن لدا في شرح الكافي وجه قول زفر أنه عمل ما دون فيه فلا يضمن
ما تولد منه كالبراع والفضاء والختان واجبر الواحد والمعين وتليد القصار
ووجه قولنا أنه انكثت مال الغير بغرضه مضمن وهذا لأن العقد ورد على
العمل المصلح لا المفسد فإذا فسد من عمله ضمن لأنه لم يتناول الاذن لأنه
اسم بالقصان والتخريق والتخريق لا يسمى قصان بشار إذا خرقة قبل
العقد خلاف البراع والفضاء والختان فإن العقد ورد على فعل هو جرح
وصفة السلامة والبرء ليست بداخله تحت العقد لأن ذلك ليس في وسعه
فلم يلزم الضمان إذا لم تجاوز الموضع المعتاد وهنا الدق المزين في وسعه والتخريق
من غفلته وجهه فافترقا وخلاف اجبر الواحد لأن المعقود عليه المنفعة لا العمل
ولهذا يستحق الاجر تسليم النفس في المدة وإن لم يعمل فلم يوجد منه التزام سلامة العمل
لا محالة فلم يلزم الضمان والمعقود عليه في الاجير المشترك العمل ولهذا لا يستحق
الاجر ما لم يوجد العمل فإذا لم يسلم العمل بفساد المعقود عليه لزمه الضمان وخلاف
المعين فإنه واجب بعلمه والهبة لا تقتضي وصف السلامة فالتليد القصار
هو اجبر واحد أو معين ولا ضمان على واحد منهما لما قلنا وحج على الاستاد
لأن العمل مضاف اليه ولهذا استوجب الاجر بعلمه مصير فان الاستاد
عمل بيد التلميذ وإنما يلزم الضمان إذا غرق انسان في السفينة أو سقط
من الدابة لأن ضمان لادعي لا يجب الا بما جناية وعقد الاحارة ليست بجناية
فلا يكون سببا للضمان قيل هذا إذا كان ممن ستمسك على الدابة ورب
وحدة والا فهو المتاع والصحيح عدم الفرق هكذا روى ابن سماعه عن
ابي يوسف في الرضيع **قوله** قال وإذا استاجر من يحمل له دنا من القرأت
فوقع في بعض الطريق فانسرق فان شأضته قيمته في المكان الذي جملة ولا اجبر له

وان شأضته قيمته في الموضع الذي انسرق واعطاء اجر حساب به وهذا من ماسيل
الجامع الصغير وصورتها من محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يستاجر
الرجل بغير ايط يحمل له دنا من القرأت الى منزله فلما بلغ بعض الطريق وقع منه
فانسرق قال ان شأضته قيمته في المكان الذي انسرق واعطاء من الاجير
حساب ذلك وان شأضته قيمته في المكان الذي جملة منه ولا اجبر له
الى هنا لم يظا اصل الجامع الصغير وإنما وضع المسئلة في القرأت لأن الدنان
الجديد كانت تباع هناك قال الامام العتاني رحمه الله واصله ان الاجير
المشرك يضمن ما جنت يده عندنا خلافا لفرز الشافعي لأنه ما دون في عمله فلا ضمان
عليه واجبر الواحد ولنا ان الاذن في العمل المصلح لا المفسد فيضمن ما قبل العقد
وقد مر تمام البيان قبل هذه المسئلة **قال** في شرح الطحاوي ولو
زحمه الناس حتى انسرقا فانه لا يضمن بالاجماع لأن ذلك منزله المحرق الغالب
والفرق الغالب ولو انه هو الذي زحمه الناس حتى انسرقا فانه يضمن بالاجماع
الى هنا لم يشرح الطحاوي ثم لصاحب المتاع الخيار في التضمن ان شأ
ضته قيمته في الموضع الذي انسرق واعطى اجرا بحال بحساب ذلك المذر
لأنه استوفى بعض عمله وان شأضته قيمته في الموضع الذي وقع عليه عقد
الاجار ولا اجبر للحال لأنه فسخ عمله قال الفقيه ابو الليث في شرح الجامع
الصغير رد عن شرائه **قال** هذا مذاهبهما على قول ابي حنيفة ينبغي
ان لا يضمن الا في الموضع الذي انسرق خاصة لأن من اصل ابي حنيفة ان
الشي لا يكون مضمونا على الاجير المشترك الا ان يهلك من عمله واذا وجب
عليه الضمان بعلمه وجب ان يضمنه في ذلك الموضع خاصة **قال**
الفقيه ولكن يقال هذا على اصل ابي حنيفة صحيح لأن الضمان وان وجب عليه

بعلمه فانما وجب عليه سبب عقده متقدما ولو لا ذلك للعقد لا يجب عليه الضمان فلما
 ثبت ان الضمان وجب عليه بالعقد فلما هلك من علمه وجب الضمان بذلك الفعل
 مستندا الى العقد فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه بالعقد في اول ما حمل لان العقد
 هو السبب الموجب للضمان وان شاء ضمنه في المكان الذي انصرف فيه لان الضمان
 في الحقيقة بالعلم **قوله** فلما قلنا اشارة الى قوله ولما ان الداخل تحت الاذن
 ما هو الداخل تحت العقد وهو العلم الصحيح **قوله** وفي الوجه الثاني اي فيما
 اذا ضمنه في الموضع الذي انصرف فيه وفي الاول اي وفي الوجه الاول اي فيما
 اذا ضمنه في المكان الذي حمله قال في شرح الطحاوي والراعي منزله الاجير المشترك
 اذا كان برعي للعامة فالتلف من سوقه وضربه اياها خلاف العادة فانه يضمن
 لانه من جنابة يده واذا ساق الدواب على الشريعة فازدحمت على القنطرة ودعت
 بعضها بعضها فسقطت في الماء وعطبت فانه يضمن لانه من جنابة يده ولو ان
 رجلا قال استاجر منك لبرعي غنمي خاصة مدة معلومة فهذا اجير الواحد
 وقال في القناوي الصغرى الراعي اذا كان مشتركا لا يحب عليه رعي الاولاد
 التي تحدث فان شرط عليه في اصل العقد يجوز وفي اجير الواحد يجب عليه رعي
 الاولاد **قوله** قال واذا فسد الفصاد او برع البراغ ولم يتجاوز الموضع
 المعتاد فلا ضمان عليه فيما عطب من ذلك اي قال القدوري في محصره وقال
 محمد في الجامع الصغير عن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في رجل قال للبيطار
 ابرع ذاتي هذه بدائني ففعل ما مات قال ليس عليه شيء وقال ايضا عن يعقوب
 عن ابي حنيفة في رجل قال بحجام اجعل عيدي هذا دائق فجعله مات لم يكن عليه
 شيء الى هنا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير وانما لم يجب الضمان لان السراية
 انما تكون لضعف طبيعته وذلك امر باطن لا يوقف عليه فلم يكن التحرز في رعيه

فلو كان عمله مقيدا بشرط السلامة لبقا عد الناس عن هذا العمل واختلفت حواجهم
 فلما لم يجب الضمان بخلاف ما اذا هلك من علم العصار ويحتمل لان ذلك من خرقه
 او نقصه لان في وسعه الاثنان بالعمل المصلح دون المفسد وذلك لان الفساد
 اما ان يكون خرق في العمل بالدق لا على الوجه الذي يحتمل التوب او خشونه في المذقة
 او كلال في التوب فان كانت منه حصاة او فساد طي وغير ذلك والرجل اذا كان
 بصيرا في صنعته ممكن التحرز عن ذلك بالمالغ في البحث عن الخلل والمراقبة في
 الدق فاذا كان ذلك ممكنا والمستاجر ما رضى الا بهذا الشرط انتهى الاذن بالفساد
 ضروري ولا ينعلم ان الهلاك حصل بفعل الفصاد او بالحجام اذا لم يتجاوز
 الموضع المعتاد لانه فعل ما فعل بالاذن ولم يوجب من جهته سبب يوجب الضمان
 بخلاف ما اذا تجاوز الموضع المعتاد حيث يضمن لانه فعل غير ما دون فيه وقال
 الحالم الشهيد في الكافي واذا اجم الحجام باجر او برع البيطار او ختن الختان
 باجر فمات من ذلك فلا ضمان عليهم مالم يخالفوا قال شيخ الاسلام علاء الدين
 الاسحاق رحمه الله في شرح الكافي في تعليقه لان العقد انعقد على عمل هو
 انما في نفسه وهو الشق والجرح فكان ما دون ما فيه فلا يضمن بخلاف الفصاد
 لان العقد انعقد على فعل موزن مصلح فامروا وان فعلوا بغير امر ضمنوا وقال
 في القناوي الصغرى والتمه البراغ والفصاد والحجام والختان لا يضمنون
 بسراية فعلهم وهي معروفة فان قطع الختان بعض الحشفة يضمن حلومة عدله
 فان قطع الحشفة كلها ففيها مال الدية لكن انما يجب مال الدية في كل الحشفة
 اذا لم يتصل به السراية اما اذا سري فمات ففيه نصف الدية لانه اذا مات
 فالتلف حصل بفعلين قطع الجلد وقطع الحشفة واحدهما ما دون منه وهو قطع
 الجلد والثاني لا يقتضيه الضمان اما اذا برأ فقطع الجلد ما دون فيه وصار

كان لم يكن وقطع الحشفة غير ما دون فوجب صمان الحشفة تاملا وهو الدية فان
قيل قطع الحشفة في الانقضاء الى التلف فوق قطع الجلد بعد ليل شرعية هذا
دون ذلك فلا يسوى منها ما في قطع اليد ونحو مع حذر الرقبة قلنا عنه
حيوان احدهما لم قلتم ان قطع الحشفة فوق قطع الجلد في الافضاء والتفاوت
في المشروعية اما ان يتعلق المنفعة بقطع الجلد دون قطع الحشفة لا ترى
ان حذر الجلد او قرصها ليس بمشروع وقطعها مشروع ثم هل لقائل ان يقول حذر
الجلد او قرصها فوق قطعها في الافضاء الى التلف والماني ان كان ما زعمتم لانهما
من جنس واحد معني ان دل واحد منهما محتمل ان يقع اتلافا ومحتمل ان يقع والتفاوت
بينما بين هذين الفعلين لا يعتبر لانه لا يمكن ضبطه بخلاف حذر الرقبة مع قطع اليد
لان الحز لا محتمل ان لا يقع اتلافا وقطع اليد محتمل فكنا جئنا بحسب محتمل فاعتبر
ما بينهما من التفاوت ولم يسو بينهما فان قيل اذا قطع رجل يده غير من الرضيع
ثم جازا قطع من المرفق فأت المقطوع يده فوجب النفس قصاصا وديته
اما تجب على الماني عندكم وعلى مايس مادركم بحب ان يكون عليهما سوا قلنا الفعل
وان تجانسا فماذا لو افانما يسوى منها اذا كان الفعل الماني لا نفوت محل الفعل
الاول فالو قطع احدهما يده والاخر قطع رجله او قطع يده الاخرى اما اذا
نوت الفعل الثاني محل الفعل الاول فماذا درتم من الصور فلا لان الفعل
الاول اذا فأت محله فأت نفوات محله فصار نفواته معني بالبرء بل اولي
لان البرء يحتمل النقض وفي نفوات المحل لا واذا فأت الفعل الاول بالثاني
لم يكن للاول عبرة فالو براء الاول فاضيف التلف الى الثاني فوجب الصمان
على صاحبه بخلاف ما لو لم يفت الفعل الاول بالماني وهما قطع الجلد وقطع
الحشفة لا نفوت محل احدهما الاخر فيبقى الاول مع الماني فامكن اعتبارها فيعتبر

كل واحد منهما وذلك دل جرحين لا نفوت محل احدهما الاخر فانها تعتبران جميعا
وقال في القتاوي الصغرى والتمه ايضا اذا شرط على الحجام والبرء على العمل على
وجه لا يسرى لا يصح هذا الشرط لانه ليس في وسعه ذلك ولو شرط على العضد
العمل على وجه لا يتخرق صح لان في وسعه ذلك نص شيخ الاسلام خواهر زاده
في باب ما تضمن الاجير وبرء البطار الدابة اذا شرط قوايمه والجديعة التي يفعل
بها ذلك المنبرع وهو من باب نحر والبطر الشق في جلد او عين يقال بطرت الجلد
أبطر وأبطر بظرا وهو اصل بنا البطار وهو لوارجل يبطر ويبطر ويبطر
وله راجع الى ذلك في الجرح **قول** وفي دل واحد من العبارتين نوع بيان
لان في عبارة العدوري قال ولم تجاوزا الموضع المعتاد فاعلم من ذلك انه اذا تجاوز
بضم وفي عبارة الحجام الصغرى برء ذابتي واجم عبدي فاعلم من ذلك
الاذن فلو فعل بلا اذن ضمن وان لم تجاوزا الموضع المعتاد **قول** قال
والاجير الخاص الذي يستحق الاجر تسليم نفسه في المدة وان لم يعمل لمن استوجر
شهر الخدمه او لرعي الغنم اي قال العدوري في مختصره وقوله والاجير الخاص
عطف على قوله فالمشترك من الاستحقاق الاجر حتى يعمل عند قوله الاجراء على
صن من اجير مشترك واجير خاص وانما سمي خاصا لان منافعه صارت مسله الي
المستاجر في المدة المعقود عليها بحيث لا يجوز صرفها الى غيره في تلك المدة **قول**
ولا ضمان على الاجير الخاص فما تلف في يده ولا ما تلف من عمله وهذا لفظ العدوري
في مختصره اما ما تلف في يده ما اذا ضاع او سرق ما استوجر عليه فانما لم يضمه
على اصل الى حشفه لانه قبضه باذن ماله ولم يخن وعلى اصله لان الضمان في الاجير
المشترك اما وجب عندهما صيانته واحتياطه لاموال الناس عن التلف استحسانا
ليزيد في الحفظ والاجير الخاص لا يتسلم العين في العاده بل تسليم نفسه فلا شرط عليه

سلامة العين فأخذ منه بالقياس وهو عدم الضمان وأما ما تلت من عمله فالفساد في
الطبخ والتجيز والتخزين في الغسل ونحو ذلك فأنما لم يجب الضمان فيه أيضا لان منفعته
لما صارت مسئلة الى المستاجر صار عمله لعمله فلم يضمن لانه صار نائبا منابا في العمل
معان المستاجر عمل بنفسه ففسد ولان العمل لما لم يكن معقودا عليه لان المعقود عليه
المنفعة لم يكن مضمونا عليه فأنزل منه لانه يكون مضمونا ايضا الا اذا اتفق الفساد لمحميد
ضمن كالمودع وهذا لانه تعدد جعل المعقود عليه نفس العمل او وصف القصة لانه لو
تعلق ذلك لفسد العقد لان صورة اجير الواحد ان يكون المدعى معلومة واذا كان كذلك
فربما يملكه تحصيل هذا العمل في هذه المدعى وربما لا يملك وربما يتاخر منه وصف القصة
في هذه المدعى وربما لا يتاخر وان فيه جهالة وغرر وذلك مفسد للعقد لمجعلنا المعقود
عليه منفعته الاجير لانها معلومة مقدرة بهذا الزمان والدليل على ان المعقود عليه
في الاجير الخاص بالمنفعة لا وصف القصة وفي المشترك وصف القصة الاحكام
ان في الاجير الخاص اذا سلم النفس ولم يستعمله المستاجر لم يستحق الاجر لانه سلم المعقود
عليه وهو المنفعة وفي المشترك لا يستحق الاجر لانه لم يسلم المعقود عليه وهو وصف
ومنها ان في الخاص لو استعان بعين لا يستحق الاجر لانه لم يسلم منافع نفسه وفي
المشترك يستحق لانه سلم وصف القصة ومنها ان في الاجير الخاص لو خاطم نقض الحياطة
استحق الاجر لانه سلم منفعته النفس وفي المشترك لا يستحق لانه لم يسلم العمل الى المالك
لذا قال علماي الدين العالم السمرقندي في طريقه الخلاف **قوله** اما الاول اراد
عدم الضمان فيما تلت في يد **قوله** واما الثاني اراد به عدم الضمان فيما تلت من عمله
هذا آخر الدفتر الرابع عشر من كتاب عمدة البيان من شرح الهداية فرغ عنه مؤلفه
العبد الضعيف الفقير الى الله تعالى تصنيفا قوام الدين ابي حنيفة امير كاتب بن امير
عمر العميد الفارابي الاتقاني ويملوه في الدفتر الخامس عشر بعونه تعالى باب

بلغ المعاملة على قدر
المصحة رحم الله

الاجار على احد الشرطين وكان الفراغ اليوم التاسع من جمادى الاولى من سنة اثنتين
واربعين وسبعين بعد اذن في الجعفرية عمر السديني في فضل كرمه

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن يا كريم

الاجان على احد الشرطين

لما ذكر الاجان على شرط واحد دون التعلق بشرطين وذكر من ذلك ما نفى العقد ما كان مخالفاً لمقتضى العقد شرع هنا يدكر الاجان على احد الشرطين للون المثنى بعد الواحد **قوله** واذا قال لحياط ان خطت هذا الثوب فارسيًا بيد رهبروان خطته روميًا بيد رهبرين جازي واي علم من هذين العلمين على استحقاق الاجرة وهذا لفظ القدوري في مختصره وفي بعض النسخ استحقاق الاجرة وقال القدوري في شرح مختصر اللرخي: **قوله** الشافعي العقد ان جميعاً فاسدان وهو الظاهر من قول زفر رحمه الله: **قوله** الشيخ ابو الحسن اللرخي في مختصره واذا وقع عقد الاجارة على احد شيئين وسمي لكل واحد منهما عقداً معلوماً فذلك جائز **قوله** لرجل قال لاخر قد آخرتك هذه الدار بحسنه دراهم او هذه الاخرى بعش او كان هذا القول في خاتون او عبيدين او ذابنتين او في مسافتين مختلفتين فقال قد آخرتك هذه الدابة الى واسط بدلا او الى الكوفة بكذا فذلك حله جائز عند اصحابنا جميعاً لان الاجرة يجب تسليم احدهما وهو معلوم في حال وجوبه وكذلك لو دفع الى خياط ثوباً فقال ان خطته فارسيًا فلك درهم ووان خطته روميًا فلك درهمان او قال لصباغ ان صبغته بفضة فلك درهم ووان صبغته بزعفران فلك درهمان فذلك ايضا جائز لان الاجرة يجب بالعمل وكل واحد منهما متميز من صاحبه الى هنا لفظ اللرخي في مختصره وقال القدوري في شرحه وكذلك ان

المعقول زفر

خير من ثلاثة اشياء فان ذكر اربعة لم تجز وجه قولهما ان المعقود عليه مجهول الحال فلا يصح العقد عليه فالنجاح وينبغي الايقن ولنا انه خير بين علمين معلومين كل واحد منهما بديل معلوم موجب ان يصح فالوجه ان رددت عبيد الايقن من اللقوة فلك درهم ووان رددت من البصر فلك درهمان ولانه خير بين منفعتين يصح افراد كل واحد منهما بالعقد فيصح كما اذا قال ان خطت هذا الثوب فيد درهم ووان خطت هذا الثوب الاخر فيد رهبري سواهما وهذا التعليل متوجه على زفر والشافعي جميعاً والتعليل على زفر خاصه ان الاجرة عندنا لا تجب بنفس العقد وانما تجب بالعمل فاذا اخذ في احد العلمين صار البديل معلوماً عند وجوده فجهالته قبل ذلك لا تؤثر وتولما بان المعقود عليه مجهول الحال يتقضى بما اذا باع شيئاً من صبرة والمعنى في النجاح انه يعتبر منه الشاهد به يحتاج الى تعيين المنكوحه خلاف الفرع والمعنى في الايقن ان طريق تعيينه ليس بفعله ولا تحت قدرته لانه غير قادر على تسليمه فتعد رومياً طريق التعيين فعلة وهو العمل وهو قادر عليه فذلك صحيح **قوله** والمعتبر في ذلك البيع يعني اذا باع احد المؤمنين او احد الاثواب الثلاثة جاز واذا باع احد الاثواب الاربعة لم تجز فكذلك هنا في الاجارة اذا خيّر بين شيئين او ثلاثة اشياء جاز وفي الاربعة لا يجوز فاذا قال اجرتك هذه الدابة الى الكوفة بكذا او الى واسط بدلا او الى البصرة بدلا جاز فان ذكر الرابع فلك وقال او الى شيراز بكذا لم تجز وذلك الحكم في انواع الخياطه والصبغ والزراعة جاز الى الثلاثة فاذا قال للمزارع ان زرعتها بغير راب فلك ربع الخراج وان زرعتها بكتاب فلك ثلثه وان

زرعتها بكراتين فلك نصفه واي ذلك عمل فله شرطه وانما اعتبر الاجارة
بالبيع دفعا للحاجة لان الحاجة تنسب الى ذلك لاشتمال الثلاثة على
الحقيد والزدري والوسط ولا حاجة في الاربعه الا ان الفرق بين
البيع والاجارة ان بيع احد التوين او الثلاثة لا يجوز الا بشرط الخيار
وفي الاجارة يجوز العقد على احدى المنفعتين من غير شرط الخيار وذلك
لان المن يجب في باب البيع بخبر العقد فلا ترتفع الجماله المفضية
الى المنازعة الا باثبات الخيار والاجاره في باب الاجارة لا يجب
بمجرد العقد بل بالعمل وعند وجود العمل يرتفع الجماله لا محالة فلا
حاجة الى اثبات الخيار **قوله** ولو قال ان خطته اليوم فبدرهم
وان خطته غدا نصف درهم فان خطه اليوم فله درهم وان
خطه غدا فله اجر مثله عند ابي حنيفة لا يجاوز به نصف درهم
هذا لفظ القدرى في مختصره وقال محمد في الجامع الصغير عن يعقوب
عن ابي حنيفة في الخطاط يعطى الرجل يعطى الخطاط ثوبا فيقول
له ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم
قال ان خطه اليوم فله درهم وان خطه غدا فله اجر مثله
لا ينقص من نصف درهم ولا يجاوز به درهم وقال ابو يوسف
ومحمد الشرطان جميعا جائزان على ما شرط الى هنا لفظ اصل الجامع
الصغير قالوا في شروح الجامع الصغير في قول ابي حنيفة الشرط
الاول جائز والشرط الاخر فاسد فان خطه في اليوم يجب درهم وان
خطه في الغد يجب اجر المثل وقال ابو يوسف ومحمد الشرطان جائزان
فان خطه في اليوم يجب درهم وان خطه غدا يجب نصف درهم

قالوا ان خطته روميا فلك درهم وان خطته فارسيا فلك نصف
درهم صححت الاجارة ان فكذلك هنا وقال زفر الشرطان فاسدان
فان خطه في اليوم او في الغد او بعد غدا يجب اجر المثل لا ينقص عن
نصف درهم ولا يزداد على درهم لادراك الزاهد العتاني وغيره
قال اللخني في مختصره فان خطه من بعد الغد فله اجر مثله في قوله
جميعا واختلف عن ابي حنيفة في اجر المثل على مثال ما حكيت في الوجه
الاول لا يزداد على الاجرا الاول ولا ينقص من الاجرا الثاني وروى عنه
ان كان اجر مثله اقل من الاجرا الثاني فله الاقل من الاجرا الثاني وقال
في الاملاء في هذه المسئلة له اجر مثله لا يجاوز به درهم الى هنا لفظ
اللخني في مختصره وقال القدوري في شرحه واختلف الرواية عن ابي
حنيفة اذا خطه في اليوم الثاني فقال في احدى الروايتين له اجر مثله
لا يزداد على درهم ولا ينقص من نصف درهم وهذا رواية الاصل
والجامع الصغير ورواه محمد في الاملاء وحدى الروايتين عن ابن سبابة
عن ابي يوسف في نوادره وحدى روايتي ابن سبابة ايضا عن محمد في
نوادره وروى ابن سبابة عن ابي يوسف عن ابي حنيفة في نوادره رواية
اخرى ان له في اليوم الثاني اجر مثله لا يزداد على نصف درهم وهي الرواية
الصحيحة الى هنا لفظ القدوري في شرحه وقال نحر الاسلام البزدوي
في شرح الجامع الصغير عن ابي حنيفة في النوادر انه يجب في الشرط الثاني
اجر مثله لا يجاوز به نصف درهم وينقص عنه وهو اختيار اللخني الى هنا
لفظ نحر الاسلام وجه قول زفر ان المعقود عليه وهو الخطاط واخذ
ذلك له بدلا لان مختلفان فيفسد العقد لجماله البدل فاذا قال

بعث هذا العبد الى شهر بالف والى شهرين بالقيس فكذا هنا وجوابه ان البيع
لا يشبه الاجارة لان التمليك في باب البيع يقع للحال وفي باب الاجارة
يقع ملك المفعلة في المستأنف سعين احدها اذا اخذ في العمل ووجه قولهما
انه سمي اجرة من مقابلة عليان لان العمل في اليوم غير العمل في الغد فايهما اتى به
يسحق الاجر وهذا معنى ما قال في المختلف انها عقدان بدين مختلفين فيصح
كما اذا قال ان خطته روميا او فارسيا او نقول ان در اليوم للتأنيث
وذكر الغد للاضافة فانعقدت الاجارتان احديهما في اليوم بدرهم
والاخرى في الغد بنصف درهم فان خاطه في اليوم بجر درهم وان
خاطه في الغد بجر نصف درهم فخطاه الرومية والفارسية وقال
في الاشارات هما يقولان المعقود عليه شيء واحد وقد ذكر في مقابلة
شيء واحد وقوله ان خطته غدا بنصف درهم هذا خطأ مضاف الى الغد
بيانها فيما قال حذر الدين قاضي خاني في شرح الحامع الصغرة انه استأجر
للخياطة بدرهم الا انه علق خطأ النصف بالتأخير الى الغد وتعليق
الخط بالتأخير جائز لانه متعارف وقال الفقيه ابواليث في بيان
دليلهما ان الاجارة من تضاف الى الاوقات ومن تضاف الى الانفال
فلو اضافت الاجارة الى احد العليين جازت الاجارة كما اذا قال ان خطته
فارسيا فلك كذا وان خطته روميا فلك كذا اذا اضاف
الى احد الوقتين ووجه قول ابي حنيفة ان ذكر اليوم للتجديد
لالتوقيت الاجارة باليوم ولهذا صححت الاجارة في اليوم الاول بالاتفاق
فلو كان للتوقيت لم تصح لانه حينئذ يجمع الوقت والعمل كما في مسألة الخاتم
فالاول يقتضي لونه اجير الواحد والثاني يقتضي لونه اجير اثنان

العقد لان حكمهما مختلف لان وجوب الاجر في الاجير الخاص بتسليم النفس في
المشترك بتسليم العمل فلما كان ذلك اليوم للتجديد بقيت التسمية الاولى بالتأخير
الى الغد فاجتمعت تسميتان في العقد فتسند الشرط الثاني لهذا باعتبار التراخي
وفي اليوم لم يجمع تسميتان لان التسمية الثانية مضافة الى الغد عدم اتى
الحال فلا جرم وجب المسمى في اليوم والجر المثل في الغد او نقول كل
شرط جائز للخبر المسلمون عند شروطهم الا ما قامت الدلالة على فساد
والشرط الثاني فاسد لانه علقه بغيره لم يتعامل الناس به ولانه علق
الاجارة الثانية ما سناخ الاولى لانه ان خاطه اليوم لا يملكه الشرع بعد
ذلك في العمل والاجارة اذا علق بغيره لم يتعامل به الناس كانت فاسدة
ولهذا وقال اذا قال اذا قدم فلان فقد استأجرتك او قال ان دخلت
الدار فقد استأجرتك فان فاسدا فلذا هذا يوضحه انه لو اجر دان من انسان
ثم قال لغير ان انفسخت الاجارة آجرت منك لا يجوز تعلم ان تعليق
الاجارة ما سناخ لا يجوز ثم اذا فسدت الاجارة عند ابي حنيفة في
اليوم الثاني ووجب اجر المثل لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف
درهم على رواية الاصل والجامع الصغري وعلى رواية النوادر ينقص عن
نصف درهم ولا يزداد على نصف درهم ووجه رواية النوادر ان
الاجارة فسدت في اليوم الثاني دون الاول معتبر في اجر المثل التسمية
في اليوم الثاني والمسمى فيه نصف درهم ووجه ظاهر الرواية ان العمل في اليوم
والعمل في الغد عمل واحد وانما اختلف الزمان والفعل لا يختلف ما خلا
رأيه فلما رضى الخياط بالدرهم مع تجدد العمل فلان رضى بالدرهم مع
التأخير الاولى فلا يزداد على درهم وقد رضى صاحب الدرهم بدين نصف

درهم ولا ينقص عن النصف قال محمد بن النضر في شرح الجامع الصغير
فان خاطبه في اليوم الثالث معن اي حشفه في رواية له اجر المثل لا يزداد على نصف
درهم وعندهما لا يزداد على درهم والصحيح انهما ينقص عن نصف
درهم ولا يزداد عليه **قوله** لان الخياطه شئ واحد وذلك لانه لم يتاجر
على ان يحيط روميا او فارسيا بل استاجر على مطلق الخياطه ولم يختلف الفعل
بل اختلف الزمان **قوله** بدل لان على البدل وهما درهم ونصف درهم
فان عجل فدرهم وان اخر الى الغد نصف درهم فيكون البدل سحفا على
البدل اما هذا واما هذا فملون الاجرة بمجمله فسد العقد بحالة البدل
بيانه ان ذكر اليوم للتعجيل لا لتوقيت الاجارة باليوم فاذا كان كذلك
سقى التسمية الاولى في العقد فاذا اجا الغد مجتمع منه تسميتان ودر العقد
للتسمية كانت التسمية المضافة الى الغد موحدة في اليوم ايضا مجتمع تسميتان
ايضا في اليوم فملزم البدل لان على البدل بمقابلة عمل واحد فسد العقد
في اليومين جميعا **قوله** ولما ان ذكر اليوم للتوقيت وذكر الغد للتعليل
وفي بعض النسخ وذكر الغد للاضافه والمراد من التعليل الاضافه ايضا لان
تعليل الاجارة لا يجوز او يقول المراد به تعليل حط النصف بالماخير الى الغد
وذلك جائز لا تعليل الاجارة وتعليل الحط بالماخير متعارف مجازا لولا
لو جاعل وما خطته حططت عنك درهمانين ذلك ان ذكر اليوم لما
كان للتوقيت انقضى العقد في اليوم بانقضاء الوقت وهو اليوم فلم يبق الى
الغد فلم يوجد في الغد تسميتان وذكر الغد لما كان للاضافه لم يوجد
في اليوم العقد المضاف الى الغد فلم يوجد في اليوم تسميتان بل في كل يوم
تسمية واحدة ملون عقدان بدلين مختلفين **قوله** ولان التعجيل التام

فان كان التوقيف

ين

بلغ تمام

مضود

مضود فترك منزله احلاف التوعين بيانه ان في كل واحد من اليومين
غرضا صحيحا لان الانسان قد يقصد التعجيل للتعجيل او للبيع فاذا كان الغرض
مختلفا في اليومين كانت الخياطه في اليومين كالوعين من العمل كخياطه الرومي
والفارسية مجازا بشرط الاجر لكل واحد منهما **قوله** وان خاطبه في اليوم
الثالث لا يجاوز به نصف درهم عند اي حشفه هو الصحيح احرز به عن الرواية
الاخرى وهي انه لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم في القرب
قوله ولو قال ان سلت في هذا الدكان عطارا فدرهم وان سلت
حدادا فدرهمين جازواي الامر من فعل اسحق المسمى فيه عند اي حشفه
وقال ابو يوسف ومحمد الاجارة فاسد وهذا لفظ القدوري في مختصره وقوله
حدادا حال من ضمير المخاطب قال اللخمي في مختصره فان قال اجرتك هذه
الدار شهر اعلى انك ان بعدت فيها حدادا فاجرها عسره درهم وان بعدت
فيها البز فاجرها خمسة دراهم فالاجارة جائز عند اي حشفه وهو قوله الاخير
وقال ابو يوسف ومحمد الاجارة فاسد لان الاجر يجب بالتسليم لا العمل في الدار
فلا يدرى اي الاجرين يجب اذا سلت الا ترى انه لو سلمها ولم يعمل فيها شيئا وقد وقعت
الاجارة على احد ما وجبت الاجرة بالتسليم دون ان يعمل فيها ما شرط الى هنا
لفظ اللخمي وقال القدوري في شرحه وعلى هذا الخلاف دل ما كان اجرة يجب بالتسليم
ولا يعلم الواجب به فهو باطل عندهما وعند اي حشفه العقد جائز
راي المنع من استوفى وجب عليه اجر ذلك ماسي **قوله**
في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن اي حشفه في الرجل يستاجر
من الرجل البيت على انه ان سلت فدرهم وان تغد منه حدادا
فدرهمين قال هو جائز وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز هـ

وكذلك ان استاجر منه دابة الى ايجين بدرهم فان جاوز الى القادسية
بدرهمين فهو جائز. وكذلك ان استاجر منه دابة الى الحسين
ان حمل عليها كرخطة بدرهمين وان حمل عليها كرشعير بنصف
درهم فهو جائز. وهذا قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال
يعقوب ومحمد لا يجوز الى هنا لفظ اصل الجامع الصغير ولم يذكر
الاخلاف صريحا فيه كما ترى في مسألة المجاوز الى القادسية
فلاجل هذا قالوا احتملت تلك المسئلة الخلاف والوفاء وماك
الفتية ابو الليث الى الاتفاق يعني ان فيها يجوز بالاتفاق
وماك فخر الاسلام الى الخلاف يعني ان المدور منها قول ابي حنيفة
وعندهما لا يجوز والله ذهب الغنائي وغيره قال الفتية ابو
الليث في شرح الجامع الصغير واذا استاجر دابة من اللوفة الى
الى ايجين بدرهم فجاز فان جاوز الى القادسية بدرهمين فهو
جائز ثم قال وجواب هذه المسئلة فالجواب في الحنابلة الرومية
والفارسية لانه تبين الاجر بالعمل ولو استاجر على انه ان حمل عليها
خطة بدرهم وان حمل عليها شعير اسصف درهم جائز
في قول ابي حنيفة الاخبروني قولهما لا يجوز وهي منزلة استجار
المنزل الى هنا لفظ الفتية واصل هذه المسائل ان عقد الاجارة اذا
وقع على احد شيئين وسعى لكل واحد منهما اجرا معلوما جاز
فاذا قال اجرتك هذه الدار شهرا خمسة او هذه الاخرى بعشرين
وكذلك في حايوتين وعبدتين وكذلك في مساقطين مختلفتين
فاذا قال اجرتك هذه الدابة بكذا او الى البصن بكذا وكذلك

ان وقع على عشرين مختلفين كالحياطة الرومية والفارسية فذلك كله
جائز عند علمائنا الملائمة. وكذلك ان خيره في ثلاثة اشياء وعلى
ما هو المشهور عن زفران جميع ذلك لا يجوز وقد مر البيان في اول
الباب. ثم وجه قولنا ان الاجر مجهول فيبطل به عقد الاجارة
لان الاجر يجب بمجرد الدار تسليم الدار من غير عمل وعند التكن لا يدري
اي الاجرتين يجب لانه لم يوجد العمل بعد لا احدا دة ولا عمل البسر
ولذلك لو ساق الدابة الى ايجين ولم يحمل على الدابة شيئا لا خبطة ولا
شعير يجب الاجر وذلك مجهول يجب اجر حمل الخطة ام اجر حمل
الشعير فكانت الاجارة باجر مجهول فلا يصح الاجر ولا يشبه
من خياطة الرومي والفارسي لان الاجر يجب بالعمل وعند
ذلك يرتفع الجهالة فكان العقد يبدل معلوم ووجه قول ابي حنيفة
رضي الله عنه انه خيره بين عقدتين مختلفتين فوجب القول بصحة كمال
في الحنابلة الرومية والفارسية وانما قلنا انها مختلفتان لانها اذا
استاجر دارا للسكنى ليس له ان يسكن حدا اذا كان السكنى
وعمل الحد اذ مختلفين وكل واحد منهما عند الانفراد صحيح
فلا عند الاجتماع والغالب في الاجارة الاسفاعة فاذا حصل الاسفاعة
زال الجهالة فاما الممن من الاسفاعة بدون الاسفاعة فليس باصل
بل هو من العوارض فلا يقدح الجهالة الناشئة عنه ولان ترك
الاسفاعة لو تحقق واحسب الى احاب الاجر لا يلزم جهالة الاجر
ايضا لان التسليم او حب العوض يجب المتيقن وهو المقابل باد في العمل
لثبته ولا يجب الفضل بالشك وقال بعضهم يجب الاقل وسمي الفضل

ثلاثين الجماله بل حال اذا قال فخر الاسلام وعن ولا يشبه هذا كما اذا
 قال ان خطئه اليوم وان خطئه غدا لان ذلك على واحد فلا يجوز ان
 يبنى منه بدلان مختلفان وقال في اشارات الاسرار فليكن لم يسكن قال
 بعضهم يستحق الاقل لانه ثابت بيقين وبعضهم اوجبوا من كل مسي
 نصفه واختار القدوري هو الاول لانه قال في شرحه لمختصر الرخى
 فان اسلك الدار ولم يسكن فيها حتى مضت المدفعة اقل التسميتين لان
 الزيادة انما يستحق باستيفاء منعه زايده ولم يوجد ذلك فوجب بالتحلية
 اقل الامرين **باب اجارة العبد** لما كان
 اجارة الرقيق نوعا من انواع الاجارة وبالرقيق مسایل خاصة سعلق به
 ذكرها في باب على حدة واتخذ ذكرها لان الجنس مقدم على النوع هذا ما لا يخ
 لى من وجه المناسبة وما قيل في بعض الشروح ان العبد منوط الدرجة
 عن الحر فخطا ذكره عن ذكر الحر لذلك منه نظر لان صاحب الهداية
 ذكر قبل هذا استجار الدور والحوانيت واتحام والدواب وذكر هنا
 استجار الرقيق لاختصاصه بالمسائل المذكورة في هذا الباب وترجم الباب
 بباب اجارة العبد ما ترجم في الاصل بباب اجارة الرقيق للخدمة وغيرها
 وظاهر كلام هذا الشارح يفهم منه ان العبد منوط الدرجة عن الحر
 لانه لا ولاية له اطلاقا ولا يصح تصرفه في شئ الا بالاذن وهذا مسلم
 ولان لو كان مراد المصنف هذا لم يبدأ اول الباب باستجار العبد
 لانه لم يوجد منه تصرف اطلاقا عقد الاجارة لا اصاله ولا نيابة بل هو
 محل التصرف وموقع عقد الاجارة فالدابة ونحو ذلك نفعل بهذا ان غرض
 المصنف لم يكن الا تنويع المسائل والله اعلم **قوله** قال

ومن استاجر عبد الخدمه فليس له ان يسافر به الا ان شرط ذلك اى
 قال القدوري في مختصره وذلك لان الخدمه في السفر اشق منها منى
 الحضر فصار تاني حكم الجنس المختلف فلا يجوز استيفاء عزمه ما وقع عليه
 العقد اذا كان ذلك الغير اكثر ضررا من الذي وقع عليه العقد اذا
 استاجر دابة ليقعد فيه نزارا لا يجوز ان يقعد فيه جارا اوقصارا
 ونحو ذلك الا اذا شرط ذلك او دلل عليه الحال فحينئذ يجوز المسافرة
 بالعبد لزوال الضرر عن المولى حيث رضى به وهذا اذا استاجر دابة
 في المصر للربوب شهر ليس له ان يسافر بها لما قلنا وهذا لان السفر محل المخافات
 والآفات والفلاح فيه نادر وخطر كثير وامن عسير وهو ما قال صاحب
 الجهن قال الاصمعي سمعت اعرابيا يقول ان التاجر وماله لعل قلبي الاما في
 الله والقلت الهلاك فاذا كان كذلك لم يدك الرضا بالخدمه في الحضر على
 الرضا بها بالسفر وان سافر بالعبد ضمن لانه صار مخالفا ولا احبر عليه
 لان الاجرة والضمان لا يجتمعان كذا في شرح الزكاني **قوله**
 وللهذا جعل السفر عذرا في مسلة اخرباب فتح الاحبان
قوله ومن استاجر عبد المحجور اعلمه شهرا واعطاه الاجرة فليس
 للمساخر ان يأخذ منه الاجر وصورة المسئلة في الجامع الصغير محمد عن
 يعقوب عن ابي حنيفة في رجل استاجر عبد المحجور اعلمه شهرا ففعل
 عنه فاعطاه الاجر قال اجير ذلك وليس للمساخر ان يأخذ الاجر الى
 فاللظ اصل الجامع الصغير وهذا استحسان ذكره في الاصل والقياس
 ان لا يجب الاجر لان تصرف المحجور عليه باطل فلا يجوز عقد الاجارة
 منه فاذا كانت الاجارة باطلة لم يجب الاجر لان الاجر لا يجب في الاجارة الباطلة

ولان المستاجر غاصب في استعماله ولهذا اذا هلك العبد في عمله وجب الصمان
واذا وجب الصمان لا يجب الاجر لان الاجر مع الصمان لا يجتمعان
رجبه الاستحسان ان العبد انما كان محجورا عن المصروف فمات منه ضرر بالمولى
وفي الابتداء انما اعتبرناه محجورا فبالضرر عن المولى لان عقد الاجارة
داير بين النفع والضرر وفي الانتهاء اذا فرغ العبد سليما تحض ذلك نفعاً فيعتبر
ما ذونا دلالته وان لم يوجد الاذن امضاً لاننا اذا اطلقنا عقد الاجارة صا
منفعة فلم يتقوم اصلاً واذا اجزأه تقومت منفعه من غير ضرر بالمولى فوج
القول بالتقوم فان عقد جازا وجب الاجر وهذا لان المحجور ملك ما هو منع
محصن لا ترى انه يملك قبول الهبة بغير اذن المولى بخلاف ما اذا هلك من العمل
حيث لا يجب الاجر لانه لو جازنا العقد حينئذ لبطل ضمان العين فان
ذلك نفعاً يشوبه ضرراً فابطلناه او نقول لو جازت الاجارة بطل
ضمان العين وضمان العين لثمن ضمان المنفعة فان المظن للمولى في
بطلان الاجارة قال الخزانة في شرح الجامع الصغير
ولذلك الصبي المحجور اذا آجر نفسه وسلم من العمل كان له الاجر لان الصبي
يملك تحصيل المنفعة لنفسه ولهذا يملك قبول الهبة وجواز الاجارة هنا
تحض منفعه له ومعنى قوله ليس للمستاجر ان يأخذ منه الاجر اي ليس له ان
يسترد من العبد المحجور الاجر قال الحاشي الشهد في محصر المسمى
ما الحاشي في اخر كتاب التحرر رجل آجر عبده من رجل سنة بمائة درهم
للخدمة فخدمه سنة اشهر ثم اعتقه المولى فالعبد بالخيار ان شاء نسخ
الاجارة وكان اجراً ما مضى للمولى وان شامضى عليها وللعبد اجراً ما بقى من
المدّة الا ان المولى هو الذي يتولى قبض جميع الاجرة وليس للعبد نقضها بعد

اختيار المضى عليها وان كان المستاجر عجل الاجر للمولى قبل ان يعمل العبد
شيئاً في اول الاجارة فالاجر لها للمولى اذا اختار العبد المضى على الاجارة
لان المولى قد كان ملك الاجر قبل عقده فان كان الاجر شيئاً بعينه في جميع
هذه الوجوه فالجواب منه كالجواب في الدراهم وانما صدق
المرأة الامة المعتقة اذا اختارت النكاح من المولى ان كان قبضه او لم يقبضه
لانه وجب ما لعقد والاجر يجب يوماً بيوم اذا لم يكن قبضه ولذلك الجواب
في العبد اذا اولى اجارة نفسه باذن المولى الا ان العبد هو الذي يملك القبض
وهو الذي يطالب بالرد ما يجب رده من المقبوض عند الفسخ ويرجع هو به
على المولى عينا فان ذلك في يد المولى او مستهلكا لانه انما وجب بعد العتق
والفسخ ولذلك الامة اذا زوجت نفسها باذن مولاهما ثم اعتقت فلهما
الخيار ولذلك الصبي اذا آجر الوصي في عمل من الاعمال فلم يتم العمل
حتى بلغ الغلام مبلغ الرجال فهو بالخيار في المضى على الاجارة او فسخها
ولذلك الاب اذا آجر ابنه ثم ادرك الابن ولو كان الاب والوصي
آجر دار الصبي سنين معلومة فادرك الغلام لم يكن له ان يبطل الاجارة
لانها في ماله بمنزلة وحيل البشير واذا آجر العبد المحجور نفسه من رجل
سنة بمائة درهم لخدمته فخدمه ستة اشهر ثم اعتق فالفاس له لا اجر
له فيها مضى لان المستاجر صار رضاً من ماله فلا يجتمع الاجر والصمان ولكن
نستحسن اذا سلم العبد ان يجعل له الاجر مما مضى فيأخذ العبد ويدفعه
الى مولاه ويجوز الاجارة فيما بقى من السنة واجرة الباقي من السنة للعبد
والخيار له في نقض الاجارة لانها جازت بعد عقده بغير اجارة
المولى وكذلك الجواب ان كان قبض الاجرة في حال رقه ويكون للعبد

^{حصة} ما بقي للمولى حصة ما مضى الى هنا لفظ الحالم الشهيد في مختصره والباقي
 يعلم في شروحه ان شاء الله تعالى **قوله** ومن غصب عبد افاجر العبد
 نفسه فاخذ الغاصب الاجر فأكله فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة وقالاهو
 ضامن وصورهما في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل
 غصب عبدا فاجر العبد نفسه فاخذ الغاصب الاجر من العبد فأكله قال
 لا ضمان عليه وقال ابو يوسف ومحمد هو ضامن فان وجد المولى الاجر
 قايما بعينه اخذ كله وقبض العبد الاجر جاز في قولهم حملا الى هنا
 لفظ اصل الجامع الصغير قال خزانة السلام الزدوي مسألة الضمان من الخواص
 لهما انه المثل مال الغير بغير ادائه مضمون لان نسب العبد ملك المولى ولهذا
 لو كان النسب قايما بعينه اخذ المولى تعلم ان الغاصب ائلف ملك المولى
 مضمون ولا يحنيفه رضي الله عنه ان الغاصب اتلفه بالتاويل في نسب العبد
 لانه يملك والسببه من وقت العصب باء الضمان اذا هلك العبد
 والابلا بالتاويل لا ضمان منه بالباغي اذا ائلف مال العادل وانما
 كان الاكساب للغاصب بالضمان لان النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام
 جعل الضمان بالخراج والدليل على ان المستهلك بالتاويل لا ضمان عليه ما اذا
 باع عبدا ار جلا لم يقبضه المشتري فاجر العبد نفسه فالغلة للمشتري فلو
 استهلك البايع الغلة ثم اذا اخذ المشتري العبد لا ضمان عليه في الغلة
 لانه اذا استهلك العبد قبل القبض لا ضمان عليه اصلا ولانه ائلف عينا
 غير متقوم فلا يلزمه الضمان لان التقوم لا يكون قبل الاحراز والاحراز
 بيد نفسه او سيدة نايبه والغاصب ليس نايب عن المولى والعبد ليس
 محرزا كسبه لان نفسه ليس محترزة لانه في يد الغاصب وضمانه لانه مقبوض

في يد الغاصب فاذا لم يكن العبد محرزا نفسه فلا يكون محرزا كسبه و
 اولى وجاز قبض العبد الاجر لانه هو العاقد وهذا لان في الاجر
 منعاً محضاً عند فراغ العبد عن العمل سالماً وان وجد المولى الاجر قايما
 فان له ان يأخذ العبد والاجر جميعاً بالاتفاق وهما مزا على اصلهما
 لان ضمان النسب يجب عندهما فاذا وجب الضمان وجب الرد ان
 كان قايماً و ابو حنيفة فرق فقال اذا استهلك الغلة لا يجب الضمان
 واذا كانت قايمة يجب ردّها لان للغاصب تاويل الملك وليس في الحقيقة
 على ملكه فكانت له حالة بين حالتين فان كانت قايمة بعينها وجب
 الرد وان استهلكها لا يجب الضمان فالبايع اذا استهلك غلة المبيع قبل
 قبل المشتري لا يجب الضمان وان كانت قايمة ترد على المشتري **قوله**
 على ما مر اشارة الى ما ذكر من وجه الاستحسان ان التصرف
 نافع على اعتبار الفراغ سالماً **قوله** ومن استاجر عبدا هذين
 الشهرين شهراً باربعة وشهراً خمسة فهو جاز والاول منهما باربعة
 وهذه من سائل الجامع الصغير وذلك لانه لما قال شهراً باربعة
 انصرف ذلك الى الاحباب الاول فانه سكت عليه وقال استاجرت
 منك عبداً ك هذا شهراً باربعة هنالك ينصرف الاحباب الى الذي يملكه
 محرراً للجواز فلما انصرف الاحباب الاول الى الشهر الاول
 فعين الثاني للذي يلي ذلك الشهر حتى لو عمل في الشهر الاول دون الثاني
 استحق اربعة دراهم ولو عمل في الشهر الثاني دون الاول استحق خمسة
 دراهم قال شيخ الاسلام علاء الدين اسحاق بن رحمه الله في باب
 اجارة الرضخ من شرح الكافي واذا استاجر الرجل عبدا شهرين شهراً

خمسة وشهر بستة فهو جاز والشهر الاول خمسة والثاني ستة لانه لما بدأ
 شهر بستة خمسة انصرف الى الشهر الذي يعقب العقد لما بينا ان حكم
 العقد في باب الاجارة ثبت في الزمان الذي تعقب العقد والذي يعقب
 العقد هو الشهر الاول ولو قال شهر بستة وشهر خمسة كان الاول بستة
 والثاني خمسة لما بينا وان استاجر ثلثة اشهر شهرين بدرهم وشهر خمسة
 فالشهران الاولان بدرهم والشهر الاخر خمسة لانه بدأ بهما في الذكر
قوله ومن استاجر عبد اشهر بدرهم فبعضه في اول الشهر ثم جاء
 آخر الشهر وهو ابق او مريض فقال ابق او مرض حين اخذته وقال المولى لم يكن
 ذلك الا قبل ان تأتيني ساعة فالقول قول المساجروان جاء وهو صحيح
 فالقول قول المواجهين هذه من مسایل الجامع الصغير وصورتها منه محمد بن
 يعقوب عن ابي حنيفة في رجل استاجر من رجل عبد اله شهر بدرهم فبعضه
 في اول الشهر ثم جاء في آخر الشهر وهو ابق او مريض فقال المستاجر ابق حين
 اخذته وقال المواجه ما كان ذلك الا قبل ان تأتيني ساعة فالقول
 قول المستاجر وان جاء وهو صحيح في يد المساجر فقال المستاجر ابق حين اخذته
 او مرض حين اخذته ولابد له المواجه فالقول قول المواجه الى هنا لفظ اصل
 الجامع الصغير ومقصود المستاجر من دعوى الابق او المرض دفع وجوب
 الاجرة عن نفسه لعدم تملكه من اسفل المعتقد عليه وانا كان القول في الصوة
 الاولى قول المستاجر وفي المانه قول المواجه لانها اختلفا في امر محتمل
 ان يكون وان لا يكون على السوالان مجرد التسليم الى المستاجر لا يجب الاجرة
 ما لم يتلن فاذا تعارض كلامهما على السوال ارجح الى ترجيح احدهما
 على الاخر فيعلم الحال لان الحال ترجح لصالح الترجيح وان لم يصلح حجة لان

الحال يدل على الدوام ظاهر او انا قلنا انه يصلح للترجح وان لم يصلح حجة لان
 الترجيح لا يكون الا بما لا يصلح حجة ففي الفصل الاول الحال شاهد للمستاجر
 لان العبد مريض وابق قلنا بقوات المكن في الماضي لقواته في الحال
 والمواجه يدعي التمكن والمستاجر ينكره فكان القول قول المذكر
 وفي الفصل الثاني الحال شاهد للمواجه لان العبد صحيح غريب فكن التمكن
 ثانيا في الحال فجعل ثابتا فاما مضي بحكم الحال والمساجر يدعي موات التمكن
 من الاسفاح والمواجه ينكر ذلك فكان القول قوله بظن ما قال في كتاب
 الاجارات في المستاجر للزحاذ ادعى بعد المدة ان الما كان منقطعا انه ان
 كان في الحال منقطعا فالقول قول المساجروان كان جارا فالقول قول صاحب
 الرخا لما قلنا ان الحال يصلح مرجحا وقوله جاء آخر الشهر يجوز رفع الرا ونصبيها
 فالاول على اسناد الفعل الى الاخر والماني على الظرف اي جاء المستاجر في آخر
 الشهر ونحوه الباب مسئلة درهما شيخ الاسلام علاي الدين الاسجاني في باب
 اجارة الرق من شرح الكافي قال واذا استاجر الرجل عبد الخدمه حل شهر
 باجر مسمى فهو جاز لان الخدمة المعتادة معلومة ووقتها معلومة بصحة الاجارة
 وله ان يخدمه من السحر الى ان ينام الناس بعد العشاء الاخيرة وانا يخدمه
 ما يخدم الناس لان الوقت الذي يحتاج فيه الانسان الى خدمته هذا لان
 الناس ينامون بعد العشاء ويتنهبون قريبا من طلوع الفجر ويحتاج
 الاجير الى ان يقوم قبله ليتهيأ له اسباب الوضوء ويوقد النار والسراج
 واشباه ذلك فذلك قيدناه به والله اعلم **باب**
الاختلاف لما در مسایل الاجارات بلا اختلاف
 بين المواجه والمستاجر ذكر في هذا الباب اختلافها لان الاتفاق هو

الترجيح لا يكون الا بما
 لا يصلح حجة

الاصل والحلاف عارض **قوله** واذا اختلف الحياط ورب الثوب
قال صاحب الثوب امرتك ان تعلمه قبا وقال الحياط بل قيصا او قال صاحب
الثوب للصباغ امرتك ان تصبغه احمر فصبغته اصفر وقال الصباغ لا بل
امرته اصفر فاقول لصاحب الثوب هذا لفظ العدوري في محصره وتامه
فيه فان حلف بالحياط ضامن اي ان حلف صاحب الثوب وقال العدوري
في شرحه لمختصر الدرعي فان شاء رب الثوب اخذ واعطاه اجر مثله
وقال نسخ الاسلام علاي الدين الاسحاوي في شرح الكافي وان اقاما
البينة فليقنه يئنه الحياط وقال ابن ابي العول قول الحياط اذا لم
يكن له منه لانه ينكر وحب الضمان عليه وقال العدوري في شرح الدرعي
وقال السافعي في اختلاف العراقيين مثل مولانا في موضع وفي موضع اخر
يخالفان واذا اختلفا سقط الضمان عن الحياط وسقط الاجر وحبه قول
ابن ابي ليلى ان صاحب الثوب اعترف بالاذن في القطع وادعى زيادة صفته
اسقط به الاجر ولا يقبل موله قال العدوري وهذا ليس بصحيح لان صاحب
الثوب لم يعترف للحياط بالاجر فلا يجوز اثبات الضمان عليه فغير اعترافه ولنا
انه اذن خاص مستفاد من جهة صاحب الثوب فوجب ان يكون القول قوله
فالوكيل والموكيل ولانه قطع ثوب غيره وادعى الاذن فوجب ان يكون
اليمين على المدعى عليه فالوفاك لم اذن لك في شي ولا معنى للتحالف الذي ادعاه
الشافعي لان صاحب الثوب ادعى على الحياط القصب والحياط ادعى القصب الاجر
وذلك لا شئ فيه يخالف وانما كان لرب الثوب في ضمان الحياط فتمه الثوب لانه
لما حلف على دعوى الحياط فقد صار الحياط متصرفا في ثوبه بغير امره ومن
قطع ثوبا لغيره وخاطه بغير امره ضمن قيمته وانما كان لصاحب الثوب اخذ

الاجر

الثوب

الثوب لانه اذن في القطع والحياطه وقد فعل ذلك الحياط لا على غير وجه الامر
به فقد وجد المعتود عليه مع تغير الصفة فكان لصاحب الثوب ان يرضى به وانما
وجب اجر المثل لان المستعمل لم يرض بدفع الشيء الا على سعة مرضفه بما لها رايها لا
بحاوزه الشيء لان الصانع يرضى به لا عن المنفعة المقصودة فلا يجوز ان يستحق فضا
دونها الزمته وقد مرد ذلك قيل باب الاجارة الفاسدة وقال شيخ الاسلام علاي الدين
الاسحاوي في شرح الكافي واذا دفع الرجل الى صباغ ثوبا بصبغه صبغ سماه من
عصفرا وزعفران او قهرا وسوادا او نهوجا يزوان خالفه صبغه غير ماسي له الا انه
يزيد من ذلك الصبغ فله ان يضمه فتمه الثوب ايضا وان شاخذ الثوب واعطاه اجر مثله ولا
بحاوزه ماسي له لانه لما خالفه صبغه لم يزل ما يوراه فان لم ان يضمه فتمه الثوب وان شارب
واعطى اجر مثله لانه وافقه اصلا ولا يحاوزه الشيء لانه نقص من العمل ينقص من الاجر
وان اختلفا فيما امر ان تصبغه به فالقول قول رب الثوب مع يمينه لان الامر استفاد من جهة
طواير الامر اصلا لان القول قوله فله ذلك اذا ائذ وصفه **قوله** على ما مر من قبل
اي قيل باب الاجارة الفاسدة **قوله** ودر في بعض النسخ يضمه ما زاد الصبغ
فيه لانه يزل الصبغ الغصب اي در في بعض نسخ مختصر العدوري وهذا رواية ابن
ساعة عن محمد يعني ان الغاصب للثوب اذا صبغه احمر او اصفر فان شارب الثوب
ضمته فتمه الثوب وان شاخذ الثوب واعطاه ما زاد الصبغ فيه فله ذلك هنا ان شاء
ضمن فتمه الثوب وان شاخذ الثوب واعطاه ما زاد الصبغ فيه لانه لما خالفه في الصفة
صار يزل الغاصب قال في خلاصة العتاي والصباغ اذا خالف فصبغ الاصفر
مجان الاحمر ان شاء ضمته فتمه ثوب ايض وان شاخذ واعطاه ما زاد الصبغ فيه
ولا اجر له ولو صبغ رد ثوبا لم يزل فاحشا لا يضمن وان كان فاحشا بحيث يقول اهل
تلك الصنعة انه فاحش يضمن بتمه ثوب ايض في المحرط الواسع بان تصبغه بزعفران



ارقمه نصيغه عن ماسي الا انه لم يشيع صيغه وقد امر صاحب الثوب ان يشيعه
فالمالك بالخيار ان شأنته فيه ثوبه ايضاً وسلم له الثوب وان شأله واغطاه
اجر مثله لا يزداد على المسمى في الاصل الى هنا لفظ الخلاصة **قوله** وان قال
صاحب الثوب علمته لي بغير اجر وقال الصانع بل باجر فالقول قول صاحب الثوب
عند ابي حنيفة رضي الله عنه هذا لفظ القدوري في محصره وقامه منه وقال
ابو يوسف ان كان حريفاً له الاجر وان لم يكن حريفاً له ولا اجر له وقال محمد بن
كان الصانع معروفاً بهذه الصيغة بالاجر والقول قوله واست الشيخ ابو نصر البغدادى
في شرحه لفظ القدوري بقوله فالقول قول صاحب الثوب عند ابي حنيفة مع بيته
وقال القدوري ايضا في كتاب العرب قال ابو حنيفة اذا عمل الصانع وطلب الاجر
فزع صاحب الثوب انه عمله بغير اجر فالقول قوله وقال ابو يوسف ان كان حريفاً له
فالقول قول الصانع وان لم يكن حريفاً له فالقول قول صاحب الثوب وقال محمد بن
الصانع نصب نفسه لتلك الصناعة فله الاجر وان لم يكن نصب نفسه لها فلا اجر له
وجه قوله ابي حنيفة ان المنافع لانه لا يعقد او شبهه عقداً ولا يعلم فيه ذلك
ولا يجوز تقويمها ولان الصانع يدعى امرأه اذا يتقوّم به المنافع وهو العقد فلا يقبل
قوله منه الا باليقينه ووجه قوله ابي يوسف ان الحريف يدفع اليه السلعة على العهد
الذي منها فيصير ذلك شبهه في التقويم وغير الحريف لا يدفع اليه الا تشبهه فوجب
اعتبار العادة لان المعتاد والمنطوق به فانه قال اعلمه باجر جوابه انه ربما يعمل بغير
اجر من يعمل باجر فان العرف مشركاً فلا يصلح مقيداً فوجب الرجوع الى النطق و
قول محمد ان الظاهر من نصب نفسه للصناعة ان لا يعملها من غير عوض فان الظاهر
مع الصانع ومن لم نصب نفسه للصناعة فلا ظاهراً معه فلا يلتفت الى قوله جوابه
ان الظاهر يصلح للدفع لا للاسحقاق فيجوز ان يدفع الاسحقاق عن نفسه ولا يجوز

وجرد

ان ثبت الاسحقاق على غيره قال الشيخ ابو نصر واما قوله مع بيته فلان من جعل القول
قوله فيها هو خصم منه والشئ مما يصح بذله فالقول قوله مع بيته فالمودع اذا ادعى هلاك
الوديعة واذا حلف رب الثوب لزمه ما زاد الصبيغ في ثوبه لان صاحب الصبيغ لم يرض
ان يحق عليه صيغته بعرضي فليزيمه ذلك لاني شرح الانطع ثم اعلم انه لا خلاف بيني
ظاهر الرواية ان القول قول رب الثوب ولهذا قال شيخ الاسلام علاء الدين الاسحاقى
في شرح الكافي لو قال علمته لي بغير اجر فالقول قول رب الثوب لان العمل انما يتقوّم بالعقد
وهو العقد ولم يدرك الخلاف ولهذا قال صاحب النافع وعن ابي يوسف ان كان
حريفاً له الاجر فعمل ان خلافهما ليس بظاهر الرواية وقال في العاوى الصغرى والتمه
دفع الى تضار ثوباً بالقبض ولم يذكر له اجر المريد جوابها يعني في الكافي معنى في
اجارات الاصل وفي غير رواية الاصول فله ثوبه اقوال على قوله ابي حنيفة متبرّع
وعلى قوله ابي يوسف لذلك الا ان يكون خليطه وهو ان يكون يدفع اليه ثوباً بالنقصان
بالاجرة عادة وعلى قوله محمد بن احمد اذا كانا وانصب لعل النقصان يجب الاجر والا فلا قال
شيخ الاسلام خواهرزاده وعليه الفتوى الى هنا لفظ النواوى الصغرى والتمه ثم نقل في
التمه عن الكافي ان القول قول المثل للاجر لان المنافع لا تقوم الا بالعقد بخلاف ما لو
دفع الى اخر غنياً ثم اختلفا فقال المدافع هو قرض وقال الاخر هبة لان العين متقوّم بنفسه
والاخر يدعى الا برأ عن مته قال شيخ الاسلام علاء الدين الاسحاقى في شرح الكافي
ولو اسلم ثوباً الى صباغ يصبغه احمر نصيغه ثم اختلفا فقال الصباغ صيغته بدرهم
وقال رب الثوب صيغته بدرهم فاني انظر الى ما زاد الصبيغ فيه فان كان درهماً
او اكثر فله درهم لان الحال يصلح تحميلاً في الباب وكان القول قول من يشهد له الظاهر
مع بيته وان كان اقل من دنانير اعطيته دنانير بعد ان يحلف رب الثوب
ما صيغه الا بدانير نظير هذا الاحداث في المهرين الزوجين فانه يحكم به المثل وان كان

وإذا كان المثلان
لا يدرى من هو المثلان
فإنه لا يدرى من هو المثلان
وإذا كان المثلان
لا يدرى من هو المثلان

الصبيغ سواداً فالقول قول رب الثوب مع منته لانه يدعى علمه زادة اجر وهو خير
وليس له في المحل عن قايمة حتى تقطع حقه عنها ولو قال رب الثوب صفته لي فغير اجر
لان القول قوله لان السواد ينقص الثوب اما اذا كان صبغاً زيد في الثوب فقال
رب الثوب صفته فغير اجر وقال الصباغ صفته بدرهه فانها تخالفان لان
هذا يدعى المنة والاخر يدعى الاجارة فكان كل واحد منهما مدعيًا ومدعى عليه فممن
رب الثوب ما زاد الصبيغ في ثوبه لانه احتبس حقه عندك ولا يجوز له درهه لانه
لا يدعى علمه اكثر من ذلك ولو اختلف القضاة ورث الثوب في مقدار الاجرة
فان كان لم يأخذ في العمل تخالفاً وتراد الان كل واحد مدعي ومدعى عليه القضاة
يدعى استحقاق اجر زائد ورب الثوب يدعى الاستحقاق عليه باجر ناقص تخالفاً
وقد امكن اظهرا فبين الخالف وهو النسخ لان المعقود لم يصير مسلماً فامكن رد العقد
وعود الامر الى ما كان من قبل وان كان فرغ من العمل فالقول قول رب الثوب
ولا تخالفان لان الخالف للنسخ وقد تعدر ولذلك لو قال علمت لي بغير اجر فالقول
قول رب الثوب لان العمل لما يتقوم بالعقد وهو سائر العقد الى هنا لفظ شيخ الاسلام
علاي الدين الاسكحاني وقال الشيخ ابو الحسن الرضائي في مختصره واذا استاجر
رجل من رجل داراً او دابة او غرضاً لله بثلث فاختلفا بعد وقوع العقد قبل ان يضر
المستاجر فيها استاجر والاجارة راقعة على صحته فاختلفا في الاجر فقال المستاجر
بمنته دراهم وقال المواجه بعشر دراهم فانها تخالفان وبيع الاجارة ومن نكل
منها عن الممن لزمه دعوى صاحبه ومن اقام منها بينه قبلت بينته فان اقام
جميعاً بينه دل واحد منها بيقم البينة على ما ادعى فان البينة بينه المواجه لانه يدعى
فضلاً فيما يستحق العقد وان اختلفا في المدة او في المسافة او في وقوع علمه العقد
فقال المستاجر استاجرت شهرين بعشر وقال المواجه شهر واحد بعشر او قال

لان عدل السواد

استاجرت الى الكوفة بعشر وقال الاخر آجرتك الى القصر بعشر فهو مثل الاول
في التحالف والتكول واقامة البينة فان اقام جميعاً البينة فالبينة بينه المستاجر
لانه يدعى فضلاً فيما استحقه بعقد الاجارة فالحمد الاخر فاليمين على احب احد
واليمين على المدعي على ما فترت لك فان ادعى المواجه فضلاً فيما استحقه من الاجر
وادعى المستاجر فضلاً فيما استحقه على المواجه فقال المواجه آجرتك الى القصر بعشر
وقال المستاجر الى الكوفة بمئة او قال آجرتك الدار شهر بعشر دراهم وقال
المستاجر استاجرت شهرين بمئة ايضاً في التحالف والتكول فذكرت
لك وفي اقامة احد هماً البينة فان اقام جميعاً بينه قبلت بينه دل واحد منهما على
الفضل الذي يستحقه بعقد الاجارة فيكون الى الكوفة بعشر وشهران بعشر يكون البينة
منه المواجه فما ادعى من فضل الاجر والبينة بينه المستاجر فما ادعى من فضل
الوقت او المسافة فان لم يكن له بينة وقد سار بعض الطريق او رب بعض المسافة
كان القول قول المستاجر فيما مضى مع ميمنه وتخالفان ونسخ الاجارة فيما بقي
وان كان اختلفا بعد مضي وقت الاجارة وبعد بلوغ القايمة التي استاجر
فالقول قول المستاجر مع منته ولا يمن على المواجه الى هنا لفظ الرضائي في مختصره
وقد كتبت هذه المسائل لكثير الفوائد لمن ينظر في كتابنا هذا رجاء من صاحب دعائه
قوله ان كان حريفاً يقال فلان حريف فلان اي معاملة كذا في ديوان الادب
والمحلل وممن صاحب الهداية بالحليط واراد به ما ذكرنا وهو الذي كان له مع
القضاة او الصباغ خلطة ومعاملة وكان يدفع اليه الثوب مراراً بالاجر لم يصنع او
ليصنع في هذه المرة دفع اليه الثوب ولم يدرك الاجر فقص او صبغه فاختلفا
بعد ذلك في الاجر ولم يرد به الشريك والله اعلم **باب**
فسخ الاجارة ذكر الفسخ اخيراً لان فسخ العقد بعد وجود العقد لا محالة

فثبت دونه اخرا علم اولاً ان الاجارة هل تفسخ بالأعداء منه خلاف عندنا
 تفسخ خلافاً للشافعي لان العقد وجد دفعة على المنافع فصارت بيع العين وثلاً
 ان الاجارة تجوز للعقد بل ان تفسخ بالعقد راولي ولان جواز الاجارة
 للحاجة فاذا ظهر العقد لم يبق حاجة فلا حاجة الى الابقاء ولان وجود العقد
 بمنزلة العيب المتكهن قبل المض على معنى ان في استدامة العقد ضرراً زائداً
 يلزمه وله ان لا يلتزم ثم العقد زماً هو قال في شرح الطحاوي والعقد من جهة
 المواجهان لحقه دين فادخ لا وقاله الا ببيع الشيء المتاجر اذا كان الدين ثبت
 قبل عقد الاجارة ولو ثبت الدين لا قرار بعد عقد الاجارة عند أبي حنيفة
 لذلك ايضا وقال ابو يوسف ومحمد لا يفسخ الاجارة واذا است العدر من جهة
 المواجهان العاضى بسعه او لا ثم يفسخ الاجارة ولا يفسخ بنفس العدر والعدر
 من جهة المتاجران يريد سفر او افلس وقام من السوق او ترك الحرفة واخذ
 في الزراعة او استاجر أرضاً للزراعة وترك الزراعة واخذ في التجار او ما شبه ذلك
 فانه يكون عذراً فاما اذا وجد رخص من ذلك فاراد ان ترك هذا واخذ الارخص
 فليس له ذلك ولو استاجر رجلاً ليقطع شئ ثم بدله ان لا يقطع فانه يكون عذراً
 ولذلك لو استاجر لهدم دانه ثم بدله ان لا يهدم فهو عذر وكذلك اذا وقعت
 في يد آفة فاستاجر رجلاً ليقطع يد ثم بدله ان لا تقطع فهو عذر قال
 ابو الررازي في شرحه لمختصر الطحاوي ومن السلف من يرى نقض الاجارة
 من غير عذر قال واحسبه قول شريح وانما لم يكن له نقضها من غير عذر لقول الله تعالى
 يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود وقال النبي صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم
قوله قال ومن استاجر داراً فوجد بها عيباً يضر بالسكنى فله الاجارة التفسير
 قال التدوير في مخصوص وذلك لان كل جزء من المنفعة معقود عليه لحدوث

على

العيب

العيب فيه قبل المض يوجب الخيار في البيع ثم المتاجر اذا استوفى المنفعة يلزمه
 جميع الاجارة لا نه رضى بالمعقود عليه فالمشترى اذا رضى بالمبيع المعيب وجمله ذلك
 ما قال الشيخ ابو الحسن اللرخي في محضره واذا استاجر الرجل عبد الخدمه او دابة
 ليركبها الى مكان معلوم او دارا لحدث في ذلك عيب يضر بالانفاذ بما استوجبه من ذلك
 فالمستاجر بالخيار ان يامضى على الاجارة وان يامضى وان يامضى وان يامضى على ذلك فله الاجارة
 تاماً لا ينقص منه شيئاً وكذلك ان كان الحادث سقوطاً من مضمون على الاجارة
 لا ينقص منه شيئاً وان كان ما حدث من جميع ذلك لا يفسد الانفاذ به فلا خيار له
 والاجارة له لازمة فان بنى المواجه ما سقط لم يكن للمتاجران مخرج الاجارة فان كان
 المواجه غائباً لحدث ما يوجب الفسخ فليس للمتاجران مخرج وان سقطت الدار كلها
 فله ان يخرج فان صاحب الدار شاها او غابا الى هنا لفظ اللرخي والاصل
 فيه ان العيب اذا حدث بالعن المتاجر فان اثر ذلك في المنافع ثبت الخيار للمتاجر
 والعبد اذا مرض والدابة اذا مرضت والدابة اذا اهدم بعضها لان كل جزء من المنفعة
 معقود عليه فحدث عيب فيه قبل المض يوجب الخيار وان لم يؤثر ذلك في المنافع
 لاشت الخار والعبد المتاجر للخدمه اذا ذهبت احدى عينيه وذلك لا يضر
 بالخدمه او سقط شعره وكذا اذا سقط منها حائط لا يفسد في مكانها
 لان العقد ورد على المنفعة دون العين وهذا النقض حصل بالعن دون المنفعة
 والنقص بعن المعقود عليه لاشت الخيار ثم فثبت له الخيار اذا استوفى
 المنفعة يلزمه الاجارة كاملاً فالمشترى اذا رضى بالمعيب ثم اذا حدث ما يوجب
 الفسخ لا يجوز الفسخ الا بحضور المتقاضي لان حضورهما او حضور نايبهما
 شرط للفسخ فان سقطت الدار كلها فله ان يخرج شاها فان صاحب الدار او
 غابا وتعلم اصحابنا هنا بطريقين منهم من قال يفسخ العقد ما يهدم الدار وروى

لان الاجارة تسحق سلطان المنفعة المعقود عليها وان امكن الاسفاح من وجه آخر
لانه جئت آخر وقد قال محمد استاجر رجلا ماء فاقطع الماء بعد سنة اشهر ففسخ
العقد فان اسك حتى مضت السنة عليه اجره سنة اشهر الا اذا كان البيت
يمنع به لغير الطحن فعليه من الاجر حصته لبقاء جزء من المعقود عليه له
حصته بالعقد ومن اصحابنا من قال لا يفسخ العقد باهدام الدار بل يثبت
له حق الفسخ فانه قال في الصلح اذا صاح على سبلى دار فانه دمت لم يفسخ الصلح
لدا كرئيس الامة المهدي في القافية وقال في القتاوي الصغرى والله اذا سقط
حائط او اهدم بيت من الدار المستاجر المستاجر ان يفسخ ولا يملك الفسخ بغيره
المالك بالاجماع لان هذا رد بالعيب وذلك لا يصح الا حصص المالك بالاجماع
انما الخلاف في الرد بخلاف الشرط وان اهدمت الدار فله الفسخ من غير حصص
رب الدار لان الاجارة لا يفسخ ما لم يفسخ لان الاسفاح بالعرصة ممكن فاذا رد
في الصلح المذهب خواهر زاده وفي اجارات سمس الية اذا اهدمت
الدار فلهما الصحيح انه لا يفسخ الاجارة لان سقوط الاجر عنه ففسخ او لم يفسخ
في باب اجارة الدور والبيوت الى هنا لفظ القتاوي الصغرى والله رد في
في القتاوي الصغرى ايضا اذا استاجر ارضا للزراعة فزرع فاصطلمه آفة يجب
اجر ما مضى وسقط اجر ما بعد الاصطلام **قوله** واذا خربت الدار او
انقطع شرب الضيعة او انقطع الماء عن الرخى افسحت الاجارة اي قال
القدوري في مختصره وللشاح كلام في اسفاخ الاجارة مردد له بل هذا وهذا
الذي ذكره هو اخيرا لقدوري واليه ذهب صاحب التحفة وابو نصر
البغدادي في شرحه واخيرا خواهر زاده وشمس الية خلاف ذلك وقد
مرا نفاد ذلك لان المنفعة المعقود عليها قد عُدِمَت وفوات المعقود عليه

مدان يوسف بن محمد
قال في مختصره

بدرست

بوجب بطلان العقد لهلاك المبيع قبل القبض ولموت العبد المستاجر وضعية
الرجل عقان لدا في الجهم واجمع صياغ منه قول بعضهم فالما ينبغي ما وجه
النتي وصاحب الضيعة ضيعة **قوله** ولو انقطع ما الرخى والبيت مما
يمنع به لغير الطحن فعليه من الاجر حصته او رد هذه المسئلة اسسها دابها على انه
لا يفسخ العقد بانقطاع الماء عن الرخا قال شيخ الاسلام علاي الدين الاسحاي
رحمه الله في شرح الكافي فان انقطع الماء عنها اي عن الرخا فلم يقل رقع عنه من
الاجر بحساب ذلك لان الاجر يجب في مقابلته الاسفاح فاقم التمكن من الاسفاح
مقام حقه وقد فقد فلا يجب الاجر وله ان ينقض الاجارة لانه مات المقصود
ومر الاسفاح بالمحل فان لم ينقضها حتى عاد الماء لزمته الاجارة لان المعنى المعجز عن
الاسفاح قد زال فلزم العقد ولا يقال بانه قد تفرقت عليه الصفقة فنسحق ان
يخير عند زوال العذر والمبيع اذا هلك بعضه قبل القبض لا نقول هذا
تفرق بعد تمام الصفقة لانا جعلنا قبض المحل قبض المانع ومتى قبض الدار
ثم تعدر عليه الاسفاح كان هذا عيبا حادنا بعد القبض فلا يوجب التخيير
وان اختلفنا في مقداره لا انقطاع فاقول قول المستاجر لانه يقرر الاجر
عليه فكان القول قوله ولو قال الموأجر لم ينقطع الماء قال المستاجر قد انقطع علم
الحال فيكون انقطاعه وجريته في الحال دليلا على الماضي لان الحال يصلح دليلا
على الماضي عند الاشياء لدا في شرح الكافي وقال في التاميل في قسم المسوط انقطع
ما النهر له الفسخ لان انقطاع الماء يفوت ما استوجره لاجله الارض قل الماء
في الرخى ان كان ضررا فاحشا ينقض والا فلا انكسار احد الحجرين
عد ر فان اصلح رب الرخى قبل الفسخ لا يفسخ لما عرفت الى هنا لفظ الشامل
وفسري خلاصة القتاوي نقصان الماء فاحشا بان يظن اقل من نصف

طعنهم هل في خلاصه قال الناطقي واذا طعن نصف ما كان يطعن للمستأجر
ردّه ايضا ولولم يرد حتى طعن كان هذا رضاء منه وليس له ان
يرد الرخي بعد ذلك ثم قال في خلاصه وهذه الرواية بخلاف رواية
القديري ودرا القديري ان من استأجر رخي مائة سنة فانتقطع
المائة أشهر فملك الرخي حتى مضت السنة فعليه اجر سنته أشهر
وان كان البيت ينتفع لغير الطعن فعليه من الاجر محضته ولو استأجر
عبدًا ممرض فهو له رخي كما في خلاصه **قوله** واذا مات أحد
المعاقدين وقد عقد الاجارة لنفسه اسحت وهذا هو القديري
في مختصره وعند السانعي لا يسقط العقد بموت أحد المعاقدين
فابيع وذلك لان الموجر اذا مات انتقل الملك منه الى ورثته وعقد
الاجارة امضى اسفًا للمنافع من ملك الموجر لا من ملك غيره فلو بقي
عقد الاجارة يلزم اسفًا للمنافع من ملك الغير وهذا لا يجوز
وان مات المستأجر وهو قد عقد الاجارة لنفسه وكل ماله من المال
انتقل الى ورثته وعقد الاجارة امضى ان يستحق الاجرة من مال المستأجر
لا من مال غيره فلو بقي عقد الاجارة بعد موته لم يكن الاجر مستحقه
من مال غيره وهذا لا يجوز فتعين بطلان العقد لعدم امكان بقائه
خلاف ما اذا عقد الوكيل او الوصي او متولى الوقف حيث لا يبطل
العقد لان المعنى الذي قلنا في العاقد لنفسه لا يوجد في العاقد
لغيره ولان عقد الاجارة عقد يقصد به المنفعة حال الحيوة فلا يبقى
بعد موت من عقد لك الناح فالوا عقد لازم على ما جرى به الارث
فلا يبطل بالموت فابيع قلنا لا نسلم جريان الارث لان المنافع لا تنتقل عندنا

الى الوارث بالارث والمعنى في البيع لو طرأ التلف على المسع بعد القبض لا
يبطل العقد بخلاف الاجارة وظهر الفرق وقالوا ما يملك الوصية يملك
الارث ولا عيان قلنا الوصية ليس من شرطها التاقت فيجوز ان يشتوي
المنافع والعين على ملك الغير ككاح الامة اذا مات المولى بعد
الكاح والاجارة من شرطها التاقت والاجل يبطل بالموت
فذلك لا يجوز اسفًا للمنافع بخلاف العقد الاول على ملك الثاني
ونقل في خلاصه الفتاوى عن باب اجارة الظير ان أحد المعاقدين
لو جن جنونًا مطبقًا لا يسقط الاجارة وقال في الفتاوى
الصغرى لموت الموكل يسقط الاجارة وموت الوكيل لا ونقل في
الاحناس عن اجارات الاصل اذا اجر الاب ارض ابنه الصغرى والوصي
ومات لا يبطل الاجارة ولذلك لا يبطل اجارة الظير بموت والد الصبي
الذي استأجره وسقط بموت الصبي والمستأجره وقال الرخي في مختصره
وان مات الظير قبل المدة او مات الصبي ابعثت الاجارة وكان
لها من الاجر بحسب ما مضى من المدة قبل الموت وهل في الاحناس ايضا
لواجر الواقف ثم مات قبل انقضاء المدة لا يبطل الاجارة ولم يذكر
فيه القياس والاسحسان ونقل في خلاصه عن الدخيرة ثم ذكر
العاس والاسحسان فقال العاس ان يبطل الاجارة وبه اخذ
ابو بكر الاسفانه لانه في معنى المالك ليس لاحد حجه وفي الاسحسان
لا يبطل لانه اجر لغيره ولو كحل وقال في الاحناس ايضا ولو مات
رب الابل في بعض طرق المفاخر قال في باب اجارات الاصل للمستأجر
ان يربها على حاله وعليه الاثم المسمى الى ان ياتي منه مرفع ذلك الى القاضي

فان سأل له الكفا الى اللقوة وان شامخ الاجارة وفي باب الشروط لمحمد
بن الحسن لومات المكارى في مصر من الامصار ولورب المستاجر ضمن ان
ملك الابل الا بادن القاضى قال ابو العباس الناطقى قوله ربه المستاجر
الى ان ياتي ملكه لا يرد به انه لم يطل الاجارة بموت الجمل الا ترى انه قال
ولقاضى ملكه ان سخطا ولو كانت الاجارة مائة لم يكن له سخطا لحال حيوة
الجمل وانما اراد به انه انما ثبت الاجارة في حق المستاجر من حيث الحكم
ابتداء الضرورة داعية بحق المستاجر حتى لا يلحق به الضرر وتضع ماله
وانقطاعه في الطريق بالمنع عن الرطب فكانه اجره الشرع ابتداء
وقد جرى من الشرع الاذن في الرطب مجرى الاذن من حيث النطق باخذ
اللحظة ورد الايق وعلى هذا ذكرى نوادر ابن رستم رجل عاير رجلا زقا
جعل فيه زقا فاخذ في صحرا وطالبه برد الزق اليه فانه يترك الزق المستعير
باجر مثله الى ان يجد ما يجعل فيه الزق الى هنا لفظ الاجناس وقال
شيخ الاسلام علاء الدين الاسكافى في باب اسقاط الاجارة من شرح
الكافي وهذا اسحسان لان الاجارة محققة بموت احد العاقلين
لان الجواز للحاجة ولا حاجة بعد الموت الا انا استحسننا وقتلنا بالبقاء
هنا لان العقد في ابتداء العقد لاجل الحاجة فلان بقي لما كان
الحاجة كان أولى والحاجة محققة هنا لانه لا يقدر على ان يتكاري
دابة بجملة في المفازة حتى لو كان حيث يجد لا يبقى العقد فاذا وصل
الى مكة ينبغي ان يسلم الدابة والاجر الى القاضى لان هذا مال الوارث
وهو غائب والقاضى احق بحفظ مال الغائب فان سلم له الكفا القاضى
الى اللقوة فهو جائز لان للقاضى ان يعثه الى اللقوة الورثة على يد امين وفي

الاجارة نفع لم يصح ذلك واوجب الى ان كان المستاجر ثقة ان يقد الكفا
الى اللقوة لما منه من ايصال الحق الى المستحق وتحصيل النفع لم فان أولى
وان لم يكن المستاجر ثقة فقد هاهنا على يدي ثقة فان لم يجد من يعثد عليه
بائعها وبعت بثمنها لانه الاحوط وان افق على الابل شيئا لم يجز ذلك الا ان
يلون بامر القاضى لانه متطوع فلا يرجع الا بالامر من له ولاية فاذا اقام
البينة على الامر والفقهاء حجب له ذلك من البراءة فان رأى القاضى المصلحة
في بيع الاجارة وبيع الابل فباع واقام المستاجر البينة على انه اوفاه البراءة رذ عليه
حساب ما بقي لانه ايت حقه بالحق لا يقال ان البينة انما تسع على خصم ولا خصم
ههنا لاننا نقول لما انتقلت ولاية الحفظ الى القاضى صار خصما عنه فيسمع البينة
عليه او نقول يد المستاجر ثابتة على المحل واليد دليل الملك فلو ادعى الملك
كان القول قوله فاذا ادعى حقا متعلقا بهذا الملك كان القول قوله لانه
المتنازع لا متنازع له ظاهرا لدا في شرح الكافي **قوله** لا نغدا
ما ذكرنا من المعنى اشارة الى قوله لانه لو بقي العقد بصير المبيعة المملوكة
او الاجرة المملوكة لغرا العاقد مستحقة بالعقد وبانه مرقبل هذا
قوله قال ويصح شرط الخيار في الاجارة اى قال القدوري
في مختصره وعند الشافعى لا يجوز شرط الخيار في الاجارة لدا في شرح
الكافي والمحلف والاشارات وعزها وعندنا يجوز ويعتبر اول المذ
من وث ستقوط الخيار كذا في المحلف وجه قوله ان ما ثبت خلاف
القياس فغيره لا تقاس عليه وشرط الخيار في البيع يت خلاف القياس
ولا تقاس عليه عقد الاجارة ولانه لا فائدة في شرط الخيار لانه لا يخلو انما
ان كان الخيار للمواجر والمستاجر فان كان للمواجر فعند اسقاط الخيار

لا يملك تسليم العقود عليه كماله نصار لا يملك بعض المبيع في يد البائع
 اذا باع شرط الخيار وان كان المستاجر فلا يملكه تسليم المنفعة المفقودة
 عليها كمالها عند الفسخ وهذا المعنى منع الرد بالخيار كما لو يملك بعض
 المبيع في يده الخيار ولنا ان عقد الاجارة نوع بيع لانه معاوضه بثب
 الخيار الوارد في الحديث في البيع في الاجارة لان الخيار ثبت في البيع
 لدفع الغبن فكما انه يحتاج الى دفع الغبن في البيع يحتاج اليه في الاجارة
 فيصح الخيار في الاجارة كما يصح في البيع لوجود الجامع وهو دفع الغبن
 ولانه عقد معااملة لا يستحق منه القبض في المجلس فجاز شرط الخيار
 فيه فالباع ولا يلزم الناح لانه ليس بمعاملة ولاها مدة ملحقة بالعقد
 فصح شرطها في الاجارة فالاجابة الجواب عما قال الخصم فنقول
 الاجارة ليست بالبيع لان البائع لو اراد تسليم البعض دون البعض
 لم يكن له ذلك وهذا المسترى اذا اراد رد البعض دون البعض لم يكن له
 ذلك فاذا كان في البيع خيار للبائع والمسترى فملك بعض المبيع
 المدة اما اذا اراد المواجه تسليم البعض المنافع من غير خيار جاز كما
 اذا اجر دان شهرا منعه منها في بعض المدة ثم سلمها فكذا اذا كان
 خيارا للشرط ايضا وكذلك يجوز للمستاجر رد بعض المنفعة اذا كان
 سلك الدار ثم ردها بخيار العيب فلذا اذا كان فيه خيار للشرط وانما كان
 ذلك لان المبيع يملك للبائع تسليمه جملة وممكن للمستري ايضا رد جملة
 فلاجل هذا لم يجز تسليم البعض دون البعض او رد البعض دون البعض
 انما المنافع لا يمكن تسليمها جملة لانهما تحدث شيئا فشيئا فلذا اجاز تسليم
 البعض دون البعض وردد البعض دون البعض احج الخصم بانه عقد

يقصد به المنفعة فلا يجوز شرط الخيار فيه كالناح قلنا الناح لا
 يرد بكل عيب والاجارة خلافه فلا يعتبر احدهما بالآخر
 والمعنى في الركا ح انه معاوضه لا يلحقها العيب الا قاله بعد ثبوت
 فلم يجز منه شرط الخيار والاجارة معاوضه يلحقها العيب الا قاله
 وليس من شرط صحتها القبض فلو انعقد من شرط صحتها ان يكون
 احد عوضيه غير معين فلا يجوز شرط الخيار فيه بالسلم فلنا تنقض ذلك
 بالواشترى ثمن في الذمة لان احد عوضيه غير معين مع هذا يجوز
 شرط الخيار والمعنى في السلم ان من شرط صحتها القبض في المجلس فلذلك
 لم يصح الخيار لان الخيار ساقط في لزوم القبض في المجلس بخلاف الفرع كذا
 في محصر الاسرار قال — احكام الجليل الشهيد في محصر الحائري
 وان ساجرها بما به درهه على انه فيه بالخيار لثبته ايام فهذا جائز
 قال سمح الاسلام على الدين الاستحباب في سرجه وهذا عندنا وعند
 الشافعي لا يجوز ثم قال سمح الاسلام فيه قال بعض اصحابنا الاحلاف
 ههنا بناء على الاختلاف في سلمه اخرى رهوان اضافة الاجارة
 الى زمان في المستقبل جائز عندنا وعندنا وهو يقول —
 اذا اضاف العقد الى زمان في المستقبل انما حكمنا بالفساد بخلاف
 حكم العقد عنه في الحال وهذا المعنى موجود ههنا لانه لا يشك الحكم
 للحال ولا يملك اثبات الحكم بعد انقضائه الان المنافع
 لم يبق فتعد التصحيح وعندنا العقد انعقد على المنافع على حسب
 حدودها فيقتضي ثبوت الملك في المنفعة حال وجودها في المستقبل
 فلا معنى لتغير موجب العقد فيصح ومنهم من حكم بالفساد

عنده لا يتأثر على تلك المسئلة بل يتأثر على جهالة المعقود عليه لانه لا يعلم متى
يسقط الخيار والمنافع لا تصير معلومة الا بعلم المدة فمكنت الجهالة
فسد العقد وانا نقول المدة معلومة وهو زمان تسليم الدار اليه لانه
لا يتحقق الاجر الا اذا سلم فانتفتت الجهالة فلم يفسد العقد فان سكتها
في الثلاث لزمه الاجر لان السلبي دلالة الرضا بالمعقود عليه واسقاط
الخيار يلزم العقد وقال الحكم في محصر الخافى ايضا رجل تبارى دارا
سنة على انه ما يختار بلالة ايام فان رضىها اخذها بما فيه درهم وان لم يرض
اخذها بمخمس درهم كما قاله فاسدة وذلك لانه رد في الاجر
والترديد بوجوب الجهالة ففسد العقد وان سلمها فعليه اجر مثلها ولا
ضمان عليه فيما انهدم منها لانه سلمها ما دن المالك الا انه لم يصب الشرط
لما كان الترديد فوجب اجر المثل كذا في شرح الكافي **قوله**
ولنا انه عقد معاملة اراد بعقد المعاملة المعاوضة التي لمحقها الفسخ
بالاقالة واحرز به عن النكاح وقد مر ان **قوله** لا يستحق القبض
فيه في المجلس احراز عن الصرف والسلم فان مضى البذل شرط فيها
فهذا هو حجز الخيار **قوله** خلاف البيع معلق بقوله وفوات
بعض المعقود عليه يعني ان فوات بعض المعقود عليه في البيع يمنع
الرد دون الاجارة وقد مر البيان **قوله** فيشترط فيه دونه
اي يشترط رد الكل في السعدون عقد الاجارة **قوله**
ولهذا يجبر المستاجر على القبض اذا سلم المواجه بعد مضى بعض المدة
اي مدة الاجارة اي ولهذا المعنى وهو ان رد الكل ممكن في البيع دون
الاجارة قلنا يجبر المستاجر على قبض الدار اذا سلمها الموجه بعد مضى بعض

المدة الاجارة خلافا للسافعي لان تسليم حلة المنافع مرة واحدة غير ملزم
قال الحكم السهم في محصر الخافى في باب اجارة الدور والبيوت
واذا استأجر دارا سنة فلم يسلمها اليه حتى مضى شهر وقد طلب اليه
السليم او لم يطلب ثم تخالف المذاهب في الاجارة تمنع من العرض في باقي السنة
ولا للمواجر ان تمنع من التسليم قال شيخ الاسلام علاي الدين الاسجاني
في شرح الخافى في فرق من هذا ومن المبيع اذا هلك بعضه حيث يتخير
المسري في الباقي والفرق ان المعقود عليه واحد فاذا هلك بعضه
تعيب الباقي اما ههنا فالعقد متعدد لانه يعقد على حسب حدوث
المنفعة فاعضاؤه فيما مضى لا يقتضي اسحقاق الفسخ في المستقبل ثم قال
سمح الاسلام علاي الدين ولدي كسر حليم الارض يعني لم يرد
الحاكم حليم الارض ثم قال وقد فضل الارضي منهما اي من الدار والارض
فقال يتخير في الارض لانها تستأجر للزراعة وقد يفوت عليه الزراعة
بفوات وقتها اما الدار فانها تستأجر للسكنى ولا يفوت عليه السكنى
في المستقبل بفواتها في الماضي ولو سلمها اليه الايتا كان مشغولا
بمناجاة المواجه رزق عنه من الاجر بحساب ذلك وكذلك لو سلمها
اليه ثم استزاع منها بيتا لان الاجر يجب في مقابلة المنافع وقد حبس بعضها
فكان له ان يحبس ما يقابلها بخلاف ما اذا انهدم بيت منها حيث لا يسقط
في مقابله شيء من المن لان المنافع انما تضمن اذا صارت مقصودة
بالايلات وههنا لم تصر مقصودة فلا تضمن كذا في شرح الخافى
قوله قال وتفسخ الاجارة بالاعداء اي قال القدوري في محصر
وقال الشافعي لا يفسخ الا بالغيب كذا في شرح الاقطع يعني لا يفسخ

وما تقدم من
الدار لا يستحق قبضه
شي من الدار

لا اعدار عنده وانما نسخ العيب وقال ان الى ليلي نسخ بغير عدد راضا كذا
ذكر القاضي خان في شرح الجامع الصغير وهو مذهب شريح ذرا في شرح
الكافي وتمام لفظ القدوري من استاجر دانا في السوق ليتجر فيه
فذهب ماله وكمن اجرد دانا او دارا ثم افلس ولزمه ديون لا يقدر
على قضاها الا من ثمن ما اجره نسخ القاضي العقد وابعها في الدن قال
الشيخ ابو الحسن اللرخي رحمه الله في محصله قال اصحابنا جميعا اذا وقع
عقد الاجارة صحيحا فليس لواحد من المتعاقدين ان يسحها قبل مضي
وقتها الا من عذر والعذر ان يحدث في المستاجر ما يمنع الانتفاع
به او ينقض الانتفاع فلو كان المستاجر ان نسخ الاجارة وكذلك ان
اراد المستاجر ان يتقل عن البلد فله ان ينقض الاجارة في العقار
وعنه مما لا يوجب له الاجارة اخراجه معه وكذلك ان اكرى
حائزا لعل ما يندع ذلك العمل او التجارة وتقل الى غيره فله ذلك وكذلك
ان افلس فان اراد ان يسفل عنه ليعمل ذلك العمل في غيره لم يكن له ذلك
وان وجد ارض خص كرا منه واوسع عليه وارفق به وكذلك ليس
للموajer ان نسخ الاجارة اذا وجد زايده على الاجرة التي اجرة وان
كانت اضعافا وكذلك ان كان ما استاجر لا يصل الى الانتفاع به الا
بان استهلك ماله او يدخله ضرر في بدنه او ماله فله ان ينسخ الاجارة
مثل ان استاجر رجلا ليتضره ثيابا او ليقطعها وخيوطا او ليتقص دارا
او ليقطع شجرة او يخلها او ليحدث في ماله شيئا من بنا او حفرا او ليفسد
او ليحترق او يقطع ضررا له او ليزرع ارضا ثم يبدل فله ان لا يفعل فله
في ذلك كله ان ينسخ الاجارة ولا يجبر على شيء من ذلك لان فيه

استهلاك مال او غرما او ضررا يدخل في ماله عند ابتداء العمل وذلك ان استاجر
ابلا الى ملكه ثم بدله ان لا يخرج فله ذلك ولا يجبر على السفر لان فيه مشقة وضرا
فاما الموajer فليس له ان ينسخ الاجارة وان بدله في الخروج لم يكن له ذلك لان
هذا السن يعد رالي هالوط اللرخي في محصله وجه بول ان الى ليلي ان الاجارة
ليست بلازمة لانها ليست مسعقة للحال وانما مسعقة على حسب وجود المنافع
فيكون لبقاها حلم ابتداءها وفي الابتداء هو مخير بين ان يعقد ومن ان لا
يعقد فكذا في حالة البقاء ووجه بول السافعي ان المنافع لها حلم
الايمان ولهذا لو استاجر المنافع بدل دين جاز فلو لم يكن لها حكم
الايمان لكان العالي العالي ودمر ذلك بل باب ضمان الاجير
فلما كان لها حلم الايمان كانت الاجارة كالبيع فلم يجز النسخ الا من عيب ولنا
ان المنافع هي المعقود عليها حقيقة وهي توجد شيئا فشيئا والداراقت مقام
المنافع تقديرا تصحيا للعقد فلو كان وجود العذر بمنزلة العيب المتصل قبل
البض على معنى ان في استدامة العقد ضرر زايده لزمه فله النسخ لانه
لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وتفسير العذر عجز العاقد عن المضي في موجب
العقد لا يتحمل ضرر زايده لتسحق العقد وذلك مثل ما ذكرنا انه لو افلس
وتبنا الاجارة مع ذلك يحبس القاضي لقضا الدين والحبس ضرر زايده لم
يلتزمه بعقد الاجارة وكذلك قلع السن وقطع الشجر وخود ذلك
ولان الاجارة انما يجوزت للعذر فلا ينسخ العذر اولى ولانه اذا
ظهر العذر ظهر انه لم يبق محتاجا الى البقاء فلا يجب الابقاء لانه انما ابقيا
لحاجة ولا حاجة ولا يرد على ما قلنا اذا استاجر دانا فمرض مرضا لا يقدر
على المشي والخروج اليه لان محمدا انض على انها نسخ كذا في مختصر الاسرار

قالوا في سروح الحامع الصغير يقال للشافعي ما تقول في رجل استأجر انسانا
ليقطع يد لا حيلة وتعت فيها ثم برأت او استأجر رجلا ليقطع سنه لوجع
ثم زال الوجع او استأجر انسانا ليتخذ له وليه العرس فمات العرس او
اختلفت الحيز المستأجر على قطع اليد او قطع السن او اتحاد الوليه محمد بن ططر
الى الرجوع عن قوله معقول ما عارض الاجارة كما اذا اقصت الهلاك **قوله**
اذ المعنى مجمعا اي المعنى الموجب للفسخ مجمع الاجارة والبيع جميعا فيفسخ الاجارة
بالعدر كالعيب اذ اظهر في المبيع قبل القبض والمعنى هو العجز عن المضي على
موجب العقد لا يتحمل ضرر زائد لم يستحق العقد **قوله** ثم قوله من
القاضي اشارة الى انه يقتضي مضا القاضى في النقض اي قول القدر
في المحصر فسخ القاضي العقد وابعائها في الدين اشارة الى اشرط مفسخ القاضي
اعلم انه اذا كان عليه دين فادخ لا وقاله لا يبيع المستأجر يكون ذلك
عذرا عندنا ولان هل للموثر ان يفسخ العقد نفسه وبيعته ام يحتاج الى
حكم القاضي اختلفت الروايات فيه قال محمد في الحامع الصغير هل عذر هو
عنده عذرا فان الاجارة تنقضي به هذا اللفظ اصل الحامع الصغير وهذا
يدل على ان مفسخ القاضي ليس بشرط وذلك لان العذر في باب الاجارة
بمنزلة العيب احداث قبل القبض والعيب قبل القبض بوجوب التقرر
بالسخر وقال في الزادات اذا باع الاجر المستأجر ليقضي دينه لا يصح ماله
يرفع الى القاضي وهذا يدل على ان الموثر لا يتقرر بالفسخ بل بسخره القاضي
قال في خلاصة الفتاوى قال سمس الائمة الحلواني ورواية الزادات
اصح لان هذا فصل مختلف فيه متوقف على العضا فالرجوع في الهبة
وقال في الاسلام على البزدوى في شرح الزادات في باب ما لا يصدق

هذا هو الوجه في قوله
فان كان عليه دين فادخ لا وقاله لا يبيع المستأجر يكون ذلك
عذرا عندنا ولان هل للموثر ان يفسخ العقد نفسه وبيعته ام يحتاج الى
حكم القاضي اختلفت الروايات فيه قال محمد في الحامع الصغير هل عذر هو
عنده عذرا فان الاجارة تنقضي به هذا اللفظ اصل الحامع الصغير وهذا
يدل على ان مفسخ القاضي ليس بشرط وذلك لان العذر في باب الاجارة
بمنزلة العيب احداث قبل القبض والعيب قبل القبض بوجوب التقرر
بالسخر وقال في الزادات اذا باع الاجر المستأجر ليقضي دينه لا يصح ماله
يرفع الى القاضي وهذا يدل على ان الموثر لا يتقرر بالفسخ بل بسخره القاضي
قال في خلاصة الفتاوى قال سمس الائمة الحلواني ورواية الزادات
اصح لان هذا فصل مختلف فيه متوقف على العضا فالرجوع في الهبة
وقال في الاسلام على البزدوى في شرح الزادات في باب ما لا يصدق

الراجح على نقض الاجارة رجل اجار رضة عشر سنين اجارة صحيحة وسلمها
ثم اراد نقضها لم يملك الا بعد روا العذر ان لحقه دين فادخ لا وقاله عنده
الا بشئ الارض على ما عرفت ثم قال وقد نص ههنا في الزيادة است
ان النقض لا يصح الا من القاضي فاما الاجر وحده فلا يملك لان العذر
لا يفسخ الا برأى القاضي خصوصا في المجتهدات ولو طلب الاجر النقض
لم يملكه القاضي لان حقه ليس في النقض بل حق العزم في السع ورتبنا
لا يتفق البيع بصير النقض مقصودا او سطل به حق المساجر ولو باع الارض
صح البيع لمن لا يملكه تسليم الارض للمشتري الخيار فان رفع المشتري الامر
الى القاضي وطالبه بالسليم او بنقض فثبت البايع الدين عند القاضي فان
القاضي يفسخ البيع متضمن ذلك نقض الاجارة وياخذ الثمن من المشتري
يسلمه الى الغريم ثم قال في حيز الاسلام ولم يذكر في المزارعة والاجارة است
قضا القاضي ثم قال والصحيح ما ذكره ههنا في الزادات فان لم يكن عليه الدين
ظاهرا فاقترأ الاجر بالدين لرجل ولذبه المستأجر وصدة المقر له بيعت الارض
ونقضت الاجارة به عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا تنقض لان هذا
الاقرار بضر المستأجر ولا يفسخه ان الاقرار يلاقي ذمته المقر ولا حق لاحد
فيه فيصح ثم يتعدى واد اصح وجب البيع كما في المسئلة الاولى واذا وجب البيع
كان على المستأجر في هذا كله الاجر المسمى الى ان يباع ثم يتقضى القاضي بالسع لان
الاجارة لا تفسخ الا بقضا القاضي فلا سقط عنه الاجر الا عند وعندهما
لما لم يجز الاقرار في حق المستأجر وجب اخراج المقر من السجن لانه ظهر عجزه ولا يمنع
الغريم من ملازمته على ما عرفت حتى تنتهي عقد الاجارة ثم يعاد الى السجن
لبيع الارض كذا في شرح الزادات وقال في تنه الفتاوى اعلم

ان الاجابة تنسخ بغير نسخ احدى اذا اعتقدت على امر لا يخل المصطفى منه شرعا
هو الصحيح وان درسح الاسلام حواهر زاده لفظ النسخ في باب الاتقان
اثاني عذر يمكن المصطفى فيه شرعا لكن بضرر ذكر في رواية بكه
الاجارات والمزارعه والجامع الصغير انه سفر د صاحب العذر بالنسخ
ولا يقتصر الى القضا وذكر في الزبادات في باب عقيب باب
الوصية مثل يصب احد البنس الا ثلث ما يبقى وشرط القضا لكن
وضع المسئلة في الدين قال اذا باع المستاجر لبعضي دينه لا يصح ما لم يرفع
الامر الى القاضي وذكر في وسط باب اجارة الدواب اذا باع الاحبر
المستاجر من عذر جاز البيع ثم اختلف المتأخرون منهم من قال ما ذكر
في الزبادات محمول على عذر فيه اشتباه وحتاج الى المرافعة الى القاضي
ليزيل الاشتباه بقضايه وما ذكر في الاصل محمول على عذر واضح لا اشتباه
فيه ومنهم من قال فيهم شمس الاية الشرخسي وسخ الاسلام حواهر زاده
في المسائل اجمع روايات وقد صحح شيخ الاسلام الروايات المطلقة لانه
امتناع وصح شمس الاية في مثله الذين اذا باع الاحبر المستاجر بعذر الدين
رواية الزبادات انه لا يفسخ ولا ينفذ البيع الا ان يرفع الى القاضي لكن
ذكر عليه توجب تلك العلة تصحيح رواية الزبادات في عامة الفصول
فانه قال لانه فصل مجتهد منه وذكر الشيخ الامام على البزدوى فيه
ان الصحيح فيما عدا الدين عامة الروايات وفي الدين الجواب قال
في الزبادات لانه امر فيه خفاء بشرط التحقق العذر لانه جعل
المسئلة فيما عدا الدين على الروايات ثم صحح عامة الروايات انه لا بشرط القضا
وجعل نصل الدين مجمعا عليه او جعل المسائل كلها على روايت واحد فيها

ط
القضا

عبد الدين

عبد الدين بعامة الروايات وفي الدين برواية الزبادات والصدور الشهيد
كان يفتي بعامة الروايات فيما عدا الدين وفي الدين برواية الزبادات
ومن مشايخ زماننا من يفتي في الفصول كلها بعامة الروايات الى هنا لفظاته
التاوي **قوله** ومنهم من رتب قال اذا كان العذر ظاهرا لا يحتاج
فيه الى القضا واليه مال الصدور الشهيد والعلامة محمد بن فاضل خان في شرح
الجامع الصغير والعذر الظاهر اذا استاجر رجلا لتقطع يد لأكيلة وقعت
فيها نبرأت واستاجر لقطع السن عن وجع ثم سكن الوجع واستاجر لطبخ
طعام الوليه مات المرأة او اختلعت واستاجر ليختن ولد مات الولد وخو
ذلك واذا لم يكن العذر ظاهرا كالدين لا يحمل ان يكون قادرا على الايقان
من مال آخر فلا بد من القضا ليزول الاشتباه وتحقق العذر **قوله**
ومن استاجر دابة ليسافر عليها ثم بدله من السفر فهو عذر وهذا القدر
في محصره وتامه منه وان بدا للمكاري فليس بعذر وقال في الجامع
الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يبتري من الرجل ابلا الى
ملكه فاراد الذي كثر ان يتعد قال هذا عذر وان اراد ان يحال ذلك
قال ليس هذا بعذر الى هنا لفظ اصل الجامع الصغير وجملة هذا ما ذكر شيخ الاسلام
على الدين الاسجاني رحمه الله في شرح الكافي للحاكم الشهيد قال وان استاجر
دابة الى بغداد وهي بعينها ثم بدل للمستاجر ان يتعد فلا يخرج هذا عذرا لانه قد
صلحته بالسفر في زمان دون زمان فاذا وقع الاستغناء عنه اندفعت الحاجة
بدونه فلو كان عذرا وكذلك لو اراد الخروج في طلب غريم له او عبد ابن رج
يعني الغريم والعبد لان الحاجة قد اندفعت وكذلك لو مرض او لزمه
غريم او خاف امرا او نفقت الدابة او اصابها شيء لا يستطيع الرجوع معه فان

كان
اي وفتي من راي الجامع الصغير الزبادات
وحد روايت الجامع الصغير على ما ذكره في العذر ظاهرا
وروايت الروايات على ما ذكره في العذر ظاهرا

هذا عدلًا لأنه يتعدى عليه الاسماع بالمحل المستاجر فان لم يكن الامر على شيء مما
ذكرت لك واراد رب الدابة ان يقض الاجارة فليس له ذلك لانه لا عذر
وان عرض لرب الدابة مرض لا يستطيع الشخص فيه مع دابته لم يكن
لرب الدابة ان يقض الاجارة ولكنه يومئذ يرسل معه رسوله
تبع الدابة وكذلك لو اخذ عذره لان الاسماع تقع بالدابة ولا مانع
في حقها واقامة غيره مقام نفسه ممن فاسى الضرر متى العمد على ما كان
وان عطيت كان هذا عدلًا لانه يعجز عن الاسماع بها وهذا اذا استاجر
دابة بعينها فاما اذا كانت بعينها لم يكن هذا عذرًا لان العجز عن
سليم دابة بعينها لا يكون عجزا عن تسليم دابة مطلقة يومئذ بان
بداية محمل عليها لانه التزم العمل وتولى بدله يقال بدال في هذا
الامر بداء اي تغير رأي عما كان عليه وفلان ذو بدوات اذا بداله
الرأي بعد الرأي كما في المحمل وقال ابن دريد بدال الشيء بدو
وبدوات اذا ظهر وبدال في الامر اذا اضرت عنه بدوات او بداء
في الجمع ومنه قول الحريري في المقامة التاسعة والاربعين فان لنا
آفات وللعزائم بدوات **قوله** ولو مرض الموأجر فمعه
هذا الجواب على رواية الاصل يعني لو مرض رب الدابة لا يكون
ذلك عذرًا على رواية المسوط وذلك لما قلنا انه مملوك ان بعث رسوله
يتبع الدابة قال صاحب الهداية وروى اللخمي انه عذر لانه لا يعرف
عن ضرره وهو ما روى اللخمي في محصم بقوله وقال ابو يوسف ان
مرض الموأجر او اصاب ابله ذاه فله ان يفسخ اذا كانت بعينها وقال
في خلاصه الفتاوى لو قال المستاجر انا اريد السفر وقال الآخر

انه يتعدى ولا يريد الخروج حلف القاضى المستاجر بالله انك عزمته على السفر
ونسخ العقد منها والله مال اللخمي والعدوى ولو خرج المسافر بعد الفسخ
الى السفر لم يرجع وقال بدال في ذلك وقال خصمه انه كادت يحلف بالله انك
فاصد في خروجك الى السفر **قوله** ومن استاجر عبدا ثم باعه فليس بعد
وهذه من مسائل الجامع الصغير وصورتها انه محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة
رضي الله عنه في الرجل يواجر عبدا ثم يبيعه قال ليس هذا بعد هذا الفظ
اصل الجامع الصغير وذلك لان الاجارة عقد لازم منزله بيع العين لا ينقض
الابا ينقض البيع مثله وانما ينقض البيع بغير حدث قبل العرض والاجارة
عندنا تنقض العذر لانه منزله العيب الحادث قبل القبض ولم يوجد العذر
هنا وانما هو مجرد شئ فلو نقض عقد الاجارة بمجرد اتمام البيع من غير ان
لحقه دين فادح لا يملكه اداؤه الا من ثمن العين المستاجر لم تسلم الاجارة
عن النقض ابدأ وبطلت حوائج الناس قال شيخ الاسلام علاي الدين الاسكفاني
في باب انتقاض الاجارة من شرح الكافي فان اراد صاحبه ان يسعه لم يكن
له ذلك وان باعه لم يجز لانه يعلق به حق المساجر وهو حق الاسماع فلو نقض البيع
ابطلنا حق المستاجر وذلك مما لا يجوز وان كان عليه دين فحبس فيه فباعه بهذا
عذر وسعه جائز لانه لا يتخلص عن عبدة الدين الا ببيعه الى هنا لفظ شرح
الكافي وقال في مختصر الطحاوي ومن اجر دابة ثم باعها قبل انقضاء المدة فيها
فانما يحسفه ومحمد بن قالا للمستاجر منع المشتري منها ونقض البيع عليه فيها
فان نقضه كان مسقضا ولم يعد بعد ذلك وان لم ينقضه حتى فرغت الدابة
من الاجارة ثم ذلك البيع فيها وهو قول ابي يوسف القديم وروى عنه
اصحاب الاملاء انه قال لا سبيل للمستاجر الى نقض البيع فيها والاجارة فيها

كأعيب فيها فان كان المشتري عالما به فقد برئ البائع منه والمشتري قبض الدار
بعد انقضاء الاجارة فيها وان لم يكن علم بذلك كان الخيار ان شاء نقض
البيع فيها للعيب الذي وجد بها وان شاء امضاء والذي يرويه محمد بن قول
ابي حنيفة انه ليس للمستاجر نقض البيع والله ان اجاز البيع كان في
ذلك ابطال ما بقي من اجارته والقول الاول انما رواه من قول ابي حنيفة
غيره الى هنا لفظ الطحاوي في محصره وقال الامام الاسحاوي في
شرح الطحاوي ومن اجرد ان ثم باعها قبل انقضاء مدة الاجارة فان
البيع جائز فيما بين البائع والمشتري حتى ان المدة لو انقضت كان البيع
لازما للمشتري وليس له ان يمنع عن الاخذ الا اذا طالب المشتري البائع
بالتسليم قبل انقضاء مدة الاجارة فلم يملكه ذلك ومنع القاضي العقد فما
منها فانه لا يعود جائزا بمضي المدة ولو ان المستاجر اجاز البيع جاز
وبطلت الاجارة فيما بقي من المدة ولو منعه فانه لا يفسخ السع سهما حتى
ان المدة اذا انقضت كان للمشتري ان يأخذ هذا في ظاهر الرواية
وروى الطحاوي عن ابي حنيفة ومحمد ان المستاجر له ان ينقض البيع فاذا
نقض البيع فانه لا يعود وروى عن ابي يوسف انه قال ليس للمستاجر
نقض البيع والاجارة فيها كأعيب فان كان المشتري عالما وقت الشرا
بالاجارة وليس له ان يطالب البائع بسلم الدار الى ان يمضي وقت الاجارة
وان لم يكن عالما وقت الشرا فهو بالخيار ان شاء نقضه ما لعب وان شاء
امضاء وكذلك هذا الحكم في الاقرار اذا اقرب ان لرجل بعد ما أجرها
فان اقران يصح في حق نفسه ولا يصح في حق المستاجر فاذا مضت المدة
محمدا يقضي بالدار المقر له ولو اجرد ان من رجل ثم أجرها من آخر

فان عقد الماني يكون موقفا على اجارة المستاجر الاول فان ابطله بطل بخلاف
البيع فان هناك اذا ابطله لا يبطل والفرق بينهما ان عقد الاجارة انما يقع
على المنفعة والمنفعة مملوكة للمستاجر الاول فان اجاز مالها جاز وان ابطل
بطل واما البيع فاما يقع على العين والعين مملوكة للموajer الا ان الغير فيه حقا
فاذا زال حق الغير بقصد البيع ولو اجاز المستاجر الاول الاجارة المانية صحت
الاجارة المانية والاجرة للمستاجر الاول ولا يكون لصاحب الدار خلاف
السع لان هناك الثمن لصاحب الملك والفرق ما ذكرنا ان المنفعة مملوكة
للمستاجر والاجرة بدله مملون له بخلاف السع فان العين مملوكة للموajer
والثمن بدل العين مملون بدله له وبالاجارة لا يفسخ عقد المستاجر
الاول ما لم تمض مدة الثاني فاذا مضت محمدا تقضي المدتان جميعا
ان كانت مدتهما واحدة وان كانت مدة الماني اقل من مدة الاول فلا بد
ان سلن الدار حتى يتم المدة وكذلك لو رهنها الموajer قبل انقضاء مدة
الاجارة فالعقد جائز فيما بينه وبين المرتهن ولئن للمستاجر ان يحبس الى ان
يقضي مدته ولو رهن داره من رجل وقبضه المرتهن ثم باعها الراهن من آخر
فالبيع جائز بين البائع والمشتري وفي حق المرتهن لا يجوز له ان يحبسها حتى
يسوفي ماله واذا اقتضا الراهن سلم الدار الى المشتري فاذا رنا في الاجارة
الا ان هنا اذا اجاز المرتهن البيع جاز وسلم الدار الى المشتري والثمن يكون
رهنه في الدار لان له حق الحبس للعين ما دام العين قايمة فذلك ثبت في
بدله فدا في شرح الطحاوي **قوله** واذا استاجر الخياط غلاما فافلس
ذلك العمل فهو عذر وهذه من مسائل الجامع الصغير وصورتها انه محمد بن
عقوب عن ابي حنيفة في الخياط استاجر الغلام ليخيط معه فافلس الخياط

وترك العمل قال هذا عند رواد ان يدع الحياطة ويعمل في الصرف
 فليس هذا بعد رالى هذا لفظ اصل الجامع الصغير وذلك لانه لما افلس
 الحياطة فقد عجز عن المضى على موجب العقد اعني انه عجز عن استعمال
 الغلام معه في الحياطة لان تجارتة تنقطع عند الافلاس فليزومه في بقا
 العقد ضرر زائد لم يستحق بالعقد فصار افلاسه عذرا في فسخ اجابة
 الغلام الا ترى انه لو استاجر حائنا للتجريفه ثم افلس كان ذلك عذرا
 وله ان ينقض الاجارة فلذلك هنا وورد القصة ابو الليث هنا في شرح
 الجامع الصغير سؤالا وجوابا فقال فان قيل كيف يفسد الحياطة وربما عمل
 بالآلة ويملكه ان يشتري ابرة بحبته قيل له ربما يكون الحياطة يعمل نفسه
 يشتري الدرايين ويحيط ثم يبيع فافلس عن ذلك وربما عمل للناس فاستقبله
 عذرا عجز عن قبول العمل فاد استقبله المود ربوجه من الوجوه فله ان
 ينقض الاجارة ولذا اذا مرض الحياطة فقام عن السوق يكون ذلك عذرا في
 فسخ استجار الغلام كذا ذكره قاضي خان في شرحه للجامع الصغير وقال
 القناني في شرح الجامع الصغير في تاويل المسئلة يريد به حياطة يحيط ثياب نفسه
 لبيعها او حياطة يظهر خياطة عند الناس فلا يعطيه احد ثوبا يحيطه لانه يلزمه
 المضى في موجب العقد ضرر لم يلزمه بالعقد واما اذا اراد ان يترك الحياطة
 ويستغل بعمل الصرف فليس ذلك بعد رفي الفسخ لانه ليس بعاجز لانه يمكنه
 ان يستغل الغلام في حياطة في ناحيه من الحانوت وهو نفسه يستغل بالصرف
 في ناحيه اخرى فلا يكون ذلك في معنى العيب ولو وجب النقص مثل ذلك لما
 سلم عقد ابد الحلاف ما اذا استاجر دكانا للحياطة او لعمل اخر غيرهما ثم اراد
 ان يترك ذلك كان ذلك عذرا وقد مر ذلك عند قوله ويفسخ الاجارة

بمسألة

بالاعداد

بالاعداد وذلك لان الجميع بين العامين لتمام واحد متعذر فكان عذرا
 وهنا العامل اثنان فامكن اجمع من العامين **قوله** ومن استاجر غلاما
 لخدمته في المصر ثم سافر فهو عذر وصوره المسئلة في الجامع الصغير محمد بن
 يعقوب عن ابي حنيفة في رجل استاجر غلاما لخدمته في المصر ثم اراد ان يسافر
 قال هذا عند رواد وقد مر نحو هذا في اول باب اجارة العبد قال فخر الاسلام
 البزدوى في شرح الجامع الصغير وهذه من الخواص وهذا لانه ليس له ان
 يذهب بالعبد الى السفر لان خدمة السفراش من خدمة الحضرة فلو منع
 من السفر يلزمه ضرر زائد لم يستحق بالعقد فبان عذرا قالوا في شرح
 الجامع الصغير وكذا اذا استاجر لخدمته مطلقا لانه لا يمكنه ان
 يسافر وان كان العقد مطلقا لان خدمة السفراش من خدمة الحضرة
 فلا يستحق بطلان العقد **قوله** ولذا اذا اطلق اطلق العقد في
 استجار الغلام لخدمته ولم يتيقده خدمته في المصر ثم اراد المستاجر السفر
 يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة لانه لا يمكنه ان يذهب به الى السفر
 لزيادته خدمة السفر فتقيد خدمته الحضرة لالة العادة فاذا اراد
 المستاجر السفر كان ذلك عذرا في الفسخ لانه عاجز عن المضى على موجب
 العقد لانه لا يمكنه ان يستصحب الغلام فلو منع من السفر لاجل الغلام يلزمه
 ضرر زائد لم يستحق بالعقد فكان عذرا **قوله** مسائل مشورة اي
 برئت عن امانها ودرت هنا لاقية المافات **قوله** قال ومن استاجر
 ارضا واستعارها فاحرق الحصاد فاحرق شي في ارض اخري
 فلا ضمان عليه وصورتها في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة
 رضي الله عنه في الرجل يستعير ارضا فاحرق الحصاد فيها فاحترقت ارض

مسائل مشورة

بالصلح والمواذعة هذنة كذا في القايق ومنه حدث النبي صلى الله عليه وسلم
هذنة على دخن أي على مناد وقد طن على أذني في بعض مطالعاني قول
بعضهم ليت السباع لنا ذات مجاورة وأتينا لا نرى فيها نري أحدا إن السباع
لتهذا في مراتبها والناس ليس بها شرهم أبدا **قوله** قال وإذا انعقد
الخياط أو الصباغ في حانوته من يطرح عليه العمل بالمصنف فهو جازي أي
قال في الجامع الصغير وصورته في الجامع الصغير محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة
في صايغ أو خياط اجلس 2 دكانه صايغا أو خياط يطرح عليه العمل بالمصنف
قال جازي إلى هنا لفظ أصل الجامع الصغير وذلك لأن هذه شرته القبل وهي
جارية عندنا على ما مر في كتاب الشره وليست باجارة قال حجازي السلام البردوي
وتفسير المسئلة عند بعض مشايخنا أن صاحب الدكان رجل معروف
له حبة عند الناس لكنه غير حاذق فاعده معه في دكانه رجلا
غير معروف ولكنه حاذق لجعل يطرح عليه العمل الذي يأخذ من الناس
بالمصنف ووجه آخر أن يكون صاحب الدكان حاذقا لكنه غير معروف
لا يؤتمن ولا يقصد فاعده على دكانه رجلا معروفا غير حاذق ليطرح
هذا الذي تعده على صاحب الدكان بالمصنف قال والاول أشبه وذكر
في كتاب الشركه انه في العاس باطل لأنه استاجر لتقبل الأعمال نصف
ما يخرج من عمل العامل على العسر الثاني وعلى العسر الاول أحبر الدكان
من العامل بما قلنا وذلك مجهول ووجه الاستحسان أن هذه عبارة عن شره
التقبل والتضمن وذلك صحيح وكذلك هذا لأن تفسير شره القبل أن
يلون ضمان العمل عليهما وإن كان أحدهما تولى القبول من الناس لجأه
والآخر تولى العمل كذا قوله فان الشرط عليهما وليس من ضرورة صحة الضمان

الحذنة فإذا وجدنا سبيلا إلى الحلم بحوان وهو معتاد متعارف محتاج إليه
وجب القول بصحته لدا قال حجازي السلام وقال العقيد أبو الليث في شرح
الجامع الصغير وكان القياس أن لا يجوز لأنه استاجر باجر مجهول وهو
نصف ما تقبل وإذا استاجر باجر مجهول لم يجز الإجارة وأما وجه
الاستحسان فهو أن العادة قد جرت فيما بين الناس بذلك يجوز لأن عمل
المسلم من أقوى الحجج لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند
الله حسن **قوله** فهذا أبو جاهته إشارة إلى الخياط أو الصباغ **قوله**
وهذا أخذ آفته إشارة إلى من في قوله من يطرح عليه العمل **قوله** ومن
استاجر رجلا يجمل عليه مجالا أو اثنين إلى مكة جازوله المحمل المعتاد هذا
لفظ القدوري في محصره وتامه منه فإن شاهد التجمل المحمل فهو جازر
أي أقرب إلى الجواز والترحيل جازا لأنه حينئذ يرتفع الجهالة فيجوز قياسا
واسحسا خلافا لما إذا لم يشاهد المحمل فإنه يجوز استحسانا لا قياسا وفي بعض
النسخ هو وجود من الجودة وعند الشافعي لا يجوز حتى شاهد المحمل وينبغي
ما يفتي كذا في شرح الاقطع وذلك لأن المقصود من تراجل رلوب
الرأب والمحمل ليس بمقصود وإنما يراد به تسهيل الرلوب والترقة فلا يتوقف
صحة العقد على مشاهدته لشرح الدابة وأما الظلال ولا قال المحمل قد
ختلف اختلافات حاشا في الثقل والخفة يلزم من ذلك اختلاف المنفعة المقنونة
على منع صحة العقد لانا نقول بطل ذلك بالشرح والإكاف والظلال
لأن مطلق العقد ينصرف إلى المعتاد ملون المراد من المحمل ما هو المعتاد
في كل بلدة لا غير حتى إذا اتى بما يخالف العادة لا ملون ذلك مستحقا بالعقد
والمحمل ينسخ الميم الاول وكسر الثاني أو على العلى الهودج البير المحتاجي

لداني المغرب **قوله** ولذا اذا لم ير الوطاء والدشردكن تغريعا
 على مسله القد وري معنى يجوز العقد استحسانا اذا لم ير اجمال الوطاء
 والدشروالوطاء ما توطأت به والدشرد جمع الدثار وهو كل ما تد
 به الانسان فوق الشعار لذا في مجل اللغة **قوله** في السامل في قسم
 المبسوط استاجر بعيرين الى مكة يحمل على احدهما محملا فيه رجلا
 وماله من الوطاء والدشرد فراها ولم ير الوطاء وعلى الاخر زاملة عليه
 لدا محتوما من السوق وما يلقى من الساء ولم يبين قدره وما يصلح من الحمل
 والزيت والمعالق ولم يبين وزنه او شرط ان يحمل من مكة من هذا ياتمه ما يحمل
 الناس فهو فاسد قاسا لجماله الحمل جازا استحسانا لان التعامل جرى به وتحمل
 قريتين من ماء واذا اوتيس من اعظم ما يكون كذا في السامل **قوله** ومن استاجر
 بعيرا ليحمل عليه مقدارا من الزاد فاكل منه في الطريق جاز ان يزيد عوض
 ما اكل هذا لفظ القد وري في محصره وقال بعض اصحاب السافعي لا يستبدك
 لداني شرح الاقطع وذلك لانه استحق عليه حمل قدر معلوم من الزاد فاذا
 انقص كان له رد بدله كالمناج اذا سرق والماء اذا شرب **قوله**
 ولذا غير الزاد من الكيل والموزون معنى اذا شرط ان يحمل قدرا معلوما
 من الكيل والموزون في غير الزاد فانقص ذلك فله ان يزيد عوض ذلك
قوله ورد الزاد معناه عند البعض رد الماء هذا جواب سؤال
 قيل من جهة الخصم بان يقال مطلق العقد يحمل على العرف بقدر البلد والعادة
 انهم ياكلون ولا يردون بدله ويشربون الماء ويردون بدله فيحمل العقد
 على المتعارف فاجاب عنه وقال لا نسلم ان العادة في الاكل كذلك
 بل العادة منسبة قد يرد بعض الناس وقد لا يرد بعض الناس والعرف

وهو قوله في السامل في قسم
 المبسوط استاجر بعيرين الى مكة

المشرك لا يصلح مقيدا فلم يصح الرجوع الى العادة بل وجب العمل بالاطلاق
 وهوانها اطلاق العقد على حمل قدر معلوم مسافة معلومة ولم يقيد بعدم
 رد قدر ما ينقص من المحمول فلما كان الواجب حمل قدر معلوم بالطلاق للفظ
 وجب رد قدر الناقص لا بالاطلاق اذ لا مانع من العمل بالاطلاق
 وقال في كتاب الاجارات من الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة
 في رجل استأجر من رجل ابلا بعيرا عينا الى مكة وهمل له رجل بالجلان
 قال جاز له ان ياخذ ايها شيئا بالجلان ولم يدكرها صاحب الهداية
 كتاب الاجارات اعتمدا على ما ذكر من مسلة القد وري في كتاب
 العقالة عند قوله ومن استأجر دابة للحمل فان كانت بعينها لم تصح العقالة بالحمل
 قال نحر الاسلام والمراد بالجلان الحمل وضمان العمل وهو الحمل انما يصح اذا كانت
 الابل بعيرا عينا لانه مضمون لمن استأجره من الكفيل فاذا كانت بعينها
 لم تكن استفاء حملها من غيرها مطلبت العقالة هذا اذا كفل بالحمل فان
 حمل بنفس الابل جازت العقالة ويؤخذ به لان تسليم الابل تحل العقد
 صار مستحقا على المواجه والتسليم مما يجري فيه النيابة فيصح الكفالة منزله
 العقالة بنفس الرجل خلافت العقالة بالحمل لان الابل اذا كانت معينة لا يقدر
 على يقاء الحمل ولذا اذا استاجر عبد الخدمة فكفيل رجل بخدمته لا يجوز
 وان همل بنفس العبد جاز لما قلنا ولم يدكر صاحب الهداية مؤنه رد العين
 المستأجر هنا اعتمدا على ما ذكر في كتاب العارية من مسلة القد وري
 بقوله واجرة رد العارية على المسعير واجرة رد العين المستأجر على المواجه
 واجرة رد العين المغصوبة على الغاصب وقال في الجامع الصغير محمد بن يعقوب
 عن ابي حنيفة في الرجل استأجر من الرجل رجلا فيجملها فيتقضي الاجارة قال

على المواجهان حتى يتأخذا وان كانت عارية فعلى المستعير ردّها وذلك لأن
الردّ نقض البيع القبض يكون على من وقع له القبض ومنعه القبض في
الاجارة تعود الى المواجه لان حقه يتأكد في العين وهو الاخر
وحق المستاجر يتأكد في المنفعة والمنفعة ليست بعين فكانت منفعة المواجه
اكثر وفي باب الاعانة المنفعة تعود الى المستعير وكان مؤنه الرد
عليه والباقي مرفى العارية والله اعلم **كتاب**
الكاتب ذكر كتاب المكاتب عقب كتاب العتاق فان
انطب ولها ذرا لحاكم الشهيد في كتاب المكاتب وكتاب الولاء عقب
كتاب العتاق لان الكتابة ما لها العتق بمال والولاء خلع من احكام العتق
ايضا وقيل في وجه مناسبة ايراد كتاب المكاتب بعد كتاب الاجارة ان كل
واحد من الاجارة والكتابة عقد يسفاد به المال بمقابلة مالين بمال على
وجه محتاج فيه الى ذكر العوض بالاجاب والقبول بطريق
الاصالة وقولنا بمقابلة مالين بمال احتراز عن السع والهبة بشرط العوض
وقولنا بطريق لاصاله احتراز عن النكاح والطلاق والعتاق على مال فان العوض
ليس باصل في الطلاق والعتاق ولذا في الركا ح لانه يصح بلاسميه المال
ثم الكتابة عقد جائز مندوب اليه ليس بواجب وعليه عامة العلماء وهو مذهب
اصحابنا ومالك وهو المشهور عن الشافعي وروى عنه انه واجب وهو مذهب
داود الاصفهاني والدليل على جوازها ومشرعيتها الكتاب والسنة
واجماع الامة اما الكتاب فقوله تعالى والذين يبتغون الكتاب مما ملكت ايمانهم
فكاتبوهن ان علمتم فيهم خيرا والكتاب والمكاتبه لكتاب والمكاتبه ومعناه
ان يقول المولى لعبده فابتكك على الف درهم او فابتكك بالف درهم

يقول العبد قبلت وانما انني العقد كتابة لما ثبت منه من الكتاب على العبد للمولى
وعلى المولى للعبد ولم يسم هذا الاسم سائر العقود وان كان يوجد فيها
معنى الكتابة ليلابطل التسمية كالقارورة سميت بهذا الاسم لقرار المانع فيها ولا
يسمى للوزن وخمسة قارورة وان كان يفرز المانع فيها ليلابطل الاعلام واما السنه
فهي ان يبرع كانت مكاتبه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان
يعرف ذلك ولا يتركه وقد حدث البخاري في الصحيح قال
حدثنا قتيبة قال حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة ان عايشة اخبرته
ان بركة جات تستعينها في كتابتها ولم تكن قضت من كتابتها شيئا قالت
لها عايشة ارجعي الى اهلك فان اجبتا ان اقضي عن كتابتك ويكون
ولاؤك لي فعلت فذكرت ذلك بركة لاهلها فابوا وقالوا ان شئت
ان نحسب عليك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك فذكرت ذلك لرسول الله صلى
الله عليه فقال رسول الله ابتاعي فاعتقي فانما الولاء لمن اعتق قالت
ثم قام رسول الله صلى الله عليه فقال ما بال اناس يشترطون شروطا
لست في كتاب الله من اشترط شرط ليس في كتاب الله فليس له وان شرط
ما به شرط شرط الله احق واوثق وقد روى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة
في المجزء عن ابراهيم عن زيد بن ثابت انه كان يقول المكاتب عبد ما بقي عليه
درهم واما الاجماع فان الامة مجمعون على جواز ذلك في كل عصر من
غير تكبير ثم عامة العلماء على انه مندوب وقال بعضهم انه واجب اذا علم خيره
في العبد استدلالا بما قال البخاري في الصحيح قال روى عن ابن جريج
قلت لعطاء او اجب على اذا علمت له مالا ان اكاتبه قال ما اراه الا واجبا
وقال عمرو بن دينار قلت لعطاء تأشتر عن احد قال لا ثم أخبرني

ان موسى بن ابي خنيس سأل انسا المكاتبه وكان كثير
المال فأتى فاطم الى عمر فقال فأتته فأتى بضربه بالدين ويكلموا عمر
فكانت تهمهم ان علمتهم خيرا فكاتبته وقال في الكشاف وعن عمر
رضي الله عنه هي عزمته من عزيمات الله وعن ابن سيرين مثله وهو
مذهب داود الى هنا لفظ الكشاف والدليل على النذب ان الله تعالى
امر على وجه النذب والارشاد بدليل قوله ان علمتهم خيرا ولا يحمل على الاحباب
الشك ولانه عقد معاوضه فلا يتصف بكونه واجبا قاسا على سائر
المعاوضات والفقه فيه ان الرضا بزوال العقود عليه عن الملك شرط بقوله
تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض مضمون ولو وجب عقد الا لانه لا نعدم
الملك بلا رضا وذلك لا يجوز ولا حجة له بالاية لان الخير يحمل الصلاح
في الدين ويحمل النفع للسيد او للعبد فلا يصح احتجاجهم مع الاحتمال
وروى عن بعض اصحابنا ان الامر للاباحه وفيه الغا الشرط المذكور
في الاية لان الاباحه ثابتة بدون الشرط فلا حاجة الى التعليق
ثم اعلم ان المكاتبه لا تجوز قايما لما فيها من اثار الدين للمولى على العبد
والمولى لا يستوجب على عبده دينا ولكن جوزت استحسانا بدليل
الكتاب والسنة واجماع الامة ثم قال بعضهم المراد من الخير المدلور
اقامة الصلوات الخمس واداء الفرائض وقال بعضهم ان لا يضرب
المسلمين بعد العتق فان كان يضرب فلا فضل ان لا يكاتبه ولكن لو فعل
مع ذلك حيا لان الجواز ليس بموقوف على الشرط وقيل ان علمتهم
ان فيهم ادا اي قدوة على الاداء رواه كذلك محمد في الآثار عن ابي
حسفة عن حماد عن ابراهيم **قوله** قال واذا كاتب عبدا

اوامته على مال شرطه عليه وقيل العبد ذلك صار مكاتباً اي قال
القدوري في مختصره اما جواز الكاتبه والاختلاف في كونها مندوبة
او مباحه او واجبه فقد مر بيانها واما اشتراط قبول العبد فلان المولى
لم يرض ان يخرج العبد عن ملكه بلامك يلزم العبد وما كان لازماً
عليه فلا بد من التزامه فتوقف على قوله لهذا **قوله** وانما هو امر
ندب هو الصحيح هذا الحراز عما قيل ان الامر في قوله تعالى فكا توههم
للو جوب او للاباحه وقد مر قبل هذا **قوله** والمراد بالخير
المدلور على ما قيل ان لا يضرب بالمسلمين بعد العتق وانما قيل بقوله على
ما قيل اشارة الى ان فيه اختلافاً وقد مر بيان قبل هذا **قوله**
ولا يعتق الا ماداء كل البذل ذكره فربما على مسله القدوري
وقد اختلفوا في ان المكاتب متى يعتق قال صدر الاسلام في شرح
الحاقي قال على يعتق بقدر ما ادى وقال عبد الله بن مسعود
يعتق اذا ادى قدر قيمته والماقي دين عليه وقال ابن عباس يعتق
فكا توبت واخذ الكتاب من المولى وقال زيد بن ثابت لا يعتق ما لم يؤد جميع
بدل الكاتبه وقول ابن عمر وعائشه وام سلمة مثل قول زيد في شرح
الاقطع وقال في شرح الاقطع ايضا وعن ابن عمر اذا ادى النصف
عتق وقال محمد في كتاب الآثار وقول زيد احب اليك والى ابي حنيفة
في المكاتب من قول علي وعبد الله ثم قال في الآثار وقال ابو حنيفة وهو قول
عائشه فيما بلغنا وبه نأخذ دليلنا ما روى محمد في الاصل عن عمرو بن
سعيد عن ابيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه واله من كاتب
عبداً على ما به أو قيه فاداه اليه الا عشر اواق فهو رقيق وقوله وقال

عليه السلام المكاتب عبد ما بقي عليه درهم من دلام رند ن ثابت على ما
 روى الحسن وقد روي عنه عن المجتهد قبل هذا ولان روى الشيخ ابو جعفر
 الطحاوي في شرح الآثار وقال حدثنا ابن ابي داود قال حدثنا
 الخطاب بن عثمان قال حدثنا اسمعيل بن عياش عن سلمان بن سليم عن
 عمرون شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته درهم وحدث الطحاوي ايضا منه
 عن علي بن شيبه عن يزيد بن هرون عن سعد بن ابي عمرو بن قتادة
 عن معبد الجهني عن عمر بن الخطاب قال المكاتب عبد ما بقي عليه
 درهم وحدث الطحاوي ايضا اسناده الى عمرون ميمون عن سلمان
 بن يسار قال استاذنت على عائشة رضي الله عنها فقالت لم يبق عليك في
 كتابك قلت عشر اواق فقالت ادخل فانك عبد ما بقي عليك شئ
 وحدث الطحاوي ايضا اسناده الى ابي معشر وهو الشدني عن
 سعيد بن ابي سعيد المقبري ان ام سلمة قالت المكاتب عبد ما بقي عليه
 من كتابته شئ وحدث الطحاوي ايضا عن نوفس عن ابن وهب
 قال اخبرني اسامة بن زيد ومالك عن نافع عن ابن عمر قال
 المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته شئ وحدث الطحاوي
 ايضا اسناده الى مجاهد قال كان رند ن ثابت يقول
 المكاتب عبد ما بقي عليه شئ من كتابته وحدث الطحاوي
 في شرح الآثار سؤالاً وجواباً قال قال قيل له لا يكون الكتاب
 مثل العتاق على مال وقد رايانا المعتق على مال يعق قبل ادائه المال
 والكتاب هو عتاق على مال قيل له ليس الكتاب عتاقاً وان كان عتاقاً

مال لانهم اجمعوا ان المعتق على مال يعق بالقبول وفي المكاتب لا يعق بنفس
 الكتاب وانما يعق في الثاني اذا أدى وهذا اجماع منهم ثبت انه ليس بمنزلة
 العتاق على مال والقياس يدل على هذا الذي ذهبنا اليه ايضا لان البيع
 اذا صح ووقع لم يكن للسري على السلعة يد ولا سبيل الا باداء جميع الثمن
 وان ادى بعض الثمن لم يكن له ان يأخذ من السلعة حصته وكذا الرهن
 اذا صح لم يكن للرهن اذا ادى بعض الدين ان يأخذ من الرهن حصته حتى
 يؤدي جميع الدين لان عقد البيع واجب حقا للبايع على المشتري ان لا يلزمه
 تسليم السلعة الا باسقاط جميع الثمن لانه لو ثبت التسليم بالعقد ما كان
 منظر اذا ادى بعض الثمن ولا كلة فذلك في المكاتب لو وجب بعقد الكتاب
 تسليم الرقبة الى المكاتب وخروجه من مله الى المكاتب لما ائظر اذا ادى بعض الكتاب
 ولا كلة وحث وجب الانتظار لم يعق الا باء الحل والله اعلم
قوله ويعق ما دأ به وان لم يقل المولى اذا اذيتها كانت حر دكره
 فربما على مسله القدوري قال الحكم في مختص المسمى بالعاني ويعق باء به
 ان كان قال اذا اذيت الى كانت حراً ولم يقله قال نسخ الاسلام على الدين
 الاسجاني في شرحه للعاني وهذا عندنا وعند السامعي لا بد ان يقول
 ذلك حتى يعق بالاداء وانما نقول موجب الكتابه صيرورة المكاتب
 احق بالاسابه ليصل الى العتق في الثاني عند الاداء فاذا ادى ثبت العتق
 نص عليه اولم ينص لانه غرض العقد وهذا لان موجبات الاشياء ثبت
 من غير تنصيص على الموجب كما في البيع اذا صح ووقع بلا خيار ثبت موجب
 وهو خروج الملك من البايع الى المشتري وان لم يوجد النصيص على الخروج
 والحاصل انه اذا قال لعبد كاتبتك على الف درهم على ان تؤدي

الى كل شهر لدا على انك اذا اذيت فانت حر وهذا اذا قال اذا اذيت الى الف
درهم كل شهر منه لدا فانت حر فانه يكون كتابه لان معنى الكتاب ليس
الا الاعتاق على مال مؤجل من نجوم معلومه ولان انما يجوز اذا قبل الكتاب
لانه عقد معاوضه فلا بد من الاحباب والقبول وكذلك لو قال
كاتبك على الف درهم ونحوه وسنى النجوم وقبل العبد فانه يكون كتابه
وان لم يعلق العتق بالاداء لم يقل على انك ان اذيت الى الف فانت حر
لانه عقد معاوضه مع عتق علم المعاوضه لا يحل الشرط وعلى قول
الشافعي لا بد من التعلق بشرط الاداء ولو قال لعبد ان اذيت الى
الف فانت حر واذا اذيت الى قيمتك فانت حر فاذاه يعق لان العتق معلق
بالاداء فقد وجد شرطه قال الرخى ولا يكون هذا كتابه وان كان
ثم معنى الكتاب من وجه حتى ان العبد اذا اجاب بالبدل فانه يجبر على
قبوله اى يصير المولى قابضاً له بالتخليه فافى الكتابه وان لم يقبل المولى
اسحسا ناعدا خلا قال زفر وسان التفرقة من العتق ومن الكتابه فى سائل
فانه اذا مات العبد هنا قبل الاداء وترك مالا فالمال كله للمولى ولا يورث
عنه فيعتق خلاف الكتابه ولذا الوفاة للمولى وفى يد العبد كتب قال لعبد
ريق يورث عنه مع اسبابه خلاف الكتابه ولو مات هذه امه فولدت
ثم اذت لم يعق ولدها خلاف الكتابه اذا ولدت ثم اذت فعقت يعق
ولدها ولو قال العبد للمولى خط عني ما يه فخط المولى عنه فاذى تسعاً
فانه لا يعق خلاف الكتابه ولو ابر المولى عن الالف العبد لم يعق ولو ابر
المالك عن بدل الكتابه يعق ولو باع هذا العبد ثم اشتراه واذى اليه
يجبر على القبول عند اى يوسف وقال محمد فى الزادات لا يجبر على قبولها

فان قيل عتق وكذلك لو رد اليه خيار او عيب واملا الاعتاق على مال فهو خلا
الكتاب وخلاف تعليق العتق بالاداء فانه اذا قال لعبد انت حر على الف درهم
فقبل العبد فانه يعق من ساعته ويكون البدل واجبا فى دمه لانه
اعقده بعوض فمضى قبل قبول المعوض عن صاحبه فافى البيع وكذا اذا
قال لعبد انت حر على قيمة رقيقك وقيل ذلك فانه يعق كذا فى التحفه
وغيرها **قوله** ولا يجب حط شئ من البدل دله نفعه على مسئله
القدورى قال فى اشارات الاسرار حط شئ من بدل الكتابه ليس بواجب
عندنا وعند السافعي واجب وقال فى وجيزهم يجب الايتا حط شئ من
النجوم او بدل شئ وهذا يدل على ان الخط واجب عند السافعي ولانه
لم يقدره بشئ وقال فى المختلف والحصر حط ربع او ثلث يلزمه
ذلك عند وعندنا لا يلزمه شئ منه وقال فى الكشاف وعن على يحط له الربع
وعن ابن عباس رضى له من كتابته شيئا وقال ابو اسحق الزجاج فى تفسير
وروى عن عمر رضى الله عنه انه كاتب عبد له يبنى ابا امية وهو اول
عبد كويت فى الاسلام فانه باول نجم فدفعة اليه غمرو وقال له استعنى به على
مكاتبك فقال لو اخزته الى آخر نجم فقال اخاف ان لا ادرك ذلك
له قوله تعالى وآتوهم من مال الله الذى آتانا لم ولنأقوله عليه السلام المكاتب
عبد ما بقى عليه درهم ولا عتق معاوضه فلا يلزم منه الخط بالبيع ولانه
لا معنى للايجاب ثم الخط من فعل ذلك صار كراهم على الماء ولانه دين فلا يشق
على صاحبه الخط حساب الديون ولا حجه للخصم فى قوله تعالى وآتوهم من مال
الله الذى آتانا لان مال الكتابه لا يطلق عليه اسم مال الله فلا يطلق على ائتمان
البياعات واجرة الاجارات وانما يطلق مال الله على اموال القريب كالصدقات

والزكوات والعشر وخمس الغنيه فكانه تعالى امرنا باعطاء المحتاجين من صدقاتنا
ليستعينوا بذلك على اداء الديار به يدل عليه قوله تعالى وفي الرقاب ويدل
عليه ايضا قوله تعالى واتوا هم لان الايتاء وهو الاعطاء لا يمتنى حطاً
وايضاً الحط انما يكون فيما في الدمه ومال الله الذي انا انما في ايدينا لا في
دمة المحتاجين فلو سلم ان المراد في الاية من مال الله مال المحتاجين فيجمل
الايتاء حينئذ على النذب لا على الاحباب والماله ذهب الطحاوي في مختصره
حيث قال انما هو على النذب والحض على الخير لا على الاحباب بحقيقه قوله
تعالى ما بها الذين امنوا الا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون
تجارة عن تراض بين الله تعالى نبي عن اهل مال الغير لا تجارة
عن تراض ولم يوجد الرضا من المولى محط شيء من بدل الديار به فلا يحل
للعبد اهل ذلك لعدم رضا المولى لان ما حط من العبد لسبب العبد
وهو ملك المولى الا اذا رضى المولى بذلك بلا احباب عليه يستحب ذلك
منه قال الامام الاسكفاني في شرح الطحاوي وجاز للمحتاج
قبول الصدقات لقوله تعالى وفي الرقاب اراد به المحتاجين وحل للمولى
ان يأخذ ذلك منه قضا من المائتة وحل له تناوله بعد العجز وان كان
المولى غنياً لان الغنى يخلت خلة ما خلقت الاسباب وان كان الغنى عندنا
واحداً الا ترى انه كان يتصدق على بريرة وكانت تهدي الى رسول
الله صلى الله عليه وكان يقول هو لها صدقة ولنا هديته وكان
ياكل منه ولذلك الفقهاء اقامات وترك ما لا يجمعه من الصدقات
روايت غنى بحل له تناوله **قوله** قال وجوز ان يشترط المال
حالا وجوز مؤجلاً ومنجماً اي قال القدوري في مختصره وعند الشافعي

لا يجوز الكتابة الحسنة ولا بد عند من نحن نصاعداً كداني وجيزهم
والاحلاف في السلم على علس هذا وعندنا لا يجوز السلم حالا وعندنا
يجوز وجه قوله ان هذا عقد لا يفيد مقصوده وحل عقد لا يفيد
مقصوده لا يعقد بالنجاح الذي لا يفيد حل الوطء وهذا لان المقصود
من الديار به هو العلق واذا كان حالاً لا يفيد العلق لانه عاجز عن اداء
بدل الديار به للحال لحلم الرق وانما يعقد قادراً على الاداء بواسطة مدية يمكن
من السب فيها فاذا كان عاجزاً عن الاداء للحال فسخ المولى عليه الكتابة
لحلم العجز فلا يكون في انعقاده فائدة بخلاف السلم الحال عندنا فانه يجوز
عنده لان القابل للسلم هو الحر والحر قادر لونه مالاً للاشياء والعبد
لا يملك شيئاً فكان عاجزاً عن اخلاف ما اذا كان مؤجلاً حيث يكون قادراً بواسطة
السب ولان العجز اذا طرأ على الديار به رفعها فاداء رها فبعضها لان المنع اسهل
من الرفع ولنا قوله تعالى فكانتوا هم ان علمتم فيهم خيراً وموله عليه السلام من
كان عندك على ما به اؤتيه فاذا ما اليه الا عشر اواق فهو رقيق ونحو ذلك من الآثار
بيانه ان النصوص المتضمنة بحوز الديار لم تشترط الاجل ولا بمن مضاعفاً
فكان اشترط ذلك فاسداً اولاً لانه عقد معاوضه ولا يشترط القدر
الحقيقي على البدل بل وهم القدرة كاف في ساير العقود وعليه
اجماع الأئمة الا ترى ان المفلس الذي لا يملك درهمًا اذا اشترى عبداً
فالت دينار جازل فهو القدرة على تسليم الالف والقدرة الموهومة ثابتة
للمالك على اداء بدل الديار به فانه يملكه ان يسقرض بدل الكتابة ليؤديه
او يستوهبه او يطلب الصدقة فما خذها فيؤديه فكان قادراً على اداء البدل
فعلم ان في انعقاد العقد فائدة وقوله انه عاجز عن الاداء للحال جوابه

ان المولى يرتق به ويهله ظاهراً فلا يتحقق العجز عن الاداء مع امهاله وقوله العجز
يرفع الكتابه فلنا ليس لذلك عندنا ما يفسخ العقد نسخ العاضى او الرضا
ولم يوجد الرضا على ذلك والعاضى انما نسخها اذا علم انه لا فائدة في بقائها
بان تعد رعليه الاداء ومنها لم يحقق العلم بذلك فلا يفسخها وهذا خلاف
النسب احوال عندنا فانه لا يجوز لان المسلم منه مبيع والعجز عن تسليم المبيع
مانع لصحة العقد فاذا كان السلم حالاً كان المسلم له عجزاً عن التسليم
لا محالة لانه عقد مفاليس فكان القدره الحقيقية على الاداء شرطاً
لهذا اشترط التاجيل ثم الكتابه احواله مثل ان قال كاتبك على الف درهم
وبه صرح الولواحي في فتاواه والكتابه الموجلة مثل ان قال كاتبك
على الف درهم الى سنة والكتابه المنجته مثل ان يقول كاتبك على الف
درهم الى سنة تودى كل شهر من الخم دراوكل ذلك حازل ان بدل
الكتاب في حلم الثمن والتمسح في الذمه حالاً ومنجا فلا بدل الكتابه
قوله وفي احوال ما استنع من الاداء يرذ في الرق معنى في عقد الكتابه
لا اجل يطالب المولى العبد بما قبل فان ادى عتق وان امتنع عن الاداء
رذ في الرق لان شرط الفسخ قد وجد وهو موت لزوم العقد لفوات
ما هو المقصود بالعقد ولكن لا يرذ في الرق الا بالراضى او بعضا القاضى
والدليل على هذا ما دلل صدر الاسلام في شرح الكافي واذا صحت الكتابه
احاله فلولي ان يطالب المالك ببذل الكتابه في احوال فان اذاه عتق والا
رذ في الرق اذا رضى به او رفع الامر الى القاضى حتى يرذوه ولا يفسخ الكتابه
الا بقضاء او رضا الى هنا لفظ صدر الاسلام وان قال اجزنى وله مال
حاضر او غايب يرتقى قدومه أخر مؤمن او لانه لان الايفاء في مثل هذه

لله تعجيل دون تاخير كالمديون اذا قال ابيع عبدى هذا واقضى حقته
لا يحسنه القاضى ويؤجله يومين او ثلثه فلهنا كذا در الولواحي في
فتاواه **قوله** قال ويجوز دابة العبد الصغير اذا كان يعقل
البيع والشراى قال القندورى في مختصره وقال السافى لا يصح كتابه
العبد الصغير وهذه المسله فرع على الاختلاف في جواز الاذن للصبي في
الحجاء فعندنا يجوز ذلك خلافاً لانه ليس من اهل المصروف ولا يصح الاذن
له ولنا ان الصبي من اهل المصروف اذا كان يعقل البيع والشراى ونقضا رايه
نخبر بادن المولى فيصح الاذن لانه تصرف نافع قال الحاتم الشهيد في باب
مائه الصغير من محصر الكافي واذا كاتب الرجل عبد الله صغيراً
لا يعقل له جزوان كان يعقل جاز ولون العبد الكبير في جميع
احكامه فان كان لا يعقل ولا يتكلم فكتبه ثم ادى عنه رجل فقبلها المولى
لم يعق لا نى لو اجزت هذا لا جزت لو كاتب رجل ما في بطن جبارته
نجا رجل بعد ذلك فاذا ادى عنه انه يعق فليس هذا بشى ويرد المال الى صاحبه
الى هنا لفظ الحاتم رحمه الله وذلك لان اجواز يعتد القبول والذي لا يعقل
ليس من اهل القبول والذي يعقل من اهل القبول ولون العبد الكبير في
جميع احكامه وقوله لو اجزت هذا لا جزت لو كاتب رجل ما في بطن جبارته
اشارة الى ان اداء الاجنبي انما يصح اذا ائتمنى على القبول ولم يوجد القبول لا من
الصبي ولا من ناييه وانما يرذ المال الى صاحبه لانه اذا لم يقصود ولم يحصل
ذلك المقصود ولانه اذا سبب باطل فلم يصح اداؤه وقال في شرح الطحاوي
وان كان لا يعقل لا يجوز الا اذا قبل عنه اسان فانه يجوز وتوقف على
ادرايه فان ادى هذا القابل عتق والعاس ان يكون له استرداده وهو قول

زفر في الاسحسان ليس له ذلك **قوله** ومن قال لعبد جعلت عليك
 الفاتوة ديها الى نجومها اول النجم ذوا اخر ذوا فاذ اذيتها فانت حر وان
 عجزت فانت رقيق فان هذه مكاتبة وهذه من مسائل الجامع الصغير
 وصورتها منه محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضى الله عنه في رجل قال
 لعبد قد جعلت عليك الف درهم نجومها اولها ذوا وآخرها كذا حل نجم
 ذوا فاذ اذيتها فانت حر واذ عجزت فانت رقيق قال هذه مكاتبة قال
 حذر الاسلام البزدوى في شرح الجامع الصغير وهذا اسحسان والقياس
 ان لا يكون مكاتبة لان در النجوم فضل في الكتابه فيجعل وجود ذوا
 كعدها ووجه الاسحسان ان العبد في العقود للعاني لا ترى ان القالة
 بشرط براءة الاصيل حواله والحواله بشرط مواخذ الاصيل كقالة
 والمضاربة بشرط الرخ حله لرب المال بضاعة وبشرطه للمضارب
 اقراض وقد وجد ههنا معنى المكاتبة لان معنى المكاتبة المشروعة على
 سبل السنه والعادة والذي عليه الاجماع ما قلنا وعند الاطلاق يصح
 معناه التفسير اولى فان قلت قد ذكر قبل هذا وعنى ماداه وان لم يقل
 المولى اذا اذيتها فانت حر فقلت فقلت هنا بقوله فاذ اذيتها فانت حر
 وان عجزت فانت رقيق قلت ذلك فما اذ اذيتها عقد الكتابه صريحا
 محسنا ثبت الحكم بلا تضرع لان موجبات الاشياء ثبت عقيب مباشر
 السبب فلا تضرع وهنا كلامنا في انعقاد الكتابه ولم يوجد صريح على
 ذلك فلم يمتد من ذرا ما يودى معنى الكتابه وذلك مجموع ما قال
 في الكتاب **قوله** ولو قال اذا اذيتها الى الفاعل شهرماية فانت حر
 هذه مكاتبة في رواية ابي سليمان ذكرها فترعا على مسله الجامع الصغير

مقابله
 على
 على

قال الحكم الشهيد في مختصر المسالك في واذا قال اذا اذيتها الى الفاعل
 كل شهرماية فانت حر وقيلت هذه مكاتبة وليس له ان يبيعها وان كسرت
 شهرا واحدا ثم اذت الله ذلك الشهر فان جازا ولو قال لها اذا اذيتها الى الفاعل
 في هذا الشهر فانت حر فلم تؤد في ذلك الشهر واذتته في غيره لم تعتق قال
 ابو الفضل ههنا في رواية ابي سليمان هاتان المسلتان وكذلك في
 ذاب ابي يوسف ووجدت رواية ابي حفص وهشام بخلاف ذلك في
 السياق والجواب قال ولو قال لها اذا اذيتها الى الفاعل شهرماية فانت
 حر وقيلت ذلك فليس هذا بمكاتبة وله ان يبيعها ما لم تؤد وان كسرت
 شهرا واحدا واذت الله في غير ذلك الشهر لم تعتق لا ترى انه لو قال لها
 اذا اذيتها الى الفاعل في هذا الشهر فانت حر فلم تؤد ههنا في ذلك الشهر
 واذتته في غيره لم تعتق الى ههنا لفظ الى الفضل الحكم الشهيد المروزي رحمه الله
 في باب العتق على المال اراد باحدى المسلتين قوله ليس له ان يبيعها والاخرى
 قوله فان كسرت شهرا واحدا ثم اذت الله به صرح شيخ الاسلام
 علاء الدين الاسجاني في شرح الكافي وجه روايه ابي سليمان انه انى معنى
 الكتابه وهو الاذ المتجار ان لم يات بلفظ الكتابه والعبد في العقود للعاني
 لا ترى ان الهبة بشرط العوض بيع والعهاله بشرط براه الاصيل
 حواله والحواله بشرط مواخذ الاصيل كقاله ولهذا اذا اذها ستصنع
 وضرب الاجل يكون سلتا ووجه رواية ابي حفص انه تعليق بضرورة
 فلا يغير الا لضرورة ولا ضرورة وانما قلنا انه تعليق لانه علق العتق
 باذا الالف في عشر اشهر حيث قال كل شهرماية ولو نقص علمه وقال
 ان اذت الى الفاعل في عشر اشهر فانت حر لا يكون كتابه فلهذا

هذا غاية ما في الباب ان منه تيجما والتجيم لا يدل على الكفاية لانه ليس من
خواص الكفاية لان الديون قد تجب منه وقد تجب حالة فلا يكون اثباتا
معنى الكفاية بخلاف القالة بشرط براءة الاصيل لانه انما معنى الحوالة
وخلاف الاستصناع اذا ضرب منه الاجل لان الاجل من خصايص
السلم بالحدث فان كسرت سيرا واحدا ثم اذنت اليه ذلك الشهر كان
جائزا وهذا على رواية ابن سلمان لانه جعلها مكاتبه والمكاتب اذا
كسرت سيرا واحدا ثم اذاه بعد ذلك لعنق فانما على رواية ابن حفص لانه
يعتق لانه تعليق ميراثي منه صورة الشرط وقد فقد فلا يعقق قالوا اني
شروح الثاني ان رواية ابن حفص هي الاصح وقال الحكماء الشهيد
في الثاني ايضا واذا قال متى ما اذنت الى الفسقات حرمت الموت
بطل هذا القول فان كان قال اذا اذنت الى الفسقات بعد موتي فانت
حرمة هذه وصية الى هنا لفظ الحكماء رحمه الله وانما بطل موت المولى لانه
بين مبطل موت الخالف كسائر الايمان وانما كان وصية في المسئلة الثانية
لانه اضاف العنق الى ما بعد الموت وهو لا يملك الاعتاق بعد الموت
ولكن يملك الايصاء وقد قصد اعتاقها بالف درهم وهذا الكلام ينعقد
الوصي بعد موته على الف درهم والوصي لا يملك الايصاء في حقيق الجارية
وان سلمان موسى بن سلمان الجوزجاني كلاما صا حبا محمدا بن الحسن
الشيباني رحمهم الله تعالى وقد روينا عنه الكتب والامالي ولذا ابو حفص
سنة خمس ومائة وتوفي سنة سبع وعشر ومائتين **قوله** اعتبار بالعلق
بالاداء مع ما اذا قال اذا اذنت الى الفسقات هذا الشهر فانت حرمت لك
لا يكون مائة وكذا اذا قال كل شهر مائة **قوله** قال واذا اذنت

الكفاية خرج المكاتب عن يد المولى ولم يخرج من ملكه اي قال القدروري
في مختصره وقامه منه يجوز له البيع والشراء والسفر اما خروجه من يد
المولى فما اعتبر بحقيق معنى الكفاية وهو الجمع والضم يقال كتبت البغلة اذا
جمعت بين شفرها مخلقة وفي عقد الكفاية معنى الضم لان ما يحصل مالكيه
اليه ينضم هذه المالكية الى مال الله نفس العبد له الا ترى ان مولاه لا يملك
نفسه وان كان يملك رقبته ولهذا لا يملك المولى اطلاق نفسه بازهاق روجه
حتى لو ملكه يائمه وان كان لا يلزمه العصاص لشبهة ملك الرقبة ولان المقصود
من الكفاية الوصول الى العنق باء البدل ولا يملك اذا البدل الا بكونه اخص
بمكاسبه فاذا كان اخص بمكاسبه خرج من يد المولى لا محالة ولا
يجوز لمولاه اخذ شي من رقبته بغير رضا حتى يتوصل الى اداء البدل وانما
جاز بيعه وشراؤه لهذا المعنى لانه يتوصل بذلك الى اداء مال الكفاية وانما
عدم خروجه من ملك المولى فلما روي من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه
عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المكاتب عبد ما بقي عليه من
كفايته درهم ولا يلزم من زوال اليد زوال ملك الرقبة الا ترى ان
الوصي والمخنون لهما ملك الرقبة ولا يداهما والفرق بين ملك الرقبة
وملك اليد مرفق في كتابنا الموسوم بالتبيين في فصل الرق وانما يجوز السفر
له فهو مذهبنا وعند الشافعي لا يجوز له ان يسافر لانه في شرح الاقطع
لان السفر جهة مقصدها استباح المال لحاجته للمكاتب فعليه وان لم
يأذن له مولاه كالشراء والبيع ولان الكفاية معنى يوجب زوال يد غيره
عنه فيستفاد به السفر والعنق ولا يقال ان السفر منه غرر وخطر والمالك
فيه غرضة للتوى والملف فلا يجوز له ذلك كالاقرار والهبة لاننا

نقول ما كان الغالب منه السلامة لا يمنع منه ما خالف الهلاك كالبيا غائب
والاشورية حيث يجوز ذلك للون الغالب السلامة ولا ينسب الانسان
بالسفر الى القرط ولو كان منه غرر لنسب الى القرط وانما لا يملك المكاتب
القرض والهبة لانه تبرع وهو لا يملك التبرع **قوله** ولانه عقد
معاوضه ومبناه على المساواة هذا دليل ثان على عدم الخروج من ملك
المولى بانه ان عقد الدابة عقد معاوضه والمعاوضه بمعنى المساواة
من الجائزين مثل ما ثبت لاحدهما ثبت للآخر ولم يثبت للعبد بهذا العقد
المالية من كل وجه حيث لم يملك رقبته قبل ادائه الدابة بل ثبت له
نوع ما لله وهو ما لله اليد فلا يثبت للمولى في العبد حق من كل وجه
حيث لا يملك المولى الدابة فلا رضاه ثبت له حق من وجه وهو ما لله الرقبه
يميلون للمولى ما لله الرقبه والمكاتب ما لله اليد يحقق المساواة **قوله**
وسعدم ذلك اي المساواة على تاول التساوي **قوله** ثبت
له نوع ما لله اي ثبت للعبد ما لله اليد **قوله** وثبت له في الزمه حق
من وجه اي ثبت للمولى في دمه المكاتب حق من وجه وهو ملك الرقبه
بحسب دون ملك اليد **قوله** فان اعتقه عتق عتقه دونه بقرينة
على سلبه العدوى وذلك لان الاعاق ازاله ملك متجيز مفض جواز له
الى العتق وملك الرقبه ثابت للمولى في المكاتب فبان له ان يزيله بالاعتاق
فاذا اعتقه سقط بدل الدابة لان المقصود وهو العتق حصل بدونه
الاذا فان عتق المكاتب عن دونه جاز عندنا خلافا للشافعي وهي سنة
كتاب الايمان وقد مر بيانها في فصل كفارة الظهار **قوله** قال
واذا وطئ المولى مكاتبته لزمه العتق اي قال العدوى في محضه وانما

قوله

الجبر على

جب على المولى العتق بوطء مكاتبته لانها عقد الدابة خرجت من يد المولى
فصار ثاخذ من نفسها منه حتى تنسل الى المقصود بالدابة والمقصود منها
للمولى الوصول الى بدل الدابة وللعبد الوصول الى الحرية اذا بدل وهذا
المقصود لا يحصل للمكاتب الا اذا كان المكاتب اخذ نفسه وبما فعه
فلو لم يكن اخذ بذلك من المولى لاتف المولى منفعه فلا يحصل المقصود
حينئذ فاذا كان ذلك كان العتق واجبا على المولى لان العتق بدل
جزء من نفسها وهي اخذها **قوله** بنا علمه اي على البدل يعني ان
الحرية بنا على ادائه بدل الدابة **قوله** وان جنى عليها او على ولدها
لزمته الجنايه هذا لفظ القدرى في محضه وبما فعه وان اختلف
مالها غريمه وذلك لانها بالدابة خرجت من يد المولى فصار ثاخذ
من نفسها وبما فعه والولد من اسبابها ايضا فلزم المولى جنايته عليها وعلى ولدها
وبما فعه صار المولى كالجاني في ذلك وهذا لما لزم المولى ارش الجنايه
على العبد المرهون كما في شرح الاقطع قال الشيخ ابو الحسن الرخى في كتاب
الجنايات من محضه واذا جنى المدبر على مولاه او من مولاه او متاعه
هو هدر له وكذلك ان جنى المولى عليه مجنايته هدر ولا يلزم المولى
شي لان عتقه وذلك ام الولد في جنايته على المولى وجنايه المولى عليها
هدر لانها مملوكة له وما جنى عليها فارش ذلك للمولى راما المكاتب مجنايه
المولى عليه تلزم المولى وجنايه المكاتب على سيده تلزم المكاتب وكذلك
جنايه المكاتب المولى على رقبته المكاتب او ماله يلزم كل واحد منهما ما جنى
على صاحبه في نفسه او ماله الى هنا لفظ الرخى رحمه الله وقال شمس الايه
البيهقي في دمه جناية المولى على مكاتبته عدا لا يوجب القود لاجل الشبهة

ولو قيل المالك مولاه عبدًا حب الفؤد لما عرفت **قوله** لما بينا إشارة إلى قوله
بلغ في المحل الوصف لا نها صارت اخض باجزائها والله اعلم **فصل** في المكاتبه الفاسدة ذكر
المكاتبه الفاسدة بعد المكاتبه الصحيحه لان الفاسد اخطأ مرتبه من الصحيح ^{مصحف}
الوصف دون الاصل مكان الفاسد اخطأ مرتبه من الصحيح فاسب التأخير
قوله واذا كاتب المسلم عبده على خمر او خنزير او على فتمته فالكاتبه فاسده
هذا لفظ القدوري في مختصره وهذا اذا كان المولى دينيا والعبد مسلما لا يجوز
كاتبته على خمر او خنزير اما اذا كان المولى والعبد كافرا فليس يجوز لكاتبه
على خمر او خنزير لان الخمر والكفر ماله في حق الكافر لا يرى الى ما قال
الحاكم الشهيد في الكافي في اول باب كتابه اهل الكفر دمي اتباع عبدا
مسلمنا كاتبه قال هو جائز ولا يرد فان كاتبه على خمر لم يجز فان ادعى
الخمر عتق وعليه فتمته وكذلك ان كان المولى هو المسلم ثم قال دمي كاتب
عبدا له على خمر قال هو جائز فان اسلم العبد قال المكاتبه جائز وعليه
قيمة الخمر وان كاتبه على ميتة او ديم لم يجز لان الخمر ماله وهذا
ليس بماله فان ادعى ما كاتبه عليه لم يعق الا ان يكون المولى قال له
في المكاتبه اذا اديت الى فان حرم اذاه وقيله ^{السيد} معتق بقوله
انت حر ولا يعق بالاداء ولا يرجع عليه السد بشئ الى هنا لفظ الحاكم في
الكافي ثم ترجع الى ما قال القدوري فنقول اما فساد الكتابه على خمر
او خنزير فلان المسلم منتهى عن تملك الخمر والخنزير وتلكاها حقا
الله تعالى فكان البطلان باطلا فاذا بطل البطل سدد العقد لان ما ليس بمقوم
يصح بدلا عما هو بمقوم فان في البيع واما فساد الكتابه على قيمه العبد فلان
القيمة مجهوله جهالة فاحشة من حيث القدر والجنس والوصف اما من

حيث الدور

حيث القدر فلانه لا يعلم ان قيمته عشرون او ثلثون او غير ذلك وانما
من حيث الجنس من حيث انه يحتمل ان يقوم بالذهب والفضه ولا يتميز
احدهما من الاخر مجرد ذكر القيمة فان الجنس مجهول واما من حيث
الوصف فلانه يحتمل الجيد والردى والوسط فان الوصف مجهول ايضا
فاذا كانت القيمة مجهوله كان البطلان مجهولا وجهالة البطلان توجب
فساد العقد فان في البيع فان ادى القيمة عتق لان الكتابه الفاسده
طعنه بالكتابه الصحيحه عند اتصال العض بها في حق افادة الحكم
وهو العتق وان كاتبه على ثوب لم يسم جنسه لم يجز فان ادى الله ثوبا
لم يعق كذا ذكر الحاكم في الكافي وذلك لان الجهالة في القيمة مستدرجة
بالرجوع الى المعوم من فجاز ان سقد الكتابه معها اما تفاوت اجناس الملبس
فما حش ولا يرد على ما قلنا اذا كاتبه على عبد حيث يصح الكتابة
وجب عليه قيمه عبده وسطا لانا نقول العبد معلوم ووصفه مجهول
وجهالة الصفه لا تمنع صحة العقد وسجي ذلك عند قوله واذا كاتبه
على حيوان غير موصوف وكذلك اذا كاتبه على دار لا يجوزها في الثوب
ثم الفرق من الكتابه الجائز والفاسده ان في الفاسد برده المولى
في الرق ونسخ الكتابه بغير رضاه وفي الجائز لا ينسخ الا برضا العبد
والعبد ان ينسخ في الجائز والفاسد جميعا بغير رضا المولى ذكرنا في شرح
الطحاوي **قوله** وقال فان ادعى الخمر عتق اي قال **القدوري**
في مختصره وتامه فيه ولزمه ان يتسعى في فتمته وهذا الذي ذكره
ظاهر الرواية عن اصحابنا وعلله نص الحاكم في الكافي وقال
الفتي ابو الليث في كتاب العيون رجل كاتب عبدا على خمر فالكاتبه

فاسد فان ادى القمه عتق وان ادى الخمر لا يعتق وهذا قول زفر وقال
ابو يوسف ايها ادى عتق وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة انه لا يعتق
بأداء الخمر الا ان يقول ان اديت فانت حر فانه يعتق وعليه قيمة نفسه قال
القيمه هذا كله خلاف رواية المسوط قال في رواية المسوط لا يعتق بأداء
القيمه ويعتق بأداء الخمر وان لم يقل المولى اذا اديت الى فانت حر فعليه
قيمته الى هنا لفظ العون ثم رفر اعتبر القمه بحسب لان القمه هو البدل
في العقود الفاسدة كما في البيع الفاسد فاذا ادى القمه عتق والا فلا
وابو يوسف قال ان يخلص كل واحد من عين الخمر وقيمتها بدل الخمر باعتبار
الصورة والقيمة باعتبار المعنى فعتق اذا ادى ايها كان وجه ما روى ابو
يوسف عن ابي حنيفة انه لا يعتق بأداء عن الخمر الا اذا قال اذا اديت
الى فانت حر ان الكفاية فيها معنى المين باعتبار ان العتق معلق بالاداء
ونها معنى العقود لانه لا تبطل بالموت ولو كانت تبطل بالموت فاذا
بطل معنى العقد باعتبار رضا البدل بقي معنى المين فيها فوجب اعتبار
الصريح بالشرط فاذا وجد صريح الشرط عتق بأداء عن الخمر والا فلا وجه
ما ذكر في الاصل ان قوله فانت حر على هذا معنى اذا ذلك من طريق
الحكم فانه شرط ذلك صريحا فاذا وجد اذا ذلك الشيء الذي كانت عليه
وهو الخمر فما نحن فيه عتق لانه صار كانه ذكر الشرط صريحا ثم اذا عتق بأداء
الخمر وجبت قيمته لان العقد الفاسد اذا تلف منه المعقود عليه وجب
فيه القيمة فالمبيع اذا تلف في البيع الفاسد في يد المشتري وقد ذكر في
الاصول ان كانت على ميتة او دم لم يجز فان ادى الميتة او الدم لا يعتق الا
اذا صرح بالشرط وقال اذا اديت الميتة او الدم فانت حر فحينئذ يعتق لاجل

المين لا لاجل الكفاية ولا لئلا يترتب شيء لان العتق حصل بقضيه التعلق لا بقضيه
المعاوضه والفرق بين الخمر وبين الميتة والدم على رواية الاصل ان الميتة والدم
لا قيمة لهما فلم يضمن دلهما معنى العوض فاعتبر معنى الشرط فاذا لم يوجد
الشرط لا يعتق اذا ادى الميتة او الدم لانها لا يصلحان عوضا لعدم المساوية
وليس كذلك الخمر والخمر يردان فلا منهما مال في الجملة وانما بطلت بطلت بقيمتها
في حق المسلم فاذا كان مالا في الجملة كان العقد واقعا على بدل وموجب
ذلك العتق عند اذا البدل فعتق بأداء حقيقته ان البيع لو وقع بخبر قبض
المشتري المبيع باذن البايع ملأه بالقيمة ولو وقع البيع بالميتة او الدم بعض المبيع
لم يملأ لانها ليسا بمال اصلا فان العقد لا يدل فلا ينعقد الكفاية **قوله**
قال ولا ينقص عن المسمى ويؤثر عليه اي قال القدوري في محضره وذلك لان
العقد فاسد لسبب ادله وفي العقود الفاسدة يعتبر القيمة بالقيمة ما بلغت
كما في البيع الفاسد فكذا هنا وبحقيقته ان المولى ما رضى ما قل من المسمى
فلا يجوز ابطال حقه بالمقتضى عن المسمى والعبد رضى بالزيادة على المسمى
ظاهرا لان الواجب هنا هو القيمة والقيمة اذا كانت زائدة ولم يرض العبد
بالزيادة يكون العقد منفسخا ويبقى العبد في ذل الرق الى اخره فمن فلهذا
فلما انه رضى بالزيادة استجلا بالشرف احرته فوجب عليه فضل القيمة
على المسمى قال في المختلف اذا كانت عبدة على الف وعلى خدمته ابدا
فشدت الكفاية لانه شرط بخالف قضية العقد وان ادى الالف
عتق بحكم الشرط فان كان الالف اقل من قيمته ما يند المولى منه تمام القيمة
بالاجماع لان المستوض علم العقد الفاسد مضمون بالقيمة وان
كان اكثر من قيمته يسترد المالك الفاضل عند زفر وعندنا

لا يسترد له ان العقد الفاسد يوجب ضمان القيمة لا الاثر كما في البيع الفاسد
ولنا ان العتق حصل هنا بحكم الشرط وهو اداء الالف فلو استرد سيأبطل
بعض الشرط فلا يعتق بخلاف البيع لان معنى الشرط منه غير مرأى والحاصل
ان في البيع يعتبر العقد ولا يعتبر الشرط والعقد لا يوجب الرمن القيمة
وفي الفاسد يعتبر معنى العقد والشرط جميعا فكان هذا مسرورا العقد
للعتق فلا يسترد له في الحصر **قوله** وما اذا كاتبه على قيمته يعتق
بأداء القيمة هذا متصل بما ذكرنا ولا لانه قال او لا واذا كاتب المسلم عبده
على خمر او خنزير او على مته فالكتاب به فاسد ثم قال فان ادى الخمر عتق
ثم احتج بعد بيان ذلك الى ان يدرك حكم اداء القيمة فيما اذا كاتبه
على قيمته فقال يعتق بأداء القيمة لانه هو البذل وقد امكن اعتبار معنى
العقد اي معنى المعاوضة لان القيمة تصلح عوضا واثرا لحاله القيمة
في فساد العقد لا في ابطال العقد فاذا ادى القيمة عتق لان الكتابة
الفاسدة ملققة بالكتابة الصحيحة عند اتصال القبض في افادة الحكم
وهو العتق وما اذا كاتبه على ثوب فاذا لا يعتق لتفاحش الجهالة
وهنا يعتق بأداء القيمة وان كانت القيمة محمولة في الاصل لان الجهالة
في القيمة مستدركة وقد مر بيانها قبل هذا **قوله** الامام طه
الدين اسحق اللؤلؤ الحكي في فتاواه ولو كاتبه على قيمته لم يجز فان اداها عتق اما
عدم الجواز فلان فيه العبد لا تصلح مهورا حتى لو تزوج امرأة على قيمته هذا
العبد لا يصلح التسمية وما لا يصلح مهورا في باب النكاح لا يصلح بدلا في باب
الكتابة بالطريق الاولى واما العتق عند الاداء فلان في الكتابة شيئين معاوضة
وعليق فاني المعين اعتبارا يعتق اما المعاوضة فلان القيمة تصير عوضا لان

هذا هو الصحيح في البيع الفاسد
فان كان العقد فاسدا لم يوجب ضمان القيمة
ولا الاثر كما في البيع الفاسد

العقد فاسد واما التعليق فلان العتق يتعلق بأداء القيمة وقد وجد ولو كاتبه
على ثوب لم يجز لان ما سمي لا يصلح مهورا في باب النكاح فلا يصلح بدلا في الكتابة
فان ادى لم يعتق لان المسمى لا يصلح عوضا في المعاوضات بحال فلا يتعلق
العتق بما دأ به لان العتق يتعلق بأداء العوض بخلاف القيمة لانه يصلح عوضا
في المعاوضات لانها معلومة الجنس وتصير معلومة القدر اذا ادى اقضى
قيمته وهي مملوطة فتعلق العتق بأدائها في فتاوى اللؤلؤ الحكي ثم قالوا يعتبر
في القيمة ما تصادقا عليه لان الحق لهما فلا يبعد وهما وذا اذا قوم المقومان
فان احلف المقومون في القيمة يعتبر اقضى القيمة لان شرط العتق لا يثبت
الا يثبت **قوله** قال ولذلك ان كاتبه على شيء بعينه لعنه لم يجز اي قال
في الجامع الصغير وصورتها منه محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه
في الرجل كاتب عبده على قيمته قال لا يجوز المكاتبه ولذلك لو كاتب
على شيء بعينه لعنه لم يجز المكاتبه الى هنا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير
قوله احكام السهد في الحاق في فان كاتبها على عبد بعينه لرجل لم يجز
وكذلك كل ما عينه من مال غيره من عرض او مكيل او موزون فان
قال كاتبك على الف فلان هذه جازت المكاتبه لانها تقع على مثلها فان ادت
غيرها عتقت وكذلك ان قال كاتبني على الف درهم على ان اعطيها
من مال فلان الى هنا لفظ الحكم رحمه الله وهذا ظاهر الرواية ولم يتعرض
للأجبان ما ترى وقال القدروري في كتاب التقرب وروى ابن سماعه
عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انها لا تجوز وان اجاز اي صاحب العبد
وقال ابو يوسف الكتابة جائز وقال محمد بن ابي حنيفة صاحب العبد جازت
والابطلت الى هنا لفظ كتاب التقرب يعني ان الكتابة جائز عند ابي يوسف

من غير ايجاز وجه قول ابي حنيفة في عدم الجواز اذا لم يحز صاحب العبد
 ظاهر لانه ثابت على ما لا يقدر على تسليمه لان المولى لمرض ثبوت حرته
 اليد للعبد في الحال من غير بدل يلزمه في الحال اما اذا اجاز صاحب
 العبد فيه روايتان قال العتاني في شرح الجامع الصغير فلو ان العبد اشترى
 ذلك العبد او وهب له وادى او اجاز صاحب العبد تسليمه في رواية
 الحسن عتق وفي ظاهر الرواية لا يعق لان الكفاية وقعت باطلة وباطل
 لا حكم له الا اذا ذكر العلق بان قال ثابتك على عبد فلان على انك ان اذنت
 الى فان حرر محند عتق محم العلق اذا ادى سانه ان الاجازة اذا حقت
 العقد ملك المالك ثم ملك المولى عليه وبصير الكفاية فيه عند الاجازة
 فانه كاتبه على عبد نفسه وهذا لا يجوز لان الكفاية على مال المولى لا يجوز
 فلما دون اذا اشترى عبد افنته المولى عليه وليس كذلك اذا باع
 داره بملك الغير فاجاز المالك لان العن يملكها المسترعى وهو حر فحوز ان
 يملك البايع من جهة وفي مسئلتنا استحقها وهو محاب فلا يملكها وانما
 يكون على حكم ملك المولى فيصير من ثابت على ملك نفسه وجه رواية الجواز
 انها كاتبه على بدل معلوم مقدور التسليم الا ترى انه لو كان مثل هذا في البيع
 جاز البيع فان من باع ماله من انسان بعبد غيب اذا اجاز صاحب
 العبد البيع جاز البيع فالكفاية بعبد الغير اولى ان يجوز لان الكتابة
 اقرب الى الجواز من البيع لان الكفاية لا تبطل بالشروط الفاسدة بخلاف
 البيع وهذا لانه يقدر على تسليم العبد اذا اجاز صاحب العبد فيسلم العبد
 الى المولى ويعتق ثم تضمنت العبد لصاحب العبد فاك العقبة ابو
 اللث في شرح الجامع الصغير لو اجاز صاحب ذلك الشئ هل تجوز الكفاية

هذا هو الوجه في بيع العبد
 وهو ان يملكه المولى
 او يملكه غيره
 او يملكه العبد نفسه
 او يملكه غيره
 او يملكه العبد نفسه
 او يملكه غيره

مسألة المادون
 الدور في الورق

ر
 ع

قال الرواية عن علمائنا في هذا مشبهة فقال بعض المشايخ يجوز وقال
 بعضهم لا يجوز الى هنا لفظ العقه ووجه ما روى عن ابي يوسف وهو ان
 عقد الكفاية يجوز سواء اجاز صاحب ذلك المال او لم يحز الا انه اذا اجاز
 يلزمه تسليم تلك العين وان لم يحز يلزمه تسليم القيمة انه عقد على العتق
 فجاز على ملك الغير كالعق على مال ووجه قول محمد ان ملك الغير يدخل
 في العقد موقوفا على الاحسان كما في البيع فان وجد الاجازة جاز والافلا
 ولان البيع لما جاز عند الاجازة فالكفاية اولى لان الكفاية لا يفسد بها
 الشروط فصارت كالزوج على مال الغير وهذا اذا كاتبه على مال الغير
 وهو عين اما اذا لم يمل عتقا اذا كاتبه على الف فلان هذه جازت
 الكفاية لان الدراهم والدنانير لا تتعنان في عقود المعاوضات فصارت
 ذكرها للتقدير بها جنسا ووصفا فان اذنت تلك الالف او الف اخرى
 عتق وكذلك لو قال ثابتي على الف درهم على ان اعطيتكها من مال فلان
 لان هذا شرط فاسد فلا يفسد به الكفاية **قوله** فاشبهه الصداق
 اي اشبهه بدل الكفاية من مال الغير صدق المرأة من مال الغير يعني اذا تزوج
 على مال الغير جاز حتى ان صاحب المال اذا لم يحز ان للمرأة ان ترجع
 على الزوج بقيمة ذلك الشئ ولو كان السمية فاسدة رجعت عليه مهر المثل
 لا بالقيمة فلذا في الكفاية على مال الغير فنان وهو القدر على التسليم كافي
 في الصداق فلذا في الكفاية والجامع ان كل واحد من بدل الكفاية
 والصداق عوض ما ليس مال والجواب عن هذا ان العن في باب المعاوضات
 غير معقودا عليها والقدرة على تسليم المعقود عليه شرط صحة العقد ولهذا لم يحز
 بيع الابن اذا كان العقد مما يحتمل الفسخ والبيع والكفاية تحتمل الفسخ فجاز القدر

بيع

ق
على تسليم العين شرطاً وهو لا يقدر على تسليم عبد الغنم لم يجز الكتابه بخلاف الصداق
على مال الغير فان القدرة على تسليمه ليس بشرط لان النكاح لا يعمل الفسخ
وذلك لان القدرة في باب النكاح على ما هو المقصود بالنكاح وهو ما يقع
البضع ليس بشرط حتى لو تزوج رضيعه جاز فعلى ما هو فضله وتابع اوله
ان لا يكون شرطاً وهو الصداق الا ترى ان النكاح ملاذ الصداق يصح
والنكاح ملاذ البذل لا يصح فظهر الفرق **قوله** وعن ابي حنيفة
انه لا يجوز اى وان اجاز صاحب العبد وهو رواه ابن سماعه عن ابي يوسف
عن ابي حنيفة وقد مر ذلك **قوله** على ما قال في الكتاب اى في اجماع
الصغير اشارة الى قوله ولذلك ان كاتبه على شئ بعينه لغنم لم يجز لانه
اطلق فكان شاملاً للاجاعة وعدم الاجاعة **قوله** واجماع بينهما
اى من ما اذا لم يجز صاحب العبد حيث لا يجوز عقد الكتابه ومن ما اذا
اجاز حيث لا يجوز ايضا بيان اجماع ان عقد الكتابه على مال الغير اذا كان
عيناً لا يفيد مفعول العقد من قبل ان الكتابه وضعت على وجه
يختص العبد بالانساب مثب حرية البدن في الحال وتاخر حرته الرقبة
الى وقت الاداء من مال اكتسبه والبذل اذا كان معيناً لا يكون ذلك
من مال اكتسبه فلا يحتاج حينئذ الى اداء البذل من المكاسب فلا يكون
الشرط مفيداً او المحقق هنا ما ذكرنا او لا من قبل ابي حنيفة
قوله لانهاى لان الكتابه منهاى من المكاسب ولا حاجة اى الى
الاداء من المكاسب **قوله** والمسئلة فيه اى وضع المسئلة فيها اذا
كان البذل معيناً **قوله** على ما بيناه اشارة الى قوله ومراده شئ
تعين بالتعيين كالعبد والثوب والمكيل والموزون سوى الدراهم

والدنانير **قوله** وعلى هذه الرواية لم ينعقد العقد الا اذا قال له
اذا اديت الى فانت حراً اشارة الى ما روى ابي يوسف عن ابي
حنيفة انه اذا اداء لا يعتق بمعنى اذا ادى الى المكاتب تلك العين التى للغير اذا
ملكها بعد ما كوتب عليها **قوله** وعنه انه يعتق قال ذلك اوله يقبل
اى روى عن ابي يوسف انه قال يعتق اذا ادى تلك العين بعد ما ملكها
بوجه من الوجوه سواء قال له المولى ان اديت الى الفاقات حراً ولم يقبل
اذا كاتبه على خمير فاذا **قوله** ولو كاتب على عين من يد المكاتب
فيه روايتان قال صدر الاسلام الزدوى في شرح الكافي
ولو كاتبه على عين من يد العبد وهو من جملة نسبه هل يصح الكتابه لم يذكر
هذا في الكتاب بمعنى لم يذكر محمد حرم ذلك في كتاب المكاتب ثم قال
وذكر في كتاب الشرب انه جاز ثم قال وروى عن زفرانه لا يجوز
وروى هذا عن ابي حنيفة وابي يوسف في روايه ثم قال والصحيح انه يجوز
واذا ادى يعتق لانه يكون قادراً على ادايه ويصح ان يكون ذلك بدل
الكتابه لانه لما جعل ذلك العين بدل الكتابه وهو في يد العبد وهو من
جملة نسبه فقد جعله احق بنفسه مصير في معنى نسبه الذى النسبه بعد
العقاق **قوله** وهى مسئلة الكتابه على الاعيان اشارة الى ما ذكر
بل هذا بقوله وكذلك ان كاتبه على شئ بعينه لغنم لم يجز وعن
ابى حنيفة رواه الحسن انه يجوز وقد بينا وجه الرواية ثم **قوله**
وقد بينا وجه الرواستن في هاهى المنتهى وجه روايه الجواز انه مال مقدور
التسليم ووجه روايه عدم الجواز ان المولى كاتبه على مال نفسه فانضم
قوله قال وان كاتبه على ما به ديناً على ان رد المولى عبداً بغير

قاله فاسد عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف هي جائز وتقسم المايه الديار
 على قيمه المخاب وقته عبداً وسوط وتبطل منها حصه العبد وتكون مخاباً
 بما بقي اي قال في الجامع الصغير قال العدوري في كتاب العرب قال
 ابو حنيفة ومحمد اذا اذنته على الف على ان يرد المولى وصفاً وسوطاً قاله
 فاسد وقال ابو يوسف جائز ويجوز عن المخاب حصه قيمه وصيف وسوط
 وانا وضع المسله في عبد بغير عينه لانه اذا كان متعيناً جازت الكتابه بالايه
 وجه قول ابي يوسف انه جعل المايه بدلاً عن الكتابه ثم استثنى العبد عن
 البذل وكل ما صح الكتابه عليه صح استثنائه لان ما صح بدلاً في المعاوضات
 صح مستثنى كالدرهم والدنانير والعبد المطلق يصح الكتابه عليه وينصرف
 الى الوسيط فلهذا صح استثنائه غاية ما في الباب ان في العبد حاله الوصف
 انه جيد او ردي او وسوط وحاله الوصف ثمحل في عقد الكتابه لان
 مبناها على المساكه وصار كالمالكه على الف على ان يرد المولى عليه عبداً بعينه
 فاستحق العبد سطل حصه العبد دون الكتابه ولما ان المولى جعل
 بمقابلته الدينار شتين رقبه المخاب ورقبه عبد آخر والبذل الواحد
 اذا قبل بشتين مقسم عليهما على قدر قيمتهما كما في البيع فما اصاب حصه العبد
 من الدينار سقط بالاجماع لانه يكون بيعاً وبيع عبد بغير عينه فاسد لانه
 بمنزله السلم في الحيوان وهو فاسد للونه مجهول ولا يدين بدن وهو حرام
 وما بقي من المايه حصه المخاب مجهول بحاله القدر والجنس والصفه
 لان ذلك لا يعرف الا بالحزر والظن وحاله القدر مانعة لصحة الكتابه
 فسدت كالمالكه على قيمته ابتداءً او كالمالكه على حصته من المايه
 الدينار لو قسمت عليك وعلى عبد آخر فذلك فاسد بالاجماع فلهذا

خلاف ما اذا اذنته على عبداً لانه حاله الوصف لا بحاله القدر وحاله الوصف
 لا يمنع صحة الكتابه وليس كذلك اذا اذنته وعبد فلان على الف فلم يحز فلان
 لان العقد وقع صحيحاً فلهذا اخرج في عبد القدر لعدم الاجازة وخلاف
 ما فاس عليه لان ثم صحت التسميه ثم بطلت بالاستحقاق في حصه المستحق
 نظير ما لو اشترى خيراً وعبداً بالف لا يحوز في حصه العبد لانه بيع بالحصه
 ابتداءً فلما نحن فيه ولو اشترى عبدين فاستحق احدهما بقي العقد في
 الباقي لانه بيع بالحصه بقا لا ابتداءً لان المستحق كان داخل في العقد
 فخرج بالاستحقاق وقوله ما صح بدلاً لا يصح مستثنى معول سلمنا ذلك ولان
 لا يصح استثناء الوصيف من الدرهم والدنانير لاحلاف الجنس واما يصح
 استثنائه بعمته والتمه مجهوله القدر بموجب حاله القدر في الباقي
 لان حاله قدر المستثنى توجب حاله قدر المستثنى منه لا بحاله وحاله
 القدر غير متحمله لانه حاله في الاصل خلاف ما لو جعل العبد بدلاً لان
 ذلك حاله الوصف انه جيد او ردي او وسوط وحاله الوصف ليست في
 الاصل ثمحلت **قوله** قال اذا اذنته على حيوان غير موصوف بالايه جائز
 ان قال العدوري في محصره قال صاحب الهدايه ومقتاه ان بين الجنس ولا بين
 النوع والصفه يعني انها يجوز الكتابه على حيوان غير موصوف اذا بين الجنس
 الى النوع كالفرس والعبد مثلاً ولم يبين نوعاً من ذلك النوع حيث لم يقل فرس
 يردون او عربي ولم يقل عبد تركي او حبشي ولم سن الصفه ايضا حيث
 لم يقل جيد او ردي او وسوط فسقط الكتابه وينصرف الى الوسيط وعند الثاني
 لا يجوز اراد صاحب الهدايه ما بجنس ما اراده اهل النحو وهو ما غلق على
 شئ لا بعينه والا فالفرس والعبد ليس بجنس وقد مر تمام البيان في باب المير

في كتاب النكاح اما اذا اتيه على حيوان او دابة لا عقد الكتابه لفقاحش
الجهالة في البدل الا ترى الى ما قال الحاکم الشهيد في باب الكتابه على الحيوان
من محصر الكتاب في رجل كاتب عبده على عبد موثّل قال هو جائز وكذلك
لو كاتبه على وصف اسحسانا وقيمة الوصف اربعون دينارا في قول
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد على قدر الغلّة والرخص فان جاب بوصف
وسط او قيمته اجبر المولى على العول وان دابة او ثوب لم تجز
حتى يثبت الجنس الى هنا لفظ الحاکم رحمه الله وجه قول السافعي ان عقد
الكتابه عقد معاوضة والجهالة فيها مفضية الى المنارعة فلا انعقد العقد
مع الجهالة كالبيع ولنا ان البدل بعد بيان نوع الحيوان وان بقي فيه نوع
جهالة جهالة يسيرة مستدركة تخليص الوسط فيجعل هذه الجهالة بالجهالة
في الاجل اذا قال كبتك على الف الى الحصاد او الدياس لان عقد
الكتابه مبني على المسامحة لا المضايقة لانه عقد ارفاق بخلاف البيع
فان الشرا عبد او فرس لا يصح لان مبني البيع على المضايقة والمماكسة
ثم قيمة الوسط اربعون ديناراً في قول ابي حنيفة وعندهما يعتبر الرخص
والغلّة قال شيخ الاسلام علاء الدين الاسحاق في شرح الكافي
فيل العقد ركان في زمن ابي حنيفة رضي الله عنه لان الاسعار كانت
ستقرة وفي زمنهما كانت مضطربة فعند الاسحاق رجلي العرف وعند
الاضطراب يراعى قيمة الوسط فان جاب بوصف وسط او قيمته اجبر المولى
على القبول لان كل واحد من العين والقيمة اصل العين باعتبار التسمية والقيمة
باعتبار ان الوسط لا يتغير الا بها فصارت اصلا من حيث الايقاف وقد مر
بيانه في النكاح **قوله** وقدم في النكاح اي في باب المهر **قوله** ولنا

انه معاوضة مال بغير مال او مال للن على وجه يسقط الملك منه فاسببه النكاح
يعني ان عقد الكتابه معاوضة مال بغير مال وليس بمال وهو فك الحجر وهذا ما نظر
الى جانب العبد فجاز ان يثبت العبد او الفرس في الدنّة بدلًا عما ليس بمال
اذا تزوجها على عبد او فرس او هو معاوضة مال بمال بالنظر الى جانب
المولى لان المكاتب يخرج عن ملك المولى بالبدل ورتبته مال لكن على وجه
الاسقاط لا الاثبات لان شيئا من المال لا يدخل في ملك المكاتب لحصول
البضع للمرأة في الخلع فصار دابة معاوضة مال بغير مال ايضا من جانب المولى
فجعلت الجهالة اليسيرة وهذا المقرر على طرد كلام صاحب الهداية ولنا فيه
نظر لانه قاس على النكاح وعند السافعي لا يصح تسمية العبد في النكاح ايضا
بل يجب مهر المثل لان عنده مالا يصلح ثنًا في السع لا يصلح مسمى في النكاح اذ كل
واحد منهما معاوضة ولولم يقس على النكاح وقال معاوضة مال بغير مال فكان
الترام المال ابتداء فصح بالجهالة المستدركة كالقرار بعبد كان اولى لان هذا
العليل يثبت النكاح والكتابه جميعا والمماكسة المجادلة **قوله** قال واذا اتي
الصرا في عبده على خمر فهو جائز اي قال في الجامع الصغير قال صاحب الهداية
معناه اذا كان مقدارا معلوما والعبد كافر وما كان يحتاج الى هذا التفسير
لواني لفظ محمد كاهولانه قال في اصل الجامع الصغير عن يعقوب عن ابي حنيفة
رضي الله عنه في رجل نصراني كاتب عبده نصرانيا على ارطال خمر قال
الكتابته جائز فان اسلم احدهما رطلت الخمر وكان عليه قيمة الخمر والمماكسة
صححة فاذا اها عتق الى هنا لفظ اصل الجامع الصغير وذلك لان الخمر في
حق اهل الدنّة مال متقوم كحل عندنا مجازت الكتابه بها اذا كان قدرها
معلومًا فان اسلم او اسلم احدهما قيمته الكتابه جائز وعليه قيمة الخمر لانه تعدد

تسليم عن الخمر علم الاسلام لان المسلم ممنوع عن تملك الخمر وتلذذها فاذا اتسع تملك
عينا وجب المصير الي قمتها لان القيمة تصلح بدلا في الكتابه الا ترى انه لو كاتب
عبد علي عبد محاسنه عبد وسطر اجبر المولى على القبول فاذا كانت تصلح بدلا
في الكتابه اسلمت بقيه الكتابه بقيت فصير الي القيمة فاذا ادى القيمة عتق واذا
اذا عتق الخمر هل يعتق قالوا يعتق لان الكتابه فيها معنى العتق واكن يجب
عليه اداء القيمة وهذا خلاف البيع فان احدا لعا قدس اذا اسلم ممل فبعض الخمر
وهي ثمن بطل البيع لانه لا يملكه ثم بقيه البيع بعد الاسلام لانه يجب تسليم
عن ما وقع عليه العقد لانه عقد مما شئ به والسع لا يتحول الي قمته المبيع بوجه
من الوجوه خلاف الكتابه فافترقا فاذا عجز عن تسليم عن الخمر بالاسلام
اسقط البيع لا يحاله قال شيخ الاسلام علاي الدين الاسحاني في شرح
الكافي في باب كتابه اهل الافر ذمى اتباع عبد اسلم فانه قال هو جائز
ولا يرد لان المقصود تخليصه بازاله يده عن المسلم لسد دفع القهر والدل عنه
والكتابه محصل هذا المعنى وان كاتبه على خمر او خنزير لم يجز لان الخمر
ليس بمقوم فلا يصلح بدلا عما هو مقوم فاني البيع فان ادى الخمر عتق
وعليه قيمته لان الكتابه انعقدت بوصف الفساد واندرج فيها معنى
التعليق فاذا ادى عتق موجبا للتعلق وتواخذ بالقيمة لان الكتابه
الفاسد توجب القيمة فابيع الفاسد وكذلك ان كان المولى هو الم
لم يصح الكتابه على الخمر لان المسلم ليس من اهل تملك الخمر ذمى كاتب عبد
له فافترقا على خمر قال هو جائز لان الخمر مال في حقهما فان اسلم العبد قال
المالكه جائز وعليه قيمه الخمر لانه تعدر التسليم بحكم الاسلام والعقد
المقتضى للتسليم قائم فيصا الى القيمة وان كاتبه على ميتة او ديم لم تجز لان

مقابل
بيع

لفظ اصل الجامع الصغير ولم يذكر الاستحسان فيه فافترقا وانما ذكره
صاحب الهداية وانما كان الشرط باطلا لانه مخالف لمقتضى العقد لان مقتضى
عقد الكتابه اطلاق وفك للحرى ينال العبد بالسب بالانتشار في الارض
والسفر منها شرف الحرية قال تعالى فانشرروا في الارض وابغوا من
فضل الله وشرط عدم الخروج عن اللوفه اذا كان العقد فيها حجب
عن السفر والانتشار في الارض الذي سبب لمحصل المالك وكان
هذا الشرط مخالفا لمقتضى العقد وكل شرط مخالف لمقتضى العقد
باطل الا ان الكتابه لم يطل بطلان الشرط اذا لم يدخل الشرط في صلب العقد
لان مبناها على التوسعة ولهذا يجوز الكتابه على عبد بغير عينه تحقيقه ان
الشرط اذا دخل في صلب العقد بان يقع ذلك في البدل او في المبدل كما
اذا كاتبه على بدل بمجهول او بدل حرام او كاتب جاريته على الف درهم
على ان يطاها ما دامت محابته او تخدومه ولم يبين للخدمه وقتا او مكانا
وهي حامل من عينه واستثنى ما في رطبها افسدت الكتابه والله ادا اذت
الف عتق وتجب عليه العتق اذا وطئها في مدة الكتابه واذا لم يدخل في صلب
العقد لا يفسد ها اذا كاتب عبده على ان لا يخرج من المصر او على ان لا
يجزو ما اشبه ذلك من الشروط التي لا تدخل في صلب الكتابه قاله
صحة والشرط باطل لان عقد الكتابه يشبه السع والنكاح جميعا فاشبهه
بالبيع يقتضى ان يبطل الشرط الفاسد وشبهه بالنكاح يقتضى ان لا يبطله
النكاح فاعطى له حكم بين حكمين رعاية للشبهين فان دخل الشرط الفاسد
في صلب عقد الكتابه افسد ها والا فلا بيان شبه النكاح من حيث انه ثبت
الحيوان دينافي الذمة ويجوز من غير ان يدرك صفة البدل وتقع على الوسيط

ص

٥ التناحر وما يشبه البيع من حيث أنه لا يصح الإبدال معلوم أو نقول أنه يشبه
 البيع من حيث أنه يحمل النسخ في الاستداء ويشبه التناحر من حيث أنه لا يحمل
 النسخ بعد تمام المعصود والباقي تنظر في شرحنا هذا في أو آخر البيع الفاسد
قوله على وجه الاستبداد يقال استبد برأيه أي نفرد **قوله** ما إذا شرط
 خدمة مجهولة نحو أن كاتبه على أن خدمه مدة أو زماناً ولم يبين المدة أما إذا كاتبه
 على أن خدمه شهراً لا يجوز قياساً ويجوز استحساناً قال في أول كتاب المكاتب
 من محصر الخاني وإن كاتبه على أن خدمه شهراً فهو جائز وإن كانت الخدمة
 غير معلومة استحسنت ذلك إلى هنا لوط الخاني وذلك لأن المنافع تصلح
 عوضاً في باب البيع ففي الكتابه أولى وهو أخض من فاعه مجازاً أن يملكها
 السيد وإن كانت الخدمة غير معلومة استحساناً لأن الخدمة إذا
 أطلقت تنصرف إلى خدمة البيت المتعارفة ولين تملن فيها نوع جهالة
 في جهالة يسيرة وأنها متحملة في باب الكتابه وكذلك إذا استأجر
 عبد لخدمته كل شهر بأجر شئ فهو جائز وقد مردك في إخراج
 إجارة العبد **قوله** هذا هو الأصل يعني أن الشئ إذا كان له
 شئان يراعى حظه منهما جميعاً وهو ظاهر **قوله** أو نقول إن
 الكتابه في جانب العبد اعتاق لأنه إسقاط الملك لو قال في جانب
 المولى اعتاق أو قال في جانب العبد عتق كان أولى ولهذا قال
 فخر الإسلام والصدر الشهيد أن الكتابه في جانب العبد يشبه العتق
 لأنه إسقاط وفك الحجر واطلاق اليد منزله العتق فكل شرط في جانبه
 صار هدراً بمنزله الداخل على العتق وهذا الشرط يختص بجانبه فصار
 هدراً لا أثر له وقال فخر الدين قاضي خان وكل شرط يخالف مقتضى

الاستحسان

ص
وروي في الأخرى في
العتق

بكون قاصداً

٦ بكون فاسداً ولا يبطل الكتابه لانهما من جانب المولى بمنزله الاعتاق لانه
 فك الحجر واثبات حرية اليد والعتق لا يبطل بالشروط الفاسده
 وهذا الذي قاله ضعيف إذا حصل كلامهم أن الكتابه تشبه العتق
 والعتق لا يبطل بالشروط الفاسده فلا يفسد الكتابه أيضاً بالشرط
 الفاسد لشبهه بالعتق لأن لقائل أن يقول إذا كان لشبهه بالعتق
 أثر ينبغي أن لا يفسد الكتابه أيضاً إذا دخل الشرط الفاسد في صلب
 عقد الكتابه فعلم أن هذا الوجه من البيان ضعيف والاولى ما بيناه
 انهما من رعاية الشبه **قوله** قال ولا تزوج الابن المولى
 أي قال العدوري في مختصره وإنما لم يلمن له أن تزوج بلا إذن المولى
 لانه ليس من باب الاكتساب ومنه ضرر بالمولى بلزوم المهر في رقبته
 وإنما استفاد من التصرف بعقد الكتابه ما كان سبباً ووسيلة إلى
 إذا بدل الكتابه والتزوج ليس بوسيلة إلى أداء البدل بقي على الحجر فإذا ادن
 له المولى بدل الك جائز لرواى الحجر حسد هذا في المكاتب أما المكاتبه هل يجوز لها
 أن تزوج بلا إذن المولى ففيه اختلاف قال شيخ الإسلام علاي الدين
 الأسحاني في إخراج باب جنابه رفق المكاتب من شرح الخاني ولا تزوج المكاتبه
 بغير إذن مولاهما لأنها مملوكة للمولى وقال زفر جورد ذلك لانه من باب
 الاكتساب وإنما نقول المهر وحب في مقابلة الملك في الدات لا في المنافع
 وهو حق السيد فان عتقت قبل أن يفسخ الناح يجوز ذلك الناح لأن
 ذلك الناح إنما كان لا يجوز لحق المولى فإذا عتقت زال حق المولى
 بجور ما قلنا في الامه والعبد ولا خيار لها لأنها باشرت العقد برضاها
 وعند بعد العتاق **قوله** ولا يهب ولا صدق إلا بالشئ اليسير

ضر

ضر

وهذا لفظ القدرى في مختصره قال الحاكم الشهيد في مختصره الثاني في باب
 خبايه رفق المكاتيب ولا يجوز هبه المكاتيب ولا صدقته ولا وصيته وان
 ترك وقاء ولا اراضه ولا كفالته وقال ابن ابي ليلى عتقه وهبته
 موقوف فان عتق يوماً مضى ذلك عليه وان رجع مملوكاً رطل ذلك وذلك
 لان المكاتيب لا يملك بالكتابة الا ما هو من التجارة ومن التكسب وهذه
 التصرفات تبرعات ليس فيها معنى التجارة فلا يصح وجعل ابن ابي ليلى
 هذه التصرفات موقوفه لان المانع حق المولى وقد زال بعد العتق
 جوابه انه ليس باهل مباشر هذه التصرفات حتى المباشر فلا توقف
 كالطلاق والعتاق وقال في شرح الاقطع فاما الصدقة بالشيء اليسير
 فالقياس ان لا يجوز ايضاً وهو قول السافعي لانه تبرع فلا يجوز
 بالكثر الا انهم استحسنوا منه لما روى ان سلمان وقد كان محتاتاً اهدى
 الى النبي صلى الله عليه وسلم ثوباً هديته ولانه توصل بذلك الى اداء مال الكتابة
 لانه من عادة التجار ومنه تقرب التجار منه فلذلك يجوز وقال الحاكم
 الشهيد في الثاني ايضاً وان اعار دابة او اهدى هدية او دعى الى
 طعام فلا بأس بذلك وليس له ان يكتسب ثوباً ولا ان يعطي درهما وذلك
 لان العبد المادون يملك الضيافة والاعارة والهدية اليسيرة لانه
 من توابع التجارة فيملأها المكاتيب لانه اعلا حاله منه وليس له ان يكتسب ثوباً
 ولا ان يعطي درهما جعل هذا القدر كثيراً وما دونه يسير فملك اليسير
 دون الكثير كذا قال شيخ الاسلام علاء الدين الاستبحاري رحمه الله
قوله ليجمع عليه المجاهرون والمجاهزون عند العامة الغني من التجار
 فانه اريد المحقر وهو الذي يفت التجار بالمجاز وهو فاخر المتاجر او يبايع

به فخرت الى المجاهر كذا في المغرب **قوله** ولا يكتفل هذا لفظ ر
 القدرى في مختصره وذلك لما قلنا انه تبرع فلا يجوز كالقرض سواء
 كانت القالة بالنفس او بالمال لان كلامهما تبرع وهو لا يملك التبرع
 قال في شرح الاقطع وقد قالوا الواجيز المولى كفالته او هبته لم يصح
 ايضاً لانه لا يملك له في ماله وانا حقه متعلق به فهو منزله العتق اذ الواجيز
 عتق الوارث وهبته لمال الميت انه لا يجوز **قوله** الحاكم الشهيد
 في الثاني ولا يجوز قالة المكاتيب بالمال ولا بالبدل باذن المولى ولا بغير
 اذنه وكذلك قبوله الحوالة فان كفل باذن سيده ثم عجز لم يلزمه
 تلك القالة لان ضمانه كان باطلا وان اذى عتق لزمته الكفالة لانه
 كفل وهو منزله العبد ولو ان عبداً محجوراً اقل حاله لم عتق لزمته
 القالة ولو كان المكاتب صغيراً حتى كفل لم يوجبها وان عتق الى هذا
 لفظ الثاني **قوله** فان وهب على عوض لم يصح لانه تبرع ابتداءً ذكره
 مبرعا على مسأله القدرى **قوله** فان زوج امته جاز وهذه من مسائل
 الجامع الصغير وذلك لانه من باب الانساب فيملك المكاتيب ما هو من باب
 الانساب هذا اذا زوج امته اجنبياً اما اذا زوج امته عبده لا يجوز لانه
 ليس منه انساب المال كذا ذكره الولواجي في فتاواه **قوله**
 قال وكذلك ان كاتب عبده اى قال في الجامع الصغير وصورتها منه
 محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في المكاتب يجات عبده
 قال جابر فان عتقه على مال لم تجز وان زوج امته جاز وان زوج عبده
 لم تجز واما العبد المادون له في التجارة فلا يجوز شي صنفه من هذا في قول
 ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يجوز ان يزوجه امته الى هذا لفظ اصل

وانما يشبه باله
 ح

الجامع الصغير قال الحاكم الشهيد في باب مكاتبه المكاتب من العاقى والمكاتب
ان مكاتب اسحقنا فان ادى الثاني قبل الاول كان ولاؤه للمولى الاول
فان عتق الاول بعد ذلك لم يرجع اليه ولاؤه الى هنا لفظ الحاكم رحمه الله
وفي العباس لا يجوز للمكاتب ان يركب وهو قول زفر والشافعي لان عاقبه
الغاية العتق باء المال والمكاتب لا يملك الاعناق على مال مكره الا يملك
الغاية وجه الاستحسان ان المكاتب يملك ما هو مملوك من باب الاستحسان
والغاية استحسان للعبد فيملك ذلك لتزويج الامة والبيع للمكاتب
انفع له من البيع لانه يزول الملك في البيع قبل الوصول الى المبدل فاذا ملك
البيع ملك الغاية بالطريق الاول خلاف الاعناق على مال فانه ليس باستحسان
بل هو من التصرفات الضارة فان مجرد الاعناق على مال يزول الملك في
الحال عوض في ذمته المفلس ولا يزول في الغاية الا بعد سلامة المبدل
والظاهر ان المبدل يكون اكثر من قيمته فظهر الفرق فان ادى الثاني قبل
الاول كان ولاؤه للمولى الاول لانه تعدد اثبات الولاء منه لانه رقيق
فانبتناه من المولى فان عتق الاول بعد ذلك لم يرجع الولاء اليه لانه بمنزلة الشب
وقد تقرر على شخص فلا يتنقل الى غيره خلاف ما اذا ادى الاول قبل
الثاني ثم ادى الثاني ثبت ولاؤه من المكاتب لان المكاتب الاول مالك مطلق والمولى
ليس لذلك مكان ثباته من هو مالك مطلق اولى ولان المكاتب الاول مباشر
صاحب علة ومولاه مستتب لانه لو لا ثباته لم يملك المكاتب ان مكاتب والاصل
في اضافته الحكم هو العلة عند صلاحته الاضافه اليها **قوله** لانه يوجب
موقوف ما هو ثابت له اى لان الاعناق على مال ثبت لمعق المكاتب فوق
ما هو ثابت للمكاتب لان في الغاية لا يزول الملك الا بعد سلامة المبدل وفي

الاعناق على مال يزول الملك بسلام المبدل ولم يعلم فكان اثر اقوى من الغاية
والشي لا يضمن ما هو فوقه مكان للمكاتب ان مكاتب وليس له ان يعتق على
مال **قوله** فان ادى الثاني قبل ان يعتق الاول فولاؤه للمولى لان له فيه
نوع مملوك اى ان ادى المكاتب الثاني قبل ان يعتق المكاتب الاول فولاؤه للمكاتب
الثاني للمولى لا للمكاتب الاول لان للمولى في مكاتب المكاتب نوع مملوك
لان عبد المكاتب عبد للمولى من وجه لان للمولى نوع ملك في اسباب
مكاتبه لان سبب الملك قايوم وهو ملك رقبته وليس سقط اعتبار شرعا نظرا
للعبد في حق مملكه مطلقا فوجب للملك من وجه لان الرطب للمكاتب يحصل
مع وقوع الملك للمولى من وجه فكون عبد له من وجه **قوله** ويصح اضافه
الاعناق اليه في الجملة بمعنى يجوز ان يقال لمعتق معتق فلان انه معتق فلان
طريق التسبب مجازا ولهذا يدخل في الاستحسان على المولى معتق معتق فلان
قوله فاذا تعدد راضاه الى مباشر العقد لعدم الاهلية اضيف
اليه يعني لما تعدد راضاه الاعناق الى مباشر العقد وهو المكاتب
لعدم اهليته للاعناق لقيام الرق اضيف الاعناق الى مولى المكاتب تسببا
لانه لو لا ثباته لم يملك المكاتب ان مكاتب فاعتبر المولى هو المعق لمكاتب المكاتب
فكان ولاؤه للمولى **قوله** فان في العبد اذا اشترى شيئا يعني يثبت الملك
في الشيء المشترا المولى العبد لا للعبد لعدم اهليته للملك لقيام الرق فيه
قوله فان ادى الثاني بعد عتق الاول فولاؤه له يعني اذا ادى
المكاتب الاول بدل الغاية فعتق ثم ادى المكاتب الثاني فولاؤه للمكاتب الثاني
للمكاتب الاول لا للمولاه لان الاصل في اضافته الحكم هو المباشر لا المسبب
والمباشر هو العاقد وهو المكاتب الاول فيضاف ولا المكاتب الثاني اليه

لانه لا ضرر في تحويل الحكم عنه الى المسبب وهو مولى المكاتب الاول مثبت
الاول للمكاتب لا للمولى **قوله** قال ولو اعق عبد على مال او اباعه نفسه او
زوج عبده لم يجز اي قال في الجامع الصغير وترتب الجامع الصغير مر عند قوله
ولذلك ان كاتب عبده وذلك لان المكاتب ملك ما كان من الاشياء
وهذه الاشياء ليست من الاشياء بل من الصفات الصانع اما الاول
وهو الاعاق على مال فلان الملك يزول به تحت لا يجوز صحة تعويض في
العبد المتفلس فلعنه يوصله الى مولاه ولعله لا يوصله فكان ضررا ناجزا
واما الثاني وهو بيع المكاتب بنفس عبده من نفسه فلانه اعاق على مال
ايضا وحمله من المالك وهو تزوج المكاتب عبده فلانه ليس من الاشياء
في شئ بل فيه ضرر حيث يكون رقبته العبد مستغولة بالمهر والفقه وليس ذلك
تزوج الامه لانه يستفيد به المهر كان لثنا **قوله** على ما مر اشارة
الى قوله لانه انساب للمالك فانه يملك به المهر **قوله** قال وكذلك
الاب والوصي في رقب الصغير بمنزلة المكاتب في جميع ما ذكرنا اي قال
في الجامع الصغير يعني ملك الاب والوصي في رقب الصغير ما يملك المكاتب
ولا يملك فيه ما لا يملك المكاتب في عبده قال في اصل الجامع الصغير
محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه وهذا الذي ذكره صاحب
الهداية هنا من ملك تزوج الاب والوصي امه الابن واليتيم لا خلاف
هو الصحيح خلاف ما ذكر في الماذون من الخلاف حيث جوز عند ابي
يوسف خلافا لما فانه ليس صحيح قال في اصل الجامع الصغير محمد بن يعقوب
عن ابي حنيفة رضي الله عنه في الرجل يكون له الابن الصغير
فيكاتب عبدا من عبده قال المكاتب جائز وان اعنته على مال

لم يجز وان باعه نفسه بال لم يجز وان زوج عبدا منه لم يجز وان زوج امه ابنه
هو جاز وكذلك الوصي هو بمنزلة المنزلة الى هنا لفظ اصل الجامع
الصغير وذلك لان ولاية الاب والوصي نظرية والكتابة وتزوج
الامه فيهما اكتساب المال فحصل النظر مجاز وما سواهما ليس اكتساب
فلم يكن منه نظر فلم يجز ذلك منه قال الفقيه ابو الليث في شرح الجامع
الصغير اذا كاتب عبد ابنه الصغير حازت الكتابة وهذا استحسان والقياس
ان لا يجوز لان الكتابة تقضي الى العقب والاب لا يملك عقب عبده وفي
الاستحسان يجوز لان في ذلك اصلاح مال الولد لان فيه انساب
المال له ولو اعنته على مال لم يجز لان في العقب على مال استهلاك مال
الصبي بدل على مفلس لان العبد في الحال لا يملك شيئا وليس كالكتابة
لان الكتابة تحتل النقض والرد متيقض الكتابة اذا عجز عن الاداء واما العقب
على مال فلا تحتل النقض والرد وفي اخذ المال منه خطر ثم اورد الفقيه
هنا سؤال الاجواب فقال فان قيل لو باع عبد ابنه من انسان مفلس
جاز البيع فلم لا يجوز هنا قيل له لانه يجوز له ان يحبس المبيع حتى يصل
اليه الثمن واما العبد اذا اعنت لا يملكه حبسه ولذلك الجواب في الوصي
قوله قال فاما الماذون له فلا يملك شيئا من ذلك عند ابي حنيفة
ومحمد وقال ابو يوسف له ان يزوج امه اي قال في الجامع الصغير
وترتب لفظ اصل الجامع الصغير مر عند قوله وكذلك ان كاتب
عبده يعني لا يملك الماذون له في النجاة كاتبة عبده وتزوج عبده
وتزوج امه واعنته على مال وبيعه نفسه من نفسه وعند ابي يوسف
يجوز له تزوج الامه قال صاحب الهداية وعلى هذا الخلاف

المضارب والمفاوض والشريك شركة عنان يعني ان هؤلاء الثلاثة
جميعا تزوج الامة عند ابي يوسف خلافا لما ولنا في هذا النقل نظر
لان المفاوض يجوز له تزوج الامة بالاتفاق ولا يجوز ذلك من احد
شريك العنان عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف الا ترى الى
ما نص الرخى في مختصره في باب المفاوضة ويجوز لاحد المفاوضين
ان يكتب عبيد التجار وياذن لهم في التجار ولا يجوز ان يعس شيئا من
رقن التجار على مال ولا يجوز ان يزوج العبد ايضا ويجوز ان يزوج
الامة ويجوز ان يدفع المال مضاربة الى هنالط الرخى ذكر جواز
تزوج الامة للمفاوض بلا ذكرا خلافا لما ترى ولذلك اثبت الفسوي
في شرحه وعلل بقوله لان روج الامة فيه ضعف الا ترى انه لسقط
عنه نفقتها وسحق مهرها وولدها وتصرفه عام في كل ما عا دنفقه الى المال
وهذا الرخى ايضا في باب ما يجوز لاحد شريك العنان ان يعمله في المال
وليس لاحد هما ان يكتب عبدا من تجارتهما ولا يعتقه على مال ولا يزوج
عبدا ولا امة في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يجوز الامة
خاصة ولا يجوز في غير ذلك مما ذكرنا وقال الحاکم الشهيد في الكافي
ولا حد المفاوض ان يكتب عبدا من تجارتهما وله ان ياذن له في التجار
وليس له ان يعتقه على مال ولا ان يزوج له ان يزوج الامة وليس
لشريك العنان ان يكتب ولا ان يزوج الامة ولذلك المضارب الى هنا
لفظ الحاکم وقال الفقه ابوالثلاث في شرح الجامع الصغير هؤلاء
الاربعة الاصناف لا يجوز عتقهم على مال ويجوز ما بينهم في الاستحسان
وفي قول بشر لا يجوز ما بينهم لان كل من لا يملك العتق لا يملك العتابة

على قوله وان زوج احد من هؤلاء الاربعة امة جاز المعاج بالاتفاق لان فيه
الشباب المال الى هنالط الفقه اراد بالاصناف الاربعة الاب
والوصى والشريك المفاوض والمكاتب لانه اشار اليهم بعد ذكرهم قبل هذا
بما قال الفقه ولو كان عبدا امة او شريكا لك عنان او مضاربا زوج
احد هؤلاء الثلاثة لم يجوز في قول ابي حنيفة ومحمد ويجوز في قول ابي يوسف
ولا يجوز كذا به هؤلاء نفر الثلاثة بالاتفاق ولو زوج احد من هؤلاء نفر
الثلاثة او من نفر الاربعة الدين ذكرنا العبد امة لم يجوز بالاتفاق لان
في ذلك ايجاب العرق وليس فيه مصلحة فصار تزوج العبد بمنزله اصطناع
المعروف ولا يجوز لهؤلاء اصطناع المعروف الى هنالط الفقه الى الليث
وقال الامام الاسجاني في شرح الطحاوي الاب والوصى والمفاوض
لا يملكون العتق على مال و يملكون الكتابة والمكاتب هؤلاء
الثلاثة يملكون تزوج الامة وليس لهم روج العبد واما الصبي الماذون
والعبد الماذون والشريك شركة عنان والمضارب لا يجوز لهم الكتابة
ولا تزوج العبد بالاجماع وفي روج الامة اخلاف عند ابي حنيفة ومحمد لا يجوز وعند
ابي يوسف يجوز الى هنالط شرح الطحاوي فعلم ان المفاوض لا خلاف فيه في
خلاف روجهم الامة ولم يتعرض شارحون ما هو عا دتهم في التقليد
وجه قول ابي يوسف في جواز روج الامة العباس على المكاتب وهو ان المكاتب
يجوز له تزوج الامة فلذا يجوز ذلك للماذون لانهما يملكان ما كان من قبيل
التجارة وفي روج الامة معنى التجارة الاجابة لان الزوج تملك المنفعة
بعض والاجابة لذلك والاجابة تجارة يملكون روج الامة تجارة ايضا
لحصول معنى التجارة فيه ووجه قولهما ان الماذون يتصرف بحكم الاذن فما



كان تجارة وتزوج الامه لا يسمى تجارة لان من التجارة عيانة عن مبادله المال
بالمال وفي الزوج لم يوجد هذا المعنى فصار الكتابه فلا يجوز للماذون له ان
يكاتب عبده فلما لا يزوج امته خلاف المكاتب فانه ملك تزوج الامه فملك
التجارة لانه من قبيل الشايب المال والمكاتب يملك الشايب المال لصيرورة
ملحقا بالاحرار في حوالا لكتاب ضرورة التوسل الى اذ ابدل الكتابه
فظهر الفرق بين المكاتب والماذون **قوله** فيعتبر بالكتابه دون الاجارة
اذ هي مبادله المال بالمال اي تعتبر تزوج الامه بالكتابه لان كلاهما مبادله
المال بغير المال لان البدل في الكتابه مقابلة فك الحجز فلا يجوز للماذون له
ان يكاتب فلما لا يجوز له ان يزوج الامه ولا يعتبر تزوج الامه بالاجارة
قال ابو يوسف لان الاجارة مبادله المال بالمال ولا مشابهة بينهما والمنفعة
في باب الاجارة مال لان المنافع تصلح مبرا في باب النكاح مع ان النكاح لو
يشرع بلامال لموله تعالى ان يتنقوا بما موالهم والله اعلم **فصل** لما ذكر
مسائل وقوع الكتابه بطريق الاصله شرع مد مسائل وقوع الكتابه بسبل
التبعية لان التبعية بعد الاصل **قوله** قال واذا اسرى المكاتب اباه او
ابنه دخل في كتابته اي قال العدوري في مختصره وانما قال دخل في كتابته
ولم يقل صار مكاتب لان الكتابه في المشترا بسبل التبعية ولو كانت بطريق الاصله
ليثبت بعد عجز المكاتب وجملة القول هنا ما قال العدوري في كتاب العرب
قال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا اشترى المكاتب ذوى ارحامه دخل في الكتابه
من له ولاد اسحسانا ولا يدخل في الكتابه من يعق على الحر اذ املكه
وجه القياس ان المشترا كتب له والسرابة لا تثبت للاسباب بدلالة كسب
المذبر وام الولد وكسب الجارية المبيعة في يد البائع ولا يتم لو دخلوا الاستحقاق

الحرية بفعله من غير عوض وهو لا يملك هذا المعنى وانما اسحسنا في الابوين
والولد لانهم يتسبون اليه بالولادة لولد المولود وجوز القياس عندنا على
موضع الاسحسان اذا اجمعوا على القياس عليه لهما ان المشترا اذا كان منه ومن
المشتري رجم كامل صار في حله بدلالة الحر اذا اشترى ذار رجم والجواب
ان الحر ملك الحرية بغير عوض والمكاتب لا يملكها وليس هذا المولود في
الكتابه لان الحرية ثبت له من طريق السرابة لا بفعله اذ في القريب وقال
الطحاوي في مختصره ومن ملكه المكاتب من ولده وان سفل او من ولده وان علا
ليكن له ان يبيعه وكان له شبهة فاذا ادى المكاتب الكتابه عتق وعق معه من
اشتراه ممن درنا وان اشترى سوى من درنا من ذوى ارحامه المحرمات
فانما حنفية رضي الله عنه كان يقول له ان يبيعهم جميعا وقال ابو
يوسف ومحمد ليس له ان يبيع احدا منهم وهم في حلم من سواه من ذوى
ارحامه المحرمات وان مات المكاتب والمكاتبه عليه وترك من اشترى ممن له
بيعه في قول الى حنفية ومن ليس له سعة في قوله من ذوى ارحامه المحرمات
فانما حنفية قال يباعون جميعا وسوى في ذلك من الوالدين ومن غيرهما
الامى ولده فانه قال يقال له ان اذيت المكاتبه حاله قبلنا هانك وعتقت
وعتق ابوك بعتاقلك وان ابنت ذلك كنت انت وابوك مملوكين وقال
ابو يوسف ومحمد كل ذوى ارحامه المحرمات في هذا في حلم ابنه المولود في الكتابه
من امه كانت له يسعون في الكتابه على نجومها فان اذوها عتقوا وعتق
المكاتب الميت وان عجزوا عنها عاودوا عاود المكاتب الميت رقعا الى هنا
لفظ مختصر الطحاوي وقال الناطفي في كتاب الاجناس قال في مكاتب الاصل
لو اشترى المكاتب اباه او جدته او ولده او امته ليس له بيعهم ولو اشترى

اخاه او عمة او ابن عم او ابن اخت له يعم في قول ابي حنيفة وقال لا ليس له
 بيع هو لا وقال ابو حنيفة لو اعقب مولاه من لم يملك المكاتب ببيعة من
 هو لا جاز عتقه ولا يجوز عتقه لمن يملك المكاتب ببيعة ولو ملك الحر
 هو لا عتقوا عليه فعلى رواية هذا الباب ساقبوا عليه ودخلوا في حايته
 معه من لا يملك بيعهم من هو لا وفي المجرى قال ابو حنيفة للمكاتب ان
 مكاتب ابويه واولاده المشتراة فدل انهم لم يتباينوا عليه ههنا كمرصا
 الاجناس ثم قال والفرق لا يحنف من الحر والمكاتب في الاخوة والاحوات
 واولادهم والاعمام والعلمت هو ان ملك المكاتب ناقص بدليل انه لو
 اشترى زوجته لا يفسد النكاح وقرابة هو لا ضعفه بدليل انه يجوز
 شهادة بعضهم لبعض فصادفت قرابة ضعفه ملكا ناقصا لذلك لم يتباينوا
 عليه وعلمت قرابة الامون والاجداد والجدات والاولاد لما كانت هذه
 القرابة قوية تكاتبوا عليه وان كان ملكه ناقصا لقوة هذه القرابة فلم يوجد
 مصادفة ناقصة ناقصا ولا كذلك في الحر لان ملكه كامل بدليل انه لو ملك
 امراته فسد النكاح فقد صادفت قرابة ناقصة من وجه وهو جواز شهادة
 بعضهم لبعض وكاملة من وجه وهو بطلان النكاح من دبرهم وانما هم
 ملكا ملكا لذلك عتقوا عليه **قوله** وان اسرى دارحم محرم منه لا ولا
 له لم يدخل في كتابته عند ابي حنيفة رضي الله عنه ولا يدخل وهذا لفظ
 القدوري ايضا وقد بينا ذلك واراد بدى الرحم المحرم من محرم نكاحه
 بالنسب ومن لا ولا له كالاخوة والاحوات والاعمام والعلمت واولادهم
 فاذا املكهم الحر يعقبون عليه واد املكهم المكاتب لا يتباينون عليه عند
 ابي حنيفة خلافا لما **قوله** ولهذا لا يفترون في الحر في حق الحر

المجرى اسم
 الحسن بن زياد
 حيد ورضي الله عنه

اي ولاجل ان وجوب الصلة تنظر قرابة الولاد وغيرها من دوى ارحامه
 المحرمات لم يفترون في حق الحر والحرمة القرابان جمعان حتى ان الحر اذا املك
 قرابة الولاد يعقب عليه وعتق ايضا اذا املك الاخوة والاحوات
 والاعمام والعلمت عندنا مسعى ان لا يفترون القرابان في حق المكاتب ايضا
 فاذا املك قرابة الولاد يتباينون عليه ينبغي ان يتباين اذا املك سائر دوى
 الارحام المحرمات من غير قرابة الولاد ولقاليل ان منع هذا ويقول لا يفترون
 ايضا في المكاتب حتى لا يتباين عليه ابوه او ابنه اذا املكه على رواية المجرى او الفرق
 من الحر والمكاتب على تقدير التسليم ما ذكرناه بل هذا عن الاجناس
قوله وله ان للمكاتب سببا لا ملكا اي ليس له حصته الملك وليس له
 ملك كامل ولهذا اذا اشترى زوجته لا يفسد النكاح ولا يجوز قرضه ولا
 رجل له التناول من الصدقات والقادر على السبب بحسب علمه الصلة
 في الولاد ولهذا يجب على القادر على السبب بغير الولاد ولا يجب عليه الصلة
 في غير الولاد ولهذا لا يجب بغيره الاخ على الاخ المعسر الا اذا كان موسرا فلما
 كان كذلك قلنا ان المكاتب له سبب ويلقى ذلك للصلة في الولاد متباين
 عليه قرابة الولاد ولا يلحق ذلك للصلة في غير الولاد فلا يتكاتب عليه الاخ
 والعم وخوهما **قوله** ولان هذه قرابة متوسطة توسطت من بني الاعمام
 وقرابة الولاد الى اخره يعني ان للقرابة ثلثة انواع قرابة قرينة قرابة الولاد
 شئت منها حرمة النكاح ورد الشهادة وقرابة بعيدة قرابة بني الاعمام
 لا شئت منها حرمة النكاح ورد الشهادة وقرابة متوسطة وهي قرابة دوى
 الرحم المحرمات من غير الولاد هو لقرابة الاخوة والاعمام وبخود ذلك شئت منها
 حرمة النكاح وبطلان شهادته بعضهم لبعض فاذا كانت هذه القرابة متوسطة

الحقناها بالقرابة القريبة والبعية جميعا لانها ذات حظ من الجانبين فالحقناها
بالقربة في حق العتق حتى اذا ملك الحر اخاه او غمه يعق عليه ما اذا ملك اباه
او ابنه والحقناها بالبعية في حق الكفاية حتى اذا ملك المكاتب احياه
او غمه لا تكتب عليه ما اذا ملك سبي غمه ولم يعقن في الاحاق لان العتق
اسرع نفاذا من اقوى قرابة الولاد فتساوبا ولهذا لا يجوز نسخ العتق
اصلا والكتابة قبل الفسخ بالقضاء والتراضي تحقيقه ان احد الشريكين
اذا اعق ليس لشريكه فسخه واذا اكتب كان لشريكه فسخه **قوله** قال
واذا استرى ام ولد دخل ولدها في الكفاية ولم يجز سعيها اي قال العدوي
في مختصره ونقل الناطقي في الاحناس عن نوادر ابن رستم وقال مكاتب
اشترى امراته وقد ولدت منه ثم مات فان اما حصفه قال ان كان معها ولده
سعت والام لم تسع وقال محمد عليا ان تسعى كان معها ولده او لم يكن وهذا
كان قول يعقوب ثم رجع الى قول ابي حصفه الى هنا لوط الاجناس ثم قال
في رواية روية الى سليمان ان لم يكن معها ولد وقالت اودى الكفاية
لها في الحال لم يقبل ذلك منها وتباع في قول ابي حصفه ثم قال وفي المكاتب
للحسن ان استرى المكاتب ام ولد وليس معها ولد له بيعها ولو اشترى ام ولد
اولا ثم اشترى ابنا له منها لم يستطع بيعها وان مات لم ينعها فما على المكاتب لكن
ان اذ يامال الكفاية حين يموت عتقا كذا في الاجناس وقال الحاكم
السهم في الكفاية في باب موت المكاتب واذا ترك المكاتب ام ولد وليس معها
ولد ولم يترك وقا بيعت في الكفاية وان كان معها ولد استسعت فيها على
الاجل الذي كان على المكاتب صغيرا كان ولدها او كبيرا وان كان ترك
مالا لم يؤخر الى اجله وصار حلالا وهذا قول ابي حصفه وقال ابو يوسف

دمج حال ام الولد بغير ولد لحالها مع الولد في جميع ذلك الى هنا لفظ الحالم في
الكفاية اما دخول الولد في الكفاية فلتحقيق معنى الصلة بيا انه لو اشترى ابنه
وهو من اهل الاعناق لعق عليه وقد اشترى وهو من اهل الكفاية لا من اهل
الاعناق فتكتب عليه حقيقا للصلة بقدر الامكان وهذا معنى قوله فلما
دركنا وما عدم جواز بيعها اذا كان معها ولدها فبالاقتناع لان حق الحرية ثبت
لها بغير الولد ما لقوله عليه السلام اعتمها ولدها وكذلك الحكم عند ههما
اذ لم يكن معها ولد لان ام الولد استحققت حق الحرية فيمتنع بيعها فلا يلزم
ابطال حق الحرية ولا يبي حصفه ان ملك المكاتب انا يظهر فماله منه حصة
اصلية والمكاتب لا يحتاج الى ثبوت الحق لام ولد ابتداء فصار كانه مملوكا
وهو عبد فتباع ام ولد اذا مات عاجزا خلافا ما اذا كان معها ولد حيث
لا يجوز بيعها لانا بقينا العقد على الولد لان ولد المكاتب بمنزلة ما ذاب في
بني في الام تبع لان الولد هو الاصل في هذا الحق فلم يجز بيعها والتحقيق
هنا ان يقال ان العباس يقتضي جواز بيعها وان كان معها ولد لان حق الاستيلاء
لا يفسخ وملك المكاتب موقوف فلم يجز ان يتعلق به ما لا يحتمل الفسخ لان ما لا
يفسخ اقوى فلا يجوز ان يثبت في ضمن الادنى لان الشئ لا يقتضي ما هو فوقه
ولان مال المكاتب موقوف عليه وعلى مولاه فاذا ادى الكفاية كان الفاضل
للمكاتب وان عجز ورذ في الرق كان الحل لمولاه ثم لم يثبت الاستيلاء في جارية
المكاتب بدعوى المولى فلما بدعوى المكاتب لان الدعوى صادفت ملكا
موقوفا وانما ترك القاس اذا كان هناك ولد لان حق الحرية ثبت لها على طريق
البعية للولد لا ترى ان المكاتب اذا مات يخلفه الولد مستحق الام الحرية
ثابتة واذا انفردت الام لم يوجد هذا المعنى فجاز بيعها وبقي الحكم على اصل القياس

قوله وان ولد له ولد من أمه له دخل في كتابته هذا لفظ القدروري
في تخصصه وتامه منه فكان حكمه حكمه ونسبه له اي ان ولد للمات
ولد من أمه التي اشتراها دخل الولد في كتابة المات فكان حكم الولد
حكم المات ونسب الولد للمات وذلك لان الولد نسبه ونسبه الولد
نسب كسبه فيكون له وانما كان حكم الولد حكمه لان الولد من حكمه ان
يتبع الاب ما لم يسقط بالام حكمه عنه الا ترى ان ولد الحر من أمه حر الاصل
لان الام في ماله فلم يسقط حكمه الى غيره فذلك ولد المات من أمه يكون
في حكمه وذلك ايضا يدخل ولد المات من زوجها في كتابتها وقال
السافعي لا يدخل في كتابه وللمة يعق بعقها في احد العولن ولا يعق على
العول الاخره في شرح الاقطع ولنا ان المات حق حرية يمنع البيع فسرى
الى الولد لا استيلاء ولان الاستيلاء لا يوجب زوال اليد فاذا سرى الى
الولد فالمات اولى لاها توجب زوال يد المولى فان قيل الولد اما ان
يكون ملكا للمولى او للمات ولا يجوز ان يكون ملكا للمات لانه لا يملك شيئا
فلم يبق الا ان يكون ملكا للمولى وهو لم يرض الا بماله الام خاصه فلا يلزمه ماله
يرض به قيل له هذا التقسيم موجود في ام الولد وسعها في حكمها في
شيء انفصلوا به هناك فهو الجواب في مسئلتنا فاد اثبت ان الولد حكمه
حكم المات يدخل في كتابته ان كسبه له لانه اذا لم يوجد الدعوى منه
كان الولد ونسبه للمات فلما اذا وجدت الدعوى لانه لا يملك اخراج ماله
الى غير تعرض فكان له نسب الولد بعد الدعوى ايضا وهذا
معنى قوله ويكون كذلك بل الدعوى فلا يقطع بالدعوى اختصاصه
اي اختصاص المات بنسب ولده يعني اختصاصه الذي كان ثابتا قبل الدعوى

مقابلة
بلغ

فان قلت المكاتب لا يملك وطجارتته ولهذا قال في اصول الفقه في باب الامور
المعترضة على الاهلية لا يملك العبد والمات التسري وقد صرح الحسن بن
زياد في كتاب المجرد ان المكاتب لا يتسرى فكيف هل القدروري وان ولد له
ولد من أمه دخل في كتابته قلت لا يلزم من عدم جواز التسري ان
لا يثبت نسب الولد منه وان لا يدخل في كتابته لان الوطء بالشبهة يثبت
النسب والمكاتب ملك اليد فكان ذلك شبهه وصرح بذلك في المجرد
ايضا حيث قال وليس للمكاتب ان يتسرى جارية وليس له ان يزوجه امرأة
حر ولا أمه الا باذن مولاه ثم قال وان تسرى مولده ولد فادعاء
كان فراشا وثبت النسب هذا لفظ الحسن رحمه الله ولهذا اذا ادعى المولى ولد
جارية مكاتبه صح النسب للشبهة وان لم يجل الوطء وكذا اذا ادعى
احد الشريكين ولدا لجارية المشتركة ثبت النسب مع الوطء لا يجل وكذا
اذا استولد الاب جارية ابنه مع ان الوطء لا يجل للشبهة فاد اثبت
النسب من الاب فمن المولى اولى لان جارية الابن تحل لابن وجارية
المات لا تحل للمات ففي هذه الصور دللنا على النسب للشبهة فكذا
ثبت للمات في ولده أمه للشبهة ايضا **قوله** لما سئل في المشتراى في الولد
المشتراى اثاره الى ما ذكر بقوله في اول الفصل لانه من اهل ان يثبت
قوله ولما اذا اولدت المكاتب ولد ادكره فترعا على مسله القدروري
وقد ساء يعني يدخل ولد المات من زوجها في كتابتها ولد امه المات
في كتابته **قوله** لان امتناع البيع ثابت فيها مؤكدا فسرى الى الولد
فالتدبير والاستيلاء وهذا لان الاوصاف القارة في الامهات تسرى
الى الاولاد كما في التدبير والاستيلاء واحرز موله مؤكدا عن الامهات تسرى

والله اعلم
بما خفى
عن
الاعيان
والله اعلم
بما خفى
عن
الاعيان
والله اعلم
بما خفى
عن
الاعيان

فانه لا يجوز بيعها ولان امتناع البيع فيها ليس بمؤكد لانه ما زول ولا يدوم فلم
الامتناع الى ولدها مجازيعة الولد **قوله** قال ومن زوج امته من عبده ثم
فانها فولدت منه ولدا دخل في كتابتها وكان نسبه لها اي قال القدوري
في محصره وذلك لان الولد يدخل في كتابه الابوين تحقفا للفصله على ما مر
في اول الفصل ولكن نسب الولد يكون للام دون الاب لان تبعيه الام ارجح
لان الولد مناوهمما جميعا ولكن حين انفصل من الاب انفصل منه وليس له فيه
وحيث انفصل من الام انفصل وله فيه وكان تبعيتها ارجح فكانت اخص بنسبه
ولان الكتابه حق حرته تسري الى الولد من الام والولد يتبع الام في الرق والحرية
فلذلك كانت اخص حسب الولد **قوله** قال وان تزوج المكاتب باذن
مولاه امرأة زعمت انها حرة فولدت منه ثم استحققت فاولادها عبيد ولا
ياخذهم بالقية وكذلك العبد ياذن له مولاه بالزواج اي قال
القدوري في الجامع الصغير وصورتها انه محمد بن يعقوب عن اي حينه رضى
الله عنه في المكاتب باذن له مولاه بالتزويج فتاويه امرأة فترحم انها حرة
فتزوجها فولدت له اولادا ثم استحقها رجل بالبينه انها له قال اولادها
عبيد ولا ياخذهم بالقية وكذلك العبد ياذن له مولاه بالزواج
الى هنا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير ولم يذكر الخلاف فيه كما ترى وقد ذكرنا
في شروح الجامع الصغير فيها خلافا واكثرهم ذكر قول ابي يوسف
مع ابي حنيفة اما القية ابو الليث فقد ذكر قول ابي يوسف مع محمد وما
ذكره غير القية اصح لانه قوله المرجوع اليه صرح القدوري في كتاب
النكاح من العرب قال قال ابو حنيفة وابو يوسف لا يثبت للعبد
علم الغرور واولاده عبيد وروى زفر عن ابي حنيفة انه يكون مغرورا وهو

قوله ابو يوسف الاول ذكر رجوعه في الدعوى وقال محمد
اولاده احراز الى هنا لفظ كتاب القرب وقال في شرح الطحاوي ومن غتر
من المكاتبين في امه ابتاعها فوقع عليها ثم استحققت كان عليه عقربها ويؤخذ
من المكاتبه ولو تزوج امرأة على انها حرة فاذا هي امه لرجل ولم ياذن لها مولاهما
بالنكاح فالنكاح فاسد ويؤخذ العقرب بعد الحرية الا اذا كانت ركزا
فاقتضاها يؤخذ في الحال لانه صان جناية هذا اذا كان المولى له ياذن للمكاتب
في النكاح فان كان اذن له بالعقرب يؤخذ منه في الحال لان الاذن في
النكاح تناول الجارية والفساد جميعا وهذا اذا لم يولد له فان ولد شتر
استحققت الجارية فانه تسترد الجارية فالولد يكون رقيقا عند ابي حنيفة
واي يوسف وعند محمد يكون الولد حرا بالقية الى هنا لفظ الامام الاسجاني
في شرح الطحاوي وجه قول محمد في ان الولد حرا بالقية يؤذيها المكاتب
الى المسحق اذا عتق ان العبد شارك الحر في سبب حق اسحقان حرته الاولاد
فيشاره في الحلم لان الاشتراك في السبب يوجب الاشتراك في الحكم لا
محاله الا ترى ان العبد والحرا اذا اشتراكا في ثبوت اليد على العين اشتراكا
في استحقاق العين واذا ملكا النكاح ملكا الطلاق وهذا لان الحر والمغرور
تصدق حرته الاولاد ورغب فيها سبب صحيح فلما بطل ذلك السبب بالاستحقاق
وجب توفير حق المغرور وحرية الاولاد بالقية نظرا للجائين جانب
المغرور وجانب المسحق والعبد ايضا قد صد حرته اولاده سبب صحيح يبطل
السبب بشارك الحر في الحكم وهو توثر حقه بخرته اولاده بالقية
مليون اولاده احراز بالقية كما في الحر ووجه قوله ان الولد مخلوق من مائتي
رقيقين فيكون رقيقا كما لو كان عالما خالها وكان القياس في ولد المغرور

الحركة كذا اعتبارا الجانب الام الأثر هذا القياس باجماع الصحابة في ولد
الحز ولا يقاس عليه ولذا العبد لان القياس لا يمن هنا لان القياس تعدية
الحكم من الاصل الى فرع هو نظير بعينه وهنا لا يمانه من الفرع والاصل
لان الشرع حكم في الاصل بحرية الاولاد ابقاء لما الحرة على الحرية نظرا
للعزور ولان القيمة في الحال نظرا للمستحق وفي الفرع لو ثبت حرته الاولاد
لا ثبت ابقاء لما المعزور على الحرية لان المعزور رهن عتق بل ثبت الحرية
ابتداء في الولد لا بناء على ابقاء ما المعزور على الحرية **قوله** وايضا اذا وجبت
الحرية بالقيمة لا يواخذ المكاتب في الحال بل يؤد بها بعد العتق وفي ذلك
ضرر المستحق فسد القياس لمخالفة الاصل والفرع وانما لزمه بعد العتق لانه
نظير الكفالة والعبد لا يواخذ بذلك في الحال لانه ضمان لا يقابل مال
ولان المعزور في الاصل حر فاذا لم يعق ولذا لم يرد به الشرع فتعدت التقديرات والبحث
في ولد المعزور من مستوفى في آخر كتاب الدعوى من شرحنا هذا في نظرته
ان شاء الله **قوله** ولا يواخذهم بالقيمة اي لا يواخذ المكاتب اولاده بقيمة
يؤد بها بعد العتق الى المستحق **قوله** في سبب ثبوت هذا الحق وهو العزور
اراد بهذا الحق حق اسحقاق حرية الاولاد والصهر في وهو راجع الى السبب
قوله وهذا لانه ما رغب في نكاحها الا لئلا حرية الاولاد اشان الى
قوله شارك الحز المعزور في السبب لان المكاتب ما رغب في نكاح امرأة رعت
انما حره الا لئلا حرية اولاده **قوله** خالفنا هذا الاصل في الحز
باجماع الصحابة وهذا ليس في معناه اي ترك الاصل الذي هو كون المولد تابعا
لأمته في الرق والحرية في ولد الحز المعزور باجماع والعبد ليس في معنى

في قولنا لا يواخذهم بالقيمة
اي لا يواخذهم بالقيمة
التي هي عليه في الرق

لما بينا فلا يلحق به لعدم الممانعة سقى ولد العبد رفقاً على ما هو الاصل **قوله**
بقية ما جرت اى حالة **قوله** هـ وان وطئ المكاتب امه على وجه
الملك بغرا ذن المولى ثم استحقها رجل فعليه العتق يؤخذ به في المكاتبه وان
وطئها على وجه الزكاح لم يؤخذ به حتى يعق وكذلك الماذون له اي
هـ في اجماع الصغير والحاكم الشهيد في محض المسمى بالكافي ولا
يلزم المكاتب مهر امراته في نكاح بغرا ذن مولاة حتى يعق ويلزمه ذلك
في الشرا عند الاستحقاق الى هنا لفظ الحاكم رحمه الله ن اعلم ان المكاتب
اذا استرى امه لا يسعه ان يطاها ومع هذا لو وطئها ثم استحققت يلزمه العتق
في الحال وليس له ان تزوج امرأة بغرا ذن المولى ومع هذا لو فعل يؤخذ بالمهر
اذا عتق وفرقهما ان في الصورة الاولى وجب العتق بالشرا لانه لو لا الشرا وجب
عليه الحد وحيث لم يجب الحد وجب العتق وهو ملك الشرا لانه يملك
التجارة فصار العتق وان كان مقابلاً لغرمال من توابع التجارة فالحق بها
وان لم يكن في الحقيقة من التجارة ولهذا ملك المكاتب العارية والضيق
اليسير والهدية اليسير لكونها من توابع التجارة وان كانت في الحقيقة تبرعاً
فذلك هنا لما استند العتق الى التجارة الحق بها فصار لدين التجارة فاحد به
في الحال وفي الصورة الثانية اعني في فضل النكاح ان المصروع يجب باليس من جملة
الانساب لان النكاح ليس اكتساب فلم يكن الزام المكاتب المهر الذي هو ضمان لما
ليس مال داخل في ولاية المكاتب بغرا ذن المولى فآخر الى ان يعق ما اذا انفك
سقى في حق النكاح محجوراً عليه فلاجل هذا اخذ بعد العتق ما اذا اقر العبد
المحجور على نفسه بالدين وكذلك العبد الماذون له في التجارة اذا وطئ امه
اشتراها او وطئ امرأة تزوجها يؤخذ به بالعتق في الاول في الحال وفي الثاني

بعد العتق ويثبت لك ان تعلم ان المكاتب اذا اخذ بالعقر في النكاح بعد العتق اذا
كانت المرأة ثيبا اما اذا كانت بطلا فاقصها بزوجها في الحال وقد رويناه
عن رجل هذا في شرح الطحاوي وذلك العقر بزوجها في الحال وان كانت المرأة ثيبا
اذا كان المولى ادن له في النكاح وقد مر ذلك ببل هذا ايضا ولذا الجواب
فما اذا اشترى المكاتب جارية شراء فاسدا فوطئها ثم ردت على البائع اخذ
بالعقر في الحال وكذلك للعبد المادون له في الجارية اذا اشترى جارية شرا
فاسدا فوطئها ثم ردت على بائعها بواخذ بالعقر في الحال ولا يورث الى العتق لان
صمان العقر مبني على الشرا لما قلنا والادنى بالشرا من جهة السيد ثبت مطلقا
فانظر الجائز والفاسد جميعا فصار ظاهرا في حق المولى فظهر فيما هو من توابع
الشرا ايضا فلاجل هذا اخذ به في الحال فصار كما اذا وكل انسانا ببيع
عبد مطلقا وقع ذلك على الجائز والفاسد جميعا **قوله** يتظلمه بنوعيه
اي يتظلم ان التصرف بنوعه التصرف وهما الصحيح والفاسد **قوله**
فكان ظاهرا اي كان العقر ظاهرا **فصل** قيل لما كان مسائلا
هذا الفصل من جنس مسائل الفصل المتقدم ولله نوع منه فصلها بفصل ووصلها
بالذكر **قوله** واذا ولدت المكاتبه من المولى فهو الحيار ان شئت
مضت على الكفاية وان شئت عجزت نفسها وصارت ام ولد له وهذا لفظ القدر
في مختص قال الحالم الشهيد في مختصر الكافي واذا ولدت المكاتبه من مولاها
خبرت فان شئت ابطلت الكفاية وكانت ام ولد له وان شئت مضت عليها
واخذت العقر الى هنا لفظ الكافي وذلك لانه تصدى لها جميعا عتق عتق جمعة
الكفاية ببدل وعتق جمعة الاستيلاء بغير بدل وفي كل منها فايده وهي تجيل
الحرية ببدل وحصول الحرية بلا بدل فان لها الخيار فاذا اخذت العتق

جمعة الكفاية اخذت العقر من مولاها لانها مال المكاتبه صارت اخضر
بما فيها وثبت سب ولدها من المولى لان مال المولى من الملك فيها وهو ملك
الرببة يلحق لصحة الاستيلاء وان لم يكن له ملك اليد لان السب ثبت بالشيء
وهنا اولى لان المولى فيها حقيقة الملك وان سحت الكفاية وصارت
ام ولد للسيد عتقت بموته وقال الامام الاسخاني في شرح الطحاوي
المكاتبه اذا جات بولد لسته اشهر او لاكثر او اقل فادعاه المولى بثبت النسب
صدقته المكاتبه او ذنبته فان صدقته فلا يشترط ان كذبته فذلك
لانها تسعى لفكها وربها وربها ولد لها عن ذل الرق فاذا حصل مقصودها بغير
مال لا يعتبر كذبها ثم انها بالخيار ان شئت عجزت نفسها فتصير ام ولد له وتسقط
العقر وان شئت مضت على الكفاية وتأخذ العقر وتسعين به في اداء بدل
الكفاية اذا كان العلوق في حال الكفاية لان المولى كالا جنسي في ما فيها
ومكاسبها والعقر بدل يرضعها **قوله** على ما قد منا اشارة الى ما ذكر قيل
فصل الكفاية الفاسدة عند قوله واذا وطئ المولى مكاتبته لزمه العقر لانها
صارت اخضر اجزاها توشل الى المقصود بالكفاية **قوله** ولو ولدت ولدا آخر
لم يلزم المولى الا ان يدعى ذكره تفريعا على مسألة القدرى قال
الحالم الشهيد في الكافي واذا ولدت المكاتبه من المولى ومضت على الكفاية
ثم ولدت ولدا اخر لم يلزم المولى الا ان يدعى وذلك لان وطئها حرام على المولى
سب الكفاية لانه لا يحل له وطء المكاتبه ولانها مملوكة وولدها
ولد المملوكة فلا يلزمه بدون الدعوى لا يقال سعى ان يثبت نسب الولد الثاني
بلادعوى لانه ولد ام الولد لانا نقول ذلك في ولد ام الولد التي لا يحرم وطئها
وهذا يحرم وطئها لاجل الكفاية فلو لم يدع المولى الولد الثاني ماتت المكاتبه

بلاوة سعى هذا الولد وهو الولد الثاني في كتابه ائمه لانه تحاب تبعاً للآمر
فلومات المولى بعد موت الماتية قبل سعيته سقط عنه السعيه لانه ولد
ام الولد فكان بمنزلتها وهي لا تسعي بعد موت السيد فلذلك ولد لها **قوله**
قال واذا مات المولى لم ولد جازي قال القدوري في محصر اعلم ان كتابه
ام الولد جازي لكتابة الاماء لقوله تعالى والذين يتقون الكتاب مما ملكت ايمنكم
فما تروهم ان علمتم منهم خيرا بيا انه ان ام الولد مملوكة للمولى الملك فيها بان بعد
الاسيلا ولها يجوز للمولى وطئها واجازتها واستخدمها الا انه لا يجوز اخراجها
من مله الى غير موجه من الوجوه لئلا يلزم بطلان استحقاتها الحرية فلما
كان الملك فيها باقيا جاز كتابتها لانه لا فضل في الايه من مملوك ومملوك
فان قيل رقي ام الولد لانيته له عند اي حشفه مسعى ان لا يجوز اخذ العوض
عنه بالكتابة قبل لزوجها قيمة في السعاه وانما لانيته له في العقود والبياعات
الا ترى ان ام ولد النصراني اذا سلمت لزمتها السعيه لهذا المعنى لاني شرح الاقطع
ولا في كتابه ام الولد ايصال حقها اليها معجلا مجازت كحاجتها الى ذلك
تلقها جهتها خريته واما حصول الحرية بالبدل معجلا وحصولها بالبدل معجلا
مؤجلا **قوله** فان مات المولى عتقت بالاسيلا بمعنى ان مات
المولى قبل اداء بدل الكتابه ولو ط القدوري فان مات المولى سقط عنها
مال الكتابه لانيته في شرح الاقطع قال الحاکم الشهيد في الكافي فان مات
المولى قبل ان تؤدي عتقت ولا شيء عليها هذا لوط رحمه الله وذلك لانها
استحققت الحرية من وجهين حقين جهة الكتابه وجهة الاسيلا فاذا حصلت
الحرية من احدي الوجهين سقطت الجهة الاخرى وبطل ما يقابلها من البدل
لانها كانت تؤدي البدل لحصولها الحرية وقد حصلت نجاة فلا يجب عليها

فصل في ام ولد في
العتق والبياعات

في حال صاحب المدايه غير انه يسلم لها الاشباب والاولاد لان الكتابه اسحت
في حق البدل وبقيت في حق الاشباب والاولاد لان الفسخ لظرفها والظرف فماد كذا
اي في بقاء الكتابه في حق الاشباب والاولاد وكانه قال هذا جوابا لسؤال
مؤدريان يقال لما عتقت موت المولى بالاسيلا وسقط بدل الكتابه ينبغي ان يكون
الاسيلا مولاها لان الكتابه اسحت وحسب ام الولد لمولاها بخلاف حسب الماتية
فانه لا اذ افضل عن البدل يقال في جوابه انها اسحت الكتابه في حق الجاس
البدل على ام الولد نظرها لها والنظر لها في ان يكون السب لها تعتبر الكتابه باقية
لا مسوخه في حق الاشباب هذا ما امتضاء دلالة ولم نجد فيه الرواه منصوصه
وقال ان يقول النظر لها في ايقاع حقها اليها وحقها الحرية وقد حصل لا في ابطال
حق الغير لان السب حصل لها قبل موت المولى بل هي مملوكة حينئذ مسعى ان يكون
السب للمولى لا لها لانه عتقت بالاسيلا لا بالكتابه ولنا قوله يسلم لها الاولاد
ايضا نظرا لانه لا حاجة الى ذكر الاولاد بالعلل الذي ذكر لان الكتابه لو اعتبرت
مسوخه اضاف في حق الاولاد يكون النظر لها باقيا لان حلم ام ولد ام الولد حكم
الام لانه تابع للام حاله الولاده **قوله** ولو اذت الماتية قبل موت
المولى عتقت بالكتابه اي لو اذت ام الولد التي كتابتها مولاها بدل الكتابه قبل
موت سيد ها عتقت بالكتابه لا بالاسيلا لان الكتابه صحت ولم تفسخ **قوله**
قال فان كانت مدبرته جازي قال القدوري في محصر وانما جاز كتابه المدبر
لقيام الرق فيه الا انه استحق الحرية من وجه فاستحقاقها من وجه لا ينافي استحقاتها
من وجه اخر مجازت وصورتها في اجماع الصغر مجر عن يعقوب عن اي حشفه رضي الله
عنه في رجل له مدبر كتابته في صحته على ماية وممته ثلثا يه وليس له مال
عنه ثم مات المولى قال ان شاء العبد سعى في جميع المكاتبه وان شاع سعى في

ج
س

ثلاثي قيمته وان كان التدبير بعد الدابة فان شاعى في ثلثي المكتبة وان شاعى في
 ثلثي قيمته وقال ابو يوسف ومحمد يسعي في الأقل من ذلك الى هنا لفظ اصل الجامع
 الصغير لم يذكر في الجامع الصغير خلاف الى يوسف ومحمد في المسئلة الاولى كما ترى فلاجل
 هذا الشبهة الحالك واحتاج الى التاويل فقال حزا لاسلام على البرذوي في شرحه
 يريد به في المسئلة الثانية واما في المسئلة الاولى فعند ابي يوسف يسعي في الذي
 قد روى ابو حنيفة وعند محمد يسعي في الأقل من ثلثي قيمته ومن ثلثي كتابته وقال
 الحاتم الشهيد في الكافي واذا كانت الرجل مدبره ثم مات وهو يخرج من ثلثه
 عتق وبطلت عنه السعاية وان لم يكن له مال غنم فان شاعى في الدابة وان
 شاعى في ثلثي قيمته في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف يسعي في الأقل
 من ذلك ولا يجزى وقال محمد يسعي في الأقل من ثلثي العنقه وثلثي المكتبة
 قال ابو الفضل وقول محمد هذا خلاف ما قاله في الجامع الصغير الى هنا لفظ الى الفضل
 الحاتم الشهيد ثم الخلاف في الفصل الاول في موضعين في الخيار والمقدار فانفق
 ابو حنيفة وابو يوسف في المقدار حيث قال يسعي في ثلثي العنقه او ثلثي المكتبة
 وخالفهما محمد حيث قال ثلثي بدل الدابة وانفق ابو يوسف ومحمد في ترك الخيار
 حيث قال يسعي بالخيار وخالفهما ابو حنيفة حيث اشترى الخيار وفي الفصل الثاني
 لا خلاف في المقدار حيث لا يسقط ثلث بدل الدابة بالاتفاق والخلاف في الخيار
 فعند ابي حنيفة يسعي في ثلثي بدل الدابة او ثلثي قيمته وله الخيار في ايها شاء
 وقال يسعي في الأقل بلا خيار اما الخلاف في الخيار فهو سأل على ان العتق يجزي
 عند ابي حنيفة خلافا لما عند ابي حنيفة لما كان متجزيا لم يصير المدبر بعد موت
 السيد حرا الا انه لم يخرج من الثلث بل عتق ثلثه لان عتق المدبر وصيته فاداك كان
 كذلك تلقاه جهتا خريته في ثلثيه وهما الدابة والمدبر فالدابة منجاة مؤجلة

رسالة التدبير حالة مؤجلة فكان الخبير من الآجل والعاجل مفيدا فينبيل الى ايها شأ
 لتفاوت الامرين وعند ههنا لم تجز العتق عتق له بعقاق لثمة التدبير وقد روي
 عليه اخذ المالكين يجب الأقل لان العاقل لا يختار الا الأقل واما الخلاف في المقدار فالحمد انه
 لو عتق كلة لحلم الوصية بان خرج من الثلث سقط جميع بدل الدابة فاذ لم يخرج
 من الثلث الا ثلثه وجب ان يسقط ثلث بدل الدابة اعتبارا للثلث بالكل فالو كانت
 اولاً ثم دبر ثم مات ولان من حلم التدبير ان يوقع عتقا بعد الموت فصار المقدم من
 التدبير والمأخر سواء والعقبة ابو الثلث اخذ في شرح الجامع الصغير يقول محمد وجه
 قول ابي حنيفة وابي يوسف في اعتبار جميع مال المكتبة ان الدابة حصلت بعد
 انقضاء سبب العتق وهو التدبير والمدبر يوجب استحقاق العتق في ثلث الرقبة لا محالة
 فاذا كانت بعد التدبير كان بدل الدابة جمعة مقابل ثلثي الرقبة لان ثلث الرقبة مستحق
 بالحرية فلا يسقط من بدل الدابة شئ لانه يصرف مال الدابة الى ما يصح مقابلته
 لا الى ما لا يصح مقابلته فاذا اطلق امرأته ثنتين ثم طلقها ثلثا على الف يكون جميع الالف
 مقابل ما بقي من الطلاق حتى لا يسقط من الالف شئ لدا هذا خلاف ما اذا كانت ثم دبر
 لانه حين كتاب كان العبد مملوكا لا يستحق الحرية بوجه قبل الدابة فصار بذلك
 الدابة باز جميع رقبته فاذا عتق الثلث بالتدبير سقط ثلث البدل لا محالة
قوله فان مات المولى ولا مال له غيرهما في الخيار من ان يسعي في ثلثي قيمتها او
 جميع مال الدابة هذا لفظ القدروري في مختصره وهذا قول ابي حنيفة وقد بينا ما فيه
 من الخلاف **قوله** لا استحقاق عند يعني ما كان يستحق العبد الحرية عند عقد
 الدابة وقد مر بيانه **قوله** فافترقا اي افترقا تقدم الدابة على التدبير وتأخرها
 فلم يصح قياس محمد على تقدمها **قوله** فالدان دبر مكتبة صح التدبير اي قال
 القدروري في مختصره وذلك لان الرق فقيم في المدبر والمكتبة بعد التدبير والدابة

شيئا خلاف المدبر من اثنين اعتقه احدها لانه ائلف عليه نصيبه وحال بينه وبينه
 حتى قطع الخدمه وعند ابي يوسف ومحمد يعق الحل ويضرب بصيب صاحبه
 ان كان موصرا لان المدبر لا يتجزى عندهما ثم قال ابو يوسف ضمن نصف قيمته
 لشريكه بالغاما بالغ وقال محمد ضمن الاقل من نصف قيمته ومن نصف بدل الكاهن
 لان حق الذي لم يعق في احد شئ من الرقبه بالعجز واما الكتابه بالاداء والاقل متيقن
 ذلك وبطل الفضل واحتج ابو يوسف بان العتاق يبطل معنى الكتابه فلف تعتبر الكتابه
 مالا وكف تعتبر للضمان وقد تناولت جنايته الرقبه مضمين نصف القتمه بالغاما
 بالغاما في القن وقد صرح ان الكتابه تبطل بالاعتاق فلف يكون الاداء
 بعد الاعتاق سائمه للعبد دون المولى ويترك ايضا على ما قلنا ما ذكر
 محمد في الاصل وقد اثبت في محصر الناف في الحام الشهد وفي سروه وفي الشامل
 في قسم المسروط في باب مكاتبه المريض كما ذكر محمد فقال الحاكم
 رجل كاتب عبده في صحته على الف درهم وقيمته خمس مائه درهم
 فلما حضر الموت اعتقه ثم مات ولم يقبض منه شيئا قال يسعي في ثلثي قيمته
 وبطل الكتابه كانه لم يكتبه ثم قال فان كان المولى قد قبض منه قبل ذلك
 خمسمائه ثم اعتقه في مرضه سعي في ثلثي قيمته ولم يحسب له شئ مما ادى قبل
 ذلك فان كان ادى المكاتبه الامايه درهم ثم اعتقه في مرضه او وهب له
 المايه سعي في ثلثي القتمه لانه اقل السعائش وقال ابو حصفه اذا كاتبه
 في صحته ثم اعتقه في المرض سعي ان شاف في ثلثي قيمته وان شاف في ثلثي ما عليه من
 المكاتبه الى هنا لفظ الكافي وقال شيخ الاسلام علاي الدين الاسجاني
 في شرح الكافي الذي هو مبسوطه ولم يحسب له شئ مما ادى قبل ذلك لان
 الاداء كان بحقه الكتابه وقد انتقضت تلك الحقه بالعق فكانت السعايه

معنى ان السات نصف القتمه
 على ان را العجز او نصفه بل لا
 على اعتبار الاداء

للعق لاجله الكتابه فلم يحسب له ذلك لان الحسبان على تقدير بقا الاختصاص
 ومتى بطلت تلك الحقه لم يبق الاختصاص فكان السيد اخذ اسب عبده فلا
 يحسب عليه هذا لفظه رحمه الله فعلم بذلك ان الاسب بعد الاعتاق لا تسلم للمالك
 فلو كانت تسلم لكان ما ادى قبل الاعتاق محسوبا على المولى ففهم ان شاء الله تعالى
 ثم ينبغي لك ان تعلم ان عقد الكتابه لازم في حق المولى حتى لا يملك فسخه الا برضا
 المكاتب وغير لازم في حق المكاتب حتى ان له ان يعجز نفسه فيفسخ عقد الكتابه
 بدون رضا المولى الا انه اذا اخل بنجم فلم يؤذ وعجز للمولى ان يفسخ العقد وزو
 عن ابي يوسف انه لا يفسخ ما لم يخل بنجم لانه لو لم يثبت حكم الفسخ عند الامتناع
 عن الاداء يتضرر به المولى لدا في التحفه وراى في كتاب المجرد للحسن بن زباد
 قال ابو حصفه ولو ان رجلا كاتب عبده على الف درهم وقال قد عجزت
 وان في الرق لم يكن له ذلك الا ان رضى بذلك المولى فيرد في الرق فان رده
 المولى فتابعه المملوك صار مملوكا وبطلت الكتابه وان ابي المكاتب ان يرجع في
 الرق وقد عجز عن المكاتبه واراد المولى رده في الرق او قال قد رددتك في
 الرق لم يكن مملوكا وكان معايبا حتى يقدم الى القاضي فدارفعه الى القاضي
 وقد حل بنجم او بنجان اجله القاضي اياما فان ادى والارده القاضي ان شاء
 وان ابي في الرق فاذا قضى القاضي بالرد في الرق صار مملوكا وصار
 عبدا للسيد فان وجد له المولى بعد ذلك مالا اخذ الى هنا لفظ كتاب
 المجرد **قوله** وقد حصل له دونه اي حصل العفو للمكاتب بلا بدل الكتابه
قوله قال وان كان كاتبه على الف درهم الى سنه فصاحه على خمسمائه فهو
 جائز اي قال في الجامع الصغير وصورتها منه محمد عن يعقوب عن ابي حصفه رضى الله
 عنه في الرجل كاتب عبده الى سنه ثم يصاحه على ان يعجل له خمس مائه ويضع عنه

مع
الربا حرام بين
المكاتب
معدة

خمس ما به قال جازي الى هنا لفظ اصل الجامع الصغير ولم يذكر القياس فيه كما ترى وقالوا
في شروح الجامع الصغير والقياس بالي حوان لانه اعتياض عن الاجل والاجل
ليس بمال وكان ربوا وهو حرام بين المكاتب وسيد ولهذا نص الحكم في الربا في
ان الرجل اذا اشترى من مكاتبه درهمين لم يحجز وانما قلنا انه اعتياض
عن الاجل لان المولى صار كأنه اشترى من المكاتب خمس ما به معجله
الف مؤجله ولهذا اللفظ وقع مثل هذا الصلح من الحرين لا يجوز ما اذا كان
لواحد منهما على الاخر الف درهم مؤجله الى سنة فصاحبه على خمس ما به
درهم معجله لا يجوز وقد مر ذلك في باب الصلح وجه الاستحسان
ان نقول في الاعتياض عن الاجل انما يلزم الربوا اذا كان بين العوضين
مساواة وهما ساواة فلا يلزم الربوا بانه ان الاجل في حق المكاتب
ليس بمال من كل وجه بل هو يفتقر ما لا من وجه لانه لا قدر للمكاتب
على الاداء الا به ومال المكاتب ليس بمال من كل وجه بل هو مال من وجه
وهو شبه ما يحقوقي التي ليست بمال ولهذا لا يصلح نصبا للزكاة
ولا يوصف بالزوم ولا يصح به الف الفة فاذا كان كذلك اعتدل
الاجل ومال المكاتب لان كل واحد منهما مال من وجه دون وجه
فلم يلزم الربوا لوجود المساواة فصح الاعتياض عن الاجل بخلاف
مسئلة الحر لان الدين على الحر مال متقوم حتى يصلح نصبا للزكاة
ويصح به الكفالة والاجل في حقه ابعده عن الاموال لانه قادر
على الاداء بدون الاجل فلم يصح الاعتياض عن الاجل للزوم الربوا
ولان الاجل ربوا من وجه لا من كل وجه لانه ليس بمال حقيقه
ولكنه يزاد لاجله فكان في معنى المال فاذا كان كذلك

كان الربوا في الاجل شبهه لاحقيقه وعقد الدابة معاوضة من وجه
تعلق من وجه فكان فيه معنى الممن لان العوض تعلق بالاداء كان بدل
الدابة ما لا من وجه دون وجه فلو كان شبهه الربوا واقعة فما هو مال
من كل وجه اعطى لها حكم حصقه الربوا محرمات واللهما وقعت فيما ليس بمال
من وجه فنزلت الى شبهه الشبهة والشبهة هي المعينة دون شبهه الشبهة
فلم يحرم الاعتياض عن الاجل بخلاف العقد الواقع من الحرين فانه عقد من كل وجه ولهذا
لا يصح تعليق المعاوضات اصلا فلم يحجز الاعتياض عن الاجل كما قال الشبهة الربوا بحقيقه
الربوا ان نقول امكن الاحتراز عن الربوا هنا بان جعل العقد الاول مفسوخا والثاني
مجددا على جسماء حاله بانه ان بدل الدابة شبهه المعقود عليه الا ترى ان العجز
عنه يوجب حق الفسخ بخلاف ثمن البيع فان العجز عنه لا يوجب حق الفسخ ولهذا لو
زاد في الاجل على ان يزيد في بدل الدابة جاز هذا اذا حط وفي باب البيع لو زاد في الاجل
على ان يزيد الاخر في المال لم يحجز هذا اذا حط شيئا من المال على ان يحط الاجل
وظهر الفرق من الاعتياض عن الاجل في باب الدابة وبينه في باب البيع ثم وجه
الاستحسان هو ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف في شرح الطحاوي انه
قال لا يجوز وعلمه الالف قاسا على سائر الديون المؤجلة **قوله** لا يجوز
مثله في الاحتراز مثل هذا الصلح وقد مر سانه **قوله** ومكاتب الغير صورته
اذا كان لاسنان على مكاتب انسان آخر الف درهم مؤجله الى سنة فصاحبه
على جسماء درهم معجله لا يجوز **قوله** حتى لا يصح الف الفة به اي بدل الدابة
وهذا نتيجة لما ليس بدور وهو انه ليس بمال من وجه ولكنه لما كان
ذلك مفهوما من قوله مال من وجه جعله كالمدة لدور **قوله** فاعتدل اي
الاجل وبديل الدابة **قوله** فلا ريبوا لوجود الاعتدال وهو المساواة

قوله عند من وجه دون وجه لان منه معنى الممن لحصول التقليل
بالاداء وقد مر بيان **قوله** قال واذا مات المريض عبدك على الفين الى سنة
وقمته الف ثم مات ولا مال له غير ولم يحز الورثة فانه يؤدى ثلثي الالف
حالا والباقي الى اجله او رد رقيقا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال
محمد يؤدى ثلثي الالف حالا والباقي الى اجله اى قال فى الجامع الصغير وصورته
فيه محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة فى الرجل يكتب عبده فى مرضه على
الف درهم الى سنة وقمته الف درهم ثم مات فى مرضه ذلك فابى الورثة
ان يحيزوا قال يقال للمكاتب اذ ثلثي الالف حالا ويؤن عليك ثلث
الالف الى ذلك الاجل فاذا ادينه عتقت والارد ذنك فى الرق وهذا
قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يقال للمكاتب اذ ثلثي القيمة ثلثي الالف
الدريم والبقية عليك الى اجل وان ائى رد فى الرق وان كاتب على الف درهم
وقيمة الفان الى سنة فابى الورثة ان يحيزوا قيل له اذ ثلثي قيمتك الساعة
وانت حتر والارد ذنك فى الرق فى قولهم جميعا الى هنا لفظ اصل الجامع الصغير
قال القس ابو الليث وهذه المسئلة قد ذكرت فى المبسوط فى كتاب الشفعة
وفى كتاب المكاتب وفى الجامع الكبير الا انه لم يذكر قول ابي حنيفة الا فى هذا
الموضع اى فى الجامع الصغير واصل هذه المسئلة فى كتاب الشفعة فى مريض باع
دارا قيمتها الف بثلاثة الاف درهم الى سنة ثم مات ولا مال له غيرها وابى الورثة
ان يحيزوا فانه يقال للشترى اما ان تجل ثلثي جميع الثمن والثلث عليك الى اجله
والا فانقض البيع وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يقال له اما ان تجل
ثلثي القيمة والباقي عليك الى اجله وان شئت فانقض البيع والحاصل ان عندهما
تعتبر المحاباة بالاجل فى جميع الثمن وصيته من الثلث وعند محمد يعتبر فى قدر

القيمة من الثلث ونما زاد عليها من راس المالك وجه قول محمد انه يملك ترك ما زاد على
القيمة لانه لم يتعلق به حق الورثة فلان يملك التاجيل اولى ولهذا لو كانت
فى الابتداء على الف صح فصار لمن خالف امرائه واجل بدل الخلع الى سنة صح ذلك الى
سنة لانه يملك ترك البذل اصلا كما اذا اباها بلا بدل فهلك التاجيل ايضا
فلذا هنا فاذ لم يتعلق حق الورثة بما زاد على القيمة بل يتعلق بقدر القيمة صح محاباة
فى ثلث القيمة لا غير فجب عليه تعجيل ثلثي القيمة وهما ثلثا الالف ستمائة وستة
وستون وثلثا درهم والباقي من البذل الى تمام الالف الى اجله ووجه
قولهما ان حق الورثة كان متعلقا بالعبد لما مرض سيده مرض الموت فانقل
الحق الى البذل والبذل الفان لالف فكان حقهم فى البذل ما كان فى البذل
فيومر تسليم ثلثي بدل الدابة للحال ويؤخر ثلثه لان التاجيل تبرع ومحل تبرع
المريض الثلث لا غير فكان عليه ان يجل ثلثي الالف وثلثمائة وثلثه
وثلثون وثلث درهم والباقي وهو ثلث الالف ستمائة وستة وستون وثلثا
درهم الى اجله بخلاف بدل الخلع فانه لم يقابل به مال لان البضع فى حالة الخروج
لا يعتبر بما لا لم يتعلق حق الورثة بالبذل فلم يتعلق بالبذل ايضا وما نحن فيه
تعلق حقهم بالبذل فتعلق بالبذل فظهر الفرق **قوله** اخبرني عنها احكام
الابدال فلو قال عليه كان ولى اى على بدل الرقبة والمائت تاويل العين اى على
العين التى توتب العبد عليها وانما قال هذا دفعا لوهم من يقول ان بدل الدابة صلة لانه
بدل ما ليس بمال وهو فك الحجر فانما الخلع وكان قياس محمد صحيحا قال ان له
حكم العوض ولهذا لو كان بدل الدابة دارا ما خذها الشئع **قوله** ونظير هذا
اذا باع المريض داره بثلاثة الاف الى سنة وقيمتها الف اى نظير هذا الاختلاف
الذى وقع بين محمد وصاحبيه فى بدل الدابة اختلافا ثم فى بيع المريض وهو ان رجلا

له عبد اودار قيمته الف درهم فباعه في مرض الموت ثلثه الف الى سنيه فمات
 جاز البع ونقال للمشتري اذ ثلثي الثمن حالا والباقي عليك الى اجله والا فبذل البع
 عندهما وعند محمد يقال له عجل ثلثي القتمه والباقي عليك الى اجل والمعنى فيه
 ما ذكرنا من الدليل من الطرفين وهو المراد بقوله لما بيننا من المعنى **قوله** قال
 وان كانت على الف الى سنيه وممته الفان ولم يحجز الورثه اذ ثلثي القتمه او رزق
 رقيقا في قوائم جميعا اي قال في الجامع الصغير ولفظ اصل الجامع ذكر انفا وادله
 لانه حاشي في قدر المال والاجل جميعا لانه اسقط احدا لافس واجل الاف
 الاخر فوجب اعتبار الكل من ثلث ماله فصح في الثلث وبطل فيما زاد عليه
 فيدفع ثلثي القتمه حالا معتن حتى سندفع الحمايه عما تعلق به حق الورثه وسقط
 عنه الثلث الباقي لانه لم يتعلق به حقهم وقد ادى المشروط وزايده والله اعلم
باب من يكتات عن العبد شرع في هذا
 الباب يدور تصرف الفضولي في عقد الكتابه والفضولي اما حر او عبد
 بعد ما ذكر تصرف الاصيل لان الاصل في التصرفات هو الاصيل دون
 الفضولي لان عقده جائز لا يتوقف خلاف الفضولي **قوله** قال واذا كان
 الحر عن عبد بالف درهم فان ادى عنه عتق وان بلغ العبد فقبيل فهو مباح
 اي قال في الجامع الصغير فالوا في شروح الجامع الصغير صورته ان يقول
 الحر لمولى العبد كاتب عبدك فلانا على اد ا على اتى ان اديته فهو حر فكاتبه
 والعبد غايب فقبل الحر فان ذلك تعلق العتق بالاد ا فاذا ادى عتق بحكم
 الشرط لان التعلق نافذ في الحال وان كانت الكتابه موقوفه لان العقد عتق
 محجز حاله العقد يتوقف نفاذه على الاجازة فالفضولي اذا باشر عقد
 الناح عن الغايب يتوقف على الاجازة ولا يرجع الحر بما ادى على العبد لانه

مقابل
 بل

مشرع

مشرع فاذا بلغ العبد فان جاز نفد عليه والابطال والفرق من هذه المسله حيث
 كانت الكتابه موقوفه على الغايب ومن المسله الثانيه وهي ما اذا كاتب عبده
 الحاضر على نفسه وعلى عبده له آخر غايب حيث كانت الكتابه نافذه على الغايب
 استحسانا ان في هذه المسله تعدد ستيفيد الكتابه على الغايب قبل اجازته لانه اذا
 نفذت لا يخلو اما ان يجب ببدل يجب على الغايب او ببدل يجب على الحر او لا ببدل
 لا وجه الى الاول لان المولى والعضولى لا يملكان احباب المال على العبد
 بالكتاب من غير رضا ولا وجه الى الثاني ايضا لانه لو وجب على الحر لا يخلو اما
 ان وجب عليه فحلم ببدل كتابته او يحلم الكفاله عن العبد فلا وجه الى الاول
 لان الحر لا يستفيد به عتقا ولا وجه الى الثاني لان الكتابه لو كانت واجبه على العبد
 لا يصح الضمان ببدل الكتابه وهنا اولي ولا وجه الى الثالث لان الكتابه
 عقد معارضه فلا سعة بل ببدل فلما تعدد النفاذ تعين التوقف وفي
 تلك المسله امكن النفاذ ببدل يجب على الحاضر على ان يكون ببدل
 الكتابه كاتبة الحاضر لانه يستفيد به العتق هذا الذي قلنا اذا كاتب
 الحر عن العبد الغايب بشرط انه اذا ادى عنه فهو حر اما اذا كاتب عن مولى
 بشرط ذلك ومع ذلك ادى عنه فهل يعتق العبد ام لا في القياس لا يعتق
 لان العقد موقوف ولم يوجد تعليق العتق بالاد ا حتى يقع العتق بوجوب
 الشرط وفي الاستحسان يعتق لانه لا ضرر على العبد في ذلك بل منه نفع خالص
 حيث لا يرجع الحر عليه فلم يتوقف على اجازته بخلاف لزوم ببدل الكتابه
 عليه فان منه ضرر عليه فتوقف على اجازته قال الامام العتاسي في شرح
 الجامع الصغير ولوان مضويا قبل كتابه عبد على الف درهم فتوقف على
 اجازة العبد لانه تعدد احباب البذل على الفضولي لانه لا حظ له من العتق

فان بلغه واجاز صار كاتباً وان تبرع الفضولي باءاً بديل الكتابه قبل ان يبلغ العبد عتق
العبد بحكم الشرط ولا يرجع على العبد لانه متبرع به وهل يسترد من المولى ان اذاه
بحكم ضمان سترد لانه اذا اء بحكم ضمان فاسيد واذا رجع على المولى لا يرجع المولى
على العبد لانه لاشي على العبد قبل الاجازه يعق بغير شي وان اذاه بغير ضمان
لم يرجع على احد وعق لانه تبرع وقد حصل مقصوده وهو عتق العبد خلاص
ما اذا ادى دين انسان بغير امره ثم ظهر انه لادين عليه يرجع بما ادى لانه لم يحصل
المقصود فان ادى الفضولي بعض بدل الكتابه فان لم يبلغ العبد رجع حل حال
سواء اذاه بضمان او بغير ضمان لانه لم يحصل مقصوده فان لم يرجع حتى بلغ العبد
فاجاز ان اذاه بغير ضمان لا يرجع لانه حصل مقصوده وهو ابراء العبد عن بعض
بدل الكتابه لان الكتابه نفذت من حين وجودها فظهر انه اذا بعد
نفوذ الكتابه وان اذاه بضمان يرجع لفساد الضمان ولو ان لرجل خراباً مملوكاً
لغيره كاتب عنه ابوه مع مولاة توقفت فان كان الان يعقل واجاز نفذت
الكتابه وان لم يعقل توقفت الى ان يعقل فاذا عقل وقبل نفذت الكتابه عليه لان
العجز على شرف الزوال فلا يمنع التوقف فالو باع فضولي مال انسان وهو متعمى عليه
او مجنون جنوناً غير مطبق فاقاق واجاز جاز كذا هذا كذا ذكر الامام
الغنائى رحمه الله **قوله** وميل هذه هي صورة مسلة الكتاب اي صورة
كتاب الجامع الصغير فما اذا ادى الحر عن العبد بعد ان كاتب عنه مطلقاً عن تعليق
العتق بالاداء ولم يقل شيئاً لانه انما يتوقف العقد لاجل ابدل الكتابه فاذا ادى
عنه استغنى عن التوقف ووقع العتق الى هذا الوجه **قال** العتق ابو الليث
في شرح الجامع الصغير **قوله** قال واذا كاتب العبد عن نفسه وعن عبد آخر
لمولاة غايه فان ادى الشاهد او الغايه عتقاً اي قال في الجامع الصغير وصورة

المسلة في اصل الجامع الصغير فان كاتب عبد على نفسه وعلى عبد آخر غايه لمولاة
فاذا ادى هذا الشاهد عتق الغايه وايهما ادى لم يرجع على صاحبه بشي وليس للمولى ان
ياخذ الغايه بشي وان قبل الغايه او لم يقبل فليس هذا منه بشي والمكاتبه لازمة
للساهد الى هنا لفظ محمد وقال محمد في الجامع الكبير رجل كاتب عبد على نفسه وعلى
عبد له غايه فالكاتبه جائزه ولا يلزم الغايه من المال شي واخذ الحاضر جميع
الكتاب اجاز الغايه الكتابه او لم يحجزها ولديها القياس الاستحسان في الجامعين
فا ترى ودكر في كتاب المكاتب من المسروط هذه المسلة وذكر فيها القياس والاستحسان
قال الناس ان يصير الحاضر كاتباً بما يخصه من المكاتبه لا بجميع المكاتبه ويقف
الكتاب في حق الغايه بما يخصه من المكاتبه على اجازته حتى ملك المولى بيعه واخذ
السايق قبل اجاز الغايه وفي الاستحسان يصير الحاضر كاتباً بجميع المكاتبه
وتنفذ الكتابه على الغايه فيما يتنع به من حقوق الكتابه وجه القياس ان العبد الحاضر له
ولاية الكتابه على نفسه وليس له ولاية على الغايه منفذ تصرفه في موضع ولايته
وسوق في غيره فمن باع ماله وماله غيره او زوج امته وامته غيره او كاتب عبده وعبده
غيره ووجه الاستحسان ان الحاضر جعل نفسه اصلاً في عقد الكتابه وجعل الغايه
تبعاً لنفسه حيث ابتدا نفسه وقال كاتبني كذا او فلانا الغايه والكتابه ثبت في
غير العاقد تبعاً فالولد المولود في الكتابه فلدايد خل الغايه في الكتابه تبعاً لانه
منع محض لا يتضرر به حيث يحصل العتق وليس عليه شي من البدل سواء قبل
الكتابه او لم يقبل ولان هذا العتق في حق الغايه تعليق العتق باءاً الحاضر
والمولى منفرد بالتعليق فوجب ان يصح مكانه قال للحاضر ان ادى كذا
فلان خراباً وانما وجب البدل على الحاضر لانه اصل ولم يجب على الغايه شي
لانه تبع وايهما ادى الالف عتقاً اما الحاضر وظاهر واما الغايه فلانه وان لم يكن

البدل لازما عليه لئن لم تنفع في الاداء لانه يتوكل به الى العتق فان اداق معتبرا فنعما
وايها ادى لم يرجع على الاخر بشي اما الحاضر فلان البدل عليه واما الغائب فلانه
متبرع في الاداء وتمام بيان تبرعات المسئلة في شروح الجامع الكبير اذا هبت عبده على
نفسه وعلى عبده له اخر غائب على الف درهم قبل الحاضر فندت الكتابه عليه ولا
يتوقف في حق الغائب على قبوله واجازته ولا يفسخ نسخته لانه لا شئ عليه من البدل
لونه تبع الحاضر فان ادى الغائب جميع البدل بحجر المولى على القبول لان له حقا في
الاداء حتى يعتق بخلاف الاجنبي اذا ادى حث لا يجبر على القبول لانه لاحق له في
الاداء ولومات الحاضر ثم ادى الغائب حصته يجبر على القبول لانه فاق رجاء
الاداء من الحاضر ولو اعتق المولى الغائب سقطت حصته من البدل لان البدل
وان لم يكن عليه ولكن انما التزم الحاضر كل الالف على نفسه بمقابلة عتقها فاذا
اعتق الغائب سقطت حصته من قال لامرأته طلقك وفلانة على الف درهم
عليك قبلت الحاضر طلقا طلاقا باينا وان كان جميع الالف على الحاضرة ولو
وهب المولى الكتابه من الغائب او ابراه عنها لم يصح لانه لا شئ له عليه وان
اعتق المولى الحاضر سقطت حصته واخذ الغائب حصته حتى لو لم يؤد يرز
رقيقا لان عتقه تعلق باء الكتابه ولم يوجد شئ من الاداء والقياس ان يبطل
لان الكتابه لم يبق في حق الاصل لئن نقول لم يبق في الاصل لمعنى حصته فلا
يتعدى الى البطلان في حق الغائب لئن يؤدى حصته حالا وقال بعضهم
هههه على الحاضر والاول اصح لانه ليس جزء الحاضر وان ادى حصته بعد موت
الحاضر اجبر المولى على قبوله لانه فاق رجاء الاداء من الحاضر وان ادى الحاضر
حصته لا يعتق لان العتق معلق باء الدل واذا ادى الكل لم يرجع على الغائب
بشي لما مر وان وهب المولى كتابته من الحاضر او ابراه عنها عتقا ولا يرجع على الغا

بشي لومات الغائب وترك ولد اخر من امرأة حرة ثم ادى الحاضر المائة حرز ولا الولد
لانه ظهر انه عتق في اخر حصته وتنقل ولا الولد الى مولى الغائب بعد موته وكذا
لومات الحاضر وترك ولدا اخر من امرأة حرة ثم ادى الغائب المائة حرز
ولا ولد الحاضر ويحول الى مولاه لما مر ولو هبت عبدا له على نفسه وعلى ابن له صغير
على الف درهم فبلغ الابن هذا والاول سوا الا في حصة واحدة وهي ان هبتا
اذا مات الاب سعى الابن في نجوم ابيه في قول ابى يوسف ومحمد استحسانا لانه
جزء منه وفي القياس وهو قول ابى حنيفة يؤدى حالة او يرز رقيقا
فالولد المشترا في الكتابه وقال بعضهم هبتا يؤدى منهما الا حصة لانه
صار كتابا ركتابه ابيه حقيقة بخلاف الولد المشترا لانه يصير كتابا
حدا بعد كتابه الاول واجمعوا ان الولد المولود يسعى على نجوم ابيه كذا
در الامام الزاهد العتق في شرح الجامع الكبير **قوله**
فله ان يأخذ بدل البدل اي للمولى ان يأخذ الحاضر **قوله** قال
وايها ادى عتقا اي قال في الجامع الصغير **قوله** وتجبر المولى على
القبول هذا استحسان والقياس ان لا تجبر على القبول اذ ادى الغائب
لانه متبرع الا ترى الى ما قال في الشامل في قسم المبسوط فان مات الحاضر
فللغائب ان لا يؤدى شيئا يبقى مملوكا وان ادى الالف يعتقان باءا ويجبر
المولى على القبول استحسانا وجه القياس اني ما ليس بواجب عليه الاجنبي
وجه الاستحسان انه استحق العتق باءا هذا المال يجبر المولى لومات
المالك فجاوزه المشترا في السوق ببدل الكتابه يجبر على القبول وانما
يعتقان لانه يصير كتابا الحاضرات عن وفاة **قوله** تعير الرهن يعني
اذا استعار من انسان ثوبا ليرهنه بدينه فرهته ثم ادى المعير الدين

يُجْبَرُ المُرْتَبِعُ عَلَى الْقَبُولِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الدِّينُ عَلَى الْمُغِيرِ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى اسْتِخْلَاصِ
الْعَيْنِ وَرَجَعَ بِمَا آدَى عَلَى الْمُسْتَعِيرِ فَكَذَا هُنَا يُجْبَرُ الْمَوْلَى عَلَى الْقَبُولِ مِنْ
الْغَايِبِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْبَدَلُ عَلَيْهِ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى اسْتِغَادَةِ الْحَرِيَةِ **قوله**
قَالَ وَإِنَّمَا آدَى لَا يَرْجِعُ عَلَى صَاحِبِهِ أَيْ قَالَ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَقَدْ مَرَّ بِهِ
إِنَّمَا **قوله** قَالَ وَلَيْسَ لِلْمَوْلَى أَنْ يَأْخُذَ الْغَايِبَ بِشَيْءٍ أَيْ قَالَ فِي الْجَامِعِ
الصَّغِيرِ وَقَدْ مَرَّ بِهِ **قوله** لَمَّا بَيَّنَّا إِشَارَةَ إِلَى قَوْلِهِ لَأَنَّهُ تَبَعَ فِيهِ
قوله وَالْكَاتِبَةُ لَزِمَتْ لِلشَّاهِدِ أَيْ لِلْعَبْدِ الْكَاتِبِ عَنِ الْكَاتِبَةِ لَزِمَتْ
الْكَاتِبَةُ قَبْلَ إِجَازَةِ الْغَايِبِ بَعْدَ إِجَازَتِهِ لَا تَغْيِيرُ ذَلِكَ فَلَا جُلْ هَذَا
لِلْمَوْلَى أَنْ يَأْخُذَ الْغَايِبَ وَإِنْ قِيلَ بِنُكْفَلٍ عَنْ رَجُلٍ بِغَيْرِ مَرَّةٍ ثُمَّ أَحْبَازَ
الْمَلْفُوقِ عَنْهُ لَا يَرْجِعُ الْفَقِيلُ بِمَا آدَى عَلَى الْمَلْفُوقِ عَنْهُ لَأَنَّ الْكَفَالَ قَبْلَ
الْإِحْبَازِ نَفَذَتْ عَلَى وَجْهِ لَا يَكُونُ لَهُ حَقُّ الرُّجُوعِ فَلَمْ تَغْيِرْ إِجَازَتَهُ كَذَلِكَ
هُنَا **قوله** وَإِذَا كَاتَبْتَ الْأَمَّ عَنْ نَفْسِهَا وَعَنْ ابْنَيْهَا صَغِيرَيْنِ فَهُوَ جَائِزٌ
وَصَوْنُ الْمَسْلُوكِ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ مُحَمَّدٌ عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَسَنٍ فِي رَجُلٍ
كَاتَبَ أُمَّهُ عَلَى نَفْسِهَا وَعَلَى ابْنَيْهَا صَغِيرَيْنِ قَالَ جَائِزٌ فَإِنْ كَبُرَا قَدْ
أَحَدُهُمَا جَمِيعُ الْمَكَاتِبَةِ أَوْ آدَتْهَا الْأَمُّ قَائِمًا آدَى لَمْ يَرْجِعْ عَلَى صَاحِبِهِ
بَشَى إِلَى هُنَا لَطِافُ أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ قَالَ مُحَمَّدٌ الْإِسْلَامُ عَلَى الْبِرْدَوِيِّ فِي شَرْحِ
الْجَامِعِ وَلَيْسَ جَوَازُ الْعَقْدِ مِنْهَا عَلَى ابْنَيْهَا بِطَرِيقِ الْوَلَايَةِ أَوْ لَوْلَايَةِ الْأَمِّ
عَلَى وَلَدِهَا وَلَكِنْ تَبَيَّنَ لِلْأَمَّةِ وَلَكِنْ طَرِيقُ جَوَازِهَا أَنْ ذَلِكَ جَازٌ عَلَيْهَا
وَعَلَيْهَا تَبَعًا اسْتِحْسَانًا هَذَا فِي كِتَابِهِ الْكَاتِبُ عَلَى عَبْدٍ لِلْمَوْلَى غَايِبٌ وَقَدْ قِيلَ
أَنْ هَذَا جَائِزٌ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا لِأَنَّ الْوَلَدَ تَبَعَ خِلَافَ الْغَايِبِ فَإِنْ آدَتْ
الْأَمُّ فَإِنَّمَا آدَتْ دِينَهَا عَلَيْهَا فَلَا يَسْجُلُ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ وَإِنْ آدَى أَحَدُ الْوَلَدَيْنِ لَمْ

يُجِبُ

يَرْجِعُ عَلَى صَاحِبِهِ أَيْ لَا يَسْجُلُ لَمْ يَسْجُلْ عَلَى صَاحِبِهِ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْأَمِّ لِأَنَّ
الْوَلَدَ تَبَعَ لِلْأَمِّ وَلَسْبَهُ لِلْأَمِّ وَتَبَعُ الْمَوْلَى عَلَى الْقَبُولِ لِأَنَّ الْمَوْلَى مُسْتَفْعٌ بِمَا
يُؤَدِّي وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْقَائِضِ اسْتِحْسَانًا وَالْقِيَاسُ أَنْ يَرْجِعَ لَأَنَّهُ مُسْتَفْعٌ وَتَبَعُ الْكَاتِبِ
بَاطِلٌ وَفِي الْاسْتِحْسَانِ لَا يَرْجِعُ لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُسْتَفْعًا بِمَا يُوَدِّي وَهُوَ أَنْ يُوَدِّيَ يَفْتَقِرُ صَارَ
كَأَنَّهُ آدَى دِينَهَا عَلَيْهِ الْآتِي أَنْ الْمَوْلَى يُجْبَرُ عَلَى الْقَبُولِ مِنْهُ فَلَدَكَ بَطْلٌ كَذَلِكَ
مُخَرَّجُ الْإِسْلَامِ **قوله** فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى إِنْ رَادَتْهَا مَا آدَتْ الْعَبْدُ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ
أَخْرَجُوا لَوْلَا غَايِبُ **قوله** وَهِيَ أُولَى بِذَلِكَ مِنَ الْأَجْنِيِّ أَيْ الْأَمَّةِ أُولَى جَوَازُ عَقْدِ
الْكَاتِبَةِ عَلَى وَلَدِهَا مِنَ الْأَجْنِيِّ أَيْ الْأَمَّةِ أُولَى جَوَازُ عَقْدِ الْكَاتِبَةِ عَلَى وَلَدِهَا مِنَ الْأَجْنِيِّ
فِي جَوَازِ عَقْدِهِ عَلَى الْغَايِبِ ثُمَّ لَمَّا جَازَ الْعَقْدُ ثُمَّ هُنَا أُولَى لِأَنَّ الْوَلَدَ أَوْلَى مِنَ
الْأَجْنِيِّ لِأَنَّ الْوَلَدَ تَبَعَ خِلَافَ الْأَجْنِيِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **باب**
كتاب العبد المشترك لَمَّا فُرِغَ مِنْ كِتَابَةِ عَبْدٍ غَيْرِ مُشْتَرَكٍ
شَرَعَ فِي كِتَابَةِ عَبْدٍ مُشْتَرَكٍ مِنْ أَشْرَافِ الْأَصْلِ عَدَمُ الْأَشْرَافِ أُولَى الْأَشْرَافِ
بِعَبْدٍ لِوَاحِدٍ وَأَطْلُقُ كِتَابَةَ الْعَبْدِ الْمَشْتَرَكِ وَلَمْ يَقْبَلْ بِهَا أَحَدُ الشَّرْكَائِ
أَوْ تَابَتِهَا حَتَّى تَسْجُلَ الْأَمْرَيْنِ لِأَنَّ الْبَابَ لِيَا بَيْنَهُمَا جَمِيعًا **قوله** قَالَ وَإِذَا
كَانَ الْعَبْدُ مِنْ شَرِكَيْنِ أَذِنَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ أَنْ يَكْتُبَ بَصِيئَةً مَالٍ فِيهِ
وَيَقْبِضَ بِدَلِّ الْكَاتِبَةِ فَتَقْبِضَ بَعْضُ الْخَالِفِ ثُمَّ عَجَزَ الْمَالُ لِلَّذِي قَبِضَ
عِنْدَ أَبِي حَسَنٍ وَقَالَ هُوَ مَكْتُوبٌ مِنْهُمَا وَمَا آدَى فَهُوَ مِنْهُمَا أَيْ قَالَ فِي الْجَامِعِ
الصَّغِيرِ وَصُورَتَاهُمَا فَهُوَ عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَسَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي عَبْدٍ
بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَذِنَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ أَنْ يَكْتُبَ بَصِيئَةً مَالٍ فِيهِ فَكَاتَبَ
وَقَبِضَ بَعْضُ الْمَكَاتِبَةِ ثُمَّ عَجَزَ الْمَالُ فِي يَدِ الَّذِي قَبِضَ قَالَ
هُوَ كَذَلِكَ أَنْ اسْتَهْلَكَهُ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى صَاحِبِهِ عَلَيْهِ شَيْءٌ مَا قَبِضَ فَهُوَ لَهُ

وقال ابو يوسف ومحمد هو مكاتب كله منهما نصف فكل ما ادى فهو منهما نصف
الى هنا لفظ اصل الجامع الصغير واصل المسئلة ان الدابة تجزى عند ان خصفه
خلا فاما بيان ان موجب عقد الدابة لكون العبد اخص بمنافعه ومكاسبه
وذلك عبارة عن حرية اليد نصارت الدابة نظير الاعتاق والاعتاق تجزى
عنده فلذا الدابة ولا تجزى الاعتاق عندها فلذا الدابة شرادات
نصيبه باذن الشريك صار كله مكاتباً واعتاق العبد المعض لعدم تجزى
الاعتاق عندها فنصيبه حكم الملك ونصيب شريكه حكم التوكل فكل
ما قبض من البدل يكون منهما فاذا عجزوا عن عبيد الما وعند ان خصفه
يقصر الدابة على نصيب العاقد لتجزى الدابة عنده وليس للاخر حق النقص
لان العقد باذنه فلما اذن بالقبض كان اذناً للمكاتب بالاداء فيكون متبرعاً
بنصيبه من السب للعاقد فاختص به فكان المقبوض له والله اعلم وخلة الكلام
هنا ما ذكر الامام الاسجاني في شرح الطحاوي قال ولو ان عبداً
من رجلين كاتبه احدهما فلا يخلو اما ان يكون باذن شريكه او غير اذن شريكه
فاما اذا كان باذن شريكه فلا يخلو اما ان ياذن له بقبض بدل الدابة
او لم ياذن له ولا يخلو اما ان يكاتب كله او نصفه اما اذا كاتب نصفه
غير اذن شريكه صار نصفه مكاتباً الا ان لشريكه حق الفسخ لانه يودي الى
الضرر به في الحال من حيث انه لا يجوز له بيعه وفي المال من حيث يصير مستغنى
فكان له حق الفسخ ولا يصح صحته الا بقضاء او رضا المكاتب لانه تصرف في
فلا يفسخ تصرفه الا بقضاء او رضا العبد فان فسخ عاد عبداً والسبب له
فان لم يكن يعلم حتى ادى يعق نصفه والذي لم يكاتب يرجع على شريكه فيسترد
منه نصف ما قبض لان ما اخذ يكون حسب عبيد بينهما ثم المكاتب يرجع على

العبد بما قبض شريكه منه لانه كاتب نصيبه على بدل ولم يعلم له الا نصفه فكان
له ان يرجع الى تمام المكاتب البدل وما كان من السب في يد العبد نصفه له
والدابة ونصفه لشريكه الذي لم يكاتب هذا في السب الذي لم يكاتب قبل الاداء
وما السب بعد الاداء فهو له لانه بعد الاداء يصير مستغنى وهو احق
بما سبته ومنافعه من السيد فان اخلف العبد والمولى فقال العبد هذا
سبب النسبته بعد الاداء قال المولى قبل الاداء قال قول قول العبد لان السب
شيء حادث فهو لا قرب الاوقات ولا يقدر ولا يؤثر الا بدليل وضار
الحكم بعد هذا لعبد بين اشترى عتقه احدهما ان كان موسراً فللشريك ثلاث
خيارات وان كان معسراً فله خياران هذا اذا كان الشريك لم ياذن وانما اذا
كان باذن الشريك ولم ياذن بقبض بدل الدابة فهو الاول سواء الا في فصلين
احدهما ان لا يكون له حق الفسخ لوجود الرضا والثاني ليس له ان يقبض نصف
القيمة بعد ما عتق لانه رضى بالعق حيث اذن له في الدابة وان كان
اذن له في الدابة وقبض بدل الدابة فهو الاول سواء الا في ثلثة فصول
اشان قد درناها والمالك ان ما قبض ليس له ان يشاركه هذا اذا كاتب
نصيبه فاما اذا كاتب الجميع فهو الاول سواء الا في فصل واحد وهو انه
اذا اخذ الشريك منه نصف ما قبض من المكاتب لا يرجع بذلك على المكاتب
هذا اذا كان غير اذن الشريك واما اذا كان باذنه او اجاز قبل ان يودي
صار مكاتباً بينهما ولا يعق جميعه الا باذناً الا لهما جميعاً فان ادى اليهما
جميعاً عتق والولا بينهما وان ادى الكل الى احدهما لا يعق حتى يصل نصفه
الى شريكه الا اذا اذن له بقبض الدابة فاذا وصل اليهما عتق والولا بينهما
وجميع السب للمكاتب وان لم يعلم الشريك حتى ادى نصف الكتابه

لا يعتق حتى يودي الجميع لان في الدماء معنى التعليق بالشرط فلا ينزل الأجماله فان
 ادعى الحل الله عتق نصيبه ولشريكه ان يأخذ منه نصف ما قبض وهو لا يرجع
 على العبد لانه لم يسلم للعبد جميع الرقبه فان ادعى اليهما معا عتق والولا بينهما
 وان ادعى الى احدهما أولا لا يعتق لان الدماء رقت بصفقه واحده هذا اذا لم
 يكن اذن له بقبض الدماء فان اذن له بقبض الدماء فان ادعى اليهما عتق كله
 وان ادعى جميعه الى الذي كاتبه عتق كله والمقبوض بينهما والولا بينهما
 وان ادعى كله الى الشريك لم يعتق حتى يصل نصفه الى شريكه وهذا عند ابي
 حنيفة وعند صاحبيه كتابة المصنف كتابه الحل لان الكتابة
 عندهما لا تجزي فان لم يجز صاحبه يفسخ ولو لم يفسخ حتى ادعى يعتق كله
 ويأخذ منه الشريك نصف ما قبض ولا يرجع هو على العبد بما مضى منه شريكه
 ونصف السبب الفاضل للمالك ونصفه للذي له كاتب والولا كله للذي
 كاتب ويضمن حصه شريكه ان كان موسرا ويسعى العبد ان كان معسرا
 فاما اذا اجاز شريكه صار محابا بينهما فان ادعى اليهما عتق والولا بينهما
 وجميع السبب للمالك فان ادعى الى احدهما لا يعتق حتى يصل نصفه الى الآخر
 لدا في شرح الطحاوي **قوله** قال واذا كانت جارية من رجلين كاتبها
 فوطيها احداهما فجاءت بولد فادعاه ثم وطيها الاخر فجاءت بولد فادعاه ثم
 عجزت فهي ام ولد للاول اي قال في الجامع الصغير وصورته انه محمد بن عبد
 عن ابي حنيفة في جارية بين رجلين كاتبها جميعا فوطيها احداهما فجاءت
 بولد فادعاه ثم وطيها الاخر فجاءت بولد فادعاه ثم عجزت قال هي ام ولد للآخر
 فيضمن الاول نصف عقرها ونصف قيمتها للآخر ويضمن الآخر عقرها
 وقيمه ولدها ويضمن ابنه وايتهم دفع العقر الى المكاتبة جاز وان كان الثاني

لم يطاها والله دبرها ثم عجزت بطل تدبيره وكانت ام ولد للاول وكان الولد ولد
 الاول ويضمن الاول نصف عقرها ونصف قيمتها لشريكه وقال ابو يوسف ومحمد ان
 وطىها احداهما فجاءت بولد فادعاه صارت ام ولد له وهي مكاتبه له دلها على حاله
 ويضمن لشريكه نصف قيمتها عند ابي يوسف وعند محمد عليه الأقل من نصف القيمة
 ومن نصف ما بقي من المكاتبه ولا يجوز وطء الاخر لها ولا ثبت نسب ولدها
 ولا يكون ابنه بالقيمة والله يغرم لها العقر الى هنا لفظ اصل الجامع الصغير وقال
 الحالم السهد في الكافي مكاتبه من رجلين علق من احدهما قال هي بالخيار ان
 شات عجزت وكانت ام ولد له ويضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وان شات
 مضت على الدابة واخذت عقرها فان مضت على الدابة ثم علق من الاخر ثم عجزت
 قال الولد الاول للاول والثاني للثاني وهي ام ولد للاول وعليه نصف قيمتها وعلي
 الثاني ثمة الولد وهذا قول ابي حنيفة الى هنا لفظ الكافي في حاصل الاختلاف
 راجع الى ان الاستيلاء في المكاتبه تجزي عند ابي حنيفة وعندهما لا تجزي وفي
 القنة لا تجزي بالاجماع وفي المدبر تجزي عندهم كداد في حجر الدبر فاضي
 خان في شرح الجامع الصغير لما ان الاستيلاء اذا امتلئ تيميله وجب التكميل
 ولما قيل الاستيلاء في القنة لا خلاف وقد امتلئ هنا بنقض الدابة لانها تحتل
 النقص والاستيلاء لا يجمله الا ترى ان من كاتب ام ولد ثم مات ففسخ الدابة وكذلك
 اذا عتق المكاتب بغير جهه الدابة بنقض الدابة واذا انقضت الدابة صارت
 قنة والاستيلاء في القنة لا تجزي وليس كذلك اذا استولد رجل مكاتبه نفسه
 حيث لا تنقض الدابة لان نقض الدابة في المكاتبه المشتركة للحاجة الى تكميل
 الاستيلاء ولا حاجة الى التكميل في مكاتبه مسه لان الاستيلاء كامل ولا ي
 حنيفة رضي الله عنه انه لا وجه لتكميل الاستيلاء لان المستولد لا يملك نصيب

صاحبه لان المكاتب لا يقبل النقل من ملك الى ملك بسائر الاسباب وكذا
لا يقبل بالاستيلاء وحقيقه ان الاستيلاء يجب القول تجزئه اذا عارضه حق
لازم ولهذا اذا استولد احد الشريكين مدس مشتركة بينهما فانه تجزى منبني
ان تجزى استيلاء المكاتبه المشتركة ايضا لان المكاتبه حق لازم كالمدبير
ولهذا لا يصح اذا استولد مكاتبه ابنه لا يصح اذا استولد مدبره واجا
فخر الاسلام عن قولها انه نسخ المكاتبه وقال لا يسيل الى ان ينسخ لان المكاتبه
عندها لا تجزى في الفسخ ولا تجزى في العقد فلما نسخت لم يطلت اصلا
فلو قال لا ينسخ المكاتبه فيما تنفع المكاتبه اذا كانت ام ولد ثم مات جوازه ان
الفسخ هناك يخص منفعة اذ المكاتبه زعمنا يرضى بحرية عاجلة ببدل ولا
بحرية اجله بل لا بد له فاذا لم يخص منفعة لا ينسخ ثم اختلف ابو يوسف
ومحمد فقال ابو يوسف يضمن قيمة نصيب شريكه بالعهدة ما بلغت يعني نصف
قيمه معاينيا وقال محمد يضمن الاقل من نصف القيمة ومن نصف ما بقي من بدل
المكاتبه وكذلك هذا الاختلاف في مكاتب من اشترى عتقه احدهما وجه
قول الى يوسف ان المدعي تلك نصيب صاحبه حتى صار كله مكاتباً
له مضمن قيمة ما ملكه موسراً او معسراً وفي مسألة الاعتاق يحق له الفقه
فيضمن ما ألفه ان كان موسراً ووجه قول محمد ان ملك المولى في المكاتب
في احد شيئين اما الرقبة على تقدير العجز واما بدل المكاتبه على تقدير الادب
الاقل ثم عندهما لما صار لهما ام ولد للاول قبل العجز تبقى مكاتبته ولكن اختلف
المشايع قال بعضهم نصف بدل المكاتبه وقال بعضهم بجميع بدل المكاتبه والاول
قول الشيخ الامام ابي منصور المازني لان المكاتبه لما نسخت في نصيب الثاني
سقط نصف بدل المكاتبه وحصلت البراءة عن نصف البدل بقيت مكاتبته

بالمصف فصار عتقها معلقاً باءا النصف والى قول عامة المشايخ لان انسخا
المكاتبه امر ضروري ثبت في حق التملك ضرورية تخالف الاستيلاء فلا يظهر فيما عدا
ذلك اعني في حق سقوط نصف بدل المكاتبه ببقية العقد الاول فان ولهذا
جعل ابو يوسف ومحمد ذلك منزلة تلك المكاتبه الا ترى ان ابو يوسف قال
يضمن نصف قيمتها مكاتبته وقال محمد يضمن الاقل من نصف القيمة ومن نصف بدل
المكاتبه فانفقاً على قيام المكاتبه في ذلك النصف واذا ثبت ان استيلاء المكاتبه
المشتركة تجزى عند ابي حنيفة بقي نصيب السات على ملكه عند فسخ استيلاءه ودعوى
في ملكه ثبت نسب الولد منه لانه صادف ملكه من حيث الظاهر لان نصيبه كان
وقت الاستيلاء ثم اذا عجزت صار لهما ام ولد للاول لانه زال المانع عن مال الاستيلاء
ثم للاول وظهر ان الثاني استولد في ملكه من حيث الظاهر لان نصيبه كان
وقت الاستيلاء على ملكه وفي الحقيقه وقع استيلاءه في ملك الاول فاقباس
هذا ان لا يصح دعوى الثاني لانه ادعى ولد ام ولد الغير وتصح اسما لانه
ا قدم على الوطد بناء على ظاهر الملك فصار مغروراً واخذ الولد حراً بالقيمة كما في امة
من رجلين جات بولدين في بطنين مختلفين فادعى احدهما الاكبر والاخر
الا صغر وخرج العلان معاً فادعى ام ولد للاول وبطل دعوى الثاني فاساو يصح
اسما لانه وصير الولد حراً بالقيمة لذلك هنا وعلى الاول نصف قيمتها للثاني
لانه تلك نصيبه منها حين عجزت عند ابي حنيفة وعليه نصف العقر لانه وطى
مكاتبته مشتركة منه ومن صاحبه فوجب العقر له عليه نصار ذلك لسيالها ثم لما عجزت
كان ذلك السبب منها سقط عنه نصيبه وبقي نصيب صاحبه فذلك وجب
نصف العقر فان كان ادى العقر لها قبل العجز صح لانه لسيالها واما الشريك السات
فقد اقربوط امة كلها ملك الاول على اعتبار العجز فيعزم عقرها كاملاً على

اعتبار الكتاب يعزى عقرا كما ملا ايضا لانها مكاتبه بينهما ووطء الرجل مكاتبته يوجب
 الفقر لوطء مكاتبته الغير وان ادى الفقر اليها صح لانه سبها وان لم يؤد اليها ادى
 الى شربها لان الفقر صار له حقالة العجز وعند هالما تكامل الاستيلاء الاول
 لم يصح دعوى الماني ولم يعزى منه الولد ومن عقرا كما ملا الاول لانه اقربوط
 ام ولد الغير وللن سقط الحد لما كان الشبهه وبضم الاول بصف قمتها وبصف
 عقرها لانه استولد جارية مشتركة بينه وبين غيره **قوله** وانما دفع الفقر
 الى قبل العجز **قوله** منفتح فما لا ضرر به المكاتب اي في اموميته الولد لان لها
 منها نفع حيث لا يتقى محلا للابتدال كالبيع والهبة **قوله** وسقي الكتابه بما وراة
 اي في غير ما لا يضر به المكاتب يعني ان الكتابه منفتح ضرورية تكامل الاستيلاء لان
 لها منه نفع والمكاتب بالضرورة بقدر الضرورة ولا يظهر اثر الاستباح
 في غير موضع الضرورة حتى تبقى مكاتبته في غيره كما كانت حتى لا يسقط بصف بدل
 الكتابه بل تبقى مكاتبته بجميع بدل الكتابه وحتى لا يجب على المستولد الاول قبة
 البصف فتأجل بصف قبة البصف مكاتبته وحتى لا يتعدى انفساخ الكتابه الى
 نصب المستولد وحتى لا يجب الحد على الماني لانه جعل مواطيا مكاتبته فانه
قوله خلاف المديرة يعني ان استيلاء المديرة تجزى واستيلاء المكاتبه
 لا تجزى والمعنى في ذلك ان الكتابه تقبل الفسخ وتكمل الاستيلاء بالفسخ خلاف
 المديرة فانه لا يقبل الفسخ **قوله** وخلاف بيع المكاتب يعني اذا باع المكاتب
 بلا رضاه لا يفسخ الكتابه ضرورية صحة البيع منفتح ضرورية صحة الاستيلاء
 لان الكتابه انما تنفتح فيما لا يضر به المكاتب فلو فتحت لضرورية البيع تضرر المكاتب
 فلا يجوز الفسخ ومع بقاء الكتابه لا يرضى المشتري فلا يجوز البيع بلا رضاه **قوله**
 للشبهه وهي شبهه لوها مكاتبه بينهما **قوله** واذا بقيت الكتابه اي فيما يضر

المكاتبه بالفسخ وصارت كلها مكاتبه له اي الاول **قوله** قيل يجب عليها
 نصف بدل الكتابه وهو قول الشيخ اي مضمون الما تريد في قد يمساه
قوله وبيل يجب كل البدل وهو قول عامه المشايخ **قوله** ضرورية اي
 ضرورية تكامل الاستيلاء **قوله** وفي ابقائه في حقه نظر للمولى اي في ابقائه
 عقد الكتابه في حق بصف بدل الكتابه نظر للمستولد الاول **قوله** تعطي الفقر
 على صيغة المبي للفعل **قوله** على ما بينا اي في تعليل قول اي خفيه
 رضي الله عنه **قوله** قال ويضمن الاول لشربته في قياس قول اي يوسف نصف قمتها
 مكاتبته اي قال في الجامع الصغير وقد مر بيان لفظ اصل الجامع الصغير ودليل اي يوسف
 ومحمد جميعا قال الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير اخلف ابو يوسف ومحمد في
 وجوب الضمان عليه اي على الاول قال ابو يوسف عليه بصف قمتها وكذلك اجاب
 محمد في كتاب الدعوى وفي كتاب الزمادات وقال في هذا الكتاب اي في الجامع
 الصغير عليه الاقل من بصف قمتها ومن بصف الكتابه الى هنا لفظ الفقيه رحمه الله
 وانما قال في قياس قول اي يوسف لانه استهلك الرقبة على شربته الا ترى ان الولد
 صار كملك له يجب ان يعزى بصف قبة الرقبة قياسا على ما لو قتلها رجل خطأ
 يعزى قمتها ولا يعزى شيئا من بدل الكتابه وعلى قياس قول محمد بضم الاقل لانه
 يعزى في الاكثر شك قالوا عتق المريض مكاتبته ثم مات وعلمه دين سعى المكاتب
 في الاقل من قمته ومن مكاتبته فذلك هنا **قوله** قال واذا كان الثاني
 لم يطأها ولئن دبرها ثم عجزت بطل المديرة اي قال في الجامع الصغير وترتب لفظه
 من قبل هذا يعني ان هذا الذي ذكرنا فما اذا استولد احد الزوجين جارية فاباها
 ثم استولدها الثاني اما اذا استولدها الاول ودبرها الماني عجزت فالتدبير
 باطل بالاتفاق وهذا ظاهر لا شك على قولهما لان تدبير الماني لم يصادف ملك

لان الاول لما استولدها صار كمالها ام ولد له ومخاطبة له واما عند ابي حنيفة
فان الجارية لما عجزت ظهر ان كمالها ام ولد الاول والثاني قبل عجزها فمما ظاهر
الملك لا حقيقته وظاهر الملك كافي اثبات النسب واستحقاق الولد المعزور
وليس يخاف للتدبير لان التدبير لا يثبت بالشبهات الا ترى ان من اشترى
جارية تدبرها ثم استحققت بطل التدبير ولو استولدها ثم استحققت لم يربط
النسب وكان الولد حرا بالقيمة فافترق استلاد الثاني حيث صح وتدبير حيث
لم يصح وهذا معنى قوله والمديبر يعتد الملك بخلاف النسب لانه يعتد المعزور
قوله على ما مر اشارة الى قوله ويكون ابنه لانه بمنزلة المعزور لانه حين
وطئها كان ملكه قائما ظاهرا **قوله** قال وهي ام ولد الاول اي الجارية التي
دبرها الثاني بعد استلاد الاول ثم عجزت ام ولد الاول وضمن للثاني نصف
عقرها ونصف ممتها وقد استوفينا الثمان قبل هذا **قوله** على ما بينا
اشارة الى ما ذكر في بطل قول ابي حنيفة بقوله وتبين ان الجارية كمالها
ام ولد الاول لانه زال المانع من الانتقال **قوله** ووجه ما بينا اي من طرف
ابي حنيفة وطرف ابي يوسف ومحمد في بيان الدليل فيما اذا استولد الثاني
وقد ذكرنا ما ذكر من طرف ابي حنيفة اما ما ذكر من طرفه فهو قوله لانه
لما ادعى الاول الولد صار كمالها ام ولد له الى اخر ما ذكر **قوله** قال وان
ثابتها ثم اعتقها احدهما وهو موسر عجزت ضمن المعتق لشريكه نصف قيمتها
ويرجع به عليها عند ابي حنيفة وقال لا يرجع عليها اي قال في الجامع الصغير
واصله ان المخاطبة بين اثنين اذا اعتقها احدهما لم يضمن شئ عند ابي حنيفة
لانه لا يؤثر في نصيب صاحبه لانها مخاطبة في نصيب صاحبه كانت لان
الاعتاق عنده تجزى فلم يترك من نصيب صاحبه شيئا وهذا لان اثر اعتاق

النصف ان يصير النصف الاخر بمنزلة المخاطبة لان المستعنى بمنزلة المخاطبة وهذا ذلك
النصف مخاطبة قبل الاعتاق فلم يظهر اثر الاعتاق فيه فلم يجب على المعتق ضمان
في الحال والمخاطبة بالخيار ان شئت ادت الكاهن وان شئت عجزت فاذا ادت
عتقت ولا ضمان على احد فاذا عجزت ظهر اثر الاعتاق الآن وصار تعديا فعصرم
لصاحبه نصف قيمتها ويرجع بما ضمن عليها هو المذهب عند وهذا كذا هدين
شهدا بدين مؤجل فقصي به العاضى ثم رجعا انه لا ضمان عليهما فاذا احل الاجل
واخذ صاحب الدين ظهر التعدي ووجب الضمان والرجوع وعلى قولهما يعصرم
في الحال لان الاعتاق لا تجزى عندهما فاذا عجزت ضمن نصف القيمة بالاتفاق
هدين من شرك كمن اعتقه احدهما نصيبه وللشريك خيار ثلث ان كان
المعتق موسرا ان شاء ضمنه قيمته نصيبه ويرجع بما ضمن على العبد ويكون الولد كله
للمعتق وان شاء اعتق حصته وان شاء استسعاها فالولا بينهما وان كان المعتق معسرا
لشريك خيار ان شاء اعتق وان شاء استسعى والولا بينهما وعندهما ان كان موسرا
يضمنه لا غير ولا يرجع بما ضمن على الغلام والولا للمعتق وان كان معسرا سعى الغلام
فيه لا غير ولا خيار للشريك فيه والولا للمعتق هو قول ابن ابي ليلى الا في حرف
واحد قال يرجع الغلام بما سعى فيه على الذي اعتقه وقد عرفت ذلك في عتاق
الثاني **قوله** والجواب فيه على الخلاف اي الجواب في القن المشترك اذا اعتقه
احد الشريكين على الخلاف في الرجوع يرجع بما ضمن المعتق ان كان موسرا على الغلام
وعندهما لا يرجع ولذا للشريك خيار ثلث ان كان المعتق موسرا وخيار ان
كان معسرا وعندهما ليس له الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار وكذا
الخلاف في الولا ايضا فعندهما الولا للمعتق في الحالين عند ابي حنيفة
الولا بينهما ان اعتق الشريك واستسعاها فاما اذا ضمنه الشريك فالولا للمعتق

ط
اعتق

قوله وغيرها اراد به الولاء فانه خلاف ذكرناه انما **قوله** وقد
قرناه في العاق اي في باب العبد يعق بعضه **قوله** قال واذا كان العبد
بين رجلين دبر احدهما ثم اعقته الاخر الى اخره اي قال في الجامع الصغير
وصورتها من محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في العبد يكون من الرجلين فيدبر
احدهما ثم يعقته الاخر وهو موسر قال ان شاء الذي دبر ضمن المعق نصف
قيمته وان شاء استسعى العبد وان شاء اعق وان اعق احدهما ثم دبر الاخر
بعد ذلك لم يكن له ان ضمن المعق ولله يستسعى العبد في نصف قيمته وان
شاء اعق وقال ابو يوسف ومحمد اذا دبر احدهما فهو مدبر له وعق الاخر
بعد ذلك باطل ويضمن الذي دبر نصف قيمته موسرا كان او معسرا فان اعقته
احدهما قبل فهو حر كله من قبله وتدبر الاخر بعد باطل وان كان الذي
اعقته موسرا ضمن لصاحبه نصف قيمته وان كان معسرا سعى الغلام في نصف قيمته
الى هنا لفظ اصل الجامع الصغير وقال الحاکم الشهيد في مختصر الحاشي عبد بن ابي
دبر احدهما فان الاخر بالخيار ان شاء دبر وان شاء اعق وان شاء استسعى وان
شاء ضمن صاحبه ان كان موسرا وان شاء تركه على حاله فان اعقته البته
وهو موسر ضمن لصاحبه نصف القيمة ان شاء ذلك صاحبه وهو نصف
قيمته مدبرا او يرجع به على الغلام وان شاء صاحبه استسعى الغلام فيه وان
شاء اعق والولا في جميع ذلك منها وان لم يعقته الثاني ولله ضمن المدبر
نصف قيمة الغلام صار الغلام كله للمدبر نصفه مدبرا ونصفه رقيق وان لم
يضمنه ولكنه استسعى ذى اليه السعاية كان المدبر بالخيار ان شاء اعق
وان شاء استسعا في نصيبه مدبرا وليس له ان يضمن شريكه وهذا قول
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اذا دبر احدهما كان مدبرا كله له ويضمن

الاستسعى

صف قيمته لشريكه موسرا كان او معسرا وقال ابن ابي ادريس احدهما
ثم اعقته الاخر البته فالمدبر باطل والعق جاز والمعتق ضامن لنصيب
شريكه ان كان موسرا الى هنا لفظ الحاشي واصل المسئلة ان التدبير تجزى
عند ابي حنيفة يقتصر على نصيبه خلافا لما يقع اعتاق الثاني في نصيبه
بعد ذلك صححنا فصار تعديا على نصيب المدبر لان المدبر كان مستخدما فبعد
اعتاق الثاني ليس له الاستخدام ثم المدبر له الخيار ان شاء ضمن المعق نصف
قيمته مدبرا وان شاء استسعى الغلام وان شاء اعق نصيبه فاداعق لم يبق له نصيب
الشريك واستسعا الغلام فاذا اعق احدهما اولاً ثم دبر الاخر ليس للمدبر ان يضمن
المعتق لانه حين اعق الاول كان له الخيار لان الاعتاق عند تجزى ان شاء اعق
نصيبه وان شاء استسعى الغلام وان شاء ضمن المعق فلما دبر الثاني بعد اعتاق
الاول بطل حق التضمن لان التضمن لا يصح الا بشرط التملك ونصيب المدبر لا يخلد
الملك لان المدبر لا يصح نقله من ملك الى ملك فكان المدبر مبريا بالتدبير عن
الضمان بخلاف ما اذا كان التدبير سابقا حيث يكون له نصيب المعتق لانه ان صد
نصيبه الاعتاق وانما كان لذلك لانه المدبر لم يبق فالا للنقل والتملك
فوجب الضمان على المعتق لذلك لا بشرط التملك اما اذا كان الاعتاق سابقا فنصيب
الاخر على ملكه ثم اذا دبر بعد ذلك لانه التضمن لانه لا يكون له وجب لانه قبل
الدبر يضمنه تملك نصيبه من المعتق والان لا يملك التملك لتقدر نقل المدبر
وعندهما لما دبر احدهما اولاً صار له مدبر له لان المدبر لا يجزى عندهما
ويضمن لصاحبه نصف قيمته موسرا او كان معسرا لانه ضامن تملك فلا يختلف
باليسار والاعسار وهذا لانه ملك سبب المدبر وخدمته والضمان اذا كان
بديل يستوى فيه اليسار والاعسار اما اذا اعق احدهما اولاً فتدبر الاخر باطل

لان الاعناق لا تجزى عند هـا ويضمن المعتق نصف قيمته لشريكه ان كان موسرا
ويسعى الغلام ان كان معسرا لان ضمان الاعناق يختلف باليسار والاعسار
حيث يجب على الموسر ولا يجب على المعسر بالحدث وقد مر ذلك في باب
العبد يعتق بعضه وقال ان اى ليل اذا ذاب احد هـا كان للآخر ان يبيع نصيبه
فاذا اعتقه الاخر بطل تدبير الاول لان العتق اقوى من رفع التدبير وجوابه
ان الاعناق لا يملن القول بنفاذه الا بعد ثبوت الملك للمعتق المدبر لا يقبل
النقل ثم في قيمه المدبر اختلاف المشايخ قيل قيمته نصف قيمه القن لانه كانت
الانتفاع بيد له وبقي الاسفاح بعينه وبيل تمام قيمه القن وبيل قيمته ثلثا قيمه
القن لان منفعة الوطء والسعاية باقية ومنفعة البيع زائلة وقيمة ام الولد
ثلث قيمه القن لان منفعة السعاية والبيع زائله وقيل قيمته قيمة الخدمة ينظر
بكم يستخدم مدة عمره خزا ووطئا وقد بيناه في باب العبد يعتق بعضه
وهـا فخر الدين قاضي خان في شرح الجامع الصغير وانما يعرف قيمته مدبر
عند بعضهم تقويم المقومين ثم قال وقال بعضهم ينتقص بسبب التدبير
ثلث قيمته كان قيمه المدبر قدر ثلثي قيمته قنا وقيمة ام الولد قدر ثلث قيمتها
فتم لان منافع المملوك ثلثة الاستخدام والاسترباح بالبيع وقضا الديون
من ماله بعد الموت والتدبير نفوت منفعة واحدة وهي مسعة الاسترباح
بالبيع فينتقص لث قيمته والاستيلاء نفوت منفعتان منفعة الاسترباح
ومنفعة قضاء الديون بعد الموت وسقى منفعة واحدة وهي منفعة
الاستخدام فيتوزع القيمة على ذلك ثم هذا الذي ذكرنا فما اذا كان
احدهما من التدبير والاعناق سابقا على الاخر كما اذا خرج الغلامان معا
قال الامام الاسجاني في شرح الطحاوى على قول اى حشفه صح التدبير

مقابل
بيع

والقن في النصف والولا بينهما والله يجعل كانه در احد هـا ثم اعنق الاخر حتى يكون للمدير
نصف المعتق نصف قيمته مدبرا ان كان موسرا او استسفا العبد ذلك لانه ان سبق يضمن
جميع قيمه نصيبه مدبرا وان بحق المدير لم يضمن المعتق فدار بين السقوط والوجوب
بما نصفه وعلى قول اى يوسف ينفذ العتق ولا ينفذ التدبير يجعل كانه اعنته
احدهما ثم دبر الاخر فالعتق ينفذ ولا ينفذ التدبير وعند محمد يصح التدبير
الا ان العتق يغلب فيعتق كله والمدير يرجع عليه على المعتق فيضمنه نصف قيمته
مدبرا والولا بينهما نصفين ان كان المعتق موسرا وان كان معسرا سقى في
نصف قيمته مدبرا عنده وعند اى يوسف يجب نصف قيمته عتقا في الحالين والولا
له المعتق هذا اذا علم وان كان لا يعلم يغلب قولها يجعل كانه خرج الكلامان منها
معار على قول اى حشفه يصح التدبير ويصح العتق والولا بينهما ويرجع المدبر ربع
قيمته على المعتق لانه ان كان العتق سابقا للتدبير صار مبرأ له وان كان التدبير
سابقا يجب الضمان فاذا كان لا يعلم يرجع نصف الضمان وهو ربع القيمة
مدبرا والباقي يعلم في شرح الطحاوى **قوله** ينفذ به نصيب شريكه
لانه بعد التدبير كان منتفعا بالغلام استخدما فالاعناق فسدت ذلك
قوله البيع واشباهه اراد بها الارث والهبة والصدقة والوصية لان في
كل ذلك يزول الملك عن الرقبه فالمبيع **قوله** والاستخدام وامثاله اراد
بها الوطء والاجارة والاعانة لان في كل منها انتفاع بالمنفعة مع بقاء العين
قوله والاعناق وتوابعه اراد بها التدبير والكتابة والاستيلاء والاعناق
على مال لان مال كل واحد منها الى الحرية بالاعناق **قوله** كان للاخيه
الخيارات عنده اى عند اى حشفه ارادها خيار الاعناق والتضمين والاستسفا
الى ذلك وقد مر بيانها في بيان ما بعد ايضا الى اخر الباب

باب موت الكاتب وعجز الموتى

وانا ذكر هذا الباب اخرا لان الموت والعجز عارضان بعد الكتابه فكان التاخير هو المناسب لان العارض بعد الاصل **قوله** قال واذا عجز الكاتب عن ختم رطل الحاكم في حاله فان كان له دين قبضه او مال يقدم له فيعمل شجره وانظر عليه التومين والثلثه اي قال العدو رى في مختصره وتامه منه وان لم يكن له رجه رطل المولى يعجز عن دفعه وفتح الكتابه وقال ابو يوسف لا يعجز حتى يتوالى عليه بخال وقوله عجز اي عجز الحاكم الكاتب واراد ما كالم العاضى يعنى نسيه الى العجز وحلم يعجز ويجوز ان يقال انا ذكر لفظ الحاكم ولم يذكر لفظ العاضى حتى تشمل المحامه ايضا لان حكمه يصح فيما سوى الحدود والقصاص اذا كان لما هلكه القضا وقال في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في الكاتب يعجز فيقول اخبروا بي قال ان كان له مال حاضر او مال غائب يرجى قدومه اخرجه يوما او ثلثه لا اريد على ذلك شيئا وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا ارده في الرق حتى يتوالى عليه بخان الى هنا لفظ اصل الجامع الصغير وقول ابن ابي ليلى يقول ابي يوسف هذا في المختلف وجه قول ابي يوسف رحمه الله ما روى عن علي بن ابي رضى الله عنه انه قال الكاتب اذا توالى عليه بخان رد في الرق ولا ينسب اليه على الخفيف والتسهيل لانه عقد ارفاق بالعباده ولهذا كان الما جيل والنجم احسن من الكتابه كالحاله وان كانت جائز عندنا والنجم مثل ان يقول كاتبك على عشره او اق من ذهب تؤدى الى في كل شهر او ثوبه والتسهيل ان لا يرده الى الرق قبل توالى النجم لان الفسخ اما يجب للعجز عن اداء بدل الكتاب والاد الاجب عليه الا بعد حلول النجم وبعد حلوله الى دخول الوقت الثاني والاد ان لا يتحقق العجز ما لم يدخل الوقت الثاني لانه بدخوله يفوت عن وقته فيتحقق العجز لان احق المدد والاجال بالاعتبار ما اتفق عليه العاقد ان فاشترط توالى النجم

السخ للعجز والعجز اتفاقهما لا يتحقق الا بتوالى النجم قال فخر الاسلام على البرزدوى وقول ابي يوسف استحسان صار اليه يسيرا على العبد ووجه قوله انه لما عجز عن ختم واحد كان العجز عن تخمين فلا حاجة الى الانتظار الى تخمين اخر لان من لم يقدر على اداء قليل لم يقدر على اداء كثير الطريق الاولى فترده في الرق قبل توالى النجم لانه انظر الى الثلثه اذا كان له مال حاضر او رجى قدومه استحسانا لانه لا بد للاداء بعد الوجوب من ان يقدّر ذلك بالثلثه لانها مده صرحت لانه لا اعداد الا ترى الى قوله تعالى منعوا في داركم منه ايام وقال تعالى في قصه العبد الصالح قال ان سالتك عن شي بعد هذا فلا تصاحبني قد بلغت من لدني عذرا فلما كان ذلك استحسنوا هذا القدر من الزمان فجعلوا من باب التجمل دون الما جيل لهذا قالوا ان المدع عليه اذا وجه عليه الحكم وادعى الدفع بينه حاضره يؤخر له يوما او يومين او ثلثه ولا يراد على ذلك وذلك العزم الحزم اذا اثر بدن وطلب الامهال الى يوم او يومين او ثلثه اجيب الى ذلك ولم يكن هذا القدر متمسعا من الاداء لذلك ههنا خلاف ما اذا لم يكن له وجه اضلاحت لا تنظر عليه اصلا لانه من عجز والمولى لم يرض بحرمه الابد المالك فلا يلزمه ما لم يرض به من المدة والجواب عن احتجاج ابي يوسف باثره على فنقول ان فيه الرد الى الرق اذا توالى بخان وليس فيه نفي الرد اذا لم يوجد التوالى فترده الى الرق ما ذكرنا من الدليل لان تخصيص الشيء بالدرا لا يدل على نفي ما عداه او فنقول ان الاثار مستغرضه والمارغ محمول مبصار الى ما بعد هاتين الدليلين هو المياس ذلك لان اصحابنا رووا في شروح الجامع الصغير وغيرها عن عبد الله بن عمر ان معاينه عجز عن ختم واحد فترده في الرق ومعنى النجم هو الطالع ثم سمي به الوقت المضروب ومنه قول السامعي اي الما جيل بخان اي شهر ثم سمي به ما يؤدى منه من الوظيفة ثم استقوامه فالواجب له ان يجها اذا اها خجوما ونجم المال اذا اها خجوما منه قول زهير بن يحيى فوتم لقوم غرامه ولم يسهروا بينهم

في حالة الحق ولا يصح القول بالاستناد لان الشيء ثبت أو لا في الحال ثم يستند ولا امكان
لثبوت العلق في حال المات لعدم المحلية فليس يستند ولنا ان الكتابه عقد معاوضه
بين العاقدين ولا يفسخ بموت احد العاقدين هو المولى ينبغي ان لا يفسخ ايضا
بموت الاخر وهو المات والحاجه اليها لان كل واحد منهما
ثبت له حق بعقد الكتابه بغير ان يصير حصة لان المولى ثبت له حق في البدل
بغير ان يصير ذلك الحق حصة عند القبض المات ثبت له حق العلق على وجه
يصير ذلك حصة عند الاداء ثم قبض المولى يجعل قبض نفسه ويجعل المولى
معتقا في اخرج جزء من اجزائه حيوته كحاجته فذلك يجعل اذا خلف المات فادايه
ويجعل معتقا في اخرج جزء من اجزائه حيوته كحاجته بل هنا اولى لان الكتابه شرعت
نظر المات ورفاقه حتى كانت الدائره لازمة من جانب المولى بحيث لا يقدر على
الفسخ وشرعت غرضه في جانب المات حتى يقدر على الفسخ شحيز نفسه فلما وجب
ابقاء الدائره كحاجه المولى فلان يجب ابقاؤها كحاجه المات اولى بحقيقته ان الاجماع
انعقد على جعل المولى معتقا بعد موته ولم يفسخ الدائره بموته فان ذلك دليل
على جعل المات معتقا بعد موته بالطريق الاولى لان الاعيان فعل ولونه معتقا وصرف
وليس بفعل الموت بنا في الافعال ولا بنا في الصفات ولان من شرط لونه معتقا ان يكون
ومن شرط لونه معتقا ان يكون مملوكا والموت انقضى للمالكية من الملوكية وانقضى لونه
معتقا من لونه معتقا الا ترى ان المجادات توصف بالمملوكيه ولا توصف بالمالكية
فاذا جعل المولى معتقا بعد الموت كان جعل المات معتقا بالطريق الاولى وقد حصل
الاستغناء بهذا البيان عن التردد الذي اوردناه الحضم في طريق صار المولى معتقا
بذلك الطريق صار المات معتقا ولينقل المولى بقدر رجحان فنقول كذلك
المات بقدر رجحان ولو قال المولى صار معتقا في اخرج جزء من اجزائه حيوته فنقول

ذلك المات صار معتقا في اخرج جزء من اجزائه حيوته وانه شرط لونه معتقا هو القبض ولم
يوجد القبض الا بعد الموت ومع هذا جعل معتقا قبل ذلك وكذلك هنا شرط لونه
معتقا الاد اوله لم يوجد الا بعد الموت فجعل معتقا قبل الموت والفقهاء انه ان علق
المات معلق بشرط الاد او المعلق بالشرط لا ثبت بل وجود الشرط وانما ثبت بعد
وجود الشرط ولنا اذا وجد الشرط واستقصى التعليق وصار المعلق سببا جازا ان ثبت
الحكم سابقا على السبب لان الاسباب اعلام على الاحكام في الحقيقة ويجوز ان يكون
الشيء علما على شيء بعد او قبله ما اذا قال لا اخرج عتق عبدك عني على الف فقال
اعتقت ثبت الملك مقتضا سابقا على قوله اعتقت وهو مقتضى الملك ثبت حمله قوله
اعتقت لان مقتضا حكم المقتضى ولا يوجد الملك ما لم يوجد قوله اعتقت ومع
هذا ثبت سابقا على قوله اعتقت فذلك ثبت لونه معتقا في اخرج جزء من اجزائه حيوته
بالاداء بعد الموت واقر من هذا ان يكون المولى معتقا في اخرج جزء من اجزائه حيوته علق
بالقبض بعد الموت والعرض مقصور على ما بعد الموت ومع هذا جعل معتقا قبل الموت
ولذلك لونه معتقا في اخرج جزء من اجزائه حيوته معلق بالاداء المقصور على ما بعد
الموت فيجعل معتقا في ذلك الجزا لان الاصل ان يكون الحكم بعد السبب
ولنا يجوز ترك الاصل لمساس الضرورة وقد مشت الضرورة هنا لان المات
يحتاج الى ان يصير ماله من الحق ضرورية حقيقة بان يعيق بغيره اولاده ويخلص
السائبة ويقضى منها ديونه كالحائلة بينه وبين ائتمانه ويخلص اولاده من مذلة الرق
ان المولى يحتاج الى تحصيل الثواب بالاعتاق فقدّم الحكم منه للحاجه فلما هنا
فان قلت قلنا ان المولى يحتاج الى بقاء العقد بعد الموت ولنا ان تسليم ان المات
يحتاج الى بقاء العقد بعد الموت لان مقصوده من العقد تحصيل العلق وخلاصه
عزل الرق والملك فبعد الموت ينتهي الملك والرق فلا حاجة الى بقاء العقد

قلت انه محتاج الى بقاء العقد حتى يثبت فيه العلق في اخرج جزء من اجزائه ليعق
 بعقده اولاده ويقضى ديونه من اصابه ونفك رقبته من النار وهذا امر مقصود
 للعقلاء فثبت في بقاء العقد فبذلك الماسح يسعون لانفسهم يسعون لاولادهم
 فان المرء لو سعى لنفسه خاصة لقل سعيه وشغله فان قلت لو قد رملولي حيا
 قد رمالكا ولو قد رمالكا حيا قد رملوكا والشرع ورد ببقاء المالكية دون
 المملوكية ولهذا لو قال انت حر بعد موتى اراوصى بالاعناق صح وبقي المالكية نظرا له
 ولومات المدبر قبل المولى بطل المدبر ولا سعى المملوكية لمحصل له العلق بعد الموت
 قلت ورود الشرع للحاجة ثم بقاء المالكية ورود هنا بالطريق الاولى لان الموت
 انى للمالكية من المملوكية لان المالكية عبارة عن القاهرية والقدرة والمملوكية عبارة عن المهورية
 والعجز والموت ينافي القدرة لا العجز الا ترى ان الحوادث توصف بالمملوكية والعجز ولا
 توصف بالمالكية والقدرة اصلا وخرج الجواب عن اضافة الجزاء الى ما بعد الموت
 وعن الايضالا عناق ايضا لانه يتدبر بالحريه حيا حينئذ كحاجته خلاف ما اذا مات
 المدبر قبل المولى لان عتقه معلق بموت المولى ولم يوجد الشرط فان قلت لو كان
 العلق يثبت في اخرج جزء من اجزائه فكذلك قد فقه ونفذ وصيته بعد اداء
 البدل قلت ان ذلك زمان لطيف لا يتسع للقدرة والوصيه فوقع قبل زمان الحريه
 بخلاف ثبوت الحريه في ذلك الزمان لان ثبوت الحريه حكم شرعي لا يحتاج منه الى
 سعي العبد مثبت في الساعة اللطيفة فان قلت الشافعي يقيس على ما اذا مات
 عاجز الفقه يفسخ الكفايه فلماذا اذامات عن وقاوا كما مع موته قبل البراءة عما عليه
 قلت لا نسلم ان العياض صحيح لان الكفايه لا يفسخ في الاصل ايضا مجرد الموت ماله
 يحل الحرام بالعجز والفسخ ولا يصح اعتبار الملاءة بالعجز الا ترى ان مدعيه ان المشتري اذا
 مات مثلا يفسخ البايع البيع واذا مات سليا فلا يفسخ بوضوح ما قال الشافعي في زوجات النى

على الله عليه اذا كان لمن مكاتب فان كان له وفا آخجن عنه خلاف المنكس والمعنى
 في الاصل ان العجز في حال الحيون سبب للفسخ بعد الموت اول لان الموت يحقق للعجز
 ومع القدرة في حال الحيون ليس للمولى حق الفسخ بعد الموت مثله والباقي يعلم في نسخ
 طريقه الخلاف خصوصا في الطريقه البرهانيه المطوله اعني طريقه الصدر الكبير
 صاحب المحيط برمان الدين الاجل والذال صدر الشهيد حسام الدين والذال صدر السعيد
 تاج الدين وهو بان الاية عبد العزيز بن عمر بن ابي سهل المعروف بمان الحار
 رحمهم الله **قوله** فينزل حيا تقدر او تسند الحريه باسناد سبب الادا الى
 ما قبل الموت وهذا جواب عما يقال من قبل الخصم بان يقال لو بقي العقد بعد موت المالك
 لا يخلو اما ان يثبت الحريه قبل الموت او بعد فلا يجوز الاول لان فيه تقديم المسبب على
 السبب لان الادا سبب الحريه وقد وجد بعد الموت ولا يجوز الثاني ايضا لان المت
 ليس محل الحريه فقال ثبوت الحريه على كل طريق ممل فلا يلزم الفساد لانه لو ثبت الحريه
 بعد الموت ينزل حيا ولو ثبت قبل الموت يسند الحريه مع اسناد سببها الذي هو عقد
 الكفايه فلا يجوز تقديم المسبب على السبب بيانه ان في عقد الكفايه معنى تعلق الحريه
 بالاداء والتعلقات ليست باسباب في الحال عند اداء او وجد الشرط وبطل
 التعلق قبل ما ليس بعلة علة وهذا الشرط هو الاداء لما وجد من الخلف وهو
 الولد جعل ذلك العقد السابق علة للاداء من وقت وجوده فاذا اسندنا الحريه
 الى اخرج جزء من اجزائه ليعق بعقده سبب بعد السبب لا محاله فدان **كلا**
 الطريق مملنا **قوله** في الخلافيات اراد بها نسخ طريقه خلاف لان كل
 واحد من المحققين المتقدمين من اصحابنا صنف نسخة مشتملة على المسائل الفقيهيه
 الخلافيه وسماها طريقه الخلاف من مسائل المكاتب الا هذه المسله وحدها
قوله قال وان لم يترك وقا وترك ولدا مولودا في الكتابه سعى في كتابه

الصدر الكبير
 والذال صدر
 تاج الدين
 صاحب المحيط
 برمان الدين
 الاجل والذال
 صدر السعيد
 تاج الدين

فيه على نحو ما اذا ادى حكمنا بعق ابنه قبل موته وعق الولد اي قال
القدوري في مختصره وذلك لان الولد المولود في الكا به تكا بتعلا بيه
ويكون اسما به حسابا لادامات المكاتب سمي ولد على نحو ما وخلفه في
الاداء كانه مات وترك مالا فيؤديه الولد وليس على ملك النجوم لان حق الكا به
لما ثبت في الولد بطريق السرايه منه ثبت له الحق على الوجه الذي ثبت لابييه
فكان الما حل ثابا لابييه مثبت له ايضا فلا سقط الما جيل بموت الاب
علا ف الحر اذ ا مات وعلمه دين موكل بجل لان حق الما جيل لم يشك للوارث
ثم اذا ادى الولد حكم بعق الاب والولد جميعا لوجود شرط العنق وهو الولد الا اذا
بطريق الاستناد الى اخر جزء من اجزا حيوته ومثل هذا ليس بممنوع الا ترى ان
من حفز ثرا على قارعة الطريق ثم مات عن عبد لا مال له عنده فاعقته
الوارث ثم مات فيها انسان بضمن الوارث قيمه العبد كانه اتلفه بعد
شوث الجنابه **قوله** وان ترك ولدا مشترا فليل له اما ان تؤدى الكتابة
حالة او ترذرققا وهذا لفظ القدوري في مختصره وهذا الذي ذكر
قول اي حصفه وعندهما يؤديها الى اجله المولود في الكا به وقال الحاكم الشهيد
في مختصر الحاف في اذ ا مات المكاتب عن غرقاء وترك اباه او امه او ولده وكان
اشترى في المكاتبه فانهم يباعون في المكاتبه في قول اي حصفه الا انه
قال في الولد خاصه ان جاء المكاتبه حالة قبلت منه وعقق وامام في قول
ابي يوسف ومحمد فانهم وكل دي رحم محرم منه اشترى همد سعون في
المكاتبه على نحو ما الى هنا لفظ الحاف في قال صدر الاسلام الزدوي في شرح
الحاف في قال ابو حصفه اذا جاء الولد المكاتبه حالة قبلت منه ويعقق وله
يقول ان الاب او الام اذا جابدا لكا به لف الجواب ويجب ان يكون الجواب

في ذلك كله سواء الى هنا لفظه رحمه الله المولود المشترا في الكا به هل تكا بت عليه
فه روايان درناهما عن الاجناس في اول الفصل الذي بعد باب ما يجوز للمكاتب
ان يبعله وجه قولهما ظاهر لان المشترا في الكا به تكا بت على اصلهما المولود فيها
ثم سعي المولود على نجوم ابيه فكذلك المشترا الا ترى ان المولى ملك اعتاق
المشترا لا اتفاق فعلم انه ملحق بالولد المولود في الكا به لا بالاسباب التي لا يصح
تصرف المولى فيها ووجه قول اي حصفه ان الولد المشترا لم يشك فيه حكم الكا به
بطريق السرايه من الاصل لعدم امكان السرايه لانه مفصل عن الاصل حاله العقد
والعلق الشرط حرية الاصل دون الولد الا ان الولد المولود في الكا به ثبتت
فيه الكا به بطريق السرايه لانه من اجزا الاصل وقد انفصل على صفته فلما سري
الله الكا به سعي على نجوم الاصل فظهر الفرق بين الولد المشترا والمولود في الكا به
ولان الولد المشترا اذا جابدا لكا به حال قبلت منه وعقق لانه من اسباب
الاصول وجعل اداق في ابيه وقال الامام الاسجاني في شرح
الطحاوي واذا اولد للمكاتب ولد من امراه اباعها فان كان حسبه لابييه
وعق بعق ابيه ثم قال الولد المولود في الكا به يدخل في الكا به وكذلك
الولد المشترا يدخل في الكا به وللولي ان يطالب الاصل دون الولد لان الولد
لم يدخل مصداقنا دخل ببعافلس له ان يطالبه عند قيام المتبوع ومال الولد
من حسب الاب والام فله ان يؤدى الكا به من حسب الولد واذا ادى عتق وعق الولد
ولو مات قبل الاداء عن مال او غير مال فالولد المولود يقوم مقامه ويسعى على
النجوم كالا ب واذا ادى حكم بعققه وعقق الاب او الام ويرث من الاب
او الام واما الولد المشترا وان سفل او والدا ان وان علوا اشترى همد المكاتب يدخلون
في كاتبه سواء الا في فصل واحد وهو انه اذا مات عن غير مال يقال له همد اما ان

تؤدوا الدابة حالاً والارءدنا لم في الرق واماماسوى الوالدين والمولود من من ذوى
الرحم المحرم بالاح والعم وخوها لا يدخلون في الكتابة عند اى حسفه
وعندهما يدخلون وعلى قولهما الولد المولود والمسترا والولدان وذو الرحم
المحرم لهم سواء يسعون على النجوم واصلاً في ذلك اصلاً ولا كل من ملأه
الحز يعق فاذا ملأه المكاتب تكات عليه ويقوم مقامه وكل من اشتراه
الحز بصيرام ولله فاذا اشتراه المكاتب صارت ام ولد له الى هنا لفظ
الامام الاسجاني رحمه الله **قوله** فان اشترى ابنه ثم مات وترك وفاقاً
ورثه ابنه وهذه من مسائل الجامع الصغير وصورها مع محمد بن يعقوب
عن اى حسفه رضى الله عنه في المكاتب يشترى ابنه ثم يموت وترك وفاقاً قال
برثه وكذلك ان كان هو ابنه مكاتبين كتابه واحداً
ورثه ايضا الى هنا لفظ اصل الجامع الصغير وذلك لانه لما اشترى ابنه دخل
في كتابته فلما ادى بدل الدابة عن المكاتب في اخر جزء من اجزاء جبرته بطريق
الاستناد لان الميت ليس محل للاعتاق وعنق ايضا انه بعاقفه من ذلك الوقت
ميت الحرية في الابن حين موت ابيه فبرثه ولذلك اذا كان الابن مكاتباً
مع برثه ايضا اذا اديت الكتابة لانه اذا كان صغيراً كان تبعاً لايه
فعنق بعاق ابيه واذا كان كبيراً فكذلك لانها جعلت لشخص واحد
لا اتحاد العقد معقنان معاً فبرثه لانه مات عن ولد اخر اما اذا كان
الابن مكاتباً بعقد على حدة لم يرث الابن منه شيأ رضى الله عنه اكلام الشهد في اول
باب موت المكاتب من محصر الكافي ولذلك نص في باب ميراث المكاتب ايضا
وذلك لان الابن اذا كان مكاتباً على حدة لا يعق بعق ابيه بل يعق اياه في اخر
عقده عن عق ابيه الى وقت الاداء يتبين انه كان عبداً في حال موت ابيه ولا يرث لان

الرق مانع من الارث كالمقوله **قوله** يحلم حرته في تلك الحالة على ما مر اى يحلم
بحرية الولد في حال حرته الاب وتلك الحالة ما قبل الموت واسار بقوله على ما مر الى قوله
يسند الحرية ما سناد سب الاد الى ما قبل الموت **قوله** قال واذا مات
المكاتب وله ولد من حرة وترك ديناً وفاء مكاتبته بجنى الولد فقصى به على
عاقلة الام لم ير ين قصاً بعجز المكاتب اى قال في الجامع الصغير وصورها مع محمد بن
يعقوب عن اى حسفه رضى الله عنه في المكاتب يكون له الولد من الحرة يموت المكاتب
وترك ديناً وفاء مكاتبته بجنى الولد جناية فعصى بها العاضى على عاقلة الام قال
ليس هذا بقصاً من العاضى بعجز المكاتب وان كان موالى الاب وموالى الام اختصموا في
ولايه فعصى به العاضى لموالى الام فان هذا مضامنه بعجز المكاتب الى هنا لفظ اصل
الجامع الصغير وقال اكلام الشهيد في محصر الكافي واذا مات المكاتب وله
ديون على الناس ترك ولداً اخر فهو مولى لموالى الام ما لم يخرج الدين ميؤداً والمكاتب
فاذا اديت رجع ولا الولد الى موالى الاب ولم يرجع موالى الام ما عقلوا عنه بعد
وفاته وان مات الولد بعد موته قبل خروج الدين فاختصم موالى الاب وموالى الام في
ميراثه فعصى به لموالى الام بطلت الدابة فان خرج الدين كان ميراثاً للمولى عن
عبده الى هنا لفظ اكلام والاصل من الفصل ان في المسلم الاولى قرر العاضى
علم الدابة حث قضى بالعقل على عاقلة الام لان حلم بقاء الدابة ان يكون الولد
لموالى الام لانه تعد راثاً من موالى الاب لان الاب لم يعق بعد والنصا بقدر
علم الدابة لا يكون قصاً بسحقها ولان الحاق الولد بموالى الام لا سبيل الاستقرار
بل على احتمال ان يعق الاب فيجوز الولد الى مواليه فاذا خرج الدين واديت الدابة
استل الولد الى موالى الاب لانه عنق ولم يرجع موالى الام ما عقلوا على موالى الاب
لان الولد انتقل اليهم بعد الموت لا قبله واما ادا مات الابن بعد موت

المكاتب فاختصم موالى الاب وموالى الام في ميراثه فنقض القاضي بالموالى الام
 فان ذلك القضاء فتحا للكتابة لان خصوصتهم وقعت في بقاء الكتاب
 وانقاضها ولا يستقر الولا لا احد المولىين الا بناء على ذلك ان بقيت واديت
 الكتابه وعنى الاب ان الولا للمواليه وان انقضت فان الولا للموالى الام فوالى
 الام يقولون انقضت حيث اعتقدوا وان المكاتب مات عبدا وهو مذهب
 بعض الصحابه اذ مات المكاتب عن وفا وموالى الاب يقولون بقيت حيث اعتقدوا
 ان المكاتب مات خرا ما هو مذهب بعض الصحابه وانتقل الولا اليها اخرجه ثم
 اذا قضى القاضي بالموالى الام وقع ذلك في فصل مجتهد منه فنقد وكان القضاء
 تعجيزا ثم اذا اخرج الدين كان ذلك للمولى لانه سب عبده **قوله** قال
 وما ادى المكاتب من الصدقات الى مولاه ثم عجز فهو طيب للمولى اى قال في الجامع
 الصغير وصورته ما منه محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في المكاتب
 يردى الى مولاه من الصدقات ثم عجز والمال في يدي مولاه قال هو له طيب
 يادله الى هنا لفظ اصل الجامع الصغير وذلك لان تبدل سب الملك جاري مجري
 تبدل العين الا ترى الى ما روى البخاري باسناد الى انس رضي الله عنه ان النبي
 صلى الله عليه ابي محمد تصدق به على برة فقال هو عليها صدقة ولنا هدية
 وفي رواه عابثه رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم هو لها صدقة ولنا هدية
 والمعنى في ذلك ان الخبث ما عتباراته من اوساخ الناس لا عين المال فكان الاحت
 في الجهة وهي جهة المسلم مع الغنية فلم يبق معنى الوسخ بتبدل السب لان المولى يتناول
 جهة غير الجهة التي تناولها المكاتب لان المولى ياخذ على ان تبدل الكتابه لا على ان
 فالوا في سروح الجامع الصغير وهذا خلاف الفقير اذا اباح للفقير والهاشمي عن ما
 اخذ من مال الزكاة من الطعام انه لا يحل له تناوله لان الملك لم يتبدل لان المباح

تناوله على ملك المصح ونظير ما ذكر في باب الماذون في رجل استرضى طعاما ما تولا
 يباعا فاسدا انه لا يحل له تناوله وان اماحه لغرض لم يحل للمباح له ايضا فان باعه
 يباعا صحيحا او وهبه حل للثاني لتبدل الملك فله هنا قياسا على تلك المسئلة وان لم
 يدرك في المبسوط فبالعجز لم يبطل الادا السابق فلم يبطل ما تعلق به ايضا حل للمولى تناوله
 هذا اذا عجز بعد الاداء فان عجز قبل الاداء وفي يد صدقات من الاد الزكاة هل حل تناوله
 للمولى اذا كان غنيا او هاشميا لم يدرك حله في الجامع الصغير وذكر في اخر صمان
 المكاتب من باب المكاتب انه حل في الوجهين جميعا قال الحكماء الشهد في مختصر
 الكافي واذا تصدق على المكاتب بصدقة هضنى منها المكاتبه او لم يكن فيها
 وقا تعجز عن المكاتبه والصدقة في يده قال هي طيبة للمولى الى هنا لفظ الحكماء
 فالوا هذا لا يشكل على قول محمد انه حل للمولى ان المذهب عنده انه اذا عجز
 المكاتب ملك المولى اسما به ملكا مستدا ولذلك اوجب نقض الاحبار زكاة
 اذا اجر المكاتب امته ظيورا ثم عجز فصار له ما اذا اذني ثم عجز واما عند ابي يوسف
 لا يطيب له لان المكاتب اذا عجز تناول حق المولى في اشيائه وبصر المكاتب فيما مضى
 له بعد الماذون فيصير بان الصدقة وقعت للمولى من الاصل فلا تحل له وقال
 بعض مسانغا انها حل للمولى على القولين علانظا هر جواب الكتاب وهو الاصح وشبهه
 بان السبيل اذا اخذ الزكاة ثم وصل الى ماله واهله لا بأس بان يتناول من تلك الصدقة
 ولذلك الفقير اذا تصدق عليه ثم استغنى لا بأس بان يتناول من تلك الصدقة
 وكذلك الفقير اذا مات وترك صدقات حل لوارثه وان كان غنيا ولا يمكن
 نص هنا على التفصيل عن ابي يوسف اذا قال فخر الاسلام على البردوي فاما اذا عتق
 المكاتب حل له ما في يده من الزكوات اتفاقا ذكر في باب المكاتب لان ما اخذ لم يكن
 مغييا فاذا كان مغييا بعد العتاق حل له ايضا لان السب السابق لا يبطل بان السبيل

اد اوصل الى ماله ثم على القول الذي لا يطيب للمولى تناوله بعد عجز المالك هل يلزمه
رده قال بحر الاسلام لا يلزمه الرد وان كان لا يجزى الذي ادى عما ادى لان
فساد جهة الرد لا ينقض الا اذا اترى ان عند ابي يوسف اذا ادى رجل
زكاة ماله الى ولد او الى غني ولم يعلم به ثم علم لا يجزى ولا يرد وكذلك اذا ادى
الى ماله ولم يعلم له من الاجماع ولم يكن له حق الاسترداد وكذلك ههنا
لا يلزمه الرد لكن تصدق على الفقراء فان رده على الاول وجب ان يصح ويخرج
عن عهده فغيره ان المردود عليه او غنيا نظير رجل غضب شيئا فاجره فاحد من
اجره ان ذلك له وتصدق به فان رده على المفصوب منه يرى عن عهده فقيرا
كان المردود عليه او غنيا **قوله** قال واذا جنى العبد فتابته مولاه ولم يعلم
باجنبائه ثم عجز فانه يدفع او يقدى اى قال في الحامع الصغير وصورها منه محمد عن
يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في عبد جنى جنبا فتابته مولاه ولا يعلم ثم عجز
قال يقال للمولى ادفعه او افده وان جنى وهو مكاتب ثم عجز قبل ان يقضى عليه بشي
دفعه مولاه او افده وان قضى عليه ما جنباه ثم عجز كان دينه بايعه رجع ابو يوسف
الى هذا هذا لفظ اصل الحامع الصغير وقال الحاكم الشهيد في باب جنباية
رقق المكاتب من مختصر الكافي وان جنى جنباية ثم عجز قبل ان يقضى بها عليه
دفعه مولاه او افده وان قضى عليه بالسعاية ثم عجز فهو دين في عنقه بايع
فيه قال الحاكم ابو الفضل وذكر في باب الجنبايات ان ابا يوسف كان يقول من اذا عجز
باجنبائه في عنقه وان لم يكن قضى بها الى هنا لفظ الحاكم وذلك لان المولى لما لم
يعلم بجنبائه اجد لم يصير مختارا للعدا بالثابت ولان الثابت مانعة من الدفع بغير
الاقل من قيمته ومن ارش اجنبائه لدا قال القتيبي ابو الليث ثم اذا عجز المكاتب
زال المانع من الدفع وهو الثابت وصار له العبد الجاني خطأ فاحكم منه الدفع والعقد

ماذا جنى المكاتب خطأ فنقض القاضي عليه بالسعاية فيها ثم عجز لم يكن قيمته دينه عليه بايع
فيه لان الحق استقل بقضا القاضي من العبد الى قيمته فلا يعود بعد ذلك بالعجز
فاما اذا جنى المكاتب ولم يقض عليه بالقيمة ثم عجز دفعه مولاه او افده وهو قول
ابي حنيفة ومحمد وهو قول ابي يوسف آخره قول ابي يوسف الاول وهو قول
زفران اذا عجز قبل القضاء بايعه فيه ايضا وحاصل ذلك ما قالوا في شروح الحامع
الصغير ان جنباية المكاتب لا تصير مالا الا بالقضاء او بالصلح عن رضا او بالموت عن
وقا وعند زفران يصير مالا في الحال وهو قول ابي يوسف او لا وجه قول زفران المانع من
الدفع وهو الثابت قائم للحال فابعدت جنباية موجبة للمال في الحال لجنباية المدبر
الا ان حكم جنباية المدبر وجوب القيمة على المولى لان كسبه ملك المولى
وحكم جنباية المكاتب على المكاتب لان كسبه ماله ولنا ان الاصل في جنباية العبد دفع
القيمة الا اذا تعدر التسليم ودليل البعد رهنه متردد ليس مستقرا لان الكتابة
قابلة للفسخ والزوال فلا يستقل الحكم الاصل الى القيمة الا بالقضاء او الرضا فالعبد
المبيع اذا اذن لا يحكم بما ساءخ العقد لتردد الحال وكذلك هنا خلاف المدبر
وانم الولد فان المانع ثابت على القرار لا توقف ولا تردد فوجب القيمة في الحال
والقوله الشارح ابو الحسن الرخى في كتاب الجنبايات من مختصره وبنهاية المكاتب
على نفسه دون سيده ودون العاقله يحكم عليه بالادل من قيمته ومن ارش الجنباية فاذا حكم
الحاكم عليه صارت دينه عليه وسقطت من قيمته وما لم يحكم الحاكم فهو في رقبته لو عجز
بعد الحكم باعد الحاكم في دينه وان عجز قبل الحكم قيل للمولى ادفعه او افده بارش الجنباية
فاما اذا حكم نهي عن عليه بردها من سببه مادام في الثابت فان عجز سيع في ذلك الى هنا
لفظ الرخى رحمه الله **قوله** قال واذا مات مولى المكاتب لم يفسخ الكتاب
اى قال القدوري في مختصره وقامه فيه وقبل له اذ المالك الى ورثته المولى على نحوه

وذلك ان الله سبحانه سبب حق الحرية وسبب حق الميراث فلا يجوز ابطال حقه
فلا يبطل موت المولى بالتدبير والاستيلاء فاذا الرجز ابطال حقه ادى الى البدل
الى الورثة على نجومه ما يورث في حال حيوة المورث لان الحق اذا وجب بصفه
يبقى على تلك الصفه فيخلفه الورثة في الاستيفاء كالمسح او جعفر الطحاوي
في مختصر ومن مات وله مكاتب كانت المكاتب التي على المكاتب موروثه عن مولا
في يورث عنه سائر امواله سواها وكان ولا المكاتب اذا ادى الى المكاتب لمولا
لا لورثته الى هنا لفظ الطحاوي وقال الامام الاسجاني في شرح الطحاوي
المكاتب لا يورث وانما يورث ما في ذمته من المكاتب فاذا ادى وعسى يكون
الولا من الميت لا من الورثة حتى انه يرثه الذكور من عصبه الميت دون الاناث
ولو اعتقه الوارث عتق ويكون الولا من المولى ويكون عتقا ابراء عن بدل الكتابه
هذا اذا كان الوارث واحدا ولو كان اشرا والرافعه احد هاتين العتقتين لا يبرأ لانه اذا كان
واحدا انما عتق لا بحق الملك ولان لما اندبر اذنته وجب العتق بالابراء وهو تلك الابراء في
ذلك الابراء فبذلك عتق واما اذا كان اشرا فاعتاقه لا يفيد لانه لا يعقب وليس
بصرح الابرا حتى يبرأ من حصته فلم يصح وليس للمكاتب من اشرا عتقه احدها
انه يعقب لانه يملك الرقبه خلاف الوارث فانه يملك دينيا في ذمته والدليل على ان الرقبه
لا تصير موروثه ان المولى لو تزوج ابنته من مكاتبه ثم مات لم يفسخ النكاح ولو كان
موروثا لوجب ان يفسد لان احد الزوجين اذا ملك صاحبه او شقضا منه يفسخ النكاح
ولو انه طلقها ثم اراد ان يتزوجها لا يجوز لان له حق الملك وحق الملك يمنع ابتداء النكاح ولا
يفسد نكاحا قد صح وهذا ما نقول في المقبوض بعتق فاسد اذا كانت جارية فزوجها
ان البايع جازم اذا مات البايع فلا ين البايع حق الاسترداد ولا يفسد النكاح حتى يفسد
ولو اراد ابتداء النكاح بعد موت البايع لم يجز وذلك لو كان لابن المولى دين على المكاتب

فكفل رجل ثمن مات المولى لم يبطل العتاقه ولو لم يكن فكل في حال حيوة المولى اراد ان يخلع
العتاقه لم يصح كذا في شرح الطحاوي **قوله** الا ان الورثه خلفونه في الاستيفاء استينا
من قوله ولا يتغير وانه قال هذا اذا لم يورث السؤل بان يقال كيف لا يتغير سبب
الحرية وهو العتاقه وقد كان حق استيفاء البدل للمولى فالآن للورثه وهو تغير فقال
في جوابه قيامهم مقامه في الاستيفاء لا يمتنع في عتق المكاتب لانهما مكاتب لا ترى
انهم خلفونه في سائر ديون له ولا يمتنع في ذلك تغير في الدين فكذلك دين المكاتب **قوله**
فان اعتقه احد الورثه لم ينفذ عتقه هذا لفظ القدرى في مختصر وذلك لان المكاتب
لا يجوز تملكه بساير اسباب الملك فكذا بالارث فاذا لم يملكه لم يصح اعناق احد همد فال
في شرح الاقطع وقال السانعي ينفذ عتقه وهذا الخلاف فرغ على اصله وان المكاتب لا يصح
ان يملك ولا يجوز بيعه وقال السانعي في احد قوليه يجوز لنا انها مكاتبه واحدة فلا يبرأ
عن بعض بدلها لا بوجوب عتق شئ قالوا براء المورث حال حيوة عن البعض لان عتق المكاتب
معلق براءة ذمته عن جميع البدل باءا اجمع او بالبراء عن اجمع ولم يوجد براءة الذمته
فلا يصح اعناق احد همد **قوله** وان عتق جميعا عتق وسقط مال المكاتب وهذا لفظ القدرى
في مختصر قال في شرح الاقطع وهذا استحسان والماس ان لا ينفذ لان العتق لا يصح الا بغير
الملك وهما ما ملن وجه الاستحسان ان اعناقهم جميعا بقوله هو حر فقتضى ابراءهما ايا عن
حقهم جميعا ثبتت الابراء بطريق الاقتصا سابقا لان المكاتب لا يصح الا بالاداء او بالابراء
ولم يوجد الاداء فيقضى ثم الابراء سابقا على كلامهم صحيح المنصرف العقلا نقد والامان
فان قولهم هو حر اقرارا بالبراءة ثبت الابراء فعتق خلاف ما اذا عتق احد همد حيث لا يعقب
لانه لا ثبت لمن اثبات عتقه بطريق الابراء عن حصته لان العتق معلق بسقوط جميع البدل
ولهذا اذا ابرأ المورث عن بعض البدل دون البعض حال حيوة لا يعقب والله اعلم
كتاب الولاء اراد كتاب الولاء عتق كتاب المكاتب

ظاهر النسب لما ان الولد من انا والتكاتب ايضا والاولا ما خوذ من الموالي وهو
القرن وفي الشريعة يراد به القرابة الحاصلة بسبب العتق او سبب الموالاة فالحاصل
ان الولد نوعان قال صاحب الهداية ولا العتاقه ولا الموالاة ونسبي ولا العتاقه
ولا نعمة ايضا لقوله تعالى واد تقول للذي انعم الله عليه اي بالاسلام وانعمت عليه
اي لا عتاق وهو ريد وكان عبدا فخرجه رضى الله عنها فوهبته لرسول الله صلى الله
عليه وآله فاعتقه فادرك في التفسير في سسر سورة الاحزاب ونفي ولا الموالاة
خلاف السانعي وسجي بيانه ان شاء الله في فصل ولا الموالاة ثم الاعلى يرث من الاسفل
عندنا ولا يرث الاسفل من الاعلى وذكر الامام سراج الدين في شرح الفرائض السراجي
في باب العصباء ان المعتق لا يرث من المعتق عند العامة وقال استحق بن
راهويه والحسن بن زياد وبشر بن المريسى يرث لما روى ان رجلا مات على عهد رسول
الله لم يكن له وارث الا عبدا اعتقه فدفع النبي صلى الله عليه وآله ميراثه اليه ولان الموالاة
يرجع الميراث من احد الطرفين فيوجب من الطرفين الاخر كما في النكاح والصحيح
قول العامة لان ذلك احدث غير صحيح ولين صح فهو منسوخ بقوله عليه السلام
الولد لمن اعتق ولذلك معارض قول علي وزيد بن ثابت رضى الله عنهما حيث قال
لا ميراث للمعتق قال في التيسير ومن شرط صحة هذا العقد اي عقد الموالاة
ان لا يكون للاسفل نسب ولا يكون له معتق ولا يكون عربيا لان العرب لا يسترزون
ولا يكون عليهم ولا عتاقه فكذلك ولا الموالاة وقال الامام الاسجاني
في شرح الطحاوي ولا يرث الاسفل من الاعلى الا اذا شرط ميراث الاعلى لنفسه
يعنى في ولا الموالاة **قوله** وسببه العتق على مله في الصحيح اي سبب ولا
العتاقه وانما قيد بالصحيح احترازا عن بعض قول المشايخ قال شمس الاية السرخسي
في شرح الكافي واكثر اصحابنا يقولون سبب هذا الا الموالاة لا العتاق ولكن

سبب
الخ

معتق فان من ورث قربه فعتق عليه كان مولى له ولا اعتاق ههنا والاصح ان
سببه العتق على مله لان الحكم يضاف الى سببه يقال ولا العتاقه ولا يقال
ولا العتاق **قوله** ولهذا يقال ولا العتاقه ولا الموالاة اي ولا اجل ان
سبب ولا العتاقه العتق وسبب ولا الموالاة هو عقد الموالاة يقال باضافه الموالاة
الى العتاقه والموالاة والاضافة دليل السببه لان الاضافة للاختصاص اقوى وجن
الاختصاص اضافة الحكم الى سببه لانه حادث بالسبب والمعنى المطلوب حل واحد
من الموالاة والناسخ لان المعتق ومولى الموالاة متناصرون قبيلة مولا ولهذا شرط
في ولا الموالاة ان لا يكون للاسفل نسب لانه اذا كان له نسب يتناصرون قبيلة نفسه
ولا حاجة الى المناصرة قبيلة غيره **قوله** قال ان مولى القوم منهم وخليفتهم
منهم وقد مر بيان قوله عليه السلام ان مولى القوم من انفسهم في حديث ابي رافع
في باب الزهراء ولين لم يرد كقولهم وخليفتهم منهم في لفظ الحديث في السنن شرح
الاباروق في الفايق في الحاء مع اللام في حديث النبي صلى الله عليه وسلم
من كان خليفا او غيري في قوم قد عقلوا عنه ونصروا لميراثه لم اذا لم يكن له
وارث يعلم قال صاحب الفايق الخليف المحالف وهو المعاهد والعرب والنزول فيهم ليس
من انفسهم من عن وعنه اذا غشبه عقلوا عنه اي وحيث عليه دية فادوها عنه
قوله قال واذا اعن المولى مملوكه فولاؤه له اي قال الدورى في مختصر
والاصل منه قوله عليه السلام الولد لمن اعن رواه البخاري الصحيح باسناد
الى عائشة في باب المكاتب وفي باب الزهراء عن النبي صلى الله عليه وسلم لان المناصرة
يحصل لا عتاق ولهذا العقل عن المعتق مولا لان عاقله الرجل اهل نصرته ولهذا
لو كان قوم متناصرون بالحرفة كان عاقلهم اهل الحرفة ومن لا قرابة له ينصرون
بمولاة وبعبية مولاة يكون مواله مولاة وبعبية الاقرب والاقرن

ولان الاعاق احيا معنوي لانه ازاله الرق الذي هو جزا الذنوب الاصلية والفرموت
معنى كان في الاعاق ازاله اثر الذنوب الذي هو الموت المعنوي فيكون الاعاق
احيا معنويا والنسب احيا حقيقي لان من لا نسب له ولد الزنا لا يبقى حيا عاليا لعدم
من يريته اذ لا آب له ينسب اليه وليس الام قوة التريه لضعف بنيتها فكان
النسب احيا حقيقيا ثم بالنسب الذي هو الاحيا الحقيقي فالولاد مثلا يثبت
استحقاق اصل الارث فجاز ان يثبت بالاحيا المعنوي الذي هو الاعاق لقوله
عليه السلام الولاء حجة النسب لان الارث انما يثبت للاعلى لا للأسفل
لقوله عليه السلام انما الولاء لمن اعنق وهذا معنى قوله ويصير الولاء كالولاد
ولان العنم ازاله العزم بانه ان المولى يعقل عن معتقه والعقل عزم فبره
ايضا ازاله العزم والارث عزم عزم **قوله** ولذا المرأة تعق هذا لفظ
القدوري اي ولا معتق المرأة لها لقوله عليه السلام الولاء لمن اعنق والى هذا
احدث اشار بقوله لما روي **قوله** ومات معتق لابنه حمزة الى اخره دل
استدلالا على ثبوت الولاء للمرأة المعققة قال الحسن بن زياد في كتاب المجرد
اخبرنا ابو حنيفة عن الحكم بن عتيبة عن عبد الله بن شداد بن الهاد ان
بنت حمزة بن عبد المطلب اعتقت غلاما لها ثم مات المعتق وترك ابنته فاعطى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنته النصف واعطى ابنته حمزة النصف وقال
محمد في الاصل ورد الخبر عن عمرو بن علي وابن مسعود وابي بن هب وزيد بن ثابت
وابي مسعود الانصاري واسامة بن زيد قالوا ليس للنساء من الولاء الا ما اعنق
وعن ابراهيم قال ليس للنساء من الولاء الا ما اعنقن او ما عتق من اعنق
قوله ويسوي فيه الاعاق بالمال ويعين اي يسوي في ثبوت الولاء للمعتق
الاعاق بالغير مال لا لطلاق قوله عليه السلام الولاء لمن اعنق قال

ولان عنق الذنوب الموت المولى

في

شرح الطحاوي النجدة في هذا ان كل من ثبت العنق من جهة ثبت الولاء منه سواء
شرط الولاء او لم يشترط او تبرأ من الولاء وسواء كان العنق ببدل او بغير
بدل وعنق الاعاق او القرايه او اداء بدل الكتابه او بعد الوفاة
بالتدبير والاستيلاء وسواء كان العنق عن واجب هارة القتل والافطار
والظهار والنذور والايان وغيرها او غير واجب وكذلك اذا امر غير
باعنق عبده في حال حيوته او بعد وفاته فان العنق يكون عن الامر والولاء له
والتمس ان يكون عن المأمور به قال زفر وتوفى اعنق عبدك عنى ولم يدرك
البدك عنق عن المأمور والولاء له عنداى حقيقه ومحمد قال ابو يوسف يعنق
عن الامر والولاء له وتوفى اعنق عبدك على الف درهم ولم يقل عنى فاعنق
فانه سوقت على قول العبد فان قيل في المجلس الذي علم يعنق ويلزمه المال والا فلا
وان اعنق عبده عن غيره بغير امره كان العنق عن المعنق والولاء له اجاز ذلك
الرجل ولم يحجز حيا فان اوميت لان العنق وقع عنه فلا سوف على غيره كذا
في شرح الطحاوي **قوله** قال فان شرط انه ساييه فالشرط باطل والولاء لمن
اعتق اي قال القدوري في مختصره والساييه العبد يعنق ولا يكون ولا له لمعتقه
ويضع ماله حيث شاء كذا في مجمل اللغة والاصل فيه ما روى ان عاتبة ام المؤمنين
رضي الله عنها ارادت ان تشتري بريرة لتعتقها فقال اهلها على ان ولاها لانا قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنعك ذلك فانما الولاء لمن اعنق روى البخاري
هذا الحديث بروايات مختلفة وفي كل ذلك ان الولاء لمن اعنق فعمل ان شرط بطلان
الولاء عن المعنق باطل قال الحزقي في اصحاب احمد بن حنبل في مختصره ومن
اعتق ساييه لم يكن له الولاء عليها **قوله** قال واذا اذى المكاتب عتق وولاه
المولى اي قال القدوري في مختصره وذلك لان عتق المكاتب واقع من جهة

في

المولى بالسبب الذي يشرع وهو الكفاية والولاية لمن اعتق غاية ما في الباب انه ما خسر
عتقه الى الاداء فاشبه العتق المعلق بشرط هذا اذا اذاه في حال حيون المولى فلذا
اذا مات المولى قبل الاداء ثم اذاه المالك على جوفه الى ورثه المولى يكون
الولاية من الميت لان الورثه وان كانوا يخلفونه في الاستيفاء لان العتق حصل
بما يشرع من السبب حتى انه ورثه الدور من عصبه الميت دون الاناث وقد بيناه
فيل كتاب الولاء في مسألة موت المولى وهو المراد بقوله وقد قررناه في المالك
وقالوا في العبد الموصى بعتقه او شرأيه وعتقه بعد موته ان ولاؤه للميت
لان العتق يقع عنه وترثه على حكم ماله فقد وقع العتق في العبد وهو
على ماله فيكون ولاؤه له كذا في شرح الاطعم **قوله** وان مات
المولى عتق مدبروه وامهات اولاده وهذا لفظ العدوري في مختصر وتامه
فنه وولاه وهدله اما عتق المدبر فلما روى في باب المدبر من موله عليه
السلام المدبر لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من المثلث ولما علل في باب
المدبر ايضا بقوله ولان المدبر وصية لانه تبرع مضاف الى وقت الموت
والحكم غير ثابت في الحال فسقط من الثلث حتى لو لم يكن له مال غير يسعى في
ثلثيه واما عتق ام الولد فلما روى في باب الاستيلاء من حديث سعد بن السبي
ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بعتق امهات الاولاد وان لا يبعن في دين ولا
يجعلن من المثلث ولان الحاجة الى الولد اصلية فمقدم على حق الورثه والذين
كالذكفين واما ثبوت الولاية من المولى فلان العتق حصل بالسبب
السابق من المولى وهو المدبر والاستيلاء **قوله** ومن ملك دار خمر
محرم منه عتق عليه هذا لفظ العدوري في مختصر وتامه فنه وولاه له اعلم
ان من ملك دار خمر محرم منه يعتق عليه صغيرا كان المالك او كبيرا صحيح

العتل ومجنونا وقال مالك واصحاب الطواهر لم يعتقوا الا ما عتقوا المالك
وقال الشافعي لا يعتق بالملك الا من له ولا ذولا يعتق من له رحم غير محرم
بالاجماع واهل الذمة والاسلام سواء لغوم ما روى في السنن مسند الى شمس
عن النبي صلى الله عليه قال من ملك دار خمر محرم فهو حر واذا ثبت العتق على من
ملكه ثبت الولاية منه لان السبب واحد منه وهو العتق عليه وسيان
الافريل مرمى اويل كتاب العتاق وقوله لما بينا في العتاق اشار الى الحديث
المدبور **قوله** واذا تزوج عبد لرجل امه رجل اخر فاعتق مولى لامه
الامه وهي حامل من العبد عتقت وعتق جملها وولاه الحمل لمولى الام لا يتقل
عنه ابدا وهذا لفظ العدوري في مختصر قال الشيخ ابو جعفر الطحاوي في
مختصره ولو ان عبد تزوج امه لغوم فحلت منه ثم اعتقها مولاه وهي
حامل كان له ولاد وهما وولادها ولم يتحول ذلك الولاية ابدا الى مولى
ابيه وان اعتق ابو في المدة التي يعلم بها ان الامه كانت حاملا بالولد يوم اعتقت
بان تاتي به بعد عتقها لاقل من ستة اشهر فيعلم بذلك انها كانت حاملا يوم
اعتقت الا ان تكون في عدة من طلاق باين او من موت زوجها ملون ما جأت
به لاقل من ستة اشهر محلوما بوقوع العتق عليها وهي حامل به الى هنا لفظ الطحاوي
رحمه الله الاصل في هذا ان كل من كان له ولاد لنفسه فلا يكون نعتا
لغيره في الولاية لانه وجد ولاه قصد انا الذي ثبت بالقصد كان اولى وانما
ثبت الولاية للحمل مقصودا لان الحمل لما كان ثابتا يوم اعتقت الام كان
سائر اجزاها فوق العتق عليه مقصودا كسائر اجزاها لان الاوصاف
القائ في الامهات تسري الى الاولاد وهذا اذا ولدته بعد عتقها لاقل
من ستة اشهر او ولدته ثمانية من اجزاها لاقل من ستة اشهر ليقين الحمل حين عتاق

الام لان التوامين خلفا من ماء واحد فادانبت وجود احدهما وقت اعتناى الام
 وجود الاخر ضروري وانما ثبت الولاء لمولى الام لعوله عليه السلام الولاء لمن
 اعتق وانما لم ينتقل الولاء عن مولى الام الى مولى الاب اذا اعتق الاب لان ظاهر
 قوله عليه السلام الولاء لمن اعتق يقتضي ان لا يكون الولاء لغیر المعتقد ولان النبي
 صلى الله عليه ابطل في حديث بريح ثبوت الولاء لغیر المعتقد فلو جاز تحوّل الولاء
 كما شرطه لغیر المعتقد وهذا الذي ذكره القدرى من ثبوت ولا الولد لمولى
 الام في ولا العتاقه بخلاف ولا الموالاة حيث يكون ولا الولد لمولى الاب فان المرأة
 الحبيلى اذا واثت رجلا وزوجها والى غير ذلك الرجل فولا الولد لمولى الاب
 لان ولا الموالاة لا بد له من الاحباب والقبول والجنين ليس باهل لذلك فلم يثبت
 الولاء في الجنين مقصودا وانما ثبت تبعاً فجعله تابعا للاب اولى لان الولاء في معنى
 النسب والاصل في الانساب هو الابا اتما ولا العتاقة في الجنين اذا كان
 موجودا وقت اعتناى الام ثبت مقصودا لونه محلا للعقد ثبت الولاء من مولى
 الام يظهر الفرق **قوله** قال فان ولدت بعد عتقها لاكثر من سنة اشهر
 ولدا فولا مولى الام اى قال العدوى في مختص وتماه فيه فان اعتق
 العبد جبر ولا ابنه وانتقل عن مولى الام الى مولى الاب وانما ثبت ولا الولد لمولى
 الام ثم انجز الولاء الى مولى الاب اذا اعتق لان الولاء لم يثبت في الولد مقصودا
 لوجود المشك في وجوده يوم اعتناى الام وانما ثبت العقد منه تبعاً للام بسرايه
 العقد اليه لا تصاليها فاذا ثبت عتقه تبعاً كان ولاؤه ايضا تبعاً للام فيثبت
 من مولى الام لانه تعدت راياثت الولاء من مولى الاب فاذا اعتق الاب زال
 التعدد رجز الولاء الى مولاة لما روى محمد بن الحسن في الاصل عن عمر بن الخطاب
 رضى الله عنه قال اذا كانت الحرة تحت مملوك فولدت عتق الولد بعينه

نادا اعتق ابوهم جبر الولاء وروى محمد ايضا عن زر بن اعوام انه انصر نحسين قتيبة
 لنفسه العجبة ظرفهم وامتهم مولاة لرافع بن خديج وابوهم عبد لبعض الحسرة
 من جهينة او لبعض الاشجع فاسترى الزبير اباهم فاعتقها ثم قال انتسبوا الى
 وقال رافع بن همر مولى فاختصموا الى عثمان فقضى بالولاء للزبير ولان الولاء ضرب
 من التقصيب وانما ثبت من جهة الاب يدل عليه الاحكام والنص والعقل
 والاصل فيه ان الولاء حجة في النسب ثم النسب اذا تعد راياثته من الاب
 ثبت من الام فاذا حدث النسب الى الاب عاد اليه فاما عن اذا كذب نفسه
 انتسب الولد اليه فادانبت في الولاء واورد الشيخ ابو نصر في هذا المقام سؤالا وجوبا
 فقال فان قيل ان الولاء جعل في الشرعة منزلة النسب والنسب لا يفسخ فذلك
 الولاء يجب ان لا يفسخ بعد ثبوته قيل له كذلك نقول لا يفسخ ولكن
 حدث ولا اولى منه مقدم عليه فانقول في الاخ له تقصيب فان حدث
 للرجل ابن كان اولى من الاخ وان لم يطل تقصيبه بخلاف المسئلة الاولى هي
 ما اذا ولدت لاقل من سنة اشهر حيث لا ينجز الولاء اذا اعتق الاب لان الاعتاق
 وقع على الجنين مقصودا لا يتبع للام فلا يتحوّل الولاء وبخلاف ما اذا اعتقت
 الامة المعتقد عن موت او طلاق بحات مولد لتمام سنتين منذ يوم مات
 او طلق وقد اعتق الاب رجلا اخر كان ولا الولد لمولى امه لا ينتقل لان العقد
 وقع على الجنين مقصودا لوجود الحمل وقت اعتناى الام لانه لا يرضى العلوق
 بعد الموت والطلاق البين فيسند العلوق الى حال الحيوة وحال المكاح
 يكون الحمل موجودا حال اعتناى الام لا محالة والطلاق البين في
 مختص وقد درناه واتبعه الامام الاسعادي في شرحه والحال الشهدا طلق
 الطلاق ولم يثبت بالبائين حتى يثبت بالبائين والرجعي جميعا واتبعه صاحب الهداية

العرب
 احكامهم في النكاح

وذلك لانه لا ثبت الرجعة بالشك فان العلوق قبل الطلاق مثبت وجود الحمل وقت
اعتناق الام مثبت عقده مقصودا فيثبت الولاء ايضا مقصودا والولاء اذا ثبت قصدا
لا يتحول بعد ذلك الى مولى الاب **قوله** قال عليه السلام الولاء لحمة كلهم النسب
لا يباع ولا يوهب ولا يورث ذكره محمد بن الحسن هذا في الاصل عن عبيد الله بن عمر عن
عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقسر في الجمع وقد
الادب اللحمة بالقرابة وقال في المغرب اي تشابك ووصلة توصلة النسب
قوله خلاف ما اذا اعتقت المعتقة عن موت الى اخره فصل بقوله فاذا صار
اهلا عاذا الولاء لله يعني ثم يعود الولاء الى مولى الاب وهذا لا يعود وقد بيناه
قوله وفي الجامع الصغير واذا تزوجت معتقة بعبد تولدت اولادا الى
اخره وصورته في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في امره خبر
تزوجت عبدا فولدت منه مجنى الولد فعقلت عاقلة الام ثم اعنى الاب انه مجز
مواليه ولا الولد ولا يرجع موالى الام بشئ مما اذوا الى هنا لفظ اصل الجامع الصغير
وذلك لما روى عن عمر وعثمان في آخر من الصحابة ان الاب اذا اعتق حبر
ولا الولد الى مواليه لان الولاء لحمة كلهم النسب والاصل في الانساب الاباء
وانما ثبت الولاء من الاب لما منع فاذا زال المانع ثبت منه فاللعن اذا ادب نفسه
فلو ان عاقلة الام عقلوا اجنابته لا يرجعون بذلك على عاقلة الاب اذا اعنى
وان انجز الولاء الى موالى الاب هذا ذكر في كتاب المعامل لان الولاء من قوم الاب
ثبت معصورا على حال عناق الاب فلم يظهر ان عاقلة الام تضوادينا على عاقلة
الاب فلا يرجعون مما اذوا عليهم لانهم حين عقلوا لم يكن الولاء لموالى الاب
بل كان لموالى الام وانما ثبت لموالى الاب في المستأنف **قوله** العسة ابو
اللبث في كتاب العتاق من شرح الجامع الصغير وليس هذا الولد المستأنف

ادحى معقل عنه عاقلة الام ثم ادعاه الاب رجوع عاقلة الام على عاقلة الاب
لان هنالك قد استند ثبوت النسب الى الاصل وتبين ان ولادة في ذلك الوقت
كان لموالى الاب واما ههنا فلم يستند الى حال متقدم **قوله** وكانوا يحبون
على اذا العقل لا متبر عين لانهم اجبروا على الاداء لانهم كانوا عاقلة حينئذ طاهرا
فاذا ثبت النسب من الاب بالادب ثبت من زمان العلوق وظهر ان قوم الام
تضوادينا عن غيرهم علم القاضي فيرجعون بذلك على عاقلة الاب
قوله قال ومن تزوج من العجم بمعتقة العرب فولدت له اولادا فولد
اولادها لمواليها عند ابي حنيفة اي قال الدورى في مختصره **قوله** في
شرح الاقطع وهو ايضا قول محمد كداد كرى في الاصل وقال ابو يوسف
حكمة حكمانيه وقال صاحب الهداية الخلاف في مطلق المعتقة والوضع
في معتقة العرب وقع اتفاقا يدل عليه ما قال محمد في الجامع الصغير عن يعقوب
عن ابي حنيفة رضى الله عنه في المرأة تعتق فتزوجها بطلحى ثم اسلم فوالى رجلا
وعاقده ثم ولدت له ولدا قال مواليه موالى امه الى هنا لفظ اصل الجامع الصغير فصح ما قال
صاحب الهداية لان محمدا وضع المسئلة في مطلق المعتقة ولديها خلاف في الجامع
الصغير كما ترى وقالوا في شرح الجامع الصغير هذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال
ابو يوسف ولا الولد لمولى الاب وفسر المعتقة انما للثب البطلحى رجل من غير العرب
في شرح الجامع الصغير وقال خزانة السلام معنى هذا ان تكون المعتقة كافرة
كافية وقال خزانة الدين قاضى خان واجمعوا انها لو كانت معتقة او كان الاب معتقا
خاصه والام من الموالى بالموالاة فان الولد تابع للاب وكذا لو كان الاب
عربيا والام معتقة فالولد تابع للام للاب ويدل على صحة ما قال صاحب الهداية
ما ذكره الطحاوى في مختصره واذا اعنى الرجل امه فتزوجها رجل مسلم ليس يعزى

ولا يولى عتاقه لعربي فولدت منه ولذا فان باحسفه رضي الله عنه كان يقول
ولا يولى امته لان اباها لا نسب له ولا ولا علمه في هذا الموالى اليه وقال ابو يوسف
ومحمد حكمه في هذا حكم ابيه ولا ولا علمه في هذا الموالى اليه والصحيح ان محمد اعم
ابي حنيفة الى هنا ط الطحاوي في مختصره وقال الحاكم الشهيد في باب خبر
الولا من مختصر الحافى واذا كانت الام معتقة والاب حر مسلم لم يعتق فالولد لموالى
الام في قول ابي حنيفة ومحمد وهذا العبد سوا معنى لو كان الاب عبدا والام
معتقة كان ولا الولد لموالى الام فلذا اذا كان حرا ليس بعربي ولا يعتق ثم قال
في الحافى وكذلك ان كان قد والى الاب رجلا لاها موالاة عتاقه والعتاقه
اولى من الموالاة ثم قال في الحافى فان كان الاب من العرب او مولى عتاقه فان الولد
ينسب الى قوم ابيه وقال ابو يوسف في هذا طه الولد مولى لموالى الاب وجه
قول ابي يوسف ان الولد ينسب الى قوم الاب بالانفاق يجب ان يكون
ولا لا تابع للولا الاب لان الولد لا يملك النسخ ما حدث خلاف ما اذا كان
الاب عبدا حيث يكون ولا الولد لموالى الام بالانفاق لان الاب هالك معنى
لانه لا يقدر على شئ قال تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شئ ولان
الرق من اثار الفرس لانه جزا الفرس الاصل والفرس موت معنى قال تعالى
او من كان ميتا فاحييناه اى كافرا فهديناه ووجه قوله ان الولد لا يملك النسخ
وهو منع عنه عليه من قبل موالى الام بالحريه بطريق التبعية للام فكان الولد
لم ولان الولد ثبت للنصرة وهذا موجود في موالى الام لان موالىها تنصرون
بالقبائل ولم يوجد ذلك في الاب العجمي الذي ليس بمعتق لان العجم ضيعوا نسابهم
ولا يكون سائر المسلمين عاقله له لانه لا قرابة بينه وبينهم والموالاة منه وس
منقطعة فكان عاقله الاولاد قوم امهم ولان الاب لو كان عبدا كان ولا الولد

لوالى الام

لوالى الام لانه لا عاقله لايه فكذلك في مسلمنا لدا في شرح الاقطع وكذلك
لو كان الاب والى رجلا كان ولا الولد لموالى الام لان ولا العتاقه اقوى
من ولا الموالاة ولا يعتبر الادنى بمقابله الاقوى الا ترى ان مولى العتاقه
مقدم على ذوى الارحام ومولى الموالاة مؤخر عن ذوى الارحام وان ولا
الموالاة يقبل النسخ ولا العتاقه لا يتقبل ولقد اخرج رجل من دار الحرب
واسلم ووالى رجلا ثم سبي ابوه من دار الحرب واعتق صار ولا الولد للذي
اعتق الاب وبطل ولاؤه من الذي والا لانه ظهر اقوى الولدين فكذلك
هنا ثم اعلم ان الجدة هل تجزى الولد ام لا قال الحاكم الشهيد في مختصر الحافى
قال الشعبي اذا اعتق الجدة جزا الولد وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد
لا تجزى الجد الولد ولا يكون مسلما باسلام الجدة لدا في الكافي بيانه ان معتقة
لقوم زوجها عبدة وحصل له منها ولد فولا الولد لمولى امته بلا خلاف
فان اعتق الاب تجزى ولاؤه الى موالى ابيه فان لم يعتق الاب ولذنه اعتق الجدة
لم تجزى الولد الى موالى ابيه وقال الامام سراج الدين في شرحه لغرايبيه
الموسوم بالسراجي قال شرح وسنيان ومالك واهل المدينة ان الجدة تجزى ولا ولد
الابن من موالى امته الى موالى ابيه وبه قال الاوزاعي وابن ابي ليلى وابن المبارك
وقال زفران كان الاب حيا فاجدة لا تجزى الولد وان كان ميتا تجزى الولد وقال
في الاسرار وشرح الاقطع قال السافعي الجدة تجزى الولد لم ان الولد
لم يملك النسخ فثبت من الجدة لانه اصل في باب النسب ولنا ان
الولا فرع النسب وتابع له فلا يثبت النسب من الجدة بدون ثبوته من
الاب ولهذا اذا ادعى الجدة ونفى الاب لم يثبت النسب الى دعوتيه وبدعوى الاب
ثبت النسب منه ومن الجدة بتعاقد الرثيث النسب من الجدة بدون ثبوته

لا يكون الولد مسلما
باسلام الجدة
رسول

من الاب لم يثبت الولاء بالطريق الاول ولان الجدة يدلى اليه بواسطة فلم يجز الو
 كالاخ والعهد ولا يكون مسلما باسلام الجدة اذ لو جاز اتباعه الجدة في الاسلام
 جاز اتباعه جده الجدة الى ما لا نهاية له فيلزم ان يكون الكفار لهم مسلمين تبعاً
 لا دم وقاراً يفسرهم ولا وجه الى ذلك للزوم الجمع بين النقيضين قال
 في مجمل اللغة العجم خلافت العرب والاعجمي الذي لا يفسح وان كان من
 العرب **قوله** قال ولا العتاقة تعصيت اي قال القديري
 في مختصره وذلك لما روى الحسن بن مادي المجزء عن ابي حنيفة رضي الله عنه
 عن الحكم عن عبد الله بن شداد بن الهاد ان ابنه حمزة بن عبد المطلب اعتقت
 غلاماً لها تم مات المعتق وترك ابنته فاعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ابنته النصف واعطى ابنه حمزة النصف وقد مر ذكر هذا الحديث
 في اوائل كتاب الولاء فاعلم من هذا ان ولا العتاقة تعصيت وروى اصحابنا
 في كتبهم ان رجلاً اشترى عبداً فاعاقه فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم
 ذلك فقال هو اخوك ومولاك ان شريك فهو خير لك وشريك وان فرك
 فهو خير لك وشركه ولو مات ولم يترك وارثاً كنت انت عصيته وروى محمد
 هذا الحديث في كتاب الولاء من الاصل عن ابي يوسف عن اسعبل بن مسلم عن
 الحسن البصري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنى قوله هو اخوك
 اي في الدين ومعنى قوله ان شريك فهو خير لك اي ان شريكك بالمجازاة على
 صنيعك فهو خير لك لانه انت تدب لما تدب اليه قال عليه السلام من ارزئت اليه
 نعمة فليس شكرها وشركك لانه وصل اليك بعض الثواب في الدنيا فينتقص
 بعد من ثواب الاخرة وان فرك فهو خير لك لانه يبقى ثواب العمل كله
 لك في الاخرة وشركه لان فركه ان النعمة قبيح قال عليه السلام من لم يشكر الله

لله يشكر الله تعالى **قوله** بدليل الحديث الثاني اراد به حديث ابنه حمزة وهذا
 لان النبي صلى الله عليه وسلم جعلها عصبة مع وجود الوارث لان البنت الضليلة
 وارثة ولكن ليست بعصبة فاعلم هذا ان المراد من قوله عليه السلام فان مات
 ولم يترك وارثاً وارث هو عصبة لا وارث مطلق **قوله** قال فان كان
 للمعتق عصبة من السب فهو اولي الي قال القديري في مختصره وقامه فيه
 وان لم يكن له عصبة من جهة النسب فيرثه للمعتق وذلك لان النبي صلى الله عليه
 وسلم اجرى الولاء مجرى السب حيث قال الولاء لجهة لجهة النسب وما اجرى مجرى
 غير سب حمله عند عدمه ولان النبي صلى الله عليه وسلم قال ولو مات ولم يترك
 وارثاً كنت انت عصيته والمراد من الوارث وارث عصبة فاذا ترك عصبة من النسب
 كان هو اولي من المعتق وهذا هو المراد بقوله لما ذكرنا **قوله** تاويله اذ لم
 يكن صاحب فرض دو حال اما اذا كان فله الباقي بعد فرضه اي تاويل قول
 القديري وان لم يكن عصبة من السب فيرثه للمعتق ولهذا التاويل وجهان
 احدهما ان يقال اذا لم يوجد صاحب فرض دو حال غير الفرض كالاخ والجدة
 فان للاخ حالاً سوى حال الفرض هو العصبية فاذا وجد صاحب فرض صفته
 هذا يكون الباقي بعد الفرض لصاحب الفرض لا شيء للمعتق يكون الضمير في فله الباقي
 على هذا التاويل راجعاً الى صاحب الفرض والوجه الثاني ان يقال اذا لم يوجد
 صاحب فرض دو حال واحد وهي حال الفرض لا حال له عنده كنت المعتق
 فاذا وجد صاحب فرض صفته هذا يكون الباقي بعد فرض صاحب
 الفرض للمعتق والضمير على هذا التاويل في فله راجع الى المعتق والضمير في
 لانه عصبة على التاويل الاول راجع الى صاحب الفرض وعلى التاويل الثاني
 راجع الى المعتق **قوله** على ما روينا اشارة الى قوله ولو مات

ولم يترك وارثا انت عصبته **قوله** وهذا لان العصبه من يكون
 الناصبه لبيت النسبه اشارة الى قوله لانه عصبه ويال للقبيلة
 الواحدة بيت النسبه **قوله** وبالمولى الانتصار على ما مر اشارة
 الى ما ذكر في اول كتاب الولاء بقوله وكان العرب يتناصرون باشياء وقر
 النبي صلى الله عليه وسلم تناصروا بالولا بنوعيه وقال الامام
 سراج الدين في شرحه لفرايضه في باب العصبات ثم عند جمهور الصحابة
 رضوان الله عليهم اجمعين الباقي من سهام دوى الفروض اذا لم يكن له من العصبات
 النسبه احد يعطى لمولى العتاقة وعن عمر بن الخطاب وان مسعود رضى الله عنهما
 الباقي من سهام دوى الفروض مردود عليهم الا اذا كان زوجا او روجه لم يند
 لمولى العتاقة والنوى على الاول **قوله** فان مات المولى ثم مات المعتق
 فمراثة لبي المولى دون بناته ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعق من
 اعتقن او كاتب من كاتبين الى هنا لفظ العدوى في محض قال
 محمد في الاصل ورد الخبر عن عمرو بن عثمان بن مسعود واثني بن لعن وزيد بن ثابت
 وابن مسعود الانتصارى واسامة بن زيد قالوا ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن
 وعن ابراهيم قال ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او كاتبين او اعق من اعتقن
 وهذا مذهب العامة وعليه الفتوى وروى الامام سراج الدين في شرح
 الفرائض عن شرح ان كل من رث الميت ففرض او تعصيب يرث من عتقه
 الميت لقوله عليه السلام الولاء لجهة لجهة النسب **قوله** وفي اخيه او جده
 ولأهله معتقن اي وفي اخيه او جده صاحب الهداية بصورة الحديث
 قد سناها واشارة الى قوله قبل هذا قريبا من ورقة فان اعتق العبد جرد ولا
 ابنه وانتقل من موالى الام يعني فما اذا اولدت المعتقة لاكثر من ستة اشهر

رثت ولا الولد من موالها ثم اعتق الاب جز الولاء اما اذا اولدت لافل من ستة اشهر
 فلا تغفل الولاء باعتناق الاب ابد او قد مر بانه وصون جز ولا يقيق المعتق امرأة
 اشترت عبدا فاعتقته ثم هو اشترى عبدا فزوج ما ذن مولاه معتقه يوم فولدت
 ولدا اكثر من ستة اشهر بعد عتقها كان ولا الولد لموالها لتعذر انبساطه
 من الاب فاذا اعتق الاب بعد ذلك جز ولا الولد الى نفسه ثم جز معتقه وهو
 معتق المرأة الى نفسه ثم جز ثمة المرأة المعتقة الى نفسها فالاب يجر الولاء لا لافان
 ربي اجد اختلاف درناه فل هذا واختلاف في الحد من قبل الا
 واما الحد من قبل الام فلا يجر بالاجماع لدا ذكر الامام سراج الدين في
 شرح فرائضه **قوله** ولان ثبوت المالكية والقوة في المعتق من جهتها
 فينسب بالولاء اليها وينسب لها من ينسب الى مولاهما خلافا للسب هذا ليل
 ثاني علقى على ان ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعق من اعتقن سانه ان يعتق
 حصل الثمن والمالكية في العبد من جهة معتقه فاذا كان المولى هو المعتق هي المرأة
 ينسب من اعتقته المرأة ومن اعتقه من اعتقته المرأة اليها بالولاء حيث يقال
 معتق فلانة ومعتق معتق فلانة فاذا ثبت نسبهما الى المرأة بالولاء ورثتهما وليس
 نسب الولاء كنسبة السب لان الولاء ثبت من اعتقه ذكر كان أو أنثى
 ونسب الولد لا يثبت من المرأة بل يثبت من الرجل لان نسب الولد من له الفراش
 وهو الزوج لانه مالك لبضع المرأة وصاحب الفراش والمرأة مملوكة لا مال له
 ونسب الولد باعتبار الفراش وظاهر الفرق **قوله** وليس حكم ميراث
 المعتق مقصورا على بنى المولى بل هو لعصبته الاقرب فالاقرب ذكر هذا
 مريعا على سلة القدوري وانما كان الميراث للعصبه الاقرب فالاقرب لقوله
 عليه السلام الولاء للاكثر ولان الولاء لا يورث فلو كان بالارث لكان

مد
رقيد

انما هو الزوج

الاولاد والاعقاب والمراد انهم يورثون
 الاكثر منها لانهم يورثون

الذكر والابن من اولاد المعقن سواء كان الولد اعتبارا والنصرة
والنصر بالذكور لا بالاناث لضعف بنين خلف المولى الذي اعتق
العبد في الولد من تحقق النص به فكان الولد المذكور لا للاناث
ولهذا اذا اعتقت المرأة عبدا فماتت وتركت اباهما وابنها كان الارث كله
للابن ولا شيء للاب عند ابن حنفية ومحمد لان الابن اقرب العصباء
والولاء بالعصوبة ولا يظهر عصوبة الاب مع الابن وقال ابو يوسف اخيرا
لا يها سدد من الميراث والماضي للابن كداد لراحم الشهيد في الكافي
لان الاب عصبية والابن عصبية فقد استويا في العصوبة ولكل احد
اموي والقوي تؤشر في الفضيل لافي اصل الاستحقاق وقال في شرح الطحاوي
ولو ترك جدي مولاة وهو ابوابيه واخا مولاة لابيه وامه اولاديه فان ميراثه
للجد عند ابن حنفية لانه لا يورث الاخوة والاخوات مع الجد وعندهما
سهما نصف لان الجد يقاسم الاخوة كاخيه **قوله** وهذا الولد لابن
المعقنه حتى يرثه دون اخيه لما ذكرنا اشارة الى قوله لانه اقربها عصوبة يعني
اذا ماتت العبد المعقن وترك ابن المعقنه واخاها كان الولد لابن المعقنه
لانه اقرب العصباء ولكن عقل جناية المعقن على الاخ لان الاخ من قوم
ابيه والاصل في العقل قوم الاب وابنها لا ينسب الى قوم ابيه بل ينسب الى قوم
زوجها **قوله** ولو ترك المولى ابنا واولاد ابن اخر فميراث المعقن لابن
دون بني الابن لان الولد للكبير هذا اللفظ القدوري في مخصص قال
صاحب الهداية معناه بنى ابن اخر لانه لا يشترط كل ان الميراث لابن اذا
كان البنون بنى ذلك الابن قال محمد بن الحسن في اول كتاب الولد
ورد الخبر عن عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود وزيد بن

ثابت وابي بن ثعلب وابي مسعود الانصاري واسامه رضي الله عنهم اجمعين
انهم قالوا الولد للكبير قال شيخ الاسلام علاي الدين الاسجاني رحمه الله في
شرح الكافي وارادوا بالابن القريب لان الابن من الاولاد يكون وحده اقرب
الى وجود الاب من غير فكثروا به عنه وقال في شرح الاقطع وقولهم الولد
للكبير خرج على المعتاد وهو ان الابن يكون اكبر من ابن الابن
في اكثر الاحوال وان كان في حاله مد يكون ابن الابن اكبر من غيره وقال
في المغرب المراد اقرب الاولاد نسبيا لا اكبرهم سنا وقال
في الفائق في حديث النبي صلى الله عليه وسلم مات رجل من خزاعة
او من الأزد ولم يدع وارثا فقال ادفعوا الى البر خزا عه اى ادفعوا مالهم الى كبره
وهو اقربهم الى الجد الاول ولم يذكر السن وقال الامام الاسجاني رحمه الله في شرح
الكافي قال شرح الولد بمنزلة المال يورث عنه كما يورث عنه امواله وابو
حنيفة وابو يوسف ومحمد لا يقولون بالارث بل ثبت لم ابتداء هو يقول
فداحق ثبت للميت في حال حيوته فيورث عنه كما يرث الحقوق ولما قوله
عليه السلام الولد لجهة النسب لا لجهة الميراث ولا يورث وقال
الحاكم في الكافي وسيرهم عند همداني سير قوله عليه السلام الولد للكبير رجل
اعتق عبدا ثم مات وترك ابنين ثم مات احد الابنين ترك ابنا ثم مات المعقن فيرث
لان المعقن اصله دون ابنه وكذلك القول في كل عصبية على هذا
الساس في أن الولد للكبير منهم ذلك الوقت وقال في شرح الطحاوي ولو اثنى ما
ترك خمسة بنى ابن المعقن وابن ابن المعقن من اخر الميراث اسداسا لانهم يرثون
بالعصوبة وعصوبتهم بالسوية **قوله** في ولاية المولاة اخر ذكر
ولاية المولاة عن درولاء العتاقة اقوى لثبوتها بالاجماع وفي ولاية المولاة

خلاف ولان رآه الفناقه لا يقبل الفسخ وولا الموالاة يقبله **قوله** قال
واذا اسلم الرجل على يد رجل روالاة على ان يرثه ويعقل عنه او اسلم على يد غيره
ووالاة قالوا لا صحيح وعقله على مولا فان مات ولا وارث له عن غيره ميراثه
للمولى اى قال العدوى في محضه وانما قال ووالاة لان محضه
الاسلام لا يثبت الولاة ما لم يعقد عقد الموالاة وهذا هو مذهب اصحابنا
والشيعى ومالك والشافعى والثوري وعند عمر بن عبد العزيز وسعد بن المسيب
والليث بن سعد يثبت الولاة بمجرد الاسلام على يد رجل كداد كسر
الامام سراج الدين ابو طاهر محمد بن عبد الرشيد السجستاني في اوائل شرح
فرايضه وجه قوله ما روى الترمذى في جامعه باسناد الى تميم الدارى قال
سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما السنه في الرجل من اهل الشرك
يسلم على يد رجل من المسلمين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو اولى الناس
نحياه ومما تاملنا ان عقد الموالاة شرط لقوله تعالى والذين عقدت ايمانكم
فانهم كانوا سوارثون بالاسلام والنصرة ثم نسخ ذلك ولان الناس
كانوا يوالون على عهد الصحابة ولم يزو عن احد منهم انه اخذ الميراث بنفس الاسلام
وصورة عقد الولاة ما قال في شرح الطحاوى وهو ان يقول انت مولاي جنتي
عليك وجنائيك على وميراثي لك ان مت ولا يرث الاسفل فادامنا
كان ميراثه للاعلى ان لم يكن له وارث ولا يرث الاسفل من الاعلى الا اذا شرط
ميراث الاعلى لنفسه ومن اسلم على يد رجل بنفس الاسلام لا انعقد له الولاة
وله ان يوالى من شاء ان شاء الى مع الذي اسلم على يديه وان شاء الى مع غيره
ان تحول بولاه الى غيره ما لم يعقل عنه فاذا عقل عنه بعد ذلك ليس له ان يوالى

عن الا اذا كان ابو في دار الحرب فسبى فاعتقه مولاة ثبت ولان من عقده
وخرج ولا الولد الى نفسه واللفظ حر وجنايته على بيت المال وميراثه
ليست المال فاذا ادرك كان له ان يوالى مع من شاء الا اذا عقل عنه بيت
المال فليس له ان يوالى احدا في شرح الطحاوى وقال شيخ الاسلام
علاء الدين الاسجاني في شرح الخافي للحاكم الشهيد الولاة ان يقول له انى رجل
غزيت ليس لي عشيرة ولا ناصر فانضم اليك والى عشيرتك حتى اعد من
جملتك فتصيرنى وتخل عني نوابي وان مت كان ميراثي لك يقبل منه
منعقد بينهما عقد موالاة ويكون بمنزلة الموصى له بجميع المال ينفذ ايضا
اذا لم يكن له وارث وهذا جائز عندنا وعند الشافعى ولا الموالاة باطل
لان سبب الارث الغرض او العصب وولا الموالاة ليس هذا ولا ذاك
فلا يجب به الارث والعقل ولان منه ابطال حق بيت المال فلا يصح ولهذا
لا يصح عنه الا يصح جميع المال اذا لم يكن وارث اصلا لئلا يلزم ابطال حق
بيت المال وانما يصح في الثلث ولنا قوله تعالى والذين عقدت ايمانكم
فانهم كانوا سوارثون فاعا صم وحنم والاساى عقدت بالخفيف لغزالف وراين
ان كثر وما نفع وابوعمر ووان عامر عاقدت بالغ والذين متدا فيه
معنى الشرط فلماذا وقع خبر مع القاء وهو قوله فان توهمنا
في التفسير بقدره والذين عقدت لكم ايمانكم وهو عقد الموالاة
وهي سرورة والوراثة هاتبة عند عامة الصحابة والعلماء هو قولنا هذا
لفظه وقيل انه منسوخ نسخ بقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب
الله تعالى وروى محمد بن الاصيل عن مسروق ان رجلا من اهل الارض والى ابن عمه
له واسلم على يديه فمات وترك مالا مالا ابن مسعود عن ماله قال هو لمولاة

وعن ابي الاسفث انه سأل عمر بن الخطاب عن رجل اسلم على يديه ووالاه مات
وترك مالا فقال عمر ميراثه لك فان آتيت فليت المال وهذا له بدل على صحة
عقد الموالاة ولان مال الانسان له الا ان الشرع خص الورثة به بعد
استغناؤه عنه فاذا لم يكن له ورثة كان المعتبر خصصه لانه احق بالنظر
في ماله والجواب عن قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض فيقول
انه لا يتنقض نسخ قوله تعالى والذين عاهدت ايمانكم لان الاولوية بذلك
على المفضل لا على النسخ ونحن نقول بموجب ذلك حث لا يرث مولى الموالاة
مع وجود دورى الارحام وقوله فيه ابطال حق المال فلا نسلم ذلك لان المستحقين
للمال بيت المال مجهول اعيانهم والمجهول لا يصلح مستحقا وانما تصرف المال الى بيت
المال لضرورة عدم المستحق لان بعض الناس ليس باولى من البعض بضار كل المسلمين
سواء لان كل واحد منهم قريبه من حيث الاسلام مصروف ذلك الى نفقة المرضي
رأدوهم اذ كانوا اقربا الى الله من المولى الذي لا مال له ولا نفقة له فينفق عليه
وعقل جنايته والى نفقة العاجز عن السب اذ لم يكن له من يقضى نفقته عليه
وهنا فنحن منه المستحق موجود وهو مولى الموالاة بالآية والاحبار فلا يلزم
ابطال حق بيت المال ولا يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن اعان
فيقيم من ذلك ان ولا الموالاة باطل لانه لا معق له لا نأقول لا نسلم ذلك لان
الشيء المذكور لا يدل على نفي ما عداه وقد حققناه في كتابنا الموسوم بالبينين
قوله في كماله هاش اراد بهما العقل والارث **قوله** قال وان
له وارث فهو اولى منه اي قال العدوى في محصر وذلك لان الاستحقاق
بالفرابة اقوى من الاستحقاق بولا الموالاة وان كان العرب من دورى الاله
بالغة والحاله وغيرهما فكان العرب اولى من المولى لان استحقاق المولى

مقاله
بلغ

الشرط وشرطها لا يعدونها لان الشرع اثبت استحقاق القرب منها لا يكون ابطال
ذلك قال صاحب الهداية ولا بد من شرط الارث والعقل كاد في الكتاب
اثار به الى ما ذكر العدوى في محصر قبل هذا اذا اسلم الرجل على يد رجل
ووالاه على ان يرثه ويعقل عنه قال الحاكم الشهيد في محصر الثاني قال
ابراهيم الحنفى اذا اسلم الرجل على يد رجل ووالاه فانه يرثه ويعقل عنه وله ان يحول
بولاية الى غيره ما لم يعقل عنه فادع عقل عنه لم يكن له ان يحول الى غيره وهذا قول
ابن حنفى وابي يوسف ومحمد هذا لفظ الحاكم بعينه وهذا يدل على ان شرط الارث
والعقل ليس بوقوف عليه صحة الموالاة بل مجرد العقل كافي بان يقول احد ههما
والبيك والاخر قبلت لان الحاكم لم يذكر الارث والعقل شرطا لصحة الموالاة بل جعلهما
حكما لها بعد صحتهما فافهم ويدل على ما قلنا قول العدوى ايضا في محصر بقوله او اسلم
على يد غيره ووالاه يوصحه قول صاحب الحنفية بقوله وتفسير عقد الموالاة ان من
اسلم على يد رجل وقال له انت مولاي ترثني اذا مت وتعتل عني اذا جئت وقال
الاخر قبلت فينقذ بينهما عقد الموالاة وكذلك اذا قال والبيك وقال
الاخر قبلت وكذا اذا عقد مع رجل غير الذي اسلم على يديه الى هنا لفظ الحنفية
قوله ومن شرطه ان لا يكون المولى من العرب اي من شرط صحة عقد الموالاة
ان لا يكون المولى لاسفل عربيا وانما ذكر هذا ليعرف على سبيل العدوى قال
الحاكم الشهيد في محصر الكافي ولو اسلم رجل من نصارى العرب على يد رجل
من غير قبيلته ووالاه لم يكن مولاه وان كانه نسب الى عشيرته وهم يعقلون
عنه ويرثونه وكذلك المرأة الى هنا لفظ الحاكم في وذلك لان الولاة اثبت
في حق المحبي الذي لا عرق له فاما من له عشير فمهم يقومون بمصاحبة فلا حاجة
الى الولاة ومن شرط الموالاة ايضا ان لا يكون له نسب وان لا يكون له معق وقد

ضر

دركنا في اول باب الولاء في المحنة وشرط صحة عقد الموالاة ان لا يكون للعقائد
وارث مسلم وهذا يشمل جميع الشروط لانه اذا كان غير مسلم له وارث مسلم ولذا
اذا كان له نسب وكذا اذا كان له معتق لان المعتق اذا وجد يكون وارثا لان
مولى العتاقة وارث الاجماع والغالب وجود الاسلام منه لان الدار دار الاسلام
قوله قال للمولى ان يتقل عنه بولايه الى غير ماله لم يعقل عنه اي قال
العدوى في محضه قال احكام السهد في محضه الثاني رجل والى رجلا فله ان
يتحول عنه ماله لم يعقل عنه وله ان ينقضه محضه وكذا للرجل ان يتبرأ من
ولايه ايضا لم يعقل عنه فان نقض احدهما الموالاة تغير محضه من صاحبه
لم ينقض الا ان يوالى الاسفل اخر فيكون ذلك نقضا وان لم يحضر صاحبه
الى هذا لفظ الثاني وهو في المحنة ما اذا عقل عنه لا يتحول بالولاء الى
غيره وصار العقد لازما الا اذا اتفقا على النقض الى هذا لفظ المحنة وذلك لان
الولاء لم يزل الوصيه عندنا المحنة السخ لانه حق وجبه بفعله متبرعا من غير عوض
فكان له ان يتحول بالولاء الى غيره وكذلك كان لاحدهما ان يتبرأ عن الولاء
ولان محضه صاحبه والمراد من المحنة العلم حتى اذا وجد العلم لا حضور
كان كافيا وانما اشترط العلم لانه لو صح التحول بلا علم الاخر فربما يعقل عنه المولى
الا على حساب انه يبرئه ولا ارث له لانه يتحول بالولاء وفيه ضرر فلا ضرر
ولا ضرر في الاسلام بخلاف ما اذا عقل عنه حيث لا يصح التحول بالولاء لان
العقد صار لازما لان العقل صار له عوض عن الولاء والعوض يمنع الرجوع كما
الهبه واما اذا والى الاسفل اخر فيكون ذلك نقضا للولاء الاول وان لم يحضر
صاحبه ماله لم يعقل عنه لان الشئ قد ينقض حكما وان لم يسقط عنه
لنقص العقل الوكيل قصد لا يصح بدون محض الوكيل ويصح بدون محضه

كما اذا باع الموكل ما وكل رجلا يبيعه بلا علم الوكيل ينقض الوكالة صحا لصحة
بصرف الموكل وان كان فيه نوع ضرر اذ لا وجه لابطال تصرفه في ماله وكذا
منا اذا والى اخر يبطل ولا الاول وان كان فيه نوع ضرر رجحا لصحة موالايه مع الثاني
لا يصح ان يكون مولى لاثنتين في الكافي ومولاه الضبي باطل وكذلك ان
وال رجل عبد الا ان يكون ذلك بمرضى المولى فلو كان مولى له او مولى لغيره بمرضى
الاب او الوصي فيكون للوصي لمرضى الثاني وذلك لانه بصرف داير من النفع والضرر
وهما منه منزله الطفل الذي لا يعقل فلا بد من ادن المولى او الوصي وقال
في المحنة ولو كان رجلا ليس لها وارث مسلم وهما مسلمان في دار الاسلام فوالى
احدهما صاحبه ثم والاه الاخر بعد اى حسنه بصير لثاني مولى الاول وبطل
الاول وعندهما كل واحد منهما مولى لصاحبه فهما يقولان ان الجمع من الولاءين ممل
فانه يجوز ان يكون شخصان كل واحد منهما يرث من صاحبه ويعقل عنه
والاخرى وابي الغم فلا يتضمن صحة احدهما انتقاض الاخر بل يشان جمعا و ابو
حسنة رضي الله عنه يقول ان المولى الاسفل تابع للمولى الاعلى وقوميه فالمعتق تابع
للمعتق ولهذا ارث الاعلى الاسفل ويعقل عنه ولا يجوز ان يكون التبع متبوعا والمتبوع
تبع التبع فاذ لم تجز الجمع منهما يتضمن صحة الثاني انتقاض الاول ذكرناه
من المسائل كثيرا للفوائد **قوله** قال واذا عقل عنه لم يكن له ان يتحول
بولايه اي قال العدوى في محضه ودمر سانه انفا **قوله** ولا لا يتحول
وله در هذا من رعا معنى اذا عقل المولى الاعلى عن الاسفل لا يتحول وله اد البر
بولايه الى غيره لان الولاء صار لازما لعقل فاذا الرزم في حق الاصل لزم في
حق التبع لان ولا الصغير ثبت تبعاً لولا والد بخلاف ما اذا كان الولد كبيرا
لا ثبت الولاء عليه موالاة والد بل بشرط موالاة غيره **قوله** وكذا

اذا عقل عن ولده دين تفرقا على سلة العدوى يعني لا يجوز التحول بالولاة
عقل عن المولى الاسفل لا يجوز التحول ايضا اذا عقل عن ولده قال الحاكم الشهيد
في مختصر الكافي فان كان المولى قد عمل عنه او عن ابنه او عن احد من اخوته لم
له ان يحول وذلك لانهم في حق الولاة شخص واحد والعمل عن احد همداء العقل
الماين يتأكد الولاة ولا يجوز التحول **قوله** قال وليس لمولى العتاقة ان
يؤاخذ احد الى قال العدوى في محصر وذلك لان ولا العتاقة
لانه لا يحل التقض الادنى لا يظهر مع الاوى الا ترى انه لو كان ولا العتاقة
وولا الموالاة في شخصين قدم ولا العتاقة في الميراث فدل انه لا يثبت له
مع وجود ولا العتاقة فذا في شرح الاقطع خلاف ما اذا لم يكن له ولا تحيند
من شأن الاحرار والله اعلم **الادارة**
قبل في مناسبة الوضع ان الولاة لما كان من آثار العتق والعق مما لا يؤثر في
الاكراه ناسب ذكر الاكراه عقب الولاة ولان في الاكراه تغير حال
المخاطب من الحرمة الى الحل الا ترى ان الاكراه محل مباشر ما كان حراما قبله في
عامته المواضع فكذلك بالموالاة يتغير حال المولى لا على عن حرمة تناول
المولى الاسفل الى الحل ثم الاكراه وهو محل الاضرار على ما يكرهه حيث
معه الرضا على نوعين عرفت في اصول الفقه كالميل ويسمى ملجئا وهو الذي يعيد
الرضا ونفسه لا اختيارا وقاصرا ويسمى غير ملجئ وهو بعد م الرضا ولكن لا يثبت
الاختيار والملجئ بالخوف بقتل النفس قطع العضو والضرب المبرح المتوالي
يخاف منه التلف وغير الملجئ بالخوف بالحبس والعقيد والضرب اليسير ثم الاكراه
على اي طريق وجد لا ينافي الاهلية لانه بالذمة والعقل والبلوغ ولا يوجب
سقوط الخطاب لان المكس مبتلى والمبتلا والابتلاء يحقق الخطاب لانه دخل

بلغ

في الاكراه

خطاب

خطاب قوله تعالى الا من اراد وقلبه مطمئن بالايمان **قوله** الاكراه يثبت
حكمه اذا حصل من يقدر على ايقاع ما توعد به سلطانا كان او
لصا الى هنا لفظ القدوري في محصر وهذا الذي ذكر من القدرة على
الايقاع هو شرط صحة الاكراه لان المكس اذا لم يكن قادرا على الايقاع
لا يتحقق الاكراه لعدم الخوف من هذا قال اصحابنا ان الاكراه يعتبر فيه
ان يقع شرطا لصحة المكس وهو ان يكون قادرا على ايقاع ما توعد به
ولهذا استرى منه السلطان وغيره وصحة المكس وهو ان يغلب على ظنه
ان المكس يوقع به ما توعد به فان غلب على ظنه انه لا يفعل به لم يكن ملوكها
وصفات ما توعد به فتارة يكون بالقتل وتارة بالضرب وتارة بالصبر
المبرح وتارة بالعقيد والحبس والضرب اليسير وحكم ذلك خلف بحسب ما
اكره عليه وسيجي تفصيل ذلك وصفات ما اكره عليه فتارة يكون
حق الله وتارة يكون حق المكس وتارة يكون حق آدمي اخر وروى عن ابي حنيفة
لا يتحقق الاكراه من غير السلطان لان الذي يتبع منه لمن دفعه وعندهما
يتبع من غير السلطان ايضا اذا وقع منه ما يتبع من السلطان كذا في المختلف
والحصر وحقق الخلاف خواهر راده في مسوطه كذلك وذكر الطحاوي
في محصر قول ابي يوسف مع ابي حنيفة وقال الامام الاسحاوي في
شرحه وقول ابي يوسف مع محمد في ظاهر الرواية وقال بعض شيوخنا هذا
اختلف عصر وزمان لا حجة وبرهان لان في زمن ابي حنيفة لم تكن القدرة للسلطان
ثم تغير الزمان وانتشر الفساد ووقع الاكراه من كل احد ولو كان ابو حنيفة في زمانها
لا نقى قولهما واليه ذهب صاحب النافع ثم ان القدوري اجل الحكم اولاني قوله
الاكراه يثبت حكمه ثم فصل بعد ذلك ما ذكر من المسائل فقال شيخ الاسلام خواهر راده

القطع

في مبسوطة اما حله شريعة فمضى صح الاذاه بوعيد تلف على فعل سفل الفعل من الملة
الى المكس كالاذاه على قتل انسان او اطلاق ما له فيما يصلح ان يكون المكس
آله له كان الملة فعلة بنفسه ولهذا قال ابو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما اذا اذن على
القتل بوعيد تلف فقتله بالسلاح يجب الفصاح على الملة لا على المكس كما لو قتله
بنفسه ونما لا يصلح ان يكون المكس آله للملة بقى الفعل مقصورا عليه فمضى حق
الائم في مسلة القتل بقى مقصورا على الملة لان الائم انما يكون بقصد القلب بان
يقصد قلبه ولا يتصور من الملة القصد بقلب غيره فمضى في حق الائم القتل
مقصورا عليه وفي حق الاطلاق انتقل اليه لان المكس يصلح آله في حق الاطلاق
بان يأخذ فيضربه على غير مقتله وان حصل الاكراه بوعيد تلف على قوله
فان كان قوله لا يستوى فيه الجحد والهزك ويتعلق بثبوت القول بالطلاق والعقاق
فمن حكم الاذاه ان يصير المكس آله للمكس في حق الاطلاق لان الملة
في حق الاطلاق تصور آله وفي حق التلفظ الذي لا يصلح آله يصير مقصورا
عليه غير منقول الى الملة ولهذا نقضه وان الولا للمكس لانه في حق التلفظ به
لا يتصور آله فانه لا يمكن ان يتكلم بلسان غيره وفي حق الاطلاق يصير آله
حتى يرجع بالصمان في مسلة العلق على المكس وفي الطلاق اعتبر آله في حق
الاطلاق حتى اطلق امرأته مكرها قبل الرجوع ضمن الملة نصف الصداق
الا ان من تلف منلوحه غير لا يضمن شيئا بطل النكاح وان تلف عبد غير
يضمن وان كان تصرفا لا يستوى فيه الجحد والهزك والبيع والافراز فان من حله
امساده التصرف وكذلك ان كان تصرفا يستوى فيه الجحد والهزك
الا انه لا يتعلق بثبوت التلفظ كان الاذاه امساده حتى لا يصح رده المكس
فلما انه لا يتعلق بثبوت التلفظ القول فان من قصد ان يكثر العباد بالله حبا دار

هازلا قبل ان يقر به ان يكثر خلاف الطلاق والعقاق هذا اذا حصل الاذاه بوعيد
تلف ومضى حصل الاذاه لا بوعيد تلف ولكن بما يوجب التعمد كالحبس والعقيد
مدة طويلة من حله اذا حصل على تصرف من حيث القول لا سوى منه الحد
والهزل كالباع والاجارة والافراز والهبة والصدقة والدية فان من حكمه
مسا هذه التصرفات ومضى حصل على تصرف هو قول الا انه سوى فيه
الجحد والهزك كالطلاق والعقاق والردية فانه لا يغير به ويجعل وجوده
وعدمه بمنزلة حتى ينفذ العلق ولا يرجع على الملة ويصح منه الرد حتى يبين
منه امرأته فانه فعل ذلك من غير الاذاه ومضى حصل على فعل اي فعل كان
فانه لا يعتبر ويجعل فانه فعل بغير الاذاه كاكل الميتة وشرب الخمر واكل
مال الغير حتى لا يحل اكل الميتة وشرب الخمر ولا يحل الاطلاق قال
خواهرزاده وانما سمي ما ذكرنا حكم الاكراه شريعة لانه ثبت به
وحكم الشيء ما ثبت به كالمالك في باب السع حكم البيع لانه ثبت به فذلك
هذا يقال بوعيد اي حوته كذا في ديوان الادب **قوله** قال
واذا اكس على بيع ماله او على شرا سلعة او على ان يقتر لرجل بالف
او على ان يواجر دانه فانه على ذلك بالقتل او بالضرب الشديد او بالحبس
فباع او اشترى فهو بالخيار ان شاء امضى البيع وان شاء منحه ورجع بالبيع
اي قال العدوري وذلك لان هذه العمود اعني البيع والشرا والافراز
والاجارة يتوقف صحتها على الرضا اما البيع والاجارة فله قوله تعالى ولا تأكلوا
اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض والاكراه
فعدم الرضا والافراز انما جعل حجة لترجح جانب الصدق على الكذب
لانه لا يلدب على نفسه غالبا مع الطواعية ومع وجود الاكراه الذي

يُعَدُّ الرضا لا يَحْتَقِقُ الصِّدْقُ فِي الْأَقْرَارِ فَيُطْلَقُ الْأَقْرَارُ بِالْإِذْرَاءِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ
 أَنَّهُ اقْتَرَبَ ذَلِكَ بِدَلَالَةِ دَفْعِ الشَّرْعِ عَنْ نَفْسِهِ قَالَ — مُحَمَّدٌ بْنُ الْحَسَنِ فِي الْأَصْلِ فِي بَابِ
 مَا يَدْرُ عَلَيْهِ اللَّصُوفُ غَيْرَ الْمُنَاقِلِينَ وَأَنْ هَذَا وَهَذَا بِحَسَبِ بَابِ قَالُوا الرَّجُلُ لِحَبْسِكَ
 فِي السِّجْنِ سَنَةً أَوْ لَشَرِّينَ هَذِهِ الْأَحْزَانُ وَلَتَأْكُلَنَّ كَمِ هَذَا الْخَسِرَاءِ أَوْ هَذِهِ الْمَيْتَةِ
 أَوْ قَالُوا لَتَقْتَدَنَّكَ أَبَدًا أَوْ لَتُخْرِجَنَّكَ مِنَ السِّجْنِ فَإِنَّهُ لَا يُبَاحُ لَهُ تَنَاوُلُ هَذِهِ
 الْأَشْيَاءِ إِذَا كَانَ لَا يَمْنَعُ مِنْهُ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا خُفَافَ مِنْ
 ذَلِكَ تَلَفٌ نَفْسٍ وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ وَقَالَ — خَوَاهِرُ رَدِّهِ فِي مَبْسُوطِهِ أَطْلَقَ
 مُحَمَّدٌ الْجَوَابَ أَطْلَاقًا مِنْ مَشَاجِيخٍ مِنْ قَالِ هَذَا إِذَا لَمْ يَلْنِ الرَّجُلُ سَبْعًا أَوْ مَرَّةً
 قَالُوا إِذَا كَانَ مُتَعَمِّدًا مَرَّةً شَقَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ نَحِثٌ يَقَعُ فِي قَلْبِهِ أَنَّهُ مَتَى لَتَتَوَلَّى
 يَمُوتُ أَوْ يَذْهَبُ عُضْوٌ مِنْ أَعْضَائِهِ يُبَاحُ لَهُ التَّنَاقُلُ لِأَنَّهُ خَافَ الصَّرُورَةَ
 أَوْ يَهْدَى دِمَا حَبْسٍ مَكَانٍ مُظْلِمٍ خَافَ مِنْهُ دَهَابَ الْبَصَرِ لَطَوَّلَ مَقَامِهِ فِيهِ
 فَإِنَّهُ يُبَاحُ لَهُ التَّنَاقُلُ لِأَنَّهُ جَاءَتْ الصَّرُورَةُ قَالِ — خَوَاهِرُ رَدِّهِ وَقَدْ
 قَالَ بَعْضُ الْمَشَاحِجِ أَنَّ مُحَمَّدًا إِنَّمَا جَابَ هَذَا بَابًا عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْحَبْسِ فِي رَمَانِهِ
 فَإِنَّمَا الْحَبْسُ الَّذِي أَحْدَثَهُ الْيَوْمَ فِي رَمَانِهِ فَإِنَّهُ يُبَاحُ التَّنَاقُلُ لِأَنَّهُمْ يَحْبِسُونَ الْأَسْرَافَةَ
 تَعْدِيًّا لِأَمْرٍ كَثُفًا فِيهِ قَالِ مُحَمَّدٌ فِي هَذَا الْبَابِ قَالُوا لَتُجِيعَنَّكَ أَوْ لَتَقْلَنَ
 بَعْضُ مَا ذَكَرْنَا فَإِنَّهُ لَا يُبَاحُ لَهُ التَّنَاقُلُ حَتَّى يَجِي مِنَ الْجُوعِ مَا خَافَ التَّلَفَ عَلَى
 نَفْسِهِ **قَوْلُهُ** تَقْسُدُ أَي تَقْسُدُ هَذِهِ الْعُقُودُ وَهِيَ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ وَالْأَقْرَارُ
 وَالْإِجَارَةُ بِالْأَكْرَاهِ **قَوْلُهُ** خِلَافَ مَا إِذَا لَمْ يَضْرِبْ سَوْطًا أَوْ حَبْسًا
 يَوْمًا أَوْ يَتَدَيَّرُ بِقَوْلِهِ وَالْأَكْرَاهُ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ بَعْدَ الرِّضَا تَقْسُدُ
 أَيْ لَا تَنْقُضُ هَذِهِ الْعُقُودُ بِالْإِذْرَاءِ يَضْرِبُ سَوْطًا أَوْ حَبْسًا يَوْمًا أَوْ يَتَدَيَّرُ
 قَالِ — مُحَمَّدٌ فِي الْأَصْلِ قَالِ الْمَسْذُوقُ لَا ضَرَرَكَ سَوْطًا أَوْ سَوْطَيْنِ

ان من شرط المحرم وال
 ثم المحرم والمسه

فانه لا سعة التناول لان ضرب سوطا او سوطين مما لا يخاف منه تلف النفس
 ولا ذهاب عضو الا ترى ان هذا القدر مما يلعب به ويؤذّب به الصغير
 واذا كان مما لا يخاف التلف لم يوجد الضرر الا اذا قال لا ضرر لك سوطا
 او سوطين على عينيكَ او على المذاكير فحينئذ يباح له التناول لتحقيق الاذراء
 لانه خاف ذهاب عضو على نفسه في هذه الحالة وبه صرح خواهر راده
 في مبسوطه وقال محمد في الاصل وان قالوا لا ضرر لك سوطا او لخمسة
 يوما او ساعة او ثغرت له بالف درهم فارقا لقياس ان يكون ذلك اذراها
 وذلك لان الطواعية التي اقيمت مقام الصديق لم يثبت وفي الاستحسان انه
 اقترابا يبع لان الانسان لا يلتزم ضرر الف بحبس يوم او يقيد يوم او يومين
 او ساعة فان الرجل قد يقيم في المنزل يوما او يومين اما للموافقة او للاختيار
 ولا ثقل عليه مثل ما يشغل ان لو ازيل عن مله درهم وكذلك المراه
 تخضب يد يها ورجلها وتربطها فتصير المقيدة المحبوسة لله او يوما ولا يثقل
 عليها واذا كان كذلك فان الاقرار بالف درهم بحبس يوم او قيد يوم
 دليل الطواعية لانه لا يختار ضرر الف درهم على ما يحققه من الغم والمشفة
 بحبس يوم ونحو ذلك بخلاف ما اذا كان الحبس او القيد كثيرا حيث
 يكون الاقرار على اذراء لا عن طواعية وقال — سَخِ الْإِسْلَامُ خَوَاهِرُ رَدِّهِ فِي سَوْطِ
 مِنْ مَشَاجِيخٍ قَالِ مَا قَالِ مُحَمَّدٌ أَنَّهُ لَا يَلُونُ إِذَا هَا إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مِنْ أَوْ سَاطِ الْمَنَاسِ
 أَوْ مِنَ السُّوقَةِ فَإِنَّمَا إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مِنَ الْأَشْرَافِ وَالْأَجَلَةِ أَوْ مِنَ بَارِي الْعِلْمِ أَوْ الرُّسَا
 حَيْثُ يُسْتَلَفُ أَنْ يَضْرِبَ سَوْطًا وَاحِدًا فِي الْمَلَاءِ أَوْ حَبْسًا أَوْ يُعْرَكَ أَذْنُهُ فِي مَلَاءٍ
 مِنَ النَّاسِ أَوْ يَجْلِسَ السُّلْطَانُ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ مِثْلَ هَذَا الرَّجُلِ يُوْثِرُ الْفِ دَرَاهِمَ
 عَلَى مَا يَحْتَقِقُ مِنَ الْهَوَانِ وَالذَّلِّ هَذَا الْقَدْرُ مِنَ الْحَبْسِ وَالْقَيْدِ فَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ مِثْلَ هَذَا

فانه يعتبر هذا الراء في حقه وقال محمد في الاصل ان قالوا له لتقتلنك او لتقوين
لهذا الرجل مالف درهم فاقوله بحسبه درهم فلامرارا بطل وذلك لانه اقراء
مكلف لانه اقرب بعض ما اذن عليه لان الاكراه على الالف اذاه على كل حيز
من اجزائها وقال في الاصل ايضا وان اذاهم على ان يقتله مالف درهم فاقوله
بالبقي درهم لزمه الف درهم وبطلت عنه الالف وذلك لانه في الالف ماله
وفي الالف الاخرى طابع فيصح اقراء الطابع لا المالك قال بعض مشايخنا
ما ذكر محمد قولهما ما اذا شهد شاهدان أحدهما بالف والاخر بالفين المدعى
بمدعى الفين فانه يتقبل الشهاده على الف عندهما خلافا لما في حقه فاما على
قول ابي حنيفة يصح اقراء بالف درهم لانه لم يقتل ما اكن عليه وانما اقتر
سني حرا الا ان يكون الاكراه بالاقراء بالف من ليس فاقرا الفين في ذلك
الليس كداد لرحوا هر راده في مبسوطه وقيل بل هذا الجواب قولهم
جميعا لان محمد لم يذكر فيه الخلاف وجه الفرق على هذا من هذه المسئلة
وسئلة الشهاده لا في حقه ان المعتبر لا في حقه في السهاده اتفاق
الشهود في اللفظ الذي لا يوجب اختلاف المعنى والالف غير الالفين
في اللفظ وليس كذلك الاكراه لان المعنى فيه الموافقه في المعنى دون
اللفظ لان غرض المالك ان يخلص وينفعل على ارادة المالك وقد اتفق في الالف
في المعنى وان اختلف في اللفظ وقال محمد في الاصل وان اقرب ما به دينار فانه
يكون حيا بالانه اقراء طابع فانه لم يأت بما اذن عليه ولا ببعض منه بل اثنى
بجنين اخر لان الدرهم والدنانير جنسان مختلفان حقيقة **قوله** الا اذا كان
الرجل صاحب منصب استثنى من قوله خلاف ما اذا اذن لم يضرب سوطا
يوم يعني اذا كان الرجل صاحب منصب يكون ذلك القدر من الضرب او الحبس

او القيد اكراهها بنفسه بالعقود وقد مر بيان قبل هذا **قوله** وكذا
الاقراء حجة لترجح جنبة الصديق منه انما ذكر هذا حتى يبين ان الاقرار بالاكراه
يُسند بالبيع بالاكراه **قوله** ثم اذا باع مكرها وسلم مكرها ثبت
به الملك عندنا وعند زفر لا ثبت ذكر هذا بقرنا على مسله القدر وري
قال علای الدین لعالم في طريقه الخلاف واجمعوا على انه لو سلم طابعا ثبت
الملك وقال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده في مبسوطه وهبة
المكر بعد القبض يقيد الملك عندنا بالصمان وعند زفر لا يقيد الملك
وعلى هذا الخلاف اذا اذن على البيع والتسليم فباع وسلم ملكه المشتري عندنا
ملك فاسدا وقال زفر لا يملكه الا ان يحين المكن بعد ذلك وجه قول
زفر ان المكن فيما يصلح الله بغير الله للمكن فمجعل كانه الله له في حق
السلم الذي هو ازاله اليد وان لم يصلح الله له في حق العقد لانه لا يملكه ان يعلم
بلسان غيره فدان كان التسليم وحده من المكن والبيع من المكن
فلا ثبت الملك بالتسليم للمشتري ولان فيه خيار الاجازة فاني بيع الفضولي
ثم لا ثبت الملك منه بالقبض للمشتري فلذا هنا ولان فيه خيارا شرعا فلا
ثبت الملك بالتسليم قياسا على الخيار المأبى شرطا ولان الاكراه اثر تأثيرا
من الهزل في ابطال التصرفات ولهذا صح طلاق الهازل وعناقه بالاجماع واني
طلاق المكن وعناقه اختلاف بالتسليم في بيع الهازل لا يقيد الملك في بيع المكن
اولى ولنا ان هذا البيع فاسد صدر حجة من مالك مكلف خاليا عن خيار
الشرط لاحدهما يقيد التسليم من المالك فقياسا على ما في البيوع الفاسده
والصادقة من المالك وانما قلنا انه فاسد لغوات الرضا بالاكراه والرضا شرط
صحته البيع لقوله تعالى الا ان تكون تجارة عن راض ففسد لعدم الرضا واكن

لم يطل لوجود ركن البيع وهو الاجاب والقبول من الادل وهو العاقل
البالغ مضافا الى المحل وهو المال المتقوم الا ان الرضا شرط زائد ولا يحل
بالركن انعدام شرط التصرف ولا يعودم التحلم ايضا ولكن ثبت وصف الفساد
فكان الفساد ثابتا ما بقي حق العبد فاذا رضى به ارتفع الفساد وانما قلنا انه
صدر حجة لان الجحش ضد اللعب والمكره بالبيع لم يقصد اللعب بل قصد
دفع الشر عن نفسه والخلاص عن القتل فاذا رآه من الامرين عليه فكان
جاذبا وانما قلنا انه صدر من مالك محلف لما ان الملك فيه له والركن كلف
بعد الاكراه باق وهذا الواجب على القتل اثم بالقتل بالاجماع وانما قلنا خاليا عن
خيار الشرط لان الخيار لم يشترط اصلا لا للبايع ولا للمشتري فان قيل
لو كان بيع المكره كالبيع الفاسد لم يعد جازيا ابدا بالاجازة فالو باع درهما
بدرهمين وبالف ورطل من خرف لو كان يعود جازيا كان ينبغي لاعادته
جازيا وقت معلوم كما في البيع الى الحصاد والذبايس على مذهبكم وهذا
في اي وقت اجازة المكره يعود جازيا على مذهبكم فصار بيع الفضولي لا
كالبيع الفاسد قلنا ان بيع المكره له شبهة بالبيع الموقوف وشبهة بالبيع الفاسد
اما الاول فلانه لم يوجد رضا المالك وقد خلا عن الشروط الفاسد خلاف
البيع الفاسد فان فيه شرط ما يفسده واما الثاني فلا صدر من المالك ولكنه
كانت رضا خلاف بيع الفضولي فانه لم يوجد من المالك فاذا كان له
شبهان وفرنا على الشبهين حظهما فاعتبار شبه الاول عاد جازيا بالاجازة
في اي وقت كانت لبيع الفضولي واعتبار شبه الثاني افاذ الملك اذا اتصل
القبض بالبيع الفاسد ولم يغلس لانما متى اظهرنا شبه العقد الموقوف في حق الملك
ولم نوجب الملك بعد التسليم لابقى شبه البيع الفاسد عمل في حليم ما يبطل العمل

الشبهين فكان خيار الاجازة في بيع المكره على ما قررنا نظير خيار الرؤية والعيب
فلم ينع الملك لان نظير خيار الشرط والجواب عما قال زفراما قوله ان المكره
يجعل له المكره في حق التسليم قلنا هذا الكلام ضعيف من زفرلان الخلاف
بيننا فما اذا حصل الاكراه بوعيد تلف او لا بوعيد تلف سواء ولهذا لم يجعل
المكره له المكره في الصوة المانية حتى فان التسليم مقصورا على المكره ولم
يجب الضمان على المكره ومع هذا التملك المشتري من المكره واما قوله انه خيار
الاجازة فلا يفيد الملك كما في بيع الفضولي قلنا القياس فاسد لان في الاصل لم
يوجد التصرف من المالك وفي الفرع حصل من المالك وطهر الفرق وقياس بيع المكره
على بيع الهالك ضعيف لان الهالك قصد الهزل وهو اللعب والعيب الذي لا
قاية منه بخلاف المكره فانه لم يقصد اللعب بل قصد دفع الشر عن نفسه
فكان سعة مفندا **قوله** فصار هساير الشروط المفسدة اي صار الاكراه
والسروط المفسدة في حق بوقف الملك على القبض يعني ان بيع المكره صار بمنزلة العقود
الفاسدة في هذا المعنى **قوله** حتى لو قبضه واعتقه او تصرف منه تصرفا لا
يلين نقضه جاز ولا يترنم القيمة اعلم ان المشتري من المكره او المتهب منه اذا تصرف
فيما قبض فلا يخلو اما ان كان تصرفا لا يحتمل النقص كما لا غناق والتدبير والاشياء
والطلاق والمباح والرجعة في العدة والمذروا في اللسان في الايلاء من لا يفدر
على الجماع فليس للمكره نقضها لان هذه التصرفات لا تحتمل النقص بعد وقوعها
من المالك وقد وقعت من المالك لان الملك ثبت بالقبض فاذ لم يكن له نقضها كان
عاجزا عن الوصول الى عين حقه وكان له تضمين القيمة فان شاء ضمن قيمته يوم
سلم الى المشتري وان شاء ضمن المشتري او المتهب يوم قبض وان شاء ضمنه يوم غنى
حتى لو كانت قيمته يوم الغنى درهم ويوم قبض المشتري او المتهب الفاك كان له

ان يضمن الالف ويخير المله في المضمحل ان شأ من المله وان شأ من المشتري
او المتهب لان كل واحد منهما احدث سبب الضمان اما المله فلانه ازال يده
عن ماله بغير ادنه وصار غاصبا مضمنا لان المله في حق السلم جعل المله
صارا بعلة لتعمله وكذلك المشتري لانه المله في حق المالك في الاسترداد
فرقوا بين هداوسن المشتري شرا فاسدا اذا اعتق كان للبايع ان يضمن المشتري
بقيته يوم قبض لا يوم اعتق لان المشتري شرا فاسدا اعتقه بعد وجود
تسليط صحيح من المالك خلاف المشتري من المله فان تسليطه فاسد فلو ان
الاعتان حاصل لا تغرد ان المالك كان له ان يضمنه ماله يوم العتق ان شاء وبما
القبض ان شاء هذا اذا اختار تضمين القابض فان ضمن المله كان له ان يرجع ذلك
على القابض وان مبض ذلك باذن المله لانه قبضه للتملك وقبض التملك موجب
الضمان ثم اذا ضمنه القيمة ياخذ المشتري الثمن من المله ان كان قابضا لانه
لم يملك له المشترا فلا يملك الا كمن الثمن ايضا وان كان هالكا لا ياخذ منه شيئا
لان الثمن امانة عند المله ما ذن المشتري والقبض باذن المالك اما يجب
الضمان اذا كان للتملك والمله لم يقبضه للتملك لانه ملكه لا طابع فرق مجد
من هداوسن القاصب الاول اذا ضمن وكان وهب من غيره حيث لا يرجع
بما ضمن من القيمة على الموهوب له وهناك المله يرجع بما ضمن على القابض
وذلك لان ملك القاصب ثبت بالضمان سابقا على الهبة فصحت هيبته فلم يملك
ان يضمن الموهوب له بعد ذلك واما ملك المله تاخر عن الهبة لان المله
بالضمان انا تملكه من وقت السلم والهبة كانت قبل السلم فلم تصح وان كان
تصرفا محتمل النقض بعد وقوعه كان للمكره ان ينقض ذلك وذلك بالبيع والبيع
والاجان ونحوه فرق بين هداوسن البيوع الفاسدة والهبة الفاسدة

اذا حصلت

اذا حصلت برضا المالك وتصرف المشتري او المتهب لا ينقض البايع الاول والوا
تصرفات القابض اي تصرف كان الا اجارة فانه ينقضها لانها تنسخ الاعذار
ورفع الفساد عذرو وجه الفرق ان تصرف القابض في العقود الفاسدة حصل
تسليط صحيح لانه طابع في التسليط فلم يملك للبايع او الواهب حق النقض وانما كان
له حق النقض قبل تصرف القابض لحق الشرع فلما تصرف تعلق به حق العبد وحق
العبد مقدم كحاجته اما المله فلم يوجد منه تسليط صحيح كان له ان ينقض جميع
تصرفات القابض هذا حاصل ما دلل شرح الاسلام خواهر زاده في مبسوطه
الا ان في عبارته بسطا وقال الامام الاسجاني في شرح الطحاوي ومن اكبر
على بيع عبده بباعه لم يجز بيعه لعدم رضاه والرضا شرط في البيع ولو سلم الى المشتري
طابعا صح البيع وزال الاكراه لان الاكراه على البيع لا يكون اكراها
على التسليم لانه ليس من شرط صحة البيع التسليم بخلاف ما اذا اكراهه على
الهبة والصدقة فسلم طابعا فانه لا يكون اجارة لان الهبة والصدقة لا تصحان
الا بالقبض كان الاكراه عليها اكرها بالقبض ولو انه اكراهه على البيع والتسليم
فلم كان فاسدا الا ان المشتري ملأه على الفساد فان تصرفه فيه تصرفا لا يلحقه
النسخ والعقود المدبر والاستيلاء لا يفسخ ويلزمه المكره بالخيار ان شاء
رجع على المله ورجع المله على المشتري وان شارجع على المشتري وان تصرف
فيه تصرفا يلحقه النسخ والبيع والاكراه ونحوه فله ان يسحها بخلاف سائر
البياعات الفاسدة ان تصرف المشتري لا يفسخ ولو ان المشتري من المله باعه من آخر
ثم باعه المشتري الثاني من اخر حتى تداولته الايدي فله ان يفسخ العقود كلها
واي عقدا جان جازت العقود كلها لان العقود كلها كانت نافذة الا انه كان
له حق النسخ لعدم الرضا فلما اقدم على اجان بعضها نفذت وزال الاكراه فجاز العقد

الاول فجازت العقود كلها وهذا بخلاف الغصب وهو ان الغاصب اذا باع والمشتري
باع من آخر حتى تدارك الايدي فالمغصوب منه اي عقد اجازة جاز ذلك العقد
خاصه ولو ضمن احد هجر جازت العقود التي بعده دون ما كان قبله لان العقود
كلها غير نافذة فتوقفت العقود كلها على اجازته فاذا اجازها من ذلك جاز
خاصه فان لم تجز ولكن ضمن جازت العقود كلها التي كانت بعده لان في التضمن
تقليدا فيستند الضمان الى وقت الجنابة فيملكه من ذلك الوقت فحوز العقود
التي كانت بعده لدا في شرح الطحاوي **قوله** الا انه لا ينقطع به حق استرداد
البايع استثناء من قوله في سائر البياعات الفاسدة دلل للفرق بين الاذراء والبيع
الفاسد يعني ان في صورة الاذراء لا كس حوال الفسخ جميع تصرفات المشتري
وان تداولت الايدي اذا كان التصرف مما يحتمل الفسخ وفي صورة السع الفاسد
ليس للبايع ان ينقض تصرف المشتري الا الاحاق فانتهى ينقضها وقد مر البيان
قوله قال العبد الضعيف ومن جعل البيع الجاز المعتمد سعا فاسدا
جعله بيع المذموم اراد به ما يسميه اهل بخارا وسميتمتد بيع الوفاء
وصورته ان يقول البايع للمشتري مثلاً بعثك هذا الكرم بهذا الثمن فتي
دفعته اليك ثمك تدفع الى الكرم فقبل المشتري ذلك فيه اختلاف
الشافعي قال بعضهم البيع فاسد بمنزلة بيع المذموم فكان للبايع حق نقض
بيع المشتري وهبته لانه بيع بشرط فاسد والله ذهب الصدر السديد حكام
الدين والامام ظهير الدين المرغيناني وظهر الدين اسحق اللواحي وجماعة اخرون
ومنهم من جعله رهنا نظرا الى قصد العاقدين لانهما قصدان يكون المبيع محبوبا
بالثمن المؤدى الى حين رد الثمن الى المشتري فكان رهنا معني ونقل في خلاصة
الفتاوى عن فتاوى نجم الدين النسياني ان حرم بيع الوفاء لحلم الرهن وقال بعضهم

الباطل

انه باطل لبيع المازل وقال مشايخ سمرقند انه بيع جائز مفيد لبعض الاجسام هو
التصرف دون البعض هو البيع والهبة من آخر وهو المعتاد عندهم كحاجة
الناس الى ذلك لانهم في عرفهم لا يعمون لزوم البيع بهذا الوجه بل يجوزونه
الى ان يرد البايع الثمن الى المشتري وفي المسرى يرد المبيع الى البايع ايضا ولا
يستع عن الرد فلهذا سمي بيع الوفاء لانه وفي ما عهده من رد المبيع والاصح
انه بيع فاسد يوجب الملك بعد القبض وحل حله سائر البيوع الفاسدة لانه
بيع بشرط لا يقتضيه العقد وقد نفي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع وشروط
قوله قال فان كان قبض الثمن طوعا فقد اجاز البيع اي قال العدوري في
مختصره وذلك لان عقد البيع يتعلق بالاستحقاق وغرض المعلن من الاكراه
على البيع ان يفعل المعلن ما يتعلق به الاستحقاق فاذا باع حصل الغرض فلم يكن
القبض مكرها عليه فاذا قبض الثمن بعد ذلك بلا اذراء كان ذلك دليلا على
رضاه بالبيع السابق فكان القبض اجازة دلالة كما في البيع الموقوف اذا قبض المالك
الثمن كان اجازة فلذا هنا وكذلك اذا سلم المبيع طوعا بعد ان اكس على البيع
لا على التسليم كان اجازة ايضا بخلاف ما اذا اكس على الهبة والصدقة لا على التسليم
وهو بصدق ثم بلا اذراء على التسليم لا يكون التسليم اجازة لان صحتهما موقوفة
على القبض فكان الاكراه على الهبة والصدقة اكراها على تسليمها
قوله حيث يكون باطلا اراد بالبطل الفاسد لانه ثبت الملك ملكا
فاسدا بالقبض **قوله** وان قبضه مكرها فليس ذلك باجازة وعليه رد ما
كان قائما في يده هذا لفظ العدوري في مختصره اي ان قبض الثمن مكرها
لا يكون ذلك اجازة للبيع وعلى القايض رده ان كان
قايما وان كان هالكا فلا لانه هلك امانه وقد مر بيان هذا

ج

قوله قال وان ملك المسع في يد المشتري وهو غير ملك ضمن قيمته للبائع اي
 قال القدر في مختصه وانما ضمن المشتري قيمة المبيع للبائع الذي هو ملك
 لانه مبيعون يحل بيعه فاسد فكان مضمونا عليه بالقيمة **قوله** وللكره ان
 يضمن المراء ان شاء هذا لفظ القدر في مختصه يعني ان الملك خيارا في
 التضمن ان شاء ضمن المشتري وان شاء ضمن المراء لان كل واحد منهما احدث
 سبب الضمان وقد مر بيانه **قوله** وان ضمن المشتري فقد دل شراء بعد
 شرايه لولا سبب العقد يعني في صورة الغصب اذا بدلت الايدي وتناحرت
 العقود بان باع هذا من ذلك وذلك من اخرم ضمن المالك المشتري الثاني مثلاً
 فقد دل شراء بعد شراء الثاني لانه ملوك الضمان قبل ان يبيع ملك نفسه ولا ينفذ
 ما كان من الشراء قبل الثاني لان اسناد الملك الى وقت الضمان لا غير بخلاف
 البائع المالك اذا اجاز بعض العقود بينه الحل لان العقد موقوف على
 الاجاز فلما وجدت جاز الحل وقد رويناه عن شرح الطحاوي قبل هذا
 والله اعلم **فصل** وانما فصل بفصل لان ما تقدم مما يحل فعله قبل
 الاكراه ومما لا الفصل ليست لذلك لانها محظورة قبل الاكراه في حالة
 السعة وبعد الاكراه بعضها محظورة فعلها وبعضها يحل ويجوز بيانه
قوله وان ارى على ان ياكل الميتة او يشرب الخمر ان على ذلك محس
 او ضرب او قيد لم يحل الا ان يكره ما يخاف منه على نفسه او على عضو من
 اعضائه فاذا خاف ذلك وسعه ان يقيد على ما ارى عليه هذا لفظ القدر
 في مختصه وتما منه ولا يسعه ان يصبر على ما توعد به فان صبر حتى ارتقا
 به ولم ياكل فهو اشهر قال صاحب الهداية ولما على هذا الدم وكح الخمر يعني
 اذا ارى شرب الدم واكل كح الخمر لا يحل له الا اذا خاف التلف قال

في الاصل لو ان قوماً من اللصوص من المسلمين غلبوا قوماً من اهل الذمة
 اجتمعوا فغلبوا على مصر من امصار المسلمين وامروا عليهم اميراً فاخذوا رجلاً
 وقالوا له لنقتلنك او لنشربن هذه الخمر او لتاكلن هذه الميتة او لتاكلن
 كح هذا الخمر فان في سعة من تناول بل غرض علمه تناول اذا كان في غالب
 رايه انه متى لم يتناول ذلك قتل وذلك لقوله تعالى في سورة البقرة اما حرم
 عليهم الميتة والدم وكح الخمر وما اهل به لغرض الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا
 اثم عليه ان الله غفور رحيم **قوله** في سورة المائدة حرمت عليكم
 الميتة والدم وكح الخمر وما اهل لغرض الله به والمخففة والمودة والمتردية
 والنطيحة وما اهل السبع الا ما ذكركم وما ذبح على التصب وان تشقتموا
 بالازلام الى ان قال فمن اضطر في محضه غير متجاف لا اثم فان الله غفور رحيم
قوله في سورة الانعام وما لم الا تاكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل
 لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه وقال في الانعام ايضا قل لا تجد فيها اوجي
 الى محرماً على طاعم يقطعها الا ان يكون ميتة او دماً مسفوحاً او كح خمر فانه
 رجس او مشقاً اهل لغرض الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فان ربك غفور رحيم
قوله في سورة النحل اما حرم عليهم الميتة والدم وكح الخمر وما اهل لغرض
 الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فان الله غفور رحيم وجه الاستدلال
 ان الله تعالى استثنى حالة الضرورة والمستثنى يكون حلالاً اذ على خلاف حكم
 المستثنى منه لا محالة فيحل المستثنى ولم ينفصل بين ان يكون الضرورة بسبب المحضه
 او الاكراه فتناول النص لاطلاقه النوعين جميعاً ثم اذا ارى محس او قيد او ضرب
 لا يخاف من ذلك تلف النفس والعضو لا يتحقق للضرورة فلا يحل تناول
 فاذا ارى بما يخاف على النفس او على عضو من اعضائه تحققت الضرورة فحل تناول

الموقف العقدة

واذا امتنع من ذلك حتى قتل فان اثمًا مراخذًا بدمه لان الاستثنا من الحظر اجماع
 فثبت الميتة ونحوها حالة الضرورة مباحة فلو ان على ان ياكل شيئًا مباحًا من
 ماله لا يحل له ان يمكّن نفسه من القتل بل يفترض عليه التناول وكذا
 هذا الاذا كان الرجل جاهلًا بالاباحة حالة الضرورة فلم يتناول حتى قتل
 قال محمد رجوت ان يكون سعة من ذلك لان في كثرة الحزمة عند الضرورة
 خفاء فعند راجل الجهل حيث قصد التحرر عن مباشرة الحرام هذا اذا كان
 غالب رأيه انه يفعل به ما اذن به من القتل ولو تناول ما اكس عليه فاما
 اذا كان في غالب رأيه انه يمارحه بذلك او يهدده ولا يحقق ذلك لا يباح
 له التناول بل يحكم رأيه لانه اشبه عليه امر من امور الدين ولا يجب
 دليلًا اخر سوى التحرر في فعله فانما يشبه القبلة وقال في الاصل اذا قالوا انظر
 مائة سوط او ثلث هذه الاشياء فانه يحكم رأيه فان كان خاف من ذلك تلف
 نفسه او تلف عضو من اعضائه حل له التناول وان كان غالب رأيه انه لا يهلك
 بذلك ولا عضو من اعضائه فانه لا يباح له التناول قال شيخ الاسلام حواهر
 في مبسوطه ولم يوقت في ذلك مقدارًا بل فوض ذلك الى راي المقل على الضرب
 لان المقدار بمقدار واحد متعذر في جميع الناس لانهم متفاوتون في القوى
 واحتمال الضرب ضرب رجل لا يحتمل لضعف جثته ضرب عشرين اسواط وكان
 عليه من ذلك التلف او ذهاب عضو من اعضائه واخر قوي الجثة يحتمل مائة
 سوط ولا يخاف عليه التلف ولا ذهاب عضو من اعضائه وقال الشيخ خواجه
 زاده وبعض الناس قد روي ان الاربعين الذي هو اقل الحدود لانه حد العبد
 العتق والشرب فان هذذه بضرب اربعين سوطًا يباح له التناول من
 هذه الاشياء وان كان اقل لا يباح له التناول وهذا المقدار ليس بشئ لتفاوت

مقاله

الناس في احتمال الضرب لان المعبر من الضرب هو التلف للضرب للنفس والعضو
 ولهذا قلنا لو هذذه بضرب سوط على العين او على المذاكير يحل الاكره
 فحل تناول هذه الاشياء ثم حبس هذه المسائل على الميتة اوجه في وجه العزيمة
 منه الاقدام على ما اذن عليه ولو امتنع حتى قتل باثم وهي ضرب المحرور تناول
 الميتة وما تجرى مجراه وقد مر بيان ذلك وفي وجه يرخض الاقدام عليه مع
 ان العزيمة هو الامتناع وهي اجزاء لكمة اللغو وسب النبي عليه السلام وما هو
 فتر او استحقاق بالدين حتى لو اقدم عليه وهو مكره لا يؤخذ به ولو صبر
 حتى قتل يكون مأجورًا وفي وجه العزيمة هو الامتناع عنه ولا يرخض في
 الاقدام عليه بحال وهي قتل نفس معصوم محترم او قطع عضو منه والزنا
 لا يحل له ان يقدم عليه بحال وتناول مال الغير او اتلاف ماله نظير القسم
 الثاني وسيجي كل قسم في موضعه ان شاء الله تعالى قال شيخ الاسلام
 علاء الدين الاسجاني في شرح الحاشي في اول كتاب الاكره هذه ايات
 ظهر فيها كرامة محمد رحمه الله لما صنف هذا الكتاب ذكر السلاطين فيه
 باسم اللصوص فذكر عند الخليفة انه صنف كتابًا وسمي فيه لصوصًا فبعث
 اعوانه اليه ليأخذوا منه ذلك الكتاب وينظروا فيه هل فعل ذلك
 وكان له صديق وصدق محمد الذي كان من يدى الخليفة بين يديه مسعى اليه
 قبل ان ياتيه اعوان الخليفة فاخبر بما جرى فرفع هذا الكتاب والقاء في سائر
 ماء له في الدار فدخل الاعوان فلم يجدوا فيه هذا الكتاب فخرجوا معتدبين
 فلما خرجوا من عنده اهتم لذلك اهتمامًا شديدًا لانه اجاد في تاليفه فجاء الى راس
 البير لينظر هل بقي شئ من آثاره لعلون عونا له في تصنيفه تاسا فظفر فاذ اصح
 شاحصة في اسفل البير وقع عليها الكتاب ولم يبتل ورقة منها فعند ذلك

كرام
 وصديقه محمد الذي كان من يدى الخليفة بين يديه مسعى اليه
 على الخليفة وهو من يدى الخليفة

ظهر دأته ورامته الأولى حق وهي من معجزات نبينا صلى الله عليه لأنه دلالة
حقيقة هذا الدين ثم اعلم ان المريض مرضا خاف منه الموت وهو صائم ان لم
يأكل ويشرب اذا انفق له لتفطر والامتناع لتفطرك وهو يعلم ان
ذلك يسعه فابى حتى قتل فان اثمنا وذلك لو قيل للسافر في شهر رمضان وهو
صائم لتفطر والامتناع فابى ان يفطر وهو يعلم ان ذلك يسعه فان
اثمنا فزق من هذا ومن المكروه على الفطر القتل اذا ابي حتى قتل وهو يعلم
ان ذلك يسعه فانه يكون ما جورا ولا يكون اثمنا وذلك الملة على اخذ مال
الغير بالقتل وهو يعلم ان ذلك يسعه فابى حتى قتل فان ما جورا وكذلك
المحرم على قتل الصيد اذا اذن بالقتل اذا امتنع عن الصيد حتى قتل وهو يعلم
ان ذلك يسعه فانه يكون ما جورا شهيدا او ذلك المكروه على ترك الصلاة
المستوية في الوقت اذا صلى حتى قتل وهو يعلم ان ذلك يسعه فان ما جورا وذلك
المقيم الصحيح البالغ اذا اذن على الفطر في شهر رمضان فابى حتى قتل فان ما جورا
والاصل في مخرج هذه المسائل ان ما حرمه النص حالة الاختيار ثم ابيح ذلك
حالة الاضطرار وهو ما يجوز ان يرد الشرع باباحته كاكل الميتة وكبحم الخنزير
وشرب الخمر وابعاد الفطر في رمضان للسافر والمريض اذا امتنع عن ذلك
فان اثمنا اذا قتل لانه اكلت نفسه لا اعزاز دين الله تعالى فانه ليس في التور
عن المباح اعزاز دين الله ومن اكلت نفسه لا اعزاز دين الله فان اثمنا وما حرمه
النص حالة الاختيار ثم رخص حالة الاضطرار وليس هو ما يجوز ان يرد
الشرع باباحته كالفراجه ومظالم العباد اذا امتنع بقتل فان ما جورا لانه
بدل مجته لا اعزاز دين الله حيث توزع عن ارتكاب المحرم ولذلك ما ثبت
حرمته بالنص لم يرد نص باباحته حالة الضرورة كالاراء على ترك الصلاة

في الوقت وعلى الفطر في رمضان للقيم الصحيح اذا امتنع عن ذلك فقتل فان ما جورا
لانه بدل مجته لا اعزاز دين الله وقتل الصيد المحرم لذلك هذا حاصل ما
دلت خواهر زاده في مبسوطه وقال في آخر كتاب الاراء من الشامل اضطر
الى اكل الميتة وهو محرم وقد رعى صيد لا يقتله وياكل الميتة لان حرمة الصيد
تامة في حق المحرم مطلقه والميتة حلال في هذه الحالة **قوله** في اول
الاسلام اي في عهد النبي صلى الله عليه قال وان اذن على الفطر
بالله تعالى اوسب رسول الله عليه السلام بقتله او حبسه او ضرب لم يكن
ذلك اراها حتى يكن بامر يخاف به على نفسه او على عضو من اعضاءه اي قال
القدوري في محصره وذلك لان الاراء بين الاشياء اذا لم يكن ثمة خوف
التلف على النفس او على العضو لا يكون ملجئا ولا تعتبر اراها حتى اذا اظهر
الفراجه اوسب الرسول بهذا القدر ولا خوف التلف بلفظ وتبين منه مرارة
لان حرمة الفطر اشد من حرمة شرب الخمر واكل الميتة فادام يحسن الاراء
ثمة منها اولى لان حرمة الفطر لا تنكشف بحال ولا يبيح الضرورة لشبهها
بالعقل والشرع الا اذا خاف التلف مجتهد يرخص له اظهار الفطر
باللسان وقلبه مطمئن بالايمان لان في الامتناع عن الكفر قواش
حق الملة صورة ومعنى وفي الاقدام على الفطر قواش حق الله صورة لا معنى
لقسام الصديق فرخص الاقدام على الفطر لصيانة مجته وبنه ترك
نوله تعالى الا من اذن وقلبه مطمئن بالايمان قال في التفسير نزالت
الاية في عمار بن ياسر خرج مهاجرا الى رسول الله صلى الله عليه مع جماعة
فاخذهم فادمته وقالوا انهم يريدون محمدا وعذبه وهم والرهوهم
على الفطر فصبر بعضهم حتى قتل وتعلم عمارا رهوه عليه وقلبه مطمئن بالايمان

فخلوا عنه فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر بذلك فنزلت الآية
 وقال له النبي صلى الله عليه وسلم ان عادوا فعدوا **قوله** فادخا ذلك
 وسبعة ان يظهر ما امر به ويؤثر في هذا الغلط العدوى في مختصر
 وقد مر بيان التورية ان يظهر خلاف ما اضر في قلبه والمراد منه اظهار
 اللفر باللسان مع اضرار الايمان في القلب وفي القلوب في حديث النبي
 صلى الله عليه وسلم فان اذ اراد سفر او رى بعينه اى لى عنه وسكن
قوله لحدث عمار بن ياسر رضى الله عنه وحدث عمار هو الذي روى
 عن التيسير قال محمد بن اسحق في تصنفه في سير النبي صلى الله عليه وسلم وقات
 بنو مخزوم يخرجون عمار بن ياسر وابيه وامه وانا اهل بيت اسلام اذا
 حبيت الظهيرة بعد يومهم برضا ملة فيمتر بهم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول فيما بلغني صبرا انا يا سير موعده لم الجنة فاما امه تقتلوه
 تاني الا الاسلام وقال ان اسحق ايضا وحدثني حليم بن جبير عن سعيد بن
 جبير قال قلت لعبد الله بن عباس ان المسترولون يبلغون من اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من العذاب ما يغدرون به في ترك دينهم
 قال نعم والله ان كانوا يصربون احدهم ويحرقونه ويوطشونه
 حتى ما يتقدروا على ان يستوي جالسا من شدة الضر الذي به حتى يعطيم
 ما سألوه من القسنة حتى يقولوا له اللات والعزى اهلك من دون الله
 فيقول نعم حتى ان الجعل لمتر بهم مملون له لا هذا الجعل الا هلك من دون
 الله فيقول نعم ان قدما يبلغون من جهدهم وقال القتيبي وسبعة ام غار
 اول شهيد استشهد في الاسلام وجاءها ابو جهل حربه فأتته وشهد
 عمار صفيق مع علي بن ابي طالب رضى الله عنه فقتل ودفن هناك وصلى

عليه علي واجر فضله وقتل سنة سبع وثلث و هو ان ثلث وتسعين سنة
قوله ان عادوا فعدوا اي ان عاد الكفار الى الاكراه فعدوا الى طائفة
 القلب بالايمان يعني فثبت على الطائفة وهو امر بالشباب على ما كان
 لا امر باليسين جاز من الطائفة فاني قوله تعالى اهدنا الصراط او معناه
 ان عادوا الى الاكراه ثانيا فعدوا انت الى مثل ما انت به اولاً من اجرا فلهذا
 على اللسان وطائفة القلب بالايمان **قوله** قال فان صبر حتى قتل ولم يظهر
 اللفر ان ماجورا اى قال القدر في مختصر قال شيخ الاسلام خواهر
 زاده في مبسوطه والاصل في ذلك ما روى ان جيبا حين اخذ كفار
 ملة واكرههم على اللفر صبر حتى صلب وقضته انهم لما ارادوا صلبه
 استاذن منهم فضلى رعتس ثم قال لولا انكم تقولون اني افزع من الموت
 ردت ثم رجع بصر فلم ير فيهم الا رجلا يديه سيف او قوسا وعصى ثم قال
 اللهم بلغ محمد واصحابه مني السلام ثم دعا على الكفار وقال اللهم احصهم عددا
 واهلكهم يدا ولا يتبق منهم احدا فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثم قال ان جيبا من افضل الشهداء يوم القية وهذا خلاف الاكراه على
 شرب الخمر وادل الميتة وحكم الخمر رحت بلون انما لا استناع لوجود الاستثنا
 بقوله تعالى الا ما اضطررتم اليه وهذا لان الاستثنا من الخطر اباحة والتورع
 من المباح ليس اعزاز لدين الله تعالى بخلاف الاستثنا في قوله تعالى الا من ارى
 وقلبه مطمئن بالايمان لان الاستثنا من الغضب فلا يلزم من اتقاء الغضب
 ثبوت الحلال وهذا هو المراد من قوله خلاف ما تقدم اى من مسلة شرب
 الخمر وادل الميتة وقال ان شاهين في كتاب المعجم باسناد الى الزهوى قال
 اول من سن الرعتس عند القتل جيب ثم قال ان شاهين باسناد الى زيد بن اسحق

او دلى جيب

ضه

ان ابا الاقلح عاصم بن ثابت بن قيس من بني عمرو بن عوف وزيد بن كشته من بني بيا
 خزرجوا في جيش من جيوش رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى وردوا ما من
 مياها بنى الحيان يقال له الرجيع امام عسفان فخرجوا سرية من اصحابهم وطلبة
 لهم فوجدوا بعض اهل تلك الارض اثارهم فاندروهم فاستقوا على الاثر فاجتمع
 اليه ناس كثير واخذوا السلاح ثم رحلوا على اثارهم فادركوهم فزبوا
 من الرجيع فقال لهم المشركون ليس لكم بنا طاقة وقد نرون كثرتنا
 وليس لنا بقتلهم حاجة فان تلقوا السلاح نؤمركم من القتل ولن نحدث
 فيكم شيئا حتى يبلغ صاحبكم خبركم يستفده بكم اريد ع و طرح خبيث وزيد
 سلاحهما واني عاصم تقتل رجلين بالنبل قبل ان يصلوا اليه ثم عشوه فاختارط
 سيفه فقتل المالك وقتلوه ثم عمد المشركون الى صاحبيه خبيث وزيد فغدروا
 بهما ولم يؤثرا لهما بعد فباعوهما بدينار فخرج المشركون بخبيث ليقتلوه ونصبوا
 له خشبة ليصلبوه ثم خيروه فقالوا ان رجعت الى دين اباك اكرمناك
 وانحناك وان تبث على صنتك صلبناك على هذه الخشبة فاني الا الثبات
 على دينه وحب الاسلام فقالوا فلست اباي حين اقتل مسلما على اي جنب كان
 والله مضرب عي و ذلك في ذات الاله وان يشاء يبارك على اوصال شلو
 ثم رجع فقال المشركون انه غير تارك صوته فادعوا منه فقال دعوا في الجح
 ر لعين ثم سألتم فقالوا ارفع ما بينك فرفع خبيث رلعين ثم قال اللهم اني لا
 اجد احدا يبلغ عني نبيك محمد صلى الله عليه وسلم مني السلام غيرك وانك ان شئت
 فعلت وانا اسئلك ذلك ثم صلبوه رحمة الله فيبينها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الساعة وهو بالمدينة في نفر من اصحابه اذ جاءه جبرئيل فقال ان خبيثا
 قد صلب وقد سأل الله عز وجل ان يبلغك منه السلام وقد سلم عليك فقال

الحيان بن مدي
 والرجيع تامين هدير

الاصحاب المصالح
 العضو والمزج

رسول الله صلى الله عليه وسلم عليك السلام ورحمة الله وبركاته فقال اصحابه ما هذا
 رسول الله فقال هذا اخوكم خبيث قد اخرج المشركون من الحرم الى التميم
 ليصلبوه فرفع رلعين ثم سأل الله ان يبلغني منه السلام ففعل فجاءني جبرئيل
 فبلغني عنه السلام واخبرني بخرجهم به وصلبهم آياه يعلم ذلك اليوم وتلك
 الساعة نوجد واليوم الذي اخرج خبيث والساعة التي صلب فيها رحمة الله عليه
قوله وقال في مثله اي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل خبيث
 اراد بالمثل دانه لا غير فقال المتبني مثلك يثني الحزن عن صوبهم
 وسيرد الذم عن غزبه ولما اقل مثلك اعني به سواك يا فردا لا مشبه
 يخاطب ايا شجاع عضد الدولة والصوب القصد والصوب الاصابة والغزب
 محوري الذم مع كذا قال ابن الجني **قوله** قال وان ارم على الاف مال
 سلّم بأفترخاف على نفسه او عضوا من اعضائه وسعته ان يفعل ذلك اي قال
 القدوري في مختصره قال في الاصل ولو ارم رجل رجلا على حتى ياخذ ما
 فلان يندفع اليه وكان الاكراه بوعده تلف قال رجوت ان يكون في سعته
 من احد ماله وذلك لان مال الغير مما يستباح بصرونه المحضة وكذا
 يستباح بالاكراه لان في الاكراه ضرورة فانه يخاف على نفسه او على عضو
 من اعضائه فاني المحضة ولان علقه بالرجل لان ابا حة الاخذ لم يثبت بعين
 النص وانما ثبت استند لا لا باجرا لمة الكفر لان حرمة الغير مما لا يباح
 بحال بالظلم وكان ورود الرخصة في اجرا لمة الغير ورودا في الماله وان صبر
 وتكل كان افضل وكان ما جورا لاخذ ما لغيره لان اخذ مال الغير من المظالم
 وحرمة الظلم لا يثبت ولا يباح كالفروا شيخ الاسلام خواهر زاده
 وفرقوا من هذا ومن ما اذا كان الرجل في سفر فاشتد جوعه ومع رفيقه طعام

فلم يأخذ منه حتى مات فإنه يأثم ومهنا إذا أرم على خد مال الغير فلم يأخذ حتى
قتل لا يأثم قال كان القسمة انوار الحق كحافظ رحمه الله يقول لا فرق بين المسلين
وتناول ما قال في المحضة انه يأثم اذا كان صاحب الطعام يعطيه بالقبضه
ولم يأخذ ذلك بل صبر حتى مات ومضى كانت حاله هذه يأثم فاما اذا كان
لا يعطيه اصلا ويتأذى ماخذ ولا يطيب نفسه بذلك فكبر أن
يتأذى اخوة بذلك صبر حتى مات فإنه لا يأثم كما في الاكراه وفي الاكراه
لو كان صاحب المال يعطيه بالقبضه فلم يأخذ حتى مات نقول انه يأثم باذن
لا فرق بين المسلين من حيث المعنى **قوله** ولصاحب المال
أن يضرب المملوك هذا لفظ العدوى في محضه وذلك لان فعل المكره
فيما يصلح اليه المكره ينقل الى المملوك بشاره ان المكره ما شرع بنفسه
فلزمه الضمان بخلاف ما لا يصلح فيه اليه حيث لا ينقل كالأكل والوطء والتعلم
لانه لا يمكن ان يأكل بغير غيره ولا ان يخطأ بآله غيره ولا ان يتعلم بلسان غيره
ولهذا لو كان الاكراه على اعتاق عبده كان الضمان على المملوك لان المكره
في حق الاتلاف يصلح اليه ولا يخطأ بالآله للآله لانه لا يصلح اليه في حق التعلم وهذا
معنى قوله والاتلاف من هذا القبيل اي من قبيل ما يصلح المملوك فيه آله للآله
لانه يمكن ان يأخذ فيضرب به وتلف به مالا او نفسا **قوله** وان
المرء يقتل على قتل غيره لم يسعه ان يقدم عليه ويصبر حتى يقتل فان قتله
كان اثما هذا لفظ العدوى في محضه والاصل في هذا ان الاكراه يبيح ما يبيح
الضرورة وما لا يبيحه الضرورة فلا يبيحه الاكراه ثم قتل المسلم لا يباح بضرورة
فلذا لا يباح الاكراه **قوله** قال والعصاض على المملوك ان كان عمدا اي
قال العدوى في محضه اعلم ان المملوك بوعيد تلف على قتل مسلم اذا قتله

ولم

بالسيف اختلفوا في وجوب القصاص قال ابو حنيفة ومحمد بن حبيب القصاص على
المكره الامر ولا يقتل المكره وقال زفر يقتل المملوك المأمور ولا يقتل
الامرؤ قال ابو يوسف لا يقتل واحدهما ويجب الدية في مال الامر ولا
شيء على المأمور الا الاثم ولكن يعزّر المأمور وقال السافعي يقتل الامر
والمأمور جميعا لاداء رتبته الاسلام خواهر زاده وعنه وهكذا ذكر
عائنه علمائنا في عامة الكتب الرخى وغيره قول محمد بن حبيب مع اي حسنة وذكر
الطحاوي في محضه قول محمد بن حبيب مع اي يوسف قال الامام الاسجاني
في شرح الطحاوي وذلك ليس بسند يرد في شرح الاقطع قول
السافعي لقول اي حسنة ومحمد وجه قول زفر ان الاكراه على القتل
لا يفيد حلا الاقدام على القتل بالاتفاق فان وجود الاكراه وعدمه
منزلة والفعل موجود حقيقة من الفاعل يصنفه الحظر في محل معصوم فوجوب
القصاص عليه الا ترى ان القاتل يأثم اثم القتل لاقتل بخلاف الاكراه على اتلاف
مال الغير حيث يضمن الامر لان الاكراه اباح الاتلاف مال الغير ولهذا
سقط الاثم عن المأمور وجه قول السافعي ان القتل حصل من الفاعل
مباشرة ومن كمال تسيبها فيقتل جميعا لان التسيب حكم المباشرة
عنده ولهذا ارجع شهود القصاص واعاد الشهود عليه حيثما يجب للقصاص
على الشهود عند السافعي لانهم قتلوه خطأ لانهم اوجبوا اهدار الدم وعرضوه
للتلف وجه قول اي يوسف ان القتل وجد من كمال من وجه لان الفاعل
يصلح اليه فصار الفعل منقولا الى كمال من وجه من الفاعل من وجه
لانه يأثم فحصل قصور في الفعل فكان شبهه فلم يجب القصاص على احد
لان القصاص مما يدرأه بالشبهة وجه قول اي حسنة ومحمد رضي الله عنهما

والنذر والظهار والايلا والقي في الايلا والاسلام لانه انشاء تصرف ولا من هن
الاشيا تصرف لا يبطله الهزك ويتعلق صحته بالهزك باللفظ فلا يبطله الاذراه
قوله قال ويرجع على الذي ارهه بشبه العبد اي قال العبد وري في محض
قال محمد بن الحسن في الاصل ولوان رجلا ارهه لصوض غلبون على مصر من الاضار
لهم سعة بوعيد قتل او تلف على عني عبده فاعقته فان العنق جائز لا يرد
وذلك لان العنق تصرف لا يبطله الهزك فلا يبطله الاذراه لطلان هذه المسألة
تضمنت احكاما ربعة احدها ان العنق جائز ومنه خلاف الثاني وقد مر
البيان والثاني ان الولي لا يملك العبد لا للمكسر والمالك ان المالك يضمن قيمه
العبد يوم الاعناق موسرا كان ومفسرا او الرابع ان العبد لا سعاية عليه لاحد
اما الاول وهو جواز العنق فلما بينا والمعنى في المسألة ان هذا انشاء تصرف صدر
من الاهل مضافا الى المحل فيصح وذلك لانه ايقاع تصرف للمالك وليس باخبار عن
امر ما مضى ووجود الاهلية ظاهر حقيقة لانه بالبلوغ والعقل الذي حصل به
التمييز وهذا حاصل الا ترى انه مبرز اهون الشترين لدا حتمالا لانه بالتكليف والتقليد
قائم بعد الاذراه وذا وجود المحل ظاهر لان محل الاعناق هو عبده ومحل الطلاق
زوجته ولا يلزم الاقرار لانا احزرنا عنه بقولنا انشاء تصرف والاقرار ليس بانشاء
بل هو اخبار عن امر ما مضى والخبر مما يحتمل الصدق والكدب فلم يعتبر اقرار المالك
لان اقرار الطابع انا اعتبر لترجح جانب الصدق بالطواعية ولم يوجد ذلك في
الاذراه بل ترجح جانب الكذب لانه لو كان صادقا في الاقرار لم يحتج الى الاذراه
ولا يلزم الردة لانه ليس بانشاء تصرف بل هو اخبار عن امر كان وهو ما اعتقد
في قلبه واما الحكم الثاني وهو الولاء فانه لمولى العبد لان دلالته من حيث انه
اعناق معصوم عليه وليس بمنقول ومضاف الى الامر والولاء لمن اعناق الحديث

بعد

واما الحكم

واما الحكم الثالث وهو ان المالك يضمن منه العبد موسرا كان ومفسرا لان كلام المالك
من حيث انه اذراف منقول الى الامر فانه قبض يد المالك واللف به العبد
وصان الاتلاف لا يخلت باليسار والاعسار شاهد من شهدا على رجل انه اعنق
عبده ومضى القاضي العنق ثم رجعا يضمنان موسرين كانا ومفسرين لانها ضمننا بالائلا
لا بالاعناق فان قيل ينبغي ان لا يضمن المالك شيئا لانه اذراف بعوض حصل للمالك
وهو الولاء ولهذا لو ادعى على اهل طعام الغرة اهل المكس لاضمان على الامر لانه
حصل له عوض وذا لو ادعى رجلا على الزنا فزنا حتى ضمن المالك المهر لا يرجع على
الامر لانه حصل له عوض وهو منافع البضع فلما ائلا يضمن الامر اذا كان
الاتلاف بعوض اذا كان العوض مالا كان في اهل الطعام او في حكم المال كما في صورة
الزنا لان منافع البضع تعد ما لا عند الدخول والولاء بمعنى النسب ليس بالمال
ولا في حكم المال ولهذا اذا رجعا شاهد الولاء لا يضمنان واما الحكم الرابع وهو
انه لا سعاية على العبد لا للمكسر ولا للمالك اما للمكسر ولانه مالك اعنق عبده
ولا حق فيه لاحد ومن اعنق عبده ولا حق فيه لاحد فانه لا سعاية للعنق ولو كان
طائعا وهذا القدر ينبغي على قول ابي حنيفة ولا ينبغي على قولهما لان المحجور عليه بالسفاه
اذا اعنق فانه يعنق على قولهما ويجب عليه السعاية مع انه اعنق عبده ولا حق فيه
لاحد وينبغي ان يراد في العيان على قولهما ان يقال مالك اعنق عبده ولا حق
فيه لاحد وهو غير محجور عليه فلا يسع العبد له ما لو كان طائعا واما للمالك ولانه لم
يملك العبد ما ضمن من قيمه لانه ضمن بعد العنق والحر لا يملك ما لصان ولان
المالك انما ضمن من حيث انه اذراف العبد حتما فانه قتل العبد والمفتول لا يسع
ولان السعاية يجب لتكميل العنق ولا قصور في العنق وقولنا لا حق فيه لاحد
احراز عن الراهن المعسر اذا اعنق عبده بلا رضا الميرتن حيث يسع العبد لان الميرتن

منه حقا واختار عن المريض اذا اعتق عبده وهو لا يخرج من الثلث ثم مات فأنه
يسعى للورثة في الثلث لان لم منه حقا هذا حاصل ما ذكره شيخ الاسلام خواجه
زاده في مبسوطه والباقي يعلم منه **قوله** قال ويرجع بنصف مهر المرأة
ان كان قبل الدخول اي قال التدوير في مخصص هذا اذا كان الاثراء على الطلاق
قبل الدخول والمهر مستحق فان كان قبل الدخول والتسمية يجب على الزوج المتعة
ويرجع بها على المهر قال محمد بن الحسن في الاصل واذا اراه الرجل بوعيد
تلف على ان يطلق امرأته ثلاثا فالطلاق واقع ولا يحل له حتى تنكح زوجا غيره
وذلك لان طلاق المهر واقع عندنا طلاق الطابع والطابع لو طلق امرأته ثلاثا لا يحل
له حتى تنكح زوجا غيره فكذلك المهر اعلم ان المهر على الطلاق اذا طلق رجلا
فلا يخلو اما ان يطلق قبل الدخول والمهر مستحق او غير مستحق او بعد الدخول
فان كان بعد الدخول والمهر مستحق وجب على الزوج نصف المهر لان الطلاق قبل
الدخول يوجب سقوط نصف الصداق ويرجع الزوج بذلك على الذي ارهه
لانه اذا كان على شرف السقوط بسبب الفرقة من جهة تقبيل ابن الزوج
عن شهوة او ارتدادها قبل الدخول فصار كان المهر الحامل اخذ من مال
المهر المحمول ذلك المقدار والتلفه واما اذا كان الطلاق قبل الدخول
والتسمية وجب على الزوج المتعة لان المتعة هي الواجبة بالنص في تلك
الصورة ويرجع الزوج بما ضمن من المتعة على الذي ارهه لانه اذا علم ما
كان على شرف السقوط فصار كاشا هدى الطلاق اذا شهدا قبل الدخول بها
ثم رجعا يضمنان نصف المهر للزوج ان كان في النكاح تسمية وان لم تكن تسمية يضمنان
المتعة فلذا هنا واما اذا كان الطلاق بعد الدخول فلا يرجع الزوج على الذي ارهه
بشي لان المهر اكد بالدخول على وجه لا يسقط متى جات الفرقة من قبلها ولم

قبل

يرجع المهر عليه شيئا وانما ألف ملك النكاح وملك النكاح عند خروجها عن ملك
الزوج ليس بمالك ولهذا اذا شهد الشاهدان على الطلاق بعد الدخول ثم رجعا
لا يضمنان شيئا للزوج لانهما ما ألفا على الزوج الا بمجرد النكاح فلذا ههنا ثم ان
صاحب الهداية لم يذكر الاثراء على النكاح قال محمد بن الحسن في الاصل ولو ان رجلا
اكره بوعيد قتل او حبس او بقيدا ويضرب حتى تزوج امرأة على عشرة الاف ومهر
مثلا الف درهم كان النكاح جائزا ويولون للمرأة من العشرة الاف مهر مثله الف
درهم وبطل الفصل وهذا هو ظاهر الرواية وذكر الشيخ ابو جعفر الطحاوي
في مخصص ان الزوج ملزمه جميع ذلك ويرجع بالفضل على من ارهه وهو ليس
بظاهر الرواية اما جواز النكاح اذا كان الاثراء بوعيد تلف فلان النكاح تصرف
يصح مع الهزل فيصح مع الاثراء فالطلاق والعاق عندنا وان كان يقيد او حبس
فلا يكون ذلك اراها في حق الزوج بل يكون نكاح طابع والتسمية فاسدة لان التسمية
تصرف في المال والتصرف في المال مما يبطله الهزل واذا فسدت التسمية كان لها
مهر مثله الف درهم لا غير ولا يرجع الزوج على المهر بشي لانه ان اوجب عليه مالا
فقد حصل له عوضا يعيد له وله حكم المال وهو ملك النكاح فان ملك النكاح
عند دخوله في ملك الزوج يعد مالا من حيث الحكم ولهذا اذا شهد شاهدان ان
النكاح ألف درهم وهو مهر المثل والزوج يحدد ذلك بقضي به العاضى ثم رجعا
لا يضمنان شيئا لانهما اوجبا عليه مالا بعوض يعد له فكذا هنا قال ولو ان المرأة
هي التي ارهت في بعض ما ذكرنا حتى تزوجها الزوج على الف درهم ومهر مثله عشرة
الف زوجا او ثلثا او ثلثيها فالتكاح جائز ولا ضمان على المهر لان المهر
انزال عن ملكها ماله حكم المال فقد حصل لها عوضا يعيد له وهو مهر مثله وهو مال
حسنه وحكمها فلا يضمن شيئا ثم هل للمرأة والاوليا حق الاعتراض على هذا النكاح والمسئلة

على رجحين اما ان يكون الزوج دخل بها ولم يدخل بها ولد وجهه على رجحين
اما ان رضيت المرأة ما سئى لها من الصداق او لم ترض ولد وجهه على رجحين
اما ان يكون الزوج نفوا لها او غير نفوا لها فان كان الزوج نفوا لها وتدرست
بالمسئى كان للاولياء حق الاعتراض عند اى حشفه رضى الله عنه
لمعنى واحد وهو التقصير في المهر فان الزوج نفوا لها وعند
ابى يوسف ومحمد ليس للاولياء حق الاعتراض اصلا لان الزوج كفوا
والمرأة لما رضيت بالمسئى صارت كأنها زوجت نفسها في الابتداء ما لم يدرهم
لان الاجابة في لانها كالاذن في الابتداء ولو زوجت نفسها في الابتداء من نفوا
باقول من مهر المثل كانت المسئلة على الاحلاف على ما عرفت في النكاح فكذا
هنا الا ان في كتاب النكاح ذكر قول ابي حنيفة وابى يوسف وسكت عن قول
محمد وهما ذكر قول محمد مع ابي يوسف لان محمد اوضح المسئلة في النكاح في
المرأة زوجت نفسها بغير رضا الاولياء والمذهب عنده ان النكاح بغير رضى
لا يجوز فاذا لم يخبر النكاح عنده لا تصور التفريق لقصور المهر بعد ذلك على مذهبه
والمذهب عنده ان الركاك جاز في تصور التفريق في هذا النكاح
سبب التقصير في المهر فلهذا ذكر قولها ولم يذكر قول محمد في النكاح وفي كتاب
الاكراه وضع المسئلة في ان الاولياء هم الذين زوجوها حتى صح النكاح الا انه
عند من منهم الرضا بنقصان المهر فكان له حق الاعتراض بسبب نقصان المهر
عند ابي حنيفة خلافا لما وان كان الزوج غير نفوا لها فلاولياء حق الاعتراض على
هذا النكاح عندهم جميعا فعند ابي حنيفة لمعنيين لعدم الكفاة ولنقصان
المهر وعندهما لعدم الكفاة لا غير لانها رضيت بالمهر هذا اذا رضيت المرأة
بالمسئى ولم يدخل بها الزوج فان لم ترض المرأة بالمسئى ينظر فان كان الزوج نفوا لها

فلهذا حق الاعتراض على هذا النكاح بسبب نقصان المهر عندهم جميعا فاذا رنعت
الامر الى القاضي يختار زوجها فيقول له انتم مهرها والا فرقت بينهما وانما يختار
الزوج لانه لزمه زيادة مهر لم يرض به والعاقبة متى لزمه زيادة بدل لم
يرض به يتخير رجل اشترى من مريض شيئا بحايبة لا يخرج من ثلث ماله ثم مات
المريض وابى الورثة ان يجيزوا ويختاروا المشتري لانه لزمه زيادة ثمن لم يرض به
فلذلك هنا يختار الزوج فان اتم لها مهرها عند النكاح وان ابى فترق بينهما ولا يكون
لها مهر لان الفسقة جاءت من قبلها لما لم ترض الا بالزيادة والفرقة الواقعة
من قبلها تسقط الصداق كله قبل الدخول كما في ارتدادها وتبيلها ابن زوجها او اباه
وان لم يكن الزوج نفوا لها والمرأة وللأولياء حق الاعتراض على هذا النكاح عند ابي
حنيفة رضى الله عنه لمعنيين لعدم الكفاة ولنقصان المهر وعندها المرأة حق الاعتراض
لمعنيين وللأولياء حق الاعتراض لعدم الكفاة لا غير هذا كله فما اذا لم يدخل بها فان
دخل بها وهي بكرهه فان كان الزوج نفوا لها فلا اعتراض على هذا النكاح
لاخذ لان نقصان المهر قد ارتفع وليس في الكفاة نقص وان لم يكن نفوا لها
فلاولياء والمرأة حق الاعتراض بسبب عدم الكفاة فاما اذا دخل بها وهي طائفة
قد رضيت بالمهر المسئى دلالة فكان كالورصة بالمسئى نصا ولو رضيت نصا
فعلى قول ابي حنيفة للاولياء حق الاعتراض لنقصان المهر وعندها ليس لهم الاعتراض
وان كان الزوج غير نفوا للاولياء حق الاعتراض في قول ابي حنيفة لمعنيين لعدم الكفاة
ونقصان المهر وعندها لعدم الكفاة لا غير هذا حاصل ما درسخ الاسلام خواهر زاده
بسرطه **قوله** ولو اذن على التوكل بالطلاق والعناق فنعل الوكيل جازا استحسانا
دون تبرعا على مسئلة القدوري كما ذكر ما عده من تبرعا ايضا اعني الاكراه على التندر
والبين والظهار والرجعة والايلاء والنفق باللسان والتخلع قال محمد في الاصل



في باب الوكالة بالاداء ولو ان لصا غلبا ان رجلا بوعيد قتل او ضرب يحاث
منه ثلث على ان قتل رجلا لعنق عبده او بطلاق امرأته له لو دخل بها
فاعتق الوكيل العبد او طلق المرأة بجميع ما صنع الوكيل من ذلك جاز على الموكل
ولا ضمان على الوكيل وبضمن المهر قيمة العبد لمولى العبد وبصف الضمان
للزوج وفي المسئلة قياسا في الوكالة ومباش واستحسان في تضمين
المهر اما الاول فالعاس ان لا يصح الوكالة مع الاداء لان الهزل يؤثر
فيه فلا تصح مع الهزل كالباع فان ينبغي ان لا تصح ايضا مع الاداء كالباع
الاستحسان ان الاداء اثره في فساد العقد لا في الانقضاء فصار كانه شرط
شرطا فاسدا او الوكالة لا تبطل الشرط الفاسد لان الطلاق والعاقب من قبيل
الاسقاطات فيبطلان التعليق والتعليق عين عند الفقهاء فصار كانه المكره
المرء المولى على ان يقول ان شاء فلان فانت حر وان الزوج على ان يقول
ان شاء فلان فانت طالق واما الثاني فالقياس ان لا يضمن المهر لان الوكيل
يفعل ما يتعل باختياره ان شاء فعل وان شارك والموكل ولاية العزل
ايضا فلم يضمن المهر متلفا وجه الاستحسان ان مطلوب المهر من الضرر الذي
اراده الموكل من عتاق عبده وطلاق زوجته قد حصل فاصيف الاتلاف
الى المهر وقال في الاصل ولو كان ارهقه بوعيد حبس او قيد حتى وكفالة
كان ذلك جازيا ولم يضمن على الذي ارهقه ضمانا اما جواز الوكيل فلان الاداء
بالحبس والقيد لا يعتبر اراها في حق الطلاق والعتاق فلا في التوجيه كما قاله
تحقق الاداء كان المولى طالعا في التوجيه ولم يكن على احد ضمان **قوله**
والندرا لا يعمل منه الاداء قال محمد بن الحسن رحمه الله في الاصل ولو ان
لصا غلبا المرء رجلا حتى جعل على نفسه صدقة او صوما او حجبا او عمرة او غزقا

في سبيل الله تعالى او بدنه او شيئا يتقرب به الى ربه فهدده بقتل او تلف عضو
او غنم يعني حبس او قيد حتى وجب ذلك على نفسه فانه يلزمه وذلك لما رو
محمد في او ابل الاداء عن عمر رضي الله عنه انه قال اربع مقفلات مبهمات
ليس منهن رد يد العتاق والطلاق والتناح والندرا اراد بقوله مبهمات
وقوعها وصحتها مطلقه فلا قيد الرضا والطواعية واجد اذا صدرت عن
مكلف منه قول ابن عباس رضي الله عنه ايهما اياهم الله تعالى يعني ان حرمة
ام المرأة مطلقه غير متقيدة بالدخول والرد يد معنى الرد لان الشدرا
واليمين تصرف لا يبطله الهزك الا ترى انه لو نذر هازلا يلزمه فكل تصرف لا
يبطله الهزك لا يبطله الاداء ولان النذر واليمين لا يبطلان النسخ بعد وقوعهما
وكل ما لا يقبل النسخ لا يؤثر منه الاداء ولا يرجع المهر على الذي اكرهه
فالرهن من المنذور لانه لا يطالب به في الدنيا ولا يخبر به بل يجب عليه ديانته
لاقتضا **قوله** ولذا اليمين والظهار لا يعمل فيها الاداء لعدم احتمالهما
النسخ اي ضمان مع الاكره اي قال شيخ الاسلام علاي الدين الاستحبابي
في باب الاداء على النذر واليمين من شرح الكافي ولو ارهقه على ان يظاهر امرأته
كان مظاهرا لانه من باب التحريم فاشبهه المهر ولانه في معنى الطلاق وقد
كان طلاق قوم في الجاهلية والاكره لا يمنع من تحقق الطلاق ولو اكرهه
على ان يفر فنعمل لم يرجع بذلك على الذي ارهقه لانه ما ارهقه على ازاله المال
عن ماله وانا ارهقه على اداء واجب عليه وهو محسب في ذلك وهو ان عين
علا لاداء التكفير فهو مختار في ذلك ولين كان منه نوع اتلاف مضاف
الى فصل المهر ولله الاتلاف بعوض مسلم اليه وهو سقوط الواجب عن ذمته
او حل الوطء فلا يعتد اتلافوا ارهقه على عتق عبد بعينه عن ظاهر نفعل

عنى وعلى المكن فتمت لانه ارهه على ازاله العبد عن مله وان لم يس واجب
عليه على القيد لا يقال بانه الملاف بعوض لانه عسى بكنه الخروج مادون هذا
نصارى الزيادة انلافا بعوض حتى قالوا لو كان هذا من احسن الرقاب
لا يتصور ان يكون مثل هذا مجزأ لا ضمن شافان قالوا ينبغي ان يضمن بقدر
الزيادة قلنا متى ضمن بعضه خرج من ان يكون هاهنا فكنس انه الملاف فلا يمنع
له مضمن كله ولم يجز عن القان لانه متى وجب الضمان لربه على المكن
صار اعتاقا بعوض فلا يصح هاهنا ولو قال انا ابرئيه من القمه حتى تجزئيه
من القفان لم يجز ذلك لانه متى لم يقع قاه لا ينفك قاه فلو قال
اعتقته حين ارهني وانا اريد به هاهنا الظاهر ولم اعفقه لا كراهه جاز
ذلك عن هاهنا الظاهر لانه اخبرانه اعفقه طاعا فلم يكن الضمان به واجبا
على المكن فصلى هاهنا وانه امر منه ومن ربه مضدق منه ولم يكن له على
المكن شى لانه اخبرانه طاع وان قال اردت به العتق عن الظاهر كما امرانى
ولم يضطر بي الى غير ذلك لم يجز عن القفان لانه اخبرانه فعل ما فعل بامر
فكان مكرها وان ارهه محبس او قيد اخره عنه لانه لا يوجب نقل الفعل
الى غيره ولا يوجب الضمان على المكن مبقى اعتاقا بلا عوض سلم له فصلى هاهنا كذا
شرح الكافي **قوله** ولذا الرجعه والا ملاء والفقى باللسان لانه لا يصح مع
الهزل اى لا يعمل الا لراه فيها ايضا قال محمد فى الاصل فى باب الا لراه على الرجعه
والفقى فى الايلا باللسان ولو ان رجلا طلق امراته تطليقة ملك الرجعه فالراه
لص غالب على ان راجعها فراجعها واشهد على ذلك بالراه فالرجعه جائز وذلك
لان انشاء الرجعه تصرف يصح مع الهزل فانه لو قال راجعتك هاهنا لا يصح
الرجعه وما صح مع الهزل صح مع الا لراه فالنكاح والطلاق والعتاق

دون

الرجعه

شأنه
بلغ

وانما

وانما صحت رجعه الهازل لما روينا عن السنن ٢ حديثا عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه انه قال قلت
جدفن جدفن وهرهن جدف النكاح والطلاق والرجعه ولان الرجعه اما ان يكون فرع النكاح
او فرع الطلاق وحلم الفرع لا يخالف حلم الاصل ثم النكاح والطلاق يصح من الهازل
وما صح مع الهزل صح مع الا لراه فلهذا الرجعه بل الرجعه اولى لانها اسرع نقاد امن
النكاح فانها تفصح بلا رضا المراه وبغير شهود وبغير مهر ولا يصح النكاح بدون هذه
الشروط قال وان اذن على الاقرار بالرجعه بوعيد قتل او حبس كان باطلا لان الاقرار
بالرجعه مما لا يصح مع الهزل فلا يصح مع الا لراه ولا بيع والا جاز قال واذا اذن
المولى على ان تبقى وكان ثبته باللسان اما لصغرها او لمرضه او عند ذلك فقال ثبت
لمكرها صح النبي لان النبي في الايلا باللسان مما يصح مع الهزل لانه استدله منه النكاح
فالرجعه يصح مع الا لراه ولو اذن على الاقرار بالقي كان باطلا لان الاقرار مما لا يصح
مع الهزل فلا يصح مع الا لراه وقال الحكم فى الكافي ولو ارهه بوعيد تلف حتى الى امراته
بمركب وذلك لان الايلا بين الا لراه لا يمنع تحقق المهر فان رها اربعة اشهر انت منه
لان حكم الايلا هذا ولا يرجع على المكن شى سواء كانت المراه مدخولا او غير مدخول اما
بظاهر لان المهر وجب عليه بالدخول السابق لا بالايلا ولا حصل له عوض المهر وهو مانع البضع
ولا يرجع عليه ما ملك من ملك النكاح بسبب البيوتة لان ملك النكاح لا يضمن بالاملاف
واما الثاني فلانه محذور فى البر لا مكره مضطر لانه كان يكره ان يقرها
فى مدة اربعة اشهر وحلم القربان وجوب القفان وليس فى وجوب القفان
الاملاف مال لانه لا يطالب به فى الدنيا ولا يحبس به ومتى امكنه التخلص
عن عهده الا لراه فلا املاف مال لم يكن مضطرا فى البر فلا يرجع بعهدته
على المكن هذا اذا لم يقرها فى المدة فان قرها فوجبت عليه القفان لا يرجع
على المكن بذلك ايضا لانه ارهه على ترك القربان لا على القربان فكان

طاعة في القربان ولين اعتبر مكرها في القربان لانه انما قربها خوفا من
البيوت بترك القربان في مدة اربعة اشهر فلا يرجع ايضا اما قبل التفسير
فلانه مجزأ ايجاب لا يطالب به ولا يحبس عليه فلا يوجب الصمان على
الموجب واما اذا اكرهه على التفسير فكفر لا يرجع ايضا لانه اكرهه
على اقامة الواجب وذلك لا يوجب صمنا لانه محتسب فيه وقال
في الاصل ولو كان اكرهه على ان يقول ان قريتها مني طالق
ثلاثا برعيد تلف صح فان قربها في مدة اربعة اشهر لزمت المهر كمالا
بهذا الدخول ان لم يكن دخل بها ولا يرجع بذلك على المهر لانه اكره
على ترك القربان لا على القربان فكان طاعيا فيه ولا نه حصل له بمقابلته
المهر عوض وهو ما استوفى من منعه البضع فكان ايجابا بعوض فانما
اذا لم يقربها وتركها حتى مضت اربعة اشهر بطلت وجب نصف المهر
ان كان لم يدخل بها ولا يرجع به على المكره لانه كان يقدر على ان يقرب
في المدة بايلاج واحد وان كان لا يعمل له الزاده عليها فيحصل
له العوض وهو منعه البضع مما يغرم من المهر فاذا لم يحصل عوض المهر مع الاكراه
كان طاعيا وان كان دخل بها فانتهى المضي المدة لا يرجع ايضا ما وجب عليه
من المهر لانه حصل له عوض ما وجب عليه وذلك لو اكرهه
على ان قال ان قريتها فعبدني هذا حر لانه قادر على بيعه فيبيعه ثم يدخل
فلا يكون مضطرا في الاقدام على ما اكره ولو كان محال لا يقدر على بيعه او
كانت ايجار به ام ولد له فان قرب المرأة عشق ولا ضمان على الذي اكرهه
لانه خالفه فمادعاه الله فكان طاعيا فمافعل وان تركها حتى
بانت بالايلاء وقد دخل بها لم يرجع على الذي اكرهه بشئ ايضا لانه

ان الزاده على المهر يكون
بعد وقوع العقد بالايلاء

ترك القربان لا يلزمه المال لانه كان واجبا قبل ذلك بالدخول بوصف
الماكيد وانما بطل ملك النكاح وانه ليس مستقوم حالة الخروج
وان لم يكن دخل بها لزمه نصف المهر ولا يرجع به على المكره
ثباتا لانه كان يلزمه ان يقربها في مدة اربعة اشهر فيحصل له عوض
ما يغرم من المهر وهو منافع البضع فاذا ترك العوض مع الامكان
كان طاعيا وفي الاكراه يرجع على المكره بالاكراه من نصف
المهر ومن يته الذي استخلف على عتقه لانه لا يملكه التخليص عن
عمدة الاكراه الا بالانكاح لانه لا يجوز بيع المدبر وام الولد غير
ان الضرورة تندفع باقلها فكان محتملا في تحمل الزيادة فلا يرجع به على
المكره **قوله** والخلع من جانبه طلاق او يمن لا يعمل منه الاكراه
اي لا يعمل الاكراه في الطلاق والميمن جميعا بل يصحان معه قال
محمد بن الحسن في باب الاكراه في الخلع والعق والصلى عن دم عمد عن المال
ولو ان رجلا اكرهه بوعيد تلف او قتل على خلع امراته على الف
ومهرها الذي تزوجها عليه اربعة الاف درهم ودد دخلها والمرأة
غير مكرهه فاخلع جاز وللزوج على امراته الف درهم ولا شئ
للزوج على الذي اكرهه اما جواز الخلع فلان الزوج مكره على الطلاق
وطلاق المكره جاز بعرض بدل عندنا فبديل اولى والمال واجب
على المرأة لانها طاعية في بدل المال ولا شئ للزوج على المكره لانه لم
تلف على الزوج مالا ولا اكرهه عليه مالا على شرف المستوطان المهر
لان متأكد الدخول وانما اتلف عليه ملك النكاح بعوض يسير بانه
بالعوض لا يضمن فبالعوض اليسير اولى هذا اذا اكره على الخلع والطلاق

قال بعد الدخول — فان كان قبل الدخول فهو على وجه ذكرها
 شيخ الاسلام خواجه زاده في مسوطة اما ان ساق الزوج المهر اليها
 او لم يسبق فان ساق يرجع الزوج على المكنه نصف الصداق
 في مولا جميعا لان المكنه اد على الزوج نصف مهره ان على شرف
 السقوط اذا جات الفتره من جهتها لولا الخلع والآن لا حصل له الا نصف
 الصداق ورتد اليه والنصف الاخر يبقى سالما للمرأة عند جميعا
 اما على قول الى حنفية فلان البراءة وان وقعت للمرأة عن ذلك النصف
 بحكم الخلع لان ذلك مما يستحقه الزوج على المرأة بحكم الخلع لم تصح لانه ابراء
 مكنه فان الزوج كان مكنها على هذه البراءة فالبراءة عن المال
 لا تصح مع الاكراه وان كان يصح الطلاق مع الاكراه وعلى قولها
 لم يقع البراءة لها عن المصنف الذي لزمها الرذم لو كان الزوج طائعا
 في الخلع لان الخلع على مال مسمى لا يوجب البراءة عما يستحقه كل واحد
 منهما قبل صاحبه بحكم الركاك عندهما وانما يوجبها عنداى حنفية
 هذا اذا كان ساق المهر اليها فان لم يسبق فعلى قولها يرجع الزوج على
 المكنه نصف الصداق في الخلع والطلاق على مال جميعا وعنداى حنفية
 في الخلع لا يرجع بشئ وبني الطلاق على مال احلف المسامح على قوله قال
 بعضهم لا يرجع على المكنه بشئ وقال بعضهم يرجع نصف الصداق خلاف
 ما لو اكره على الخلع وهذا فرع ما ذكرنا في باب الطلاق ان الخلع
 مسمى وتنع على مال مسمى فعلى قول الى حنفية لا يقتصر على المال المسمى بل ينعني
 الى ما يستحق كل واحد منها قبل صاحبه بحكم النكاح والمهر دين لها قبل الزوج
 بحكم النكاح فيبرأ الزوج عنه وان لم يجعل المهر بدل الخلع وعلى قولها لا ينع

البراءة

البراءة عن المهر مسمى لم يبرأ المهر في الخلع واذا برئ الزوج عن المهر تخلى عنه
 الخلع عنداى حنفية فالمكنه بهذا الخلع لم يتركها مكنها كان على شرف
 السقوط بل استطه عنه وصح الاسقاط لان الابراء حصل من جهة المرأة وهي
 طائفة في الابراء وعلى قولها لما لم يبرأ الزوج عن المهر وجب على
 الزوج رد نصف المهر بعد الخلع الى المرأة وكان ذلك على شرف
 السقوط فاكره المكنه على الزوج فيرجع الزوج نصف المهر عليه
 وان طلقها مال مسمى سوى المهر هل يقع البراءة للزوج عن المهر اختلف
 المسامح منه على قول الى حنفية في باب الطلاق وعندها لا يقع لا يقع البراءة
 عن المهر بالخلع فاما لطلاق اولى وقال في الاصل وكذلك لو كان
 لرجل على رجل دم عدي فأكبره على ان يصالح من ذلك على الف درهم
 والذي قبله الدّم غير مكنه فالصالح جائز على الف درهم وذلك لانه في جاز
 الوقي اسقاط الحق والاستقاطات لا تتوقف صحتها على الرضا وبني جانب
 من علمه النقصان فملك المال بعوض وقد رضى بذلك ولا يضمن المكنه
 شيئا لان النقصان ليس مال فلو ارهه على المعفو عن العصاص بغير بدل
 لا يضمن فالبديل اولى **قوله** قال وان ارهه على الزنا وجب عليه
 احد عنداى حنفية الا ان يعكره السلطان وقال ابو يوسف
 ومحمد لا لمرسه احد اى قال القندوري في مختصره وللمرء صاحب الهداية
 على ما ذكر القندوري ولم يشغل بيان الدليل قال شيخ الاسلام
 خواجه زاده في مسوطة السلطان اذا اكره رجلا على الزنا امرأة فزني بها
 فان ابرحسفه او لا يقول بانها يجب الحد على المكنه وهو قول زفر ثم يرجع
 وقال لا يجب الحد على المكنه وجه قول الاول انه طائع فيجب عليه الحد

مسوطة شيخ الاسلام
 عند
 غير المسامح لا يقع
 من المال والصدر

ج

فاذا زنى من غير الزنا لا بعد انتشار الآلة وانتشار الآلة لا يكون
 الا بشايط واشتهى والاشتهى دليل الطواعية لان المعلن لا يشتهى لانه خائف والخوف ثباتي
 الاشتهى ثبت انه زنا طابع ووجه قوله الماني ان هذا زنا معلن فلا يجب عليه الحد وانما
 قلنا انه معلن لان الاكراه امر حقيقي وهو الخوف والتهديد بالقتل القطع قد وجدوه
 لم يجب الاقدام على الزنا لانه حرام لا يباح بحال ولا يستطرح حرمته بالضرورة لا ينعقد سببا
 لوجوب العقوبة لانها شرعت للزجر والردع وانما لم يلق ذلك بالقاصد المطلق وهذا القاصد
 مطلق لانه قصد بذلك دفع الهلاك عن نفسه لا عين بقضا الشهوة ولهذا لا يجب القصاص
 على المعلن بالقتل مع ان فعله محذور لقيام الضرورة المحللة بقصده والجواب عن قوله ان
 انتشار الآلة لا يكون الا بشايط واشتهى قلنا قد يكون ذلك طبعاً بدون الاشتهى فلا يشترط
 الطواعية اذن فاذا لم يجب الحد على قوله الاخير وهو قولهما وجب المهر سواء كانت المرأة
 طابعة او مكرهة على الزنا لان الوطء في دار الاسلام في ملك لغيره لا يجلو عن حد او مبرأ
 انتفى الحد للاكراه وجب المهر سواء اذنت المرأة في ذلك او استكرهت لان اذنتها باطل
 لان الابضاع لا تستباح بالاباحه ولا بالضرورة وهو اثم لان الحرمة لم تسقط واذا
 وجب المهر على المعلن لم يرجع عما مضى على المعلن لان منفعه الوطء حصلت له فكان
 ايجاباً بعوض يعده له فلم يجب شئ على المعلن وقال شيخ الاسلام خواهرزاده في
 مبسوطه فاما اذا حصل الاكراه على الزنا من غير السلطان قال ابو حنيفة بانه يجب
 الحد على المعلن في قوله الاول والاخر وعلى قول ابي يوسف لا يجب الحد لان الاكراه
 من غير السلطان لا يكون اذها عند ابي حنيفة فكان زنا طابع وعندهما يتحقق الاكراه
 من غير السلطان اذا خيف منه ما يخاف من جهة السلطان وقيل هذا اختلاف يعقده
 وزمان لا اختلاف حجة وبرهان ففي زمن ابي حنيفة كان السلطان قاهراً عادلاً
 وكان زمان غوث وأمن ولم يكن من عادتهم التغلب وفي زمانها كان في المتقنين

في حرمته من غير الزنا

ولم يكن للسلطان قوة الدفع فاجاب كل واحد منهم على حسب زمانه
 وقيل هذا اختلاف حجة وبرهان اعني انه اختلاف نشأ عن دليل
 ودليلهما ظاهر لان الكلام فيما اذا اجب من غير السلطان مثل
 ما ياتي من السلطان في موضع لا مدفع له عادة وفي مثل هذا السلطان
 وغير سواء الا ترى انه لو كان في غير المصر اعتبر بالاجماع ولا يبي
 حنيفة ان هذا ما لا يغلب عادة اذا كان في المصر لان الظاهر
 انه لحقه القوي من الناس او من السلطان فيندفع والحكم
 لا يبنى على النادر حتى لو كان في موضع ما يغلب كما في غير
 المصر نعتبره كذا قال شيخ الاسلام علاي الدين في شرحه
 الكافي وقال في الاصل وان اكبرهت المرأة على الزنا
 لم ارض عليها حد قال خواهرزاده في شرحه
 وليس لابي حنيفة قول اول واختر في فصل المرأة محتاج ابو حنيفة
 على قوله الاول الى الفرق بين الرجل والمرأة والفرق انه لم يوجد في المرأة ما يدل على
 الطواعية من انتشار الآلة فبقيت مكرهة على الزنا والرجل رخصته ما يدل على الطواعية
 وهو انتشار الآلة فاعتبر طابعاً وقد ذكر ان المعلن على الزنا ياتى بالزنا ولم يذكر ان المرأة
 اذا اكرهت على الزنا فزنت هل تاتى قال في شرح الخافي رجوت ان لا تأثم
 لانه لا يفعل لها هذا كله فيما كان الاكراه بوعيد تلف وان كان
 بغير تلف فعليه الحد لانه لم يوجد الاكراه الملقى وكان طابعاً ولو امتنع
 المعلن من الزنا حتى قتل كان ما حوز الا انه بذلك نفسه لا عزازدين
 الله تعالى اتقوا ما حرم الله تعالى قوله قال واذا اكراه
 على الزنا لم تكن امرأته منه اي قال القذوري في مختصره

وذلك لان الفرس طعن بالاعتقاد لانه تبدل الاعتقاد فاذا كان قلبه مطمئن بالايمان حين اخرج طم الفرس
لسانه رخص له ذلك ولم يحكم بغيره فاذا لم يفر من بين يديه امرائه وفي اعتقاد الفرس لم يثبت بالشك
والاصل منه قوله تعالى الامن انهم وقلبه مطمئن بالايمان وقضه عمار بن ياسر رضي الله عنه
اخلف الزوجان فقالت المرأة اعتقدت بقلبك الفرس حين اخرجت على سالك طمة الفرس بالاراء
وبنت منك فقال الرجل ظهرت الفرس لسانه خوفا من السف وطمئني بالايمان والقول قوله
استحسانا وكان القياس ان يكون القول بول المرأة حتى يفرق بينهما لان الفرس سبب الميمنة والاطلاق
في الاطلاق سوى لطابع والممن فلهذا في الفرس وجه الاستحسان ان الفرس ليس بموضوع للبيمنة وانما
تقع البيمنة اذا تبدل الاعتقاد والاراء دليل على عدم التبدل ولا يتبين منه **قوله**
خلاف الاراء على الاسلام هذا جواب سوال بان يقال كيف قلتم ان الاعتقاد مع الاراء لا يدل
على التبدل وقد حصل تبدل الاراء مع الاعتقاد مع الاراء في صورة الاراء على الاسلام
لانه لم يغيره فاما ان تبدل اعتقاده من الفرس الى الاسلام فاعتبر مسلما ما لم يجر
خلاف الاراء على الاسلام وعلى قوله لانه لما احتمل احتمال ونحنا الاسلام في حاله يعني
حاله الاسلام واحتمل الفرس في حال الاراء على الردة وفي حال الاراء على الاسلام ونحنا
الاسلام في حاله جميعا حيث لم يصر كافرا في الصورة الاولى وصار مسلما
في الصورة الثانية لان الاسلام يعلو ولا يعلى وهذا في الحكم فان العاصي بقضى بسلام الملل
على الاسلام اذا سلم اما اذا كان اعتقاده خلاف ما اخرج على لسانه فانه ليس بمسلم فاما بينه وبين
الله تعالى فلو انه ارتد بعد الاسلام والحكم لا يقتل لوموع الشبهة في اسلامه وهي
بالاراء وسقط القتل بالشبهة **قوله** ولو قال الذي اذن على اجراء كلمة الفرس اخبر
عن امر ما من لم ان فعلت بانه حكم لا ديانة در هذا من ربعا على مسلة العذرة
وحاصل هذه المسلة على لسانه اوجه فاذا ذكر في الاصل والكافي وشروحه ان رجلا لوله
له اهل الحرب وقد اخذوه اسير الفرس فاباه او لقتلته ففر به في وجهه لا

كانا في القضا ولا فيما بينه وبينه تعالى في وجهه يفر في القضا حتى يفرق العاصي منه ومن
ان كان له امرأة ولا يفر منها بينه وبينه تعالى حتى يسعه اسماك امرائه فما منهم ومن به تعالى
وفي وجهه يفر في القضا وما بينه وبينه تعالى فاما الوجه الاول فهو ما ان على طمة الفرس يفر
تكم به ولم يحظر سبالة شي غير ما اذن عليه وقلبه مطمئن بالايمان فانه لا يفر اصلا لا قضا ولا
ديانة لقوله تعالى الامن انهم وقلبه مطمئن بالايمان اما الوجه الثاني هو انه يفر قضا لا ديانة
اذا خطر على ياله الحبر بالفر عاصي اللدب فان لم يكن كافرا فيه مضى قط فقال اردت الحبر بالفر
عاصي اللدب باللدب ولم ارد به لفر استقبلا وانما يفر قضا لانه عدل عما اذن عليه لانه ان
على شيئا الفرس على الاجار عن الماضي والاجار عن الاكثار فان كان في الاجار من اقر بالفر فمضى
طاعة غيبت به الفرس لا يصدق العاصي لانه خلاف الظاهر لان الظاهر هو الصدق حاله
الطواغية ولو يصدق يانه لانه ادعى ما يجمله لفظه واما الوجه الثالث وهو انه يفر قضا وديانة
فاما اذا قال خطر على يالي الاجار عن الفرس الماضي باللدب ولم ارد ذلك بل اردت لفر استقبلا
جوابا للعلمهم وذلك لانه انما نشأ كفا طاعيا ومن انشأ كفا طاعيا يفر قضا وديانة وانما قلنا انما
لانه لما خطر به اليه الاجار بالفر الماضي فادبا امسكه التخلص عما اذن عليه ما لا ديانة لان الاجار
دون انشا الا ترى انه لو اذن على الاقرار بالعق فقل لا يعق العبد ولو اذن على العق فاعق
ومن امن التخلص لا ديانة ومع ذلك اتى بالزيادة فان طاعيا ولو قيل له لقتلتك او لقتلن هذا
الصليب فالمسلة على لسانه اوجه ايضا اما ان يقول خطر على يالي ان اضلي به وقد صليت له ولم اصل للصليب
او يقول خطر على يالي ان اضلي به فلم افعل ذلك وصليت للصليب ويقول لم يحظر بيالي شي قد صليت للصليب
فلهذا ما في الوجه الاول فانه لا يفر لانه صلى الله تعالى للصليب ولا فرق ان يكون مستقبل القبلة او
مستقبلا وصرح الشيخ في محضره واما اذا قال خطر على يالي ان اضلي به تعالى بركت ذلك وصليت للصليب
فانه يفر قضا وديانة لانه صلى للصليب طاعيا لانه لما خطر على ياله ان يصلي لله تعالى فقد امسكه مع الاراء
بذلك لان الملوك لا يعرفون ان يصلي لله تعالى دون الصليب لانه لا اطلاع له على ما في صميمه فاذا

قال

فامتنع دفع الاكراه بهذا القدر فان طاعا في الصلاة للصليب ومن صلى للصليب طاعا
 لفرقضا وديانة واما اذا لم يخطر على بالي شي وقد صلت للصليب ملها وقلبه
 مطمئن بالامان فصار كما لو تعلم بالفرقضا عليه مطمئن بالامان ولم يخطر على بالي شي
 ولوالد علي شتم محمد صلى الله عليه فاشتمه على ثلثة اوجه ايضا اما ان يقول خطري
 بالي محمد اخبر رجل من النصارى فاردت بالشم ذلك الرجل النصارى وتقول خطري
 بالي رجل من النصارى اسمه محمد فلم اشتمه وانما شتمت محمد صلى الله عليه وانا غير راض بذلك
 او تقول لم يخطر على بالي شي شتمت محمد فما طلب مني وانا غير راض بذلك فلي الوجه الاول
 ليفر لانه لم يشتم محمد في الوجه الثاني واما اذا خطر على باله ذلك الرجل ولكنه لم
 يشتمه وقال شتمت محمد اذ انا كفركم قضا وديانة لانه لما خطر باليه
 محمد اخبر امته المخلص عن الاكراه شتم ذلك الرجل فلما شتم محمد صلى
 الله عليه وسلم مع ذلك كان طاعا في الشتم ومن شتمه طاعا لفرقضا
 وديانة وفي الوجه الثالث وهو ما اذا لم يخطر على باله شي لا يفر لانه مضطور
 فيما فعل فصار كما لو تعلم بجله للفرقضا ولم يخطر على باله شي ولبه مطمئن بالامان والصليب
 شي مثلث يعبد النصارى **قوله** وقد قرنا به زيادة على هذا في هاية المنتهى اذ
 ان في كل واحدة من المسائل الثلاث اعني في الاكراه على الردة والاكراه في
 الصلاة للصليب والاكراه على شتم محمد صلى الله عليه ثلثة اوجه وقد استوفينا
 بيانها بعونه تعالى والله اعلم هذا اخبر الدفتر الخامس عشر من كتاب غاية
 البيان شرح الهداية من نسخة السواد التي وقع عليها خط يدي وقت الشرح فرغت
 بغداد في الثاني والعشرين من ذي القعدة من سنة الثمان واربعمائة وسبعمائة وثلثمائة
 عشر كتاب الحجر ان شاء الله تعالى حرره العبد الضعيف الشارح ابو الحسن امير
 بن امير غرا العبد المدعو بقوام الفارابي الاتقاني غفر الله له ولوالديه

هذا هو الوجه الثاني في الاكراه

هذا هو الوجه الثالث في الاكراه

كتاب الحجر

يراد كتاب الحجر عقيب كتاب الاكراه لانه
 بينهما في كل واحد منهما سلب ولاية المختار عن الحجر على موجب الاختيار لكن الاكراه
 اقوى اثر اللونه مفسدا للاختيار عن له اختيار صحيح فالما لغ العاقل خلاف الحجر فانه
 سلب الولاية من ليس له ولاية داملة واختيار صحيح فالمجنون والصغير والرقم تقدم
 الاكراه لقوته **قوله** قال الاسباب الموجبة للحجر الصغير والرقم والمجنون ولا يجوز
 تصرف الصغير الابادن ولتبه ولا تصرف العبد الابادن سيده ولا يجوز تصرف المجنون
 الغلوب حال اي قال القدوري في مختصر الحجر في اللغة المنع يقال حجر عليه القاضى
 حجر اذا منعه من التصرف ولهذا سمي العقل حجر المنع من القبايح قال تعالى هل في ذلك
 شيء للذي حجر منه قول بعضهم لا ينادى في اشباع الهوى الا الذي في عقله وهي فاعقل
 عقل والحي حاجز والحجر حجر والنهي نهي ومنه سمي حطيم اللعنة حجر لانه حجر من البيت
 اي منع وسمي احرام حجر لانه ممنوع عنه قال ابن ذريرد وسميت الانثى من الخيل حجر لانها
 حجت عن الدور الا عن فحل لريم وقيل سمي الحجر حجر الصلابة وامتناعه عن التاثر وفي
 اصطلاح الفقهاء عبارة عن حجر مخصوص هو الحجر الحلي الذي لا يصير بصرف المحجور عليه
 يند الحلي اذا باع وحصل القبض لا يفيد الملك وهذا هو الفرق بين الحجر والنهي فان النهي
 يند الملك بعد القبض في البيع الفاسد وان كانا في اللغة سواء واسباب الحجر ثلثة وهي
 ما ذكره في المتن من الصغير والرق والمجنون وقد اُلحق هذه الثلثة ثلثة اخرى وهي المنى الماخذ والطيب
 الحائل والمخاري المنلى روى ذلك عن ابي حنيفة وذلك لقوله تعالى وابتلوا النامى حتى اذا بلغوا
 النامى فان اسئتم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم وابتلوا الى خبروا وابلوغ النامى ان يحكم
 لانه يصلح للناس عنده ومعنى اسئتم اي علم ومعنى الرشدا الطريقة المستقيمة التي تقفون
 بها بانهم يحفظون اموالهم لاقال الزجاج وجه الاستدلال بالاية ان الله تعالى منع
 من دفع المال قبل البلوغ وايضا الرشدا وهذا المعنى لا يوجد مع الصغير والمجنون

قال تعالى حجر المجنون
 واما ما ذكره في المتن

فذلك على ان تصرفهما في المال لا يصح ولقوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء
وقيل ان الرق ليس محررا في الحقيقة لان العبد لا يملك شيئا وانما هو ممنوع من التصرف في مال
المولى والمنع من التصرف في مال الغير لا يسمى محررا اصله سايرا لا حرارا الا انه لما لم يصح
عقوده ولم تقبل اقراره مطلقا جعل منزله المحجور عليه ولانه مؤلف عليه بالصغير
ثم اعلم ان تصرف الصغير يجوز باذن المولى اذا كان يعقل البيع والشراء وقبل الاذن
ينعقد موثقا على اجازة المولى وقال الشافعي لا يصح تصرفات الصبي اصلا وجه
قوله انا اجمعنا انه محجور قبل الاذن وانما كان محجورا بالصباة والصبي قائم بعد الاذن
فيبقى الحجر عليه ولنا قوله تعالى وآتوا النسا حتى اذا بلغوا النكاح فان اسئتم منهم
رشدا فادفعوا اليهم اموالهم وجه الاستدلال ان الابتلاء هو الاختبار بالتمكين
من التصرف في بعض المال حتى يعلم انه حافظ لماله مصلحا او مفسدا وتوقف على
رشد وعي فذلك على جواز الاذن وصحة تصرف الصغير بعد الاذن فلو لم يدل
على صحة تصرفه بعد الاذن لم يكن للأمر ابتلاء فائدة ولانه باشر تصرفا مشروعا
وهو من اهل المباشرة حقيقة وشرعا فوجب ان نعقد وهذا التعليل لما قبل الاذن
اما بعد الاذن فنقول انه باشر تصرفا مشروعا وهو من اهل المباشرة حقيقة وشرعا
وله ولاية على المحل فوجب ان نفد قيا على البايع وانما قلنا انه باشر تصرفا مشروعا لان
التصرف هو البيع وقد جعله الله تعالى مشروعا مطلقا بقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا
ولان الله تعالى جعل البيع مشروعا لمصالح العباد قضاء كحوائجهم والصبي محتاج الى ذلك لما بلغ
غاية ما في الباب ان في عقله تصورا ونقصا وذلك بخبر باذن المولى وانما قلنا انه من اهل المباشرة
لانه عاقل يتميز بين الخير والشر والضرر والنفع ولامنا فيه والعقل المميز يكون قادرا على
المباشرة ولهذا يصح عند الشافعي اختيار احد الابوين عند الفرقه ويصح وصيته باعمال اليد
فذلك انه اهل المباشرة حقيقة وانما شرعا فلان القدرة الشرعية انما تستفاد باذن الشرع

فصل في بيع الصغير
واعمال اليد

واذن الشرع وجد مطلقا لان البيع مشروع باذن الله مطلقا ولان توارث الامة من لادن
رسول الله صلى الله عليه الى يومنا هذا في نعت الصبيان لقضاء الحوائج في الشراء من السوق
من غير تكليف من الخاص والعام دليل على ان تصرف الصغير بعد الاذن صحيح والتوارث
من اقوى الحجج ولا يرد علينا الطلاق والعناق حيث لا يصح تصرف الصغير منهما اصلا باذن
المولى لانه صار محض لا يشوبه نفع فلا يجزى باذن المولى واما تصرف العبد فانما
جاز باذن المولى لان العبد مملوك صحيح القول ولهذا يجب عليه العادة البدنية المحضة
بالصلاة والصوم وانما يمنع من التصرف حق المولى لانه لو جاز تصرفه تعلقت
ديونه برقبته ورقبته للمولى فتبع حكمه فاذا اذن له مولاه جاز تصرفه لزوال المانع
لان المولى اسقط حكمه ويدل على جواز الاذن ما روى ان النبي صلى الله عليه كان يحب
دعوة المملوك ومعلوم انه كان لا يجب دعوة المحجور ثبت انه كان يجب دعوة المأذون
فلولا ان الاذن جاز لم يجب دعوة المأذون وانما المحجور المغلوب فانما لا يجوز تصرفه
بحال لا قبل الاذن ولا بعد الاذن لعدم اهليته لانه ليس بقادر على التصرف
لعدم العقل المميز بين الخير والشر والنفع والضرر ولا يصح التصرف بدون الاهلية
ولان صدق ليس بصحيح فصار ذاهبا لازل وارادا المحجور المغلوب الذي يحسن ولا يفيق
وهو المغلوب على عقله وهو احراز عن الذي يحسن ويقيق وهو المعنوة فان حكمه
حكم الصبي باسبغ بعد هذا **قوله** يرتقب على صبيغه المبني للمفعول اي ينتظر
قوله فلندا وقع الفرق اي لاجل ان العبد اهل في نفسه والصبي ينتظر اهليته والمجنون
الرفق اذن المولى فاذا وجد الاذن كان ذلك دليل اهليته والمجنون ليس له
اهلية اصلا لوقع الفرق بين المجنون وبينهما حيث جاز تصرفهما بعد الاذن ولم
يجز تصرف المجنون الذي لا يفيق بحال لا قبل الاذن ولا بعده **قوله** قال ومن باع
من هؤلاء شيئا وهو يعقل البيع ويقصد فلولي بالخيار ان شاء اجازة اذا كان

فيه مصلحة وان شاعبه اي قال القدوري في مختصره اعلم ان القدوري د ر ا و لا
الاسباب الموجبه للحجوه هي الصغر والرق والجون وكل واحد منها يدل على من قام هو
اعني على الصغر والرق والجون مطلقا قال ومن باع من هؤلاء شيئا اي من هؤلاء المدونين
الملك فلولي الخيار في الاجازة والفسخ اذا كان المباشر للعقد بعقل البيع ومقصده يعني
اذا باع الصغير شيئا واشتراه فحقه الاجازة فان عقل معنى العقد جاز والاملا ولا العبد
الصغير ولا المدون الذي يحسن ويبيع اذا عقد فاجازة الولي جاز ذلك اذا كان العقد
في حال افاقته ومعرفته معنى البيع ثم اعلم ان نقل رواه القدوري في نسخ الهداية
ما يشناه ولم يذكر في الهداية لفظ او اشتراه وهو مثبت في المختصر والبداهة ايضا وكان
في الهداية وقع سهوا من الكاتب وبدل على ما قلت اشتقال صاحب الهداية بالسؤال
والجواب ولهذا قال في شرح الاطع فاذا باع من هؤلاء وقف على من يملك الاجازة فاما
ما ذكر من الشراحي ايضا والاصل فيه ان الشراعي عند ما لا يفت في حق غيره هؤلاء لان
العقد ثابت اذا لم يجد نفاذا او الشراعي لم يلزم العاقد ثم ينقل من جهة فاذ كان غير امر
على العاقد يلزمه ولم يفت والشراعي حق هؤلاء لم يجد نفاذا او وقف الا ترى ان العاقد
لا يلزمه العقد بقوله فصار من هذا الوجه بمنزلة البيع فوقف على راي الولي الذي
العقد بقوله ثم قوله فالولي الخيار والاب والوصي فيه سؤالا ترى الى ما ذكره في شرح
خواهرزاده في كتاب الماذون في باب الصبي او المعتوه ياذن له ابره او وصيه في
الخيار اذا باع الصبي ماله او اسرى لنفسه شيئا قبل الاذن وهو صغير بعقل البيع والشراعي
بيعه وشراؤه حتى لو اجاز الاب او الوصي جاز عندنا وقال السامعي لا يجوز لانه عديم
العقل حذرا لانه مولى عليه طوبان عدم العمل بحقه كالطفل والمجنون لم يفت تصدقه
الاجازة فلا هذا ولنا قوله تعالى واستلوا النكاح الى اخر ما بينا قبل هذا ولان الصغير
بعقل معنى البيع صحيح العمان واما الحجر لثبوت الضرر والضرر بخير برأي الولي فيفتد

نقدته في العبد البالغ وشرح الاسلام خواهرزاده في شرح كتاب الماذون معنى قول
محمد وهو بعقل البيع والشراعي بعقل معنى البيع والشراعي عرف ان البيع سالت الملك والشرا
جالب وعرف الغيب ليس من الغيب الفاحش لان الغيب العيان فانه ما من صبي لقين البيع والشرا
الا يتلفنهما واما يريد به بعقل معناه هما ومعنى قول القدوري ومقصده اي ومقصده
البيع والشرا هو احراز عن الهازل والحاطي واما مد بقره بعقل البيع والشرا احراز
فاما اذا كان كل واحد من هؤلاء الثلاثة لا يعقل لان الاذن لا يفتد حينئذ لان المقصود
من الاذن الجاز ولا يثبت الجاز لمن لا يعقل لان صحة الجاز بالعبان ولا صحة لعبان
من لا يعقل فصار بالهبة في عدم افاذه الاذن **قوله** والمجنون قد بعقل البيع
ومقصده اراد به المعتوه المختلط باللام الذي يشبه كلامه من كلام العقلاء وتارة
لام المجان **قوله** فلما نعم اذا وجد نفاذا علمه في شرا الفضولي معنى
نعم ان الاصل في الشرا النفاذ على المباشر بلا توقف ولكن اذا وجد الشرا النفاذ
على المباشر في شرا الفضولي يفتد شراؤه عليه ولا يتوقف على اجازة الغير الذي
اشترى الفضولي لاجله لان الفضولي من اهل ان يملك المشتري او من اهل ان يجب
عليه الثمن اما هنا فما نحن منه في شرا الصغير والمجنون الذي يحسن ويبيع والعبد
لم يجد الشرا نفاذا على المباشر لعدم الاهلية في الصغير والمجنون او لوقوع الضرر على
المولى في شري العبد لان العبد المحجور ليس من اهل ان يملك المشتري فلو نفاذ الشرا
لوقع للمولى فكان الثمن مشروطا على المولى حينئذ فلو لم يجد المحجور متصرفا في حق المولى
غير اذنه فلاجل هذا توقف العقد على اجازة من له اجازة وهو المولى او المولى ثم
اعلم ان شرا الفضولي على وجوده في الفتاوى الصغرى والتهمة في كتاب البيوع
الاول ان اضاف الشرا اليه نصا بان قال البايع بعث هذا من فلان وقال
الفضولي اشترت فلان او قبلت فلان او لم يقل فلان فانه يتوقف والماني لو قال

بعت منك وقال العضوي قبلت او قال اشترت ونوى بقلبه ثلثان ينفذ بالاتفاق على
المشترى ولا يتوقف المالك اذا قال العضوي اشترت هذا فلان وقال البايع بعت
منك اظن ان شيخ الاسلام خواهرزاده ذكر في باب الوكالة بالبيع من وكاله الجامع
ان منه روايتين لكن الصحيح انه لا سوف لا خلاف وانما الرواية التي احال بها الى النكاح
ما لو قال البايع بعت من فلان فقال العضوي اشترت لاجله او قبلت لاجله او لم
يقبل لاجله وفي تلك الصور يتوقف الرابع اذا قال البايع بعت منك هذا لاجل فلان
فقال المشتري اشترت او قلت او قال المشتري اشترت هذا لاجل فلان فقال البايع
بعت فانه لا يتوقف **قوله** وهذه المعاني الثلاثة توجب الحجر في الاقوال دون
الافعال هذا البط العبد وري في مختصر اى الرق والصغر والجون توجب الحجر
في الاقوال دون الافعال ارادها الاقوال التي فيها ضرر اما الاقوال التي هي نفع محض
فالصبي فيها كالبالغ ولهذا يصح منه قبول الهبة والاسلام ولا سوف على ادن الولي
وذلك المعنى لان حكمه بعد البلوغ لحكم الصبي العاقل والحاصل ان الصبي العاقل
الضرر محقق عبارته صحيحة فيما هو نفع محض لقبول الهبة والاسلام وفما هو متردد بين النفع
فانه صحيح العبار في حق الانعقاد حتى منعقد تجارته هو قولا على ايجان الولي وفما هو
ضرر محض كالطلاق والعناق فاسد العبار اصلا في حق الانعقاد والنفاد جميعا
وانما اوجبت هذه المعاني الحجر في الاقوال لان اعتبار الاقوال بالشرع ولم يعتبر
الشرع اقوال هؤلاء في حق النكاح فانه ضرر لان العقد وهو ارادة حكم العقد
الذي ياشتر شرط لصحة العقد ولهذا لا يصح بيع المازل لعدم ارادة الحكم ولا العقد
للصبي والمعتوه صحيحا والمجنون الذي لا يقبل اصلا واما الرق فانما اوجب الحجر على
المولى حتى لا يلحقه ضرر فاما اقراره في حق نفسه فصحيح يؤخذ به بعد الحرية وسجي
بيانه بعد هذا خلاف الافعال فان المعاني المدلولة لا توجب الحجر في حقها حتى يؤخذ

الافعال حتى ان طفل يوم لو اتكلم على مال انسان فالتفقه يلزمه الضمان وكذلك المجنون
الذي لا يقبل اذا مرق ثوب انسان يلزمه الضمان لان الافعال لا تنفع على القصد
الصحيح لانها لا توجد حشا وشا هذه ولا امكان لرد ما هو ثابت حشا بخلاف
الافعال التي تسقط بالشبهة كحدود والقصاص فان الصبي والمجنون لا يثبتان فيها
لان الحدود والقصاص عقوبة فالصبي والمجنون ليسا من اهل العقوبة فسقطت عنها
لتصور في فعلها لعدم القصد الصحيح **قوله** الا اذا كان فعلا يتعلق به حكم
تندري بالشبهات استثناء من قوله دون الافعال اى هذه المعاني لا توجب الحجر
في سائر الافعال الا في افعال تندري بالشبهات كالزنا والسرقة وشرب الخمر
وقتل نفس معصومة عمدا فان الصبي والمجنون لا يواخذان بها وقد مر البيان **قوله**
هال والصبي والمجنون لا يصح عقودهما ولا اقرارهما اى قال القدر وري في
مختصر وتامه فانه ولا يتسع طلاقهما ولا عتاقهما اراد بقوله لا يصح لانفذ لان
بيعهما وسائر تصرفهما الذي يتردد من النفع والضرر موقوف على ايجان الولي لا ترى
الى ما قال قبل هذا بقوله ومن باع من هو لاشيا وهو عقل البيع وقصد فلولي الخيار
ان شا ايجان الا اذا اريد بقوله والصبي من لا يعقل اصلا وبقوله والمجنون الذي لا يقبل
لمحيز مجرى قوله ولا يصح على ظاهره اعلم ان ما كان فيه نفع يشوبه ضرر كبيع
والشراء والاستجارة والاجارة والرهن والارتمان والاقراض والاستقراض فانه يفت
على ايجان الولي اذا تصرف الصبي العاقل والمعتوه وذلك العقد المحجور اذا تصرف
في هذه الاشياء يفت على ايجان المولى حتى يرى الولي او المولى رأيه فانه ان راي
النفع في الاجازة اجاز وان راي النفع في النقص نقض وانما يثبت عقودها نظرا
لما هو المراد بقوله لما بينا وانما لم يصح اقرارها وطلاقها واعتاقها لان في ذلك
ضررا محضا لزوال الملك وكل ما هو ضرر محض ساقط عنها وري الترمذي في جامعه

عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال كل طلاق تجازي الاطلاق المعتوه المغلو
على عقله وهذا الذي ذكرنا في الصبي العاقل والمعتوه اما الصبي الذي لم يعقل بعد لا ينفذ
تصرفه حال لانه في اول احواله المحنون الذي لا يفيق فاذا عقل فبالحجوز الذي يحسن
ويقيم ثم اعلم ان المعتوه البالغ هل يجب عليه العبادات ام لانه اختلف المشايخ
فالماضي ابو زيد مال الى الوجوب وحز الاسلام مال الى السقوط وقد مر سانه في فصل
الامور المعترضه على الاهليه في شرحنا الموسوم بالتييس **قوله** ولا وقوف
للولي على عدم التوافق اي على عدم موافقه الصغير وزوجته حتى البلوغ لانه غيب فلا
يكون الولي واقفا على ذلك اما عدم موافقه الصغير فليس بشئ لان الغالب انه
لعدم الشهور وهو على شرف الزوال **قوله** ولا سفدان مباشرته اي لا سفد طلاق
الصبي وعناقه مباشره الولي بخلاف سائر العقود فانها تنفذ بمباشرة الولي وفي هذا
الترتيب نوع تسامح اذ حق الترتيب ان يقال ولا سفدان باجازه لان الطلاق والعناق
الذي يشره الصبي محال ان يشره الولي ولان يجوز ان يعال معناه لا سفد طلاق امرأة
الصبي وعناقه عبد الصبي بمباشرة الولي الطلاق والعناق **قوله** قال وان اختلفا شيئا
لزمهما صمايه اي قال القدوري في مختصره اي وان اختلف الصبي مطلقا سواء كان يعقل او لا
يعقل والمجنون مطلقا سواء كان يحسن ويفيق ولا يفيق اصل شيئا لانه لزمهما صمايه
ذلك الشئ لان ضمان المحل لما يجب لعصبة المحل جبر النقصان ولا توقف على قصد الا
تري ان التام اذا انقلب على مال انسان فاتفقه لزمه الضمان وذلك احاط المايل الى
الطريق اذا شهد على صاحبه فلم ينقصه فوقع فاتفق شيئا لزمه ضمانه على صاحب الحايطة
وليس في فعل الصبي والمجنون لزم من عدم العصد ولا اثر لعدم العصد في عدم وجوب
الضمان **قوله** خلاف الولي اي المتصرف القولي فانه يتوقف على العصد **قوله** على ما
بيناه اشارة الى قوله خلاف الاقوال لان عبارتها موجودة بالشرع والقصد من شرطه

قوله قال ما العبد فاقران نافذ في حق منه اي قال القدوري في مختصره وتامه منه
غير نافذ في حق مولاه اما نفاذه في حق نفسه فلا هلتيه بكونه مكلفا ولهذا يجب عليه
الصوم والصلاة فيلزمه اقراره كالحجور اما عدم نفاذه في حق مولاه فلانه لو نفذ لا يخلو
ذلك من تغلق الذين برقبته او سببه وكل ذلك هو المولى ونفاذ قول الانسان على
غيره لا يكون الا بولاية ولا ولاية للعبد على مولاه **قوله** قال فان اقر مال لزمه بعد
الحرية اي قال القدوري في مختصره وتامه منه ولم يلزمه في الحال وذلك لان
المانع من المطالبة في الحال هو المولى وزال المانع بعد الحرية فيتوخذ به هذا المحجور
الذي لم يكن اذن له اما اذا اذن له ثم حجور في يده سبب الاذن صح اقراره في حق
المولى للحال وتام البيان ما ذكره شيخ الاسلام خواهرزاده في مبسوطه في كتاب
المأذون في باب اقرار العبد المحجور عليه والصبي والمعتوق قال واذا حجور الرجل على عبده
المأذون له في الجان فباع بعد ذلك واشترى او استأجر او أجر بعض رقبته او
اجرسه كان ذلك باطلا في قولهم جميعا لا يلزم العبد من ذلك دليل ولا كثير لانه باع واشترى
واجر واستأجر وهو محجور في هذه المصروفات سواء كان في يده سبب او لم يكن وهذا
الاجماع فلما اذا اقر بالدين او بالعين فهل يصح اقراره فهذا على وجهين اما ان يكون في يده سبب
الاذن او لم يكن فان لم يكن في يده سبب الاذن فانه لا يصح اقراره للحال حتى لا يواخذ به
الحال سواء كان عليه دين او لم يكن عنده جميعا اما عند اي يوسف ومحمد فانه لا يصح
اقراره بعد الحجور ان كان في يده سبب الاذن فاما لم يكن في يده سبب الاذن اولى واما على
قوله اي حسنه فلان اقراره انما يصح للحال بعد الحجور اذا كان في يده سبب الاذن لبقا اثر
الاذن فاما لم يكن في يده سبب الاذن لا يصح اقراره لانه زال الاذن والاثر جميعا ولا
يلزمه اقرار العبد من احدهما فانه اذا كان في يده سبب الاذن فهو على ثلثة اوجه اما ان
يكون كله فارغا عن دين الاذن او كان كله مستغلا بدين الاذن او كان بعضه فارغا عن دين

الاذن وبعضه مشغولا فان كان كله مشغولا بدين الاذن فانه لا يصح اقراره في حق
السب الذي في يده حتى لا يشارك المقر له بعد الحجر عما الاذن في سب الاذن بل يكون
جميع السب لغزما الاذن لوجهين احدهما ان دين الحجر مع دين الاذن لم يساويا لانه
وجب احدهما في حالة الاطلاق من كل وجه والاخر وجب في حالة الاطلاق من وجه
وفي حالة الحجر من وجه بمنزله دين الصحة من دين المرض اذ دين المرض الواجب باقرار
المرضى مؤخر عن دين الصحة حتى اذا كان مال المريض كله مشغولا بدين الصحة لا يصح
اقراره بدين المرض بهذا وهذا الثاني ان اقرار العبد بعد الحجر اذا كان في يده سب
الاذن بمنزله اقرار الوارث على مورثه لان صحة اقرار العبد للمال باعتبار ما في يده
من السب عند ان حصفه لا باعتبار انه مملوك حتى لو لم يكن في يده سب لا يصح اقراره
للمال كاقرار الوارث على مورثه اناصح باعتبار ما في يده من الزكوة لان من حيث انه مملوك
حتى لو لم يكن في يده شيء من الزكوة لا يصح اقراره على المورث ثم الوارث اذا اقر بدين المورث
فانه لا يصح اذ لم يترك الميت شيئا واذا ترك فانه يصح اذ كان فارغا عن دين الميت وان
كان كله مشغولا بدين الميت فانه لا يصح فذلك هذا وان كان بعض ما في يده فارغا عن
دين الاذن وبعضه مشغولا صح اقراره عند ان حصفه رضي الله عنه بقدر الفارغ عن
دين الاذن على العارفين جميعا اما على العباد الاول فلان دين الحجر من دين الاذن
بمنزله دين الصحة من دين المرض ثم مال المريض اذا كان بعضه مشغولا بدين الصحة
وبعضه فارغا صح بقدر الفارغ عن دين الصحة فذلك هذا وعلى العبارة الثانية فلان
اقراره بعد الحجر بمنزله اقرار الوارث على مورثه وبعض تركه الميت مشغول بدينه وبعضه
فارغ فان اقرار الوارث على الميت يصح بقدر الفارغ من الدين فكذلك هذا وعند
ابي يوسف ومحمد اقراره بعد الحجر باطل لان الزكوة من ذلك دليل ولاكثر في الاحوال
كلها وما لا قياس وما قاله ابو حنيفة استحسان قال خواهر زاده هذا كله اذا كان

العبد ما في يده ما اذا اخرج عن يده بالبيع او الهبة فانه لا يصح لا تجارته ولا اقراره عند
جميعا سواء كان في يده سب او لم يكن وهذا الذي ذكره العدوي بقوله فان اقر مال لزمه
بعد الحريه انا هو في العبد المحجور الكبير اما اذا كان صغيرا لا يراخذ به حال من الاحوال
الى هذا اشار خواهر زاده في مبسوطه **قوله** وان اقر حذ او قصاص لزمه هذا
لفظ العدوي في مختصره قال في شرح الاقطع وقال زفر لا يصح اقراره اذا كان
محجورا عليه وجه قوله انه لو صح يلزم منه اثبات مال المولى فلا يصح اقراره بالو اقر بدين
ولنا ان العبد متبقي على اصل الحرية في حق الدم لان الرق لا ينافي مالكية غيره للمالك
لان لونه مملوكا باعتبار معنى المالكية فيه لا باعتبار الادمية والقصاص من اختيار
من خصائص الادمية ولذا ايجاب الحجر **قوله** اقراره بما والدليل على انه متبقي على اصل
الحرية ان المولى لا يملك سفك دمه ولا يصح اقرار المولى بدمه ولان اقرار المحجور بدين
انما لا يصح في حق المولى للتمتع في حق مولاه وليس يثبت في هذا الاقرار لانه اقرار بما يوجب
العقوبة على نفسه وقول زفر منقوض باقراره بالردة فانه يقبل ويقتل وان لزم المالك
مال المولى وسفي ان يكون مراد العدوي في قوله وان اقر حذ او قصاص لزمه فيما اذا
كان كبيرا اما اذا كان صغيرا فلا لانه لا اعتبار لقوله لعدم القصد الصحيح **قوله** وتند
طلاقة هذا لفظ العدوي واما فقد طلاق العبد المحجور اذا كان كبيرا لقوله عليه السلام
فلطلاق واقع الاطلاق الصبي والمعتق وهو المراد بقوله لما روينا ولقوله عليه السلام
لا يملك العبد والمكاتب شيئا الا الاطلاق ولانه مملوك تصرف في خالص حقه فلم يلزم
منه ابطال حق المولى فصح كصرف سائر الاحرار والله اعلم ٥

باب الحجر للفساد اي لفساد المال بالسنة ولما ذكر الحجر بسبب
الصغر والرق والجنون شرع في بيان الحجر بسبب الفساد لانه اسباب الاول سبب
الثاني سبب والثالث في الماثير اقوى فكان التقديم اولى ولان الحجر بالاشياء الثلاثة

سُئِلَ عَلَيْهِ وَالْحَجْرُ السُّنَّةُ مُخْتَلَفٌ فَهَذَا كَانَ يَقْدِمُ الْمُتَّقُونَ عَلَيْهِ **أَوَّلَى قَوْلِهِ** قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَحْجُرُ عَلَى الْحَجْرِ الْعَاقِلُ الْبَالِغُ السُّنَّةُ وَتَصَرُّفُهُ فِي مَالِهِ حَاجِزٌ وَإِنْ كَانَ مَبْدَرًا
مُسَدَّدًا أُتِلِفَ مَالُهُ فَمَا لَا غَرَضَ لَهُ فِيهِ وَلَا مَصْلَحَةً وَهَذَا لِقَوْلِ الْعَدُوِّ فِي تَحْصِينِهِ
وَقَامَهُ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ إِذَا بَلَغَ عَشْرَ رَشِيدٍ لَمْ يُسَلِّمْ مَالُهُ إِلَيْهِ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسًا وَعَشْرِينَ سَنَةً
فَإِنْ تَصَرَّفَ فِيهِ قَبْلَ ذَلِكَ فَقَدْ تَصَرَّفَ فَإِذَا بَلَغَ خَمْسًا وَعَشْرِينَ سَنَةً يُسَلِّمُ إِلَيْهِ مَالُهُ
وَإِنْ لَمْ يَوْسُ مِنْهُ الرِّشْدُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَبِحَدِّ الْحَجْرِ عَلَى السُّنَّةِ وَمَنْعَ مِنَ الصَّرْفِ فِي مَالِهِ
فَإِذَا بَلَغَ لَا يَنْتَفِيعُ بِهِ وَأَنْ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ أَجَانُ الْحَالِ إِلَى هَذَا لِقَوْلِ الْعَدُوِّ قَالَ الصَّدْرُ الْكَبِيرُ
الَّذِينَ الْأَجْلُ صَاحِبُ الْحِطِّ الْكَبِيرِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أَبِي سَهْلٍ الْمَعْرُوفُ بِمَارِزَةٍ فِي طَرِيقَةِ الطَّوَلَةِ
الْحَجْرُ عَلَى الْحَجْرِ الْعَاقِلُ الْبَالِغُ السُّنَّةُ الْمُبْدَرُ مَالُهُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَبِحَدِّ الْحَجْرِ زَمَّ أَنْتُمَا اخْتَلَفَا فَيَا أَيُّهَا فِي السُّنَّةِ إِذَا بَلَغَ بَلَغَ الْحَجْرُ أَوْ مُطْلَقًا قَالَ
يَحْدُ بَلَغَ الْحَجْرُ أَوْ لَا حَاجَ إِلَى الْحَجْرِ الْعَاقِلِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ يَبْلُغُ مُطْلَقًا وَحَاجَ إِلَى الْحَجْرِ الْعَاقِلِ وَاجْتَمَعُوا
عَلَى أَنَّهُ يَنْعَى عَنْهُ الْمَالُ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ خَمْسًا وَعَشْرِينَ سَنَةً ثُمَّ أَخْبَرُوا أَنَّ ذَلِكَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَنْعَى عَنْهُ
ذَلِكَ مَالُهُ بَعْدَ خَمْسِينَ سَنَةً وَقَالَ أَبُو يُونُسَ يَنْعَى عَنْهُ مَا دَامَ السُّنَّةُ قَائِمًا إِلَى هَذَا لِقَوْلِ الطَّرِيقِ
وَقَالَ سَمِعَ الْأَسْلَامَ خَوَاهِرَ زَادَ فِي مَبْسُوطِهِ وَعَلَى هَذَا اخْتَلَفَ الْحَجْرُ بِسَبَبِ الْأَفْلَاسِ بِأَجْلِ فِي قَوْلِ أَبِي
حَنِيفَةَ وَعِنْدَ هَرَجَازٍ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ وَبِحَدِّ الشَّافِعِيِّ رِصُورُ ذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا رُبِنَتْ أَرْبَعُونَ
وَقَدْ اسْتَعْرِفَتْ جَمِيعَ مَا فِي يَدَيْهِ بَطْلَ عَزْمَانٍ مِنَ الْعَاقِلِ أَنْ يَحْجُرَ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَهْبَهُ وَلَا يَصْدُقَ بِهِ وَلَا
يُقَرَّ لَعْنَةُ نَعْلِي قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَحْجُرُ عَلَيْهِ وَلَوْ حَجَرَ عَلَيْهِ لَا يَجُزُّ حَتَّى يَنْتَفِيسَ وَصَدَّقَتْهُ وَأَقْرَأَتْ لَعْنَةً
فِي مَالِهِ كَمَا كَانَ مُتَدَبِّلًا الْحَجْرُ عَلَى قَوْلِهِ إِذَا حَجَرَ الْعَاقِلُ عَلَيْهِ سَبَبُ الْأَفْلَاسِ تَدْرِكُ ذَلِكَ حَتَّى لَا يَصِحَّ
وَصَدَّقَتْهُ وَأَقْرَأَتْ فِي مَالِهِ وَمِلَ الْحَجْرُ كَانَ سَنَدُ ذَلِكَ وَلَا ذَلِكَ لَوْ طَلَبَ الْعَرْمَانُ مِنَ الْعَاقِلِ أَنْ يَبْغِ
عَلَيْهِ الْعَرُوضُ بِالَّذِينَ يَنْعَرُ رِصَانَهُ فَكَانَ لَا يَلُونُ لَهُ ذَلِكَ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَلَوْ كَانَ لَهُ عِنْدَهُ ذَلِكَ قَالُوا
حَسَنًا لَا يَرَى الْحَجْرُ عَلَى الْحَجْرِ الْمُسَكَّنُ لَا سَبَبَ الْأَفْلَاسِ وَلَا سَبَبَ التَّقْدِيرِ وَالْأَفْلَاسِ وَأَنَا كَانَ

٢١٨
الْحَجْرُ عَلَى الدَّلَّةِ لَا يَحْجُرُ عَلَى الطَّيِّبِ الْجَاهِلِ وَالْمُنْفَى الْجَاهِلِ وَالْمَكَارِي الْمُنْفَى فَانْتَبَهَ مِنْ هَذَا الْحَجْرُ لِأَنَّهُ ضَرَرُ
هُوَ لَا يَنْصَلُ الْعَاقِلُ فَإِنَّ الْمُنْفَى إِذَا كَانَ جَاهِلًا سَدَّ الدِّينَ عَلَى النَّاسِ فَانْتَبَهَ مِنْ هَذَا الْحَجْرُ وَحَرَّمَ الْحِلَالَ
وَإِذَا كَانَ الطَّيِّبُ جَاهِلًا يَسُدُّ نَفْسَ النَّاسِ وَالْمَكَارِي الْمُنْفَى يَسُدُّ الْأَمْرَ عَلَى النَّاسِ فَانْتَبَهَ
مِنْ مَاتَ حَوْلَهُ فِي الْمَقَارِنِ وَلَيْسَ لَهُ أُخْرَى وَلَا يَلِيكَ شَرُّ أُخْرَى وَلَا اسْتِجَارُهَا تَوَدَّى إِلَى
أَلْفِ أَمْوَالِ النَّاسِ فَمَا عَلَى غَيْرِ هَذَا السُّنَّةِ فَانْتَبَهَ لَأَنَّهُ لَا يَرَى الْحَجْرَ لِأَنَّهُ ضَرَرُ سَبَبُهُ لَا يَنْعَى إِلَى
هَذَا لِقَوْلِ خَوَاهِرَ زَادَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَجَهَ تَوْلَامَا النَّصَّ وَالْإِجْمَاعَ وَالْمَعْمُولَ أَمَّا النَّصُّ بِقَوْلِهِ نَعْلِي
فَإِنَّ هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَعِيَهَا أَوْ ضَعْفَهَا أَوْ لَا سَبَبَ أَنْ يَلِمْ هُوَ فَلْيَلِمْ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ
وَجَهَ الْأَسَدُ لَا لِمَالِهِ أَنْ اللَّهُ تَعَالَى جَعَلَ لِلْسُّنَّةِ وَلِيًّا عَلَيْهِ فَانْتَبَهَ فَانْتَبَهَ عَلَى السُّنَّةِ وَلِيًّا
كَانَ مُوَلِيًّا عَلَيْهِ وَلَوْ أَنَّ مُوَلِيًّا عَلَيْهِ دَلِيلٌ أَنَّهُ مُحْجُورٌ عَلَيْهِ وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ هُوَ مَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
بْنِ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ اسْتَرَى دَارًا بِأَرْبَعِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَطَلَبَ عَلِيٌّ مِنْ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
أَنْ يَحْجُرَ عَلَيْهِ فَشَارَكَ الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ عُمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَيْفَ الْحَجْرُ
عَلَى رَجُلٍ شَرَّكَهُ زُبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ وَأَنَا عُلِّلُ بِهِ لَأَنَّ زُبَيْرًا كَانَ مُهْتَدِيًا إِلَى الْجَانِ فَلَوْ كَانَ هَذَا
عُمَانًا لَمَّا شَارَكَهُ زُبَيْرُ وَطَلَبَ عَلِيٌّ وَتَعَلَّلَ عُثْمَانُ وَاحْتِيَالَ عَبْدُ اللَّهِ بِهِدَ الْحِكْمَةَ دَلِيلٌ عَلَى
أَنَّهُمْ رَأَوْا الْحَجْرَ عَلَى الْحَجْرِ وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ غَيْرِهِمْ خِلَافَ ذَلِكَ كَانَ إِجْمَاعًا وَحَدَّثَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي
عَرَبِ الْحَدِيثِ مَا سَنَدَهُ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ خُطِبَ النَّاسُ فَقَالَ الْإِنَّمَا الْأَسْبَغُ أَسْبَغُ
جَمِيعُهُ رَضِيَ مِنْ دِينِهِ وَأَمَانَتِهِ أَنْ يَقَالَ سَابِقُ الْحَاجِ أَوْ قَالَ سَبَقُ الْحَاجِ فَذَاذَا مُعْرِضًا
فَأَصْبَحَ قَدْ رَسَنَ بِهِ مَنْ لَهُ عَلَيْهِ دِينَ فَلْيَعُدْ بِالْعِدَاةِ فَلْيَنْتَفِيسَ مَالَهُ مِنْهُمْ بِالْحَصَصِ هَذَا
دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ عُمَرَ حَجَرَ عَلَيْهِ بِسَبَبِ الْأَفْلَاسِ وَبِأَجْلِ مَالِهِ مِنْ غَيْرِ رِصَانِهِ **قَوْلُهُ** فَذَاذَا مُعْرِضًا
عَنِ اسْتِدْنِ أَنْ مُعْرِضًا هُوَ الَّذِي يُعْرِضُ النَّاسَ فَيَسْتَدْنِ مِنْهُمْ أَمْنَهُ قَالَ الْأَصْبَغِيُّ وَهَلْ
شَيْءٌ أَمْنُكَ مِنْ غَرَضِهِ هُوَ مُعْرِضٌ لَكَ وَحَقِيقَتُهُ اسْتِدْنُ مَا وَجَدَ مِنْ وَجْدٍ بَابٍ وَجَهَ
أَمْنَهُ وَمَنْ أَيْ غَرَضٌ نَأْتِي لَهُ غَيْرُ مُتَمَيِّزٍ وَلَا مُبَالٍ بِالسَّيْعَةِ رَسَنَ بِهِ أَيْ غُلِبَ يَقَالُ رَسَنَ

بالرجل ريثا اذا وقع فما لا يستطيع الخروج منه ولا قبل له به وقال ابو عبيد وهذا مثل حديث
النبي صلى الله عليه وسلم في معاذين جبل انه كان رجلا سحيا فزكته الذين خلعه رسول الله
ماله للفرما واما المعقول فهو ان هذا شخص منع عنه ماله بالاتفاق فوجب ان يحجر
عليه قاسا على الصبي وبحقن اللام من وجوه احد هان منع المال بوجوب الحجر على المصرف
ضرورة بيانه انه لما منع عنه المال فقد قطعت يده عن ذلك المال فاذا باع بعد ذلك
فقد باع ما لا يقدر على تسليمه ولذلك اذا وهب كان واهبا لما لا تقدر على تسليمه فصار
فوات اليد سبب منع المال منزله فوات اليد سبب الاباق ثم المال اذا باع الآبق
لا يجوز فذلك اذا باع ما قطعت يده سبب منع المال فذلك ان منع المال بوجوب الحجر
عن التصرف ضرورة او نقول الدليل الذي اوجب منع المال عنه اوجب الحجر عليه لان
المال انما منع عنه نظرا لانه اذا لم يمنع ماله عنه يعني ماله بالمبادنة والاسراف يعني
عيا لا على الناس والشرع امر بمنع المال بقوله تعالى ولا تؤثروا السفهائا اموالكم نظرا له
فوجب ان يحجر عليه نظرا له ايضا لانه لو لم يحجر عليه ببيع ماله بعين فاجتنب فيردى ذلك
الى ائلاف المال ثم نقول الشرع لما منع ماله عنه لا يخلو اما ان يكون نظرا له فصانه لماله
عن الضياع من يده او عقوبة له على جنايته ولف ما كان لا بد ان يكون مبيدا لهذا العرض
وهذا العرض لا يحصل الا بسلب اهلية التصرف لانه لو جعل سبيلا من التصرف
شرعا يلفت لسانه ما منع عن يده فلا ينفذ احد هذه العرض فكان منع المال دلاله على
سلب اهلية التصرف من هذا الوجه ووجه قول ابي حنيفة رضي الله عنه الله بالايام
والمعقول ان الكتاب موله تعالى بعد المدائنه فان كان الذي عليه الحق سفيها وضعيفا ووجه
الاستدلال ان الله تعالى جواز المدائنه مع الشئد ما جاز مع الصلح هذا يدل على ان السفيه لا
يوجب الحجر وقوله تعالى فليقلل الله بالعذل لا يدل على ان السفيه مروق عليه لا بحاله لان
بعض المسرفين قالوا المراد من الولى صاحب الحق بلى العذل من يدي من علمه الحق لئلا يزدلي

ذلك

ذلك شيئا فان زاد اربص انك صاحبه وقال اخرون الولى رضى الصغر اوردوا السببه كذا في
شرح الماويلات لمخرج الجواب عن استدلالهم هذه الآية وحلى ان احسنه رضى الله عنه سئل
عن هذه المسئلة فاحتج بقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا تحريم
ربيه من قبل ان يماسوا وذلك لانه لم يفصل بين الرشيد والسفيه فظاهره يقتضي ان السفيه
من يظاهر من امرائه وهو واحد للربيه يلزمه عتق ربيته وعلى توليه لا يلزمه وهو خلاف
النص اما الاجماع فهو ان السفيه اذا طلق او اعتق او تزوج يصح منه هذه التصرفات
الاتفاق وهذا اذا اقر على نفسه بالحذود والعصا صصح بالاتفاق فلو كان محجورا عليه لم
يصح تصرفاته اصلا لسلب ولايته فاذا صح تصرفه في النفس هي الاصل وجب ان يصح
تصرفه في المال وهو التبع بالطريق الاولى بدلالة الاجماع واما المعقول فنقول هذا
خبر مخاطب تصرف في خالص حقه على وجه الشئد ولم سطره حق احد فوجب ان
يند تصرفه ولا يحجر قاسا على المصلح لماله وعلى الطلاق والعاق والمباح وعلى تصرف
يفصل نفسه من الاقرار بالحذود والعصا وذلك لان لونه خيرا مخاطبا دلى على لونه
مالا قادرا على التصرفات ولونه خيرا دلالة المالك والملك القادر على التصرف
اذا تصرف في خالص ماله على وجه الشئد ينفذ لا نالوقلنا لا ينفذ كان هذا قولنا خلا
ما يقتضيه الدليل فان المالك دليل الاطلاق ومن ادعى شيئا خلاف ما يقتضيه الدليل
كان عليه الدليل ولا يلزم الراهن والمرضى لانه لو تصرف في خالص ماله الا انه ابطال
تصرفه حق غيره فانه تعلق بالرهن حق المرتهن وبمال المريض حق العرما والورثه وقد
امس ايقاء الحق على صاحبه برد التصرف اذا كان تصرفا محتمل الرد بعد وقوعه خلاف
ما نحن منه فانه لم يتعلق حق احد بماله والجواب عن تعلقه بالايه نقده امضيته وانما
تعلقه بمحدث عبد الله بن جعفر فنقول ان كان راي على رضى الله عنه هو الحجر على المبتدئ
فقد كان راي زهير وعبد الله بن جعفر خلاف ذلك حيث استغفلا بابطال الحجر فاذا ن

والعقل كماله القدرة على التفكر

منه سلة وقع الخلاف فيها من اصحاب رسول الله فلا يجب النزول على قول واحد منهم بل ترجيح قول البعض على البعض بالدليل واما تعلقهم بحديث معاذ لانه لا يخالف راي رسول الله ولا يبيع عمر وقتنه مال الا سيضع بحمل انه كان ذلك برصاه وهو الغالب فلا يكون ذلك دليل الحجر فلا يبيح للحضمة حجة وقولهم حجر عليه نظره فلنا معنى النظر لا يتحقق لان فيه ابطال اهليته وحقاقه بالبهائم لان الادى انما تنازع عن البهائم بالعلام فاذا لم يعتبر علامته التحق بالاحماله ومنه ضرر فاحش متعارض للنظر والضرر فلم يتحقق النظر وقياس الحجر على منع المال لا يصح لان منع المال سبيل التاديب والعز ترقيقه لا يسيل ابطال الاهلية ولهذا قال ابو حنيفة رضي الله عنه ان منع المال لا يتأبدل منع الى خمس وعشرين سنة لان الغالب رشد في هذه المدة ولان الحجر في لونه عقوبة اعلى من منع المال فلا تقاس الا على الادنى فيثبت عقوبة على جنابته ولا يصح العاس على الصبي لانه لا يقدر على النظر لنفسه بنفسه والسفيه يقدر على النظر لنفسه بنفسه لان الشرع شرفه بالعرفه فظهر الفرق وقولهم منع المال لا ينفذ بدون الحجر عن التصرف لانه ينفذ بلسانه ما منع عن يد فقول ذلك مفيد في الجملة لان غالب احوال السفينه يكون في الهبات للمعتين واللعاين ويحسد ذلك كالحجارات بحصل القايده في منع المال ثم اعلم ان السفينه ما هو قال الزجاج في تفسير السفينه الحنف العقول ومن هذا قيل سفت الزبح الشئ اذا حركته واستخفته وقال شيخ الاسلام علاي الدين لا سيجاي في شرح الكافي السفينه الذي من عاداته التدبير والاسرار في الشئ وان تصرف تصرفات لا تعرض او تعرض لا يعده العقل من اهل الدنيا عرضا مثل دفع المال الى المعتين واللعاين وشر الحكم الطيان شمن كثير والمعتين في الحجارات من غير محلة وحد السفة اصطلاحا معنى لا تجرى سبه من قام به على نهج العلام مع وجود العقل والعلم وقولنا مع وجود العقل احترازا عن المجنون والمعوق وقولنا العلم احترازا عن النوم والاعماء وقيل السفة ما ليس له عاقبة

عقوبة لا يتأبدل منع الى خمس وعشرين سنة لان الغالب رشد في هذه المدة

دون

تعريف السفينه

حجرت

جديدة وقد مر في التيسير **قوله** والمفتي الماخذ في شرح الاسلام خواهر زاده والمفتي الجاهل وهما متاربان لان ضررها عام قال الامام علاي الدين العالم في طريقته المفتي الماخذ هو الذي يعلم الناس الحيل وقال في الجهن من الشئ تجن محونا اذا صلب وغلظ وقولهم رجل ماخذ كانه اخذ من غلظ الوجه وقلة الحياء وليس يعرف محض والمخاري المفسر هو الذي يقبل الكرا وبواجز الابل وليس له ظهر يحمل عليه ولا مال شترى به الدواب **قوله** ولا يصح القياس على منع المال جواب عن قوله ولهذا منع عنه المال **قوله** ولا على الصبي جواب عن قوله اعتبارا بالصبي **قوله** ومنع المال مفيد جواب عن قوله هو لا يفيد بدون الحجر **قوله** واد ا حجر القاضي عليه ثم رفع الى قاض آخر فابطل حجره واطلق عنه جاز لان الحجر منه فتوى وليس بقضاء وانما ذكر هذا جوابا بالسؤال ذكره في نسخ طريقه الخلاف بان يقال سلمنا ان تصرف المحجور قبل حجر القاضي نافذ ولا كلام لنا فيه ولا منافا اذا حجر القاضي فلم قلتم ان تصرفه ينفذ بعد الحجر لان قضا القاضي اذا وقع في فضل مجتهد فيه نفذ قضاء بالاتفاق كمن في بيع المدبر والقضا على الغايب وسمة الغنايم مستغنى ان لا ينفذ تصرف السفينه بعد حجر القاضي فاجابوا عنه بخوابين احدهما ما دروا في مسألة القضاء على الغايب ان نفس القضاء اذا كان مجتهدا فيه لا ينفذ وهذا كذلك لان نفس القضاء بالحجر على السفينه مجتهد فيه والماني ان هذا ليس بقضاء بل هو فتوى فبان قضاء هذا القاضي وفتوى غيره سواء بانه ان القضاء لا بد له من خصومة لانه شرع لفضل الخصومات ولا بد للخصومة من الدعوى والاخبار ولم توجد ذلك فلم يكن قضاء بل هو فتوى لعدم الفصل للنقض له والنقض عليه حتى قالوا الوضعي قاض بالحجور ورفع الامر الى قاض آخر وراى القاضي الثاني قضا الاول بالحجور نافذا وقضى بالحجرا ايضا نفذ قضاء عندنا ايضا ولو وجد الدعوى والاخبار وقضى القاضي بالحجور نفذ ايضا اذا كان السفينه

قوله قضا القاضي وفتوى غيره سواء بانه ان القضاء لا بد له من خصومة لانه شرع لفضل الخصومات

قرب معسر يدعى عليه النفقة وان له مالا و هبة من غيره فانكر السفينة وجوب النفقة
عليه لعدم المال فقضى العاصي بالحجر وبطلان نفقته عند قضاءه اذ قال علي
الدين العالم **قوله** ثم عند ابي حنيفة رضي الله عنه اذا بلغ الغلام عمر رشيد لم يسلم
اليه ماله حتى يبلغ خمسًا وعشرين سنة فان صرف فيه قبل ذلك فقد تصرفه واذا
بلغ خمسًا وعشرين سنة سلم اليه ماله وان لم يونس منه الرشد ولا لا يدفع اليه
ماله ابد حتى يونس منه الرشد ولا يجوز صرفه اذ قال القدروري في مختصره
وجه قولهما ان علة منع المال السفينة لا ترى الى قوله تعالى ولا تؤثروا السفهاء اموالكم
فيبقى المنع ما بقيت العلة وهي السفينة بالصبا ووجه قول ابي حنيفة رضي الله عنه ظاهر
قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الى التي هي احسن حتى يبلغ أشده اي منتهى شبابه
وقوته جمع شد كقليس واقلس وجمع شدة كنعمة وانعموا والاشد اسم واحد بالانك
وهو الرصاص واختلف في الاشدة قبل خمس عشرة سنة وقيل ثلثي عشر سنة كما
في التيسير وقال خواهرزاده في مسوطه عن عمر بن الخطاب انه خمسة وعشرون
وقال بعضهم اربعون سنة وروى عن مجاهد في قوله تعالى ولما بلغ أشده قال
ثلاثا وليس سنة واستوى قال اربعين سنة وجه الاستدلال بالاية انها اقتصت
ان لا يقرب مال اليتيم بعد بلوغ الاشدة بوجه ثانيا كان الحمل على خمس وعشرين سنة
اولى لانه اوسط ما قيل وخير الامور اوسطها ولان هذا المفسر منقول من
عمر رضي الله عنه فكان الاخذ به اولى والمعقول يدل على هذا المعدير ايضا
لان الانسان يتناهي حاله في البر بعد خمس وعشرين سنة فانه يصير جدا حينئذ لان
فرعة صار كبيراً والفرع اذا صار كبيراً يتناهي حال الاصل لا محالة فاذا تناهي حاله في
البر يحدث له الرشد في الغالب وزول عنه عادة الصبي فيعتبر رشيداً من حيث
الحكم وان لم يكن رشيداً من حيث الحقيقة وانا قلنا انه يصير جدياً في هذا السن

لان ادنى ما يحكم الانسان لذلك اثنا عشرة سنة ثم يولد له ولد لسته اشهر ثم يبلغ
الولد في اثني عشر سنة ثم يولد للولد ايضا لسته اشهر فان الرجل جدا في خمس
وعشرين سنة واما الجواب عن قوله تعالى ولا تؤثروا السفهاء اموالكم فلنا المراد
من السفينة هو السفينة المطلق الموجود من كل وجه وبعد ما بلغ خمسًا وعشرين سنة
لا يبقى سفينة مطلقاً فان المرأة انما يتسقة قبل بلوغ خمس وعشرين سنة فان ذلك
عنقوان شبابه والمرء يتسقة غالباً في ذلك الزمان فبعد ما بلغ خمسًا وعشرين
سنة يقل سنه فلا يمنع عنه المال ولا نقول انه يزول عنه سفينة بل يقل سفينة
لان الرشيد لا يخلو عن قليل السفينة ايضا والاعتبار للسفينة الغالب فاذا قل السفينة
لا يبقى سفينة مطلقاً فلا تنافي له الاية ولان الله تعالى ذكر الرشد بذكر في قوله تعالى
فان انتم منهم رشتا والثلثة في موضع الاثبات تخص ولا تعم فيقتضي رشتا
مألا عموم الرشد فاذا قل السفينة يكون منه نوع رشتا لا محالة فيدفع اليه المال بذكر
الاية وتولم ان المانع من دفع المال قبل بلوغ خمس وعشرين سنة هو السفينة والسفينة
قائمة بعد بلوغ هذه المدة قلنا بعض مشايخنا قالوا ان المنع قبل بلوغ خمس وعشرين سنة
كان بطريق الزجر فاذا بلغ هذه المدة ولم يزوجها لظواهر انه لا يزوجها فلا فائدة في
منع المال فيدفع والصحيح ان المنع كان بطريق النظر وبعد بلوغ هذا المبلغ يقل
سنه فيدفع **قوله** ولهذا قال ابو حنيفة لو بلغ رشيداً لم صار سفينة لا يمنع المال
عنه اي ولا جل ان المنع باعتبار اثر الصبا قال ابو حنيفة **قوله** ثم لا يتأني التفريق
على قوله اي على قول ابي حنيفة اراد به التفريق الذي ذكره القدروري في مختصره
بقوله فاذا باع لا ينفذ بيعه وان كان فيه مصلحة اجاز الحكم وذلك لان ما حنيفه
لما لم يزوجها ينفذ بيع السفينة اجاز الحكم او لا وهما المتأرايا الحجر جازاً وورد
التفريق على مدعيهما فا عقد بيع السفينة ولم ينفذ فان اجاز الحكم فقد تفي في بيع الصبي

العاقلة والأفلا وما يجين إذا كان في البيع منفعة كان لمن في البيع منفعة فان كان
 منه محاباة اول من منه محاباة الا ان الثمن هلك في يد المحجور فانه لا يجين لانه لا
 منفعة للمحجور في ايجان هذا البيع لان البيع يزول من يملكه من غير ثمن يحصل له وقت
 الاجان فكان بالصبي اذا باع وفي البيع محاباة اول من منه محاباة الا ان الثمن الذي
 قبضه هلك في يد لا يجين العاقلة ولا نظر للمحجور والصبي في الاجان لانه لو لم يجز
 لم يضمن ما هلك من الثمن لانه قبض باذن المشتري ويحصل له المبيع ومتى اجاز يزول
 المبيع عن يده ولا يحصل له الثمن لانه لا يملكه الا في بيعه من غير ثمن في ميسوطه
 وقد اشتغل بمحدرجه الله في كتاب الحجر الى اخر الكتاب بالفرع على مذهبه فقال
 هو بمنزلة الصبي الذي لم يبلغ اذا باع او اشترى فاجان الحاكم يجوز وما لا فلا لان
 تصرفاته ليست بباطلة بل هي موقوفة لاحتمال وقوعها مصلحة فاذا راي العاقل وقوع
 مصلحة يجين ولا يرده منزلة الصبي الذي يعقل الا انه يفارقه في خصال اربعة
 لا يجوز لو صيته ولا لانيه ان يبيع عليه ماله ولا يشتري له الا بامر الحاكم وفي الذي
 يبلغ ملك ذلك وصيته او ابوه وهذا عندنا وقال السافعي ملك عليه ولثة التصرف
 لان الولاية للقريب فان لم يكن للعاقلة مولى ان الولاية ثبتت على العاقل وهذا
 ولان مع قدرته منع من التصرف تاديبا وتقيفا وولاية المادب تكون للقضاة
 والخصلة الثانية انه اذا اعتق عبدا جاز عتقه وسعى في قيمته وذلك لود بر بيع
 تدبيره ولومات عنه سعى في قيمته مدبرا واعتاق الذي لم يبلغ لا يصح اصلا
 لعدم اهليته والخصلة الثالثة ان وصايا الغلام الذي قد بلغ مسند من التدبير
 وعن باطل قاسا ولما نسجس ان ما وافق الحق منها وما تقرب به الى الله تعالى
 بلغ المالك على ما يظن وما يكون في غروجه الفسق جاز في يجوز وصيته عين وما يكون سقها لا يجوز
 المصور حرم الله واما وصايا الذي لم يبلغ لا يجوز اصلا لان فساده ذلك لعدم الاهلية وفساده هذا

المنه

لبنه فوافق الحق لا يوصف بالسفه فينفذ وما خالفه يرد والخصلة الرابعة
 اذا جازت جازته بولد فادعاه ثبت نسبه وكما ثبت الجارية أم ولد له فان ماتت
 كانت حرة لا سبيل عليها بخلاف الذي لم يبلغ لانه ليس من اهل الولاية لدا ذكر
 شيخ الاسلام علاي الدين الاسجاني في شرح العاقلة فاما شيخ الاسلام خواهر راده
 ددري ميسوطه من جملة الخصال الاربع الناح والطلاق معالج حوز نواح السفينة
 ولا يجوز نواح الصبي العاقل يجوز طلاق السفينة ولا يجوز طلاق الصبي العاقل
 ولم يذكر الوصايا وادعاه الولد فعلى هذا يكون الخصال التي افرق فيها السفينة والصبي
 ستة **قوله** ولو باع قبل حجر العاقل جاز عند ابي يوسف ذكره نفعنا على مسئلة
 القدوري قال في اشارات الاسرار ثم عند محمد بن بصير محجور ابد ون الفضا لان علة
 الحجر السفينة وهي متحققة وقال ابو يوسف توقف على الفضا لانه بن سفينة ورشد
 لانه لا يبارى في جميع الاحوال ولان في حال دون حال متوقف على انضمام القضا اليه
 والفرق لمحمد بن حجر السفينة حيث لا توقف الى قضا العاقل هو ان حجر السفينة لمعنى
 فيه وهو سوء اختيار لا حق الغير فاشبه الجنون وثمانه بنجر نفس الجنون ولا
 توقف على القضا فلما هنا فاما الحجر بسبب الذن فليس لمعنى فيه بل الحق العزما حتى
 لا يبلغ حقه بتصرفه فيوقف على قضا العاقل لان له ولاية عليه فيعمل بحسن
قوله وعلى هذا الخلاف اذا بلغ رشيدا ثم صار سفينة يعني ان عند محمد بن حجر
 السفينة وعند ابي يوسف لا ينجر ما لم يقض العاقل **قوله** وان اعتق عبدا نفد
 عتقه هذا لفظ القدوري في محضه وتامه فيه وكان على العبد ان يسعى في قيمته
 وانما خص صاحب الهداية قول ابي يوسف ومحمد لانه فرغ على اصلها لا على اصل
 ان قيمته لان عند ابي حنيفة اعتاق السفينة باعتاق المصلح لا سعاية على العبد
 عند لان الحجر على السفينة المخلف ما طل عندنا واما السعاية عليه عندنا فلاجل

بلغ
 ومن حجر المديون حيث شئت قال قضا العاقل

هذا قال نفع عتقه عندهما وكان على العبد ان يسعى في قتمته ووجوب السعاية عليه عند
ظاهر الرواية عنهما كذا ذكر الامام الاسجاني في شرح الطحاوي ثم قال وذكر الطحاوي
عن محمد الرجوع عن ذلك وقال ان العبد يعق من غير سعاية ثم قال وهذا غير ظاهر
وجه تلك الرواية ان السعاية تلزم لتعلق حق العتق بالمال المعق ولا حق لاحد
في مال السفينة فلم يلزمه السعاية وجه رواه الاصول عنهما ان العبد على ملأه
وانما منع من التصرف لثبوت حق العتق فيه واذا اعسق فندعتقه ووجبت السعاية
فالمريض اذا اعتق عبدا الا مال له غيره او لا يخرج من ثلثه والراهن اذا اعتق
وهو معسر لدا في شرح الاقطع ثم عندهما لوظاهر هذا المفسد عن امراته اجزاء
الصوم لانه منزله الغائب عن ماله ولو اعسق عبدا عن ظاهر سعي الغلام في جميع
لان اعاقته من حيث انه المالك ماله واجب النقص ثم لا يجزئه عن ظاهر لانه
يكون اعاقا بعوض ذلك عليه فان القتل بالصوم لما قلنا الا ترى ان المريض
المصلح لو اعتق عبدا عن ظاهر او قبل ولا مال له غيره ثم مات في مرضه سعي الغلام
في ثلثي قيمته ولم يجز عن القارة للسعاية التي وجبت كذا هذا فان صام المفسد
احد الشهرين ثم صار مصلحا لم يجز الا العتق بمنزله معسر ايسر لانه لا يمنع
ماله حينئذ فصارقا درا على الاعاق بلا سعاية قبل حصول المقصود بما جعل
خلفا في القارة مبطل حكم الخلف لدا في شرح الحافى **بوله** لا على نهج كلام
العقلاء والنهج يسلون الماء الطريق الواضح مثل المنهاج **بوله** والاصل عند
اي عند الشافعي **بوله** بعتد اي بعد الحجر **بوله** ولود بر عبدا جاز ذلك بغير
على مسله القدوري وذلك لان التدبير يوجب حق العتق لاحصائه العتق فاذا
كان للسفينة ان يعق عبدا كان له ان يدبر بالطريق الاولى قال شيخ الاسلام
الاسجاني في شرح الحافى ولود بر يصح ولكن لا يجب عليه السعاية لانه لا يملك

اجاب السعاية على عبده له لعدم القايده لانه لو سعى له سعي من كسبه وكسبه له
والن لومات يوما من الدهر سعى في قيمته مدبر الورثه لانه صار معتقا اياه وهو
مدبر الكلام السابق ولذا ان اعتقه بعد التدبير **بوله** ولو جاز جازته
بولد فادعاه ست منه نسبه وكان الولد حرا او جارية ام ولد له ذلك ايضا تفريعا
على مسله القدوري قال شيخ الاسلام خواهرزاده في مبسوطه قال ولو ان هذا
الذي بلغ وهو مفسد غير مصلح جاز جازته له بولد فادعاه وزعم انه ابنه صحت
دعوته وثبت النسب منه وكان الولد حرا من غير سعاية وانما صح دعوته لانه صح
عتقه فيصح دعوته فاسأ على المصلح لانه بل اولى لان الدعوة اسرع نفاذا من
العتق الا ترى انهم قالوا فبين باع جازته من رجل تحت بولك لاهل من سته اشهر
فاذعاه البائع فانه يصح دعوته ولو اعسق ولذا لا يصح عتقه واذا صحت دعوته
كان الولد حرا من غير سعاية والام يعق بونه من غير سعاية لان العتق كان في ملأه
وانما العتق جعل بمنزله الشهاده فما يودي الى ابطال حق العتق في مسله البائع والمريض
لا يترار فيها يودي الى ابطال حقه اولى متى لم يملك العتق في ملأه لم يجعل بمنزله الشهاده
فما يودي الى ابطال حق العتق وجعل بمنزله الحجر فدا فاما يودي الى ابطال حقه جعل بمنزله
التدبير قال والاسلاد من حواج السفينه لا يبدل من ذلك بالنفقه وما كان من حواجيه
فالسفينة والمصلح في ذلك سواء لفقته والدليل على ان الاستلاد من حله الحواج الحالى
للانسان ما قالوا في المريض مرض الموت اذا كان عليه دين مستغرق فادعى ولدا جارية
له ان كان عتق الولد في ملأه صح دعوته وثبت نسب الولد حرا من غير سعاية وعتق
الجارية بونه من غير سعاية لان الدعوة دعوة استلاد فكان من حواجيه وحق العتق ما
والولد لا يتعلق فاما من حواجيه الحالى واذا لم يتعلق حق العتق والورثه بما كان من حواجيه
كان المريض في ذلك والصحيح سواء دليله لولم يملك عتق الولد في ملأه ان اشترى جارية

من السوق ثم جات الجارية بالولد فادعاه المريض فانه ثبت نسب الولد ويكون الولد حراً
السعيه والجارية تعتق بموته بالسعيه لان الدعوه منه دعوى تحرير تجعل الدعوه منه
والاعتاق سوا ملواعتق الولد والجارية كان علمها السعيه لذلك هذا قال ولو كانت
له جارية لا يعلم لها ولد قال هذا ام ولدى كان بمنزله ام ولد لا يقدر على بيعها فان مات
سعت في جميع قيمتها لانه متى لم يكن معها ولد فالدعوى دعوى تحرير لا تانا لا تعلم بملوك الولد
في مله الا ترى ان المايح اذا ادعى بعد مامات الولد او اعق الولد فانه لا يصح دعوى
واعتراف دعوى تحرير منه بدون الولد فاذا اعتبر تحريراً صار كانه قال للجارية انت حرة
بعد موتى ولو قال لها انت حرة بعد موتى كان لا يقدر على بيعها فاذا ماتت عتقت بالسعيه
لذلك هذا قال الا ترى انه لو اشترى ابنه وهو معروف وقبضه كان شراً فاسداً
ونفق الغلام عليه حين قبضه وسعى في قيمته للبايع ولا يكون للبايع في مال المشتري شئ
قال شيخ الاسلام علاء الدين الاسجاني في شرح الكافي وهذا مشكل على قولنا لان سري
السنة ليس بمنعتك في حق الحكم بلفظ يعق عليه ولو انعقد في حق الحكم وعق عليه ينبغي
ان يسعى له لا للبايع وبحب للبايع عليه النعم قال فلما يجوز انه نفذ من حيث انه اعتاق
لامن حيث انه شراً لان شراً القرب اعتاق عندنا واعتاق السنة صحيح على وجهه بوجوب
السعيه والسعيه للمشتري الا ان العاضى يحيل بايعة على العدم ما وجب للمشتري عليه وتخرجه
من البين ولا مخاطبه بشئ لسفه او نقول بان تصرف السنة في القرب شراً واقع لتسفيه
من وجه من حيث انه يقصد به الملك وواقع للقرب من وجه من حيث انه يقصد به عتقه
لانه لا حجر عليه من هذا الوجه وصار كالموت من جهة فلهذا اعتق بالسعيه عليه للبايع
وشبه هذا المريض لو وهب له ابنه المعروف او وهب له غلام في مرضه فادعى انه ابنه
ثم مات وعليه دين ولا مال له غيره سعى الغلام في قيمته للعزماء يستدل هذا ان هذا بمنزله
الاعتاق منه ابتداء واعتاق المريض مريض الموت وعليه دين خلعة هذا **قوله** نهى

هذا النصيل اي اذ عا المريض ولد جاريته على التفصيل الذي ذكرنا فان كان علوق الولد
في مله كان دعوى استيلاء لشهاه الولد والامولون دعوى تحرير لعدم شهادته الولد وقد مر
البيان **قوله** قال وان تزوج امرأة جازنا حة اي قال القدوري في مختصره وتامة
وان سعى لها مهرًا جاز منه مقدار مهر مثلاً وبطل الفضل وعلى مذهبها لان عند أبي حنيفة
بصرف السنة المحجور عليه لم صرف المصلح فلا يبطل الفضل اعلم ان الغلام اذا بلغ مسنداً اذا
تزوج امرأة جازنا حة وبطل الفضل عن مهر مثلاً ويكون مهرها مقدار مهر مثلاً وذلك لان
النكاح لا يؤثر منه النكاح فيكون السنة والمصلح منه سواء ولا سنة في انعقاد النكاح فلا يرد
عليه راتما السنة في الزيادة على مهر المثل فيرد ذلك عليه لان الزيادة عليه تبرع ايجاب بغير
عروض فيكون بمنزلة التبرع فلا يصح منه كالمريض اذا تزوج امرأة صح نكاحه مهر المثل حتى حاصت
للزوجة العزماء في ذلك وان كان الثمن مهر المثل فانه يحظر الرأفة عنه حتى لا تخاف نكاحها
ولو طلقها قبل الدخول وجب لها نصته في ماله لان التسمية ليست بباطلة اصلاً وانما الباطل تسمية
ما زاد على مهر المثل قال الحالم السهد في مختصره وكذلك لو تزوج اربع نسوة وكذلك لو تزوج
كل يوم واحدة ثم طلقها قال شيخ الاسلام علاء الدين الاسجاني رحمه الله في شرح الكافي
وهذا سطر مذهبها فانه يتسفه في هذا وصورة السنة عادة من هذا الوجه ومع ذلك
لا حجران عليه ثم قال لانه يقولان السنة ليس بمعقود بهذا الطريق لان السنة المعتاد ما
يحصل له ثمن غرض صححها كان او فاسداً وليس في الطلاق قبل الدخول على وجه لا يصل اليه
لأنه اولا حة غرض وبعد الدخول ان تحقق غرض لانه محصور لا يتصور منه المجاوزة عن
والسنة مجاوزة عن الحد في كل باب او حال بانه لا يبين ردة بعد السنة لا طريق ردة ان الحقيقة
بالمال والمال والحد في هذا سواء ولو حلف بالله او نذر ان هدي او صدقه لم يصدق له
القاضي شي من ذلك لان ذلك يؤدي الى فتح باب الافلاك فلا يند الحرفايدته وان حث في قيمته
لم يفتن ولم يطعم ولم يكس لانه لو فتر بالمال حلف كل يوم وتحت نفسه فيمكن من افساد ماله

تصرفت هم

والن يَصُوم عن كل بين ثلثة ايام متتابعات لانه غالب عن ماله حيث تجزئ منه ومنع سبب
كالذي منع من ماله سبب الغيبة والذي غصب عنه ماله **قوله** قال ويخرج الزكاة
من مال السفيه اي قال العدوري في مختص وتامه منه وينفق على اولاده وزوجته وعلى
من يجب نفقته من دوى ارحامه قال في شرح الاقطيع وهذا الذي ذكره ظاهر على قول
اي حقه رضي الله عنه لانه سلم غير محجور عليه وجبت عليه الزكاة والنفقة يخرج من ماله
وعلى قوله هو محجور عليه في جميع المصروفات الا ان ما يجب عليه من الحقوق يخرجها من ماله
فلا يسقط حقوقهم بسفاهه ثم اعلم ان الذي ذكره في المصروفات التي يوجبها المحجور على نفسه
اما ما وجبه الله عليه من الزكاة والحج وغير ذلك فالسفيه والمصلحة في ذلك سواء لانه لا
فساد فيها بوجبه الله تعالى عليه فان الله تعالى لا يحب الفساد ولا رضي به اما الفساد فبما يوجب
على نفسه واذ لم يكن فيها بوجبه الله تعالى عليه فساد كان هو في ذلك والمصلحة سواء سبغ للحالم
ان سقاه في ماله ما وجبه الله تعالى عليه الا انه لا يدفع قدر الزكاة الى السفيه حتى يؤدي
نفسه لانه لما يفسد ذلك ولا يصرقه الى الفقراء ولكن يدفع الى امينه ثم يأمن المحجور ان
يصرقه الى الفقراء لان الزكاة لا تأتي من غيرته بخلاف نفقة المحارم فانه يعطى امينه ولا
حاج الى امر من جهة السفيه لان نفقة المحارم تأتي من غيرته ثم لا يصدق السفيه في
اقران بالنسب اذا كان رجلا الا في اربعة اشياء في الولد والوالد والزوجة ومولى العتقة
لان السفيه والمصلحة في حواثبات النسب سواء والمصلحة انما يصدق في اقران بالنسب في الاربع
التي ذكرنا لانه يقر على نفسه فاما فيما عدا ذلك فلا يصدق لانه تحيل النسب على الغير فلذا
هذا وان كانت المنيعة امرأة فانها تصدق في ثلثة اشياء بالوالد والزوجة ومولى العتقة ولا تصدق
في الولد لانها تحيل النسب على غيرها في الولد وهي المصلحة في ذلك سواء ثم اذا صدق في
اقران في حق هؤلاء ان ثبت عسر هو لا بالبينة فانه يجب النفقة في ماله وان لم يثبت عسر
البينة ولان السفيه اربع عسر هو فانه لا يجب النفقة وذلك لان نفقة الكاثر انما تسقط

بالبينة والعسر مضاف الاستحقاق الى اخرها شيئا ومتى كان العسر ثابتا فخرها شيئا بالنسب
مقرا بالنسب لا بالمال على نفسه واقران بالنسب جاز فاذا اقر العسر بعد النسب يكون وجوب
النفقة مضافا الى العسر واذا كان مضافا اليه فقد جعل مقرا بايجاب مال على نفسه لا بالنسب
فلا يصدق وذلك ان اقر المرأة بنفقة ماضى لم يصدق الابينة لان نفقة المرأة لا تصير
فيما مضى الا بقضاء او رضا ولم يعرف ذلك الا بقوله فيصير مقرا بايجاب دين على نفسه
فلا يصدق الا ان يقوم على ذلك بينة لان الثابت بالبينة العادلة ثابت معاينة لادان
شيخ الاسلام خواهر زاده في مسوطة **قوله** وهذا خلاف ما اذا حلف او نذر او طاهر
حيث لا يلزمه المال اي هذا الذي ذكره العدوري من اخراج الزكاة من مال السفيه والاثبات
منه على اولاده وزوجته خلاف ما اذا حلف السفيه او نذر او طاهر تحت يمينه لا
يلزمه فان البين ولا تارة الظاهر بالمال بل تجزئ الصوم لانه غالب عن ماله فيما يوجب
على نفسه على ما مر بيانه فلو اوجبا عليه التكفير بالمال لانفق عليه طريق التبدية فامد ماله
وليس كذلك ما يجب عليه بغير فعله لانه لا فساد في ذلك على ما قلنا **قوله** قال فان اراد حجة
الاسلام لم يمنع منها اي قال العدوري في مختص وتامه منه ولا يسلم العاصي النفقة اليه
رسيلها الى ثقه من الحاج يثقها عليه في طريق الحج قال شيخ الاسلام خواهر زاده في مسوطة
وان اراد ان يحج حجة الاسلام لم يمنع من ذلك لان حجة الاسلام انما وجبت عليه بايجاب
الله تعالى لا بايجابه وما وجب ما حجب الله تعالى فالسفيه في ذلك والمصلحة للماله سواء
ثم المصلحة للماله لا تمنع من حجة الاسلام فذلك هذا ولان لا يدفع النفقة اليه لانه متى دفع اليه
تساقطت حقا وتبدى بها ويقول ضاع مني فاعطى مني اخري ثم وم حتى يأتي على ماله
ولكن دفع اليه يرد الى الخرج الى ماله معه حتى ينفق عليه ما يلزمه في الطريق لكرامته
ونفقته وهذا ان كان قرونا وهذا ما قال في زكاة المال انه يجب على السفيه الا ان
الحالم لا يعطيه الزكاة حتى يؤدي نفسه في لا يفسد ذلك فيقول ضاع مني فطلت آخر

ثم ثم حتى ينع اي على ماله ولان يدفع الى امينه حتى يعطى الفقراء بامر فذلك هذا وان اراد
 عمر واحد لم يمنع منها ايضا وذلك لان العلماء مختلفون في العمن منهم من يقول بانها فريضة
 لقوله تعالى وارموا الحج والعمرة لله ومنهم من يقول بانها تطوع فاجبت عليه ذلك
 احتياطاً لانه ان اذى عمره ليست عليه اولى ان يترك عمره عليه قال شيخ الاسلام
 خواهر زاده في مبسوطه قالوا لا يوجد في كتب اصحابنا رواية ان العمن تطوع عندنا
 الا في رواية هذا الكتاب اي صاحب الحجر فانه قال وان كان يرى العمن تطوعاً وان اراد
 ان يقرن حجة وعمر لم يمنع من ذلك لانه لما لم يمنع من ان يقرن بالعمرة في سفره على حدة
 فلان لا يمنع من ايائها في سفر الحج والمنفعة تقبل اولى واذ لم يكن ممنوعاً من القران
 والمنفعة اذ اقرن او منع كان عليه الهدى لان الهدى وجب سبب المنفعة والقران
 الا انه لا يدفع الهدى اليه فلا تلفه ويقول ضاع عني فاعطوني آخر ثم وثم الى ان اتي
 على جميع ماله ولان يدفع الى امين ثقة يريد الخروج الى مكة حتى يدفع عنه بامر اذا اجاب
 او ان الذبح كان اراد ان يسوق بدنة لمصلحة فانه لا يمنع من ذلك وان كانت الشاة تجزى
 وذلك لان عبد الله بن عمر يقول الهدى بدنة وانها بقرة او جزور وعندنا الشاة تجزى
 فالزيادة على قدر الشاة الى تمام البدنة اختلفوا في وجوبها منهم من اوجب ذلك
 على القارن والمتنع ومنهم من لم يوجب فاجبت عليه ذلك احتياطاً او جبت العمرة
 فان قيل ليس ان شرع لهدى المتنع والقران بدل وهو الصوم فانه قال من تنع بالعمرة
 الى الحج فاستيسر من الهدى من لم يجد نصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة ادا رجعت وما
 كان حقاً ما ليا شرع له بدل وهو الصوم فان السمنة يودي ذلك بالصوم لا بالمال
 قلنا انما يؤدى الواجب المالى بالصوم الذي شرع بدله لانه اذا كان الواجب وجب
 بسبب من جهته فاما اذا وجب عليه ما حاب الله تعالى فهو والمصلحة في ذلك سواء وهدي
 المتنع والقران وجب ما حاب الله تعالى لانه وجب سبب الجمع بين الحج والعمرة

والحج والعمرة واجبتان بايجاب الله تعالى ملون هو في ذلك والمصلحة سواء والمصلحة اذا
 كان قادراً على الهدى لا يجزى الصوم فذلك هذا خلاف فان الظاهر واليمين
 لانه وجبت بسبب من جهته وهو الظاهر واليمين لا بايجاب الله تعالى فلو ساءه من التكفير
 بالمال فسد ماله ولا يفيد الحجر فايدته حنيفة فلهذا يلزم بالصوم لا بالمال فان
 هو احرم بالحج او قرن حجة وعمر ثم ارتكب شيئا من محظورات احرامه فان قتل صيدا او
 حلق راسه وما شبه ذلك فانه يترتب في ذلك فان كان شيئا شرع له بذلك من حيث الصوم
 فمثل الصيد وحلق الراس عن اذى فانه لا يلزم بالمال لانه لو تمكن من ذلك والذبح وجبت
 من جهته سوصل بذلك الى الالف ماله حيث يرتكب هذا المحذور كل يوم وانما يلزم بالصوم
 فان كان اليمين والظاهر وان كان شيئا لا يدل له من حيث الصوم لتطيق متعديا وجامع
 بعد الوفاء بعرفه فانه ساء الى ان يصير مصلحا وذلك لان السمنة وهو محجور عليه عما
 نهانا ذمالة بمنزلة العبد ثم العبد اذا احرم باذن المولى ثم ارتكب شيئا من محظورات
 احرامه فان كان شيئا شرع له بدل بالصوم فانه يصوم وان لم يكن له بدل فانه يتاخر
 الى ان يعق العبد فذلك هذا وفي الجامع بعد الوفاء بزمه الجزور وتأخر ذلك الى ما
 بعد الصلاح لانه وجب سبب من جهته وهو جماعه وهو في ذلك غير مضطر ولا
 مدخل للصوم بلزمه ذلك لان تأخر ذلك الى ما بعد الصلاح لانه لو اطلق له ذلك
 طابع كل يوم من يتوصل بذلك الى افساد ماله فان جامع قبل الوفاء بعرفه لم يمنع منه
 نفقة المضي في احرامه ولا نفقة العود من عام قابل للقضاء لانه فرض عليه اصل حجة الاسلام
 لانه منع منه الدم للذبح فانه تعسر في حق هذا الحكم ولو ان هذا المحجور عليه قضى
 حنيفة الاطواف الزيان ثم رجع الى اهله ولم يطف طواف الصدر فانه يطلق له نفقة
 الرجوع الى الطواف ويصنع فيها مثل ما يصنع في ابتداء الحج ويؤمر الذي يلى النفقة عليه
 ان يرضى عليه راجعا حتى يطوف بالبيت لان الرجوع عليه فرض للطواف ولو طاف حنبلا

ثم رجع الى امله لم يطلق له نفعه الرجوع لانه قد فرغ من الحج وانما بقي عليه بدنه لطواف الزاوية
جنباً وشاة لترك طواف الصدر فيؤديها اذا صلح وان احصر في حجة الاسلام سعي للذي
اعطاها القاضي بفقته ان سعت هدي عنه حتى يحل لانه لم يقع فيه باختياره كان الرشيد
والسنة منه سواء والباقي تعلم في شروح الكافي وانما قيد القدوري بقوله فان راد حجة
الاسلام لم يمنع منها لانه يمنع من حجة التطوع الا ترى الى ما قال مجدي في الاصل فان اهل
حجة تطوعاً او غير تطوعاً لا ينبغي للحاج ان يفتق عليه حتى يقضى حجه لان الحاکم لو انفق
عليه في هذا الحرم لكان له حجة وفي كل شهر يعمر فتوصل بذلك الى انقضاء ماله **قوله**
كان مرض ووصى بوصايا في القربى وابواب الخير جاز ذلك في ثلثه هذا القدر القدوري
في مختصره قيل القرية ما يقرب الى الله تعالى بواسطة بناء المساجد والسقاية
والرباط وخود ذلك وابواب الخير عام يتناول القرية وغيرها وهذا كالحالة مع الضمان
يعني ان الحالة خاض والضمان عام وذلك لان السفينة المبذرة انما منع من ماله في حجة
على مذهبهما لئلا يبدد ماله ولا يتلف فاما في حالة مرض الموت فالظاهر انه لا يقصد
بذلك السفينة بل يقصد القربى الى الله تعالى فيصح من الثلث لزوال المهمة في تصرفه
وقد ذكرنا قبل هذا عند قوله ثم لا يتاخر في التفرع على قوله ان وصايا الغلام الذي قد بلغ
مفسداً من التدبير وغيره باطل قياساً ولكن يستحسن ان ما وافق الحق منها وما تقرب
به الى الله تعالى وما يكون في غير وجه الفسق جازاً يجوز وصية غيره **قوله** قال ولا
يحجز على الفاسق ان كان مصلحاً ماله عندنا والفسق الاصل والطارى سواء اي قال القدوري
في مختصره اعلم ان الانسان اذا بلغ عاقلاً مصلحاً ماله يسلم اليه ماله وان كان فاسداً في
دينه ولا يحجز عنه وعند الشافعي اذا كان فاسقاً لا يقبل شهادته لا يدفع المال اليه
ويحجز عليه وجه قوله ان الفاسق من اسفه السفهاء فلا يؤتى المال اليه كلسنه على ظاهر
قوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء اموالهم وبقوله تعالى فان استم منهم رشداً فادفعوا اليهم اموالهم

والفاسق غير رشيد ولان الفاسق غير موثوق به في حفظ ماله فربما تتبع شهوته وهواه
فيكلف ماله فيحجز عليه ربحاً له كالمبذر لماله عندنا ولنا قوله تعالى فان استم منهم
رشداً فادفعوا اليهم اموالهم وجه الاستدلال بذلك ان الله تعالى ذكر الرشيد كذا
والنكاح في موضع الاثبات تحضراً لا تم فيراد به رشداً واحداً وقد وجد ذلك وهو
الصالح في المال ولا يشترط الصلاح في الدين والمال جميعاً لانه لو لم يراد حينئذ
من الرشيد المنكر في موضع الاثبات رشدين ولا يجوز ذلك لعدم دليل العموم
قال الزجاج في تفسيره معنى استم علمت ومعنى الرشيد الطريقة المستقيمة التي
تقون معها بانهم يحفظون اموالهم ولا نه مكلت مصلحاً لماله ولا يحجز عليه كرشيد
دينه ولا يلزم العبد لانه لا مال له ولا يلزم المبدر لانه ليس بمصلح لماله ولا نه نوع
فسق فلا يمنع من تسليم ماله اليه كالفرد ولا حجة للحضم بقوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء
اموالهم لانه قال اموالهم ولم يقل اموالهم وهكذا روى شيخ الاسلام خواهر زاده في
مبسوطه تفسير ابن عباس قال ان عباس معنى الآية ان تقسم الرجل ماله بين ولده
وعياله فيصير عيالاً عليهم وهم عياله والانسان منتهى عن مثل هذا وقوله الفاسق
غير موثوق به في حفظ ماله فلنا الفاسق حافظ لماله للحال وانما يتوهم منه زواله
في الثاني لشهوه تعترض له وقد تعرض له وقد لا تعترض له ولا غير الموهوم وانما
العين للشيخين **قوله** ولان الفاسق من اهل الولاية عندنا لاسلامه فيكون
والياً للنصرت وقد مرناه فيما تقدم اي قررنا ان الفاسق من اهل الولاية في اول
كتاب النكاح واثار به الى قوله ولنا انه من اهل الولاية فيكون من اهل الشهادة وهذا
لانه لما لم يحرم الولاية على نفسه لاسلامه لا يحرم على غيره لانه من جنسه ولانه
صلح مقلد افضل مقلد اوله شاهد **قوله** ويحجز القاضي عندهما ايضا وهو
قول الشافعي بسبب الغفلة ذكره تقرعاً على مسئلة القدوري يعني ان القاضي يحجز ايضا

عند ابي يوسف ومحمد بن ليس سفيه ولله تسليم العلب ليس له اهتداف في التجارات ولا
يصير عن الشراء والبيع وتغيب فيما باشروا بحجر السفيه لمشاركته اياه في ابلات
المال نظر له **فصل** في حد البلوغ لما كان الصغر من جملة الاسباب الموجبة
للحجر ناسب ذكر البلوغ الذي ينتهي به الصغر **قوله** قال بلوغ الغلام بالاحتلام
والاحبال والانزال اذا وطئ فان لم يوجد ذلك حتى يتم له ثمانية عشر سنة عند
اي حصة وبلوغ الجارية بالحيض والاحتلام والحبل فان لم يوجد ذلك حتى يتم لها
سبع عشرة سنة وهذا عند ابي حنيفة وقال اذا تم للغلام والجارية خمس عشرة سنة
تقد بلغا اي قال القدوري في مختصره قال احكام الشهد في باب العدة من مختصر الكافي
ولا يجوز طلاق الصبي حتى يحتم او يبلغ ادنى ما يكون من وقت الاحتلام وذلك
عندنا تسع عشر سنة فاذا بلغ ذلك الوقت ولم يحتم فهو بمنزلة الرجل قال ابو الفضل
وذكر هذه المسئلة في كتاب الوكالة من روايه ابي سليمان في موضعين قال في احدهما
بلوغ الغلام ان يحتم له تسع عشر سنة وبلوغ الجارية ان يحتم لها سبع عشرة سنة
وقال في الموضع الاخر ان يطعن في التاسع عشر ويطعن الجارية في السابع عشر
وهذا هو المشهور في قوله وحدث القول على هذا متفقاً في كتاب الوكالة من رواية
ابي حنيفة قال ابو يوسف ومحمد ومعه في الغلام والجارية خمس عشر سنة فاذا
تمت جاز طلاقه وان لم يحتم الى هنا لفظ احكام الشهد ابي الفضل رحمه الله وذكر
الطحاوي في شرح الآثار في كتاب السير وكان محمد بن الحسن ذهب في الغلام
الى قول ابي يوسف وفي الجارية الى قول ابي حنيفة وقال القدوري في باب من احق
بالامامة من شرح مختصر اللرخي وروى عن محمد انه قال في الرقة في الغلام خمس
عشر وفي الجارية سبع عشر وقال شمس الامه السرخسي في شرح الكافي وعلي
قول ابي يوسف ومحمد والشافعي في الجارية والغلام يتقد خمس عشر سنة ثم

الاصل في البلوغ والانزال بدلالة قوله تعالى واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليست
نظاير الاله يقتضي تعلّق الحكم بالاحتلام وذلك قوله عليه السلام رفع القلم عن
ثلاث عن الصبي حتى يحتم فلما كان الحبل والاحبال لا يكون الامع الانزال جعل
علامة على البلوغ وذلك الحيض لا يكون الا من تحبل وذلك يكون بعد الانزال فقل
المدى في حق الغلام اثنتا عشر سنة وفي حق الجارية تسع سنين اما الدلالة على
البلوغ بالسنة فالاصل فيه ان الانسان قد يتأخر احتلامه وانزاله لعله مع علمنا
انه بالغ فجعلوا علامة ذلك قدراً من السن على حسب ما ادى اليه الاجتهاد وجه قوله
ما حدث الطحاوي في شرح الآثار باسناد الى نافع عن ابن عمر رضي الله عنه قال عرضت
على النبي صلى الله عليه وسلم يوم اُخذ وانا ابن اربع عشر فلم تجزني في المقابلة وعرضت
عليه يوم الخندق وانا ابن خمس عشر فاجازني في المقابلة والمعنى منه ان الذكر والامه
لا يتأخر بلوغهما عن هذه المدّة ظاهراً وغالباً والحكم بشئ على الظاهر لا على النادر
وجه قول ابي حنيفة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ايما صبي حجّ خمس حجج ثم
بلغ فقلبه حجة الاسلام بيانه ان ادنى مدّة يلزم ان يحج الصبي فيها سبع سنين او ثمانية
سنين فدل ان البلوغ يكون في ثمانية عشر سنة او تسع عشر سنة لانه اثبت له عشر
حجج ثم البلوغ او نقول صفة الصغر فيها معلوم يقيس ولا يزول اليقين الا يقين مثله
ولا يقين في موضع الاختلاف ثم ادنى مدّة البلوغ في الغلام بالعلامة اعني علامة الار
اثنا عشر سنة ولم يوجد العلامة فوجب الزيادة على ذلك فزيد سبع سنين اعتباراً
بالأثر على ما اشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مروهم بالصلاة اذ بلغوا
سبعاً واختلف في تفسير الاشد في قوله تعالى ولا تقرّبوا مال اليتيم الا اليه في احسن
حتى يبلغ أشده قال سعد بن جبيرة مائة عشر سنة ذكر الطحاوي في شرح الآثار عن روح
بن الرزح عن يحيى بن عبد الله بن بكير عن عبيد الله بن لهيعة عن عطاء بن دينار عن سعيد بن جبيرة

قال ما في عشرين سنة ومثلها في سون بني اسرائيل ولا حجة لما في حديث ابن عمر لانه محتمل ان
النبي صلى الله عليه رده لانه لم يبق بعد ولم يبلغ حد القتال لانه لم يبلغ مبلغ الرجال وانه
اجاز وهو ابن خمس عشرين سنة لما راي من جلده وقوته لانه بلغ مبلغ الرجال ولهذا
لا يجاز الشيخ الهرم لعدم الجلد والعلام المراهق مجاز اذا كان مقاتلا كما ذكره العذري
في شرحه يدل على هذا ما حدث الطحاوي في شرح الامار عن احمد بن مسعود الخياط عن
عن محمد بن عيسى الطباع عن هشيم عن عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن سمرة بن جندب
عن ائمة كانت امرأة من بني فزان قد هبت به الى المدينة وهو صبي فكثر خطاها فها
امرأة جميلة جعلت تقول لا تزوج الا من يكفل لي ابني هذا فمروا بها رجل على ذلك
فلما فرض النبي صلى الله عليه وسلم لعلنا لا نصار لم يفرض لي لانه استصغرني فقلت
يا رسول الله قد فرضت لصبي انا اصغرعه قال صارعه وصارعه فصرعه ففرض
لي النبي صلى الله عليه فلما اجاز رسول الله صلى الله عليه سمرة بن جندب لما صرع الانصاري
لا لانه بلغ احتمال ان يكون ذلك ايضا ما فعل ابن عمر اجاز ابن عمر لانه لا يلو
ورده حين رده لضعفه لاعداء البلوغ فليس في هذا حجة لانه ما حقه لا ينكر الفرض
للصبيان اذا كانوا يحتملون القتال ويحسرون الحروب وان كانوا غرا بالغين كما قال
الطحاوي في شرح الامار ثم قال وقد روي عن البراء بن عازب ما كان من رسول الله صلى
الله عليه وسلم في ابن عمر خلاف ما روي عن ابن عمر قال حدثنا محمد بن خزيمة حدثنا يوسف
ابن عدي حدثنا عبد الله بن ادريس عن مطرف عن ابي اسحق عن البراء بن عازب قال
عرصني رسول الله صلى الله عليه انا وابن عمر يوم بدر فاستصغرا رسول الله صلى
الله عليه لم اجازنا يوم احد قال الطحاوي في هذا الحديث ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم اجاز ابن عمر يوم احد وهو يومئذ ابن اربع عشرين سنة فخالف ذلك ما في حديث
ابن عمر ثم لما قدر البلوغ في الغلام بالسنة ثمان عشرين سنة نقص في الجارية بسنة

نهان مده بلوغها سبع عشرين سنة لان الاثنى عشر نسا واما عينت السنة الزائدة لا
على الفصول الاربعه التي تواتر واحد منها المراج لا تحاله فيتنوى مزاج الغلام بذلك وقال
اصحابنا ان ابناات العانة لا يدل على البلوغ حلافا للنافعي لانه ناس شعرت من بدن الانسان
ولا استدلال به على البلوغ والحجة بل اول لانه يمكن ان يوصل بالحجة الى معرفة البلوغ من
غير كتاب محذور بخلاف العانة فانه اما ان ينظر اليها او تنس فاذا لم تكن للحية دليل
البلوغ والعانة اولى وما روي عن عطية القزطي قال عرضت يوم بني قريظة على النبي
صلى الله عليه فقال ابصروه فان كان قد اثبت فاقبلوه فظروا الى فوجدوني ما اثبت
بجعلوني في الشبي لا حجة فيه الخصم لان اهل المغازي دروا ان سعدا حليم بذلك فبينت
وروي انه امر بقتل من اخضر ميتة وعذاريت على الانبات لان اخضرار الارار
يلون نبات الشعر من السنن الى العانة وروي انه امر بقتل من جرت عليه المواشي
ودر في السير الكبير في باب الحكم في اهل الحرب اذا نزلوا عليه روي عن عمر رضي الله عنه
انه كتب الى امرأه الاجناد ان يقتلوا من جرت عليه المواشي وهذا سني تكرار الحق
بعد الانبات وهو خلاف ما يعتبر الخصم قال في شرح الطحاوي في باب سجد الملائكة
وروي عن ابي يوسف في غير رواية الاصول انه اعتبر نبات العانة واما هذا الذي ذكره
بالحكم بالبلوغ به في ظاهر الرواية وقال بعضهم يحل به وقال في الشافعي في مسرورة التور
وعن علي انه كان يعتبر القائمة وقدر خمسة اشبار وروى اخذ العرزدق في قوله ما
زال مد عتدت يداه ازان وسما فاذرك خمسة الاشبار **قوله** واذا راها هو الغلام
او الجارية الحكم واشكل امره في البلوغ فقال قد بلغت فالقول قوله واحكامه احكام
المالعين وهذه من سائل مختصر العذري وذلك لان بلوغها سوفت على اخبارها
به اذا لم يوجد علامة الانزال ومبلغ السن لانه لا اطلاع لغرضهما على بلوغهما فاذا
اخبار في زمان لا يكتفيها الظاهر قبل قولهما في ذلك فقرار المراه بالحض مضاررت

احكامها احكام سائر الباعين قال في آخر كتاب الاقرار من كتاب العاوى الصغرى الصنى
اذا اقر بالبلوغ وقاسم الوصى ان كان مراهاقا صح الاقرار والقبضه ولا تقبل قوله انى
له ان بالغ وان لم يكن مراهاقا بل كان مثله لا يحتمل عادة لا يصح الاقرار ولا القبضه
فان كان تبين هذه المسئلة ان قبل اثني عشر سنة لا يصح الاقرار البتة وبعد اثني
عشر ايضا لا يصح لا محالة بل انما يصح بشرط ان لا يكون حال لا يحتمل مثله عادة
ونقله عن قسمة فتاوى الفضلى وقال الصدر الشهيد في الواقيات في باب القبضه ^{علانية}
الباء صبي اقرائه بالغ وقاسم الوصى فان كان مراهاقا جازت قسمة ولم تقبل قوله
انه غير بالغ فان لم يكن مراهاقا ويعلم ان مثله لا يحتمل له جرح قسمة ولا تقبل قوله
انه بالغ لان في الوجه الاول الظاهر لا يكتفي به وفي الوجه الثاني يكتفي به وهذه المسئلة
تبين ان بعد اثني عشره يشترط شرطا آخر لصحة الاقرار وهو ان لا يكون حال
لا يحتمل مثله قال غلام مراهاقا اذا اقر بالحلم وشارف ان الحق يزعمه اى يعشاه
والحلم اسم معنى الاختلام والله اعلم **باب الحجر بسبب الدين**
آخر الحجر بسبب الدين مع ان الاختلاف فيه كالاختلاف بسبب السفه لان فيه وصفا
زايدا وهو توقف الحجر على مطالبة الغريم بخلاف الحجر بسبب السفه فانه لا يتوقف على
مطالبه الحجر عند من رآه والاصل عدم الزيادة **قوله** قال ابو حنيفة رضى الله عنه
لا الحجر في الدين واذا وجبت الدين على رجل وطلب غرما وه حبسه والحجر عليه
لم الحجر عليه هذا لفظ العدوى في شخصه وقامه فيه وان كان له مال لم يصرف به كالم
ولن حبسه ابد حتى يبيعه في دينه فان كان له دراهم ودينه دراهم قضاها القاضى
بغير امر وان كان دينه دراهم وله دنانير باعها العاضى في دينه وقال ابو يوسف
ومحمد اذا طلب غرما المفلس الحجر عليه حجر العاضى عليه ومعه من البيع والتصرف
والاقرار حتى لا يضرب الغرما وبيع ماله ان امتنع المفلس من بيعه وقسمه بين غرما

المخصص الى هذا لفظ العدوى اعلم ان الحجر على المفلس باطل في قول ابو حنيفة حتى ينفذ دينه
وصدقته واقران لعينه في ماله فان نفذ قبل الحجر وعلى قول ابو يوسف ومحمد الشافعى
ينفذ حجر العاضى عليه حتى لا يصح منه وصدقته واقران لعينه في ماله وقبل الحجر
ينفذ منه ذلك وقد استوفينا بيان ذلك في اول باب الحجر للسداد ثم اعلم ان هذه
المسئلة تشتمل على سائل منها ان عند ابو حنيفة لا يحجر على المفلس لانه معنى لا يؤثر
في الشهادة ولا يسخى به بالحجر كذا بين القليل لانه لم يستفد التصرف من جهة الحاكم
فلم يحجر له منعه لغير المفلس وعندهما يحجر على المفلس به قال الشافعى لحدث معاذ
وقد مر جوابه في اول باب الحجر للفساد ومنها ان العاضى لا يبيع عليه ماله ولان حبسه
ابدا حتى يبيعه لان ما لا يجوز بيعه قبل الامناع والحبس لا يجوز بعد اصله ثبات
بدنه ولان العاضى محبس في الدين وعلى هذا فعل الحكم في سائر الاعصار من
غير نكير فلو جاز ان يبيع مال المستنع من الاداء به لم يحجر الحبس لانه يؤدى الى
الاضرار بالغرما والمديون اما الغرما فيؤخر حقهم مع امكان دفعه اليهم واما المديون
فلانه يقدرون يقضى دينه من غير جنس فلامعنى الاضرار به وعندهما يبيع العاضى
ماله وهو قول الشافعى يحدث اسيغ جهينة وجوابه مزايضا ومنه انه اذا ثبت
من مذهب اى حنيفة انه لا يحجر عليه ولا يبيع ماله وجب حبسه الى ان يبيع ايقاف
لحق الغرما ودفع الظلم الا ان يكون دينه دراهم وماله دراهم فيقضى دينه بغير
امر لان الغريم اذا وجد جنس حقه جاز له اخذ بغير امر العاضى فاولى ان يجوز للقاضى
دفعه اليه اما اذا كان ماله دنانير ودينه دراهم فالقياس ان لا تقضى منها الا غير
جنس حقه فلا يجوز اخذها الا برضاه كالعروض ولان في بيعها حجر عليه وعند لا يجوز
الحجر عليه والاستحسان ان يجوز لان الدراهم والدنانير قد جعلوا جنس واحد في الشريعة
ولهذا انضم بعضنا الى بعض في الزكاة فصار كانه وجد جنس حقه وعلى قولهما اذا حجر عليه

الفاضي فام مقامه في بيع ماله وتفريقه بين العزما بالخصص لدا في شرح الاقطع **قول**
لانه عساه يلحق ماله اراد به ان يبيع ماله ببيع تجية من عظيم لا يكلن انتزاعه من
او يقر به له قال المطرزي التجية ان يخلطك اي يضطرك ويكرهك امر الى ان ياتي
امرا باطنه خلاف ظاهره **قول** حتى يحبس لاجله اي لاجل البيع ويحبس برفع
السين لان حتى هنا الحال لا للغاية لقولهم مرض حتى يرجوه **قول** والبيع ليس
بطريق متعين لذلك اي لقضا الدين لان قضاء يكلن بطريق آخر من الاستقراض
والاستيهاب والسؤال من الناس فاذا لم يتعين البيع لقضا الدين واستمع المفلس من
بيع ماله لقضا الدين لديم العاضى مقامه خلاف الحب والعنة فان التشرح بالاخص
متعين لعدم الايساك المعروف فاذا لم يسر ح ناب العاضى منابه في ذلك كان له
التفريق **قول** واحبس لقضا الدين ما يجتاز من الطريق جواب عن قوله لان
البيع مستحق عليه لا يقادينه حتى يحبس لاجله اي لاجل البيع فاجاب عنه وقال حبس
المديون ليس لاجل البيع حتى يقضى من ثمنه دينه بل احبس لقضا الدين لثبته
ولذلك اختار المديون من الوجه الذي اراده اما ببيع ماله واما بالاستقراض واما بالاستقراض
واما بالسؤال فلم يتعين البيع اذن لقضا الدين فلو جاز بيع العاضى ماله لزم الاضراء
بالعزما والمديون وقد مر بيانه انما جاز احبس لقوله عليه السلام في الواجب
ظلم يخل عرضه وعقوبته وعقوبته حبسه وقد مر ذلك في اوائل ادب الفاضى **قول**
فافرقا اي حصل الفرق بين الدرام والتاثير والعروض حيث جاز بيع الفاضى في الدين في
الاولى دون الباتنه عنداى حسنه **قول** وبيع في الدين المتقود ثم العروض ثم العقار
هذا يفرع على مسألة القدورى يعنى ان بيع العاضى مال المديون لما جاز عند ما يبيع
المتقود ثم العروض ثم العقار مراعاة للجانبين جانب الدين وجانب المديون لان في
ذلك مسارعة الى قضا الدين وفه نظر للدين وتبقيته لما ليس يسرع الزوال وفيه

المديون

المديون **قول** ويترك عليه دسست من ثياب بدنه وبيع الباقي لان به هاية وتيل
دستان دس تنزيها ايضا قال في الفتاوى الصغرى ثم على قوله اذا ملك العاضى بيع
مال المديون فاي قد ربيع المختار انه يبقى له دسست من الثياب حتى اذا غسل احدهما
يبقى له الاخر ونقله عن باب الحجر بسبب الدين من ادب العاضى ونقل ايضا من باب
الملازمة من شرح ادب العاضى اذا كان للمديون ثياب حسنة يملكه الاقربا لما
دونه ببيع وقضى الدين ويشترى بالباقي ثوبا يفيقه وقال الصدر الشهيد في شرح
ادب العاضى وقال بعضهم يترك دسثا من الثياب وبيع ما سوى ذلك وهو مختار
الشيخ الامام شمس الاية اكلواى وقال بعضهم يترك دسستين وهو اختيار شمس الاية
السخنى وقال في كتاب القضا من خلاصة الفتاوى قال مشايخنا يبيع ما لا يحتاج
اليه في الحال حتى قالوا يبيع اللبد في الصيف والنظع في الشتاء لو كان له ثوبون
من حديد يباع ويخذ من الطين وعن شريح انه باع عمامة المحبوس وعن ابي يوسف
فلذا لذا في اخلاصه والدسست لفظ فارسي استعمله فقهاء بخارا وسمرقند في
لبهم **قول** قال فان اقر في حالة الحجر باقرار لزمه ذلك بعد قضا الديون اي
قال القدورى في مختصره قال في شرح الاقطع وهذا على قوله لانه معطوف في الكلام
على قوله اراد بالكتاب محصر القدورى والوجه في ذلك انه محجور عن التصرف
في الغرماء لتعلق حقه بماله فلم ينفذ اقران في حقه لئلا يلزم ابطال حقه باقرار
الغرماء والمرضى مع الغرماء والله صحيح في حق نفسه فلاجل هذا لزمه بعد قضا
الديون نصا اقران بالدين في حالة الحجر للدين السابق لدين الصحة ودين المرض
اذا اجتمع حيث يقدم دين الصحة على دين المرض لدا هذا خلاف ما اذا استهلك
الحجر عليه بالدين قبل قضا الدين مال انسان حيث يلزمه ضمانه في الحال ويكون
الانسان المثلث عليه ماله اسوة لسائر الغرماء لان الاستهلاك امر محسوس مشاهد

يطبق

والمثبت بالحسن والمساهمة لا يبين رذة ودفعه لئلا يلزم قلب الحقايق وليس لذلك
 الاقرار فان سببه محتمل للوجود والعدم فلا يصدق في حق غيره اللهم ونصدق
 حق نفسه لعدم التهمة وخلاف ما اذا استفاد مالاً آخر بعد الحجر حيث نفق اقراره
 في ذلك المال لان حق الاولين لم يكن له تعلق بذلك المال لانه لم يكن وقت الحجر
 من النقاد تعلق حقهم وقد استقر المانع فوجب النقاد لوجود المصنعي له وهو اقرار
 الحزب المعلق **قوله** قال وينفق على المفلس من ماله وعلى زوجته وولده الصغار وذوي
 ارحامه اي قال العدوري في شخصه وذلك لان المفلس حجر عليه عند تعلق حق
 الغريم بآله وتعلق حق غيره لا يمنع النفقة عليه لان حاجته الاصلية مقدمة على حق
 الغريم ولذا لا يمنع النفقة الواجبة عليه لزوجته واولاده الصغار وذوي ارحامه
 والمرضى مرض الموت يتعلق حق الغريم بآله ومع هذا لا يمنع النفقة عليه ولا النفقة
 الواجبة ولان النفقة الواجبة له ولا حق ثابت له ولا فلا يبطله الحجر لاجل غير هذه
 الا ترى انه لو تزوج امرأة كانت بمقدار مثلها اسوة لسائر الغرما وبطل الفضل
قوله قال فان لم تعرف للمفلس مال وطلب غرما وجبته وهو قول لا مال لي حبسه
 احكام في كل دين التزمه بعقد كالمهر والنفقة قال صاحب الهداية الى ان قال وذلك
 ان اقام البينة انه لا مال له يعني قال العدوري فان لم يعرف للمفلس مال الى ان قال
 العدوري وكذلك ان اقام البينة انه لا مال له وانما طرح بعض كلام العدوري اعماذا
 على ما ذكره في فضل الحبس من كتاب ادب العاضى وترتيب لفظ العدوري فان لم يعرف
 للمفلس مال وطلب غرما وجبته وهو قول لا مال لي حبسه احكام في كل دين
 لزمه بدلا عن مال حصل في يد ثمن البيع وبديل القرض وفي كل دين التزمه بعقد
 كالمهر والنفقة ولا يحبس فيها سوى ذلك لغرض المصوب وارش الجناية الا ان يقوم
 بينه ان له مالا واذا حبسه احكام شهرين او ثلثة سال عن حاله فان لم يكشف له مال

بلغ معاملة
 فارجوا المصنف
 رحمه الله

على سبيله

على سبيله وكذلك اذا اقام البينة انه لا مال له الى هنا لفظ العدوري في شخصه وقد مر البيا
 في شرحنا هذا في فضل الحبس من كتاب ادب العاضى ومع هذا لا تخلى المكان خاليا عن
 البيان معقول الاصل في الانسان الفقر والغنى عارض يجب استصحاب الحال حتى
 يعلم حدوث ما يخالفه فاذا ادعى الفقر فقد ادعى الاصل فكان القول قوله ولم يحبس
 حتى يتم خصمه البينة على ان له مالا وذلك مثل الذين الذين وجب عليه من قيمة
 متلف او ارش جنائية لان الحبس عقوبة شرعت جزاء على الظلم فاذا لم يوجد الدليل
 على الاستقال عن الفقر لم يكن ظالما فلم يستحق العقوبة فاما اذا كان الذين واجبا
 عليه من ثمن المبيع او بدل القرض فقد وجد دليل الغنى بذلك ذلك فان امتنع
 عن الاداء حبس لان الظاهر انه ظالم وكذلك في كل دين التزمه بعقد كالمهر
 والنفقة محبس اذا امتنع لانه ما التزم ذلك بالعقد الا وهو قادر عليه ظاهرا
 فان ظالما في الامتناع عن الدفع وهذه رواية شجاع وعلى رواية الحضاف عن
 اصحابنا لا يحبس فيما كان بدلا عن مال حصل في يده خاصة لان الحبس عقوبة تستحق
 مع الامتناع بالغنى ولم يوجد الغنى لان العقد لا يملك به شئ فلم تثبت استقاله من اصل
 الفقر فلا يحبس في الدين الواجب ما جناية قال ولا يحبس فيها سوى ذلك لغرض
 الغصوب وارش الجناية الا ان يقوم بينه ان له مالا لان دليل الغنى لم يوجد لعدم
 ملك شئ فلم يكن ظالما بخلاف ما اذا اقامت بينه ان له مالا حيث يحبس لانه ظالم لقوله
 عليه السلام مظل الغنى ظلم يحل عرضه وعقوبته وفتر سفيان العقوبة بالحبس
 قال واذا حبسه احكام شهرين او ثلثة سال عن حاله فان لم يكشف له مال على سبيله
 وذلك ان اقام البينة انه لا مال له قال الناصح في تهذيب ادب العاضى قال او خيفه
 رابو يوسف ومحمد بحبسه شهرين او ثلثة وعلى رواية محمد قد رقبه اربعة اشهر وعلى
 رواية الحسن ستة اشهر ثم قال وهو موقوف على راي العاضى وقال في شرح الاقطع

لزمه العقوبة بالحبس فقام

والتي يرى هذا غير معتبر وهو مردود الى رأي القاضي والمقصود بالحبس ان يضجر فيظهر
مالا ان كان له مال وهذا امر مختلف باختلاف الناس فمنهم من يؤثر فيه قليل الحبس
ومنهم من لا يؤثر فيه الكثير فوقف على اجتهاد القاضي فيه ثم اعلم ان البيعة على الاعسار
بعد الحبس تقبل بالاتفاق فيطلقه القاضي بعد ذلك لقوله تعالى فان كان ذو عسرة
فمرظون الى ميسرة اما اذا قامت البيعة على الاعسار والافلاس قبل الحبس فيه روايتان
في احدي الروايتين تقبل وبه كان يفتي الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وفي رواية
اخرى لا تقبل مالم يحبس عليه عامة المشايخ والمه ذهاب شمس الاله السرخسي في شرح
ادب القاضي وهو الاصح واما في البيان مر في فصل الحبس من كتاب ادب القاضي في
في مسائل الحبس من كتاب ادب القاضي من العساوي الصغرى المحبوس اذا سأل عنه
القاضي بعد ماضى عليه زمان على ما علم فاجبوا انه مؤسر ائد الحبس وان اخبرائه
مفسر على سبيله وخبر الواحد العدل الثقة يلفي والاثنان احوط ولا يشترط لفظه
الشهادة ونقله عن باب الحبس من قالة شيخ الاسلام خواهر زاده ونقل في خلاصة
الفتاوى في كتاب القضا عن هالة الاصل لا يضرب المديون ولا يغفل ولا يتيك ولا
يخوف ولا يقام بين يدي صاحب الحق اهانة ولا يؤاجرو في المسقى بعتك المديون
اذا خيف الفرار ولا يخرج المحبوس مجمعه ولا عيده ولا يحد ولا صلاة الجنازة ولا عيادة
المريض ويحبس في موضع وحش لا ييسر له فرش ولا يدخل عليه احد ليستأمنه
ذلك الامام السرخسي **قوله** ولو مرض فيه يفتي فيه ان كان له خادم يقوم
بمعالجته وان لم يكن اخرجه خروا عن هلاكه ذلك تفريعا على مسله القدوري
قال في الوافقات في باب ادب القاضي بعلامه الواو المحبوس في السجن اذا مرض وليس
له احد يعاذه اخرج من السجن لئلا يهلكه ذلك يخاف عليه التلف والمسخ
الحبس لا التلف وقال في خلاصة العساوي هذا اذا كان الغالب عليه الهلاك وعن ابي

يوسف انه لا يخرج الهلاك في السجن وغير سوا الفتوى على رواية محمد واما تطلقه قبل
فان لم يجد الخليل لا يطلقه فان هل رجل واطلقه محض الخصم ليست بشرط اداني
الخلاصة **قوله** والمحرث فيه لا يملك من الاستعجال بعلمه هو الصحيح ذلك ايضا
تفريعا على مسله القدوري قال في العساوي الصغرى المديون هل يمنع من الحبس
من الاستسباب قال بعض المشايخ لا لان فيه زطرا من الجانبين يعني جانب المديون
لانه ينفق على نفسه وعياله وجانب رب الدين فانه اذا فضل منه شي يصرف
ذلك اليه وقال شمس الاله السرخسي يمنع وهو الاصح لان المقصود من الحبس ان
يضجر فيسارع الى قضا الدين ولو ترك يلبس لا يضجر لما ان الحبس بصير له كالحاوت
ولا يحصل له فائدة الحبس بخلاف وطء امراته او جاريته حيث لا يمنع منه اذا كان في
موضع خال لان الوطء قضائيه الفرج فيعتبر بشهون البطن وهو الاصل فلا يمنع
من الاكل كذلك لا يمنع من الوطء وقال في خلاصة الفتاوى وتنوزر ولا يخرج الى
الحمام اما لو احتاج الى الحمام ع تدخل عليه امراته او جاريته لكن في موضع لا يطلع
عليه فان لم يجد مكانا لا يجامع وعن ابي حنيفة انه منع من اجماع خلاف الاصل للضرورة
لذا في الخلاصة **قوله** قال ولا يجوز منه ومن عزمه بعد حروجه من الحبس لا يرد
ولا منعونه من البيع والتصرف والسفر اى قال القدوري في مختصره وعمامة فيه
ياخذون فضل سببه يقسم بينهم بالخصص وقال ابو يوسف ومحمد اذا اقلسه الحاكم
حال بيته ومن العزما الا ان يقيموا البيعة انه قد حصل له مال الى هنا لفظ القدوري
وهذا الذي ذكر متصل بقوله فان لم ينكث له مال على سبيله ولذلك اذا اقام
البيعة انه لا مال له يعني ان الحاكم اذا اطلقه من الحبس لا يملك جاراين المديون
ومن عزمه ولا يمنعهم من ملازمته وتفسير الملازمة ان يدور معه اينما دار
ولا يفارقه ولا يلازمه في موضع معين لانه حبس كذا في خلاصة الفتاوى

بلغ

والواقي نسخ ادب القاضي اذا خلى سبيله لا يمنع القاضي من ملازمته على ظاهر الرواية وقال
الناصح في تهذيب ادب القاضي قال ان كاس في ادب القاضي قال ابو يوسف ومحمد
اذا صح انه معسر فلا سبيل الى لزومه وعلى قول اسعيل بن حماد لس المدعي ان يلازمه
ولان ما خذ يلازمه شمس الائمة السرخسي في شرح ادب القاضي للحضاف وقد بيناه
في فصل الحبس وقد وجه قول ابي حنيفة قوله صلى الله عليه وسلم لصاحب الحق اليد
واللسان فسر واليد بالملازمة واللسان بالقاضي ولا نه يتوصل بالملازمة الى
استيفاء حقه اذا ظهر له مال لانه ياخذ فضل سببه ووجه قولهما قوله تعالى وان كان
دو عسر فظن الى ميسر وجوابه ان المراد منه النظر في المطالبة لا في الملازمة
وعند ابي حنيفة لا يطالبه بل يلازمه ويطوف معه لياخذ فضل سببه وصاحب الهداية
بني الخلاف هنا على الخلاف في صحة القضا بالاملاس وعدم صحته عند هاهنا ما صح ذلك
ثبت العسر فاستحق النظر وعند ابي حنيفة لما لم يصح لم يثبت العسر فلم يستحق النظر لان مال
الله غادر ورايح ولان وقوف شهود الاعسار لا يثبت الاظهار الحال اذ لا وقوف لهم على
المتقعة والظاهر يصلح للدفع لا للابطال فيندفع المطالبة ولا يطالب حق الملازمة قال
صاحب الهداية وقوله اي قول القدوري الا ان يقيموا البينة اشارة الى ان بينة اليسار ترجح
على بينة الاعسار لانهما اثباتا اذا الاصل هو العسر وفي بعض نسخ القدوري الى ان
يقيموا البينة وجه الاشارة ان المديون لما اقام البينة انه لا مال له خلى سبيله القاضي
رحال بين المديون ومن الغرما عند هاهنا لما اقام الغرما المنة انه حصل له مال لم يحل
بينه وبينهم فعلم بذلك ربحان بينه اليسار على بينه الاعسار قال في كتاب القضا من
خلاصة الفتاوى فان اقام المديون البينة على الاملاس اقام الطالب البينة على اليسار فبينة
الطالب اولى ولا حاجة الى بيان ما ثبت به اليسار وفي بينة الاملاس لا يشترط حاضرة
المدعي وقال فيها ايضا ثم في بينة الاملاس ذكر الحضاف ينبغي ان يقول الشهود انه فقير

لا يخلو

من المديون

لا تعلم له ما لا ولا عرضا من العروص يخرج بذلك عن حال الفقر وعن اي القسم الصغار ينبغي
ان يقول الشهود فشهد انه مفلس معدم لا تعلم له ما لا سوى سوى له التي عليه وشيات ليله
وقال في الخلاصة ايضا القاضي اذا اطلق المحبوس بسبب الاملاس فادعي عليه رجل
مالا وادعي انه موسر لا يحبس القاضي حتى يعلم غناه وقال فيها ايضا وله ان يلازمه
بنايه او اجير او غلامه وقال في الوقعات رجل قضى عليه حق لا يساير فامر
علامته ان يلازم العزم فقال العزم لا اجلس معه بل اجلس مع المدعي فله ذلك
لانه زبانا لا يرضى بالجلوس مع العبيد فلو ان علمه في ذلك زيادة ضرر **قوله**
يقيم بينهم بالخصم اي ياخذ كل واحد من الغرما بقدر حصته من الدين من فضل
نسب المديون **قوله** فلسه الحكم اي حكم بالاملاس المديون واعسان **قوله** في موضع
اي في موضع معين قال في خلاصة الفتاوى ليس للطالب ان يقيم اللزوم في الشس او على
الثلج او في موضع يضربه **قوله** ولو دخل دان كاجته لا يتبعه بل يجلس على باب
دان الى ان يخرج دله فربما على مسله القدوري قال في خلاصة الفتاوى ولا يمنع من
الدخول في بيته لغاريط او غداه الا ان اعطاه المدعي واعد موضعا للغاريط **قوله**
ولو اختار المطلوب الحبس والطالب الملازمة فاختار الى الطالب لانه ابلغ في
حصول المقصود لاحتيال الاضيق علمه اي لاحتياار الطالب الاضيق على المطلوب
وهو المديون يعني ان المقصود هو قضاء الدين فاداني المطلوب الملازمة
ذلك انها اضيق علمه من الحبس فكان اثر افضا الى قضا الدين الذي هو المقصود
حصول الضجر والمجالسة مع من لا يحسنه له اسق على النفس من الحبس ولهذا
يل اضيق السجون معاشر الاضداد الا اذا كان في الملازمة ضرر ظاهر على
المديون منعه عن دخوله في بيته ومنعه عن تحنيك حبسه دفعا للضرر
عن المديون وقال في الوقعات اذا قال المطلوب احبسي وقال الطالب بل

الأزمك ولا يحبس والخيار في ذلك إلى الطالب لأن الحبس حق الطالب وقد ترك حقه
بما هو دونه وهو الملازمة فهو يتو له أحسن شئ لا يسع **قول** ولو كان الدن
للرجل على المرأة لا يلزمها لما فيها من الخلوة الأجنبية دون غيرها أيضا والخلوة باحرام
الآثر إلى ما روي عن عمر رضي الله عنه لا يدخل رجل على امرأة وإن قل حموها إلا
حموها الموت قال في الفائق لأحباء اقرباء الزوج والاب والابن والعم وغيرهم
الواحد خم في غير الأضافة وإذا اضيف قيل هذا حموها ورأيت حمها ومررت
بحميها وهو من أحد الأسماء الستة التي أعربها بالحروف مضافة قال في خلاصة
الفتاوى في ملازمة المرأة بامرأة حتى لا يلزمها فإن لم يجد امرأة أن شاعلمها
مع امرأة في بيت وهو على بابها أو المرأة في بيت نفسها وهو على بابها ونقله عن المنقذ
قول قال ومن افلس وعندك متاع لرجل بعينه ابتاعه منه صاحب المتاع
أسوة للغرماء فيه أي قال العدوي في مختصره قال الإمام علاي الدس العالم
في طريقه الخلاف إذا افلس المشتري قبل قبض المبيع أومات مفلسا لا يثبت للبايع حق
النسخ إن باع المبيع وسئم من الغرماء بالخصص وقال الشافعي سب للبايع حق النسخ
وقال في شرح الأقطع وقال الشافعي إذا افلس المشتري وسال الغرماء الحكم المحرر
عليه حجر عليه وكان للبايع بعد الحجر الخيار إن شاء كان له أسوة الغرماء وإن شافح العقد
وكان أولى بالمبيع والخيار له قبل الفس وقال في كتاب التفرع لأصحاب مالك
ومن باع من رجل سلعة ثم افلس مشتريها قبل أن يقبض البايع منها فوجد البايع عنده
هو بالخيار إن شاء أخذ بالثمن الذي باعها به وإن شأترها وحاص الغرماء بقيمة ما
في مختصر الجرجاني على مذهب أحمد بن حنبل وإذا افلس الحالم رجلا فاصاب أحد
الغرماء عين ماله فهو أحق به إلا أن يشاء تركه ويكون له أسوة الغرماء ومذهب
مذهب أحمد إذا رد الرمدى في جامعهم والأسوة اسم من انشئ به إذا ائتمنى

وأنه ويال آسئته بالي أي جعلته أسوة أقدر به وشئى هو في المغرب
وجه قوله ما روى مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم
عن عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما رجل افلس فأدرك رجل ماله بعينه فهو
أحق به من غيره وجوابه أن في الحديث فاصاب عن ماله والسلعة في يد المشتري
ليست عن ماله البايع وإنما كانت مال البايع وإنما اراد في الغصب والعواري
والودائع وما أشبه ذلك إذا جاب الطحاوي في شرح الآثار قال وذلك لما جاء
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث سمع فانه حدثنا محمد بن عمرو حدثنا أبو يعقوب
عن حجاج عن سعد بن عبيد عن زيد بن عتيبة عن أبيه عن سمع بن جندب أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من سرق له متاع أو ضاع له متاع فوجده
في يد رجل بعينه فهو أحق به ويرجع المشتري على البايع بالثمن وقال الطحاوي أيضا
حدثنا يونس أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أخبرني
أبو بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسلعة يباعها الرجل
فيلس وهي عنده بعينها لم يقبض صاحبها من ثمنها شيئا هو أسوة الغرماء قال أبو بكر
وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من ثوى وعنده سلعة رجل بعينها
لم يقبض من ثمنها شيئا فصاحب السلعة أسوة الغرماء وقال الطحاوي أيضا في شرح
الآثار وأما وجه ذلك من طريق النظر فأن رأى الرجل إذا باع من رجل شيئا
كان له أن يحبس حتى يتأكد الثمن وأن مات المشتري أو افلس كان البايع أولى به
من باير الغرماء وإذا مضى السلعة من البايع بأمره قبل أن يتأكد الثمن لم مات
تدافعوا على أن البايع أسوة الغرماء بدنيته فالفاس أن يكون إذا افلس المشتري
ذلك أن يكون أسوة الغرماء ولا يكون له جميع السلعة وحجة أخرى أنا رأينا

اذ لم يقبض المشتري وقد بقي البايع هل الثمن او نقده بعض الثمن ثم مات او افلس المشتري ان
البايع اولى حتى يستوفي جميع ثمنه واجمعوا ان المشتري لو قبض العبد ونقده بعض الثمن
ثم مات او افلس ان البايع لا يسيل له على السلعة بقيه الثمن الذي له عليه بل المشتري اولى
وتحاصر الغرما فوجب في العياف ان يكون ذلك اذا كان بقي جميع الثمن ولم نقده شيئا لانه
لا فرق بينهما قبل القبض من جميع الثمن وبعض الثمن اذ لم يقبضه ان البايع اولى بالسلعة
حتى يسوي جميع ثمنه فوجب ان يكون جميع الثمن وبعض الثمن سواء بعد القبض كذا في
الشيخ ابو جعفر الطحاوي في كتاب العضاء والشهادات من شرح الاماروري الطحاوي ايضا
ما سنده الى ابراهيم النخعي والحسن فالان البايع اسوة الغرما والمعمول في المسئلة ان
البايع انقطع حقه عن المبيع من كل وجه ولهذا جازل للمشتري وطء الجارية وينفذ فيها الغنا
الا انه تعلق حق البايع بالمبيع بعد الافلاس مثل هذا التعلق به ثبت لسائر الغرما ايضا
فلا يكون البايع اخضره ولانه افلاس من جهة المشتري بالثمن فلا يكون سببا لثبوت
الفسخ للبايع ما قبل الحكم بالفلس او نقول عين لا يجوز الرجوع فيها قبل الفلس فلا بعد الفلس
او نقول ازال ملكه عن المبيع واستطاع حقه في الحبس بالتسليم فلا يثبت له الرجوع بعد ذلك
في العين ما قبل الحكم بالفلس كما بعد موت المشتري او نقول البايع اخضره ما المشتري
فالفلاس لا يوجب ان يكون البايع احق ببعض الاعيان التي استقر ملك المشتري
فيها كسائر غرمائه او نقول المستحق بالعقد هو الوصف الثابت في الذمة وهو الدين
ولا يلزم من العجز عن تسليم عين الدرام او عين الدنانير الافلاس العجز عن المستحق
بالعقد لان عين الدرام والدنانير جعلت بدل الدين ولم تعتبر عن ذلك
لان الاستبدال جائز في باب الديون بخلاف باب السلم حيث يكون العجز عن تسليم
المسلم منه عجزا عن تسليم الدين المات في الدين اذ اتعد تسليم المسلم منه بانقطاعه
عن ايدي الناس لان ما قلنا ولا هو اعتبار الحقيقة وقد تعدد اعتبارها في باب السلم

بان يجعل العين غير الدين لان الاستبدال في السلم حرام لقوله عليه السلام لا تأخذ الا بالملك
او رأس مالك فلا جرم وجب الفسخ بالعجز عن تسليم المسلم منه لانه عجز عن عن المستحق
بالعقد وليس العجز عن عن الدرام والدنانير لذلك لانه لم يعجز عن عن المستحق بالعقد
بل عجز عن عن فلم يثبت حق الفسخ وهذا معنى تعليل صاحب الهداية بقوله ولنا ان
الافلاس يوجب العجز عن تسليم العين اي عن الدرام والدنانير الى اخره ولو اعتقد
معاوضه يجوز مسحها بالعجز عن تسليم احد العوضين اذا ابق العبد المشترا قبل
قبض المشتري حيث يجب الفسخ فلا يفسخ بالعجز عن تسليم العوض الاخر وهو الثمن ولهذا
اذ عجز عن تسليم المسلم منه ما قطاعه عن ايدي الناس يجب الفسخ فلنا سئل ذلك
ما قبل حكم الحاكم بفلسه وبما لو امتنع من ادايه مع العدة عليه والمعنى في المسلم منه انه
مبيع وتعدر تسليم المبيع بوجوب الفسخ بخلاف الثمن والدليل على انه مبيع انه لا يجوز
الصرف منه قبل القبض بالمبيع بخلاف الثمن ولو المشتري اذا وجد المشترا غيبا
ثبت له حق الفسخ وكذا البايع اذا وجد بالثمن غيبا والافلاس يوجب غيبا في الثمن لان
الغيب ما خجل بالانتفاع او يعجز عن الانتفاع والافلاس يعجز عن الانتفاع بالثمن
ولا انتفاع بالثمن الا بالتسليم ولا تسليم مع الافلاس فلنا انما تحقق الغيب اذا تحقق العجز
عن التسليم ولم يتحقق هنا لان العاضى يجبر على البيع فاذا باع بصل المنة الثمن فاذا امتنع
عن البيع يبيعه العاضى ويوصل الثمن الى البايع فلا يكون الفسخ طريقا متعينا لا يقا
الحق بخلاف ما اذا وجد المبيع مغيبا او ابق قبل القبض لانه تعدر الوصول الى وصف
السلامه او الى ذات المبيع ظاهرا او غائبا متعين الفسخ طريقا للتدرك اما ههنا
لخلافة اقال الامام على الدين العالم في طريقه الخلاف في كتاب البيوع **قوله**
يجز العاضى على المشتري بطلبه اي بطلب البايع **قوله** هذا هو الحقيقة اي
تحقق المبادله قبض العين هو الحقيقة لان العين غير الدين حقيقة **قوله**

يجب اعتبارها اي اعتبار الحسنة الا اذا اعتدرا اعتبارها في السلم حيث يكون للمسلم فيه الذي
هو العين من الخنطة والشعر حلال الدين الذي هو الوصف المأبى في الدمه لتعد
المؤك بالاستبداد لانه حرام فصار العجز عن تسليم العين عجزا عن تسليم الدين الذي
هو المسحق للعقد فوجب الفسخ لهذا آخر شرح كتاب الحجر فزعت عن تصنيفه
بحوار مشهد الامام الاعظم الى خليفه رضى الله عنه غرة المحرم من سنة ثلاث وربعين
وسبعمائة اتم الله تعالى باقى الكتاب بعونه وفضله ان شاء الله تعالى **باب**
المادون لما كان الاذن فك الحجر وفك لا يكون الا بعد ناسب ان يذكر كتاب المادون
بعد كتاب الحجر **قوله** الاذن الاعلام لغة وفي الشرع فك الحجر واستفاظ الحق عندنا
واما قيد بقوله عندنا احراز عن قول زفر والشافعي فان الاذن عندهما توحيلا وانابة في الضر
اعلم اول ان الاذن في التجارة للعبيد والصبيان العقلاء جازيت جواز بالكتاب والسنة
واجماع الامة ونوع من القياس اما الكتاب قوله تعالى وابتلوا النيام حتى اذا بلغوا النكاح
فان استم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم وابتلوا النيام حتى اذا بلغوا النكاح
شئ يسير من ماله ليتجرب فيه حتى يوقف على رشده وغيته وقوله تعالى وابتغوا من
فضل الله واذن العبد في التجارة ابتغاء لفضل الله فكان جازيا عملا بظاهر الكتاب
واما السنة فهو ما روى محمد بن الحسن في الاصل ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يركب الكا
ونجيب دعوة المملوك واراد به المملوك المادون لانه لا يجوز اجابة دعوة المملوك
المحجور بالاجماع والمأبى بالاجماع كالمأبى بالنص ولو نص بان يقال كان يجب دعوة
المملوك المادون كان ذلك دليلا على جواز الاذن فكذلك هذا وروى محمد ايضا في
الاصل عن ابي صالح انه كان للعباس بن عبد المطلب عشرون عبدا اهل واحد منهم
شجر بعشر الاف درهم فدل ذلك على جواز الاذن واما الاجماع فان الامة اجمعت
على ان اذن العبد جازي في التجارة اذا كان متعلقا والاختلاف فيما اذا كان عاقلا غير متعلق

عندنا محجوز ذلك ايضا ونوع من القياس يدل على جواز لان كناية العبد جازي بالاجماع
وفما اذن للعبد في التجارة والاسباب فدل جواز الكتاب على جواز الاذن للعبد في
التجارة ثم اعلم اننا نبين تفسير الاذن وركنه وشرطه وحكمه اما الاذن فهو الاطلاق
لغة لانه ضد الحجر وهو المنع فكان اطلاقا عن شئ اي شئ كان وفي الشرع الاطلاق
في حق التجارة باستفاط الحجر عنه لئلا يسحق الاسلام خواهر زاده في مبسوطه واما
ركنه فنقول الرجل اذنت لك في التجارة لان الاذن به يقوم وركن الشئ ما يقوم به ذلك
الشئ وقد يكون الاذن دلالة ما سلوت عندنا خلافا لزفر والشافعي واما شرط
جواز من جهة الاذن ان يكون له ولاية فيما ياذن له ومن جانب المادون ان يكون
عاقلا لان قول الاذن اذنت لك يعق صحته على ما قلنا كان شرطا واما حكمه
ملك المادون ما كان من قبيل التجارة وتوابعها وضروراتها وعدم مله ما لم يكن كذلك
الى هذا اشار في التحفة وذلك لان حكم الشئ ما ثبت بالشئ والمأبى ما قلنا
كان حكما **قوله** واستفاظ الحق عندنا يعني ان العبد كان محجورا عن التصرف
لحق المولى فاذا اذن له المولى استظا حق نفسه **قوله** والعبد بعد ذلك يتصرف لنفسه
بأهليته يعني ان العبد بعد استفاط المولى حقه يتصرف لنفسه لا للمولاة بالتوكيد
والانابة في التصرف بأهلية نفسه لان الاهلية باللسان الناطق والعقل المميز وذلك
حاصل للرقق فكان اهلا للتصرف الا انه كان محجورا عن التصرف قبل الاذن لئلا
يلزم بطلان حق المولى لان تصرفه يوجب تعلق الدين برقبته اولى به وكل ذلك
مال المولى فلو جاز تصرفه فلا اذن للمولى لغات حق المولى بلا رضاه ثم اثر الاستفاط
عدم قول الاذن التوقيت لان الاستفاط لا يثبوت له لطلاق والعاقب ولهذا
اذا اذن له في التجارة شتر كان مادونا ابدا الى ان يوجد الحجر واثر تصرف العبد
بأهلية نفسه لنفسه عدم رجوع المادون بما حقه من العدة على المولى فغن هذا

عرفت ان هذا صاحب الهداية لفا وسرا اعني في قوله ولهذا لا يرجع وفي قوله ولهذا لا
يقبل التاقيت فانهم **قوله** ثم الاذن ما ثبت بالصرح ثبت بالدلالة اذا اراد ابي عبد
بييع وبشترى قال في المحقق ثم الاذن قد ثبت صريحا وقد ثبت بطريق الدلالة بالصرح
ما ذكرنا واما الدلالة بان راي المولى عبد بييع وبشترى فسكت ولم ينهه عن ذلك
يصير اذا ناله في التجارات ولا يصير ما دون في بيع ذلك الشيء بعينه وفي الشرا يصير
ما دون ما هو الشافعي لا يصير ما دون ما هو السلوت يكون ادنا في مواضع فان من باع عبدا
من انسان محضته والعبد سالت يكون اقرارا منه بالرق دلاله وهذا المشتري اذا
قبض السلعة محضه البايع وسكت يكون ادنا بالقبض وهذا اذا سمع الشفع البيع ولم
يطلب الشفعه وسكت يكون تسليم الشفعه وهذا البكر اذا زوجها ولها فمعت من
المولى وسكت يكون ادنا وله نظاير وفي بعض المواضع لا يكون السلوت رضا على ما عر
في مرضعه الى هذا لفظ المحقق واورد في شرح الطحاوي من جمله الطحاوي ما اذا رهب
او تصدق فقبض الموهوب له او المصدق عليه بذلك الشيء محض الواهب فسكت
يكون ذلك اذا ناله في القبض ومن جمله ما يحول النسب اذا باعه رجل محضه فقال
له ثم فاذهب مع مولاي فقام وسكت يكون اقرارا منه بالرق حتى انه لو ادعى بعد
ذلك الحرية لم يلتفت الى قوله وقال في شرح الطحاوي ايضا ولو باع سقا جازا بشئ
حال مبيع المشتري المبيع محض من البايع وسكت البايع لا يكون ادنا له بالقبض وله
ان يسترد في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي انه يكون ادنا ههنا بالقبض فاسا على العقد
الفاسد وقال شيخ الاسلام حواهر زاده في مبسوطه واذا نظر الرجل الى عبد يشترى
وبيع فلم ينهه عن ذلك صار ما دون ناله في الحان استحسانا لو قال له اذنت لك
في الحان وهو قول علماء التلثه وقال زفر السافعي انه لا يصير ما دون ناله في
الحان وهو القياس وجه القياس في ذلك هو ان صيرورته ما دون ناله في الحان

مؤني

معنى لا يصح من غير اذن فلا ثبت بالسلوت قياسا على الاجنبي اذا باع مال غيره وصاحب
سالت يراه فلم ينهه عن ذلك لا ثبت الاجان وقياسا على الراهن اذا باع الموهون والمرس
سالت يراه ولم ينهه عن ذلك وقياسا على بيع العبد مال المولى والمولى يراه ولا يمنع
من ذلك لا ثبت الاذن بالسلوت في حق هذا البيع فثبت الاذن في بيع آخره للمل
ما لو زوج العبد امرأة او الامة وزوجت نفسها محضه المولى والمولى سالت ولم ينهه عن
ذلك فانه لا ثبت الاذن فذلك هذا لان السلوت يحمل من ان يكون عن سخط ومن
ان يكون عن رضا فان كان عن سخط لم يثبت الاذن وان كان عن رضا يثبت الاذن فلا
ثبت بالشك والاحتمال والقياس في البكر اذا زوجها غير الاب واجد ملها الخبر
سكت ان لا ثبت الاذن ولو كان المزوج اجنبا سكت لا ثبت الاذن لاحتمال
السلوت فكذا اذا زوجها الاخ او العم الا انهما القياس فيه مالا يزوج ما ثبت بالنقض خلا
القياس لا يرد اشكاله على القياس والنقض الوارد في البكر وقد عجزت عن النطق بالحان
الحياة لا يعتبر واردا ههنا دلاله والمولى غير عاجز عن النطق باللسان فيرد هذا
الى ما نصينه القياس وجه الاستحسان ان السلوت من المولى حال رؤيته العبد
بييع وبشترى ولا ينهى عن ذلك مع القدرة على النهي يحمل ان يكون عن رضا او سخط
الا اننا حنا جانب الرضا واثبتنا الاذن من المولى نفيا للضرر عن المدين مع العبد
نفي اخرج جانب الرضا ولم يثبت الاذن بضرره البايع فانه يزول المبيع عن ملكه
ولا يحصل له عوضه للحال بل يتاخر سلامة العوض له الى ان يعقب العبد وزمنا يعقب
وزمنا لا يعقب فيسوى حق البايع والضرر في الاسلام ينفي ما امكن وقد امكن نفي
الضرر من جميع جانب الرضا لمشتري اذا تصرف في الدار المستوعبة بعد تاذ
حق الشفع بالطلب والشاهد فراه الشفع ولم ينهه عن ذلك بطل حقه اذ لو لم
يطلب حقه بضرر المشتري ما بطل التصرفات عليه فكان سلوته رضا نفيا

المشتري اذا تصرف
في الدار المستوعبة
بعد تاذ
بطل حقه بضرر المشتري

للضرر عن المشتري فكذا هنا ولا يلزم على ما قلنا بيع العبد مال المولى وبيع الاجنبي
وبيع الراهن والمرتهن سائت لان ما منى لم يرجح جانب الرضى ثم لم يثبت الاذن
لا يتضرر به احد حيث يكون البيع من هؤلاء موقوفاً ولا يكون نافذاً وذلك لان
العبد لا يكون ملك ازالة مال المولى عن مله بغير رضاه والعصوى لا يملك ازالة
المبيع عن ملك ما لله وادخال الثمن في مله بغير رضاه والراهن لا يملك ابطال
ما ثبت للمرتهن من الحق بغير رضاه بغير موقوفاً ممكن فسخه واعاده بل واحد
من العاقدن الى راس ماله بلا ضرر وسبب الضرر خارج جانب الرضا فلما اتى
الضرر هنا لم يرجح احد الاحتمالين فاما فيما نحن فيه لو لم يرجح جانب الرضا ولم
ثبت الاذن ولا يمكن اعاده البائع الى راس ماله لان شري المحجور نافذ فيزول
المبيع عن مله متأخر حقه في الثمن الى ان يعق العبد وفي ذلك ضرر على البائع
ونفي الضرر واجب مما يمكن فترجح جانب الرضا على السخط لذلك وليس له النكاح
لان الامة اذا تزوجت وسكت المولى لا يتضرر به احد اذا لم يثبت الرضا والاجابة
لان النكاح يكون موقوفاً اذ ليس لها ولاية ازالة ملك المولى بغير رضاه ومنافع
بضعها ملك المولى فلا يملك ازلتها عن مله بغير رضاه فلا يملك ازالة رقبته عن
ملك مولاها بغير اذنه واذا بقي النكاح موقوفاً امكن فسخ النكاح واعاده كل
واحد منهما الى راس ماله ولذلك اذا كان المتزوج هو العبد لانه اذا لم يثبت الاذن
لا يتضرر احد لانه لا ينفذ صاح العبد بدون اذن المولى لان نكاح العبد موقوف
المولى لما فيه من اصلاح مله ولهذا ملك المولى النكاح عبده عند رضى العبد
ام سخط فملك بيعه واذا كان هذا المصروف مملوكاً للمولى لم يملك العبد ابطال ذلك
فبقى نكاح العبد موقوفاً على اجازة المولى فامكن فسخه واعاده المرأة الى راس
ماله منتفى الضرر لدا قال شيخ الاسلام في مبسوطه وقال الرخى في مختصره

وذلك لوراة المولى يشتري او يبيع سقاً فاسداً فلم ينفذ له في التجارة وان
كان البيع فاسداً مردوداً **قوله** قال واذا اذن المولى العبد في التجارة اذناً عاماً
جاز تصرفه في سائر التجارات اي قال العبد في مختصره وبما فيه يبيع ويشترى
ورهن ويستزهر قال صاحب الهداية معنى المسئلة ان يقول له قد اذنت لك
في التجارة ولا يقيده اي معنى الاذن العام هو الاذن في التجارة بلا قيد للاذن
بنوع من انواع التجارة فانه اذا قيد ففي لونه ما ذوناه في جميع انواع التجارة
خلافت وسجي ذلك بعد هذا ان سأل الله تعالى وليس معناه ان يقول في لفظه لا محالة
اذنت لك في جميع انواع التجارات او اذنت لك في التجارات بل اذا قال اذنت لك في
التجارة بلا قيد نوع كان اذناً عاماً فيتصرف في التجارات كلها بمقتضى الاذن لانه
عام وانما يعرف ذلك بصيغته بان يذكر بلفظ الجمع وهذا اذا دل على بصيغته المفرد
والله عرفة بالالف واللام بان قال اذنت لك في التجارة لانه عام معنى لانه يريد
بجميع التجارات اما اذا دل على بصيغته المفرد غير معرف بان قال اذنت لك في تجارة
او في تجارة واحدة او تجارة لدا يملك انواع التجارات عندنا لدا شرح الاسلام
على الدين الاستسجاني وموله يبيع ويشترى وقعيها بالقوله جاز تصرفه في سائر
التجارات لانها اصل التجارة متناولها الاذن والرهن والارهاق من جملة التجارة
انضالها من عادة التجار وكل ما كان من عادتهم متناولها الاذن قال في شرح
الانظاع وعلى هذا يجوز ان يشارك شريك شركة عينا ويدفع المال مضاربة
لانه من عادة التجار وقال في تحفه الفقهاء الاذن نوعان خاص وعام اما الاذن
الخاص فان يقول لعبده اشتر بدينار او اشتر بسوء لنفسك او لفلان فاشتره
فانه يجوز ويكون ما ذوناه في ذلك خاصة والعاس ان يكون ما ذوناه في انواع كلها
لان الاذن بالتصرف لا تجزى وفي الاستحسان يقتصر على ما اذن لان هذا من باب

الاستخدام ولو تعدى الاذن الى غير ولم يكن قصد المولى ان يكون مادونا في التجارة
لا يقدر على الاستخدام واما الاذن العام فان يقول اذنت لك في التجارات او في
التجارة بصير مادونا في الانواع بلا خلاف اما اذا اذن في نوع بان قال انجز
في البز او في بيع الطعام ونحو ذلك يصير مادونا في انواع التجارات عند ما عند
الشافعي تنصص على ماسي وذلك اذا قال اقدر في الخزانة او في الصياغة يصير
مادونا في جميع انواع الحرف وذلك اذا قال اذنت لك ان تجر شهر او سنة يصير
مادونا في جميع الاوقات ما لم يحجر عليه حرجا عاما وهذا لو قال انجز في البز ولا تجر
في الحز لا يصح نهيه ويغرم الاذن النوعي وعندها والمسئلة معروفة ان
الاذن تملك التصرف واستقاط الحق وذلك ان الجرا الى هنا لفظ التحفة **قول**
ولو باع واشترى بالغن اليسير فهو جائز لتعدد الاحتراز عنه ولذا لما فاحش عند
ابي حنيفة رضي الله عنه ذلك فترعا على مسلة القدوري قال الشرح ابراهيم اللخمي
في مختصره اذا اذن الرجل لعبد في التجارة فاشترى وباع فشرائه جائز في جميع
الاشياء وسعه وان اشترى شيئا بما يتغابن الناس فيه او باع فذلك جائز في
قولهم جميعا وان اشترى شيئا بما لا يتغابن فيه او باع شيئا محظ من ذلك مما لا يتغابن
الناس فيه وعلى العبد دين او لا دين عليه فذلك جائز في قول ابي حنيفة ولا
يجوز في قول ابي يوسف ومحمد شراؤه ولا بيعه في ذلك كله وهو باطل مردودا لا
ان يشتري ويبيع بما لا يتغابن فيه قال الا ترى ان عبدا مادونا له في التجارة لو دفع
وهبة او تصدق بصدقة لم يحز فاذا باع عبدا شيئا او الف درهم بعشرة دراهم
كان هذا باطلا وكان هذا بمنزلة الهبة والصدقة وكل من لا يجوز هبته ولا صدقته
مثل العبد الماذون والمكاتب والصبي الذي ياذن له ابوه والمعتوق الذي ياذن له
له ابوه في التجارة فان باع احد منهم شيئا واشتراه بما لا يتغابن الناس في مثله باطل

ما يطل هبته وصدقته واما في قول ابي حنيفة فذلك جائز كله اذا كان بيعا او شرا وان
كان هبة او صدقة لم يحز الى هنا لفظ اللخمي رحمه الله والحاصل ما ذكره شيخ الاسلام
علاء الدين الاسفحاني رحمه الله في شرح الكافي 2 اول باب شراء العبد الماذون وبيع
قال شراء العبد الماذون وبيع ما يتغابن الناس فيه جائز حالا او آجلا او سلفا
في قولهم جميعا لانه يحتاج الى التجارة والحرز عن الغن اليسير لا يكون ممثالا لا في تفسير
الغن اليسير نقصان قيمة تدخل تحت اختلاف المتولين ولو دفعناه الاحتراز عن
ذلك يتقاعذ عن الجزى على موجب الاذن فلا يحصل مقصوده ومقصود المولى
حينئذ وهو المرح لان ذلك لا يحصل عادة الا عند مباحة انواع التجارات
لئن ما يتفق وذلك بالاستغابن الناس فيه في قول ابي حنيفة رضي الله عنه ان
كان عليه دين او لم يكن ولا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لانه بمنزلة
الهبة ولا يجوز هبته ولا صدقته وذلك كل من لا يجوز هبته مثل المكاتب والصبي
او المعتوق ياذن له ابوه في التجارة فهو على هذا الاحلاف وجه قولهما انه تبرع فيما
زاد على القيمة لانه ملك شيئا لا يقابل شيئا حقيقة فلا يصح الا من يصح منه
التبرع ولهذا لا يصح من الوصي والاب في مال الصغير وذلك من المرض مرض الموت
في حق الغرماء والورثة وجه قول ابي حنيفة انه مأمور بالبيع والشرا فملك كل ما هو
سبي هذا الاسم جزيا على قضيه اطلاق اللفظ ولا يجوز تقييده بالغرض لان اعتبار
نقص اللام اولى من اعتبار الدلالة على اننا لا نسلم خلوه من الغرض فان الشاخر في العادة
فما يشترى العقد على وجه لا غن فيه يباشره على وجه فيه غن ليسوئل الى غرض
لا طريق له الا يبيع ما عنده وعسى لا يشتري ما عنده مثل القيمة لمساك السوق
ولا يكون عنده ثمن ما يريد تحصيله فتمس حاجته الى بيع ما عنده بوضعية رغبة
فما يريد تحصيله والاسترباح عليه وهذا معهود بين التجار فكل من ملك التجارة

ملك ما هو من صنيعهم الا ترى انه يملك الهبة اليسيرة والصدقة اليسيرة لكونه معاداً
في التجارة فلان تلك هبة في ضمن معارضة هو معهود للتجار واولى وهذا خلاف
الاب والوصي والمريض لاننا نأخذ على هذا في حق من يملك التجارات على الاطلاق
وهو لا يملك التجارات على الاطلاق فان منع الاطلاق لا يصح لا يتصرف
بملك الحجر لا بطريق النيابة ولين سلم النيابة قالنا به مطلق فيصير حينئذ الملك
نوعاً لمصلحة الوكيل بالبيع المطلق ولا يلزم ان في الوكيل بالشر لا يتقيد بالعرف وهذا
لا يتقيد عندنا لان ثمة ما يتقيد باعتباره لانه يرجع بالعهد على الموقل
فلو اشترى شيئا لنفسه لم يوافقه يريد احكامه بالموقل حتى لو كان الوكيل يشترى
شيئاً بعينه لا يتقيد ولا ثمة فما نحن فيه لانه لا يرجع على المولى بالعهد ويبان
العين اليسيرة والفا حش مر في فصل الوكالة بالبيع من كتاب الوكالة **قول** ولو
حائى في مرض موته يعتبر من جميع المال ذكره فقهاءنا على مسله القدوري
قال في شرح الخافى في باب اقرار العبد في مرضه واذا حائى العبد في مرضه
ولادين عليه ثم مات فالمحابة جائزة لان هذا يكون محابة من المولى لان المال
للمولى وهو صحيح وكذلك ان كان عليه دين يعني ماله بالدين كان لم ينف ماله بالدين
لم يحجز المحابة لانه لا في ذلك حق الغرماء وانه ليس بسبيل من ابطال حق الغرماء
لم ينف عليه دين لا في حق المولى وهو سبيل من ابطال حقه لسبيل من قبله هذا
اذا حائى المادون في مرض موته والمولى صحيح اما اذا حائى في مرض موته المولى
ميتاً ما قال في شرح الخافى قبل هذا الباب واذا اذن الرجل لعبد في التجارة
مرض المولى فباع العبد بعض ما كان من تجارته واشترى شيئاً فخاف في ذلك
ثم مات المولى ولا مال له غير العبد وما في يده جميع ما فعل العبد من ذلك ما يتقيد
الناس فيه وما لا سغبان منه جائز في قول ابي حنيفة رضي الله عنه من ثلث مال

المولى لانه يتصرف بسبيل المولى وانه لا في حق المولى فاجعل ذلك محابة منه وهو
مريض فاجعل منه وكذلك على قولهما فيما سغبان الناس فيه وذلك ان كان على
العبد دين يحيط برقبته وما في يده لان حال العبد لم يتغير انا تغير حال المولى
فكان وصية منه بعد الذين من الملك فان كان على المولى دين يحيط برقبته وما
في يده ولا مال له غيره لم يحجز من محابة المولى شي لان الوصية مؤخر عن الذين
وقال للشرطي فانقض البيع وان شئت فاذا المحابة كلها ولو كان الذي حابة العبد
بعض ورثة المولى كانت المحابة باطلة في جميع الوجوه لان هذا وصية من المولى
لا في شرح الخافى **قول** وله ان يسلم ويقبل السلم اي للمادون ولاية عقد
السلم لانه ما شان ما يكون رتب السلم وان شاء يكون مسلماً اليه ودينه ايضا
تقريباً واحصا ان المادون يفعل ما كان من صنيع التجار وما لا فلا ولهذا لا ينفك
بغيره لا مال ولا يقرض ولا يعق على مال الا اذا اجاز المولى ولا دين عليه
فان كان عليه دين يجوز ما اجاز المولى وبضمن المولى قيمته للغرماء **قول**
قال ورهن وبزهن اي قال القدوري في مختصره وذلك لان الرهن والارهاق
من توابع التجارة فان الرهن ابقاء الحق والارهاق استيفاء الحق والمادون له يملك
التجارة وما كان من توابع التجارة فيملكها وقد مر مره **قول** ويملك ان يتقبل
الارض ويستاجر الاجراء والبيوت ذكره فقهاءنا على مسله القدوري والمراد
من يتقبل الارض استجارها فله ان يستاجر الارض والبيوت والاجراء لان كل
ذلك من عادة التجار ولان الاستجار تجارة لان المنافع مال وانه يملك شئ لا يملك
بملك شئ المنافع ولانه من ضرورات التجارة لانه يحتاج الى ان يعمل بنفسه ويعينه
او يملك عموم التجار اب قال شيخ الاسلام علاء الدين الاستحباب في شرح الخافى
في ارباب كتاب المادون العبد وسبيل الارض وياخذها من راعه ما ياخذ الحضر

لان اخذ الارض مزارعة ان كان البدن من قبله فهو استجار الارض وان كان من قبل
رب الارض فهو اجارة نفسه وانه يملك ذلك الوجهين وليس له ان يدفع طعاما
الى رجل ليزرعها ذلك الرجل في ارضه بالنصف لان هذا يصير قرضا وليس
له القرض لان القرض تبرع وانه لا يملك التبرع ولو فعل مع هذا اشار ههنا
الخارج يكون للمزارع حيث جعله قرضا ولو اقترضه تنصيصا فاجواب
هكذا ان الخارج يكون للمزارع لانه ملكه بحكم القرض وقد ذكر في المزارعة
ان الخبز لو دفع بدرا الى آخر ليزرعه في ارضه بالنصف ففعل يكون الخارج
لصاحب البدن وعليه اجر مثل عمله وارضه مل في المسئلة رواه ابن في رواية
المزارعة الخارج لصاحب البدن وفي رواية الماذون الخارج للمزارع ودفع
البدن يحتمل الوجهين الاقراض واستجار العامل والارض ان دفع البدن ليزرعه
له فقد ابقاه على ملكه ملون العامل عاملا له بشرط النصف ملون استجاره له
ولا رضى وان دفع البدن ليزرع العامل لنفسه ملون اقراضه ففي رواية اعتبر
القرض وفي رواية اعتبر الاستجار وروى محمد بن سماعه عن ابي حنيفة
رضي الله عنه انه ان دفع البدن الى غيره وقال لتزرع لي وكذلك ان اطلق ملون الخارج
له فان قال لتزرع لنفسك يكون الخارج للمزارع مسلمة الكتاب على هذا ومن
الناس من قال احلف الجواب لاحلاف وضع المسئلة فوضعها في المزارعة في الخ
فصح تسليمه على ماله بالاستهلاك فصار عاملا عنه على ملكه ووضع المسئلة
في الماذون في العبد فلم يصح تسليمه على ماله استهلاكا فصار القابض غاصبا
فكانه غصبه وزرعه لنفسه كما في شرح الغاني **قوله** وله ان يشارك شر له
عنان ويدفع المال مضاربة وياخذها ذكرا ايضا فربما على مسئلة القدر
بنع المعامل على الاصل ان حل ما كان من التجارة او من توابع التجارة يملك الماذون وما لا

بنع المعامل على الاصل ان حل ما كان من التجارة او من توابع التجارة يملك الماذون وما لا

والناقد بشركة العنان لان معاوضة المملوك كيف ما كان مع من كان لا تجوز
لانه لا يملك الكفالة والتبرع الا ترى الى ما ذكره الرخى في محققه وقال قالوا جميعا
ليس للعبد الماذون ان يشارك رجلا اخر او عبد اشركه معاوضة ولو اذن لهما
المولى ان فاض العبد لم يكن ذلك معاوضة وكان شركة عنان في جميع
التجارات وقال الرخى ايضا في باب الشركة من محققه واذا اشترك رجلان
احدهما حر مسلم والاخر عبد او مكاتب او ذمي او مرتد او مرتدة او صبي
ماذون له في التجارة شركة معاوضة له يصح وكانت شركة عنان وهذا قول
ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف مثل ذلك الا في الذمي فانه يصح معاوضته ان
كان شركة مسلما ولا تجوز فيما بقي وفرق ابو يوسف بين المرتد والذمي وقال محمد
ان الحسن في قياس قول ابي يوسف ان يجوز شركة المسلم المرتد معاوضة الى هنا
لفظ الرخى رحمه الله وقال شيخ الاسلام علاي الدين الاسجاني في شرح الغاني
في باب ما يجوز للماذون ان يفعل واذا اشترك العبدان الماذون لهما في التجارة
شركة عنان على ان يشتريا بالنقد والنسيئة بينهما نصفان لم يجز من ذلك
النسيئة وجاز النقد لان في النسيئة معنى الكفالة عن صاحبه وقد ذكرنا
قبل هذا ان التحويل من العبد في شرا الشيء نسيئة لا يجوز ويصير مشتريا لنفسه
لا على الشركة ولكن هذا لا يبطل شركة العنان لانه مما يحتمل الخصوص وان
اذن لهما المولى ان في ذلك ولا دين على العبد فهو جائز لانه ملك الكفالة
ماذن المولى فيملك ما فيه معنى الكفالة ايضا **قوله** وله ان يواجر نفسه
عندنا وهذا من مسائل الاصل ذكرها فربما على مسئلة القدر وفي شرح
الاسلام خواهر زاده في مبسوطه وواجر نفسه فيما بدالة من الاعمال وهذا
قول علماءنا رضي الله عنهم وقال الشافعي لا يواجر نفسه وله ان يواجر لشبهه

بلا خلاف وجه قوله انه لا يملك العقد على نفسه بان باعها ورهنها فكذا لا يملك العقد
على منافعه لان المنافع تابعة للتصرف لئلا ياتي الجور فكذا لا يملك العقد على نفسه
على ما لو اجر شيئا من نفسه لانه لا يتهيأ له التجارة لا بنفسه ومنافعه فيكون
منه ومنافعه داخله تحت الاذن الا ترى انه يملك اتلاف منافعه بالتصرف
من غير عوض حصل للمولى فلان يملك اتلافها بعوض حصل للمولى اولى ولا
متصرف لنفسه فيملك اجارة نفسه تيسا على المحاب وعلى الحر وانما قلنا
انه متصرف لنفسه لانه تجزى لحلم فك الحجر لا يحلم النيابة ولان من ملك الاجارة
الدواب والعبيد ملك اجارة نفسه فالمحابت فان قلت عقد على الرقبة ولا
ملكها العبد فاما لا يملك بيع رقبته ورهنها قلت لا نسلم انها عقد على الرقبة بل هي
عقد على المنافع ولا يلزم من عدم جواز بيع الرقبة والرهن عدم جواز الاجارة
الا ترى ان المحابت لا يملك بيع رقبته ورهنها فيملك اجارتها وهذا الحر ولان الاذن
يتضمن جواز التصرف والبيع والرهن بوجيان الحجر والحجر ضد الاذن فلا
يتناولها الاذن اما البيع فانه يزيل الرقبة عن ملك المولى فيزول الاذن المبني
على الملك واما الرهن فانه حبس لا ستيقاف الذن وانه ينافي المقصود بالاذن وهو
التجارة لتحصيل الربح بخلاف الاجارة فان الرقبة لا تزول عن ملك المولى بالا
فلا يتجزأ لانها من العقود التي يبتغى بها المال فدخلت تحت الاذن وليست
الاجارة بالنجاح لان النجاح لم يدخل تحت الاذن لانه ليس تجارة ولهذا الرزق
امه من نفسه لا يجوز والاجارة تجارة فتدخل تحت الاذن كاجارة كسبه الا
ا ترى انه لو باع نفسه ماذن المولى صار محجورا ولو اجر نفسه باذن المولى لم يصير
محجورا **قوله** قال فان اذن له في نوع منها دون عين فهو ما دون في جميعها اي
قال القدوري في مختصره وهذا استحسان والقياس ان يكون ما دون في ذلك النوع

هذا هو المختار
بما في المتن
بلغ

كافي شرح الاقطع قال شيخ الاسلام خواهرزاده في مبسوطه قال واذا قال الرجل
لعبد اتعبد قصارا او صبيا غامدا ما ذونا في الحارات كلها وهذا عند
علمائنا الملة وقال زفر والسافعي يصير ما ذونا في التجارة الى اذن له فيها فيما
لا بد لتلك التجارة منه وعلى هذا الاختلاف اذا قال اذنت لك في التجارة في
البرز عند علمائنا الملة صار ما ذونا في الانواع كلها وعندها لا يصير ما ذونا
الا في البرز خاصة وعلى هذا الخلاف اذا قال اذنت لك في التجارة في مكان لدا
اولى وقت لدا فانه يصير ما ذونا في الامان كلها والافات كلها وعندها لا يصير
ما ذونا الا فيما اذن له خاصة واجمعوا انه اذا قال لعبد اتعبدك بالف درهم
على ان تجرني البرز او في مكان لدا او الى وقت لدا فانه يصير ما ذونا في الانواع
كلها والامان كلها والافات كلها وبطل الخصيص الى هنا لفظ خواهرزاده وهو
رمان الدين الاجل الصدر الكبير صاحب المحيط عبد العزيز بن عمر بن ابي سهل
المعروف بانه في طريقه الخلاف الماذون في نوع يصير ما ذونا في الانواع
كلها عندنا وقال زفر والسافعي لا يصير ما ذونا في الانواع كلها الا فيما نص عليه
وما هو من ضروراته وصورته رجل قال لعبد تصرف في الخز وسدت اوقاف
تصرف في الخز ولا تصرف في البرز عندنا يملك التصرف في الخز والبرز جميعا
وعندها لا يملك الا في الذي نص عليه واجمعوا على ان الاذن في نوع من التجارة
لا يكون ادنا في جنس اخر نحو المناحة وغيرها واجمعوا ان الوكيل بالتصرف في نوع
لا يكون وجلا في الانواع كلها الى هنا لفظ الطريقة وقال شيخ الاسلام علاي الدين
الاسمعي في شرح الكافي وهذا بناء على اصل وهو ان الاذن وكيل وانا
او اطلاق وفك الحجر فعند السافعي وكيل وانا بة يقتصر على موضع الانابة وعندها
الطلاق وفك الحجر فان العبد اهل للتصرف ولله مع قيام الاهلية حجر عن التصرف

الداين من الضر والنفع لحق المولى فعند اطلاق المولى يتصرف بحكم اهليته على العموم
اهليته على العموم ويكون منزله المالك عند اطلاق المولى ويقتضى على قاعدة
اخرى وهي ان العبد فيما يتصرف عند الاذن يتصرف للمولى ام لنفسه عند
يتصرف للمولى فلا يلزم المولى حمله تصرفه الا بقدر ما اذن له وعندنا يتصرف لنفسه
وحكم التصرف يقع لنفسه فصار التخصيص من المولى تصرفا على غيره في غير موضع
الولاية فلا يصح لنا في شرح الكافي وجه قولنا ان العبد يستفيد الولاية من جهة
المولى فيخص تصرفه ما اذن له فيه كما في الوكيل والمضارب ولهذا لو اذن له في ان
يشترى كذا او ثوبا للسوق المولى او للسوق اهله او طعاما للقوت لا يكون ماذونا
الا فاما اذن له خاصة ولهذا لم يلزم له ان يتزوج بعد الاذن في التجارة فعلم ان
الاذن توكيل لا فك للحجرو لنا ان العبد يتصرف لنفسه باهليته نفسه لوجود
دليل المالكية للتصرف وهو تونه مدخلا بالعقل والبلوغ وتونه محتاجا الى
تحصيل اسباب البقاء الا انه مع ذلك منع من التصرف لحق المولى فكان محجورا عليه
ليلا يلحق المولى ضرر تعطل منافع العبد فاذا اذن له المولى في نوع رضى بذلك
الضرر فاذا رضى به فقد ازال المانع عن التصرف فبطل حق المولى اصلا لانه
لا فرق في تعطل المنافع في هذا النوع وفي نوع اخر فظهرت مالكية العبد للتصرف
في كل نوع فذلك التصرف باهليته نفسه لا للمولى ولهذا اذا اشترى العبد
المأذون له شيئا يجب الثمن في دمه بحيث لا يطالب به المولى الا ترى انه لو مات
العبد بعد الشراء لم يترك لسببا لا يكون للبايع ان يطالب المولى بالثمن فدل ان الاذن
ليس بتوكيل وانما به بل هو فك للحجرو اسقاط الحق بالمال به فلو كان متصرفا لمولا كان
العهد عليه ولان الاذن يصح مع جماله التصرفات فلو كان انا به وتوذيلا لم يصح
جماله المأمورة ما نعة لصحة الامر وانما لم يملك المأذون النكاح لان الاذن انما

يقتضى للحجرو ما دخل تحت الاذن لانما لم يدخله الكتاب والداخل تحت الاذن هو
التجارة وتوابعها والنكاح ليس من قبيل التجارة فلا يملكها فالوا تصرف مستفاد بالاذن
من جهة آدمي فوجب ان يكون مقصورا على موضع الاذن ولو كاله والمضاربة
والبضاعة جوابه ان هذه الاشياء لا يجوز ان يقع الاذن فيها الا في مال رب المال
فما كان تخصص تخصيصه والاذن في التجارة يجوز ان يقع غير مختص به فلما لم
يخص به لم يختص تخصيصه خلاف ما اذا اذن له ان يشتري ثوبا لا للربح
بل للكسوة او طعاما للقوت حيث لا يكون ماذونا له في التجارة اسحسانا وفي القياس
يكون ماذونا له لانه اذن في التجارة غاية ما في الباب انه خص التخصيص لا يعمل
في الاذن عندنا وجه الاسحسان الضرر والضيق على الناس لانه لو جعل
ماذونا له بهذا القدر لضايق الامر على الناس ووقعوا في حرج لانه لو ثبت تونه
ماذونا له بالاذن في شراجه او بقل بقلس لصح اقراره حينئذ على نفسه مال عظيم
حتى يتوى بذلك رقبته وسببه ولا يجاسر احد بعد ذلك على استخدام المملوك
خوفا من ذلك معطل مصاحبتهم فلهذا الضرر لم يجعل الاذن في كل شيء اذنا عانا
لجعل ذلك استخداما وتوذيلا والحاصل انه متى فوض المله عقودا مكررة كان ذلك اذنا
في التجارة لان الربح يحصل بالعقود المكررة وان فوض المله عقدا واحدا لا يكرره ان
استخداما ولم يكن اذنا في التجارة وقال شيخ الاسلام علاي الدين الاستحباب رحمه الله في
شرح الجامع للحاكم الشهيد وبعض مشايخنا سلم ان العبد المأذون له في التجارة يتصرف
للمولى ولان مع هذا لا يصح القيد لان العبد يملك التصرفات النافعة للمولى لقبول
الدية والاحتطاب واشباه ذلك وانما لا يملك الدائرة لما كان الضرر متى اذن فقد
رضى بذلك الضرر والمانع هو ضرر المهررض به متى سقط المانع التحق حينئذ هذا
التصرفات النافعة فكان سبيل منه الا انه بقي هذا القدر رانه رضى بالضرر مقيدا

نوع وهذا العيب باطل انه لا ينفذ لان الضرر الذي توهمه محققة المولى ليس الا استحقاق
 رقبته ونسبه بالدين وهذا امر لا يتفاوت في حق نوع دون نوع ومتى ابطالنا العيب
 بقي قوله ادنت لك محسب وهذا دليل مطلق مسبب مدلوله مطلقا قال شيخ الاسلام
 وهي طريقة حسنة لبعض منا يخبرهم الله والباقي يعلم في طريقه **قوله** خلاف المكيبة
 ان شا الله تعالى **قوله** قال وان اذن له في شئ بعينه فليس ياذون اي قال العدوي
 في محصر وهذا استحسان والعاس ان يكون ماذونا وقد مرسان ذلك قبل هذا
 قال الرخى وذلك مثل ان يرسله المولى لشترى له ثوبا او يحايد رهيرا او قال اشترى
 ثوبا اسوة للمولى او للعبد او لبعض اهل المولى او امرة ان يشترى طعاما رزقا للمولى
 او لاهله او لعبد فليس هذا باذن في التجارة في الاستحسان قال الا ترى ان هذا لو
 كان اذنا من المولى في التجارة لان الرجل اذا امر عبده ان يشتري له ثوبا فاسترى انه
 كان ينبغي ان يكون هذا اذنا منه في التجارة وهذا صحيح لا يستقيم وذلك لو قال اشترى
 من فلان ثوبا فاقطعه فبيضا او اشتر منه طعاما فخله فتعمل فليس هذا باذن وهذا
 منزله الاول لاداء الرخى في محصر **قوله** خلاف ما اذا قال اذني الغلة كل شهر
 لدا او قال اذني القأوات خرقك سحر الاسلام خواهر زاده في مبسوطه واذا قال
 الرجل لعبده اذني الغلة كل شهر خمسة دراهم كان هذا اذنا له في التجارة بمنزله قوله
 اذنت لك في التجارة وذلك لانه امر ما اذا الغلة كل شهر ولا ينها له اذنا الغلة كل
 شهر الا بالكتيب صار كانه قال له الشب واذا اذني الغلة ولو قال الشب واذا اذني
 الغلة صار ماذونا له في التجارة لان في التجارة المساب المال ولذلك لو قال له اذا اذني
 الى القأوات خرقك هذا اذني له في التجارة لانه امر ما اذا الالف وخرصه على ذلك
 تعليق العتق به فبدون التحريض يكون ماذونا فالتحريض اولى وذلك لانه لا ينها
 له اذا الالف الا بعد الالتساب ولا يعلق مالم يؤد الالف لانه علق عتقه بأداء الالف

نسخ

لان اذا

لان اذا الشرط فاذا اذني الالف الى المولى هل يرجع عليه المولى الف خرقك خواهر زاده
 دة قالوا هذا على التفصيل ان اذني القأوات شبه بعد هذه المقالة عتقها ولم يرجع المولى
 عليه بشئ وان اذني القأوات عند العبد حال ما قال له المولى هذه المقالة فانه عتق باذنها
 ورجع المولى عليه بالالف درهم وذلك لو قال له المولى اذني القأوات خرقك بصير ماذونا
 لما ينها ولا يعلق مالم يؤد قال خواهر زاده في شرحه هذا اذني في الكتاب ولم يحك منه خلافا
 يعني في محصر هذه المسئلة في كتاب الماذون الكبير لا خلاف ثم قال خواهر زاده من ساجنا
 من قال ما ذكر في الكتاب قول اني يوسف ومحمد فاما على قول اني حشفه عتق للحال قبل
 الاداء وحملوا هذه فرعا لمسئلة درهما في كتاب الطلاق وهي ان المرأة اذا قال لزوجها
 طلقني ولك الف درهم فطلقها الزوج يقع الطلاق بغير شئ ولم يتعلق الالف بالطلاق
 وعندهما سعلق بالطلاق يجب ان يكون هذا على ذلك خلاف ومنهم من قال بل ما قال
 في الكتاب بولم جميعا يحتاج الى حشفه الى الفرق من هذه وس مسئلة الطلاق والفرق
 ان المعلق بالامر انما هو احكامه ههنا ويعلق الحرية سائر الشروط جائز تجاز تعليقها بالامر
 والمعلق في مسئلة الطلاق هو المال ولا يجوز تعليق المال سائر الشروط فلم يحز تعليقها
 بالامر ايضا والمافي تعلم في مسبوط خواهر زاده **قوله** لانه اذن بشراما لا بد لها
 وهو نوع اي لان الامر بالعود صباغا او قضا را اذن للعبد بشرائه ما لا بد للصباغة
 والقضاء منه وشراما لا بد نوع من انواع التجار وكان امرا واذا في نوع من انواع
 التجار والاذن في نوع منها اذن في جميع الانواع عندنا الوجود فك الحجر على ما مر
قوله قال واقرار الماذون بالديون والغصوب جائز اي قال العدوي في محصر
 والاصل في هذا الباب ان اقرار العبد الماذون بدن التجار جائز ولا يجوز اقراره
 بالدين من التجار لان الاقرار بدن التجار مما لا بد للتاجر منه فصير داخل تحت
 الاذن قال العبد في ذلك منزله الحرفا ما الاقرار بالدين تجارة والتجارة منه بد فلا بد

لان اذا

تحت الاذن قال سمح الاسلام علي الدين الاستحاي رحمه الله في شرح الكافي اذا اذن الرجل
لعبد في التجارة فما حقه من دين التجارة او غضب او ود يعجز عنه او عارية حقه
او دابة عقرها او آخر اجيرا ومهر جارية اشتراها فوطيها فاستحققت فهو عليه يباع فيه
الا ان يفديه مولاة قال الاصل ان العبد المادون يواخذ بضمان التجارة وما هو في معنى
التجارة سواء كان معاينة او تنية او اقرارا اما المعاينة والبنية وظاهره وكذلك الاقرار
لان الاقرار بالتجارة من ضرورات التجارة لان التجارة قد تقع بغرضة احد فيحتاج
الى ان يخبر بذلك فلو لم يقبل لاستمع الناس عن التجارة معه فلا يحصل مقصود المولى
من الاذن بالتجارة حينئذ لا ترى ان هذا في الحسنة اجازة يلزمه سبب التجارة من
تسليم المبيع او لزوم الثمن ومن ملك شيئا ملك الاجابة به وكذلك يصح اقرار بضمان
الغضب لانه في معنى ضمان التجارة لانه ضمان نفيد الملك في مقابلته ولان التجارة قد
تستحق عليهم ما اشتروا يتيقن انهم وتعو الى الغضب فيحتاج الى ان يخبروا عن ذلك وكذلك
قد يخفى عليهم ودعية او عارية عندهم فينبذونها ثم يترونها فصار هذا من جهة التجارة
وذلك بوضمان الاستهلاك وهذا على وجهين اما ان يقرب استهلاك مال قد قبضه او
استهلك مال في يد الغير فان اقر قبض مال واستهلكه تعد ذلك فهو اقرار بالغضب
به وان اقر باستهلاك مال ابتداء فلو اقر على قيس اي يوسف لا يوحده وعند محمد يوحده واصله
ان ضمان الاستهلاك هل يفيد الملك في المستهلك عند محمد يفيد نصير نظير ضمان التجارة
سخره وعند اي يوسف لا يفيد نصير نظير ضمان الجنايات فلا يوحده في الحال في قول اي
يوسف ويوحده جارية اشتراها ووطيها ثم استحققت بينة او اقرار لان هذا الضمان قد عرغ
من الشرائع لولا الشرع الوجوب عليه الحذر وانما يلزمه الفقير سبب الشرائع لان وجوب
الفقير بسبب السراصار بمنزلة الثمن والشراد اخل تحت الاذن وما دخل تحت الاذن
والعبد والحرفه سواء خلاف ما اذا اقر بمهر سبب النكاح بغير اذن المولى فانه لا يواخذ

والمهر سبب النكاح لا يواخذ به الا اذا اقر به المولى او اقر به غيره بغير اذنه

للمال بل تاخر الى ما بعد العتق قبل الاذن لان هذا المهر يجب بسبب هو تجارة لان النكاح
ليس تجارة فاذا الزمه المادون هذه الاسباب تنص من سببه ان وفيها والاياع رقبته بالدين
سواء كان دين التجارة او الاستهلاك وعند السانعي لا يباع رقبته الا في دين الاستهلاك
وسيجي بيان الخلاف بعد هذا ان شاء الله وقال الامام الاستحاي في شرح الطحاوي العبد لا
يخلو اما ان كان مادونا او محجورا عليه فان كان محجورا عليه فانه يواخذ ما ناله دون اقواله
الا ان يرجع الى نفسه كالصا ص وحدا الزنا وحدا الشرب وحدا العتق فانه يصح اقراره فيها
وحضور المولى ليس بشرط هذا اذا اقر فاما اذا اقيمت عليه البينة فحينئذ المولى شرط عند
اي حنفه ومحمد وعند اي يوسف ليس بشرط ولو استهلك ما لا فانه يواخذ به محجورا عليه
لان امواد وناله واما الاقرار بالجناية التي توجب الدفع او القداء فانه لا يصح سواء كان مادونا
له او محجورا عليه واما الاقرار بالدين والغصب والاقرار بعين مال في المحجور لا يصح وفي المادون
له يصح ويواخذ للحال والمادون له اذا اقر بمهر امرائه وصدقته المراه فانه لا يصح في حق المولى
ولا يواخذ الا بعد ابحرته ولو اقر بقتاض امرأة بالاصبع بعد اي حنفه ومحمد هذا اقرار
بالجناية ولا يصح الا بتصديق المولى وعند اي يوسف هذا اقرار بالمال يصح في شرح الطحاوي
قول فان كان في مرضه تقدم دين الصحة فانه في اخر كتاب المادون من شرح الطحاوي واذا
اقر العبد المادون له في مرض موته بدى جاز اقراره الا ان الدين الذي ثبت في الصحة والدين
الذي ثبت بالسنة اولى وما فضل من ذلك يصرف الى الدين الذي ثبت باقرار **قول** خلاف
الاقرار ما يجب من المال لا سبب التجارة يعني ان اقرار المادون بذلك ليس بجائز حتى لا
يواخذ به في الحال وذلك كالقرار بمهر امرأة بسبب النكاح وقد مر بيانها **قوله** في حق
اي في حق ما يجب من المال لا سبب التجارة **قوله** قال وليس له ان تزوج اي قال العذرة
في شخص وتامه منه ولا يزوج مملوكة وذلك لان الاذن تناول ما هو من التجارة والنكاح
ليس تجارة تبقى على اصل الحجر قال الشيخ ابو الحسن الرضي في مختصره قالوا جميعا ليس للعبد

الماذون ان يتزوج بغير اذن مولاه لان هذا ليس من التجارة وليس مما اذن فيه المولى وتفرق بينهما
 وتبع بالمراد اذ اعتق وقال ابو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ليس للماذون ان يتزوج امته
 ولا عبده وقال ابو يوسف يجوز نكاحه لامته ولا يجوز نكاحه لغيره الى هنا لفظ الرخى
 قال صاحب الهداية وعلى هذا الخلاف الصبي الماذون والمضارب والشريك سره
 عنان والاب والوصي يعني ان هؤلاء المدورين لا يملكون تزوج العبد بالاتفاق وبلون
 تزوج الامه عند ابي يوسف وعندهما لا يملكون تزوجها ايضا وقال الرخى في باب
 السرقة من مختص في باب ما يجوز لاحد شريك العنان ان يعلمه ولا يزوج عبدا
 ولا امه في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف تزوج الامه خاصه وقد ذكرنا الروايات
 عن شرح الكافي في باب المضارب ان المضارب يجوز له تزوج الامه عند ابي يوسف
 ولا يجوز عندهما وقد يتناقض هذا في باب ما يجوز للمكاتب ان يفعل روايه اجماع
 الصغير ان الاب اذا زوج عبدا ابنه لم يحز وان تزوج امه ابنه فهو جازي والوصي من
 المنزل تعلم ان تزوج الاب او الوصي امه الصغير يجوز لا خلاف وقال الحالم الشهيد
 في باب النكاح من مختصر الكافي وللأب ان يزوج امه ابنه الصغير وذلك الوصي للمكاتب
 ان يزوج امته وليس للعبد الماذون ولا للصبي الماذون له في التجارة ان يزوج امته
 في قول ابي حنيفة ومحمد لانه ليس من التجارة ولذلك المضارب والشريك سره عنان
 ويجوز ذلك في قول ابي يوسف الى هنا لفظ الحالم رحمه الله تعلم بذلك ايضا ان تزوج
 الاب والوصي امه الصغير جازي لا خلاف وقال شيخ الامه السرخسي في باب نكاح العبد
 والامان من شرح الكافي الذي هو مبسوطه واذا زوج الاب امه ابنه وهو صغير فذلك
 جازي وذلك الوصي اذا زوج امه اليتيم وذلك المكاتب اذا زوج امته وذلك المفاوض
 اذا زوج امته من السرقة لان روح الامه من عقود الاستساب فانه يشب به المهر
 ويستطاع نفقتها عنه وهو لا الاربعه يملكون الاستساب اما المكاتب فهو منفك

الحجر عنه في استساب المال واما الاب والوصي فانها امر بالظر لليتيم وعقد استساب المال
 من النظر واما المفاوض فلا انها انعقدت للمفاوضه للاستساب المال ولا يملك هؤلاء
 تزوج العبد لانه ليس منه الساب المال بل فيه تعيب العبد وشغل رقبته بالمهر والفقير
 من غير منعه لم في ذلك تعلم بذلك عدم الخلاف في تزوج الاب والوصي ثبت من هذه
 الروايات الصحيحة المعتمد عليها ان فنادي لصاحب الهداية في هذا المقام من خلاف بين
 ابي حنيفة ومحمد ومن ابي يوسف في تزوج الاب والوصي امه الصغير نظرا لارتي الى
 ما قال الشيخ ابو الحسن الرخى في باب نكاح الرقيق من مختص واما رقيق المكاتب فلم
 يزوجوا الاماء دون العبيد وذلك الاب والجدة ووصي الاب ووصي الجد في رقيق الصغير
 وذلك المفاوضان في رقيق تجارتهما يجوز تزوجهما الاماء ولا يجوز في العبد فاما
 الماذون والشريك سره عنان والمضارب فانه لا يجوز تزوجهم في عبد ولا امه في قول
 ابي حنيفة ومحمد لان ذلك ليس من التجارة ويجوز عند ابي يوسف في الاماء الى هنا لفظ
 الرخى رحمه الله وقد ذكر صاحب الهداية نفسه ايضا لا خلاف في باب المكاتب
 ان تزوجها امه الصغير جازي وذلك هو الصحيح لا ما ذكره في هذا المقام **وله** قال
 ولا يثبت اي قال القدوري في مختص وقامه فيه ولا يفتق على مال ولا يهب بعوض
 ولا يفرع عوض الا ان يهدي السير من الطعام او يضيف من طعامه وفي بعض نسخ
 القدوري او يضيف من طعامه وهو المثبت في شرح الاقطع وانما يملك الماذون
 الكابة لانه لا يملك الاما هو تجارة او ما هو من ثواب التجارة والكابة ليست تجارة لان
 التجارة مبادلة المال بالمال ولم يوجد ذلك في الكابة لان البذل فيها مقابل بملك
 الحجر ولان من ملك شيئا يملك ما هو مثله او دونه ولا يملك ما هو فوقه والاطلاق
 في الكابة فوق الاطلاق في الاذن لان الاطلاق في الكابة لازم لا يرد الحجر عليه وفي
 الماذون غير لازم ولهذا يرد الحجر عليه فان كاتبه واجان مولاه جاز ان لم يكن عليه

ص

لان المولى ملك ذلك نفسه لانه عبده فملك اجازته ايضا وحق قبض بدل العايد الى
المولى لان العبد كالمولى من قبل المولى والوكل في باب الكتاب رسول فلا يلي شيئا من
حقوق العقد لانه يستغنى عن اضافته العقد الى المولى قال في القاية لا يبرأ المالك
بقبض العبد الا اذا وطله المولى بقبضه وان كان على العبد دين لم يجز اجازة المولى
لانه تعلق به حق الغرما ولا يملك الاعناق على مال ايضا لانه اذا لم يملك الكتابه
لانها ليست بتجارة فلان لا يملك الاعناق على مال لهذا المعنى اولى لانه تصرف
ضار لان منه ازاله الملك في الحال بد من في دمة المفسد فلعلة حصل ولعله
لا يحصل وفي الكتاب لا يزول الملك مالم يوجد اذا جميع بدل الكتابه لان
الثمة عبد ما بقي عليه درهم قال في شرح الكافي ولو اجاز المولى ان لم يملك عليه
دين جاز وان كان عليه دين جاز وبض الاول من قيمته ومن دينه للغرما وان كان
غير مستغرق فعندهما ذلك وعند ابي حنيفة لا يعبر اجازته لانه لا يملك له
ولا يملك الهبة بعوض ولا يعبر عوض لانها ان كانت بعبر عوض فهي تبرع ابتداء
وانتها وان كانت بعوض فهي تبرع ابتداء معاوضة انتهى فلا يملك المادون له في
التجارة التبرع لانه ليس بدخل تحت الادن وكذا لا يملك المصدق والاقرض
لان كل ذلك تبرع وكان العباس ان لا يملك الا هدايا شئ يسير من الطعام والضيافة
لشي يسير لانه تبرع ايضا وهو مذهب الشافعي الا ان علما ناسا استحسنوا في الغليل
من الطعام الذي يفعل مثله التجار لانه من عادة التجار ان يطعموا ويضيفوا زعماء
للمعاملين والادن يقع فيها بعتاده التجار فاما الكثير فلا يوجد منه هذا المعنى
فلم يجز فعله وقد روى ان سلمان اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وهو مملوك
فاكلوا كل اصحابه معه وعن عمر انه سئل عن العبد تصدق فقال بالرغيف
ونحوه في شرح الاقطع قال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده في شرح

المادون العبد من الاصل لم يقدر بحد رجه الله في الكتاب مقدار ما يتخذ من الضياء
انه باي قدر يتخذ الا انه روى عن محمد بن سلمة ان ذلك على قدر مال تجارته فان
كان مال تجارته مثلا عشرة الاف درهم فالتخذ ضافته مقدار عشرة دراهم كان سيرا
وان كان مقدار تجارته عشرة دراهم كان دنانير اثنا عشر درهم قال خواهر زاده منه قالوا اما
قيم الدار وهي الزوجة او الامة فانها تطعم وتتصدق بالمطعموم على الرسم والعادة
من غير سرف وان لم ياذن لها الزوج او المولى بذلك لما فيه من العرف من الناس
بهذا القدر وقد روى عن عمر رضي الله عنه انه سئل هل تصدق العبد قال
الرغيف ونحوه وقال في المساوي الصغير العبد المادون له ملك التبرعات اليسير
حتى يملك المصدق بمادون الدرهم ولا يملك المصدق الدرهم ويملك اتخاذ
الضيافة والاهداء وهذا ليس بمقدريد درهم بل بما يقدره التجار سرفا وملك الذي
لا يقدر منه سرفا في المالاولات حتى لا يملك الا هدايا غير المالاولات ونقله عن كتاب
الشركة من باب خصومة المتفاوضين **قوله** قال الا ان يهدي اليسير من الطعام
او يضيف من يطعمه اى قال العبد روى في مختصره وقد مر بيانه وهو استثناء من قوله
ولا يهب **قوله** لعلوب المجاهزين راد بهم المعاملين مع المادون له من التجار قال
الطرزي المجاهر عند العامة الغنى من التجار كانه اريد المجهز وهو الذي يبعث التجار الجهار وهو
فاخر المتاجر او يسافر فخره الى المجاهزين في المغرب **قوله** قالوا اى قال المتأخرون
من مشايخنا قال وله ان يحط من الثمن بالعب مثل ما يحط التجار اى قال في الجامع الصغير
رصد السئلة في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في الرجل ياذن
لعبد في التجارة ببيع عبد الف درهم ثم يحط من الثمن شيئا قال اذا حط من الثمن مثل ما يحط
التجار في التجار ببيع فهو جاز الى هنا لفظ اصل الجامع الصغير اعلم ان الخط على وجهين
خط غير عيب فذلك باطل لو وقع تبرعا وخط عيب بطعن به المشتري وذلك باطل ايضا

قوله

ما سألنا وجاز استحسانا لانه امر لا بد للتجار منه اذا حفظ مثل ما يحط التجار لانه
صنيعهم اما اذا حفظ ما لا يحط التجار في العيب مثله فلا يجوز لعدم الحاجة اليه اذا حفظ
من غير عيب هذا اذا باع ثم حط من الثمن فاما اذا باع بالحاماة الفاحشه ابتداء فانه
يجوز عند ابي حنيفة لان الوكيل بالبيع يملك البيع بالغبن الفاحش عنده فلان يملك الماد
له ذلك اولى لان تصرفه ليس سبيل النيا بل باهلية نفسه لنفسه ولهذا يرجع بالعهد
على المولى والقياس والاستحسان ذكر ما ختر الاسلام في شرح الجامع الصغير **قوله**
وله ان يؤجل في دين وجب له دينه بعد ما قال سمح الاسلام على الدين الاستحبابي
في شرح الثاني في اول باب ما خير العبد الماذون واذا وجب للعبد الماجر على رجل القدم
من ثمن بيع او غضب او غير ذلك واخر العبد عنه سنة فهو جاز لانه من فعل التجار لان
الماجر قد يكون له على غير المولى دين لولم يملكه وطالبه بدنه لا يمتثل من السبب وانما
ايما يمتثل من السبب فلو كان ذلك طريقا لخروج دينه عادة وقد امر الله تعالى بذلك
ولانه متى كان هذا كان من ضرورات التجارة فدخل تحت الاذن ولو صاحكه على ان آخر
عنه بعضه وحط عنه بعضه كان الحط باطلا والتاخير جاز لان الحط تبرع والماجر
ان كان تبرعا والله من صنيع التجار فاشبه الصانعة والهدية اليسير **قوله** قال
وديون متعلقة برقبته تباع للعزما الا ان يذنيه المولى اي قال العدوي في مختصر
صاحب الهداية وقال زفر والشافعي لا تباع وتباع لسبه في دينه بالاجماع وقال في
شرح الاطعم ومختصر الاسرار وقال الشافعي دونه متعلقة بذمته وتسمى مائتي
من المال ولا تستوفي من سبه ولا تباع رقبته وقال في الطريقة البرهانية واجعوا على
ان الرقبة تباع في دين الاستهلاك وقال الامام على الدين العالم في طريقته قال علماؤنا
رقبه العبد الماذون تباع بدين التجار وقال الشافعي لا تباع ثم قال فيها على هذا الخلاف
ارشيد العبد وما السبه العبد من الصيد والخطب والحشيش عندنا تصرف الى الدين

وعنه

وعنه لا تصرف وقال الشيخ ابو الحسن الرضي في مختصر في اول باب الدين على الماذون في التجار
قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد ما لحقه من دين من شري او بيع او استجار استاجر او
او ذبيحة او مضاربة او شراكة او مضاعفة او عارية بخوده شام من ذلك او دابة عقرها
او ثوب اخرقه او مهر جارية اشتراها فوطئها فاستحققت فذلك كله لازم له ساع فيه الا
ان يذنيه مولاه فان بيع في ذلك اقسام غزماق ثمة بالخصص على قدر دونهم باقرار
لان ذلك من العبد او يتيه فثبت عليه بذلك الى هنا لفظ الرضي رحمه الله وسان ذلك
من عند قوله واقرار الماذون بالديون والغضوب جاز وقال الرضي ايضا في اخر هذا
الباب واذا اقر العبد بخائيه على عبيد او خرا ومهر وجب عليه سراح جاز او فاسد او
وجب عليه شبهه نكاح فقراره باطل لا يلزمه حتى يعق فان صدقه المولى جاز عليه
ولم يجز على العزما وان قامت على العبد سنة بذلك وانه تزوج امرأة ماذن مولاه لزمه المهر
خاص به المرأة العزما الى هنا لفظه رحمه الله وجه قول زفر والشافعي ان الرقبة خالص
ملك المولى فلا يتعلق بها حق الاستهلاك المولى فلم يوجد للعقل من المولى لا صرحا ولا
دلالة اما صرحا فظاهرا وما دلاله فلان الغرض من الاذن تحصيل شيء لم يكن لارثوا
شيء فان وذلك في يعلق الذين بالسبب فانه على ما علمه الاصل في الدين ولا يجب عليه
الدين الا بازاء مال يحصل له بالشراف يتعلق بالسبب وهو اولى بالعلق لانه حصل سبب
منه التجار فاما الرقبة فلم تحصل بالتجار ولا وجد من المولى اذن في العلق فلا يتعلق بها
فاما من الاستهلاك فلا يصح في دين التجار اذ لا حاجة الى اذن المولى او تعليقها ودين
التجار سعلق باعتبار الاذن مختص بخلق يتيه المولى وهو السبب ولنا انه دين واجب
على العبد ظهوره وخوبه في حق المولى سعلق برقبته قياسا على دين الاستهلاك اما وجوبه
على العبد مظاهرا واما ظهوره في حق المولى فلان سبب الدين وهو التجار ماذن المولى فكان
ظاهر في حق المولى لا محالة فاذا ظهر في حق المولى تعلق برقبته استيفاء في دين الاستهلاك

خلاف ما اذا افتر المجور حيث ثبت الدين عليه ولا يظهر في حق المولى لعدم اذنه وذلك
لان الدين لا بد له من محل يستوفي منه فاقرب المحال اليه اسفارقته فانه وجب عليه
وهو مال صالح للاستيفاء ومعنى قول الفقهاء وجب عليه ووجب في ذمته ان الادنى
يصير محلاً للوجوب عليه بوصف الذمة وانه عبارة عن العهد ويعنون به ان العهد
من الله تعالى لما وجد في حق الادنى وحمله امانته وحضه من سائر الاعلانات
الحيوانات بان جعله محلاً للاحتجاب عليه فانه المعنى الذي صار محلاً للوجوب حقوق
الله تعالى صار به ايضا محلاً للوجوب حقوق الناس فاذا وجب عليه وهو مال
صار محلاً للاستيفاء منه مستوفي منه لدا في اشارات الاسرار ونقول انه قد وجب
على العبد سبب عقد اذن منه المولى تجازان لسوفي من سببه كالنقطة والمهر او يتو
دين يصبح المطالبة به حاله الرق موجب ان يستوفي من رقبته بدل المسهل لك
دين القاله اذا اكفل بغرا اذن المولى فالو لو كان مالزمه يعلق رقبته باذن سيده لمنع
ثبوته ثوب مثله فيها كالرهن جوابه ان الرهن انما منع ان يثب فيه مثل ما ثبت لان
ثبوته يقتضي تجديد قبض ولو نه مقبوضا بالدين الاول يمنع من تجديد قبضه في الماني
ولان هناك تعلق العقد بعينه والعين اذا عقد عليها منع من عقد مثله عليها كالباع بعد
البيع والاجارة بعد الاجارة وفي مسلتنا الدين الثاني ثبت حتما فيصير كاجابة اذا
تعلقت بالرقبة لم يمنع من تعلق جنايه اخرى هذا في محصر الاسرار ثم انما يعتبر الاذن
في التعلق بالرقبة اذا لم يوجد السبب فاذا وجد السبب تعلق به الدين مستوفي منه
امتن ابقاء الدين الحق بدون نفوت الرقبة فكان فيه نظر كحجاب المولى والعزما جميعا
فاذا ثبت ان الدين متعلق بالرقبة بيعت فيه كالرهن فان فداه المولى بالدين لم يجز لم يبعه
بعد ذلك لان حق العزما هو الدين فاذا استوفى لم يبق له حق في المطالبة بالبيع قال
صاحب الهداية وقوله في الباب ديونه المراد منه دين وجب بالتجارة او بما هو في

ثبت

واراد بالباب محصر العدوى وقوله في البيع والشرائط التجارية وقوله والاجارة الى اخرها
ذكر نظير ما هو في معنى التجارة واحصر بقوله دين وجب بالتجارة عن دين الاستهلاك
لان دين الاستهلاك متعلق بالرقبة اجماعا للاختلاف وقد مر بانه وهل يباع في المهر فان
كان مهر جارية اشتراها فوطيها فاستحققت ببيع فيه لانه يفرغ من الشرا فلولوا الشرا
لوجب عليه ان يخلد فان كان المهر وجب عليه باقران سناح او شبهه سناح لم يلزمه
حتى يعق ولا يباع فيه وان قامت اليه انه تزوج باذن مولاه لزمه وبيع فيه وتخاص
المراه العزما وقد مر في الرواية عن محصر اللزخى قبل هذا وقد مر في باب النكاح في آخر
باب الطلاق ان العبد اذا تزوج حق ما من مولاه مفعها دين عليه يباع فيها لانه دين
ظهر وجوبه في حق المولى **قوله** والاجارة صورته ان المادون له اجر شيئا ولم يسله
ومض الاجر حتى مضت المدة ووجب عليه رد الاجر **قوله** والودايع والامانات
اذ اجمدها الناذر الامانة بعد رد الوديعة لانها اعم من الوديعة وتشمل الغارية والمضارة
والغاريم والبضاعة ومال الشركة هذه الاشياء تغلب غصبا عند الجحود لان الامن يصير
غاصبا اذا احمده وفي الاستهلاك ما حرق التوب او عقر الدابة يواخذ في الحال وبيع رقبته
نه وفيه فصل من عند قوله واورار المادون بالديون والغصوب جاز وهو انه اذا
استهلك بعد القبض بوخذ به وان استهلك ابتداء فعلى فاس قول ابي يوسف لا يواخذ به
ان حال حلا فالحمد **قوله** قال ويقسم ثمنه منهم بالحصص اي قال العدوى في مختص
رأيه انه فان فصل شي من ديونه طوب به بعد الحرث وانما يقسم العزما من المادون
منهم بالحصص لان حقوقهم كانت متعلقة بالرقبة والتمس بدل الرقبة ملون متعلقه به
يضرب كل واحد منهم بقدر حصته من الدين اذ الم يف التمس بد يونهم كالتركة اذا اجتمعت
فهم ديون وضافت التركة عن اعيانها يضرب كل واحد منهم بقدر حصته فلهذا هنا وما
من الذين يواخذ به العبد بعد تجزيه لان حقوق العزما كانت في الرقبة وقد استوفوا

سقط حقهم عنها بقي الدين في دمه فصار له بعد تحريره **قوله**
ولا يباع ثانيا كالا يمتنع البيع او دفعا للضرر عن المشتري دون نفعها على مسله العبد
يعني اذا لم يفت من المادون بالدون لا يباع ثانيا لانه لو حاز سعة ثانيا بذلك الدين
لا يمتنع البيع الاول ولم يقدم عليه احد خوفا من ان يزول ملكه بعد الشرا ولا يلزم
المشتري ضرر لم يلزمه وهذا لا يجوز لانه لم ياذن له في الجارة خلاف المولى الاول فانه
لما اذن له في التجارة رضى بتعلق الدين برقبته وهذا خلاف فقه المرأة اذا زوجها ما اذن المولى
فانه يباع فيها مرة بعد اخرى لان النفقة يجب شيئا فشيئا والمهر ليس كذلك فانه اذا بيع فيه
ولم ينف الثمن به لا يباع فيه ثانيا لانه يبيع بجميع المهر وطالب بالماتى اذا عتق وهذا في
باب النفقة انه ليس في دين العبد شئ يباع فيه مرة بعد مرة سوى النفقة **قوله** وتعلق
دونه بشيئه سواء حصل قبل حقوق الدين او بعده وتعلق بما يتقبل من الهبة ذكره فترعا
ايضا وذلك لان الاصل في سلب العبد المادون ان يكون اولى به لان السلب للناصب
الا ان يفضل عن حاجته فاذا كان عليه دين كان مشغولا بحاجته تسع له دونه به ولا يسل
للمولى عليه خلاف ما اذا لم يكن عليه دين حيث يكون فارغا عن حاجته فكان المولى احق به
قوله ولا يتعلق بما انتزعه المولى من يده قبل الدين دون ايضا فترعا اي لا يتعلق الدين
بذلك لوجود شرط الخلو للمولى وهو فراغ السلب عن حاجة العبد قال شيخ الاسلام
المعروف بخوارزاده في شرح المادون المبرور ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد اذا اذن
لعبد في التجارة فالتسبب ما لا فائدة للمولى منه هل يجب على المولى رد مثله على العبد او رد
ان لم يستهلكه هذا على وجهين اما ان يكون على العبد دين او لم يكن عليه دين فان لم يكن على
دين فانه لا يلزمه رد شئ على العبد وان كان العبد دين بعد ذلك وان كان عليه دين وقت
الاخذ كان عليه ان يرد عين ما قبض الى العبد ان كان قايما بعينه وان استهلكه رد عليه مثله
وان كان لذلك لانه متى لم يكن عليه دين وقد اخذ المال فقد اخذ المولى ماله حق الاخذ لان

ان ينفذ سلب عده اذ المولى على العبد دين واذا صار اخذ ماله حق الاخذ صح الاخذ وخرج
المأخوذ من ان يكون كسب العبد والحق سائر املاك المولى الا ترى ان العبد لو اراد بيع ما اخذ
المولى لم يقدر له لا قدر ان سيع غرض ذلك من اموال المولى فاذا خرج من ان يكون كسبا له
والحق سائر املاك المولى لم يتعلق به دين بحقه بعد ذلك فلا يتعلق بعرض ذلك من اموال
المولى فاما اذا كان على العبد دين وقت الاخذ فقد اخذ ماله حق الاخذ لانه ليس له ان
يذهب سلب عده المديون فاذا لم يكن له حق الاخذ متى كان على العبد دين صار اخذ
اخصي اخر سوا ولو اخذ اخصي اخر كان على الاخصي ان يرد عن ما اخذ ان كان قايما في يده
وان استهلكه رد عليه مثله فذلك هذا **قوله** وله ان ياخذ غلة مثله بعد الدين دون
ايضا فترعا وهذا استحسان والقياس ان لا ياخذ المولى غلة مثله ايضا اذا كان على العبد
قال في الاصل قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد اذا اذن الرجل لعبد في التجارة فحقه دين
باني على جميع ما في يده وعلى جميع رقبته فاخذ منه ماله الغلة بعد ذلك فجعل ياخذ منه
كل شهر عشرين دراهم حتى اخذ منه ما لا يشتر ان هذا جائز للمولى ولا يرجع العزم عليه من
تلك الغلة بشئ لان الذي قبض المولى هو غلته ولو كان مضى منه ماله درهم كان باطلا وكان
عليه ان يرد على العزم ما زاد على غلته انا استحس في هذا الذي قبض غلة مثله في كل
شهر ان يجز ذلك فاما اذا قبض منه مالا يكون غلة مثله اخذ العزم ما زاد من ذلك على غلة
مثله الى هنا لفظ محمد في الاصل سانه في ما ذكر شيخ الاسلام خوارزاده في شرح المادون
وقال قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله اذا اذن الرجل لعبد في التجارة فحقه
دين باني على جميع ما في يده وعلى جميع رقبته والمولى كان ياخذ منه الغلة كل شهر هل سلم ذلك
لمولى هذا على وجهين ان كان ما اخذ المولى من عبيد المولى من غلة مثله كل شهر او كان مثل غلة
كل شهر او كان اكثر من غلة كل شهر فان اراده على غلة مثله لا تسلم للمولى لانه سلب عده
مديون وقد اخذ المولى بغير عوض حصل للعبد فله رد ذلك على العبد واما غلة مثله فانه

تسلم للمولى استحساناً والقياس ان لا تسلم له ولم يرد ذلك على عزم العبد قياساً على الزاد على
غلة المثل لا يملك عبد مديون ولا ن الدين ٥ يتعلق بسب العبد سعلق رقبته ثم شئ من
الرقبة لا تسلم للمولى اذا كان عليه دين بحيث يربطه بالسب يجب ان لا يسلم له شئ من السب
وجه الاستحسان ان المولى انما لا يملك اخذ سب عبيد المديون اذا لم يعط العبد بازلهما
اخذ عوضاً بعد له فاما اذا اعطى بازدا ما اخذ عوضاً بعد له فانه ملك ذلك الا ترى انه
لو اشترى شيئاً من سببه مثل ممتته وعلمه دين جاز ذلك لانه اخذ بعوض بعد له واذا اشترى
هذا نقول غلة المثل اخذها بعوض وهو ما ترك على العبد من الاستخدام فانه كان للمولى ان
يستخدم عبيد المديون فاذا اخذ منه غلة المثل فقد ترك عليه الخدمة مكان اخذها ما اخذ
بعوض بعد له فصح اخذ خلاف ما زاد على غلة المثل لانه اخذ بعوض وانما كان للمولى
استخدام عبيد المديون لان العزما في هذا العبد ان كان حقاً للمولى فيه ملك فاذا كان
العبد مشتركاً بين اثنين لا يطل حق المولى فاذا كان له مجرد حق فاولى ان لا يطل حق المولى
في اخذ منه وقال في الايضاح والفاصل ان لا يجوز قبضه الغلة مع قيام الدين عليه لان
الدين مقدم على حق المولى في السب ولما استحسن اذا اخذ غلة مثله ان يجوز لان دينه
للعزما لان حقهم يتعلق بكاسبه ولا يحصل المسب الا بقا الاذن في الجان فاذا منعنا
المولى من اخذ محجر عليه في الجان فينسب باب الاشتاب **قوله** لانه لو لم يكن منه محجر
عليه فلا يحصل السب يعني ان المولى لو لم يكن من اخذ غلة المثل محجر على العبد حتى يستخرجه
ولا يحصل السب ميتاخر حقوق العزما الى ما بعد العتق غاية ما في الباب انه يباع رقبته
في الدين حينئذ ولكن ربما لا يفي ثمن رقبته بدونه ملزم ما قلنا ولا جرم لا منع المولى من
اخذ غلة المثل حتى لا محجر عليه يتجر ويتسع السب الذي هو محل حقوقه فيكون ذلك
براً قليلاً في حق المولى توسل به الى نفع كثير للعزما فيجعل ذلك كهدية اليه والضيافة
بلع المعاملة على خط **قوله** قال وان محجر عليه لم يحجر حتى يظهر حجج مناس اهل سوقه اي قال
المصنف رحمه الله

الذوري في مختصره وهذا في محجر الفصدي اما اذا ثبت محجر ضمنا فلا يشترط ضمن علم اهل
سوقه في عزل الوكيل حكاهما اذا باع المادون او وهبه من رجل فقصه الموهوب له محجر حكاهما
ولا يشترط علم احد وتام اللام فيه ما قال شيخ الاسلام علاي الدين الاستحسان في شرح
الفاقي واذا باع العبد المادون له في التجار واشترى فحقه دين ولم يلحقه ثم اراد مولا
ان محجر عليه فليس يكون المحجر الا في اهل سوقه ولو محجر عليه في بيته ثم باع العبد واشترى
وهو قد علم بذلك ببيعته وشراؤه جاز قال المحجر الخاص لا يرد على الاذن العام
والمحجر الخاص يرد على الاذن الخاص وهذا لان المحجر رافع لحكم الاذن فمجان
لمن ثباته لان الشئ يكون ناسخاً للمثله لا لما فوقه ولا وجه ان يرفع حكم الاذن
في حق من علم لان قيام الاذن في حق العامة يعارضه فتشع ثبوت حكمه الا ترى
انه لو اذن له بالمبايعه مع قوم ونهاه عن قوم ثم بايع مع قوم نهاه عن المبايعه معهم
فصح وجعل الاذن في حق بعض الناس اذنا في حق الكل ابتدا فلان يبقى حكم الاذن في
حق الكل عند المحجر الخاص اولى ولا نالوا علنا المحجر الخاص اذني الى الغرور بالناس لانهم
يهدون على الاذن الظاهر فيما يعونه ويسلون اموالهم اليه فلو عمل المحجر الخاص علمه اوي
الى الغرور في حقهم او الضرر وهو توى ما سلوا اليه فوجب ان لا يعمل دفعا للغرور عنهم قال
واذا انى المولى بعبد الى اهل سوقه فقال قد حجرت على هذا فلا يتابعون فان هذا محجراً
عليه لان هذا محجر عام مرتفع به حكم الاذن العام وان لم يحضر ذلك اهل السوق فلم
تسحله في حق الكل في حق من علم ومن لم يعلم وهذا لان الشرط هو اشتار الاذن
واشتار وهو ان يبلغ ذلك عاينهم اما علم الاحاد فلا يكون شرطاً لثبوت الحكم
لان كل واحد من الاحاد بل متى فشا ذلك ترك منزله البلوغ الى كل واحد من الاحاد
لا ترى انه يجعل في حق خطابات الشرع هذا فلا يكون العلم بالخطاب شرطاً في حق الناس
فانه بل متى فشا الخطاب ثبت الحكم في حق من بلغه او لم يبلغه وذلك لاننا وجعلنا

التبليغ الى الاحاد شرط ادى الى اخرج في حق المولى فوجب الاكفا بماوجب الاستنار
قال فان كان انا حضر ذلك من اهل سوقه رجل او رجلان لم يكن ذلك حجرا حتى
محضر الاكثر من اهل سوقه لان ذلك حجر خاص لا يقع بذلك الاشارة قال ولو
دعا الى منزله جماعة من اهل سوقه فاشهد همدانه قد حجر عليه كان هذا حجرا لان
الشرط هو التبليغ على وجه يقع الاستنار وهذا يحصل هذا الغرض قال ولو خرج
العبد الى بلد للجارة فاتي المولى اهل سوقه واشهد همدانه قد حجر عليه والعبد
لا يعلم بذلك لم يكن هذا حجرا عليه لان الاصل في الاذن والحجر هو العبد وانما
يثبت حكمه في حق غيره تبعا ولم يثبت حكمه في حقه لعدم العلم بذلك في حق غيره الا ان
ان هذا بمنزلة العزل في حقه وحكم العزل يثبت على العلم قال وان باع بعد
ذلك اهل سوقه او غيره همدانه فليكن لان حكم الاذن قائم وان علم العبد بذلك
بعد يوم او يومين فهو محجور عليه لان الحجر صحيح الا انه لم ينفذ لعدم العلم حتى لا
يؤدى الى الغرور فينفذ اذا علم بمنزلة عزل الوكيل وما اشترى وباع قبل ان يعلم
به فهو جائز لان حكم الحجر مقصور على العلم قال واذا اذن الرجل لعبد في التجارة
يعلم بذلك احد ولم يبيع ولم يشتر حتى حجر عليه يعلم منه بغير محضر من اهل سوقه
فهو محجور عليه لان هذا اذن خاص ورد عليه حجر خاص فعمل منه وهذا الاذن لو كان
بعماله منه لا يؤدى الى الغرور باحد ولو علموا بذلك قبل ان يقول حجرت كان الحجر
الحجر باطلا حتى حجر في اهل سوقه لانه صار عامما ولو لم يعلم به احد عن العبد ثم حجر
عليه والعبد لا يعلم به فاشترى وباع كان مادونا والحجر باطل لان حكم الحجر لا
يلزمه الا اذن قال واذا باع المولى العبد المادون وعلمه دن او ليس عليه دن
المشتري فهذا حجر عليه علم به اهل سوقه او لم يعلموا بذلك لو وهبه لرجل وتبناه
الموهوب له لانه انما تلك التصرفات باذن المولى وولايته وقد زال ولاية المولى

بغير ضرورة وهذا محجور ثبت حكما لا تصدق فلا يثبت على العلم وكذلك لو مات المولى قال واذا
اشهد المولى اهل السوق انه قد حجر على عبده وارسل اليه رسولا او كتب اليه كتابا فبلغه
الكتاب او اخبر الرسول فهو محجور عليه لان العلم قد رغب به لان قول الرسول لقول المرسل
ولذلك الكتاب من الغاب كالخطاب من الحاضر وسواء كان الرسول عدلا او غير عدل
لان الرسول ينقل كلام المرسل ولو اخبر بذلك رجل لم يرسله مولا لم يكن حجرا في قول
الى حقه حتى يخرج رجلان او رجل عدل يعرفه العبد وقال ابو يوسف ومحمد ان اخبر
بذلك رجل وامرأة اوصى او عبد صار محجورا عليه بعد ان يكون الحجر حقا وقد مر
في فصل القضاء بالمواريث واذا اذن الرجل لعبد في التجارة فاشترى وباع وهو لا يعلم
اذن المولى ولم يعلم به احد فهو ليس بمادون ولا محجور شيء من ذلك لان الاذن لا يسي
اذنا بدون العلم ولو امر المولى قوما ان يبيعوا فباعوا والعبد لا يعلم بالاذن كان شرا
سعيه جائزا هذا رواية المادون الكبير وفي رواية الزنادات لا يجوز وقد مر ذلك
في فصل القضاء بالمواريث ايضا وقال حنابلة في باب بيع الاب والوصي على الصغير
من زاداته رجل قال لرجل بعت عبدي هذا من ابني فلان بلدا قد هب فباعه
قال اخبر الان بذلك صار مادونا وصح البيع وان لم يخبر حتى باعه منه لم يصح
وذلك لو قال اذهب فاشتر عبدي ابني منه هذا او ذري في كتاب الوكالة في موضع
ذلك وقال في موضع يصح والحاصل ان الاذن لا يصح الا بالعلم ولذلك التوجيه فان
كان مقصودا لم يصح الا بالعلم وان كان تبعا لغرض وذلك المشيوع فضل وزيادة في
الحكم منه روايتان وكذلك لو قال لقوم يبيعوا عبدي فلانا فقد اذنت له في التجارة
ففعلا وهو لا يعلم انه على هذا ايضا هذا في الزيادة **قوله** قال ولو مات المولى
ارجن او حتى يدرك الحرب مرتد صار مادونا محجورا اي قال العدوي في
محضر وذلك لان الاذن تصرف غير لازم بدليل صحة الحجر بعد الاذن

وكل تصرف ليس يلزم كون له رايه علم الابتدائه سبيل من الفسخ في كل ساعة
وفي الابتدائه شرط اهليه المولى للاذن بالبقاء في هذه الاشياء ينعدم الاهليه فان
العبد محجور قال شيخ الاسلام علاي الدين الاسجاني في شرح الحاشي واذا اذن
الرجل لعبد في التجار ثم جئن المولى فان كان جنونا مطبقا بنجر العبد وان كان غير
مطبق لا بنجر لان التجار سأل على زوال ولايه المولى وبغير المطبوع يزول ولايه
المولى لان تفسير الجنون غير المطبق ان يوجد ساعة وسعد م ساعة او يوجد
يوما ويوزل يوما فاشبه النوم والاعمال ولهذا سقط به تالف الشرع عنه وهذا
لان الادمي لا يخلو عن نوع جنون ابدا فان الغضب نوع جنون والهمم الشديد
نوع جنون فلا يستقيم اعتبارها في ازالة الولايات واذا طبق حينئذ اعتبر لا متدا
الان ترى انه يعتبر في وضع تالف الشرع وتخلوا في تفسير المطبق روى عن محمد بن
بشير لان منادونه لا يوضع به دل التالف عنه لانه ان وضع عنه خطاب الصلاة
لا يوضع عنه خطاب الصوم وروى عنه في روايه انه قد رتب بنيه لان دل التالف
انما سقط عنه في هذه المدة لا ترى انه يلزمه الزكاه لو افاق فمادون السنه وعلى قاي
بول الى يوسف بنعي ان قد رتب السنه لانه يتنوع به وجوب الزكاه عنده وقال
شيخ الاسلام علاي الدين ايضا فان ارتد المولى ثم باع العبد او اشترى فان قيل المولى
اومات على ردته او حتى بدار الحرب وقضى العاصي لحاقه بجميع ما صنع العبد بعد
ردته باطل وان اسلم بعد ما لحق بدار الحرب ورجع او قبل ان يلحق بها فذلك جائز
له وقال ابو يوسف ومحمد دل ذلك جائز الا ما صنع بعد ما حتى بدار الحرب فان ذلك
يُطَّل اذا لم يرجع حتى قضى العاصي لحاقه واذا رجع قبل ان يقضى لحاقه فذلك جائز
لا خلاف بينهم ان تصرفات المرتد بعد كفاقه بدار الحرب تتوقف لانه يصير من
اهل الحرب واهل الحرب المولى في حقنا ولان لا يتقرر هذا الوصف له الا بالقضا

والغضب نوع جنون
والهمم الشديد نوع جنون

لا يخرج

لانه محتمل انه دخل دار الحرب للقرار ويحتمل انه دخل لا للقرار بل ليد من ترجيح احد الوصفين
ينفوض ذلك الى راي القاضي المجتهد فان وقع عنده انه لا يرجع بعض احكام الموت
فيعلم موته من ذلك الوقت فيزول ولايته من ذلك الوقت وان لم يقض به حتى يرجع
يجعل فان لم يكن وقبل اللحق بدار الحرب لا تتوقف عندها لانه لا يزول ولايته نفس
الردة عندها وعند اي حصفه سوف لانه يزول ولايته بنفس الردة زوالا موقفا من
بيانه في السير والمولى اذا كان امراة لا سوف تصرفاتها قبل اللحق بالاجماع وبعد
اللحق سوف لانها بمنزلة البسيع الموت بقرينة القضا وقال شيخ الاسلام علاي الدين
الاسجاني ايضا في شرح الحاشي واذا ارتد العبد المادون ثم باع او اشترى فان
مثل على ردته او مات بطل جميع ما صنع في بول اي حصفه رضي الله عنه وان اسلم جاز
وقال ابو يوسف ومحمد جميع ذلك جائز واصله ما ذكرنا في الحرايه اذا ارتد هل
سوف تصرفاته في اسبابه عند اي حصفه تتوقف وعند ما لا تتوقف والمادون
منزله الحر في اسبابه والمصرفات في اسبابه يكون على ذلك الخلاف قال واذا اسر
العدو عبدا ما ذرونا له في التجار واحرزوه بدارهم فقد صار محجورا عليه لانه
زال عن ملك المولى فان انقلت منهم او اخذ المسلمون فردوه عليه لم يعد مادونا
الا اذن جديده وان كان اهل الحرب لم يجز زونه في دارهم حتى انقلت منهم او
اخذ المسلمون فهو على ادنه وسنفس الاخذ هل يصير محجورا عليه بعضهم قال يصير
محجورا عليه على ما يس مسله الا بان لانه ينقطع نفع تصرفاته عن مولاه باخذهم الصحيح
انه لا يصير محجورا لان اخذهم بمنزلة الغصب قبل ان يجزوه بالدار والغصب
لا بنجر **قول** قال واذا ابقى العبد صار محجورا عليه اي قال العدوي في مختص
قال صاحب الهدايه وقال الشافعي بقي ما دون ما لم يدرك خلاف زفره لم يدكره
خراهر زاده في مسرطه وقال شيخ الاسلام علاي الدين الاسجاني في شرح الحاشي

وقال زفر لا يحجز الابق لنا ان يات به بطل تصرف المولى فيه مبطل اذ نه في التجار
 جنون المولى وسعه ولان يات به بوجب العقوبة عليه فعوقب ما عاده الحجر عليه
 الردة والحق بد ارحب احتجا بان الابق لا يمنع ابتداء الاذن فلا يمنع استدرا
 كالو غصبه غاصب قلنا الوصف غير مسلم لانه لا يجوز ان يتدنى الاذن للابق اليه
 ذهب شيخ الاسلام خواهرزاده في مسوطه والمعنى في الاصل انه يجوز تصرف المولى
 منه بالمعاوضات مجاز تصرفه منه بالاذن والابق لا يجوز تصرف المولى فيه
 بالمعاوضات فلم يحجز تصرفه منه بالاذن وبعض مشا خنا جوزوا ابتداء الاذن للابق
 ولم يجوزوا بقاء الاذن فيه والله ذهب شيخ الاسلام علاي الدين الاسحاوي في شرح
 الكافي وصححه صاحب الهداية و فرق بين الابتداء والبقاء فقال الابق دليل الحجر
 فكان محجورا عليه دلاله محلات ما اذن له ابتداء حيث يصح لان الصريح يقوئ الآله
 بيان ذلك ان الابق ينافي ما هو المقصود بالاذن وهو الاستتاع بتصرفاته فان
 المولى انما رضى بتصرفاته لتتفع راجع اليه لا الى العبد لان الانسان انما يشتري العبد
 ليتتفع به فاذا آل الامر الى هذا فالظاهر انه لا يرضى به سلون حجر من المولى اياه
 دلاله ولا يقال انما يجعل ذلك حجر اذا علم العبد ذلك قلنا العبد يعلم ان المولى يرضى
 بكونه ماذونا في حال يرجع نفع تصرفاته اليه ولا يرضى به في غير تلك الحالة فانه دلاله
 الحجر في حق المولى فهو دلاله العلم في حق العبد ونصل شيخ الاسلام المعروف خواهرزاده
 في شرح الماذون البير الجواب في الغصب فقال ان بقي للمالك امكان الاخذ بان كان
 الغاصب متقرا او كان له بينة عادة حاضرة على ذلك فانه يصح الاذن له لانه
 اذا بقي له امكان الاخذ فولاية المالك في رقبته ولسبه باقية فانه يبيع من الغاصب و
 عين يجوز فيصح الاذن وان لم يبق له امكان الاخذ بان كان الغاصب جاحدا لم
 يكن له بينة عادة فانه لا يصح الاذن لزوال ولاية البيع في رقبته ولسبه قال

والدليل على ان المذهب في الغصب ما قلنا ما قال محمد ان العبد المادون اذ اسرع العبد
 ولم يحرزوه بد ارحب فان قلت من ايديهم عادمادونا وان صاروا غاصبين لهذا العبد
 لانه بقي لهم امكان الاخذ ماداموا في دارنا لا لهم متهورون بد اربا ولهدا لا يملكون ثم
 قال وقال ايضا اذا باع المولى العبد المادون من عمره شرا فاسد ثم ان المشتري
 تبص بعد ما تقرقا بغير اذن المولى فانه بقي العبد ماذونا وان صار المسرى غاصبا له
 لانه لا يملك المشتري العبد تبصه بعد ما تقرقا بغير اذن البائع ثم بقي الاذن لنا
 فان له امكان الاخذ فان المشتري يقربان العبد ملكه ود محمد ان الغاصب للعبد
 المادون اذا حلف ولم يقيم لصاحب العبد بينه ثم ان صاحب العبد راعى عيبه
 بعد ذلك يبيع ويشترى مسكت فان اقام البينة بعد ذلك وقضى له فان العبد
 لا يكون ماذونا له ورؤية المولى عيبه يبيع ويشترى بمنزله الاذن اذا سكت ثم
 لم يثبت الاذن لما كان الغاصب جاحدا ولم يبق له بينة حاضرة مسب ان الجواب
 في الغصب على التفصيل الذي ذكرنا واذا ثبت ان الابق يمنع ابتداء الاذن منع
 البقاء ايضا لان بقاء الاذن حلم الابتداء ثم اذا عا د العبد من الابق هل يعود مادونا
 ام لا قال شيخ الاسلام خواهرزاده في مسوطه لم يدرك محمد والكتاب اي في الاصل
 ثم قال وقد اختلفت المسامخ فيه قال بعضهم بانه لا يعود مادونا لانه زال ولا يبيع
 بالابق معتبرا لزوال ولاية السع بزوال ملكه ولزوال ولاية بيع المولى بزواله
 عن ملكه ثم عا د العبد الى قديم ملكه لا يعود مادونا فلهذا هذا ومنهم من قال
 يعود مادونا لان الابق لم يزل ملك المولى الا انه مع قيام ملكه حجر عقوبة له على
 عصيانه فاذا عا د الى طاعه المولى وثاب سقط عنه العقوبة قال خواهرزاده في الصحيح
 ان لا يعود مادونا لانه وان لم يزل عنه ملك المولى زال عنه ولاية البيع على البنا ت
 فانه اذا باع الابق لم يحز بيعه سوا عا د من الابق او لم يعد فيعتبر بما لوزال

الملك ولو زال الملك ثم عاد لا يعود الاذن فلا اذا زال ولاية البيع على الثبات ثم عاد
 وقال شيخ الاسلام علاي الدين الاسجاني في شرح الحا في فان بايعه رجل ثم اختلفا
 فقال المولى فان ابقا وقال الذي بايعه لم يكن ابقا لم يصدق المولى على اباقة الابينة
 لانه يدعي الحجر بعد الاذن ولان الظاهر شهد للآخر لان الغالب في العبد الانقياد
 والطاعة دون التمرد فان قام المولى بالبينة انه ابق منه الى موضع كذا واقام الذي
 بايعه البينة ان المولى ارسله الى ذلك الموضع لم يشرى منه ويبيعه فالبينة بينه وبينه الذي
 بايع العبد ايضا والعياض ان تكون البينة بينه وبين المولى لانه هو المدعي الا ترى ان
 القول قول الآخر ولكن نقول بان بينه وبينه الذي بايع العبد اثباتا لانه ثبت
 طاعة العبد وكونه مادونا ظاهرا وفي الحقيقة غرضه اثبات استحسان
 رقبته بالذين والمولى ثبت الا باق ظاهرا وفي الحقيقة غرضه نفى الاستحسان
 والبيئات حجة المدعين فان قول بينة من هو مدعي من دل وصا ولي
قوله قال واذا اولدت المادونة من مولاها فذلك حجر عليها اي قال القدر
 في مختص وهذا استحسان والعياض ان لا يصير محجور وبالقياس اخذ زفر
 فداد في شرح الاسلام خواهر راده في مسوطه ولفظ الجامع الصغير محمد عن يعقوب عن اي
 حسنه انه قال في الجارية تكون للرجل باذن لها في التجار فاستدانت دنائتها من قمتها ثم دبرها
 مولاها قال هي مادونة لها في التجار على حالها والمولى ضامن لقمتها للغرما وان كان وطئها لها
 يولد ولم يدبرها فذلك حجر عليها والمولى ضامن لقمتها للغرما الى هنا لفظ اصل الجامع الصغير
 وانما لم ين المديبر حجرا لانه ليس بمناف للاذن الا ترى انه لا يمنع ابتداء الاذن فلان لا يمنع
 البقا اولى وليس رافع للاذن ايضا دلالة لان المدعي لا يمنع من الخروج الى الكواج والله
 المديبر ضمن قيمه المادونة لانه ائلف رقبته على الغرما لانه قبل المديبر كانت تباع في بينهم
 فالتدبير ابطال ذلك واما اسناد المادونة فالقياس ان لا تكون حجرا عليها لانه لا يمنع

ابتداء الاذن فان من اذن لام ولد في التجار صح فلان لا يمنع البقا اولى لان البقا سهل من
 الابتداء ما ساء على المديبر وجه الاستحسان الاسيلا دحجرا عليها دلالة لان المولى لا يمنع
 من الخروج ومنع ام ولد من الخروج والبروز كان الاسيلا دحجرا عليها ومنعها عن
 الخروج ولا يثنى التجار الا بالخروج والانتشار في الارض قال تعالى فانتشروا في الارض
 وابتغوا من فضل الله وهي قد منعت من الخروج والانتشار كانت محجور وليس لذلك
 تدبير المادونة لان التدبير لا يمنع الخروج الى الكواج فلم يوجد الحجر لا صرحا ولا دلالة
 وليس لذلك اذنه لانه ولد في التجار ابتداء لان دلالة الحجر لا تعبر مع صريح الاذن
 لان الصريح اقوى من الدلالة ولان المولى ضامن قيمه المادونة للغرما الاسيلا دلالة
 المرف رقبته على الغرما ما ملنا **قوله** قال واذا استدانت المادون لها الثمن قمتها
 ندبرها المولى فهي مادون لها على حالها اي قال في الجامع الصغير وذلك لان التدبير
 لا ينافي الاذن ولكنه ضامن لقمتها وقد مر البيان فافادنا وضع المسئلة في الثمن القته حتى
 يعلم ان المولى لا يضمن الا القته لا الزادة عليها وان استدانت الثمن القته وقوله
 بين حكميها اي من حلي الاذن والمديبر **قوله** لما قرأه في ام الولد اشار الى
 قوله لا تلافه محلا تعلق به حق الغرما **قوله** قال واذا حجر على المادون فاقرا جاز
 ثانيا في يد من المال عند اي حسنه رضي الله عنه اي قال القدر في مختص وقامه
 منه وقال لا يصح اقرا لهما ان المنفذ لاقرار هو الاذن وقد بطل بالحجر للمنافاة بينهما
 لا يصح اقرا بعد الحجر ويده التي عبارة عن يد المصير لم يصح مصير ما في يد
 عن التصرفات بالاجماع ولهذا اذا باع او اشترى بعد الحجر لم يصح مصير ما في يد
 منزله المنتزع من يده ولو انتزعه المولى من يده حقيقته ثم حجر عليه ثم اقر بذلك لم يصح
 كذلك هذا وقد لا ينفذ اقرا في حق رقبته حتى لا تباع رقبته باقرار بالدين بعد
 الحجر نصا رها لو اقر المادون بما في يد غير المولى بعد ما باعه المولى او وهبه لآخر

والناس ما قال لان هذا اقرا المحجور وافرار المحجور باطل ما اذا كان محجورا محجرا اضلي
وهذا لانه ما يحجر بنجر عن التجارات اجتمع وافرار لو صح انما يصح لانه من توابع التجار
وضروراته ومتى المحجور ما وصل في الباب بنجر عما هو تابع ضروري ولا يحسنه ان
المصحح للاقرار هو اليد على الاشياء ولهذا لا يصح اقراره فيما انتزعه المولى واليد على
الاشياء بعد الحرجين ما كانت قبل الحرج لان ثبوته للمولى هو الفراغ عن حاجته ولم يوجد
لان اقراره بما في يده دليل حاجته اليه وهذا لان الحرج انما يعمل في حق المصروفات المستقبل
لا في حق المصروفات الماضية وحقوقها والاجماع فانه اذا بقي من حقوق التصرفات
الماضية من الايقاع والاستيفاء والرد والاسترداد يكون ذلك اليه لانه قد يحجر عليه
وسبق حقوق التصرفات وعنده بعضه عليه للناس وبعضها له على الناس فلو قلنا بكل
الحجر في ذلك اذى الى ابطال حقوق الناس ومتى بقي ما لمالك ذلك بعد الحرج ملك
الاقرار به في حاله الاذن بخلاف المنتزع من يده حيث لا يصح اقراره به لان يد المولى
ثابتة عليه خلا وحقيقته وخلاف اقراره في حق رقبته لان ملك المولى ثابت فيها
فلا يجوز القول بزوالها عنه بلا رضاه وليس السبب لذلك لان شرط ثبوت الملك للمولى
فيه فراغه عن حاجته العبد ولم يوجد بخلاف اقراره بما في يده بعد ان بيع لان بيد
الملك بوجوب تبذل العين في عرف في قصه برهن رضي الله عنها فلا يبقى الاذن ولا
اشئ الذي ثبت حكم الملك لان ملك المولى قد زال الا ترى بعد ان بيع لا يبقى خصما
في التصرفات التي اشترها قبل الحرج من التسليم والتسليم والرد العيب والاسترداد
قال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده في مبسوطه واذا حجر الرجل على عبده المادون
له في التجار تباع بعد ذلك واشترى او استاجرا او اجر بعض رقيقه او اجر نفسه كان
ذلك باطلا في قولهم جميعا لا يلزم العبد من ذلك دليل ولا لغيره لانه باع واشترى
واستاجر وهو محجور وهذه المصروفات من العبد المحجور باطل سواء كان في يده سبب اذ

بن وهذا الاجماع فاما اذا اقر بالدين او بالعين هل يصح اقراره هذا على وجهين اما ان يكون
في يده سبب الاذن او لم يكن فان لم يكن في يده سبب الاذن فانه لا يصح اقراره للحال
حتى لا يواخذ به للحال سواء كان عليه دين او لم يكن عندهم جميعا اما عند ابي يوسف
ومحمد فلا يوجب اقراره بعد الحرج وان كان في يده سبب الاذن فاذا لم يكن في يده اولي
واما على قول ابي حنيفة فلا يوجب اقراره انما يصح للحال بعد الحرج اذا كان في يده سبب الاذن
لبقا اثر الاذن فاما اذا لم يكن في يده سبب فانه لا يصح اقراره لانه زال الاذن والاثر
جميعا ولا بد لصحة اقرار العبد من احدهما فاذا كان في يده سبب الاذن فهذا على
ملته اوجه اما ان كان له فارغا عن دين الاذن او كان كله مشغولا بدين الاذن او كان
بعضه فارغا عن دين الاذن وبعضه مشغولا كان كان كله مشغولا بدين الاذن
فانه لا يصح اقراره في حق السبب الذي في يده حتى لا يشارك المقر له بعد الحرج عما
الاذن في سبب الاذن بل يكون جميع السبب لغرم الاذن لو جهن احدهما ان
دين الحرج مع دين الاذن لم يتساويا لانه وجب احدهما في حالة الاطلاق من كل وجه
والاخر وجب في حالة الاطلاق من وجه وفي حاله الحرج من وجه بمنزله دين الصحة
من دين المرض ودين المرض الواجب باقرار المريض مؤخر عن دين الصحة حتى اذا
كان مال المريض كله مشغولا بدين الصحة لا يصح اقراره بدين المرض فذلك هذا
والثاني ان اقرار العبد بعد الحرج اذا كان في يده سبب الاذن بمنزله اقرار الوارث
على مورثه لان صحة اقرار العبد للحال باعتبار ما في يده من السبب عند ابي حنيفة
لا باعتبار انه مكلف حتى لو لم يكن في يده سبب لا يصح اقراره للحال باقرار الوارث
على مورثه انما يصح باعتبار ما في يده من التركة لا من حيث انه مكلف حتى لو لم يكن في يده
شي من التركة فانه لا يصح اقراره على المورث ثم الوارث اذا اقر بدين المورث فانه لا يصح
لميرك الميت شيئا واذا ترك فانه يصح اذا كان فارغا عن دين الميت وان كان كله

قوله
اقرار الوارث بدين على الميت
فان تركه يصح ان كان فارغا
عنه الدين

شغولا بدن الميت فانه لا يصح فذلك هذا وان كان بعض ما في يد فارغا عن دين الدين
وبعضه مشغولا صح اقراره عند ابي حنيفة بقدر الفارغ عن دين الاذن على العبار
جميعا اما على العبار الاولى فلان دين الحجر من دين الاذن بمنزله دين الصحة من دين المرض
ثم مال المريض اذا كان مشغولا بدن الصحة وبعضه فارغا صح بقدر الفارغ عن دين
الصحة فذلك هذا واما على العبار الثانية فلان اقراره بعد الحجر بمنزله اقراره الوارث على
مورثه وبعض تركه الميت مشغول بدنه وبعضه فارغ فان اقرار الوارث على الميت يصح
بقدر الفارغ من الدين فذلك هذا وعند ابي يوسف ومحمد اقراره بعد الحجر
باطل لا يلزمه من ذلك قليل ولا كثير في الاحوال كلها وما قاله لا قياس وما قاله ابو حنيفة
استحسان وهذا كله اذا كان العبد باقيا في ملكه فاما اذا خرج عن ملكه بالبيع او الهبة
فانه لا يصح لا تجارته ولا اقراره عندهم جميعا سواء كان في يده لسبب او لم يكن
قوله فلا يبقى ما ثبت بحكم الملك اى لا يبقى للعبد المادون بعد بيعه ما ثبت له
من الاذن قبل البيع بحكم انه ملك المولى فلا جرم لم يصح اقراره بما في يده بعد البيع
لعدم بقاء الاذن **قوله** ولهذا لم يكن خصما فيما باشره قبل البيع ايضا لقوله فلا
يبقى ما ثبت بحكم الملك وقوله قبل البيع ظرف لقوله باشره **قوله** قال واذا الزمه
ديون محيط بآله ورفقته لم يملك المولى ما في يده ولو اعتق من سببه عبدا لم يعتق عند
ابي حنيفة رضي الله عنه ولا يملك ما في يده ويعتق وعليه قيمته اى قال القدوري
في مختصره ومعنى قوله وعليه قيمته اى على المولى قيمة العبد المعتق للغير ما ان كان المولى
موسرا وان كان معسرا فللعزما ان يضموا العبد المعتق ويرجع هو بذلك على المولى
صريح الراجح في مختصره وقال في اشارات الاسرار الدين المحيط برقبته المادون
منع ملك المولى في السبب عند ابي حنيفة رضي الله عنه خلافا لما وجه قولهما ان دين
العبد المحيط لا يمنع ملك المولى في سبب العبد لوجود سبب استحقاق المولى لسببه

ملك الرقبته الا ترى ان المولى يملك اعناق المادون وان كان الدين محيطا برقبته وسببه
فعلم ان سبب الاستحقاق في السبب موجود وكذا يملك وطء امته المادون لها
خلافا للدين المحيط بالزكوة حيث منع ملك الوارث لان ثبوت الملك للوارث على
سبيل النظر للميت فان صرف تركه الى الاقرب فلا قرب انتفع للميت فلا جرم قدّم
الدين على الارث لان الصرف الى الدين اولا انظر للميت لان الدين حائل بينه وبين
الجنة فترتب ثبوت الملك للوارث على قضاء الدين وفما نحن فيه ملك المولى في سبب
العبد ما كان نظرا للعبد بل كان حقا للسيد سبب ملك الرقبته فملك المولى السبب ولم
ينع تعلق قضا الدين به اذ القضا ممكن معه ووجه قول ابي حنيفة ان الاصل في سبب
العبد المادون ان يكون هو اولى به لان السبب للناصب لوقوع التصرف له يحصل
الاسباب اولا للعبد ثم تنتقل الى المولى من جهة من طريق الحكم اذ فرغ السبب عن
حاجته فانتقل المال من جهة الميت الى الوارث ثم من الميت اذا كان محيطا بآله
ينع انتقاله الى الوارث فذلك دين العبد اذا كان محيطا بسببه يمنع انتقاله الى المولى
وحققت ان المولى المادون له في التجارة مع علمه ان الناس لا يبيعونه اذ لم يقض ديونهم
من سببه جعله اخضع بمكاسبه فماله بفضل سببه عن دينه لا يملكه المولى فاذا
ثبت ان الدين المحيط بمنع ملك المولى في سبب العبد المادون لم يملك المولى اعناق
عبد من سببه لانه لا يعتق فيما لا يملكه ان ادم وعندهما لما ملكه المولى صح اعتاقه
وهذا معنى قوله فاعتق فرعتاه اى فرعتاه الملك وعندهما يضمن قيمته للغير ما
لانه انك لا تعلق به حق العزما وتام البيان ما قال الامام الاستحبابي رحمه الله
في شرح الطحاوي وان صار في يد المادون له في التجارة من تجارته عبدا فاعتقه
مولا فان لم يكن على العبد دين جازعتقه وخرج من تجارة العبد وان كان عليه
دين كان الدين غير مستغرق برقبته وبما في يده يجوز عتقه ايضا ويضمن قيمته

للعزما لانه ائلف علمه لسيده وان كان الدين مستغرقا رقبته وما في يده فاعق عبد عبد
فانه لا ينفد عتقه عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعند ما ينفد واصل المسئلة ان
الدين اذا كان محيطا برقبته وما في يده منع ملك السيد عند ابي حنيفة وعند ما لا يمنع
وكان ابو حنيفة يقول او لا ان الدين وان كان غير محيط بمنع ملك السيد ايضا ولا
ينفد عتقه في عبد عبد ثم رجع الى ما ذكرنا ولو ان الدين سقط بوجه من الوجوه
او باجواز ذلك من المولى نفد عتقه لان الحق في حقه نافذ الا انه في حق العزما
لا ينفذ فاذا سقط حقهم ينفذ وذلك الوارث اذا اعق عبد من التركة وعلى
الميت دين مستغرق فانه لا ينفذ عتقه ثم اذا سقطت الديون بوجه من الوجوه
نفذ عتقه وان كان الدين غير مستغرق نفذ عتقه ويضمن قيمته للعزما وكان ابو
حنيفة يقول او لا لا ينفذ عتقه وكذلك الموصي له اذا اعق عبد الموصي به وعلى
الميت دين مستغرق فلا ينفذ عتقه ولكن اذا ملكه بعد ذلك نفذ عتقه وذلك عند
ابي حنيفة المرتد اذا اعق عبد لا ينفذ وان اسلم بعد ذلك نفذ لدا في شرح
قوله وهذا اية كماله اي ملك الاعاق ووطء الجارية اية كمال ملك المولى
الرقبة **قوله** والنظر في ضده عند احاطة الدين اي النظر للورث عند احاطة
الدين بالتركة في ضد الملك للورث وهو ان لا يثبت الملك له **قوله** على ما قرناه
اشارة الى ما ذكر قبل ورقه بقوله لان المولى انما يخلقه في الملك بعد فراغه عن
العبد **قوله** مشغول بها اي كجاءه العبد **قوله** فلا يخلقه فيه اي لا يخلقه
المولى العبد في السب المحيط به الدين **قوله** وان لم يكن الدين محيطا به جاز عتقه
في مولا جميعا يعني اذا لم يكن دين العبد المادون محيطا جاز اعاق المولى عبدا
من سب المادون قال في يوع الجاهل مع الصغير محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل
اذن لعبد في التجارة فاشترى عبدا مساويا للفا وهو مساوي للفا وعلى الاول الف

درهم دين فاعق المولى العبد المشترا فعتقه جاز وان كان الدين الف درهم مثل قيمتها
لم يجز عتقه وقال ابو يوسف ومحمد عتقه جاز في الوجهين جميعا وذلك لان الدين اذا لم
يكن محيطا برقبه العبد وما في يده لا يمنع ملك المولى بالاتفاق الا في قول ابي حنيفة او لا
قال الصدر الشهيد في شرح الجامع الصغير وكان سفيان بن عيينة يقول ما ناعا الا انا لو كنا
بهذا نوذي الى امر محال لانه يودي الى ان لا يقع الملك له في السب الكثير بسب دانق
ولهذا لم يمنع في التركة للورث والمستغرق يمنع **قوله** عن قائله اي عن قليل الدين
قوله ما هو المقصود من الاذن وهو الانتفاع بحسب المادون **قوله** قال واذا باع
من المولى شيئا جاز قيمته جاز اي قال القدوري في مختصره وتامه وان باعه بقصان
لم يجز اعلم ان العبد المادون المديون اذا باع من مولا شيئا مثل قيمته جاز باتفاق
اصحابنا جميعا لان البيع مفيد اما عند ابي حنيفة فلانه ينفذ ملك الرقبة والنصف
في السب لان دين العبد يمنع ملك المولى في السب والسبع انا الملك فيه واما عند
ابي يوسف ومحمد فلانه يستفيد ملك اليد والنصف في سب العبد ويجوز ان
يثبت للعبد على مولا دين لانه مفيد بحق العزما كما ثبت الملك له في سبه ولهذا لو
استهلك المولى شيئا من سب عبد المادون المديون ضمنه للعبد فصار بيع المضارب
مال المضاربة من رب المال لانه يستفيد النصف بخلاف ما اذا لم يكن على العبد
دين حيث لا يجوز بيعه من مولا لانه ليس بفيد لان مولا يملك سبه رقبته وتصرفا
هذا اذا باعه مثل القيمة اما اذا باعه من مولا باقل من قيمته بان حائى في الثمن هل
يجوز ان لا اطلق القدوري الجواب في مختصره فلا ذكر الخلاف قال وان باعه بقصان
لم يجز وقال الامام الاسخاوي في كتاب المادون من شرح الطحاوي والعبد المادون
له في الشفعة فيما بينه وبين مولا وهو منه ومن غيره كما ذكرنا به المولى اذا باع دارا
فحب دار العبد ان لم يكن على العبد دين فلا شفعة له لانه لو اخذه اخذه لمولا

والاصل ان كل من باع أو بيع له فلا شفعه له وان كان علمه من اخذ الدار بالشفعة وكذلك لو
باع العبد دارا والمولى شفيعا ان كان العبد لاد من علمه فلا شفعه له لانه بيع له وان كان
علمه من اخذ الدار بالشفعة ولو اشترى العبد دارا والمولى شفيعا فان لم يكن علمه من
فالدار للمولى ولا حاجة الى الاخذ بالشفعة وان كان علمه من فله ان يأخذها بالشفعة
ولو ان المولى باع دارا من العبد ان لم يكن علمه دين فلا يكون سقا وان كان علمه من فالباع
جائز ويأخذ الشفع ان كان مثل قيمته او اقل وان كان اكثر من قيمته فالباع باطل عند ابي
حسفة ولا شفعه فيه وقال ابو يوسف ومحمد المولى بالخيار ان شاء بطل الزيادة ويجوز البيع
ويأخذ الشفع باسم للعبد وان شارد الباع فلا شفعه للشفيع الا ان يأخذ بجميع الثمن
وان كان على العبد دين فباع دارا من المولى ان كان اكثر من قيمته او مثلهما جاز ويأخذ الشفع
الدار بالشفعة وان كان اقل من قيمته فالباع فاسد عند ابي حنيفة ولا شفعه فيها وعند
الحاجب لا يجوز ويأخذ الشفع الدار بالقيمة ان شا الى هنا لفظ شرح الطحاوي فاعلم هذا
ان جواب القدوري وقع على مذهب ابي حنيفة خاصة ولهذا قال صاحب الهداية بعد
هذا وقال ابو يوسف ومحمد ان باعه بشفعة يجوز البيع ويخبر المولى ان شازال
الحاجب وان شافق اى مسح البيع وقال شيخ الاسلام ابو بكر المعروف خواهر زاده في
شرح الماذون الكبير اذا باع العبد من مولا عينا من اعيان سبيه باقل من قيمته
يتغابن الناس في مثله او لا يتغابن الناس في مثله فالباع جائز ويقال للمولى انت بالخيار
ما دام العين قائما ان شئت بلغ الثمن الى تمام قيمة العين وان شئت فانقض البيع قال
هذا درمي الكتاب ولم يحك فيه خلافاي در محمد في كتاب الماذون ثم قال قالوا ما دل
في الكتاب قول ابي يوسف ومحمد فاما على قول ابي حنيفة فالباع لا يجوز وان بلغ المولى
الثمن الى تمام القيمة ثم قال وعلى هذا الخلاف اذا اشترى العبد من مولا سيارا
في الثمن ما يغابن الناس في مثله او لا يغابن وعلمه دين الى هنا لفظ خواهر زاده

قال في المختلف وهو نظير اختلافهم في بيع المريض عتقا من وارثه انه لا يجوز عنده اصلا
لا يجوز المحاباة والجامع التهمة وقرئ ابو حنيفة سنها في حكم وهو ان البيع مثل القيمة ههنا
يجوز وفي المريض لا يجوز لان نفس الاثارة بالعين فيه تامة والتامة ههنا في النقضان
وقال شيخ الاسلام علاي الدين الاسحاني في شرح الكافي والصحيح انه يصح على قول الكل
لان المولى سبيل من تخلص له نفسه بالقيمة بدون البيع فلان يكون ذلك بالبيع اولى
ولو ان المولى اخذ واستهلك فعليه الثمن بتمام القيمة لان المولى يخرج من تميم القيمة ومن نقض البيع في
استهلك تعدد ونقصه فيلزمه تميم القيمة **قوله** لانه شتم في حقه اى في حق المولى يعنى العبد
شتم بالميل الى مولاة واشار على الغرما فلهذا لم يحزم بيعه من مولاة بالعين اليسيرة للمريض اذا باع
شيئا من التركة المستغرقة بالدين محاباة يسيرة لا يجوز البيع لان من كان متهما في حق الغير غير سبط
على التصرف من حقه مستوى في حقه المحاباة اليسيرة والفاضة لتمل التهمة كالتشاهد في حق
بهم لا قبل شهادته بالليل والليل **قوله** خلاف ما اذا احاط الاجنبي عند ابي حنيفة يتعلق بقوله
لم يحزم يعنى ان المحاباة اليسيرة مع المولى ليست معقوفة للتهمة ومع الاجنبي معقوفة لعدم التهمة
قوله وخلاف ما اذا احاط المريض من الوارث مثل ممتة هذا هو من الشرح رحمه الله فان المحاباة لا تكون
الافاق من القيمة واصل المسئلة خلاف ما اذا باع المريض هو الصحيح والاول فاسد لان المحاباة مثل القيمة
لا تشي محاباة **قوله** وخلاف ما اذا احاط المريض من الوارث مثل ممتة حيث لا يجوز هذا يروى
برون الوار وجه الواو ان قال ان العبد اذا باع من مولاة بشفعة لم يحزم التهمة واذا باع منه مثل
القيمة جاز لعدم التهمة خلاف بيع المريض من الوارث مثل القيمة حيث لا يجوز اصلا لا يجوز
النقضان لان التهمة في سعة من الوارث في اثار العين والتهمة قايمة كلف ما كان البيع وفي
بيع من المولى التهمة في النقضان مجاز البيع مثل القيمة ولم يحزم النقضان بغير الفرق وهذا
لان حق الورثة متعلق بعين التركة وحق الغرما بالمالية ولهذا كان للورثة حق استخلاص التركة
اذا دون الغرما من غير التركة وهذا هو الصحيح على رواية الواو وجعل بعضهم ذلك

ص

متعلق ما اول المسئلة وهو قوله واذا باع من المولى شيئا مثل قيمته جاز فاما اذا روى قوله خلا
ما اذا باع المريض بدون الوافا قال بعضهم انه متعلق بحلم قوله خلاف ما اذا باع الاجنبي
اي انه يجوز في كل حال يسير كانت المحاباة او فاحشة او كان البيع مثل القيمة وبيع المريض
من وارثه لا يجوز عند ابي حنيفة في كل حال من هذه الاحوال ثم قال وهذا وجه فاقول
لا وجه لهذا عندى لان المعلوم من قوله خلاف ما اذا باع الاجنبي جواز البيع بالمحاباة يسير
كانت او فاحشة ولا يرد عليه استثنا لبيع المريض من وارثه مثل القيمة لانه لا دلالة للبيع
مثل القيمة على المحاباة فلا يحتاج اذن الى الفرق تعلم ان الوجه هو الرواية بالوارث في سماعنا
في تحتنا بخطنا **قوله** وعلى المذهبين السير من المحاباة والفاختن سوا يعنى على مذهب
وعلى مذهب ابي يوسف ومحمد هما سوا يجوز البيع عندهما يسير كانت المحاباة او فاحشة ولان
يخير المولى من تميم القيمة او نقض البيع وعند ابي حنيفة لا يجوز بيعه من مولاة بالمحاباة اصلا
يسير كانت او فاحشة **قوله** ووجه ذلك ان الامتناع لدفع الضرر عن الغرما وهذا يدفع
الضرر عنهم اى وجه جواز البيع مع تخيير المولى ان الامتناع في البيع بالعصان لو كان فالاول
لحق الغرما دفعا للضرر عنهم وبالقول بجواز البيع مع تخيير المولى من ازاله المحاباة ونقض
البيع يدفع الضرر عن الغرما فلا حاجة الى القول بامتناع البيع اصلا وذلك لان تعلق حق
الغرم بكسبه لا يمنع من صحة تصرفه ونفاذه اذا كان مراعاة حق الغرم ممتنا مع نفاذ العقد
وهو بمن الزيادة في الثمن غير اننا خيرنا المولى لانه تغير عليه شرط عقد فاشبه المريض
مرض الموت اذا باع من الاجنبي شيئا باقل من قيمته وعلبه دين مستغرق انه يخير من التبليغ
الى تمام القيمة او النسخ لانه اذا قال شيخ الاسلام علاى الدين في شرح الكافي ثم ورد على
قوله ان بيع العبد من مولاة بنقصان يجوز سواء كان في بيع العبد من الاجنبي بالمحاباة احد
ان العبد المادون المدون اذا باع من مولاة بمحابة يسير يجوز البيع عندهما ولان يومئذ
المولى بازاله المحاباة ولا تسلم المحاباة له بل باع بمحابة يسير من الاجنبي يجوز البيع ولا

يومئذ بازاله

يومئذ بازاله المحاباة وتسلم المحاباة للاجنبي وجه الفرق ستمان البيع بالغبن اليسير منه معنى التبرع
لاختلاف المقومين فيه فدخل في تقوم البعض دون البعض فجعل تبرعا في حق المولى القيمة
الميل من العبد اليه فلم يصح لان تبرع المادون لا يصح فيزول ذلك بازاله المحاباة واعتبر بها
لا تبرعا في حق الاجنبي لعدم القيمة فصح والماتى انه اذا باع من مولاة بمحابة فاحشة يجوز البيع
عندهما ويومئذ المولى بازاله المحاباة واذا باع من الاجنبي بمحابة فاحشة لا يجوز البيع اصلا
عندهما وجه الفرق ان البيع بالمحابة الفاحشة ليس بداخل تحت الاذن عندهما كما في
الوديل والوصى والاب فلم يخبر سعة مع الاجنبي لعدم الاذن من المولى خلاف المحاباة اليسير
فانه اذا خلعت تحت الاذن وجاز البيع بالمحابة الفاحشة مع المولى لوجود الاذن مقتضى اتمام
المولى على البيع الا ان المحاباة لم تسلم للمولى لتعلق حق الغرما بالمريض مرض الموت اذا باع من
الاجنبي وحابى وعلبه دين فان الاجنبي يومئذ بالتبليغ الى تمام القيمة لانه هذا **قوله** وهذا
الفرق ان على اصلهما لفظ التثنية وهو الصحيح وقد بينا الفرق في بعض النسخ وهذا الفرق
لفظ الافراد وضم الفاء ورفع النون اى هذا الفرق وانما قيد بقوله على اصلهما لان على مذهب
ابى حنيفة لا يحتاج الى هذين الفرقين لان بيع العبد من مولاة يغني لا يجوز اصلا عند ابي
علي ما هو اختيار صاحب الهداية ولانه يحتاج الى الفرق من وجه اخر وهو ان بيعه من الاجنبي
مثل القيمة وبمحابة يسير او فاحشة يجوز عند ربيعة من المولى لا يجوز بالمحابة اصلا يسير
او فاحشة وجه الفرق ان العبد مريض حكما صحيح حقيقة فجاز البيع من الاجنبي بالمحابة لانه
كانت لونه صحيحا من وجه كالحرة ولم يجز البيع بالمحابة اصلا من المولى لونه مريضا حكما منزله
الارث من المورث توفير على الامر من خطهما الى هذا اشار شيخ الاسلام خواهر زاده في
شرح المادون البير **قوله** قال وان باعه المولى شيئا مثل القيمة او اقل جاز البيع اى قال
المدورى في مختصره وتماه منه فان سلمه اليه قبل قبض الثمن بطل الثمن فان سلمه في يد
سوى الثمن جاز الى هنا لفظ المدورى رحمه الله قال شيخ الاسلام علاى الدين الاسيحاى

في شرح الكافي ولو كان المولى هو الذي باع متاعه من العبد مثل القية او ما قل منها فالبيع جائز لانه
يسلم للعبد ما اشترى والمولى ما قبض من الدراهم وصار هذا بمنزلة بيع العين العين عند
التقابض لان الدراهم ما يتعين القبض فيصير مفيدا استحقاقي شي لم يكن ثابتا قبل ذلك
ولمولى ان يجبس المبيع حتى يستوفي الثمن لان قضيه البيع هو ان يسحق تسليم كل واحد
العوضين بمقابلته العوض الاخر فان دفع العبد الثمن وسلم المولى المتاع فلا يجزى للعزما على
الثمن لانه ما ابطال حقه بل نقل من محل الى محل ولو سلم المولى المبيع او لا قبل ان يقبض منه
الثمن والثمن دين على العبد فقبض العبد ما اشترى جائز وهو للعزما ولا شيء للمولى من الثمن
وقد روى عن ابي يوسف ان له ان ياخذ الثمن وفي رواية يسترد المبيع ومثله لاستيفاء
الثمن لما ذكرنا ان البيع الذي جرى بينهما صحيح وقضيه استحقاقي الثمن في مقابلة ما
ملكه والقول بالاستحقاق مفيد لانه لم يكن مستحقا قبل ذلك وليس فيه ابطال حق العزما
بل فيه نقل حقه من محل الى محل فاستقام القول به وفي ظاهر الرواية قال بطلان الثمن
لانه لا يستقيم استحقاق الدين على العبد من قبل المولى لان قاعدته استحقاق ما ليس
ومنافعه بواسطه البيع والاستسعا وهذا حاصل للمولى قبل وجوب الدين على العبد اما
استحقاق عين من اعيان كسبه عليه فانه يستقيم لان يد المولى قاصرة عن كسبه حتى العزما
فجاز ان يستحقه بعارض سبب وقبل تسليم المبيع لا نقول باستحقاق الدين عليه لان البيع
يتم بينهما بالتقابض وعند ذلك يصير بيع العين بالعين ولان الدين تعلقا بالعين قبل
التسليم وهو المبيع الا ترى ان له ان يحسبه لاستيفائه فصار له شبهة باستحقاق العين
فاذا سلم ذهب التعلق به اصلا فصار ديناً مرسلأ فائدة الدين المرسل ما قلناه ولا
يفيد من ذلك الوجه في حق المولى ولو كان الثمن عرضا كان المولى احق بذلك من العزما
لما ذكرنا انه يستقيم استحقاق عين من اعيان كسبه في حق المولى كما في شرح الكافي
وجاز ان يكون للمولى حق في الدين اذا كان يتعلق بالعين جواب سؤال ان يقال

بلغ المقابلة على خط
المصنوع لله

اداسلم المولى المبيع الى العبد بل ينقض الثمن بطل الثمن لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً فان سئل
هذا ان لا يكون له ولاية اسلاك المبيع لاستيفاء الثمن فقال في جوابه قبل قبض الثمن للمثلن تعلو
بالعين لهذا حبسها به فصار للدين شبهة بالعين فيصح استحقاق عين من اعيان كسب العبد
هذا قول ولوبا به بالبر من ميمته يؤمر بازالة المحاباة او ينقض البيع دين فترى على مسلة العدو
قال شيخ الاسلام في كلامه في الاستحقاق في شرح الكافي الذي هو مسوطة ولو كان المولى باعه متاعه
من الثمن قيمته بعليل او لشركان المولى منه لم خيارا ان شاحط الفضل على القية وان شاقض البيع
لان صاحبه حتى العزما بل مع تقرير العقد وخبر لانه يغير عليه شرط عقد ولم يدر الخلاف في شرح
الري وقال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده في شرح المادون الكبير فاما اذا كان ما باع المولى
منه اهل ما يعطيه العقد من الثمن بعليل او لشركان المولى لم خيارا ان شاقض من عبده الثمن بدار
بأعنه ورد الفضل على العبد وان شاقض البيع لانه انما رضى بزوال ملله عن العين مما سمي فادام
يسلم له المسمى فان له نقض البيع وكان المريض اذا اشترى شيئا وحاشى عن الثمن ولم يسلم المحاباة
للبايع فان الخيار للبايع ان شاخ من الثمن قدر ثمنه ما باع ورد الفضل وان شافخ البيع
هناك قال خواهر زاده وهذا الذي ذكره قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فاما على قول ابي
حنيفة فالبيع فاسد حتى لو اراد المولى ان ياخذ من الثمن الذي اخذ من العبد قدر ثمنه ما باعه
له ذلك ههنا ذكر خواهر زاده ولان المدور في الاصل وفي الكافي للحاكم الشهيد كان المدور
لا خلاف **قوله** قال واذا اعنى المولى العبد المادون وعليه ديون فعنه جائز ان قال
المدور في محصره وتامد منه والمولى ضامن لثمنه للعزما وما بقي من الدين يطالب
به بعد العون الى هنا لفظ العدو وري اي يطالب به المعنى بعد حصول العون قال الشيخ ابو
حسن اللخمي في مختصره واذا ادان الرجل عبده في الجاه فحقه دين فاعنته المولى فعنه جائز
ان كان الدين اقل من القيمة ضمن الدين لعزما العبد وان كان الدين اكثر من قيمته غرم قيمته
ان كانت قيمته عشرين نفقا او لئش نفقا غرم ذلك كله علم بالدين او لم يعلم واتبع العزما

بلغ

العبد يباقي دينهم فاحذرو منه الى هذا الطر الخرجه الله اما جواز العتق فلان ملكه باق في الرقبة
بعد الذين على المال والمصحح للاعتاق هو الملك الكامل وقد وجد منفذ لصدور عن
الاهل مضافا الى المحل غاية ما في الباب ان حق الغير تعلق به وذلك لا يمنع من صحة الاعناق
كاعتاق الراهن العبد المرهون وانما ضمن المولى قيمته للغير ما لانه الف محلا تعلق به حق الغرما
الا ترى انه كان لهم بيعه واستيفاء الدين من ثمنه فقد قوت المولى ذلك عليهم فلم يره الضمان
كالراهن اذا عتق عبد الرهن وانما طالب المعق بالمباقي لان المولى لم يحب عليه الا قدر ما التفتة فزاد
عليه فهو باق في ذمته المادون ما كان لان الدين كان واجبا في ذمته ولزم المولى منه قدر ما التفتة
لا غير قال صاحب الهداية هذا خلاف ما اذا اعقب المدبر وام الولد المادون لهما وقد رتبتهما ديون
اذا اذن لمدين او لام ولد في الجاه فليجها ديون فاعتقها لا يضمن المولى لغيرها شيئا لان حق الغرما
لم يتعلق برقبتهما استيفاها لبيع لانهما لا يقبلان التقل من ملك الى ملك فلم يوجد التقدي والاملاك
حقهم فلم يضمن شيئا خلاف الحق فانه ما عتاقه الف حقهم فضمن وتام السان فيه ما قال الايام
في شرح الطحاوي المولى اذا اعقب عبد المدين جاز عتقه لان ملكه باق فيه والغرما بالخيار ان
شاؤا اتبعوا العبد بالدين وان شاؤا اتبعوا المولى بالامل من ممة ومن الدين سوا كان عالما
بالدين او لم يكن عالما بخلاف جنايه العبد اذا جنى فاعتقه المولى ان كان عالما بجنايه صار
بلفظ وان كان غير عالم لم يلزمه شي الا قدر القية لا غير وفي باب الدين لم يره القية وان
عالما والفرق بينهما ان الضمان وجب على المولى في الجناية لانه عاقلته الا انه كان يتطهر منه
بالدفع ما ليعق ابطال حق الدفع فصار مختارا للدين ان كان عالما بما في الدين فهو في ذمه العبد
الا ترى انه يبايع فيه والمولى ابطال حق البيع ولو بيع لايكون الا قدر القية لانه لا يشتري
في الظاهر بالثمن القية فذلك لزمته القية وفي مسئلتنا لو اختاروا اتباع المولى لايكون
للعبد ولو اختاروا اتباع العبد لايكون في ذلك ابراء للمولى بخلاف الغاصب والغاصب
اذا اختار المفضول منه تضمن احدهما انقطع حقه عن الاخر والفرق بينهما ان هنالك

رجب على كل واحد منهما على طريق الاصله فاذا ضمن احدهما فقد ملكه فبعد التملك لا يملك الرجوع عنه
واما هنا الدين وجب على العبد الا انه وجب على المولى على سبيل اللامه اذ ليس في هذا المضمين تملك
الدين من المولى ثبت انه لا كفايل ومن طالب العمل والمملوك عنه لا يكون في ذلك ابرا للآخر
فلذلك اقرقا ولو اختار بعضهم اتباع البعض وبعضهم اتباع السيد فالذي تتبع العبد
ياخذ جميع الدين لان الدين عليه والذي تتبع المولى ياخذ منه جميع حقه اذا كان حقه مثل القية
وما ياخذون من المولى يكون منهم بالسركة وان لم يكن اصل الدين بالسركة لانه ثبت حقه في القية
فصار بالمسترك بينهم وما ياخذ من العبد لا يكون منهم بالسركة الا اذا كان اصل الدين
بالسركة هذا اذا اعتقه ولو لم يعتقه ولكن دبره فالغرما ايضا بالخيار ان شاؤا اتبعوا المولى
بدينهم فيستسعون في الدين وان شاؤا اتبعوا المولى بقدر ممة وفي اختيار احدهما ابراء
للاخر لان المدبر كسبه يكون للسيد فلم يكن تحت التضمن تملك فلذلك اقرقا وفرق آخر
من هذا ومن العتق هو ان كل ما ياخذ كل واحد منهم من المدبر يكون منهم بالسركة وفي العتاق
لا يكون والفرق بينهما ان هذا سبب العبد والعبد ليس له ان يقضي غرما دون غريم
ولذلك ام الولد واما العبد اذا اعتق صار خرا فله ان يقضي غرما دون غريم وفرق
اخر بين المدبر والعتاق انه اذا اختار بعضهم اتباع المدبر وبعضهم اساع المولى فانه
ياخذ من المولى قدر حصته ان لو اتبعوه جميعا لم كان نصيبه وفي العتاق اخذ منه جميع
القية فوقع الفرق بين المدر والعتاق في ثلثة مواضع وما عرفت من الجواب في المدر فهو
في الاسلاد الا في فصل واحد وهو انه بالمدبر لا يصير محجورا وبالاسلاد تصير محجورا
والعباس فهما واحد انها لا تصير محجورة الا انا اسحبنا في الاسلاد انها تصير محجورة
لانه لما استولدها فقد حصتها عن الخروج والبروز فصارت محجورة من جهة دلالة الحال
فداني شرح الطحاوي **قوله** قال فان اتبعوا باعه المولى وعليه دين يحيط برقبته وقبضه المشتري
الغنية فان شاؤا اتبعوا المولى باع قيمته وان شاؤا اتبعوا المشتري اي قال في بيع الجامع الصغير

ط
العبد

وصورتها منه محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في عبد مآدون له في التجار عليه
 من عبط برقبته باعه مولاه من رجل وقبضه المشتري فغيبه قال ان شا الغرما ضمنوا
 البايع قيمته وان شاوا ضمنوا المشتري قيمته وان شاوا اجازوا البيع واخذوا الثمن فان
 ضمنوا البايع قيمته ثم وجد المشتري العبد عيا فرده على البايع بلل بايع ان ياخذ قيمته من الغرما
 ويكون حقه في العبد دنانا فان الى هاهنا لمحمد في اصل الجامع الصغير قال الفقيه ابو الليث
 في شرح الجامع الصغير وهذا اذا باعه باقل من قيمته فاما اذا باعه بعمته او بالثمن من قيمته
 وقبض وهو في يديه فلا قيد في القبض ولا يدفع الثمن اليهم وانما قيد بقوله فغيبه لان الغرما
 اذا قدر رواعي العبد كان لهم ان يطلوا البيع الا ان يعصى المولى ديونهم لان حقهم يتعلق بقيته
 فاذا لم يقدر رواعي العبد كان الغرما باختيار في القبض لان كل واحد من البايع والمشتري
 متعدي البايع بالبيع والتسليم والمشتري بالقبض فان ضمنوا البايع لم يملوا له الثمن فلزم البيع
 وان ضمنوا المشتري بطل عنه الثمن ان اجازوا البيع صح لان البيع صح حقا لم ينص
 الثمن لم يدر اقل فخر الاسلام وهذا كالمراهن اذا باع العبد المرهون بدون اذن المهرين
 ثم اجاز المهرين صح لان الادن في الانتهاء كالادن في الابتداء قال فخر الدين
 قاضي خان وهذا البيع قبل اجاز الغرما فاستد وليس بموقوف وقوله عن المآدون
 ثم اذا ضمنوا البايع قيمته فرد عليه بعيب فله ان يرجع بالقيمة على الغرما ويكون
 حق الغرما في العبد قال الفقيه ابو الليث يعني اذا قبله بقضا القاضي لان القاضي
 لما رده فقد منخ العقد فيما بينهما فعاد الى الحال الاولى وانما كان وجب عليه القيمة
 لاستهلاك العبد وقد ارتفع الاستهلاك حيث عاد الى ملكه ولا الغرما اخذوا
 قيمته العبد تامة وقد ظهر وان وجب عليه قيمة العبد مبيعاً فله ان يرجع عليهم ثم بيع
 العبد في دينهم فالوا هذا كالمقاصب اذا باع ومن انه ينفذ البيع حتى لو رد عليه
 بالعيب سلم له وان له ان رده به على المغضوب منه لانه اذا ضمن قيمته سلم له المبلغ

في العبد المهرين

بالعبد

بالعيب ثبت له حق الرد بالعيب واستردا قيمته لانه انعقد منهما حكم البيع فذلك منها
 واورد الفقيه ابو الليث في شرحه للجامع الصغير في هذا المقام سؤالاً وجواباً قال فان قيل
 لم يجب على المولى الضمان بالبيع وقد كان حقه بيع العبد وقد رفع المونة عنهم ولم لا يجوز
 هذا من له الوصي اذا باع التركة فغرا من الغرما فليس لهم ان يضمنوه قيل لان حق الغرما
 بيع التركة لا غير واما ههنا فلهما ان لا يبيعوا العبد ولهم يستعونه لانهم لو باعوا
 زماً لا يصل اليهم تمام دينهم اذ المدين في الثمن وقاء ولو استسغوا اخذوا تمام دينهم من
 حصة فاذا باعه فقد اربط عليهم حقه فلهذا المعنى كان لهم ان يطلوا البيع ويضمنوه اذا
 لم يقدر رواعي العبد وقال شيخ الاسلام علاي الدين الاسحاني رحمه الله في شرح الكافي
 في باب الدين لحق العبد المآدون ولا يجوز بيع المولى العبد بامر بعض الغرما لان حق
 الغرما متعلق برقبته استيفاء واستسعاء وفي بيع المولى ابطال حق الاستسعاء فلا ملك له
 الارضائهم فان دفعه بعض الغرما الى القاضي ومن بقي منهم غيب فباعه القاضي للحضور
 بعه عليهم جميعاً اما على الحضور فلا يشك ذلك على الغيب لان له ولايه على الغيب الا
 ترى انه يجوز بيع مملوك الغائب اذا كان فيه نظر للغائب فلا يجوز بيع ما تعلق به حق القاضي
 اولى ويدفع اليهم حصصهم من ثمنه ويؤتف حصته الغيب حتى يحضروا لان حقه سوا فرق
 هذا وسد اربطها شفعاً ببيع الدار وبعض الشفعة حضور ورفع الحضور الامر الى القاضي
 قال القاضي يدفع الدار اليهم فلا توقف نصب الغيب والفرق ظاهر وهو ان حق الغيب
 ليس ثابتاً لانه انما يطلب بالطلب والطلب لم يعرف فلا يجوز اخير حق ثابت حتى
 وهو موقوف قد يكون وقد لا يكون وفيما نحن فيه حق الغيب ثابت فلا يجوز صرف حق الكل
 الى البعض وان قال العبد قبل ان يباع ان لفلان على من المالك لداو صدقه في ذلك المولى
 او ذنبه وفلان غائب ولذا به الحضور من غرما به في ذلك فالعبد صدق فيه ويؤتف
 حصته المقر له من الثمن حتى يحضر لانه لم ينجز بعد ولو اقر بعد ما باعه القاضي و

يستع

مولاه فيه لم يصدق على الغرماء لانه انجز بالبيع فان قدم الغائب واقام السنة على حقه اشع
الغرماء بحصته من الثمن الذي اخذوه لانه يبين انه مشترك بينه وبينهم ولم يكن على العبد ولا
على مولاه البايع والمشتري سبيل لانه متى صح بيع العاصي عليهم اتقل حقهم من
الرقبة الى الثمن فلا يبقى لهم على الرقبة سبيل **قول** قال ولو كان المولى باعه من رجل
واعلمه بالدين للغرماء ان يردوا البيع اى قال في الجامع الصغير وصورتها فيه محمد
عن يعقوب عن ابي حنيفة رضى الله عنه في عبد لرجل عليه دين باعه من رجل واعلمه
بالدين وقبضه الرجل ثم جاء الغرماء قال لم ان يردوا البيع وان كان البايع غائبا فلا حصة
بينهم وبين المشتري وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف المشتري خصم وتقتضى لهم
بدل بينهم الى هنا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير قال بخلافه السلام البردوى في شرح الجامع
الصغير وعلى هذا اذا اشترى رجل دارا ولها شفعة ثم وهبها لرجل وقبضها الرجل ثم غاب
الواهب ثم حضر الشفع فوجد الموهوب له فهو على هذا الاحلاف وذكر ابن سماعه عن
ابي حنيفة ومحمد في هذه المسئلة مثل قول ابي يوسف فجعل الموهوب له خصما وقال بخلافه
الدين قاضى خان في شرح الجامع الصغير تاويل قوله لم ان يردوا البيع اذا باعه من
لا يبيد يورثهم لانه كان لم حق الاستعانة الى ان يصل اليهم ديونهم وبهذا البيع لا يلزمهم
الاستعانة في ملك المشتري وكان لم ان ينقضوا البيع وان كان في الثمن وقابديونهم
لا يكون لهم ولاية نقض البيع لانه ليس في البيع ابطال حقهم الا اذا كان الثمن لا يصل اليهم
محينه كان لم ان ينقضوا البيع ثم اذا كان المولى غائبا فلا حصة للغرماء مع المشتري
اذا كان منكر ان حقهم عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف اما اذا اقر المشتري
حق الغرماء فلم ان يخذوا العبد منه ويبيعوه في دينهم لان اقرار المشتري على نفسه جائز
فقال القسمة ابو الليث في شرحه وجه قول ابي يوسف ان المشتري مسك لنفسه
وهو مالك وكل من اسك الشئ لنفسه وهو مالك كان خصما لا ترى ان رجلا لو

اشترى عبدا شرا فاسد انجز رجل فادعى ان العبد له فالمشتري خصم لانه في يده وهو مالك
فكذلك هذا وجه قولهما ان المشتري لو جعل خصما وابنت الغرماء ديونهم ونسخوا البيع ينقض بيع
الغائب وفي ذلك قضاء على الغائب فلا يجوز ولا يفتح البيع بان يجعل المشتري خصما يعود
العبد الى ملك البايع وهو غائب ثم لا يلزم بيعه لغيبه مولاه حتى لا يلزم القضاء على الغائب
فادالك الامر الى هذا فلا يدين في نقض البيع فلا يجعل المشتري خصما لعدم الغائب هذا اذا
اذا كان البايع غائبا فان كان حاضرا والمشتري غائب قال فخر الدس قاضى خان في شرحه
لا حصة بينهم وبين البايع لان المالك هو المشتري فلو كان ينسخ العقد قضاء على الغائب
فلا يجوز وقال الشيخ ابو المعين النسي في شرح الجامع الكبير في كتاب الشفعة في باب
ما يكون الرجل فيه خصما في اقامة البينة على الشفعة رجل اشترى دارا فوهبها لآخر
وغاب المشتري بعد ما قبضها الموهوب له فالموهوب له خصم للشفعة في قول ابي
يوسف وتقتضى له بها والثمن ويطلب الهبة ويستوفى من الثمن ولذلك لو كان باعها المشتري
اخذها الشفعة ان شأما البيع الاول وان شأما البيع الاخر وقال محمد ليس من الشفعة والموهوب
له والمصدق عليه خصومة حتى يحضر المشتري ولذلك ما البيع ان اراد الشفع الاخذ
بالبيع الاول وان ارادها بالبيع الثاني فالمشتري الاخر خصم وهو تسليم للشفعة من الشفع
في البيع الاول قال الشيخ ابو المعين ولم يرد محمد في الجامع قول ابي حنيفة واحلف المشايخ
منه قال مشايخ بلخ قوله مع ابي يوسف لان في الغالب اما حنيفة مع ابي يوسف فيجعل
قوله مع ابي يوسف ما امن وهذا الامكان ثابت لانه لم ينقض محمد على خلاف ذلك وقال
مشايخ العراق لا بل قوله مع محمد لان ابن سماعه ذكر في نوادر هذه المسئلة وذكر قول
ابي حنيفة مع محمد ولا يرد محمد في المادون من المسوطة مسئلة تشبه هذه المسئلة ولا
نقل قول ابي حنيفة مع محمد رحمهما الله قال وهذا اصح اما اللام في الهبة والصدق
ابو يوسف يقول بان الشفعة يدعى حقها في الدار لان حق الشفعة مقصور على عين الدار

حتى لو اراد ان يأخذ من الدار شيئا اخر لا يقدر ولو ادعى ملك الدار انتصبت
 الموهوب له والمصدق عليه خصما فلما ادعى حقاني الدار وها مولا ان
 انما متى جعلنا الموهوب له والمصدق عليه خصما في الابتداء لونه ما كان في الدار
 احتجنا الى ان نخرجه عن لونه خصما في لونها فلا يجعله خصما في الاستدعاء
 فصر المسافة بيانه انما متى جعلنا الموهوب له والمصدق عليه خصما وقضينا
 للشفيع بالشفعة احتجنا الى نقص الهبة والصدقة حتى يعود الدار الى ملك
 المشتري ثم يملك عليه الشفيع ولهذا كانت الهبة على المشتري لا على الموهوب
 له والمصدق عليه ومتى نقصنا الهبة والصدقة بقيت الدار في يدي الموهوب
 له والمصدق عليه ملكا للمشتري وهو من في الدار فلا يصح خصما خلاف
 ما لو ادعى ملكا مطلقا في هذه الدار لا نأمن متى قضينا ملك الدار لا محتاج
 الى ان نعيد الدار الى ملك الواهب حتى يملكها المدعي من حصته لان المدعي
 ملكا مطلقا يملك من الاصل من حيث الحكم لان جهة الواهب المصدق
 فكان الواهب والموهوب له سوا ولو كانت الدار في يدي الواهب انتصبت
 للمدعي فلما اذا كانت في يد الموهوب له وآما الكلام في السمع ان اراد الشفيع
 الاخذ بالبيع الثاني فالمشتري الثاني خصم في قولهم جميعا اما في قول ابي يوسف
 فلا يعتبر دعوى الحق في الدار واما في قول ابي حنيفة ومحمد فلا متى جعلنا خصما
 فالشفيع يملك الدار من جهة المشتري الثاني ولهذا كانت الهبة على منقرر المشتري
 الثاني وان اختار الاخذ بالشر الاول كانت المسئلة على الاحلاف اما في قول ابي
 يوسف فلا يعتبر دعوى الحق بدعوى الملك واما في قولهما فلا متى جعلنا المشتري
 الثاني خصما في الابتداء احتجنا الى اخراجه من ان يكون خصما في لونها لا نأمن متى جعلناه
 خصما في الابتداء واخذ الدار بالشفعة بالشرى الاول من المشتري الثاني انتقص الشر

الثاني ويعود الدار الى ملك المشتري الاول فحاج الى ان يملك الدار من جهة
 المشتري الاول والمشتري الثاني ليس خصم عنه فيما يملك على الاول لانه ليس
 بملك للدائر بل ضامن لها فكان منزله القاصب والغاصب لا يكون خصما
 لمن يدعي ملك المقتضوب من جهة المالك فلا من سوا يظهر في الاخر
 انه ليس خصم **قوله** قال ومن قدم مصر او قال انا عبد فلان فاشترى
 وبيع لزمه كل شيء من التجار اي قال في الجامع الصغير وصورته فيه مجرد عن يعود
 عن ابي حنيفة في الرجل يقدّم مصر ايقول انا عبد فلان يسري ويبيع
 قال يلزمه كل شيء من امر التجار الا انه لا يباع منه حتى يحضر مولا به اذا
 حضر فان قال اذنت له في التجار بيع في الدار الى هنا لوط اصل
 الجامع الصغير وهنا وجهان احدهما ان يقول العبد حاله المباح به
 اني ما دون والثاني ان لا يقول اني ما دون فان قال اني ما دون فاشترى
 وبيع وكفه ديون فانه يباع ما في يده ولا ساع رقبته والعاس ان لا يصدق
 العبد ولا يثبت الاذن بقوله حتى لا يحل للسامع المباحه معه لانه اقرار
 على مولا وفي الاسحسان يصدق وتقبل قوله لان هذا خير في المعاملات
 وخبر الواحد في المعاملات مقبول الا ترى ان واحدا اذا قال انا وجيل فلان
 او مضارب فلان وليس ثم احد يكذب به يقبل قوله لان الظاهر
 انه يصدق ولا يكذب فلما هذا لان في الحجة مسنعة لمولا فظاهر
 انه ما دون ما لم يتبين الحجر ولان للناس حاجة الى قبول قول الاحاد
 في هذه الباب لان الناس يبعث عنده الى الافاق ليحجر او يبعث مضاربه
 او يهله فلو قلنا ان قولهم لا يقبل لصاق الامر على الناس لانه حجة كحاج
 العبدان يستصحب مولا انا الليل واطراف النهار او شاهد من عند ابن

بلغ

الجامع الصغير

يشهدان على الاذن وكذلك الوكيل والمضارب وما ضاق امره استع
حكمه وان لم يقل العبد حالة المبايعه انه ما دون ولله باع واسترى
فالعياص ان لا يجوز بيعه ولا شراؤه لانه يحتمل انه ما دون ويحتمل انه
محجور فلا تثبت الاذن بالشك وما في يد مال مولاه فلا سماع في دينه
بالشك وفي الاستحسان يجوز بيعه وشراؤه ويطالب العبد بكون
الغرماء لان اقدمه على المبايعه مع الناس دليل على اقراره بانه ما دون
لانه عاقل دين فالظاهر انه لا تقدم على التصرفات باطله ثم اذا لحقه
دين كان العياص ان لا يباع ما في يده حتى يحضر مولاه وفي الاستحسان
يبيع وجه العياص ان ما في يده لمولاه فلو كان في يده قضا على مولاه وهو
غائب فلا يجوز ولهدا لا يباع رقبته ووجه الاستحسان ان ما في يده
من تجارته والعبد في تجارته كالحرفاء اقبل قوله في الحارة قبل
فيما هو من ضروراتها وليس السبب كالرقبه لان رقبته ليست من
تجارته لان ذلك مال المولى في المولى لاداء الرقبه ابوالث في شرح
الجامع الصغير والامام الاسجاني في شرح الكافي وقال سخر الاسلام خواهر
زاده في مبسوطه ولوان الغرماء اقاموا البينه ان العبد ما دون له في التجاره
والعبد محجور والمولى غائب فانه لا يقبل بينتهم حتى لا يباع رقبه العبد الدين
لان هذه البينه قامت على غائب وليس عنه خصم حاضر لان العبد في حق
رقبته لا ينتصب خصما عن المولى لن مدعي حقا في رقبته وان اقر العبد
بالدين فباع العاصي الساب وقضى دين الغرماء ثم جاء المولى واكر
الاذن فان العاصي خلف الغرماء البينه على الاذن فان اقاموه
والا ردوا على المولى جميع ما قبضوا من ثمن اكساب العبد

فلا ينفق

فلا ينفق البيوع التي حررت من العاصي في نفسه لان للعاصي ولاية بيع مال الغائب ويؤخر
حقون الغرماء الى ان يعقل العبد لان الاذن لم تثبت لما للمولى كان محجورا والمحجور لا يوافق
الاقرار للحال وانما يتبع بعد العتق **قوله** وان لم يخبر بقصره اي ان لم يخبر العبد حالة المبايعه
انه ما دون بكون تصرفه دليلا على انه ما دون فيه ما من استحسان بينها اتفاقا **قوله** على ما بيناه
اشارة الى ما ذكره قبل ورقه فتن عند قوله وسئل دينه كسبه لان المولى انما يخلقه في الملك
بعد فراغه عن حاجه العبد ولم يخرج بغيره **قوله** بيع في الدين اي اذا لم يقض المولى دينه **قوله**
لانه ظهر الدين في حق المولى اي يقول المولى انه ما دون وحكم المادون ان يباع في الدين والحاصل
فنا ما قال في شرح الطحاوي ان خبر المخبر على يده وجه خبر في الديانة وخبر في الشهادة وخبر
في المعاملة فاما الخبر في الديانة فيستلزم فيها العداله واما في باب المعاملة لا يستلزم العداله
واما الشهادة فيستلزم فيها العداله واما في باب المعاملة لا يستلزم العداله
والعدد لانه لو شرط لصاق الامر على الناس لان الغالب في المعاملة انما يجري على
يدي العبيد والخدم وليس كلهم عدولا وما ضاق على الناس امره استع حكمه
وايه اعلم **فصل** لما فرغ عن بيان اذن العبد شرع في بيان اذن الصبي الذي يعقل
والعتق وقدم الاول لانه الاحصاء اليه بلش وقوعه ولان اذن العبد صحيح
اتفاقا بخلاف اذن الصبي فان فيه خلاف المشافعي والاصل عدم الخلاف
تقدم الجمع عليه لكونه اصلا **قوله** واذا ادنى الى الصبي للصبي في الحارة فهو في البيع
والشرا فان العبد المادون اذا كان يعقل البيع وهذا لفظ العدوري في مخصصه وانما قيد
قوله يعقل البيع لان الصبي اذا كان لا يعقل البيع والشرا فادنه باطل وادنه واد البينه
سرا لان صحة التجاره بصحة العبار ولا صحة لعبار من لا يعقل والمراد من قوله يعقل
البيع والشرا ان يعقل معنى البيع والشرا ان عرف ان البيع سالب للملك والشرا جالب له
وعرف الغبن اليسير من الغبن الفاحش ليس المراد منه ان يعرف نفس العبار فانه ما من

فلا ينفق
مال الغائب

صبي لئن البيع والشرا لا يلقنهما لدا قال سح الاسلام خواهر زاده في مبسوطه وبعضهم
 معناه ان يعرف البيع ويقت على قيم الاشياء على وجه لو سئل عن قيمه شئ تقرب في تقويمه
 ولا يجازف فاذا كان هكذا فالظاهر انه لا يغبن فيكون بالبالغ فيصح اذنه في الجارة
 والا فلا لدا قال سح الاسلام على الدين الاسحاني في شرح الكافي ومعنى قوله كالعبد
 انه سجد تصرفه في الجارات جميعا فاذا اذن له في نوع من الجار يكون مادونا في الانواع
 كلها وعند السافعي اذن الصبي العاقل باطل وعليه خلاف اذن العبد الصغير وكما ثبت
 لداني شرح الكافي وقال سح الاسلام المعروف خواهر زاده في مبسوطه واذا اذن الرجل
 لانه في الجارة وهو صغير لم يبلغ الا انه يعقل البيع والشرا جازا زاده وصار مادونا له
 في الجارة وقال السافعي لا يصح اذنه ولا يصير مادونا له في الجارة ولذلك الوصي وذلك
 المولى اذ اذن لعبد في الجارة وهو صغير يعقل البيع والشرا فاستل على هذا الخلاف و
 هذا الخلاف اذ اباع الصبي ماله او اسرى لنفسه شيئا قبل الاذن وهو يعقل البيع والشرا
 انعقد سعه وشراؤه حتى لو اجاز الاب او الوصي جاز عندهما وقال السافعي لا يجوز فاما عند
 ان الصبي العاقل فاسد العبار فما صار موليا عليه كالمطل الذي لا عقل له سواء كان له في ذلك
 شفعه من دل وجه فانه يكون فاسد العبار كالمطل الذي لا عقل له اصلا وان لم يكن موليا
 ولا ينعقد تجارته وفيما لم يصير موليا عليه فانه صحيح العبار فما ينعفه حتى يصح تنفله بالعبادة
 اي عبادة كانت ويصح وصيته بالقرى ويصح اختياره لاحد الابوين بعد الفرقة لانه في
 هذه المصروفات عن موليا عليه وانه ما ينعفه او يتردد بين الضرر والنعف وان كان
 يضر من دل وجه فانه يكون فاسد العبار كالمطل الذي لا عقل له اصلا وان لم يكن موليا
 عليه كالمطل والعاقل وعندنا الصبي العاقل صحيح العبار فما ينعفه من دل وجه
 سواء كان موليا عليه او لم يكن لقبول الهبة والاسلام وان كان يتردد بين الضرر والنعف
 كالجارة فانه صحيح العبار في حق الانعقاد حتى ينعقد تجارته موقوفا على اذنه والولي وفيما

يضر من دل وجه كالمطل والعاقل فاسد العبار اصلا في حق الانعقاد والنفاد
 جميعا كالمطل الذي لا عقل له وللسافعي وجهان احدهما ان الصبي محجور عليه بالاجماع
 قبل الاذن وانه علة الحجر صباه والصبي قايما بعد الاذن بمعنى محجورا والماني ان الصبي
 مولى عليه في هذه المصروفات قبل الاذن وبعد الاذن اما قبل الاذن فظاهر ولا بعد
 الاذن لان تصرف الولي في مال الصغير بعد الاذن نافذ ثبت انه مولى عليه فاذا كان
 موليا عليه استحال ان يكون واليا لمنافاة من لونه واليا وموليا عليه لان لونه موليا عليه
 امانة العجز ولونه واليا امانة القدر فلم ينفذ تصرفه في الجارات كما لم ينفذ في
 الطلاق والعتاق بخلاف التنفل بالعبادات كالصوم والصلاة فانه سجد لانه
 ليس بمولى عليه ولذلك الوصية بالقرى تصح منه عنده لانه ليس بمولى عليه
 بها فتحققت الضرورة في صحيح مباشرته ولا ضرر في الجارة لانها تصح ما شرع الولي
 ولنا ان الصبي باشر تصرفا مشروعا وهو من اهل المباشرة حقيقة وشرعا يجب
 ان نعتقد هذا التعليل لما قبل الاذن واما بعد الاذن فعول انه باشر
 تصرفا مشروعا وهو من اهل المباشرة حقيقة وشرعا وله ولاية على
 المحل لصدوره بادن الولي يجب ان نعتقد وانما قلنا انه باشر تصرفا مشروعا
 لان الله تعالى احل البيع مطلقا من غير فصل من البالغ والصبي كان تصرفه
 مشروعا والمعنى الذي شرع الله البيع لاجله في حق البالغ موجود في حق الصبي
 وذلك المعنى اقامة مضايح العباد وقضاء حاجتهم وانما قلنا انه من اهل
 المباشرة لان اهل الشئ من كان قادرا على ذلك الشئ والصبي قادر على المباشرة
 حقيقة وشرعا اما حقيقة فظاهر لانه عاقل مميز والعقل بصير قادر على
 التصرف لانه بالعقل يعرف مضمون المصروف ويميز بين نفع وضرر ومن
 خير وشر ولذا قال السافعي يصح اختياره لاحد الابوين ويصح وصيته

بالحيرات فلو لا الاهلية منه لما صح ذلك واما شرعا فلان القدر الشرعي
انما يستفاد بآداب الشرع واذن الشرع وجد لان الله تعالى شرع البيع
مطلقا من غير فصل بين البالغ والصبي والدليل على ان بصرفه مشروع
ان الولي اذا اشترى البع او اشترى الاجله بطريق النيا به صح فلو لا ان التصرف مشروع
في حق الصبي لم يصح مباشر الولي اصلا الا ترى ان الطلاق والعناق لما لم يكن مشروع
في حق الصبي لم يصح مباشر الولي الطلاق والعناق على امره الصبي وعبد ولما
ملك الولي التصرف في الجارية علم انه مشروع في حق الصبي والدليل على صحته ما قلنا
قوله تعالى وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا
اليهم اموالهم امر الوصي بان يدفع الى اليتيم مالا ملكا يتجرى ذلك حتى يقف على رشده
ومصادره واخلاف في الصبي الوصي والاب واحد فكان الوارد في الوصي واردا في الاب
فلولا ان تصرف الصبي جائز لم يأمر الله تعالى بابتلا اليتامى بدفع المال اليهم وذكر شيخ
الاسلام خواهر زاده في مسوطة ان النبي صلى الله عليه وعرض الاسلام على علي رضي الله عنه
وهو صبي لم يحتمل فصح النبي صلى الله عليه وسلم نورته من ابيه طالب حن مائة وقوله
انه محجور عليه بل الاذن لصباه قلنا لان سلم انه محجور عليه لصباه بل لقلة هدايته لعدم
فاذا انضم الى رايه راي الولي صار هو والبالغ سوا فترجح جانب الدفع على جانب الضرر بل
هذا أقوى لانه تصرف حضرة رايان فكان اقرب الى النظر من التصرف الذي حضره
واحد فلا يبقى الضرر فيرتفع الحجر بخلاف الطلاق والعناق فانه صار محض لا يجعل الصبي
اهلا لها اصلا لان الصبي العاقل يشبه البالغ من وجه لانه عاقل مميز ونشبه الطفل الذي
لا عقل له لبعضا عقله بل اللوغ ولهذا لم يتوجه عليه خطاب الشرع بل يشبهه بالبالغ
جعل صحيح العبار فما ينفعه من كل وجه بقول الهبة والاسلام وفي حق انعقاد الجحان
من النفع والضرر لانه ربما يكون فيه منفعة نفوت ذلك متى لم نقل بالانعقاد اضلا ينفعه

موقفا على ايجاز الولي فان كان فيه نفع لا يفوته ما جاز الولي وان كان فيه مضر لا يلزمه جعل
فان العبار فما هو ضرر من كل وجه بالطلاق والعناق توفيرا على الشبهين خطما ولان الصبي
مستثنى عن شرعية الطلاق لقوله عليه السلام كل طلاق جائز الا طلاق الصبي والمعنى
وقوله انه مولى عليه في التصرف فلا يكون واليا للمنافاة قلنا لان سلم المنافاة لانها انما تلزم
اذا اجتمع لونه واليا وموليا عليه في تصرف واحد اما اذا كان ذلك في غير تصرف واحد
فلا منافاة لان شرط المنافاة اتحاد المحل **قوله** والصبي سبب الحجر لعدم الهداية لا لدائه
جواب عن قوله لا حجر لصباه وقد مر اننا **قوله** وبما ولائنا لظن الصبي
لاستيفاء المصلحة بطريقين واحمال تبدل الحال اي بقا ولاية الولي بعد الاذن نظرا
للصبي لاستيفاء المصلحة بطريق مباشر الولي الجحان لاجل الصبي وطريق مباشر الصبي
نفسه وهذا جواب عن قوله ولائنا مولى عليه فلا يكون واليا للمنافاة يعني ان في بقا ولاية
ولي مع جعل الصبي واليا معنيان احدهما استيفاء مصلحة الصبي بطريقين الماني احمال تبدل
الحال لانه ربما يتبدل حال الصبي من الهداية الى العناق فلا يندرك ذلك الا بكون الصبي
موليا عليه فلا بد من بقا ولاية الولي **قوله** لاحتمال وقوعه نظرا وصحة التصرف في نفسه يعني
ان الدائرين من النفع والضرر يكون موقفا على ايجاز الولي لانه يحتمل ان يكون فيه نفع فيقع
نظرا للصبي لان التصرف صحيح في نفسه لانه مشروع صدر عن اهله وقدميانه وقوله
وصحة التصرف محجور اي وصحة التصرف **قوله** ودنو الولي في الباب اي في محضر
العدوى اراد به ما ذكره بقوله واذا اذن ولي الصبي **قوله** تنظم الاب والجدة عند
اي عند عدم الاب والوصي والعاقل والوالي خلاف صاحب الشرط وانما انتظمهم دون
الولي لان الولي من له ولاية على الغير شاء او ابى وهو لا يملك ولاية على الصبي ولان ذكر الوصي
بعد ذكر الجدة ليس للترتيب لان وصي الاب مقدم على الجدة الا ان قال اراد بالوصي
الجدة وهو موخر عن الجدة قال في باب الهبة من شرح الطحاوي ولي الصبي ابو او وصي ابيه

ثم جئتم وصي حقه ثم وصي وصيه ثم العاصي ومن نصبه العاصي سواء كان الصغير في عيال هو
 اول من وقد مر في كتاب الهبة قال سمح الاسلام على الدين الاسحاجي في شرح الكافي واذا لم
 يكن للصبي الا وصي الام فاذن له او لعبد في التجار فاذنه باطل لانه لسفينة الاذن من
 جهة وليس لها ولاية التجار ولا ولاية الاذن بالتجار فلذا من نزل منزلهما واذن العاقد
 او الولي الذي يستعمل العاصي للصبي في التجارة جائز لان العاصي له ولاية على الصبي عند علم
 ابيه لانه نزل منزله ابيه فمالك ابوه ولذلك الوالي لانه هو العاصي على الحققة واذن
 امير الشرط ومن لم يؤك القضاء باطل لانه انما اقيم لامير خاص فلا يلي التصرفات على
 الناس الى هنا لفظ شرح الكافي والشرط خيار الجند والجمع شرط وصاحب الشرطه يراد به امير
 البلدة وانما سُموا الشرط لانهم اشترطوا اي اعلموا لانفسهم علامة يعرفون بها **قوله** والشرط ان يعقل
 كون البيع سالبا للملك جالبا للزوج يعني ان الشرط من كون الصبي عاقلا ان يعرف مضمون البيع لان
 يعرف مجرد العيان وقد مر بيانه **قوله** والشبهة بالعد المادون فيفدان ما ثبت في العبد من
 الاحكام ثبت في حقه اي في حق الصبي اراد به قوله فهو في البيع والشرا كالعبد المادون **قوله**
 وصير ما ذونا السلوت في العبد هدا في الاب واجد والوصي لا في العاصي الا ترى الى ما ذكر في
 العاوي الصغرى ان العاصي اذا اراد الصغير او المعقود او عبد الصغير بيع وشترى ملك لا لول
 ما ذونا في التجار ونقله عن مادون خواهرزاده **قوله** ولا ملك تزوج عبد ولا ثابته في
 في العبد انما قد تزوج العبد لان الصبي المادون له في التجار ملك تزوج الامه من عبد
 او من اجني اما لا يملك تزوج امته من عبد نفسه ومصرح شيخ الاسلام خواهرزاده في شرح
 الكبير وقال شيخ الاسلام على الدين الاسحاجي في شرح الكافي وامرار الصبي المادون بالدين والوصي
 واستهلاك المال جائز لانه متى ملك التجار ملك ما هو من ضروراتها وملك الاقرار بالدين من
 ضرورات التجار لانه يبيع وشترى فيلزمه الثمن وتسليم المبيع محتاج الى ان يقرب ذلك لان
 من ملك شيئا ملك الاقرار به ولانه لو لم يملك لا يمنع الناس من المبايعه معه خوفا من دهاب

اموالهم بسبب التجار معه مودى الى انتطاع تجارته موجب ان يملك ضرور ما لكتنه التجار
 وهذا في دين التجار او ما هو في معنى دين التجار فاذا اقر بعتب واستهلاك مال يصح
 لانه في معنى دين التجار لانه دين يلزمه بعوض يسلم له ولذا الواقفي من رتبة ابيه لانه
 صح وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي جعفر ان اقراره انما يصح بشي من تجارته اما بشي
 ليس من تجارته لا يصح **قوله** والمعقود الذي يعقل السع والشرا منزله الصبي بصير
 ما ذونا بادن الاب والوصي واجد دون غيره هداي دون غيره هو لا من الاقارب
 لان اذن العاصي يصح للمعقود قال سمح الاسلام على الدين الاسحاجي في شرح
 الكافي والمعقود الذي يعقل البيع والشرا في التجار منزله الصبي الذي
 يعقل لانه ناقص العقل وان كان لا يعقل فهو مجنون فمذكور
 منزله الصبي لا الذي لا يعقل لانه عدم العقل ولو اذن المعقود الذي يعقل البيع
 والشرا في التجار ابيه كان باطلا لانه مولى عليه فلا يلي على غيره كذا
 في شرح الكافي وقال في باب الجرم من المادون في شرح الكافي
 وموت الاب او وصيه حجب على الصبي لانه يتصرف بولايتها ورايتها
 وقد زالت ولايتها ورايتها بموتهما ولو كان العاصي اذن للصبي او المعقود
 في التجار لم عزل العاصي او مات فان الصبي او المعقود على اذنها
 لان العاصي لا يتصرف بولاية نفسه بل يتصرف بولاية الخليفة
 او ولاية المسلمين وذلك قائم الا ترى ان اذنه بمنزله الحكم منه وسائر
 احكامه لا سطل بموته وعزله فكذا هذا **قوله**
 خواهرزاده في مبسوطه واذا كان للصبي او المعقود اب او وصي او جد اب
 الاب فمراي العاصي ان يادن للصبي او المعقود في التجار فاذن له واني ابوه
 اذنه جائز وان كان ولاية العاصي على الصغير مؤخر عن ولاية الاب

والرعي وذلك لان الادب في التجارة حق الصبي قبل الولي
 لانه مما يتبع به لانه يهدي بذلك الى التجار است
 فاد اطلب من الاب واني صار الالبس عاصلا
 له فانتقلت الولاية الى العاصي كالولي في ما
 الزكاج اذا عضل انتقلت الولاية بسبب العضل الى العاصي
 لان الزكاج من الكفو حق المرأة قبل الولي فاذا امتنع الايض
 من الولي الولي من الايض انتقلت الولاية الى العاصي وكذا هذا حجر
 عليه احد من هؤلاء بعد ذلك حجر باطل لان الحجر منخ الاذن
 وانما يصح ممن صح منه الاذن والاذن صح
 من العاصي فلا رطل بحجر عاصي عن العاصي
 وان حجر علة العاصي بعد ما عز له
 لا يعمل ٥ لانه انما يصح منه الحجر بولاية
 القضاء فاذا لم يبق له ولا به القضاء
 لم يبق له الحجر وان حجره
 القاضي او الذي قام مقامه عمل حجره لان الثاني
 ثابت عن الامام الاكبر فكما يصح الحجر من الامام
 الاكبر يصح من الذي قام مقامه وانما كتبنا هذه
 المسائل وان لم يدكرها صاحب الهداية فكثير المنفعة
 والله اعلم ٥ فرغنا عن شرح كتاب الماذون بعونه تعالى بحوار شهد
 الامام الاعظم ابي حنيفة رضي الله عنه في الثامن عشر من شهر
 من سنة ثلاث واربعين وسبعين ٥ والله الحمد والمنة

بلغ المقابلة على خط
 المصنف رحمه الله

